Distr.
GENERAL

E/CN.5/1989/2
15 February 1989
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة التنمية الاجتماعية
الدورة الحادية والثلاثون
فيينا ، ١٣ - ٢٣ آذار/مارس ١٩٨٩
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

الحالة الاجتماعية في العالم ، بما في ذلك إزالة جميع العقبات الاجتماعية الرئيسية

تقرير عام ١٩٨٩ عن الحالة الاجتماعية في العالم**

---

* E/CN.5/1989/1 .

** هذه الوثيقة هي صورة مستنسخة من تقرير عام ١٩٨٩ عن الحالة الاجتماعية في العالم . وسوف يصدر التقرير بوصفه من منشورات الأمم المتحدة وسيقدم الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين وفقا لقرارها ٤٠/١٠٠ .

89-01435 ٠٣٠٤ز(٨٩)

تصدير

يعتبر تقرير عام ١٩٨٩ عن الحالة الاجتماعية في العالم هو التقرير الثاني عشر في سلسلة من التقارير المتعلقة بهذا الموضوع يعود تاريخها الى عام ١٩٥٢ .

وقد نص على المبادئ التوجيهية اللازمة لإعداد هذا التقرير في قرار الجمعية العامة ١٠٠/٤٠ ، وفي قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعية ٥٣/١٩٨٧ ، وفي مرفق القرار ٢١/١٩٨٥ الذي يتضمن استنتاجات لجنة التنمية الاجتماعية بشأن تقرير عام ١٩٨٥ عن الحالة الاجتماعية في العالم . وبالاضافة الى ذلك ، يتضمن تقرير الأمين العام بعنوان "إبراز جوانب الحالة الاجتماعية في العالم في عام ١٩٨٧ : التطورات الأخيرة والقضايا الراهنة" (E/CN.5/1987/2) ، الذي قدم الى لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثلاثين المعقودة في عام ١٩٨٧ ، مشروع اطار لتقرير عام ١٩٨٩ .

وقد طلب المجلس في قراره ٤٠/١٩٨٧ الى الأمين العام أن يضمن تقرير عام ١٩٨٩ فرعا يتناول أثر التكيف الهيكلي ، بما في ذلك الديون ، على التنمية الاجتماعية في البلدان النامية وأن يركز بوجه خاص على الجوانب الاجتماعية للتنمية الريفية . وقد جرى تقييم أثر التكيف الهيكلي في مقدمة التقرير ونوقشت النتائج بالنسبة للحالة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية في بضعة فصول . وتم التركيز أيضا على الجوانب الاجتماعية للتنمية الريفية . وقد طلب المجلس في قراره ٤٦/١٩٨٧ الى الأمين العام بإدراج فرع في التقرير عن الآراء والاتجاهات الأخيرة المتعلقة بالأسرة مستعينا بالدراسة الاستقصائية للسياسات الوطنية المعنية بالأسرة . ويمثل الفصل الأول "الهيكل المتغير للأسرة" استجابة لهذا الطلب[(١)] . وعملا بقرار المجلس ٣٩/١٩٨٧ ، ترد في المرفق معلومات عن الحالة الاجتماعية الحرجة في افريقيا .

وقد تميز عقد الثمانينات بكونه فترة تغيير عميق ، لا يقل عمقا في المجال الاجتماعي منه في المجال الاقتصادي . وعلى الجبهة السياسية حدثت تغيرات كبرى ، وجرى تخفيف التوترات الدولية بدرجة كبيرة وخمدت المنازعات الاقليمية . ولدى إعداد هذا التقرير بذل جهد خاص لمراعاة ما حدث من تغيرات سريعة وبعيدة الأثر ولمناقشة ما لها من آثار على الحالة الاجتماعية المتطورة .

وقد شهد النصف الثاني من عقد الثمانينات تغيرات هامة في الأحوال الاجتماعية - الاقتصادية في العديد من البلدان . فقد جرى استئناف النمو الاقتصادي في

البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، ومع ذلك لا تزال البطالة عالية في معظم بلدان أوروبا الغربية . وتم الشروع في عمليات اصلاح في معظم البلدان الاشتراكية الصناعية بما يترتب عليها من آثار سياسية واقتصادية واجتماعية واسعة النطاق . وفي حين جرى في معظم بلدان آسيا ، بما في ذلك البلدان الأكثر اكتظاظا بالسكان ، ادخال قدر من التعزيز على التحسينات التي طرأت على انتاج الأغذية والانتاج الصناعي خلال النصف الأول من عقد الثمانينات ، ساءت الأحوال الاجتماعية - الاقتصادية في معظم بلدان افريقيا وأمريكا اللاتينية بدرجة ملموسة .

ولا يزال الفقر المدقع وسوء التغذية يسودان أجزاء عديدة من العالم النامي . وظهرت حالات قلق واسعة الانتشار بشأن استمرار تدهور البيئة وما له من آثار طويلة الأمد على التنمية . وسوف تكون هذه المشاكل هي والقضايا التي نجمت عن التغيرات التي حدثت خلال العقد الحالي في محور اهتمام الدول الأعضاء وهي تشرع في عملية صياغة استراتيجية انمائية دولية جديدة لعقد التسعينات .

وقد قام بإعداد هذا التقرير مكتب بحوث التنمية وتحليل سياساتها التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالأمانة العامة للأمم المتحدة ، مع اسهامات من مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية بمكتب الأمم المتحدة بغيينا . وقامت بإعداد المرفق أمانة اللجنة الاقتصادية لافريقيا .

الحواشي

(١) يتضمن تقرير منفصل للأمين العام (E/CN.5/1989/4) عرضا شاملا لنتائج الدراسة الاستقصائية للسياسات الوطنية المعنية بالأسرة .

المحتويات

	الصفحة
تصدير	٢
مقدمة	٩
الفصل :	
الأول ـ الهيكل المتغير للأسرة	١٨
الثاني ـ النهوض بالمرأة	٤٠
الثالث ـ استهلاك وعرض الأغذية	٦٩
الرابع ـ عدم المساواة والفقر	١١٧
الخامس ـ التكنولوجيات الجديدة وأثرها الاجتماعي	١٥٧
السادس ـ الأخطار التي تهدد البيئة	١٨٩
السابع ـ التنمية الاجتماعية والأمن ونزع السلاح	٢٢٣
الثامن ـ التعاون الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والإرهاب الدولي ومرض متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا)	٢٤٠
التاسع ـ المهاجرون واللاجئون	٢٧٦
العاشر ـ المفاهيم المتغيرة لقضايا التنمية الاجتماعية	٢٩٨
المرفق - الحالة الاجتماعية الحرجة في افريقيا	٣٣٩

الجداول

١ -	نمو السكان والناتج حسب المناطق ، ١٩٧١-١٩٨٩	١٢
٢ -	تقديرات متوسط حجم الأسر المعيشية حسب المنطقة ، ١٩٧٠-١٩٨٥	٢١
٣ -	حالات الولادة خارج إطار الزوجية ، والطلاق ، والزواج من جديد من بلدان متقدمة النمو مختارة	٢٨

المحتويات (تابع)

الصفحة

٤ - التغيرات في حجم الأسر المعيشية في بلدان متقدمة النمو مختارة ٣٩

٥ - السكان كبار السن الذين يعيشون بمفردهم ، في بلدان متقدمة النمو مختارة ٣٤

٦ - مشاركة المرأة في القوى العاملة ، ١٩٧٠-٢٠٠٠ ..... ٤٢

٧ - توزيع القوى العاملة بالنسبة المئوية حسب الجنس والقطاع الرئيسي للنشاط ٤٥

٨ - معدلات الطلاق الأولية في بلدان مختارة متقدمة النمو ٥٠

٩ - أجور النساء كنسبة مئوية من أجور الرجال ٥٢

١٠ - النسبة المئوية للنساء في البرلمان ٥٤

١١ - العمر المتوقع عند الولادة ٥٧

١٢ - تقدير معدل وفيات الأمهات ، عام ١٩٨٣ تقريبا ٥٩

١٣ - متوسط المؤونة اليومية للفرد من السعرات الحرارية والبروتين والحديد وفيتامين ألف ٧١

١٤ - البلدان النامية موزعة حسب درجة النقص في إمدادات الطاقة الغذائية اليومية للفرد ١٩٨٣-١٩٨٥ ..... ٧٦

١٥ - الأرقام القياسية للانتاج الغذائي للفرد ٨٨

١٦ - نسبة مستوردات الحبوب في العالم الى مجموع إمدادات الحبوب ١٠١

١٧ - شحنات المعونة الغذائية ، ١٩٨٠-١٩٨٧ ..... ١٠٣

١٨ - توزيع البلدان أو المناطق النامية حسب نسبة الزيادة في أسعار الأغذية الى الزيادة العامة في الأسعار ، ١٩٨٠-١٩٨٦ .... ١٠٨

١٩ - توزيع الناتج المحلي الاجمالي والسكان في العالم، ١٩٨٠ و ١٩٨٧ ١١٩

٣٠ - حصة فئة البلدان من الناتج المحلي الاجمالي والسكان في العالم ١٢٣

المحتويات (تابع)

	الصفحة
٢١ - توزيع الناتج المحلي الاجمالي للبلدان النامية على المناطق	١٢٥
٢٢ - المستويات النسبية للناتج المحلي الاجمالي بالنسبة للفرد الواحد	١٢٦
٢٣ - توزيع الدخل في السبعينات والثمانينات	١٣٠
٢٤ - تقديرات العدد الإجمالي للسكان الذين يعيشون في فقر مطلق ، من ريفيين وحضريين	١٣٣
٢٥ - العمالة والأجور في ستة من بلدان أمريكا اللاتينية المثقلة بالديون	١٣٤
٢٦ - العمالة والأجور في بلدان افريقية مختارة	١٣٧
٢٧ - النمو الحقيقي في مدفوعات عوامل الانتاج	١٣٨
٢٨ - التقديرات المتعلقة بهروب رأس المال من افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية	١٤٢
٢٩ - فئات مختارة من انفاق الحكومة المركزية كنسبة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي ومن حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	١٤٣
٣٠ - الإعانات الضمنية في مجالات التعليم والصحة والمأوى والهياكل الأساسية كنسبة مئوية من متوسط الدخل في كل خميس من فئات الدخل	١٤٦
٣١ - توزيع نفقات البحث والتطوير حسب فئة البلدان	١٦٠
٣٢ - قدرة البرامج الوطنية على الحد من التلوث البيئي	١٩١
٣٣ - النسب المئوية للمجيبين على استطلاع الرأي العام من المهتمين جدا بمشاكل البيئة المحلية	١٩٢

المحتويات (تابع)

الصفحة

٣٤ - الرأي العام : النسبة المئوية للمجيبين المهتمين جدا بمشاكل البيئة الوطنية ١٩٣

٣٥ - الرأي العام : النسبة المئوية للمجيبين المهتمين جدا بمشاكل البيئة الدولية ١٩٣

٣٦ - مؤشرات الاستثمار السنوي في مكافحة التلوث ١٩٥

٣٧ - الأموال العامة المنفقة على البحث والتطوير من أجل حماية البيئة ، بلدان مختارة ١٩٦

٣٨ - بروتوكول مونتريال : المواد الخاضعة للرقابة وقدرة كل منها على استنفاد الأوزون ٢٠٦

٣٩ - تكوين نفقات الحكومة المركزية ، ١٩٨٠-١٩٨٥ ..... ٢٢٥

٤٠ - قيمة واردات البلدان النامية من الأسلحة الرئيسية ، حسب المنطقة ، ١٩٧٠-١٩٨٧ ..... ٢٢٨

٤١ - اليد العاملة المستخدمة في القوات المسلحة ٢٣٦

٤٢ - كميات المخدرات التي أُبلغ عن مصادرتها في العالم ، ١٩٨٠-١٩٨٥ ..... ٢٤٣

٤٣ - تقديرات لعدد مسيئي استعمال المخدرات الذين يستخدمون عقاقير محددة في عام ١٩٨٥ ..... ٢٤٧

٤٤ - حوادث الإرهاب الدولي ، ١٩٦٨-١٩٨٧ ..... ٢٥٥

٤٥ - التحويلات المالية الواردة من العمالة المهاجرة ، بلدان مختارة ٢٨١

٤٦ - عدد اللاجئين في العالم حسب كل منطقة ٢٨٦

٤٧ - نسبة اللاجئين إلى السكان المحليين ونصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ٢٨٩

المحتويات (تابع)

الصفحة

٤٨ - التبرعات لأغراض تقديم المساعدة الدولية إلى اللاجئين ٢٩٤

٤٩ - المعدلات الموحدة للبطالة في بلدان مختارة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ٣١٠

الأشكال البيانية

الأول - الإناث ضمن المجموع الكلي لتلاميذ مستوى التعليم الأول ٣٢٦

الثاني - الإناث ضمن المجموع الكلي لتلاميذ مستوى التعليم الثاني .. ٣٢٧

الثالث - الإناث ضمن المجموع الكلي لتلاميذ مستوى التعليم الثالث .. ٣٢٨

الرابع - المخزون العالمي من الحبوب ، ١٩٨٠-١٩٨٩ ..... ٣٢٩

الخامس - منحنى لورنز لتوزيع الناتج المحلي الإجمالي العالمي بين البلدان ، ١٩٨٠ و ١٩٨٧ ..... ٣٣٠

السادس - نفقات الدفاع ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ : جميع البلدان ٣٣١

السابع - نفقات الدفاع ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ : البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ٣٣٢

الثامن - نفقات الدفاع ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ : البلدان النامية ٣٣٣

التاسع - نفقات الدفاع ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ : أمريكا اللاتينية ٣٣٤

العاشر - نفقات الدفاع ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ : افريقيا ٣٣٥

الحادي عشر - نفقات الدفاع ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ : غرب افريقيا ٣٣٦

الثاني عشر - نفقات الدفاع ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ : آسيا ٣٣٧

الثالث عشر - حالات "الإيدز" الجديدة التي أُبلغت بها منظمة الصحة العالمية ، ١٩٧٩-١٩٨٨ ..... ٣٣٨

مقدمة

ألف - بيئة جديدة للتنمية الاجتماعية

تعتبر الحالة الاجتماعية في العالم ، مع اقتراب العقد الأخير من القرن العشرين ، مختلفة اختلافا عميقا عن الحالة التي سادت قبل بضعة عقود ، ناهيك عن بداية القرن . فالعديد من البلدان تستطيع أن تشير باعتزاز الى انجازات غير عادية والى تقدم مستمر . ولكن هذه الحقبة هي أيضا فترة تدهور حاد في الأحوال الاقتصادية في العديد من البلدان وفترة قلق متزايد بشأن الأحوال الاجتماعية في البلدان المزدهرة والفقيرة على حد سواء . وهي أيضا فترة لإعادة التقييم ، حيث تصطرع فيها بعض الاهتمامات والقضايا الجديدة من أجل أن تحظى بالاهتمام وتثار من جديد تساؤلات قديمة بشأن دور الحكومة في التنمية الاجتماعية .

ولا يزال الفقر يشكل تحديا رئيسيا للمجتمع الدولي . ففي البلدان الغنية ، التي كاد أن يتم فيه القضاء على الفقر المطلق ، أخذت أشكال جديدة للفقر تبرز الى حيز الوجود . وفي العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض ، تحسنت الأحوال الاجتماعية مع ذلك الى حد كبير . بيد أنه لا تزال توجد جيوب للفقر الاجتماعي في كافة المجتمعات ، ولكن العدد الأكبر ممن يعانون الفقر المطلق في العالم يوجدون في جنوبي آسيا وافريقيا جنوب الصحراء الكبرى .

وقد شهد عقد الثمانينات تباطؤ خطى التحسين الذي بدأ يطرأ على الأحوال الاجتماعية في العالم أو انعكاس اتجاهه في عدد كبير من البلدان ، لاسيما في أمريكا اللاتينية وافريقيا . وأدى الأداء الاقتصادي المواتي في البلدان الكبرى في آسيا الى تمكينها من إحراز تقدم كبير . غير أن تباطؤ النمو الاقتصادي في البلدان الصناعية ، سواء فيما يتعلق بالاقتصادات المخططة مركزيا أو الاقتصادات السوقية ، قد أرغم تلك البلدان على أن تعيد النظر في بعض سياساتها الاجتماعية .

ولذلك فإن الضائقة الاقتصادية تمثل سمة من أبرز سمات الحالة الاجتماعية في الوقت الراهن . وكنتيجة متوقعة لذلك كثر الطلب على زيادة فعالية استخدام الموارد من أجل تحقيق الرفاه الاجتماعي . ويتردد في العديد من البلدان أن القطاع العام وهو القطاع الذي ظل لعقود يعتبر الأداة الطبيعية للسياسة الاجتماعية ، قد أرهق كاهله بمسؤوليات مفرطة ، ولذا ينبغي للقطاع الخاص والمؤسسات الطوعية أن تضطلع

بدور أكثر أهمية في التنمية الاجتماعية . ولذلك فإن بيئة التنمية الاجتماعية في نهاية عقد الثمانينات تختلف اختلافا كبيرا للغاية عن البيئة التي سادت في أي وقت مضى منذ أن نشر التقرير الأول عن الحالة الاجتماعية في العالم في عام ١٩٥٢ .

وان اختيار المواضيع التي أدرجت في التقرير تحكمت فيه الى حد كبير القرارات والمقررات التي أصدرتها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعية ولجنة التنمية الاجتماعية . وينصب الاهتمام على عقد الثمانينات ، ولاسيما على السنوات التي أعقبت إصدار تقرير عام ١٩٨٥ .

كذلك فإن تغطية البلدان كل على حدة تحكمت في مدى اتاحة المعلومات المستكملة . وبالتالي يوجد بعض الاختلال . فقد أبديت تعليقات على الحالة في بعض البلدان تعتبر أكثر اسهابا بينما أبديت تعليقات ضئيلة أو لم تبد أي تعليقات في حالات أخرى . وبصفة عامة ، تعتبر المعلومات المتعلقة بالحالة الاجتماعية الراهنة أكثر شحا في البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا منها في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي . ومع ذلك فقد بذل جهد لتركيز الاهتمام على مشاكل التنمية الاجتماعية حيثما كانت خطيرة للغاية .

ويعتمد هذا التقرير على طائفة متنوعة من الموارد . وتعتبر المنشورات الحكومية مصدرا رئيسيا ، ولكنه جرى استكمالها بورقات وتقارير قدمت من جانب الهيئات الحكومية الدولية ومعاهد البحث وبعض الباحثين . ومن غير الممكن محاولة أخذ المؤلفات الأكاديمية في الاعتبار بصورة تامة ومنتظمة .

وسيسلط الضوء في الفروع التالية على بعض جوانب اقتصاد الفقر المدقع في عديد من البلدان النامية ، وبعد ذلك سيقدم تلخيص موجز للتقرير .

باء - بطء النمو وشح الموارد

لقد اتضح فعلا أن معدل نمو الاقتصاد العالمي في الفترة ١٩٨١ - ١٩٩٠ سينتهي الى أن يكون أقل الى حد كبير مما كان عليه في الفترة ١٩٧١ - ١٩٨٠ ، ربما بنسبة ٣ في المائة بالمقارنة مع نحو ٤ في المائة . وبالنظر الى نمو السكان بنسبة ١,٧ في المائة ، فربما لن يتجاوز نصيب الفرد من نمو الناتج ١,٣ في المائة بالنسبة لعقد الثمانينات (انظر الجدول ١) .

بيد أن حالات أوجه الاختلاف في هياكل وسياسات البلدان أسهمت في الفوارق الكبيرة فيما بينها . فقد شهدت البلدان الصناعية القديمة نموا يعد أكثر بطئا ، مما أدى الى ردة في النمو في العديد من البلدان التي تزودها بالسلع الأساسية . ومن ناحية أخرى ، شهدت البلدان التي توجد فيها أسواق محلية ضخمة وموارد للعرض ، مثل الصين والهند ، نموا سريعا للغاية . إذ ربما يكون معدل النمو في الصين خلال هذا العقد أكثر من ٨ في المائة في السنة ، وهو يعني ضمنا ، بعد خصم عامل زيادة السكان ، زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الى الضعفين في ١٠ سنوات والى أربعة أضعاف في ٢٠ سنة . وشهدت بعض البلدان الصغيرة التي تميزت بمرونة تكفي للتكيف السريع مع البيئة العالمية المتغيرة ، مثل تايوان ، اقليم الصين وجمهورية كوريا وسنغافورة نموا أسرع من نمو البلدان السابقة .

وبصفة عامة تأثرات البلدان ذات النمو المنخفض أو السلبي أسوأ الأثر نتيجة انخفاض معدلات تبادلها التجاري والتحول الفجائي في صافي نقل الموارد بعد ازدياد مدفوعاتها مقابل سعر الفائدة ونضوب حصتها من تدفقات رأس المال الجديدة .

فقد شهدت أسعار السلع الأساسية ، التي لا تزال تعتبر ضرورية لمعظم البلدان النامية ، انخفاضا حادا خلال عقد الثمانينات ، ليس بالقيم المطلقة بالضرورة وإنما بالقيم الحقيقية ، أي من حيث السلع المُصنَّعة التي أمكن شراؤها بها . فالقوة الشرائية الحقيقية للنفط والمواد المعدنية والمعادن (من حيث السلع المصنعة) تقل الآن بنسبة ٥٠ في المائة عن القوة الشرائية في أواخر عقد السبعينات أو مطلع عقد الثمانينات ، والقوة الشرائية للسلع الأساسية الزراعية تقل الآن بنحو ٢٠ إلى ٣٠ في المائة .

ومن الواضح أن التحولات التي طرأت على معدلات التبادل التجاري للبلدان أثرت عليها بدرجات متفاوتة ، تبعا لهيكلها التجاري . فقد تراوحت الخسارة العامة من ٢٠ الى ٤٠ في المائة (بالنسبة لعام ١٩٨٠) فيما يتعلق بافريقيا وامريكا اللاتينية وغربي آسيا . وهي أقل من ذلك فيما يتعلق بآسيا ، التي شهدت صادراتها من السلع المُصنَّعة زيادة كبيرة .

ويعتبر سعر الفائدة من الأسعار الرئيسية الأخرى في الاقتصاد الدولي . فمن حيث القيمة الإسمية ، استقرت أسعار الفائدة الدولية ، خلال عقد الثمانينات ، في مستوى لا يختلف الى حد مفرط عن مستوى عقد السبعينات . بيد أنه حينما تؤخذ في الاعتبار

الجدول ١ ـ نمو السكان والناتج حسب المناطق ، ١٩٧١ ـ ١٩٨٩

	السكان ١٩٨٥ (بالملايين)	معدل نمو السكان ١٩٨٥-١٩٩٠ (نسبة مئوية سنوية)	الناتج المحلي الاجمالي ١٩٨٥ (ببلايين دولارات ١٩٨٠)	معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية سنوية)					
				١٩٧١-١٩٨٠	١٩٨١-١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨ (أ)	١٩٨٩ (ب)
المجموع العالمي	٤ ٨٣٧	١,٦	..	٣,٩	٣,٧	٣,٥	٣,٤	٤,٣	٣,٥
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	٧٨٩	٠,٦	٧ ٦٤٠	٣,١	٢,٢	٢,٧	٣,٣	٤,٠	٣,١
البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا في أوروبا (ج)	٣٩٤	٠,٨	..	٥,٢	٣,٣	٤,٢	٣,٦	٤,٦	٤,٠
الصين (ج)	١ ٠٦٠	١,٢	..	٥,٧	٩,٤	٧,٤	٩,٤	١١,٠	٧,٥
البلدان النامية	٢ ٥٩٥	٢,٣	٢ ٢١٧	٥,٦	١,٥	٢,٩	٢,٧	٢,٩	٣,٥
نصف الكرة الغربي	٤٠٥	٢,٢	٨٢٢	٥,٥	١,٠	٣,٦	٢,٥	٠,٥	١,٦
غربي آسيا	١٠٨	٣,٢	٣٤٣	٦,٥	-٠,٩	٠,١	٠,٨	١,٠	٣,٩
جنوبي وشرقي آسيا	١ ٤٨٦	١,٩	٦٠٦	٥,٦	٤,٨	٥,٥	٥,٥	٧,٤	٥,٢
افريقيا	٥٢٣	٣,١	٣٠٥	٤,٩	-٠,٩	-٣,١	١,٠	٣,٤	٣,٥
منطقة البحر الأبيض المتوسط	٧٤	١,٦	١٤١	٥,٣	٣,٩	٥,٦	٣,٤	٣,٤	٣,٨

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالأمانة العامة للأمم المتحدة . البيانات المتعلقة بالسكان ومعدلات نمو السكان مستمدة من : World Population Prospects Estimates and Projections as assessed in 1984 (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.86.XIII.3) .

(أ) تقديرات أولية .

(ب) نسبة مئوية متنبؤ بها ، استنادا الى مشروع "لينك" (LINK) وتقديرات الأمانة العامة .

(ج) صافي الناتج المادي .

تحركات الأسعار ، وعلى رأسها أسعار صادرات السلع الأساسية اللازمة لخدمة الدين الخارجي ، فإن هذه الصورة تختلف . فقد ساد سعر الفائدة الحقيقي بالقيمة الاسمية زيادة حادة خلال عقد الثمانينات الأمر الذي أدى إلى نشوء أزمات تتعلق بالديون في جميع البلدان المثقل كاهلها بالدين .

وقد أدت أزمة الدين إلى الحد من تدفق القروض الجديدة ، كما أن الالتزامات بتسديد الديون القديمة أدت الى تزايد تحويل الموارد الى خارج هذه البلدان وبالتالي الى ضرورة تخفيض الواردات وترويج الصادرات . وفي حين زادت الصادرات من البلدان المثقلة بالديون زيادة كبيرة ، فإنه أصبح من الضروري أيضا تقليص الواردات ، بشكل حاد في بعض الاحيان . وجرى الضغط على الأموال العامة بحيث أصبح مما لا بد منه تطبيق نُهج تضخمية ، وقد أدى الاختلال الناجم عن ذلك في بعض الحالات الى هروب رأس المال مما وضع مزيدا من القيود على الاستثمار المحلي .

وفي كثير من البلدان ، ولا سيما البلدان النامية المدينة ، جرى الاضطلاع بسياسات التكيف الهيكلي في إطار من الاستثمار المحلي الإجمالي المنخفض أو المضغوط . وفي حين يبشر التحسن في تخصيص الموارد نتيجة لهذه السياسات بحدوث نمو أسرع في المستقبل ، إلا أن انخفاض مستويات الاستثمار تمنع حدوث أي انتعاش كبير في معظم هذه البلدان .

وهذا نمط واحد فقط من أنماط الضوائق المالية التي عانتها هذه البلدان في السنوات الأخيرة . وثمة ضوائق أخرى لها جذور أخرى ، ومن العسير أن يشرح المرء السبب في تعرّض هذا العدد الكبير من البلدان ، سواء أكانت غنية أو فقيرة ، لهذه الأزمات المتفاقمة في مجال المالية العامة خلال عقد الثمانينات ما لم يتذكر أن الإيرادات العامة في جميع البلدان تتوقف اساسا على نمو الدخل القومي ، في حين تجنح الضغوط على الانفاق الى الزيادة كلما تعثرت الدخول .

بل إن تباطؤ النمو خلال عقد الثمانينات حدث في عدد كبير من البلدان في وقت ازداد فيه القلق إزاء حالات العجز المالي . ومن آثار ذلك في البلدان المتقدمة النمو الاتجاه لاتباع نهج أكثر حذرا إلى حد كبير فيما يتعلق بالإنفاق الاجتماعي والى انتشار أسلوب استعراض فعالية البرامج العامة القائمة . أما فيما يتعلق بالعديد من البلدان النامية ، فكثيرا ما حدث التغيير بسرعة أكبر من ذلك بكثير . فقد أدى هذا الانخفاض السريع في الدخل القومي في مطلع عقد الثمانينات الى خفض الإيرادات

العامة ، وهو خفض تفاقم نتيجة انخفاض كبير في التحويلات المالية الخارجية . وبالتالي كان لا بد لتكييف النفقات العامة من أن يكون سريعا . ففي معظم الحالات أُجري تخفيض كبير في الاستثمار العام ، بما في ذلك الاستثمار في مجال الهياكل الأساسية الاجتماعية ، في حين بُذلت جهود للمحافظة على النفقات الراهنة عند مستويات تتيح المحافظة على خدمات التعليم والصحة وغيرها من الخدمات الاجتماعية كما هي . ولكن في الحالات التي تأثرت فيها هذه الخدمات أيضا في بضعة بلدان من البلدان النامية ، وبحلول النصف الثاني من عقد الثمانينات ، تدهورت نوعية وكمية الخدمات الاجتماعية تدهورا كبيرا .

جيم - مواضيع أساسية

تشمل السياسات الاجتماعية المعاصرة طائفة مترامية الأطراف من القضايا ، ولا يمكن في هذا التقرير إلا تناول بعضا منها . ومن المحتم أن تحظى الاتجاهات الديمغرافية بالقدر الأكبر من الاهتمام . فهي تعكس التغيرات الأساسية التي حدثت في الأوضاع المعيشية ، لا سيما فيما يتعلق بدور العائلة والأسرة المعيشية . واتخذت هذه التغيرات الى حد كبير شكل أنماط متوقعة في البلدان التي تمر بمرحلة التحديث والتصنيع والتحضر . وقد أصبحت الأسر المعيشية أصغر حجما وهي تقتصر بشكل متزايد على الأسر الأساسية بدلا من الأسر الموسّعة كما كان الحال في الماضي . ففي البلدان الصناعية بدأ الأولاد يتركون الوالدين لإقامة أسر معيشية وعائلات منفصلة في وقت أبكر مما كان عليه الحال . ولا يزال عدد الأسر التي يعولها أحد من الوالدين في حالة ازدياد ، مما يثير مشاكل قانونية واجتماعية . فالأمهات العازبات بصحبة أطفال يشكلن جزءا غير متناسب من الفقراء ، ولا يملكن سوى احتمالات ضئيلة للخروج من حلقات الفقر المفرغة .

ويختلف وضع النساء اختلافا كبيرا فيما بين البلدان : ففي البلدان المتقدمة النمو أُحرز تقدم كبير فيما يتعلق بزيادة إشراك المرأة في القوى العاملة ، ولكن لا تزال الحالة مختلفة للغاية فيما يتعلق بالأجور المكتسبة والمسؤوليات المُناطة بالرجال والنساء . وفي البلدان النامية ، وجدت المرأة في بعض الأحيان فرصا جديدة للعمالة ولكن في البلدان التي تعرّضت لنكسات اقتصادية كثيرا ما أُرغمت المرأة على العودة الى وظائف ذات مركز أدنى وأجر أقل . وأصبحت بضع نساء رؤساء حكومات وتقلدن مسؤوليات رفيعة في مجتمعاتهن في البلدان النامية . ومع ذلك لا تتاح للمرأة إمكانيات متساوية للوصول الى التعليم بكافة أشكاله .

إن الإمدادات العالمية من الأغذية ستوفر ، إذا ما وزعت بالتساوي ، تغذية كافية للجميع ، ولا بد من حل مشاكل التوزيع والطلب الفعال والاستحقاقات . فبدون القوة الشرائية لا تستطيع الأمم ولا الأفراد الوصول الى الأغذية حتى وإن توفرت بكميات وفيرة في المخازن . غير أن الجفاف الذي حدث في عام ١٩٨٨ في الولايات المتحدة الأمريكية والفيضانات والجفاف اللذين حدثا في جنوبي آسيا في عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ أدت الى تخفيض المخزونات العالمية من الحبوب الى مستويات خطيرة . لذلك يتعين على الحكومات والمنظمات الدولية ضمان توزيع الإمدادات في عام ١٩٨٩ للوفاء بالاحتياجات في حالات الطوارئ .

لم يصبح بعد في الإمكان قياس توزيع الدخل العالمي فيما بين الأفراد . بيد أنه في حين لا يزال التفاوت بين متوسط نصيب الفرد من الدخل يزداد اتساعا فيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، بالقيمة المطلقة وبالقيمة النسبية على السواء ، فقد تحسن التوزيع فيما بين البلدان النامية نوعا ما خلال عقد الثمانينات ، حيث شهدت البلدان النامية الأكثر اكتظاظا بالسكان نموا سريعا . ولا تزال الهوة بين البلدان الفقيرة والبلدان الغنية تشكل تحديا كبيرا . وإذا ما استمر متوسط نصيب الفرد من الدخل في البلدان الفقيرة ينمو بسرعة أبطأ مما هو الحال في البلدان الغنية ، كما حدث في عقد الثمانينات ، فسوف تزداد هذه الهوة اتساعا . ففي ما يقرب من نصف البلدان النامية كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٧ أقل مما كان عليه في عام ١٩٨٠ .

وفي البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي توجد بعض الأدلة على ازدياد حالات عدم المساواة في الدخل خلال عقد الثمانينات . أما في البلدان النامية فلا توجد أدلة إحصائية قاطعة على عدم المساواة هذه ، ولئن كانت توجد عدة مؤشرات اجتماعية تشير إليها . فنسبة الناس الذين يعيشون في مستوى أدنى من خط الفقر لم تزد على ما يبدو خلال عقد الثمانينات ، بالرغم من أن العدد المطلق قد زاد تبعا لزيادة السكان .

ويمثل التقدم التقني قوة هائلة في مجال التغيير الاجتماعي . فلقد ترتب فعلا على التطورات الأخيرة التي حدثت في مجالات الالكترونيات والتكنولوجيا الاحيائية والتطور المادي أثر كبير على الحياة الاجتماعية في البلدان الصناعية المتطورة ، وكذلك إلى حد ما على المجتمع العالمي ككل ، الذي أصبح أكثر ترابطا نتيجة المنشآت الجديدة للاتصال الفوري .

ولقد ظلت الأخطار المُحدقة بالبيئة العالمية محل اهتمام داخل الأمم المتحدة منذ مطلع عقد السبعينات ، ومما لا شك فيه أنه توجد الآن أدلة متعاظمة على كون الاختلال الايكولوجي يشير القلق على الصعيد العالمي ، وعلى رأس هذا الاختلال "أثر الدفيئة" ، وهو أمر من الواضح أنه لا يوجد بلد واحد يستطيع بمفرده أن يعالجه .

ولقد ظل سباق التسلح وتحويل الموارد لاستخدامها في الأغراض العسكرية منذ وقت بعيد يعيق الجهود المبذولة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية . فقد كرست موارد ضخمة لأدوات الدمار بدلا من الإعمار ، وتعرضت مسارح النزاع في البلدان النامية إلى تخريب وحشي . والآمال معقودة على أن تؤدي الفرص الجديدة لتخفيف حالات التوتر الدولية إلى أن يتم في المستقبل تحرير الموارد من الأغراض العسكرية بغية استخدامها فى الأغراض السلمية ، وبالتالي يُصبح في الإمكان الاستمرار في الجهود الانمائية بلا انقطاع .

ومن القضايا التي برزت خلال السنوات الأخيرة الارهاب الدولي والاتجار غير المشروع بالمخدرات وإساءة استعمالها وانتشار مرض متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) . وقد قوبلت هذه القضايا باستجابات دولية سريعة نسبيا ومختلفة الأنواع . ولكن هذه الاستجابات تتوقف على التدابير الوطنية . ففيما يتعلق بإساءة استعمال المخدرات وانتشار الإيدز ، تتفق الحكومات في القول بأهمية التوعية من أجل البقاء . ومن أجل مكافحة الارهاب الدولي ازدادت يقظة الحكومات واتفقت كلها على رفض التنازل لمطالب الارهابيين . وبالإضافة إلى ذلك أدت ظاهرة الارهاب إلى إثارة قدر كبير من الاستفسارات بشأن دوافعها الاجتماعية ـ السياسية وضعف المجتمع الحديث إزاءها .

ويشكل المهاجرون واللاجئون جزءا هاما من الحالة الاجتماعية العالمية . فخلال عقد الثمانينات تضاءل تدفق اللاجئين نتيجة تقلص الفرص الاقتصادية في البلدان الصناعية والبلدان المُصدّرة للنفط على حد سواء . بيد أن عدد اللاجئين زاد ، ويعود ذلك في الأساس إلى المنازعات المسلحة والكوارث الطبيعية . وقد تحوّل الكثيرون ممن لاذوا بالفرار من الكوارث الطبيعية إلى لاجئين أو مشردين في بلدانهم هم أنفسهم . وتتغير مشاكل العمال المهاجرين حالما يفقدون وظائفهم ويواجه أطفالهم مشاكل الاندماج . وقد أثيرت مسألة حقوقهم السياسية والمدنية . ويجري التفاوض بشأن الاتفاقات الدولية التي تنظم أحوالهم .

وطائفة المشاكل الاجتماعية هذه عريضة للغاية ، ولا يشملها هذا التقرير جميعا . إذ تقوم مؤسسات أخرى داخل منظومة الأمم المتحدة بإيلاء قدر كبير من الاهتمام للاحتياجات العاجلة للأطفال في العالم ، ولمشاكل العمالة والصحة . ويتناول هذا التقرير مشاكل السياسات الاجتماعية التي لا تبحث في مواضع أخرى ، ويسعى إلى وضعها في إطار النظر العام في السياسات الاقتصادية والاجتماعية .

وقد صدر هذا التقرير في عام ١٩٨٩ الذي يحتفل العالم فيه بمرور قرنين على الثورة الفرنسية . فأصول وآثار هذا الحدث التاريخي لا تزال حتى يومنا هذا ، محل جدل حيوي في أوساط الباحثين في مجال التاريخ . ولكن لا يستطيع أحد أن يُجادل في أن التطلعات التي سيطرت على الحياة السياسية خلال هذين القرنين إنما استلهم قدر كبير منها من النشاط الثقافي المكثف الذي سبق الثورة الفرنسية وصحبها. فهي قد بلورت التغيير الأساسي الذي طرأ على المجتمع في شكل أفكار قليلة وبسيطة ولكنها قوية بدرجة هائلة .

ففي هذا العقد المنصرم كانت عدة مجتمعات عاكفة على إعادة تأكيد العلاقة المنطقية بين الحرية والمساواة . فحينما تعمد الدولة إلى تحقيق المساواة باستخدام سلطاتها القسرية ، فهل ينبغي أن تضحى بالحريات الأساسية ؟ وهل يؤدي السعي المحموم إلى تحقيق المساواة في حد ذاته إلى توترات تحدُّ من روح الإخاء ؟ وهل يتمشى التضامن الاجتماعي مع حالات الاجحاف الناشئة عن ممارسة الحرية ؟

فهذه الأسئلة تشكل مصادر للجدل الدائر حول طبيعة المجتمع في حد ذاته ونظام الحكم فيه . وتطرح هذه الأسئلة من وقت إلى آخر في العديد من أنحاء العالم ، لكن الأفكار التي أُعلنت قبل قرنين منحت هذه التطلعات جميعا صوتا لا يُنسى ولا لبس فيه .

الفصل الأول

الهيكل المتغير للأسرة

تعرضت الأسرة ، بوصفها الوحدة الأساسية للمجتمع والمصدر التقليدي للدعم والتنشئة الاجتماعية ورعاية أفراد الأسرة ، لتحول هيكلي كبير في الجيل الأخير في كثير من مناطق العالم . وقد أثار هذا قلقا واسع النطاق بشأن قدرة الأسرة على الوفاء بمهامها تجاه أفرادها وتجاه المجتمع ككل . وبناء عليه ، أصبح من المسلم به أنه لا بد من أن تكيف المؤسسات الحكومية وغيرها من المؤسسات المجتمعية سياساتها وخدماتها وفقا لذلك(١) .

وتؤدي الأسرة ، بوصفها مؤسسة اجتماعية تستند تقليديا إلى روابط القربى الناتجة عن الزواج أو السلالة أو التبني ، بوظائف معينة لأعضائها وللمجتمع تتراوح بين رعاية أفراد الأسرة والانتاج الاقتصادي لأغراض الإعاشة أو التبادل ، والتناسل والتنشئة الاجتماعية . ويعتمد أفراد الأسرة على هذه الوظائف ويساهمون فيها بدرجات وأشكال متباينة في غضون حياتهم . وكثيرا ما تتحدد الوظائف الأسرية بالهيكل الأسري والعلاقات والالتزامات القائمة بين أفرادها ، وترتيبات المعيشة وحجم الأسرة . وينظر إلى هيكل الأسرة والنظام الاجتماعي - الاقتصادي العام على أنهما أمران يتفاعلان باستمرار بينما المجتمع يتغير ، بالرغم من أنه ما زال هناك نقاش بشأن الآليات الدقيقة لهذا الترابط . ونتيجة لذلك ، توجد أوجه تباين واسعة النطاق في هيكل الأسرة في مختلف مناطق العالم(٢) .

ومالت التعاريف التقليدية لهيكل الأسرة إلى الاستناد إلى الأنماط الرئيسية للأسرة الموجودة تاريخيا في المجتمعات الآسيوية والأوروبية - أي الأسرة "النواة" والأسرة "الموسعة"(٣) . وتتألف الأسرة النواة من زوج وزوجة وأطفالهما ، بينما تتألف الأسرة الموسعة من مجموعة أقارب من أكثر من أسرة نواة واحدة قد تعيش أو لا تعيش في أسرة معيشية مشتركة . وقوة الروابط والالتزامات الأسرية ، فضلا عن المسكن المشترك ، من المميزات البارزة التي تحدد نوع الأسرة . وبينما يمكن لهذا النموذج أن يشمل "الأسرة المركبة" الموجودة في أجزاء عديدة من افريقيا ، فإنه يستثني نوعا رئيسيا من الأسر شائعا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هو الأسرة التي تترأسها امرأة وحيدة لها أقارب و/أو أطفال معالين . ومع الارتفاع الكبير في حالات حل الزواج والولادات خارج نطاق الزواج والزواج من جديد في كثير من البلدان المتقدمة النمو ، فإن الأنواع الناشئة من الأسر من قبيل الأسر التي يرأسها أحد الأبوين أو الأسرة

"المعاد تشكيلها" والتي تنجم عن الزواج من جديد ، تمثل أيضا خروجا عن الخصائص التقليدية للهياكل الأسرية . وقد تخلفت النظم القانونية والهيئات العامة لتقرير السياسة في كثير من البلدان عن مجاراة التغيُّرات الأخيرة في هيكل الأسرة في تعريفها للأسرة وتحديدها للمشاكل المحددة الناجمة عن تغيُّرات معينة في الهيكل الأسري . ونتيجة لذلك قد لا ينظر راسمو السياسة في حالة أفراد الأسرة ، مثل النساء والأطفال والمسنين ، من خلال سياق أسري متكامل تماما ، مما يترتب عليه اتخاذ تدابير يحتمل ألا تكون كافية لضمان رفاههم (٤) .

وتعتبر التغيُّرات في طبيعة ووظائف الأسرة في المجتمع ، من أحد المناظير ، نتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الطويلة الأجل . فقد حلت محل الأسرة الموسعة ، التي أدت وظيفتها على ما يرام في سياق المجتمعات التي يغلب عليها الطابع الزراعي ، الأسرة النواة في المجتمعات الأكثر تصنيعا وتحضرا . ومع التقدم المحرز في التكنولوجيا الذي مكّن المرأة من زيادة تحكمها بمسألة حمل الأطفال والتغيرات الاقتصادية التي زودتها بمصادر رزق مستقلة عن زوجها والتغيرات الاجتماعية التي مكنت المرأة من الوصول إلى مستويات تعليم وتدريب مساوية لمستويات الرجل ، أخذت الأسرة النواة ذاتها تتغير تغيرا كبيرا . وكون هذه العملية لا تحدث دائما بما يجاري التغيُّرات الاقتصادية والاجتماعية واضح من هيكل الأسرة السائد في عدة بلدان في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي التي سبق وصفها أعلاه . ولعله من المحتمل ، مع وجود التكنولوجيات الجديدة التي تتيح للناس العمل في منازلهم بدلا من المصانع والمكاتب المركزية ، أن تتعزز الأسرة النواة من جديد .

وينظر هذا الفصل في بعض جوانب التغيرات التي طرأت أخيرا على الهيكل الأسري ونتائجها والاستجابات الاجتماعية لها . وينصب التركيز على تأثير هذه التغيرات على رفاه الأفراد ، ولا سيما دعم أفراد الأسرة المعالين وتنشئتهم الاجتماعية ورعايتهم .

ألف - التغيُّرات في الهيكل الأسري

١ - العوامل الديموغرافية والعوامل الطويلة الأجل

يتأثر هيكل الأسرة بعوامل متعددة تحدد القرب من الأقارب وسهولة الوصول إليهم فضلا عن قوة وطبيعة روابط القربى والتزاماتها . ومع تناقص الخصوبة والوفيات في البلدان المتقدمة النمو ، وفي البلدان النامية في الآونة الأحدث عهدا ، برز اتجاه نحو وجود أسر أصغر وعدد أقل من الأقارب . والاستثناء من هذا هو البلدان الموجودة في وسط وغرب افريقيا حيث لم يحدث انخفاض في الخصوبة وانخفاض في الوفيات (٥) .

وبالإضافة إلى التغيُّرات في الحجم ، فإن التغييرات في وظائف الأسرة بدلت إلى حد هام من تغيير هيكلها ، الأمر الذي اتضح في الترتيبات المعيشية الجديدة والتغييرات في التشابك فيما بين أفراد الأسرة والتزاماتهم وحقوقهم . وفي كثير من البلدان الصناعية ، يوجد اتجاه مستمر لأن يستقل أفراد الأسرة الراشدين عن بعضهم البعض وعن بقية الأسرة . ويتجلى هذا في زيادة عدد المساكن المستقلة للوالدين والأبناء الراشدين ، وزيادة الاستقلال المالي ، وتناقص السيطرة على سلوك أفراد الأسرة الأصغر سنا ، حتى في ميدان الزواج وتكوين الأسرة الذي كان يخضع لسيطرة الأسرة بصورة تقليدية . وساهم ازدياد عدد الأسر المعيشية المستقلة في انخفاض متوسط حجم الأسرة المعيشية مع مغادرة الأبناء المتزوجين وغير المتزوجين للأسرة المعيشية الوالدية . ونتيجة لذلك أصبحت الأسرة المعيشية "الموسعة" هي الاستثناء ، بينما أصبحت الأسر المعيشية النواة ، وفي الآونة الأقرب عهدا ، الأسر المعيشية التي تضم شخصا واحدا وتتألف من راشد صغير أكثر انتشارا . وبالمثل ، فإن الزيادة الكبيرة في انحلال الزواج وفي المعايشة دون زواج في العقدين أو العقود الثلاثة الأخيرة ، زادت من عدد الأسر المعيشية المستقلة الأصغر حجما . ومع أن الزواج من جديد فيما بين المطلقين قد أسفر عن زيادة في الأسر المعيشية المعاد تشكيلها ، والتي تنحو إلى أن تكون أكبر حجما ، فإن الأثر النهائي للاتجاهات الديموغرافية والاجتماعية الحالية تمثل في إيجاد أسر معيشية أصغر حجما وعدد أقل من الأقارب .

وتظهر في الجدول ٣ تقديرات التغييرات في حجم الأسر المعيشية في مختلف مناطق العالم للفترة بين ١٩٧٠ و ١٩٨٥ . وكان متوقعا أن ينخفض متوسط حجم الأسر المعيشية في البلدان الأكثر تقدما من ٣,٣٦ فردا إلى ٣,٩٠ فردا بين ١٩٧٠ و ١٩٨٥ وأن ينخفض متوسط الحجم في البلدان النامية من ٥,٠٧ فردا إلى ٤,٧٦ فردا . وبينما كان متوقعا أن يكون متوسط حجم الأسرة المعيشية في البلدان أكبر كثيرا (بواقع ١,٨٦ شخصا عما هو عليه في البلدان المتقدمة النمو ، فقد حدث تباينا هاما فيما بين المجموعتين .

وفيما بين البلدان النامية ، كانت هناك زيادة ضئيلة ولكنها واضحة في نسبة الأسر النواة وانخفاض في الأسر الموسعة في أقاليم وبلدان معينة في شرق وجنوب شرق آسيا . ففي مقاطعة تايوان الصينية ، وجمهورية كوريا ؛ وسنغافورة ، والصين ؛ وهونغ كونغ ، نجد أن نسبة مئوية صغيرة ، وإن كانت آخذة في التزايد ، من المسنين في الحضر لم تعد تعيش مع أبنائها الراشدين (٦) . بيد أن الأمر المعتاد ما زال هو الأسرة الموسعة وفي المناطق الريفية لم يحدث إلا تحول طفيف عن هيكل الأسرة التقليدي . وما زال الترابط بين أفراد الأسرة قويا تماما ، حتى في حالة وجود مسكن مستقل ، مع ازدياد عدد الأبناء الراشدين المسؤولين عن مساعدة الوالدين ورعايتهم عند الاقتضاء .

الجدول ٣ - تقديرات متوسط حجم الأسر المعيشية
حسب المنطقة ، ١٩٧٠ - ١٩٨٥
(عدد الأشخاص)

	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥
البلدان المتقدمة النمو	٣,٣٦	٣,١٨	٣,٠٣	٣,٩٠
أمريكا الشمالية	٣,٢٣	٣,٠٤	٢,٨٨	٣,٧٣
اليابان	٣,٩٠	٣,٦٠	٣,٣٩	٣,٢٢
أوقيانوسيا	٣,٦٥	٣,٥٣	٣,٤٠	٣,٢٥
أوروبا الشمالية	٣,٠٠	٢,٨٧	٢,٧٥	٣,٦٧
أوروبا الغربية	٢,٩٨	٢,٨٦	٢,٧٣	٣,٦٤
أوروبا الجنوبية	٣,٦٧	٣,٥٣	٣,٤٠	٣,٢٨
أوروبا الشرقية	٣,١٠	٢,٩٧	٢,٨٤	٣,٧٣
الاتحاد السوفياتي	٣,٥٧	٣,٣٢	٣,١٤	٢,٩٨
البلدان النامية	٥,٠٧	٥,٠٠	٤,٨٩	٤,٧٦
شرق افريقيا	٤,٩٩	٤,٩٧	٤,٩٥	٤,٩٣
شمال افريقيا	٥,٤٤	٥,٤١	٥,٣١	٥,١٥
افريقيا الوسطى	٤,٥٨	٤,٦٠	٤,٦٢	٤,٦٦
الجنوب الافريقي	٥,٠٠	٥,٠٥	٥,٠٩	٥,٠٩
غرب افريقيا	٤,٩٠	٤,٩٣	٤,٩٧	٥,٠٠
الكاريبي	٤,٦٧	٤,٦٤	٤,٥٦	٤,٤٤
أمريكا الوسطى	٥,٠١	٤,٩٩	٤,٩٠	٤,٨٠
أمريكا الجنوبية المعتدلة	٤,٠٢	٣,٨٥	٣,٦٩	٣,٥٣
أمريكا الجنوبية الاستوائية	٥,١٩	٥,١٠	٤,٩٦	٤,٨١
الصين	٤,٥٨	٤,٤٣	٤,٣١	٤,٠١
شرق آسيا (أ)	٥,٦٣	٥,٣٣	٥,٠٢	٤,٦٤
جنوب آسيا	٥,٤٦	٥,٤٤	٥,٣٩	٥,٢٨

المصدر: الأمم المتحدة ، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، "Estimates and projections of households" (تقرير مؤقت ، ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩) ، الجدول ٥ .

(أ) باستثناء الصين واليابان .

وقد تغير تقسيم العمل داخل الأسرة مع التحضر وتزايد اشتراك المرأة في القوة العاملة الحضرية . وفي العادة ، يتزايد اعتماد الأبوين على أولادهم البالغين مع تقدمهما في العمر نظرا لما يواجهانه من صعوبة أكبر في الحصول على العمل في المناطق الحضرية ، كما أن نظم الضمان الاجتماعي أو المعاشات التقاعدية ليست مطوّرة جيدا في الغالب . ومع تزايد عدد النساء الحضريات العاملات خارج منازلهن ، ازدادت مسؤولية الجدّين عن المهام المنزلية وعن رعاية الأطفال (٧) . أما عدد الأسر التي يرأسها أحد الوالدين في البلدان النامية من آسيا قليل جدا بسبب مجموعة متنوعة من العوامل . كما أن حالات الإنجاب خارج نطاق الزواج وحالات الطلاق نادرة . وكذلك فإن الممارسات المتمثلة في استيعاب الأم أو الأب من غير المتزوجين وأطفالهم في الأسرة الموسّعة وإضفاء الطابع الشرعي على الحمل السابق للزواج عن طريق الزواج وتقديم الأطفال غير الشرعيين للتبني تسهم أيضا في تخفيض عدد الأسر التي يرأسها أب أو أم .

وفي افريقيا الاستوائية ، لم تنخفض الخصوبة بشكل متواصل كما حدث في معظم المناطق النامية الأخرى خلال العقد أو العقدين الأخيرين . لذا ظل هيكل الأسرة مستقرا نسبيا (٨) . ويتميز النظام الأسري القائم على النسب بوجود علاقات وثيقة للغاية بين الوحدة الأسرية وأقارب الزوجين . والغرض من الزواج هو ضمان استمرار النسب لا ايجاد وحدة أسرية جديدة . وتدعم هذا النظام الأسري مجموعة من علاقات القربى وتحويل الموارد والوظائف الأسرية المختلفة تماما عن وظائف الأسرة النواة أو الأسرة الموسّعة . والروابط الزوجية ليست متينة على خلاف روابط النسب . ويكاد المرء لا يميز بين أبويه وأشقائهما وشقيقاتهما نتيجة لوجوب إعتناء الشباب بالمسنين . وهكذا ، فإن الإعالة التي يقوم بها المرء لا تقتصر على أطفاله . وبالمثل فإن حضانة الأطفال ممارسة منتشرة مما يشكل أساسا عائليا أوسع لإعالة الصغار . ونظرا للأهمية الكبيرة المعلقة على النسب ، فإن مسؤولية إعالة الزوجة ورعاية الأطفال لا تقع على عاتق الزوج/الأب وإنما على عاتق الزوجة التي تعتمد عادة على المساعدة التي تتلقاها من أسرتها . ولم يحدث أي تغير طويل الأجل يُذكر في هذا الهيكل للأسرة ، فيما عدا تغير محدود النطاق في بعض المناطق الحضرية الكبيرة . وقد حدث تعطل قصير الأمد في الهيكل التقليدي ووظائف الإعالة للأسرة أثناء الأزمة الاقتصادية المستمرة والحرب والجفاف المتكرر في المنطقة .

٣ - الأسرة المهاجرة

أدت الهجرة من الريف إلى الحضر في إطار التنمية الاقتصادية ، والهجرة الدولية التي تجري ردا على تمايز الظروف الاقتصادية بين البلدان أو لوجود ضائقة

اقتصادية حادة في البلد الأصلي ، إلى مضاعفة التنقل الجغرافي للأفراد والأسر . وتتمثل بعض نتائج هذا التنقل المتزايد للأسرة في إمكانية تفرق أعضاء الأسرة وكذلك في فقدان المعيل إذا لم ينجح المهاجر في الحصول على عمل . ويتعين على الأسرة ، وفقا للهيكل الأولي للأسرة ولدور الفرد المهاجر منها أن تعدل وظائفها للتعويض عن التغير .

ويمكن توضيح أثر الهجرة على الأسرة بهجرة العمال من آسيا إلى الشرق الأوسط في السبعينات وأوائل الثمانينات (٩) . فكان معظم هؤلاء المهاجرين رجالا غير مصحوبين بأسرهم . وكان أفراد الأسرة الباقون في الوطن يلجأون وبصورة متزايدة إلى ترتيبات للعيش معا والاعتماد على الأسرة الموسّعة . وكان والدا المهاجر يقدمان أكبر مساعدة عموما في رعاية أسرته . ومقابل ذلك كانا يحصلان على جزء من تحويلاته . وفي بعض البلدان ، أصبحت الزوجات اللائي تُركن في الوطن أكثر نشاطا في تدبير شؤون الأسرة وأقل اعتمادا على أقاربهن من الذكور . وفي معظم البلدان التي تقتضي ثقافتها أن يكون للمرأة دورا سلبيا بدرجة أكبر ، لم يحدث تغير يُذكر في تصرف زوجات المهاجرين . إذ كان آباء المهاجرين أو اخوانهم أو غيرهم من الاقارب الذكور يتخذون عادة القرارات الرئيسية المتعلقة بتدبير الموارد المالية وبالأطفال . وكان للفراق آثار مختلفة على العلاقات الزوجية تتراوح بين زيادة هامة في حالات الطلاق وشعور المهاجرين بتحسن في العلاقات الزوجية . وتدل هذه النتائج على أنه على الرغم من التمزق والفراق ، استطاعت الأسرة التكيف على نحو جد فعال بوجه عام دون أن تعاني من تعطل واسع النطاق لوظائفها . بيد أنه تجدر الاشارة إلى أن الأمر يتعلق في هذه الحالة بهجرة لليد العاملة منظمة تنظيما جيدا تمت بعد التعاقد على العمل ويُرجح بالتالي أن الكسب المادي من العملية قد ساعد على تخفيف بعض المشاكل الشخصية والأسرية .

وفي الآونة الأحدث عهدا ، حدثت هجرة واسعة النطاق للنساء من الفلبين إلى البلدان المجاورة للعمل أساسا كخادمات في المنازل في حين انخفض تدفق العمال الذكور إلى الشرق الأوسط انخفاضا شديدا بسبب الهبوط الحاد في أسعار النفط . ولابد أن يؤثر البعد عن الأسرة لمدة شهور أو أعوام على الأسرة على الرغم من أن الأسرة الموسعة توفر دعما هاما في تدبير شؤون الأسرة وتربية الأطفال . وتتوتر العلاقات الزوجية بسبب الفراق كما أنها قد تتأثر بالدور الجديد للمرأة (الزوجة) بوصفها معيلا هاما ، إن لم تكن هي المعيل الرئيسي (١٠) . وربما يكون تزايد احترام الذات لدى هؤلاء النساء المهاجرات بسبب تزايد إسهامهن في الموارد المالية للأسرة وللبلد أحد الآثار المفيدة .

وفي بعض بلدان أوروبا الشمالية ، يُتاح للعمال المهاجرين المؤقتين الحق القانوني في الاستقرار مع أسرهم في البلدان المستقبلة . وفي حين أن هذا يخفف من مشاكل الفراق ، فإن مطالب التكيف مع ثقافة ونظام اقتصادي أجنبيين تمارس أشكالا مختلفة من الضغوط على الأسرة . وفي الوقت نفسه ، يتزايد الطلب في البلد المضيف على خدمات الرعاية الاجتماعية ، في مجالات مثل الصحة والتعليم والإسكان مع استقرار أعضاء الأسرة المعالين (١١) .

وتوفر خبرات أخرى في مجال الهجرة العائلية الواسعة النطاق ، مثل الخبرة التي اكتسبتها الولايات المتحدة ، أمثلة على أهمية الأسرة ومجتمع المهاجرين في التكيف الناجح للمهاجرين . فللأسرة أهميتها باعتبارها مصدرا للعمل بلا عوض بالنسبة للمشاريع التجارية الصغيرة التي تملكها أسر من المهاجرين والتي تشكل وسيلة هامة لتحقيق النجاح الاقتصادي بالنسبة لكثير من مجموعات المهاجرين . وتوفر مجتمعات المهاجرين الإثنية المستقرة سوقا للمشاريع التجارية الصغيرة وللدراية اللازمة لإنشاء بعض المشاريع التجارية الصغيرة التي توفر للمهاجرين عملا ملائما لكفاءاتهم (١٢) . وتؤدي متانة الأسرة دورا هاما أيضا في إدامة قيم البلد الأصلي التي تيسر التكيف (وعلى الأخص لأطفال الأسر المهاجرة) مثل قيمة التربية وأخلاقيات العمل المتينة (١٣) .

٣ - العوامل القصيرة الأجل ، بما فيها الكوارث الطبيعية والحرب والانكماش الخطير في النشاط الاقتصادي

في أجزاء من افريقيا ، أدت الكوارث الطبيعية المستديمة والمتكررة التي زادت الحروب والانكماش الخطير في النشاط الاقتصادي من خطورتها إلى إنحلال الأسرة وايقاعها في حلقة مفرغة من الجوع والمرض . كما أدى ما حدث مؤخرا من انخفاض شديد في الدخل في كثير من بلدان أمريكا اللاتينية إلى تمزيق الأسر . وتعطيل وظائفها الطبيعية . والانخفاض الشديد في حصة الفرد من الناتج القومي الاجمالي الذي حدث خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ في عديد من البلدان الافريقية يوضح مدى التدهور الاقتصادي . وتتراوح نسب الانخفاض بين أقل من ١ في المائة و ١٤ في المائة سنويا ، مع أن النسبة لأغلبية البلدان تتراوح بين ١ في المائة و ٥ في المائة . وبالمثل ، انخفضت حصة الفرد من الناتج القومي الاجمالي في كثير من بلدان أمريكا اللاتينية بنسبة تتراوح بين ١ في المائة و ٧ في المائة .

وبما أن الأسر تعتبر منتجة هامة للغذاء في افريقيا فإن الانهيار المؤقت للأسرة يهدد بقاء الأفراد وقابلية المجتمعات المحلية والبلدان للبقاء الاقتصادي .

ومع اشتداد الضغوط المالية تخفض الخدمات الاجتماعية انخفاضا يؤدي إلى تقلص شبكة الأمان للسكان في وقت هم أحوج ما يكونون فيه إليها. وتبين أيضا أن الوظائف الاجتماعية للأسرة تتعطل تحت هذه الضغوط البالغة . وفي ظل الظروف العادية ، يوفر تكامل الأسرة والعشيرة والقرية والمجموعات الاجتماعية الأكبر منها في المجتمع الافريقي عازلا في وجه النكسات الاقتصادية القصيرة الأجل التي تواجهها الأسر أو الأفراد . وعلى سبيل المثال ، فإن تبني الأطفال داخل العشيرة الذي يشكل وسيلة لمساعدة الأسرة المحتاجة لم يعد يمارس في وسط الأسر الهاربة من الجفاف والجوع لأن موارد هذه الأسر نفسها أصبحت محدودة للغاية . فالآباء الذين لم يعودوا قادرين على دعم أطفالهم تخلوا عنهم أملا في أن تساعدهم منظمات الإغاثة الدولية(١٤) . أما هجرة أسر وأسر معيشية بكاملها سعيا وراء الإغاثة من الجوع في المناطق المحرومة للغاية فقد أدت إلى اقتلاع أسر ومجتمعات محلية ، وإلى تعطيل نظام الانتاج والخدمات القائم لأعضاء هذه المجموعات الاجتماعية(١٥) .

أما في المناطق التي تأثرت تأثرا أقل خطورة في افريقيا وأمريكا اللاتينية ، فإن هجرة الرجال المؤقتة منها بحثا عن العمل التي تصبح في العادة غيابا طويلا إلى حد ما ، غيرت بصورة مفاجئة تقسيم العمل القائم بين الجنسين . فأصبحت النساء ربات لأسر معيشية والمصدر الرئيسي أو الوحيد للرعاية والدعم للأسرة المعيشية ومعاليها ، ويساعدهن في ذلك الحوالات التي يبعث بها المهاجر الذي يحالفه النجاح في البحث عن عمل . ومع تدهور الاقتصاد بوجه عام وما ينجم عنه من عدم استقرار ونقص متزايدين في الحوالات وتخفيضات في الخدمات الاجتماعية ، تضعف كثيرا قدرة الأسرة على إعالة أعضائها(١٦) .

وتوجد في أمريكا اللاتينية أمثلة على استراتيجيات أخرى لتكيف الأسرة في وجه الانخفاض الشديد في الدخل الحقيقي . وهذه الاستراتيجيات تظهر قدرة الأسرة على توليد دخول وسلع وخدمات اضافية ، وذلك على حساب الصحة الذهنية والجسدية ، ورعاية الأطفال وتعليمهم ، وتوتر العلاقات الأسرية(١٧) . وتنطوي احداها على بذل المجتمع المحلي جهودا غير رسمية لتقديم الدعم (النقدي أو العيني) للأسر بغية تخفيف الأثر السلبي للتكيف بعض الشيء . ومن وسائل التكيف التي تلاحظ في أحيان كثيرة تعويض الأسرة الموسعة للوقت الذي تقضيه الأم عادة في رعاية الأطفال وإعداد الطعام والأنشطة المتصلة بالتغذية . وفي بعض الأحيان ، يجمع المجتمع المحلي الأوسع موارد لرعاية الأطفال ولمهام الأسر المعيشية بغية اطلاق المرأة على أساس دوري للقيام بعمل مأجور ييسر تطبيق استراتيجية أخرى تنطوي على مشاركة المرأة بدرجة أكبر في قوة العمل . وهناك استراتيجية ثالثة تقوم على إشراك الأسرة أو الأسرة المعيشية في الانتاج

المباشر للأغذية مثل زراعة أراضي الأسرة لتكميل الاستهلاك التغذوي لأعضاء الأسرة بالحبوب والفواكه . وهناك أيضا أدلة على وجود تجميع أكبر للموارد في إطار الأسرة الموسعة وهذه الاستراتيجية يقيدها في نهاية المطاف اجمالي موارد الأسرة ، والتي يرجح أن تنخفض في أوقات عدم الاستقرار الاقتصادي . كما أن ازدياد استخدام مدفوعات التحويل الحكومية في وقت الأزمات هو وسيلة هامة أخرى لبقاء الأسر المتدنية الدخل ، ولكن توافر ومستوى هذه المدفوعات محدودان للغاية . وأما بعض الآثار الضارة المترتبة على الضغوط التي تحمل على اجراء التكيف فتظهر واضحة فيما لوحظ من زيادة في التوتر العاطفي والجسدي للأزواج وما ينجم عن ذلك من زيادة في العنف المنزلي وانقطاع في الزواج . ويترك ازدياد مشاركة الأطفال في العمل أثره أيضا على هؤلاء الأطفال ، وفي نهاية المطاف على المجتمع لأن هؤلاء الأطفال يتحملون سوء التغذية في ظروف عمل غير صحية ويفقدون فرص التعليم .

باء - قضايا مختارة

١ - الأسر التي يرأسها أحد الأبوين

شهد كثير من البلدان المتقدمة النمو في العقدين الأخيرين تغيرات هامة في الزواج ، وتكوين الأسرة ، وازدياد العمر المتوقع إلى سنين العمر المتقدمة مما ترك أيضا أثرا بارزا في تكوين الأسر . وأسفر ازدياد المعاشرة بدون زواج ، والإنجاب خارج إطار الزوجية ، والطلاق والزواج من جديد (انظر الجدول ٣) وفي الميل إلى تكوين أسر معيشية منفصلة عن نشوء هياكل أسرية جديدة ، وأكثر هذه الهياكل شيوعا الأسر التي يرأسها والد واحد ، والأسر المكونة من جديد عند زواج المطلقين ، والشبان أو الأشخاص المسنين الذين يعيشون وحدهم (١٨) . والزيادة في عدد الأسر التي يرأسها أحد الأبوين (انظر الجدول ٤) والغالبية العظمى منها ترأسها نساء ، تترك أحد أبعد الآثار الاجتماعية مدى . والسبب الرئيسي في ارتفاع عدد الأسر التي يرأسها والد واحد هو حل الزواج ، رغم أن الانجاب خارج إطار الزواجية أخذ يجاري ذلك على وجه السرعة في بعض البلدان (١٩) .

والأسر التي ترأسها الأم وحدها تميل إلى التعرض للضائقة الاقتصادية لأن هناك بوجه عام شخصيا واحدا يكسب الأجر ، ويكون كاسب الأجر الرئيسي انثى تعمل عادة بأجور متدنية نسبيا . وبالتالي تميل هذه الأسر إلى كونها أفقر حالا بكثير من الأنواع الأخرى من الأسر . أما الأسر التي لها الحق في الدعم والتي تحصل عليه من زوج مطلق أو منفصل فإن مصدر الدخل الاضافي يمكن أن يحدد العيش إما في الفقر أو على مستوى معيشة

مناسب . وفي الولايات المتحدة ، على سبيل المثال ، شكلت مدفوعات الدعم هذه قرابة ٣٠ في المائة من مجموع دخل الزوجات السابقات في عام ١٩٨٥ (٣٠) . وتسلم بعض الحكومات بأهمية مصدر الدعم هذا . ففي عام ١٩٨٨ قامت حكومة الولايات المتحدة ، بسن تشريع لتعزيز إنفاذ الأوامر الصادرة عن المحاكم بشأن النفقة ودعم الأطفال . ومن مصادر الدخل الهامة الأخرى مدفوعات التحويلات الحكومية والأجور التي تعتمد نسبة كل منها على سياسات الرعاية الاجتماعية والعمل . أما ما تركز عليه السياسات المتعلقة بهذه الأسر فيتباين تباينا عظيما بين بلد وآخر (٣١) . ويقوم أحد النهج ، مثل ذلك المتبع في النرويج والولايات المتحدة ، على تقديم معونة مالية خاصة للأمهات العازبات بدون إعطائهن حوافز للعمل وذلك بالاستناد إلى الافتراض القائل بأنه من المفيد أن تظل الأم العازبة مع أطفالها في المنزل . إلا أنه يجدر بالملاحظة وجود تحول قوي في الولايات المتحدة في اتجاه التأكيد على زيادة الحوافز على العمل . ويقوم نهج آخر تتبعه السويد بتقديم المنافع النقدية وغيرها من أشكال الدعم التكميلي الذي يشجع الوالدين العزّاب على الانضمام إلى قوة العمل والبقاء فيها بغية خلق أجور تكفي للاستعاضة عن التحويلات بوصفها ركن الدخل للأسرة . وهناك نهج ثالث يقوم على وضع المنافع المقدمة إلى الأسر التي يعولها والد واحد تحت مظلة سياسة رعاية الأسرة كما هي الحال في فرنسا . وثمة نهج رابع ، مثل ذلك المطبق في جمهورية ألمانيا الاتحادية ، لا يقدم إلاّ مدفوعات متدنية جدا من المساعدة الاجتماعية إلى الأسر المتدنية الدخل التي يرأسها والد واحد . والنتيجة هي أن معظم الأمهات غير المتزوجات يضطررن إلى العمل . ويمارس نهج خامس في المملكة المتحدة حيث تكون الأسر التي يعولها أحد الأبوين ، كعموم السكان ، مؤهلة للحصول على المنافع بعد استقصاء معرفة الدخل . وذلك في إطار برنامج مساعدة الفقراء نفسه .

وتكون المشكلة على أشدها عندما يكون على رأس الأسرة التي يعولها أحد الأبوين أم مراهقة لديها قليل من الموارد أو لا شيء منها ، وذلك نظرا لما يفرضه ذلك على الأطفال من ازدياد الخطر على الصحة ومن الشدائد ، وما ينشأ عنه من تكاليف سوء الصحة والتنشئة الاجتماعية والتعليم التي يتكبدها المجتمع . وزادت هذه الفئة من الأسر مع انخفاض ميل المراهقين إلى الزواج بسبب الحمل ، ومع انخفاض الدعم ، فيما يبدو ، الذي تقدمه الأسرة الموسعة . والبلدان الأشد تأثرا هي الولايات المتحدة ، حيث بلغت هذه المشكلة أشدها ، تليها كندا واستراليا والمملكة المتحدة . واحدى نتائج هذه المشكلة في هذه البلدان الطلب المتزايد على نظام الخدمات الاجتماعية القائم لزيادة وتكييف ما يقدمه من الخدمات إلى هذه الفئة من السكان . وتتراوح الاحتياجات بين الرعاية الصحية قبل الولادة وللمواليد الجدد ، ورعاية الأطفال ، والإسكان ، وبين تعليم الأمهات الشابات وتدريبهن وتوظيفهن .

الجدول ٣ - حالات الولادة خارج إطار الزوجية ، والطلاق ، والزواج من جديد من بلدان متقدمة النمو مختارة

البلد	ولادات الأمهات غير المتزوجات حوالي ١٩٨٥	معدل الطلاق حوالي ١٩٨٥	الزواج من جديد حوالي ١٩٨٥
	كنسبة مئوية من اجمالي الولادات	لكل ألف من السكان	كنسبة مئوية من مجموع الزيجات
اليابان	١,٠	١,٣٨	١٦,٩
اسبانيا	٣,٩ (أ)	٠,٥٧	١,١
ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)	٩,٤	٢,١٠	١٧,٤
ايرلندا	٧,٨	--	١,٥
إيطاليا	٤,٤	٠,٢٩	٢,١
البرتغال	١٢,٣	٠,٨٨	٤,٩
بلجيكا	٥,٧	١,٨٦	١٥,٠
السويد	٤٦,٤	٢,٣٧	٣٠,٦
سويسرا	٥,٦	١,٧٦	١٢,٧
فرنسا	١٩,٦	١,٩٥	١١,٤
هولندا	٨,٣	٢,٣٥	١٦,٦
المملكة المتحدة	١٩,٢	٣,٢٠	٣٣,٧
كندا	١٢,١ (ب)	٣,٤٤	١٧,٩
الولايات المتحدة	٢١,٠	٤,٩٦	٣٢,٥

المصدر : الكتاب السنوي الديمغرافي (منشورات الأمم المتحدة) ، ١٩٨١ ، ١٩٨٣ ، ١٩٨٦ .

(أ) ١٩٨٠ .

(ب) ١٩٧٣ .

الجدول ٤ - التغيرات في حجم الاسر المعيشية في
بلدان متقدمة النمو مختارة

(كنسبة مئوية من مجموع الاسر المعيشية)

البلد	شخص واحد			زوجان لديهما أطفال			والد واحد مع أطفال		
	حوالي			حوالي			حوالي		
	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠
كندا	٩	١٣	٢٠	..	٥٠	٣٧	..	٢	٣
انكلترا وويلز	١٢	١٨	٢٢	٤٩	٤٤	٣٩	٧	٧	٨
فرنسا	٢٠	٢٢	٢٤	٤٥	٤١	٣٩	٤	٥	٥
ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)	٢١	٢٦	٣١	٥٥	٤٧	٤٢	٢	٢	٣
هولندا	١٢	١٧	٢٢	٥٦	٥٣	٤٣	٦	٧	٦
السويد	٢٠	٢٥	٣٣	٣٧	٣٠	٢٥	٣	٣	٤
سويسرا	١٥	٢٠	٢٧	٤٨	٤٥	٤١	٥	٥	٤
الولايات المتحدة	١٣	١٧	٢٣	٤٤	٤٠	٣٩	٤	٥	٨

المصدر : L. Roussel, "Evolution récente de la structure des ménages dans quelques pays industriels", Population, No. 6 (1986) p. 933.

٢ - خدمات رعاية الأطفال

يمثل توافر خدمات رعاية الطفل مسألة هامة بالنسبة إلى جميع الأسر التي لها أطفال ، وهي قضية نابعة عن ازدياد عدد الأسر ذات الوالد الواحد وتزايد مشاركة النساء اللائي لهن أطفال في العمل خارج البيت ومرة أخرى نجد أن الوالدين اللذين يحصلان على مرتبات منخفضة نسبيا هما اللذان يلقيان أكبر صعوبة في الحصول على خدمات مأمونة وملائمة لرعاية الطفل . كما أن تباين مشاركة الحكومة في التوفير المباشر وغير المباشر لخدمات رعاية الطفل أمر هام للغاية فيما بين البلدان المتقدمة النمو (٣٢) . ويوجد نقص شديد في هذه الخدمات في بعض البلدان . كما أن التركيز على رعاية الطفل يتحول من قضية تهم المرأة إلى قضية تهم الرجل والمرأة والمجتمع على حد سواء ، مع تزايد إدراك أن جودة وتوافر خدمات رعاية الطفل هي قضية تمس لا رفاه الأطفال والمجتمع في الحاضر وعلى المدى الطويل فحسب ، بل تمس أيضا مصلحة الوالدين العاملين وانتاجيتهما .

وتتباين السياسات الوطنية المتعلقة بخدمات رعاية الطفل تباينا كبيرا ، إذ تتراوح بين تدابير عامة جدا مثل سياسات إجازة الأبوين وإعانات تدعم الدخل إلى مجرد إقامة وتعزيز خدمات رعاية الطفل (٣٣) . كما أن الفلسفة الكامنة وراء هذه السياسات تتباين تباينا كبيرا ، فتتراوح بين منظور واسع لرعاية الطفل بوصفها جزءا لا يتجزأ من العمل من أجل نماء الطفل وإدماجه في المجتمع إلى نظرة ضيقة لرعاية الطفل بوصفها بديلا لتولي الأم رعاية أطفالها . وتوجد أكثر سياسات إجازة الأبوين تطورا في البلدان الأوروبية وهي تشمل الإجازات المشرعة التي يحتفظ خلالها بالوظيفة ، وهي إجازات كثيرا ما تكملها إجازات إضافية بدون مرتب يحتفظ خلالها بالوظيفة ، وتتراوح مدتها بين ما لا يقل عن شهرين أو ثلاثة أشهر وخمسة أو ستة أشهر . وعدد الأطفال الموجودين في مراكز رعاية الطفل الذين تقل أعمارهم عن سنة قليل جدا ، وقضية توفير خدمات رعاية الرضع ليست قضية كبرى ، بل على عكس ذلك ، لا يوجد في الولايات المتحدة تشريع وطني بشأن إجازة الأبوين ، ولذا تبلغ نسبة النساء العاملات اللاتي لا تتمتعن بإجازات يحتفظ خلالها بالوظيفة ٦٠ في المائة . ونتيجة لذلك ، يمثل توافر خدمات مأمونة وملائمة لرعاية الرضع بسعر "في متناول الجميع" مشكلة كبرى .

إن رعاية الأطفال الذين في سن ما قبل الالتحاق بالمدرسة قائمة على أسس راسخة وهي في طريقها إلى أن تصبح عامة في كل من أوروبا الشرقية والغربية . وتقدم هذه الرعاية بوصفها جزءا من نظام التعليم العام أو تدعم في النظام الخاص بأموال

حكومية . والاستفادة منها مجانية وغير إلزامية . أما في الولايات المتحدة ، فإن القطاع الخاص والأفراد يقدمون خدمات رعاية الأطفال من جميع الأعمار ويتحملون نفقاتها في الغالبية العظمى من الحالات . ويتمثل دور الحكومة أساسا في تقديم إعانات مباشرة إلى الأسر ذات الدخل المنخفض ، أو إعانات غير مباشرة إلى الأسر المتوسطة الدخل وذلك عن طريق الإعفاءات الضريبية . وبدأت تظهر مؤخرا حركة فيما بين كبار أرباب العمل في القطاع الخاص في الولايات المتحدة لمنح موظفيهم استحقاقات متصلة برعاية الطفل (٣٤) . غير أنه لا يوفر هذه البرامج حاليا سوى ٠٠٠ ٣ من أرباب العمل . وتشمل هذه الاستحقاقات توفير رعاية الطفل في مقر العمل ، وإعانات مباشرة لخدمات رعاية الطفل المقدمة خارج مقر العمل ، ومواعيد عمل مرنة وإجازات للأبوين .

٣ - التنشئة الاجتماعية والتعليم

تؤدي الأسرة تاريخيا دورا أساسيا في عملية التنشئة الاجتماعية ، وتؤدي في المجتمعات الحديثة دورا داعما حاسما في التعليم . على أن انخفاض نسبة الأسر المؤلفة من والدين ونضج الأولاد في سن مبكرة وقدرتهم على كسب دخل بصورة مستقلة عن الأسرة وظهور ثقافة شبابية في البلدان المتقدمة النمو أدت كلها إلى الحد من تأثير الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية في أواخر مرحلة الطفولة وبداية سن الرشد . ولهذه الظاهرة أبعاد كبيرة في الأسر المعيشية الحضرية رغم أنها أقل انتشارا في البلدان النامية . وقد جعل تفكك الأسرة النواة أداء مهمة التنشئة الاجتماعية أكثر صعوبة . حيثما ينقطع الأطفال عن الدراسة في سن مبكرة وتفشل الأسرة في أداء مهمة إدماجهم في المجتمع ، مثلما يحدث في الأسر الفقيرة ، يميل الأطفال إلى تكوين سلوك معاد للمجتمع . وما زال من الضروري استنباط آليا اجتماعية ملائمة لإيجاد حلول لهذه المشاكل . وقد أثبت برنامج "Head Start" في الولايات المتحدة ، الذي استنبط أصلا للأطفال المحرومين فعالية في تحسين قدرة صغار الأطفال على الاستجابة لمتطلبات التعليم الرسمي وزيادة احتمال نجاحهم في المدرسة (٣٥) .

وفي الثقافات التي يقدر فيها التعليم تقديرا كبيرا ، لوحظ أن وجود نظام أسري مستقر للغاية يمثل عاملا أساسيا في تشجيع الأطفال على تلقي التعليم (٣٦) . وعلى العكس من ذلك فإنه في المجتمعات التي تعاني فيها الأسرة من ضغوط ، لم تعد الأسرة تضطلع بهذه المهام التقليدية ، وما زالت هناك حاجة إلى إيجاد بديل لها . ويعزو البعض جزئيا انخفاض المستويات التعليمية التي يبلغها الأفراد في بعض البلدان المتقدمة النمو إلى انخفاض عدد الأسر التقليدية المؤلفة من أبوين .

٤ - الأسر المعاد تشكيلها

إن الأسر المنبثقة عن زواج جديد أو الأسر المعاد تشكيلها تمثل نسبة صغيرة ولكن متزايدة من الأسر في بعض البلدان المتقدمة النمو . ففي الولايات المتحدة ، كان يندرج تحت هذه الفئة ، في عام ١٩٨٠ ، ما يقدر بـ ٢٠ في المائة من جميع الأسر المعيشية التي يعولها زوجان . وفيما بين هذه البلدان ، تتراوح النسبة المئوية لهذه الأسر تراوحا كبيرا بين نسبة منخفضة في اسبانيا وأيرلندا والبرتغال واليابان ونسبة مرتفعة في البلدان الاسكندنافية وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة(٣٧) . وبسبب إمكانية وجود أطفال من زيجات سابقة إلى جانب الأطفال المولودين من الزواج الحالي ، تصبح شبكة العلاقات والسلطة والمسؤولية أعقد وأوسع بكثير . ويمكن أن تظهر في العلاقات الأسرية بين الراب والرابة والأولاد تعقيدات قد تثير بدورها توترات بين الزوجين . أما الأسر التي يوجد فيها أطفال من زواج سابق ولكنهم لا يعيشون معها بل يزورونها بانتظام ويتلقون دعما ماليا وتعاني من ضغوط إضافية على مواردها المالية ووقتها(٣٨) .

٥ - كبار السن في الأسرة

إن التغيرات الحاصلة في هيكل الأسرة في البلدان المتقدمة النمو وزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة قد غيرت الدور التقليدي الذي كانت تؤديه الأسرة في الرعاية اليومية والدعم المالي المقدمين إلى أعضاء الأسرة من كبار السن الذين يحتاجون إلى هذه الرعاية وهذا الدعم(٣٩) . وفي نفس الوقت ، زادت التحسنات الكبيرة في العمر المتوقر عند الولادة لكبار السن من الحاجة إلى توفير رعاية يومية ورعاية صحية للمعمرين . وبعد أن كان يقوم أساسا بالرعاية اليومية الإناث في الأسرة أصبح يقوم بها مؤسسات أو أفراد لا ينتمون إلى الأسرة . ومن غير الواضح ما إذا كانت الأسرة هي التي لا تزال تتحمل تكلفة الرعاية أم كبار السن . ولا يزال دور الحكومة محدودا نظرا إلى أن نسبة ما تقدمه الحكومة من رعاية يومية رسمية يتراوح بين ٢٠ في المائة في السويد و ١٠ في المائة في المملكة المتحدة وواحد في المائة في الولايات المتحدة . وقد جعل التقدم المحرز في علم وتكنولوجيا الطب من الممكن إطالة العمر ، وإن كان ذلك بتكاليف باهظة للغاية ، لا يزال تقديم هذه الموارد يمثل قضية اجتماعية كبرى بالنسبة إلى كل من الأسرة والمجتمع بوجه عام .

وفي معظم البلدان النامية لا يزال تقليد تولي الأسرة كامل مسؤولية رعاية كبار السن تقليدا قائمة . ولا تزال الرعاية الحكومية محدودة . وفي بعض المجتمعات النامية والشائخة أكثر من غيرها ، بدأ نظام الرعاية التقليدي يتقوض بسبب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، مثل التحضر وازدياد نسبة عمالة المرأة وتغير القيم فيما يتعلق بمسؤولية الأولاد إزاء الوالدين . ففي جمهورية كوريا وسنغافورة وهونغ كونغ ، مثلا ، يعيش عدد صغير ولكن متزايد من كبار السن بمفردهم ، على الرغم من أن الدعم الأسري يقدم بوجه عام . وفي حين أن توفير الرعاية الحكومية يتزايد حاليا ، فإنه لا يزال يركز على الأسرة بوصفها المقدم الأساسي للرعاية ، وذلك استنادا إلى الفلسفة القائلة بأن الأسرة وحدها هي التي يمكن أن توفر الشعور بالرضا والسعادة لكبار السن (٣٠) .

وفي كثير من البلدان المتقدمة النمو ، توجد لدى كبار السن مصادر دخل مستقلة تأتي أساسا من معاشات تمولها الحكومة و/أو معاشات خاصة ، ومدخراتهم الخاصة والارتفاع الكبير للقيمة الجارية لأصولهم المادية مثل المساكن وتختلف كفاية هذه الموارد لتأمين مستوى معيشي مقبول باختلاف البلدان . ذلك أن نسبة الفقر بين كبار السن في بلدان مختارة تفوق كاتجاه عام نسبة الفقر بين الجمهور العام وهي نسبة تتراوح بين فرق طفيف في السويد والنرويج ونسبة أعلى قدرها ٣٠ في المائة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة (٣١) . وهذا يشير إلى وجود نسبة كبيرة من كبار السن حاليا في حاجة إلى دعم إضافي . وفي حين أن الفصل بين مالية الأجيال وترتيباتها المعيشية (انظر الجدول ٥) قد أضعف نظام الدعم الأسري لكبار السن الذي كان قائما قبل عصر المعاشات الحكومية والخاصة فإنه توجد أدلة على أن دعم الأولاد للأبوين المسنين لا يزال من المثل المعمول بها بشكل من الأشكال في البلدان المتقدمة النمو (٣٢) .

وفي البلدان النامية ، تقع مسؤولية الدعم المالي لكبار السن بصورة رئيسية على عاتق الأسرة وعلى عاتق كبار السن أنفسهم والمعاشات قلما توجد سواء الحكومية أو الخاصة ، وعندما توجد تكون مستوياتها غير كافية بصفة عامة كمصدر دخل أساسي . ومعظم برامج الرعاية الاجتماعية والإسكان تكون موجهة نحو من ليس له أسرة أو من هو معوز . وفي البلدان والمناطق النامية والمتحضرة بسرعة ، مثل سنغافورة وهونغ ، تتوافر برامج تقديم الخدمات الحكومية إلى كبار السن بصورة أكثر انتظاما ، ولكنها لا تزال محدودة للغاية . وعلى الرغم من وجود انخفاض طفيف في الترتيبات المعيشية متعددة الأجيال (مثلما نوقش آنفا) ، لا تزال مسألة دعم كبار السن تلقى القبول

بوصفها مسؤولية تقع على عاتق الاولاد . وقد يقلل التحديث والتحضر من الدور والمركز التقليديين اللذين يضطلع بهما كبار السن ، وهذا من شأنه أن يؤثر تأثيرا سلبيا على صحتهم النفسية(٣٣) . والشاغل الرئيسي فيما يتعلق بدعم الأسرة ورعايتها لكبار السن في البلدان النامية هو احتمال انهيار الوظائف التقليدية للأسرة في هذا المجال وما يترتب على ذلك من تشعبات بالنسبة لتدخل الحكومة .

الجدول ٥ - السكان كبار السن الذين يعيشون بمفردهم ، في بلدان متقدمة النمو مختارة

(بالنسبة المئوية)

البلد	نسبة السكان الذين تبلغ أعمارهم ٦٥ سنة أو أكثر		
	الاجمالي	الذكور	الاناث
استراليا (١٩٧٠)	..	١٤,٨	٣٤,٢-
كندا (١٩٧٦)	..	١١,٩	٢٨,٩
المملكة المتحدة (١٩٨٠-١٩٨١)	..	١٧,٠	٤٥,٠
الولايات المتحدة (١٩٨١)	٢٨,٧	..	٣٨,٨
اليابان (١٩٨٥)	٩,٥	..	..

المصدر : النتائج المترتبة على اتجاهات معدلات الوفيات والفروق بينهما ، (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.85.XIII.3) ، الجدول X.5 و S. Kono "The social consequences of changing family and household structure associated with an aginig population" in Economic and Social Implicqtions of Population Aging, proceddings of the International Symposium on Population Structure and Development, Tokyo, 10-12 September 1987 (New York, 1988), p. 288 .

جيم - النتائج

حدثت تغيرات في هيكل ووظائف الأسرة بدرجات متفاوتة تعتمد اعتمادا كبيرا على مستوى النمو الاقتصادي الوطني وتنوع الاقتصاد . وقد ساعدت على حدوث عملية التغير هذه أوجه التقدم التكنولوجي والتغيرات في القيم والأخلاق . وكانت هذه التغيرات أقل حدة في المجتمعات التي لم تتعرض للتنمية الاقتصادية والتحضر والتحولات الديموغرافية سريعا . وبالاضافة إلى هذه التأثيرات المستمرة الطويلة الأجل ، فإن التأثيرات القصيرة الأجل مثل هجرة العمال والكوارث الطبيعية والحروب والتدهور الشديد في الظروف الاقتصادية أسفرت عن ضغوط شديدة على الأسر والهياكل الأسرية في الكثير من البلدان النامية . وقد تفاوتت استجابة الأسرة في أدائها وظائفها الحيوية المتعلقة برفاه أفرادها والمجتمع ، لهذه التغيرات بين التكيف دون حدوث خلل كبير في وظائفها والانهيار الكامل . وفي الحالات التي حدث فيها انهيار لنظام الأسرة ، كان الضغط على المؤسسات الاجتماعية بالغا بصفة عامة . وعلى خلاف ذلك ، فإنه حيث ظلت الآليات الاجتماعية والاقتصادية الداعمة قائمة كان التكيف أقل اضطرابا .

وفي بعض البلدان المتقدمة النمو استنت قوانين جديدة ووضعت برامج جديدة للرعاية الاجتماعية في محاولة لمواجهة بعض المشاكل التي ظهرت . ومازالت الاستجابات للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في مرحلة التكون في معظم المجتمعات . ولأن الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع فإن الأمر يتطلب تحقيق فهم أشمل لنتائج هذه التغيرات على كل من الأفراد والمجتمع ككل قبل وضع الآليات الاجتماعية الملائمة .

الحواشي

(١) انظر "السنة الدولية للأسرة" (A/43/570) .

(٢) انظر R. Coser, ed., The Family, Its Structure and Functions, (New York, ST. Martin's Press, 1966); W. Goode, "The sociology of the family" in Sociology Today, R. Merton, ed. (New York, Basic Books, 1959); W. Goode, World Revolution and Family Patterns (New York, Free Press, 1963); J. Caldwell, "A theory of fertility: from high plateau to destabilization", Population and Development Reviw, vol. IV, No. 4, pp. 553-578; J. Heslin, Marriage and Family in a Changing Society, 2nd edition (New York, Free Press, 1985) والأمم المتحدة ، "دور الأسرة في عملية التنمية" (منشورات الأمم المتحدة ، رقم

المبيع E.86.IV.7) ضمن كمية هائلة من المنشورات السابقة المتعلقة بالأسرة كمؤسسة اجتماعية واقتصادية وتغيرها مع الزمن . للاطلاع على وصف موجز لنظم الأسرة ، انظر أيضا "الزواج الأول : الأنماط والمحددات" ST/ESA/SER.R/76 ، الصفحات ٣ - ٦ .

(٣) W. Goode, "Industrialization and family change", in B. Hoselitz and W. Moore, eds. Industrialization and Society (Mouton-Paris, (UNESCO, 1966.

(٤) S. De Vos, "Latin American households in comperative perspective", Population Studies, No. 41 (1987), pp. 501-517 and L. Roussel, "Evolution récente de la structure des ménages dans quelques pays "industriels", Population, No. 6 (1986), pp. 913-934. أيضا الأمم المتحدة "مسح السياسات الوطنية المتعلقة بالأسر" ، (نتائج أولية غير منشورة ، ١٩٨٨).

(٥) يتغير مقدار الانخفاضات الصافية في حجم الأسرة الناجم عن التحول الديموغرافي بحسب نوع الأسرة والمرحلة الانتقالية . ويمكن القول بصفة عامة أن انخفاض معدل الوفيات يؤدي الى زيادة الحجم بينما يؤدي انخفاض الخصوبة الى نقص الحجم ، بفرض أن حجم السكان مستقر . انظر : T. Burch, "Some demographic determinants of average household size: an analytical approach", demography, vol. 7, No. 1 (February 1970) .

(٦) W. S. Chow, "The urban elderly in developing east and southeast Asian countries", in aging China: Family, Rconomies and Government Policies in Transition, Proceedings of the International Forum on Aging, Beijing, China, 20-23 May 1986, J. Schulz and D. Davis-Friedman, eds., (Washington, D.C., The (Gerontological Society of America, 1987.

(٧) المرجع نفسه .

(٨) J. Caldwell and P. Caldwell, "The cultural context of high fertility in sub-Saharan Africa", Population and Development Review, vol. 13, No. 3 (September 1987), pp. 409-437.

(٩) استنادا الى N. M. Shah and Fred Arnold, "The noneconomic consequences of Asian labor migration to the Middle East", International Population Conference, 5-12 June 1985, vol. 3 (Florence, International Union for the Scientific Study of Population).

(١٠) The Economist, 10 September 1988, pp. 21-24.

(١١) B. Heisler, "Immigrant settlement and the structure of emergent immigrant communities in Western Europe", in The annals of the American Academy of Political and Social Science (May 1986), pp. 76-86.

(١٢) M. Piore, "Shifting grounds for immigration", in The annals of the American Academy of Political and Social Science (May 1986), pp. 23-33.

(١٣) Business Week, 19 September 1988, pp. 76-86.

(١٤) انظر "في قدرة الانسان : مستقبل الاطفال في افريقيا" (نيويورك ، اليونيسيف ، ١٩٨٥ .

(١٥) G. Cornia and others, eds., Adjustment with a Human Face; vol. 1 Protecting the Vulnerable and Promoting Growth (New York and Oxford, (Oxford University Press, 1987.

(١٦) انظر المرجع نفسه ، الصفحة ١٠١ ، والتكيف غير المنظور : النساء الفقيرات والأزمة الاقتصادية ، (سانتياغو ، شيلي ، اليونيسيف ، المكتب الاقليمي للأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي) .

(١٧) المرجع نفسه .

(١٨) J. McCarthy and A. Cherlin, "Demographic aspects of single-parent and reconstituted families in developed countries", paper presented at the International Union for the Scientific Study of Population Seminar on the Family in More Developed Countries, Paris, September 1987.

(١٩) S. Kamerman and A. Kahn, "Mother-only families in Western Europe: social problems and societal response", report prepared for the German Marshall Fund of the United States, 1987

(٢٠) Who's Helping Out? Support Networks Among American Families, Current Population Reports Series, P-70, No. 13 (Washington, D.C., Department (of Commerce, Bureau of the Census, 1988.

(٢١) انظر S. Kamerman and A. Kahn, op. cit., 1987 .

(٢٢) انظر S. Kamerman, "child care, women, work and the family: an international overview of child care services and related policies", in Child Care in the United States, S. Scarr and J. Lande, eds., (Erlbaun Associates, (forthcoming.

(٢٣) See ibid. and M. Lueck, A. Orr and M. O'Connell, Trends in Child Care Arrangements of Working Mothers, (Washington, D.C., Department of (Commerce, Bureau of the Census, p-23, No. 117, 1982.

(٢٤) D. Friedman, "Estimates from the Conference Board and other monitors of employer-supported child care", unpublished memorandum (New York, (The Conference Board, 1988.

(٢٥) انظر Business Week, 19 September 1988, pp. 140-141 .

(٢٦) انظر ، مثلا ، C. Jencks and others, Inequality: A. Reassessment of the Family and Schooling in America, (New York, Harper and Row, 1973)

(٢٧) J. McCarthy and A. Cherlin, op. cit.

(٢٨) المرجع نفسه ، و P. Morrison, "Changing family structure: Who cares for America's dependents?", (The Rand Corporation, N-2518-NICHD, (December 1986

(٢٩) The sections on daily and health care draws on J. Habib, "Aging population and support for the elderly", in Economic and Social Implications of Population Aging, Proceedings of the International Symposium on Population Structure and Development, Tokyo, 10-12 September 1987 (New York, 1988).

(٣٠) · W. S. Chow, loc. cit.

(٣١) · J. Habib, loc. cit.

(٣٢) D. Davis-Friedmann, "The impact of demographic change on the family life of American elderly", in Aging China: Family, Economies and Government Policies in Transition ..., and A. Hashimoto, "Social support for the aged in rural and urban areas in Japan", in Aging China: Family, Economies and Government Policies in Transition ...,.

(٣٣) · W. S. Chow, loc. cit.

الفصل الثاني

النهوض بالمرأة

تعدّ التغيرات في مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية على كل المستويات ، بما في ذلك اتخاذ القرارات ، عاملا محددا هاما بالنسبة للنهوض بالمرأة في المجتمع . ويبدأ هذا الفصل بمناقشة مساهمة المرأة والرجل في الانتاج الإجمالي وفي التفاوت في مداخيل كل منهما ؛ وترد إشارة موجزة الى صعوبة تقديم بيانات موثوقة . وتنظر الأجزاء التالية في العوامل الرئيسية التي تفسّر هذا التفاوت وفي أنواع السياسات المتبعة أو التي من المرجح أن تتبع ، من أجل تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في المجتمع . وهذه العوامل هي عدم تكافؤ فرص الحصول على الخدمات الصحية ، وعدم المساواة في الحصول على التعليم ، وعدم كفاية الترتيبات المؤسسية لتخفيف الأعباء على المرأة العاملة فيما يتعلق برعاية الأطفال . ويتضمن الجزء الأخير مناقشة موجزة للسياسات الوطنية والدولية ، التي تعزز النهوض بالمرأة في المجتمع . ويتوقع أن تأخذ السياسات الوطنية أشكالا مختلفة ، وهذا يعتمد على الثقافة والفلسفة السياسية والموارد الاقتصادية .

ألف - مشاركة المرأة في القوى العاملة

تستبعد الطرائق الحالية لتقدير الانتاج والعمالة جزءا كبيرا من المساهمة الاقتصادية للمرأة ، لاسيما في الأسرة المعيشية والانتاج الزراعي في كل البلدان ، وفي قطاع الكفاف في كثير من البلدان النامية[(١)] . ومشاركة المرأة في الاقتصاد لا تعكسها التقارير بصورة وافية بالنسبة للنساء العاملات في القطاع غير الرسمي أو اللواتي لا يتقاضين أجرا مقابل عملهن في المنزل . فقيمة العمل في المنزل لا تدخل في حساب الناتج القومي الإجمالي كما هو معرّف في نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية . وقد بدأ معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة ، بالتعاون مع المكتب الإحصائي للأمم المتحدة ، العمل من أجل استدراك بعض نقاط الضعف هذه . وهذا يتفق مع النتائج التي توصلت إليها عدة هيئات دولية ومن بينها المؤتمر الدولي لإحصائيي العمل التابع لمنظمة العمل الدولية والذي أكد في عدة دورات على أهمية تصحيح الوضع الراهن المتمثل في أن التقارير لا تعبّر بالكامل عن مساهمة المرأة في الانتاج الوطني[(٢)] .

وتختلف مشاركة المرأة في القوى العاملة اختلافا كبيرا باختلاف البلدان . وتتضمن العوامل التي تسبب هذه الفروق الدور الثقافي لكل من الجنسين ، والمستويات التعليمية ، والهيكل المهني ، ومستوى الأجور ، ودخل الأسر المعيشية .

وفي عام ١٩٨٥ كانت المرأة تمثل ٣٦,٥ في المائة من سكان العالم النشطين اقتصاديا والذين كان يبلغ عددهم ٢,٢ بليون نسمة[٣] . وقد زادت نسبة المرأة في السكان النشطين اقتصاديا في الفترة من عام ١٩٥٠ الى ١٩٨٠ في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء . وفي عام ١٩٨٠ ، بلغت حصة المرأة في القوى العاملة نسبة ٤١,٨ في المائة في البلدان المتقدمة النمو و ٣٥ في المائة في البلدان النامية (انظر الجدول ٦) . غير أن نسبة المرأة قد انخفضت انخفاضا طفيفا في المجموعتين بحلول عام ١٩٨٥ .

وهناك فروق واضحة بين البلدان في حصة المرأة في القوى العاملة . ففي الاقتصادات المخططة مركزيا ، كانت حصة المرأة في عام ١٩٨٥ ، تقارب نصف القوى العاملة الكلية وكانت النسبة المقابلة في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو هي ٤٢ في المائة . وفيما بين بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ، كانت حصة المرأة كبيرة بصفة خاصة في امريكا الشمالية (٤١ في المائة) . أما فيما بين البلدان النامية فقد كانت أكبر حصة للمرأة في عام ١٩٨٥ وهي ٤٣ في المائة ، في الصين ، مقابل ٢٨ في المائة في البلدان الآسيوية الأخرى . أما حصة المرأة في افريقيا فكانت بنسبة ٣٥ في المائة ، وفي امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٢٧ في المائة في السنة نفسها .

الجدول ٦ ـ مشاركة المرأة في القوى العاملة ،
١٩٧٠ ـ ٢٠٠٠

المنطقة	السنة	نسبة الاناث في مجموع القوى العاملة	توزيع القوى العاملة من الإناث	معدل النمو السنوي ذكور	معدل النمو السنوي إناث
		النسبة المئوية	النسبة المئوية		
العالم	١٩٧٠	٣٥,٩٩	١٠٠,٠٠		
	١٩٨٠	٣٦,٨٦	١٠٠,٠٠	١,٩٢	٢,٣٠
	١٩٨٥	٣٦,٥٢	١٠٠,٠٠	٢,١٢	١,٨٤
	٢٠٠٠	٣٥,٥٠	١٠٠,٠٠	١,٦٢	١,٣٦
البلدان النامية	١٩٧٠	٣٤,٣٧	٦٦,٩٨		
	١٩٨٠	٣٤,٩٦	٦٨,٥٩	٢,٢٨	٢,٥٤
	١٩٨٥	٣٤,٧٣	٧٠,١٤	٢,٥٠	٢,٢٩
	٢٠٠٠	٣٣,٧٨	٧٣,٨٩	١,٩٥	١,٦٩
افريقيا	١٩٧٠	٣٥,٩٥	٩,٢٤		
	١٩٨٠	٣٥,٦٣	٩,٢٤	٢,٥٦	٢,٤٢
	١٩٨٥	٣٥,٠٣	٩,٤٨	٢,٦٧	٢,١٣
	٢٠٠٠	٣٣,٤٠	١٠,٨٨	٢,٩٠	٢,٤٥
آسيا (باستثناء الصين)	١٩٧٠	٢٩,٤٤	٢٢,١٣		
	١٩٨٠	٢٨,٥١	٢١,٨٨	٢,٢٠	١,٧٤
	١٩٨٥	٢٧,٩٨	٢٢,٠١	٢,٤٩	١,٩٥
	٢٠٠٠	٢٦,٧٠	٢٢,٢٧	٢,٢٠	١,٨٥
الصين	١٩٧٠	٤١,٦٩	٣١,٠٧		
	١٩٨٠	٤٣,١٨	٣٢,٧٥	٢,٢١	٢,٨٤
	١٩٨٥	٤٣,٢٤	٣٣,٨٢	٢,٤٤	٢,٤٩
	٢٠٠٠	٤٣,٤٧	٣٣,٨٤	١,٠٩	١,١٩

(يتبع)

الجدول ٦ ـ تابع

المنطقة	السنة	نسبة الاناث في مجموع القوى العاملة النسبة المئوية	توزيع القوى العاملة من الإناث النسبة المئوية	معدل النمو السنوي ذكور	معدل النمو السنوي إناث
أمريكا اللاتينية ومنطقة	١٩٧٠	٢١,٧٦	٣,٤٤		
البحر الكاريبي	١٩٨٠	٢٦,٣٦	٤,٥١	٣,٥٠	٥,١٢
	١٩٨٥	٢٦,٦٣	٤,٧٣	٣,٥١	٣,٧٨
	٢٠٠٠	٢٧,٧٤	٥,٦٨	٣,٣٤	٣,٧٠
البلدان المتقدمة النمو	١٩٧٠	٣٩,٧٨	٣٣,٠٢		
	١٩٨٠	٤١,٨٣	٣١,٤١	٠,٩٤	١,٧٩
	١٩٨٥	٤١,٥٥	٢٩,٨٦	١,٠٤	٠,٨١
	٢٠٠٠	٤١,٥١	٢٦,١١	٠,٤٩	٠,٤٩
الاقتصادات المخططة	١٩٧٠	٤٨,٥٨	١٤,٥٠		
مركزيا	١٩٨٠	٤٨,٣٣	١٢,٩٥	١,٣٦	١,١٥
	١٩٨٥	٤٧,٥٧	١٢,١٢	١,١١	٠,٥٠
	٢٠٠٠	٤٧,٥٠	١٠,٥٩	٠,٥٥	٠,٥٩
أوروبا الشرقية	١٩٧٠	٤٤,٢٧	٤,١٨		
	١٩٨٠	٤٥,٦٧	٣,٥٧	٠,١٤	٠,٧١
	١٩٨٥	٤٥,٧٣	٣,٣٦	٠,٥٥	٠,٦٠
	٢٠٠٠	٤٦,٣٣	٢,٩٨	٠,٥١	٠,٦٩
اتحاد الجمهوريات	١٩٧٠	٥٠,٥٧	١٠,٣٣		
الاشتراكية السوفياتية	١٩٨٠	٤٩,٤٢	٩,٣٨	١,٨٠	١,٣٣
	١٩٨٥	٤٨,٣٣	٨,٧٦	١,٣٥	٠,٤٦
	٢٠٠٠	٤٧,٩٧	٧,٦١	٠,٥٦	٠,٥٥

(يتبع)

الجدول ٦ ـ تابع

المنطقة	السنة	نسبة الاناث في مجموع القوى العاملة النسبة المئوية	توزيع القوى العاملة من الإناث النسبة المئوية	معدل النمو السنوي ذكور	معدل النمو السنوي إناث
الاقتصادات السوقية	١٩٧٠	٣٦,٢٦	٢٢,٣٥		
	١٩٨٠	٣٩,٣٠	٢١,٦٢	٠,٧٠	١,٩٦
	١٩٨٥	٣٩,٣١	٢٠,٦٩	٠,٩٣	٠,٩٤
	٢٠٠٠	٣٩,٣٦	١٨,٠٩	٠,٤٥	٠,٤٦
أوروبا (الاقتصادات السوقية)	١٩٧٠	٣٥,٧٧	١٢,٦٩		
	١٩٨٠	٣٨,٥١	١١,٦٣	٠,٢٣	١,٤١
	١٩٨٥	٣٨,٥٤	١١,٠٤	٠,٧٥	٠,٧٨
	٢٠٠٠	٣٨,٨١	٩,٤٦	٠,٢٤	٠,٣٣
أمريكا الشمالية	١٩٧٠	٣٦,١٤	٦,٠٤		
	١٩٨٠	٤١,٤٦	٧,٠٠	١,٥٢	٣,٨٢
	١٩٨٥	٤١,٣٦	٦,٧٩	١,٢٩	١,٣٠
	٢٠٠٠	٤١,١٨	٦,١٨	٠,٨١	٠,٧٧
اليابان	١٩٧٠	٣٩,٠٣	٣,٦٣		
	١٩٨٠	٣٧,٧٥	٣,٩٩	٠,٩١	٠,٣٦
	١٩٨٥	٣٧,٨٣	٣,٨٦	٠,٩٠	٠,٩٦
	٢٠٠٠	٣٧,٣٩	٣,٤٦	٠,٤٣	٠,١٩
أوقيانوسيا (استراليا ونيوزيلندا)	١٩٧٠	٣٠,٩٤	٠,٣٥		
	١٩٨٠	٣٦,٩٣	٠,٤١	١,٣٥	٤,١٠
	١٩٨٥	٣٧,٣٤	٠,٤٣	١,٦٧	١,٩٦
	٢٠٠٠	٣٧,٧٧	٠,٤١	١,١٣	١,٢١

المصدر : منظمة العمل الدولية ، السكان النشطون اقتصاديا ـ تقديرات : ١٩٥٠ ـ ١٩٨٠ ، واسقاطات : ١٩٨٥ ـ ٢٠٢٥ ، الطبعة الثالثة (جنيف ، ١٩٨٦) .

الجدول ٧ - توزيع القوى العاملة بالنسبة المئوية
حسب الجنس والقطاع الرئيسي للنشاط

		الإنـــاث			الذكور			المجموع		
		الزراعة	الصناعة	الخدمات	الزراعة	الصناعة	الخدمات	الزراعة	الصناعة	الخدمات
المجموع العالمي	١٩٧٠	٥٨,٠٥	١٥,١٠	٢٦,٨٥	٥٣,٣٠	٢٢,٣٥	٢٤,٣٥	٥٥,٠٠	١٩,٧٥	٢٥,٢٥
	١٩٨٠	٥٢,٩٠	١٦,٥٥	٣٠,٦٠	٤٩,٥٠	٢٣,٥٥	٢٦,٩٥	٥٠,٧٥	٢٠,٩٥	٢٨,٣٠
البلدان النامية	١٩٧٠	٧٦,٧٠	٨,٨٥	١٤,٤٥	٦٧,٦٠	١٣,٩٠	١٨,٥٠	٧٠,٧٥	١٢,٢٠	١٧,١٠
	١٩٨٠	٧٠,٩٠	١١,٧٥	١٧,٣٥	٦٢,٣٥	١٦,٦٥	٢١,٠٠	٦٥,٣٥	١٤,٩٥	١٩,٧٠
افريقيـــــا	١٩٧٠	٨٢,٨٠	٤,٠٠	١٣,٢٠	٦٩,٦٥	١٣,٨٥	١٧,٥٠	٧٤,٣٥	٩,٧٠	١٥,٩٥
	١٩٨٠	٧٧,٨٠	٥,٥٠	١٦,٦٥	٦٣,٦٥	١٥,٣٥	٢١,٠٠	٦٨,٧٠	١١,٨٥	١٩,٤٥
آسيا (باستثناء الصين)	١٩٧٠	٧٤,٤٩	١١,٠٧	١٤,٤٤	٦٥,٨٢	١٣,٤٢	٢٠,٧٦	٦٨,٣٧	١٢,٧٣	١٨,٩٠
	١٩٨٠	٦٨,١٨	١٢,٤٤	١٩,٣٨	٦٠,٧٦	١٥,٣٤	٢٣,٨٩	٦٣,٨٨	١٤,٥٣	٢٢,٦١
الصين	١٩٧٠	٨٣,٠٠	٧,٥٠	٩,٥٠	٧٥,٠٠	١٣,٠٠	١٢,٠٠	٧٨ ٣٥	١٠,١٠	١١,٥٥
	١٩٨٠	٧٨,٥٠	١٢,٠٠	٩,٥٠	٧١,٠٠	١٥,٥٠	١٣,٥٠	٧٤,٣٥	١٤,٠٠	١١,٧٥
امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٩٧٠	١٨,٠٥	١٩,٧٥	٦٢,٣٥	٤٦,٨٠	٢٤,٣٠	٢٨,٩٥	٤٠,٥٥	٢٣,٣٥	٣٦,٣٠
	١٩٨٠	١٤,٦٠	١٩,٨٥	٦٥,٥٥	٣٧,٩٥	٢٨,٠٠	٣٤,٠٥	٣١,٩٠	٢٥,٨٥	٤٢,٣٥
البلدان المتقدمة النمو	١٩٧٠	٣٠,١٥	٢٧,٨٠	٥٢,٠٥	١٦,٦٥	٤٤,٠٠	٣٩,٣٥	١٨,٠٥	٣٧,٥٥	٤٤,٤٠
	١٩٨٠	١٣,٥٥	٢٦,٩٥	٥٩,٥٠	١٣,٠٥	٤٣,٧٥	٤٤,٣٥	١٣,٦٥	٣٦,٧٠	٥٠,٦٥
البلـــدان الصناعيـــة ذات الاقتصاد السوقي	١٩٧٠	١٠,٤٩	٢٠,٨٧	٤٩,٩٥	١٠,٩٣	٣٧,٥٩	٣٨,٠٥	١٠,٧٦	٣١,٥١	٤٣,٣٨
	١٩٨٠	٦,٤٥	١٨,٨٩	٥٨,١٥	٧,٥٣	٣٦,٧٦	٤٣,٩٩	٧,١١	٣٩,٧٣	٤٨,٩٥

الجدول ٧ - (تابع)

	الإنـــاث			الذكور			المجموع		
	الزراعة	الصناعة	الخدمات	الزراعة	الصناعة	الخدمات	الزراعة	الصناعة	الخدمات
امريكا الشمالية									
١٩٧٠	٢,٢٠	٢٠,٥٥	٧٧,٢٥	٥,٩٥	٣٨,٩٠	٥٥,١٥	٤,٦٠	٣٣,٣٠	٦٣,١٠
١٩٨٠	١,٨٠	١٨,٩٠	٧٩,٣٠	٤,٩٥	٣٩,٣٥	٥٥,٧٠	٣,٦٥	٣٠,٨٥	٦٥,٥٠
اوروبا (الاقتصادات السوقية)									
١٩٧٠	٩,٨٨	١٩,٥٠	٣٧,٧٢	١٢,١٦	٣٦,٤١	٣٨,٢٦	١١,٣٤	٣٠,٢٦	٣١,٧١
١٩٨٠	٧,٣١	١٦,٩٦	٤٥,٠٥	٨,٤١	٣٤,٧٨	٣٣,٩٥	٧,٩٩	٢٧,٩٢	٣٨,٢٢
اليابان									
١٩٧٠	٢٦,٥٠	٢٦,١٥	٤٧,٣٥	١٥,٢٥	٣٩,٨٥	٤٤,٩٠	١٩,٦٥	٣٤,٥٠	٤٥,٨٥
١٩٨٠	١٤,٠٥	٢٦,٣٥	٥٩,٦٠	٩,٤٠	٣٩,٠٥	٥١,٥٥	١١,١٥	٣٤,٢٥	٥٤,٦٠
الاقتصادات المخططة مركزيا									
١٩٧٠	٢٩,٦٣	٣٠,٦١	٣٩,٧٥	٢٥,٨١	٤٥,٣٨	٢٨,٨٠	٢٧,٦٧	٣٩,٢١	٣٤,١٢
١٩٨٠	٢١,٩٣	٣٢,١٩	٤٤,٨٨	١٩,٢٥	٤٧,٣٠	٣٣,٢٥	٢٠,٥٩	٤٠,٤٨	٣٨,٩٣
اوروبا الشرقية									
١٩٧٠	٣٧,٧٥	٢٩,٠٥	٣٣,٢٠	٢٧,٤٥	٤٧,٦٥	٢٤,٨٥	٣٣,٠٠	٣٩,٤٠	٢٨,٥٥
١٩٨٠	٢٤,٣٥	٣٤,٥٠	٤١,١٥	٢٠,١٥	٥٢,٠٥	٢٧,٨٠	٢٢,٠٥	٤٤,٠٥	٣٣,٩٠
اتحـــاد الجمهوريـــات الاشتراكية السوفياتية									
١٩٧٠	٢٦,٣٥	٣١,٢٥	٤٢,٤٠	٢٤,٩٥	٤٤,٢٠	٣٠,٨٥	٢٥,٦٥	٣٧,٦٥	٣٦,٧٠
١٩٨٠	٢١,٠٠	٣٢,٧٠	٤٦,٣٠	١٩,٠٠	٤٥,٣٠	٣٥,٨٠	٢٠,٠٠	٣٩,٠٠	٤١,٠٠
أوقيانوسيا (استراليا ونيوزيلندا فقط)									
١٩٧٠	٤,٧٠	٢٢,٧٠	٧٢,٦٠	١٠,٥٠	٤٢,٥٥	٤٦,٩٥	٨,٧٠	٣٦,٤٠	٥٤,٩٠
١٩٨٠	٥,٣٥	١٨,٤٥	٧٦,٢٠	٨,٩٥	٤٠,٣٠	٥٠,٨٠	٧,٦٠	٣٢,٣٠	٦٠,١٥

المصدر : منظمة العمل الدولية ، السكان النشطون اقتصاديا ، تقديرات ١٩٥٠-١٩٨٠ ، إسقاطات : ١٩٨٥-٢٠٢٥ ، الطبعة الثالثة (جنيف ، ١٩٨٦) .

ويرد في الجدول ٧ توزيع القوى العاملة من الاناث حسب الصناعة ، والتغييرات في هذا التوزيع عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٨٠ . وفي عام ١٩٨٠ كان يعمل في الزراعة في افريقيا أكثر من ثلثي القوى العاملة من الاناث مقارنة بنسبة ٧٩ في المائة في الصين ، و ٦٨ في المائة في سائر البلدان النامية في آسيا ، و ١٥ في المائة فقط في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي . وقد انخفضت نسبة النساء في الزراعة في جميع أنحاء العالم بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٠ ، بينما زادت النسبة في القطاعات الاخرى ، لا سيما في قطاع الخدمات . وفي عام ١٩٨٠ كان يعمل في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو حوالي ثلثي القوى العاملة من الاناث في الخدمات بينما كان يعمل الخمس في الصناعة وأقل من العشر في الزراعة . وفي الاقتصادات المخططة مركزيا يعمل حوالي نصف النساء النشطات اقتصاديا في الخدمات بينما يعمل الثلث في الصناعة والخمس في الزراعة .

وفي البلدان النامية ، حيث لا تزال الزراعة هي المصدر الرئيسي للعمالة بالنسبة للرجل وللمرأة ، زادت نسبة النساء في الصناعة من ٩ في المائة إلى ١٢ في المائة بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٠ . وكان اشراك النساء العاملات في الصناعة أسرع في المجالات التي كان نمو الإنتاج الصناعي الإجمالي والعمالة سريعا فيها بصفة خاصة . وفي كل تايلند وجمهورية كوريا وسنغافورة والفلبين ، مثلا ، تبلغ نسبة النساء في القوى العاملة في مجال الصناعة أكثر من ٤٠ في المائة بينما تبلغ النسبة في هونغ كونغ وتايوان (إقليم الصين) وتونس حوالي ٥٠ في المائة[٤] .

ويتضمن قطاع الخدمات مهنا متفاوته ، مثل الخدمات الجماعية (الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية) والتجارة (التجارة بالتجزئة) والخدمة المنزلية . وفي البلدان النامية ، كان يعمل في قطاع الخدمات في عام ١٩٨٠ ، ١٧ في المائة من جميع النساء اللاتي لديهن وظيفة وربما تكون مشكلة التقدير بأقل من الواقع أكثر حدة في هذا القطاع مما هي في القطاعات الاخرى لان كثيرا من الخدمات الشخصية في القطاع غير الرسمي الصغير تقوم بها المرأة . وكان حوالي ثلثي النساء في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يعملن في قطاع الخدمات في عام ١٩٨٠ . وحوالي نصف جميع النساء العاملات في قطاع الخدمات يعملن في الخدمات المنزلية . ومن المرجح أن تتغير هذه الصورة تغيرا ملحوظا مع نمو أنشطة الخدمات الاخرى . فالقطاع غير الزراعي الحديث لا يزال صغيرا نسبيا في كثير من البلدان النامية ، ولكنه سيكون من أسرع القطاعات نموا مع تقدم التنمية .

وقد أدت مجموعة معقدة من التغييرات الاجتماعية والاقتصادية إلى تزايد أهمية عمل المرأة خارج المنزل بالنسبة لرفاهية الأسرة . فالتقدم الاقتصادي والتكنولوجي ، وتحسن الفرص التعليمية في جميع المناطق تقريبا ، يسّرا فرص انضمام المرأة إلى القوى العاملة . كما أن تزايد التفاوت في الدخل قد أدى إلى إصابة قطاعات كبيرة من السكان بالفقر ، لا سيما في البلدان النامية التي حرمت فيها المرأة من المصادر التقليدية للدخل وسعت ، بشكل متزايد ، إلى إيجاد طرائق أخرى لكسب الرزق في المناطق الريفية والمناطق الحضرية على حد سواء(٥) ، والافتقار إلى المعدات الرأسمالية الأولية يميل إلى زيادة عبء العمل ، كما أن إدخال الطواحين سيجنب الحاجة إلى قضاء حوالي ٤ ساعات من العمل اليومي في تحويل الحبوب إلى دقيق في بعض أجزاء افريقيا . كما أن تقريب مصادر المياه إلى المنزل سيوفر للنساء ، بالمثل ، عدة ساعات كل يوم . وذهاب الرجل العامل إلى المدن أو أماكن العمل الأخرى يلقي في كثير من الأحيان مسؤولية إنتاج الغذاء على كاهل المرأة . ففي الهند مثلا ، عندما يهاجر الرجال إلى المدن لايجاد عمل منتظم ودخل نقدي للأسرة ، تتحمل المرأة المسؤوليات الزراعية الرئيسية(٦) ، فتقوم النساء بإعداد التربة ، بأعمال الحرث والزرع والعزق وإزالة الأعشاب والتقشير والغربلة وخزن الحبوب . كما أن هجرة الرجل الواسعة النطاق في الآونة الأخيرة للعمل فيما وراء البحار (انظر الفصل التاسع أدناه) قد ألقت مسؤوليات مماثلة على عاتق المرأة في عدة بلدان نامية . وقد هاجر عدد كبير من النساء الأخريات في البلدان النامية من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية بحثا عن العمل . وقد استغلت الشركات عبر الوطنية الزيادة في عدد النساء اللائي انضممن إلى القوى العاملة . وازداد باستمرار عدد العقود من الباطن التي تبرمها تلك الشركات بشأن مصانع إنتاج مكونات الأجهزة الالكترونية "في الخارج" في بلدان نامية بغية الاستفادة من التكاليف المنخفضة لليد العاملة . وتمثل النساء أغلبية العاملين في مصانع التركيب التابعة لهذه الشركات عبر الوطنية وهن يعانين من التمييز والاستغلال ولا يجدن إلا أعمالا شاقة ومملة وذات أجر زهيد .

ويحمل الفقر ، أيضا ، النساء على المشاركة في القوة العاملة عندما تصبحن العائلات الوحيدات لأسرهن . ويؤدي تملص الرجال من الارتباطات العرفية وفشل الزيجات إلى أن تصبح الأمهات الطرف الوحيد الذي يتكسب العيش . وقد زاد عدد الأسر المعيشية التي تعولها النساء في جميع البلدان ، وتتراوح نسبتها في البلدان النامية بين ٢٥ في المائة و ٣٠ في المائة من الأسر المعيشية كافة(٧) . وهذه الأسر المعيشية أميل إلى إن تكون أقل دخلا ، إلا أن عدد أطفالها يفوق عدد أطفال الأسر المعيشية التي يعولها رجال .

وفي امريكا اللاتينية ، تصل نسبة الاطفال الذين يولدون لنساء غير متزوجات زواجا قانونيا إلى ٥٣ في المائة في فنزويلا ، و ٤٩ في المائة في بيرو ، و ٤٣ في المائة في باراغواي[٨] ، و ٧٧ في المائة في منطقة البحر الكاريبي[٩] . اما في شمال افريقيا فإن السبب الذي يجعل النساء عائلات لأسرهن يرجع أساسا إلى الهجرة والطلاق[١٠] . ففي المغرب تعول النساء حوالي ٢٥ في المائة من الاسر المعيشية في الحضر[١١] . وفي غرب افريقيا يرتبط وجود أسر معيشية تعولها النساء بممارسة تعدد الزوجات الذي لا يزال متفشيا[١٢] .

وعدد الاسر المعيشية التي تعولها النساء آخذ في التزايد أيضا ، في معظم البلدان المتقدمة النمو . ويعتبر ارتفاع نسبة الطلاق ، الذي يعد ملمحا رئيسيا في جميع البلدان الصناعية في العقود الاخيرة ، أحد العوامل التي تؤدي إلى زيادة مشاركة المرأة في القوة العاملة حيث تجد النساء اللائي يصبحن عائلات لأسرهن أنفسهن في حاجة إلى وظيفة لإقامة أود عائلاتهن (انظر الجدول ٨) . كذلك يسهم ارتفاع عدد النساء الصغيرات اللائي تعتبرن العوائل الوحيدة لأسرهن كعنصر فيما يسمى "تأنيث الفقر" ، وهو حالة تشكل فيها النساء أغلبية الفقراء[١٣] . وفي الولايات المتحدة ، يوجد بين كل ثلاثة من البالغين الموجودين تحت مستوى الفقر امرأتان[١٤] .

والفوارق الملحوظة بين زيادة عدد السكان الذين هم في سن العمل ونمو القوة العاملة ناتجة بالدرجة الاولى عن الزيادة السريعة في معدلات مشاركة المرأة ، وبقدر أقل انخفاض هذه المعدلات بالنسبة للرجال . وفيما بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٨٠ انخفضت معدلات مشاركة الرجال في القوة العاملة ، وعلى الاخص كبار السن منهم ، في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[١٥] . أما في الاقتصادات المخططة مركزيا في أوروبا الشرقية وكذلك في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو ، فقد زاد عدد النساء النشطات اقتصاديا بمعدلات أسرع من معدلات الزيادة المناظرة للرجال أثناء الحرب العالمية الثانية وعلى الاخص في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبولندا . وفي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية توجد فروق إقليمية تتعلق باختلال التكوين النوعي لسكان الريف من حيث الجنس ، وترجع هذه الفروق إلى الهجرة إلى الخارج ، ومنذ ١٩٧٠ ، زادت أعداد الشبان على أعداد الشابات من سكان الريف مثلما تتجاوز نسبة الرجال العاملين في الزراعة نسبة النساء في القوة العاملة المشاركة في النشاط الزراعي[١٦] .

الجدول ٨ - معدلات الطلاق الأولية في بلدان
مختارة متقدمة النمو(أ)

البلدان	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٥
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	٢,٦٢	٣,٥٠	٣,٦٠
جمهورية ألمانيا الاتحادية	١,٢٦	١,٥٦	٢,١٠
ايطاليا	..	٠,٢١	٠,٢٩
البرتغال	٠,٠٦	..	٠,٨٩
بلجيكا	٠,٦٦	١,٤٧	١,٨٦
بلغاريا	١,١٦	١,٤٨	١,٦٠
بولندا	١,٠٦	١,١٢	١,٣٢
تشيكوسلوفاكيا	١,٧٤	٢,٢١	٢,٤٧
الجمهورية الديمقراطية الالمانية	١,٦١	٢,٦٨	٣,٠٨
الدانمرك	١,٩٣	٢,٦٥	٢,٨١
السويد	١,٦١	٢,٢٩	٢,٣٧
سويسرا	١,٠٢	١,٧٩	١,٧٦
فرنسا	٠,٧٩	١,٥٩ (ب)	١,٩٥
فنلندا	١,٣١	١,٩٨	..
كندا	١,٣٧	٠,٧٧	٢,٤٤
لكسمبرغ	٠,٦٤	١,٦٠	١,٨١
المملكة المتحدة	١,١٨	٢,٩٩	٣,٢٠
النرويج	٠,٨٨	١,٦٢	١,٩٥
النمسا	١,٢٩	١,٧٧	٢,٠٥
هنغاريا	٢,٢١	٢,٥٩	٢,٧٥
هولندا	٠,٧٩	١,٨٢	٢,٢٥
الولايات المتحدة الأمريكية	٣,٤٥	٥,١٩	٤,٩٦
اليابان	٠,٩٤	١,٢١	١,٠٦
اليونان	٠,٤٠	٠,٦٩	٠,٧٦

المصدر : الحولية الديموغرافية (منشورات الأمم المتحدة) ، أعداد مختلفة .

(أ) معدلات الطلاق الأولية هي الرقم السنوي لحالات الطلاق لكل ١ ٠٠٠ من السكان في منتصف العام .

(ب) بيانات عام ١٩٧٩ .

وثمة عامل رئيسي آخر يؤدي إلى رفع نسبة مشاركة النساء في القوة العاملة وهو زيادة الوعي بأن هناك حاجة إلى اعتماد النساء على أنفسهن ، اقتصاديا واجتماعيا ، ورغبتهن في تحقيق ذواتهن خارج نطاق المنزل . والمرأة التي تنتمي إلى أسرة مرتفعة الدخل في البلدان النامية وأتيح لها سبيل للتعليم تتصرف في سوق العمل بطريقة تماثل كثيرا سلوك المرأة في البلدان المتقدمة النمو ، وتلهمها في إقبالها على العمل دوافع تحقيق اندماج أكثر جدوى في المجتمع . وفضلا عن ذلك فإن تغير الاتجاهات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين يرجح ، أيضا ، الاتجاه إلى العمل بأجر .

فجوة الأجر

هناك فجوة كبيرة في الدخل بين الرجال والنساء ، إذ تحصل النساء على أجور أقل من الأجور التي يحصل عليها الرجل . وتتفاوت الفروق في الدخل بين العاملين من الرجال والنساء تفاوتا كبيرا من بلد إلى بلد . ففي عام ١٩٨٦ ، كانت أعلى فروق في الأجر في البلدان المتقدمة النمو موجودة في اليابان حيث كان دخل المرأة العاملة يعادل ٤٣ في المائة من الدخل المتوسط للرجل ، وتليها لكسمبرغ (٦٠ في المائة) ، وسويسرا (٦٧ في المائة) ، وتشيكوسلوفاكيا (٦٨ في المائة) ، والمملكة المتحدة (٦٨ في المائة) ، وايرلندا (٦٩ في المائة) (انظر الجدول ٩) . أما أقل الفروق بين دخل الرجل ودخل المرأة فكان في البلدان الاسكندنافية . ففي السويد كان دخل المرأة أقل بنسبة ١٠ في المائة فقط عن دخل الرجل ، أما في الدانمرك والنرويج فكان دخلها يقل عن دخل الرجل بنسبتي ١٥ في المائة و ١٦ في المائة على الترتيب ، وتظهر المقارنة بين أرقام عامي ١٩٧٧ و ١٩٨٦ أن الفروق قد اتجهت إلى التناقص خلال العقد في جميع البلدان تقريبا باستثناء الدانمرك ولكسمبرغ والمملكة المتحدة ونيوزيلندا وهولندا واليابان التي زادت فيها فروق الدخل بين الرجل والمرأة . وفي البلدان النامية ، كانت الفجوة أوسع في جمهورية كوريا حيث يقل دخل المرأة العاملة عن دخل الرجل بنسبة ٥٢ في المائة .

الجدول ٩ - أجور النساء كنسبة مئوية من أجور الرجال

	السنة		
	١٩٧٧	١٩٨٠	١٩٨٦
البلدان النامية			
جمهورية كوريا	٤٤,٧	٤٥,١	٤٨,٥
سري لانكا	..	٧٥,٤	٧٥,٥
السلفادور	٨٠,٨	٨١,٢	٨١,٥ (أ)
سنغافورة	..	٦١,٥	٦٣,٤ (أ)
قبرص	٤٩,٦	٥٠,٢	٥٦,١
كينيا	٥٥,٦	٦٢,٥	٧٥,٦ (أ)
هونغ كونغ	..	٧٧,٧	٧٧,٩
البلدان المتقدمة النمو			
جمهورية ألمانيا الاتحادية	٧٢,٣	٧٢,٧	٧٢,٩
ايرلندا	٦١,٢	٦٨,٧	٦٨,٧
بلجيكا	٧٠,٧	٦٩,٧	٧٤,١
تشيكوسلوفاكيا	٦٧,٤	٦٧,٩	٦٧,٩
الدانمرك	٨٦,٥	٨٦,١	٨٤,٩
السويد	٨٧,٤	٨٩,٩	٩٠,٤
سويسرا	٦٥,٤	٦٦,٤	٦٧,٤
فرنسا	٧٥,٨	٧٧,٠	٧٩,٥
فنلندا	٧٤,٣	٧٥,٤	٧٧,٤
لكسمبرغ	٦٢,٥	٦١,٢	٥٩,٨
المملكة المتحدة	٧٠,٨	٦٨,٨	٦٧,٩
النرويج	٧٩,٨	٨١,٩	٨٣,٨
نيوزيلندا	٧٣,٢	٧١,٤	٧١,٨
هولندا	٧٥,٥	٧٥,٣	٧٤,٣
اليابان	٤٦,٠	٤٣,٦	٤٢,٥
اليونان	٦٨,٨	٦٧,٨	٧٦,٩

المصدر : منظمة العمل الدولية ، حولية إحصاءات العمل ، ١٩٨٧ (جنيف ، ١٩٨٧) .

(أ) على أساس بيانات عام ١٩٨٥ .

ويصعب التعرف بدقة على العوامل التي تسهم في عدم تساوي الدخل . فمن ناحية ، يفضل أصحاب العمل تشغيل النساء في وظائف معينة ، ومن ناحية أخرى هناك اختلاف في مهارات العامل وتفضيلاته وظروفه ، وثمة ميل إلى وضع النساء في الأعمال المتكررة ذات الدورات القصيرة التي تتميز ، نسبيا ، بإمكان اكتساب مهاراتها بسرعة ، تحتاج إلى قدر بسيط من الدراية التقنية بعملية الإنتاج ككل . كذلك يرجع انخفاض أجر المرأة ، بالمقارنة بأجر الرجل ، في الصناعة التحويلية إلى تركز النساء في الصناعات ذات الأجر الضئيل والعمالة الكثيفة .

وبالإضافة إلى ذلك فإنه يندر أن تشغل النساء وظيفة على المستوى الإداري أو على مستوى صنع القرار ، أو تقوم بعمل يدوي يحتاج إلى مهارات عالية ، هذا أحد الأسباب الهامة التي تفسر حصولهن في المتوسط على أجر يقل عن أجر الرجل (١٧) . وفي حالات عديدة أيضا ، تكون فرص التدريب المتاحة للمرأة محدودة بالمقارنة بالرجل . وكثيرا ما تقبل المرأة العمل في وظائف لجزء من الوقت بحيث يدفع لها أجر أقل وتحصل على مزايا محدودة وذلك بسبب قيامها بالمسؤوليات الرئيسية عن تنشئة الأطفال وتسيير شؤون الأسرة .

أما في المؤسسات السياسية الرفيعة المستوى فينخفض تمثيل النساء بشكل خطير (انظر الجدول ١٠) ، على الرغم من أنهن يظهرن ، مرارا وتكرارا ، قدرتهن على الاضطلاع بالمسؤليات العليا (شغلت النساء ، أو ما زلن ، منصب رئيس الدولة أو الحكومة في إسرائيل وباكستان والبرتغال وسري لانكا والفلبين والمملكة المتحدة والنرويج والهند) . وقد قامت النساء بدور هام في حركات التحرر الوطني ، كما أنهن قد أسهمن اسهاما كبيرا في عملية التنمية في كثير من البلدان حديثة الاستقلال (١٨) . وتدلي أعداد متزايدة من النساء بأصواتهن في الانتخابات في معظم البلدان كما يحقق تقدما بطيئا في عملية المشاركة السياسية .

الجدول ١٠ - النسبة المئوية للنساء في البرلمان

المنطقة	المجلس الأدنى في الهيئة التشريعية المكونة من مجلسين		المجلس الأعلى في الهيئة التشريعية المكونة من مجلسين	
	عام ١٩٧٥	السنة الاخيرة	عام ١٩٧٥	السنة الاخيرة
افريقيا	٤,٠٨	٦,٣٠	٠٠	٤,٩٢
آسيا	١٣,١٦	١٣,٨٤	٦,٨٧	٦,٩٣
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٣,٤١	١٠,٦١	٤,١٨	٦,٥٠
أمريكا الشمالية	٣,٥٨	٦,٩٧	٢,٩٤	٧,٣٥
أوقيانوميا	١,٨٧	٤,٩٣	٩,٣٩	٢٢,٣٧
أوروبا	١٣,١٥	١٧,٦٣	٦,٤١	٨,٢١
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	٣٢,١٣	٣٤,٥٣	٣٠,٥١	٣١,٠٧

المصدر: قاعدة المؤشرات والبيانات الإحصائية للأمم المتحدة المتعلقة بالمرأة ، ١٩٨٨ ، على أساس بيانات قام بتجميعها الاتحاد البرلماني الدولي "توزيع المقاعد بين الرجال والنساء في البرلمانات الـ ١٤٤ الموجودة في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٧" .

باء - الصحة

في أغلب المجتمعات السكانية البشرية ، يكون متوسط العمر المتوقع عند الولادة ، وهو مؤشر للظروف الصحية ، بالنسبة للمرأة أعلى منه بالنسبة للرجل (انظر الجدول ١١) . على أن هناك فروقا ملحوظة فيما بين البلدان . ففي الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠ ، تعيش المرأة في البلدان المتقدمة النمو حياة أطول من حياة الرجل بنسبة ١١ في المائة ، وفي البلدان النامية ، تعيش المرأة حياة أطول من حياة الرجل بنسبة تقل عن ٥ في المائة . ودأبت تلك الفجوة على الازدياد في البلدان النامية ، حيث يوجد مجال أكبر لتحسين الظروف الصحية . وعمر المرأة في البلدان النامية أطول من عمر الرجل بدرجة كبيرة في امريكا اللاتينية ، وبدرجة أقل في آسيا وافريقيا بل إن العمر المتوقع للمرأة عند الولادة أقل بالفعل من العمر المتوقع للرجل في باكستان وبنغلاديش وبوتان ونيبال والهند ، خلافا للقاعدة العامة . على أن متوسط العمر المتوقع للمرأة عند الولادة قد ازداد خلال السنوات العشرين السابقة في آسيا بمعدل أسرع منه في افريقيا وامريكا اللاتينية .

وفي كل بلد تقريبا يكون معدل وفيات الرضع بين الذكور أعلى منه بين الإناث . على أن معدل الوفيات بين البنات اللاتي تتراوح أعمارهن بين سنة و ٤ سنوات أعلى في نحو ثلثي البلدان النامية . وفي مرحلة لاحقة من العمر ، تواجه الإناث خطر الوفاة لأسباب تتعلق بالولادة . ويتفاوت معدل الوفيات بين الأمهات فيما بين مناطق العالم (انظر الجدول ١٢) . والوفاة لأسباب تتعلق بالولادة من بين الأسباب الرئيسية لوفاة المرأة في سن الانجاب في أغلب البلدان النامية . ويموت كل عام نحو نصف مليون إمرأة لأسباب تتعلق بالحمل والولادة[١٩] . وجميع هذه الوفيات فيما عدا ٦٠٠٠ منها ، تحدث في البلدان النامية وهذا يمثل ٩٩ في المائة من مجموع وفيات الأمهات . ويحدث نحو ٦٢ في المائة من جميع وفيات الأمهات ، في العالم في آسيا ، وتحدث ثلاثة أرباع هذه الحالات في باكستان وبنغلاديش والهند . ويحدث ثلاثون في المائة من تلك الحالات في افريقيا ، مع انه لا يعيش في افريقيا إلا ١١,٥ في المائة من سكان العالم . وفي افريقيا ، يبلغ معدل وفيات الأمهات ٦٤٠ حالة بين كل ١٠٠ ٠٠٠ من المواليد الأحياء ، وهذا المعدل أعلى بمقدار ٢١ مرة في افريقيا منه في البلدان المتقدمة النمو ، وهو أعلى بما يقرب من ثلاث مرات منه في امريكا اللاتينية ، كما انه أعلى مرة ونصف منه في آسيا .

وارتفاع معدلات وفيات الأمهات في البلدان النامية هي الأثر المضاعف لعدة عوامل ، منها أولا وقبل أي شيء الظروف العامة للتغذية والصحة . فيصيب مرض فقر الدم التغذوي ، نصف مجموع عدد النساء في سن الحمل في البلدان النامية ، بالمقارنة بـ ٧ في المائة في البلدان المتقدمة النمو . ونظرا لأن معدلات الخصوبة أعلى في البلدان النامية منها في البلدان المتقدمة النمو ، فإن المرأة في البلدان النامية تتعرض لخطر الوفاة لأسباب تتعلق بالولادة أكثر من المرأة في البلدان المتقدمة النمو بعدة مرات . ويزيد من تلك الخطورة أيضا الافتقار الى الرعاية السابقة للولادة . ومن العوامل المساعدة الأخرى سوء الظروف الصحية وقلة فرص الحصول على الرعاية الطبية .

وعلى وجه الإجمال فإن المرأة في البلدان النامية تلد طفلها الأول في سن مبكرة (١٩ ـ ٢٠ سنة) ، وتكون صاحبة أسرة كبيرة (٦ ـ ٧ أطفال) ، وتكون حاملا سنوات كثيرة (١٦ ـ ١٨ سنة) وتلد طفلها الأخير في سن متأخرة (٣٧ عاما) .

أما في البلدان المتقدمة النمو فتبلغ فترة الحمل نصف هذه المدة تقريبا (٧ سنوات) . وتوفر السن الأكبر للمرأة عند ولادة الطفل الأول فترات تعليمية أطول . ونظرا لأن المرأة في البلدان المتقدمة النمو يكون لها عدد أقل من الأطفال ، وتعيش حياة أطول ، فانها تتمتع بسنوات أكثر (٤٧ عاما) للمشاركة في مجالات المجتمع الأخرى .

الجدول ١١ ـ العمر المتوقع عند الولادة
(بالسنوات)

المنطقة	١٩٧٠-١٩٨٥	١٩٨٥-١٩٩٠	٢٠٠٠-٢٠٠٥
المجموع العالمي			
كلا الجنسين	٥٦,٧	٦١,٥	٦٥,٩
الذكور	٥٥,٦	٦٠,٠	٦٤,٢
الإناث	٥٧,٨	٦٣,٠	٦٧,٦
البلدان النامية			
كلا الجنسين	٥٤,٢	٥٩,٧	٦٤,٦
الذكور	٥٣,٦	٥٨,٦	٦٣,١
الإناث	٥٤,٩	٦١,٠	٦٦,١
افريقيا			
كلا الجنسين	٤٦,١	٥١,٩	٥٧,٦
الذكور	٤٤,٥	٥٠,٣	٥٥,٩
الإناث	٤٧,٧	٥٣,٦	٥٩,٤
آسيا			
كلا الجنسين	٥٥,٨	٦١,٧	٦٧,١
الذكور	٥٥,٥	٦٠,٩	٦٥,٩
الإناث	٥٦,١	٦٢,٦	٦٨,٤
امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي			
كلا الجنسين	٦٠,٩	٦٦,٠	٦٩,٧
الذكور	٥٨,٧	٦٣,٤	٦٧,٠
الإناث	٦٣,٢	٦٨,٨	٧٢,٧

(يتبع)

الجدول ١١ - (تابع)

المنطقة	١٩٧٠-١٩٨٥	١٩٨٥-١٩٩٠	٢٠٠٠-٢٠٠٥
البلدان المتقدمة النمو			
كلا الجنسين	٧٠,٩	٧٣,٤	٧٦,٢
الذكور	٦٧,٤	٦٩,٨	٧٢,٩
الإناث	٧٤,٦	٧٧,٢	٧٩,٦
امريكا الشمالية			
كلا الجنسين	٧١,٥	٧٥,٥	٧٧,٧
الذكور	٦٧,٧	٧٢,١	٧٤,٦
الإناث	٧٥,٤	٧٩,١	٨١,٠
أوروبا			
كلا الجنسين	٧١,٣	٧٤,٢	٧٦,٦
الذكور	٦٨,٤	٧٠,٩	٧٣,٦
الإناث	٧٤,٥	٧٧,٦	٧٩,٨
منطقة أوقيانوسيا (استراليا ونيوزيلندا)			
كلا الجنسين	٧١,٧	٧٥,٨	٧٨,٠
الذكور	٦٨,٥	٧٢,٧	٧٥,٠
الإناث	٧٥,١	٧٩,٢	٨١,١
الاتحاد السوفياتي			
كلا الجنسين	٦٨,٦	٦٩,٥	٧٢,٢
الذكور	٦٤,٠	٦٥,٠	٦٩,٢
الإناث	٧٢,٥	٧٤,٢	٧٧,٢

المصدر : التوقعات السكانية العالمية ، ١٩٨٨ (ST/ESA/SER.A/106) ، ستصدر بوصفها من منشورات الأمم المتحدة .

الجدول ١٢ ـ تقدير معدل وفيات الأمهات ، عام ١٩٨٣ تقريبا

المنطقة	وفيات الأمهات	معدل وفيات الأمهات (لكل ٠٠٠ ١٠٠ من المواليد الأحياء)
العالم	٥٠٠ ٠٠٠	٣٩٠
البلدان النامية	٤٩٤ ٠٠٠	٤٥٠
افريقيا	١٥٠ ٠٠٠	٦٤٠
آسيا	٣٠٨ ٠٠٠	٤٢٠
امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٣٤ ٠٠٠	٢٧٠
أوقيانوسيا	٢ ٠٠٠	٠٠
البلدان المتقدمة النمو(أ)	٦ ٠٠٠	٣٠

المصدر : بيانات منظمة الصحة العالمية .

(أ) استبعدت استراليا ونيوزيلندا واليابان من تقديرات المنطقة ، إلا انها قد أدرجت في المجموع الخاص بالبلدان المتقدمة النمو .

جيم - التعليم

إن إدماج المرأة في عملية التنمية ، وفي توفير الفرص للحراك الاجتماعي الصاعد ، والحصول على المعرفة والمهارات ، مطلب أساسي . وعلاوة على ذلك ، فان المرأة الملمة بالقراءة والكتابة ، والتي لها القدرة على التعلم تكون من بين أول من يستخدم تلك المهارات والمعرفة من أفراد الأسرة المعيشية من أجل رفع مستويات الإصحاح ، والحد من سوء التغذية ، وتحسين المستوى التعليمي لأطفالها ، والإسهام عموما في الارتقاء بمستويات المعيشة . وهناك أدلة أيضا على أن ارتفاع مستوى تعليم المرأة يساعد عموما بدرجة كبيرة على خفض معدلات الخصوبة والنمو السكاني .

وقد حدث على مدى العقود الثلاثة الماضية تقدم كبير في توفير التسهيلات التعليمية للمرأة . ومع ذلك فقد بلغ عدد الاميين ٨٩٠ مليونا عام ١٩٨٥ بالمقارنة بـ ٧٦٠ مليونا عام ١٩٧٠[٣٠] . وكانت المرأة تمثل ٦٠ في المائة من مجموع الاميين في عام ١٩٨٥ . وفي سنة ١٩٨٥ أيضا بلغت نسبة الاميات في البلدان المتقدمة النمو ٢,٦ في المائة ونسبة الاميين ١,٧ في المائة . وعلى النقيض من ذلك ، بلغت نسبة الاميات في البلدان النامية في افريقيا ٦٤,٥ في المائة من النساء وبلغت نسبة الاميين ٤٣,٣ في المائة من الرجال ، وبلغت النسبتان المناظرتان في آسيا ٤٧,٤ في المائة و ٢٥,٦ في المائة ؛ وفي أمريكا اللاتينية ١٩,٢ في المائة و ١٥,٣ في المائة . ويعد عدم المساواة في الإلمام بالقراءة والكتابة ، والانجازات التعليمية الاخرى نتيجة مباشرة للمواقف الاجتماعية أو الأسرية ، وانتفاء المساواة في الوصول الى المؤسسات التعليمية .

وتتوفر الفرص التعليمية ذاتها بالفعل للبنين والبنات في جميع مستويات التعليم تقريبا في كل من بلدان اوروبا ذات الاقتصادات المخططة مركزيا ، والبلدان ذات الاقتصاد السوقي . على أن البنات في البلدان النامية يتخلفن عن البنين . ومع أن معدلات التسجيل لا تختلف اختلافا كبيرا في المستوى الاول بين فئات البلدان الثلاث فانها تصبح كذلك في المستويات الاعلى . وفي عام ١٩٨٥ ، كانت البنات يمثلن ٤٤ في المائة من جميع الاطفال المسجلين في مدارس المستوى الاول في البلدان النامية ، و ٤٨ في المائة في البلدان المتقدمة النمو . والنسب المناظرة هي ٤٤ في المائة في افريقيا و ٤٣ في المائة في آسيا و ٤٩ في المائة في أمريكا اللاتينية (انظر الشكل الاول) . وعلى الرغم من تحقيق بعض التقدم فيما بين ١٩٧٠ و ١٩٨٠ ، فان أحدث المعلومات تشير الى أنه لم يحدث مزيد من التقدم نحو المساواة في الحصول على التعليم في المستوى الاول ، بل لقد حدث بعض التدهور في مناطق معينة .

وفي البلدان النامية باستثناء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، تنخفض نسبة الطالبات بسرعة مع ارتفاع مستويات التعليم . وفي عام ١٩٨٥ ، تساوى عدد المسجلين والمسجلات في المستوى الثاني في كل من أمريكا اللاتينية ، والبلدان المتقدمة النمو ، حيث كان الإناث يمثلن ٥٠ في المائة من مجموع المسجلين (انظر الشكل الثاني) . وفي كل من افريقيا وآسيا ، كان عدد المسجلات في نفس هذا المستوى يمثل ٣٥ في المائة و ٣٩ في المائة من المجموع ، على التوالي . وفي المرحلة الثالثة ، كانت أمريكا اللاتينية هي المنطقة النامية الوحيدة ، التي تساوت فيها عام ١٩٨٥ نسبة المسجلات في المرحلة الثالثة مع نسبة المقيدين (انظر الشكل الثالث) وكانت المرأة تمثل ٣٥ في المائة من عدد الطلاب في المرحلة الثالثة في افريقيا و ٣٩ في المائة في آسيا .

ويعزى جزء من التفاوت بين البنين والبنات في عدد المسجلين في البلدان النامية الى عوامل ثقافية جزء آخر منه الى عوامل اقتصادية . وفي كل من افريقيا وآسيا يفضل البنين عن البنات عامة ، عند اختيار الأطفال الذين سيواصلون الدراسة الى مستويات التعليم الأعلى . ويرجح أن يتم استبقاء البنات وليس الأبناء في البيت لرعاية الإخوة الأصغر سنا ، ولجمع خشب الوقود ، وإعداد الطعام ، وجلب المياه . وتتأكد هذه المهام بصورة جزئية ، بسبب التبكير بالزواج والانجاب . ومن شأن بُعد المدارس الثانوية ، وعدم كفاية تسهيلات النقل ، وافتقار المدارس الى المرافق الصحية الأولية أن تمنع الآباء من مواصلة تعليم بناتهم الأكبر سنا . وبصفة عامة فإن احتمال أن تستبقى في البيوت على أساس هذه العوامل ، بنات الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض التي تعيش في المناطق النائية من البلدان أكبر من احتمال أن تستبقى فتيات الأسر المعيشية الحضرية ذات الدخل المرتفع . وفي البلدان المتقدمة النمو ، تكون الفروق بين الذكور والإناث في مجال التعليم بصفة رئيسية في ميدان الدراسة أكثر منها فيما يتعلق بمدة الدراسة .

وعلى الرغم من التحسينات التي تمت في مجال التعليم في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، فان هناك فروقا هامة في نوع التعليم والتدريب اللذين يحصل عليهما البنين والبنات . فتمثل الإناث بصورة أقل من المستصوب بدرجة خطيرة في الدروات الدراسية التي من الأرجح أن تفضي بهن الى مهن عالية المهارة كبيرة الراتب ، مع توافر فرص الترقية في الميادين الحاسمة بالنسبة لمستقبل التنمية . كما تُمثل المرأة بأقل من المستصوب في ميدان التعليم المهني ، بينما توجد في برامج التدريب المهني تفرقة بين الجنسين . وعلاوة على ذلك ، غالبا ما يعزز نوع التدريب الذي يقدم للمرأة التفرقة المهنية والوظيفية الموجودة .

دال - رعاية الطفل وآليات الدعم

هناك عامل رئيسي يقيد اشتراك المرأة في القوى العاملة ويحرمها من العمل بنفس الثبات والالتزام الذي يبديه الرجل في أداء مسؤولياته ، وهو أن المرأة تنجب الطفل وترعاه . وينسحب كثير من النساء ذوات الكفاءات والقدرات من القوى العاملة لهذا السبب . ويتعرض بعض النساء لتوقف الحياة الوظيفية من أجل انجاب وتربية الأطفال ويؤول هذا الوضع لصالح الرجل العامل . وقد تحرص المرأة أحيانا على إنجاز هذه المسؤوليات قبل الانخراط في القوى العاملة وعندما تسعى للحصول على عمل تكون قد فقدت المهارة بسبب عدم الاستعمال . وتعمل المرأة بعض الوقت أحيانا لكي تكرس باقي الوقت لاداء وظيفتها كأم ووظائفها الأخرى .

وكان الحل الرئيسي الذي ووجهت به هذه المشكلة يتمثل في انشاء مرافق لرعاية الطفل وظهور ميل متزايد لدى الرجل للمشاركة في تربية الطفل على قدم المساواة مع المرأة . ويفسر توفر رعاية الطفل والمرافق الأخرى على نطاق واسع في البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا الى حد كبير مضاعفة اشتراك المرأة في القوى العاملة في هذه البلدان . وتحصل المرأة على إجازة الأمومة لمدة طويلة تتراوح بين ١١٢ يوما و ١٨٢ يوما على حساب نظام الضمان الاجتماعي (٢١) . وتقوم مدة الاجازة على أساس طول الخدمة السابقة وضمان استئناف العمل السابق . والى جانب اجازة الأمومة التي تتقاضى المرأة أجرا كاملا عنها والتي كانت موجودة في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية منذ سنوات عديدة تتمتع الأمهات ، بموجب نظام استحدث في عام ١٩٨١ ، بالحق في الحصول على اجازة بأجر جزئي الى أن يبلغ الطفل ١٢ شهرا من العمر . وتمتد اجازة رعاية الطفل بدون أجر ١٨ شهرا . وأثناء مدة الاجازة تحفظ الوظيفة للمرأة وتضاف مدة الاجازة الى مدة خدمتها . وبالنسبة للأم التي تذهب الى مكان العمل ، تقدم خدمات رعاية الطفل إما في مكان العمل أو في منطقة مجاورة .

وتتباين الاجازة من العمل بعد الولادة التي تتقاضى المرأة أجرا عنها كثيرا من بلد الى آخر وتتراوح من ثلاثة شهور الى ثلاث سنوات (٢٢) . وقد مدد كثير من البلدان النامية أجل اجازة الأمومة بما يتجاوز المدة القياسية لمنظمة العمل الدولية وهي ١٢ اسبوعا التي وضعت على أساس استرداد الأم العافية بشكل طبيعي . وفي فنلندا ، بلغ أقصى حد المدة ٢٥٨ يوما من أيام العمل ، بينما بلغ أقصى حد المدة في السويد ٣٦٠ يوما . وقد استحدث ابتكار هام في بعض البلدان يتمثل في منح اجازة ممتدة لأحد الأبوين . ويدل هذا على التخلي عن الأدوار القائمة على أساس التمييز

والاعتراف بأن الأب الرجل يشترك في رعاية الطفل أيضا . وقد بلغ تطور هذا النظام ذروته في السويد حيث يقضي التأمين الأبوي اعطاء بدل نقدي يعادل ٩٠ في المائة من أجر الأبوين لفترة ٢٧٠ يوما ، وبدل أقل لفترة ٩٠ يوما أخرى ، بصرف النظر عن الدخل(٢٣) . والركن الاساسي لهذه السياسة هو الاجازة من العمل المغطاة باستحقاق نقدي للاستعاضة عن الايرادات الضائعة أثناء فترة الولادة . وفي فرنسا ، يغطي هذا الاستحقاق ١٦ اسبوعا بما في ذلك ٦ أسابيع في فترة قبل الولادة ، ويعادل بدل أجر كامل . وفي جمهورية المانيا الاتحادية ، تشمل التغطية سبعة أشهر ونصف ، ويكون ١٤ اسبوعا من هذه المدة بمثابة استحقاق يمنح على أساس معدل قانوني موحد يعادل ٧٠ في المائة من الأجر تقريبا ويستكمل بواسطة أقساط يدفعها صاحب العمل . وتدفع استحقاقات الاجازة في المدة المتبقية على أساس المستوى القانوني .

ولا غنى عن استحداث منشئات تقدم الرعاية للأطفال وقت النهار لكي يتاح للأبوين وللأم خاصة ، الاشتراك في سوق العمالة ، وفي أوروبا ينظر الى تقديم الرعاية وقت النهار بمثابة تقديم رعاية للطفل الذي يقل سنه عن ثلاث سنوات ؛ ولا يشذ عن هذه القاعدة إلا فنلندا والسويد إذ يقدم كل منهما برامج خاصة مستقلة لرعاية الطفل الذي يقل سنه عن ٧ سنوات على أساس موحد . ويعتبر برنامج رعاية الأطفال في فرنسا أوسع البرامج نطاقا إذ يقدم الخدمات لـ ٩٥ في المائة من الأطفال الذين يتراوح سنهم بين ثلاث وستة سنوات . وفي جمهورية المانيا الاتحادية ، تقدم الحكومة الرعاية الى ٧٥ في المائة من الاطفال الذين ينتمون لهذه الفئة من العمر وإن كانت هذه الرعاية لا تتجاوز نصف يوم . وبالنسبة لمعظم الأسر العاملة في أوروبا ، تتاح الرعاية للأطفال ابتداء من سن سنتين أو سنتين ونصف أو ثلاث سنوات لتغطية اليوم المدرسي العادي على الاقل .

وتقدم كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة خدمات مستقلة لرعاية الأطفال ، بواسطة وكالات مسؤولة عن الرعاية الاجتماعية والتعليم .

وفي الولايات المتحدة ، نشطت الشركات في البحث عن طرق تساعد على تخفيف حدة الصراع المحتم بين الحياة الوظيفية والأسرة . ويقدم ما يربو عن نصف الشركات في الولايات المتحدة بعض الاستحقاقات للأسرة ، تشمل اجازة الأبوة وخدمات رعاية أطفال الموظفين(٢٤) ، وتقدم حكومة الولايات المتحدة ساعات عمل مرنة ومختصرة لبعض موظفيها .

وفي البلدان النامية ، تقدم خدمات رعاية الطفل للمرأة العاملة بوجه عام بواسطة الجدود أو الاقارب أو بواسطة الخدم داخل الاسرة اذا كان الدخل يتيح ذلك . وتواجه هذه الترتيبات الاخطار في قطاعات الاقتصاد الرسمية والحديثة التي لم يعد للأسرة الموسعة وجود فيها سيما وأن ارتفاع أجور الخدمة المنزلية يحول دون الاستعانة بالخدم داخل الاسرة .

وهناك مصدر للتغيير الاساسي في هذا المجال ، يتمثل في الفرصة التي تتيحها التكنولوجيا العصرية للرجل والمرأة على حد سواء للعمل داخل المنزل . وقد أتاح نقل المعلومات بواسطة الالكترون واستخدام الحاسب الالكتروني الرخيص للسكان العمل داخل المنزل بدلا من الذهاب الى الاماكن المركزية مثل المصانع والمكاتب . وإذا كان انتشار هذه التطورات يحتاج الى بعض الوقت ، فيجدر الملاحظة أنها لاقت رواجا في الماضي في بعض البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي . ويوفر العمل داخل المنزل الفرصة للآباء للبقاء بقرب أطفالهم ويستوجب من المخططين الاجتماعيين إمعان النظر في طبيعة خدمات رعاية الطفل التي سوف تحتاج اليها الاسرة في الظروف الجديدة والتدابير التي قد تلزم لتقديم ضمانات قانونية لحماية العمال من الاستغلال .

هاء - الاستنتاجات

يقتضي تقدم المرأة اقتصاديا واجتماعيا ادخال تغييرات على عدد كبير من السياسات ، خاصة السياسات المتعلقة بالتعليم ، والصحة ، والعمالة . ولن تدخل هذه التغييرات ما لم يكون ثمة تصور على نطاق واسع بأن مقتضيات العدالة والانتاجية تستلزم اشتراك المرأة على نطاق أوسع في الاقتصاد والمجتمع . وهناك وسائط متعددة الى جانب الحكومة يمكن أن تؤدي دورا هاما في ادخال هذه التغيرات . ويحدد أصحاب العمل ونقابات العمال فرص العمالة المتاحة للمرأة . ويساعد التعليم ووسائط الاعلام على تحديد المواقف وتكوين الرأي العام .

ويتباين مدى اشتراك المرأة في القوى العاملة حسب الحالة الاقتصادية ، والترتيبات المؤسسية ، والافضليات الثقافية . بيد أن التعليم والتدريب المهني ، بما في ذلك التدريب قبل التوظيف والتدريب أثناء العمل ، أمر ضروري لمكافحة التمييز في سوق العمالة . ومن الاهمية بمكان أن يتاح للمرأة عدد كبير من الخيارات في مجال التعليم والتدريب ، خاصة في ميادين التكنولوجيا المتطورة . وينبغي كذلك أن يتاح للمرأة الاشتراك في برامج التعليم للبالغين التي تُدرس القراءة والكتابة والمهارات المدرة للدخل القابلة للتسويق .

ومن الأهمية بمكان الوصول الى الخدمات الصحية لتخفيض اعتلال ومعدل وفيات الأمهات من أجل تحقيق امكانيات القوى العاملة المثقفة المؤلفة من النساء للانتاج على أتم وجه . وينبغي تطوير تقسيم المسؤوليات العائلية بشكل يتيح للمرأة استغلال كامل قدراتها الكامنة . ويكمن جزء من الحل في القوانين والنظم التي تؤهل المرأة الحصول على إجازة الأم والأمن الوظيفي عندما تتوقف عن العمل بسبب الولادة ورعاية الطفل . واذا كان التعليم والعمل خارج المنزل سيساعدان في حد ذاتهما على تقليل الخصوبة[٢٥] فإن الوصول الى وسائل منع الحمل الفعالة سيتيح للمرأة أن تختار بمزيد من الحرية بين الأدوار التي ترغب أن تؤديها في المجتمع . وهناك شرط آخر يتمثل في اصدار تشريعات تعطي المرأة حقوق الملكية على قدم المساواة وتتيح لها الوصول الى الائتمان . وستعاني المرأة من معوقات اذا لم توضع ترتيبات مؤسسية تفسح أمامها مجال العمل أثناء فترة انجاب الأطفال وتقديم الرعاية لهم . وهكذا ينبغي وضع ترتيبات لمنح إجازات ، ومرافق لرعاية الطفل ، واقتسام أعباء تربية الطفل بصورة منصفة بين الأبوين لكي تتمكن المرأة من المشاركة اشتراكا كاملا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع . وقد كان اشتراك الأب في تحمل عبء تربية الطفل احدى نتائج التغيرات التي طرأت على القواعد والتصورات الاجتماعية .

وقد ساعد عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم ، ١٩٧٦-١٩٨٥ ، على جذب الاهتمام إلى طبيعة المشاكل ذات الصلة والحلول الممكنة ، وقد اعتمدت أثناء العقد (١٩٧٩) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبدأ نفاذها في عام ١٩٨١ . وقد وضعت هذه الاتفاقية قواعد قانونية للدول الأطراف ووفرت مبادئ توجيهية بقصد تعزيز إدراك الحكومات التي ليست أطرافا في الاتفاقية لهذه المشكلة . وورد في تقرير الأمين العام إلى الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة ، عن حالة الاتفاقية (A/43/605) أن عدد الدول التي صدقت على الاتفاقية أو انضمت إليها بلغ ٩٤ دولة . بيد أن أهداف الاتفاقية لن تتحقق ما لم تحوّل الدول مبادئها إلى سياسة وإجراءات وطنية . وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز في مجال إلغاء أو تعديل القوانين التمييزية ، فلا تزال ثمة حاجة لاتخاذ اجراءات من أجل تنفيذ الاتفاقية تنفيذا كاملا باتخاذ تدابير تحقق المساواة الفعلية . وينبغي إلغاء القوانين والممارسات التمييزية وتحقيق المساواة بصورة إيجابية ، خاصة من خلال تحسين أوضاع أقل النساء حظا .

الحواشي

(١) منظمة العمل الدولية ، تقرير العمل العالمي ، المجلد ٢ (جنيف ، ١٩٨٥) ، ص ٢٠٣ ، باربارا روجرز ، "إلزام المرأة البيت" ، (لندن ، كوغاربادج ، ١٩٨٠) .

(٢) منظمة العمل الدولية ، "المرأة ضمن القوى العاملة" ، تقرير العمل العالمي ، المجلد ٢ ، (جنيف ١٩٨٥) ، الصفحة ٢٠٤ .

(٣) انظر منظمة العمل الدولية : "السكان النشطون في الميدان الاقتصادي : التقديرات : ١٩٥٠-١٩٨٠ ، الاسقاطات ، ١٩٨٥-٢٠٢٥ الطبعة الثالثة ، (جنيف ، ١٩٨٦) .

(٤) سوزان جواكيس : "المرأة في الاقتصاد العالمي" ، ص ٨٠ ، نيويورك ، منشورات جامعة أوكسفرد ، ١٩٨٧ ، الصفحة ٨٠ .

(٥) الدراسة العالمية المعنية بدور المرأة في التنمية ، (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.86.IV.3) ، واليونيسيف ، سانتياغو ، شيلي ، المكتب الاقليمي للأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي ، "التكيف غير المنظور : المرأة الفقيرة والأزمة الاقتصادية" .

(٦) سوريندر جيتلي : "تاثير هجرة الرجل على المرأة الريفية" ، اكونوميك اند بوليتيكال ويكلي ، ٣١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ .

(٧) الانتكاس الاقتصادي وفئات السكان الخاصة ، (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.86.IV.4) ، ص ٤٤ .

(٨) م. بوفينك ، ون. هـ . يوسف ، وب. فون ايلم : الاسر المعيشية التي ترعاها المرأة : العامل المهمل في التخطيط الانمائي ، (واشنطن العاصمة ، مركز بحوث المرأة ، ١٩٧٨) .

(٩) غي ستاندنغ : البطالة واليد العاملة النسائية : يد عاملة متوفرة باستمرار ، كنغستن ، جامايكا (لندن ، ماكملن ، ١٩٨١) .

الحواشي (تابع)

(١٠) م. بوفينيك ، المرجع ذاته .

(١١) س. ب. جوكس : التصنيع بقيادة المرأة ـ وظائف المرأة في صناعة الصادرات في العالم الثالث : مسألة صناعة الملابس المغربية ، تقرير بحوث رقم ١٥ (برايتون : معهد دراسات التنمية ، جامعة ساسيكس ١٩٨٢) .

(١٢) هـ . وير : "دورات الحياة للمرأة والرجل" ، في الرجل والمرأة في غرب افريقيا ، منشورات ج. اوبونغ ، (لندن ، جورج ألان وأونوين ، ١٩٨٣) .

(١٣) اليس هـ . كوك : "المقارنات الدولية : المشاكل والبحوث في العالم الصناعي" ، المرأة العاملة في الماضي والحاضر والمستقبل ، كارين س. كوزيارا ، ومايكل هـ . موسكو ، ومنشورات لوكريتسيا د. تاتر (واشنطن العاصمة ، مكتب الشؤون الوطنية ، ١٩٨٧) ، الصفحات ٣٤٢ - ٣٤٣ .

(١٤) غيلدا برغن المرأة ، والعمل ، والاجور (نيويورك ، فرانكلن واتس ، ١٩٨٦) ص ١٤ .

(١٥) منظمة العمل الدولية ، تقرير العمل العالمي المجلد ١ (جنيف ، ١٩٨٤) ، ص ٥٢ .

(١٦) كسينيا تينتشوك ، "القوى العاملة الزراعية في الاتحاد السوفياتي" ، الجغرافيا السوفياتية ، المجلد ٢٨ (شباط/فبراير ١٩٨٧) ، الصفحتان ١٠٠ و ١٠١ .

(١٧) انظر : دراسة الاقتصاد العالمي لعام ١٩٨٨ (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.88.II.C.1) ، المرفق الاول .

(١٨) انظر كوماري جاياوردينا ، الحركة النسائية والنزعة القومية في العالم الثالث ، لندن ، (زيد بوكس ، ١٩٨٦) .

الحواشي (تابع)

(١٩) منظمة الصحة العالمية : معدل وفيات الامهات . جداول المعلومات المتوفرة ، الطبعة الثانية (جنيف ، ١٩٨٦) .

(٢٠) اليونسكو : "استعراض احصائي موجز للتعليم في العالم ، ١٩٧٠ - ١٩٨٤" (ED/B1E/CONFINTED 40/Ref.1) ، ص ٥٥ .

(٢١) منظمة العمل الدولية ، "المرأة ، وفرص العمل وظروف العمل" ، تقرير العمل العالمي ، المجلد ٢ (جنيف ، ١٩٨٥) ، ص ٢٢٨ .

(٢٢) شيلا كامرمان : "رعاية الطفل واستحقاقات الاسرة : السياسات التي تتبعها ستة بلدان صناعية" ، استعراض العمل الشهري ، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ .

(٢٣) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي : "ادماج المرأة في الاقتصاد" (باريس ، ١٩٨٥) ، ص ١٥٠ .

(٢٤) جانيس كاسترو : "حيثما يكون القلب يكون المنزل" ، مجلة تايم ، ٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٨ ، ص ٤٦ .

(٢٥) عمالة المرأة والخصوبة : تحليل مقارن لنتائج دراسة الخصوبة العالمية التي شملت ٣٨ بلدا ناميا ، ١٩٨٥ (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.85 XIII.5 والتصويب) .

الفصل الثالث

استهلاك وعرض الاغذية

خلال العقود الثلاثة أو الاربعة الاخيرة زادت الامدادات الغذائية زيادة كبيرة ، وقلّت المجاعات وتحسّنت مستويات التغذية . ويغذي العالم الآن ضعف عدد الاشخاص (٥,١ بليون نسمة) الذين كان يغذيهم في عام ١٩٥٠ (٢,٥ بليون) وهو يغذيهم بمستوى أفضل كما يدلل على ذلك ، ضمن أشياء أخرى ، انخفاض معدلات وفيات الرضع . وأصبحت مخزونات الاغذية أكبر ، وتحسّنت وسائل نقل الاغذية وتجري ادارة توزيع الاغذية بشكل أكفأ في أوقات الشدة .

ورغم هذه الانجازات فإن الجوع وسوء التغذية مازالا مشكلتين على نطاق عالمي . وان كانت التحسينات الهائلة في انتاج الاغذية خلال العقود القليلة الماضية رفعت متوسط العرض اليومي من الحبوب في العالم إلى الحد الذي يمكّن من تزويد كل فرد ب ٠٠٠ ٣ سعر حراري و ٦٥ غراما من البروتينات[١] . فإن الامدادات الغذائية لا توزّع بالتساوي بين المستهلكين . ويعطى نحو ٤٠ في المائة من ناتج الحبوب علفا للماشية . وبلغ اجمالي استهلاك الغلال في عام ١٩٨٧ في الولايات المتحدة الامريكية نحو ٨٢٣ كغم للفرد . فإذا تم توزيع الامدادات من الحبوب بالتساوي بين الافراد في العالم ، فإن كلا منهم لن يستهلك أكثر من ٥١ في المائة من متوسط الاستهلاك المباشر وغير المباشر في الولايات المتحدة الامريكية[٢] . ومع ذلك فحيث أن توزيع الاغذية بين المستهلكين تحدده أساسا قدرتهم على تدبير الاغذية إما بانتاجها أو عن طريق التبادل التجاري ، توجد اختلافات كبيرة في استهلاك الاغذية . وفي البلدان التي لا يمكن تدبير الاغذية فيها سواء بالانتاج المحلي أو بالاستيراد ، لا مفرّ من وجود الجوع وسوء التغذية . وبالمثل ، فإن الاسر التي لا يمكنها انتاج أو شراء موارد غذائية كافية تعيش بدونها . وفي إطار الاسر ، هناك في بعض الحالات تمييز ضد النساء والاطفال[٣] . وقد تحسّنت مشكلة عدم عدالة التوزيع بفضل المعونة الغذائية ، وبفضل سياسات الحكومات في بعض البلدان لضمان حد أدنى من الموارد الغذائية لجميع سكانها . وقد تعرّضت هذه السياسات خلال الثمانينات لضغط شديد حين قلّلت الكوارث الطبيعية من الانتاج ، وانكمشت القدرة على الاستيراد بسبب انخفاض حصائل التصدير وندرة القروض الخارجية . وهذا الفصل مكرّس لمناقشة هذه المشاكل والنُهج المعتمدة محليا ودوليا لحلّها .

ألف ـ استهلاك الأغذية

١ - امدادات الطاقة الغذائية للفرد

زادت موارد الطاقة الغذائية للفرد في العالم من ٢٤٠ ٢ سعرا حراريا في اليوم في ١٩٦١ - ١٩٦٣ إلى ٦٦٦ ٢ في ١٩٨٣ - ١٩٨٥ ، مما جعل نسبة متوسط امدادات الطاقة الغذائية للفرد في البلدان النامية كمجموعة إلى المتوسط في البلدان المتقدمة النمو ٧٣ في المائة في ١٩٨٣ - ١٩٨٥ بالمقارنة بـ ٦٩ في المائة في ١٩٨٠ و ٦٢ في المائة في ١٩٦١ - ١٩٦٣[٤] . بيد أن الحالة التغذوية للسكان في العديد من البلدان النامية قد تدهورت . وانخفضت امدادات الطاقة الغذائية للفرد في ٤٢ من مجموع ١٠٢ بلدا ، وفي ثلثها فقط حدثت زيادات تبلغ ٠,٥ في المائة سنويا أو أكثر[٥] . ورغم أنه كانت هناك زيادات كبيرة في الاستهلاك الفردي في معظم البلدان الآسيوية ، ففي بلدان عديدة في افريقيا وفي بعض البلدان في أمريكا اللاتينية كان استهلاك السعرات الحرارية للفرد أقل خلال السنوات الأخيرة من العقد منه في بداية الثمانينات (انظر الجدول ١٣) .

وفي ٦٥ بلدا ذات دخل منخفض تدنى الاستهلاك الفردي من الأغذية الأساسية بنسبة ١,٢ في المائة في ١٩٨٧ في حين ازداد بنسبة ٠,٩ في المائة خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦[٦] . وكانت الانخفاضات في بلدان الدخل المنخفض في افريقيا وغربي آسيا وأوقيانوسيا تزيد في المتوسط على ٤ في المائة بينما انخفض الاستهلاك الفردي في بلدان الدخل المنخفض في أمريكا اللاتينية بنسبة ٢,٤ في المائة في ١٩٨٧ . وانخفض الاستهلاك الفردي أيضا في بعض البلدان النامية ذات الدخل الأعلى .

وفي منتصف الثمانينات كان هناك ٤٤ بلدا كان الاستهلاك الفردي اليومي من الطاقة الغذائية فيها أقل من الحد الأدنى اللازم (انظر الجدول ١٤) . وكان من بين هذه البلدان ٢٧ بلدا في افريقيا . وكان من بينها أيضا بلدان ذات أعداد ضخمة من السكان مثل باكستان وبنغلاديش والهند . وكان ثلاثة من البلدان الأربعة التي وصل فيها الاستهلاك أدناه في افريقيا . وفشلت أيضا بعض اقتصادات البلدان الجزرية مثل اتتيغوا وبربودا وغرينادا وساموا وجزر سليمان وفانواتو في توفير المعدلات الكافية من الطاقة الغذائية لسكانها .

الجدول ١٣ - متوسط المؤونة اليومية للفرد[أ] من السعرات الحرارية والبروتين والحديد وفيتامين الف[ب]

مجموعة الاقتصادية أو المنطقة أو البلد أو الرقعة	السعرات الحرارية				البروتين			الحديد			فيتامين الف		
	١٩٦٩-٧١ (عدد)	١٩٧٩-٨١ (عدد)	١٩٨٣-٨٥ (عدد)	الاحتياجات (بالسعرات الالفية)	١٩٨٣ - ٨٥ المؤونة كنسبة مئوية من الاحتياجات ١٩٦٩-٧١	١٩٧٩-٨١ (غرامات)	١٩٨٣-٨٥ (غرامات)	١٩٦٩-٧١ (ميللغرامات)	١٩٧٩-٨١ (ميللغرامات)	١٩٨٣-٨٥ (ميللغرامات)	١٩٦٩-٧١ (ميكروغرامات)	١٩٧٩-٨١ (ميكروغرامات)	١٩٨٣-٨٥ (ميكروغرامات)
الاقتصادات النامية السوقية	٢ ١٧٣	٢ ٢٣٧	٢ ٣٦٤	٠٠	٥٤,١	٥٧,٣	٥٧,٤	١٥,١	١٥,١	١٥,٠	٥٤٤	٦١٣	٦٥٤
افريقيا	٢ ١٠٣	٢ ٢٠٤	٢ ١٢٩	٠٠	٥٢,٧	٥٤,٣	٥١,٧	١٩,٤	١٨,٨	١٧,٥	٩٠٨	٨٧٨	٨٤٧
اوغندا	٢ ٢٨٢	٢ ١٦٩	٢ ٣٩١	٢٢٣٠	٥٣,٦	٥٠,٨	٥٣,٦	٣٠,٩	٣٠,٦	٢٣,٣	٧٠٤	٧٤٣	٧٢٥
بنن	٢ ٠٧٨	٢ ١٤٠	٢ ١٣٦	٢٣٠٠	٤٧,٣	٤٨,٧	٤٧,٧	١٤,٢	١٢,٨	١٢,٤	١ ٠٧٩	١ ١٤٣	١ ٤٠٧
بوتسوانا	٢ ١٢٨	٢ ١٢٩	٢ ١٦٤	٢٣٣٠	٩٣	٧٢,٩	٦٨,٧	١٧,٩	١٦,١	١٦,١	٤٩٦	٥٧٠	٥٠٤
بوركينا فاسو	١ ٩٦٨	٢ ٠٢٣	١ ٩٦١	٢٢٧٠	٨٣	٦٥,٣	٦١,٨	٢٢,٤	٢٢,٦	٢١,٥	٣٠١	٣٢٣	٣٠٠
بوروندي	٢ ٢٦٣	٢ ٢٤٤	٢ ٢١٧	٢٣٣٠	٩٥	٧٧,٨	٧١,٣	٢٧,١	٢٤,٨	٢٣,٦	٦٧٣	٦٩١	٦٧٥
توغو	٢ ١٩٤	٢ ٢١٧	٢ ٣٠٢	٢٣٠٠	٩٦	٤٩,٣	٤٧,٢	١٥,٨	١٤,٤	١٥,٣	٨٠٨	٨٨٠	٧٤٨
تونس	٢ ٢٧١	٢ ٧٧٣	٢ ٨٢٧	٢٣٩٠	١١٨	٧٧,٣	٧٩,١	١٣,٤	١٦,٧	١٧,٦	٦٩٤	٨٥٧	٩٢٣
الجزائر	١ ٨٢٥	٢ ٦١٧	٢ ٧١٠	٢٤٠٠	١٢٩	٤٧,٧	٦٧,٤	٩,٧	١٢,٠	١٢,٥	٣٢٥	٤٧٣	٥٢١
جزر القمر	٢ ٢١٩	٢ ٠٧٤	٢ ٠٩٠	٢٣٤٠	٨٩	٣٨,١	٣٨,٤	١٢,٨	١٢,٨	١١,٦	٢٥٢	٢٤٨	٢٣٩
الجماهيرية العربية الليبية	٢ ٣٦٧	٢ ٦٥٣	٢ ٦١٩	٢٣٦٠	١٥٣	٦٣,٧	٩٨,١	١٢,٩	٢٠,٥	١٩,٢	٥٢٥	١ ٠٥٩	١ ١٥٤
جمهورية افريقيا الوسطى	٢ ١٥٩	٢ ١١٥	٢ ٠٤٥	٢٣٦٠	٩٠	٤٠,٨	٤١,٦	١٦,٧	١٦,٠	١٥,٩	٣١٢	٣١٢	٣٦٣
جمهورية تنزانيا المتحدة	١ ٩٤٩	٢ ٤٢٧	٢ ٣١٤	٢٣٣٠	٩٩	٤٣,٧	٥٢,٦	١٢,٣	١٥,٣	١٥,٤	٦٣٠	٦٣٩	٥٨٠
الرأس الاخضر	١ ٨٩٤	٢ ٥٤٥	٢ ٦١٤	٢٣٥٠	١١٢	٤٥,١	٦٥,٧	١٢,١	١٦,٣	١٣,٦	٢٠٦	٢٤٤	١٩٣
رواندا	١ ٩٦٧	١ ٠٧٣	٢ ٠١٣	٢٣٣٠	٨٧	٥٤,٦	٥٠,٥	١٩,٢	١٩,٣	١٩,١	٦٤١	٨٥٣	٨٤٧
ريونيون	٢ ٥١٩	٢ ٩١٨	٢ ٩١٨	٢٣٧٠	١٣٩	٦٦,٠	٧٥,٣	١١,٠	١١,٧	١١,٩	٣٢٣	٤٧٩	٥٢٢
زائير	٢ ٢٥٣	٢ ١٢٧	٢ ١٥٤	٢٣٣٠	٩٧	٣٨,٥	٣٤,٧	١٤,٣	١٢,٣	١٣,٢	١ ٦١٠	١ ٦٣٥	١ ٢٧٤
زامبيا	٢ ١٩٣	٢ ٢٠٣	٢ ١٢٢	٢٣١٠	٩٣	٦٣,٩	٥٩,٣	١٦,٨	١٥,٣	١٤,٥	٣١٠	٣٨٩	٣٧٧
زمبابوي	٢ ١١٥	٢ ١١١	٢ ٠٩٤	٢٣٩٠	٨٨	٥٧,٦	٥٤,٣	١٥,١	١٣,٣	١٢,٦	٢٥٩	٢٣٥	٢٢١
سان تومي وبرينسيبي	٢ ١٥٢	٢ ٢٥٣	٢ ٤٢٥	٢٣٥٠	١٠٤	٤٨,٠	٤٧,٨	١٧,٨	١٧,١	١٧,٠	١٩٤	١ ٦٢٤	٢٦٣
السنغال	٢ ٣٧١	٢ ٣٨٩	٢ ٣٣٩	٢٣٨٠	٩٨	٦٦,٣	٦٧,٣	١٦,٣	١٦,٠	١٣,٣	٦٦٧	٥٨٣	٥٦١
سوازيلند	٢ ٢٢٤	٢ ٤٩٧	٢ ٥٦٣	٢٣٣٠	١١٠	٦٣,٩	٦٤,٠	١٤,٧	١٤,٨	١٣,٧	٤٤٤	٥٠٥	٤١٥
السودان	٢ ١١٥	٢ ٢١٩	٢ ٠٠٣	٢٣٥٠	٨٥	٦٤,٦	٦٩,٧	٦٢,٦	٣٩,٣	٢٣,٩	٤٦٤	٥٤١	٥٤١
سيراليون	١ ٩٥٦	١ ٠٤٩	٢ ٣٨٩	٢٣٠٠	٩٩	٤٠,٤	٤٤,٢	٣٨,٧	١٠,٩	١٠,٤	٣٦٨٤	٣٦٤٧	٢٢٨٣
صيشيل	١ ٩٩٣	٢ ٢٩٩	٢ ٣٨٩	٠٠	٤٦,٠	٤٦,٠	٥٥,٣	٨,٥	١٠,٧	١٢,٥	٣٠٠	٣٠٨	٣٠٦
الصومال	٢ ١٨١	٢ ٠٥٤	٢ ٠٥٩	٢٣١٠	٨٩	٧٦,٩	٦٧,٦	١٩,٨	١٧,٣	١٧,٤	٩٥٤	٦٩٠	٦٢٩
غامبيا	٢ ٢٤٩	٢ ١٧٦	٢ ٢٢٩	٢٣٠٠	٩٧	٥٣,٨	٥٢,٢	١٣,٢	١١,٣	١١,٧	٩٠٠	٩١٢	٨٥٣
غانا	٢ ٢٠٠	١ ٧٨٥	١ ٦٧٩	٢٣١٠	٧٣	٤٨,٦	٤١,٠	١٦,٧	١٣,٧	١٢,٨	٨٢٧	٧٨٤	٨٠١
غينيا	١ ٩٠٧	١ ٧١٨	١ ٧٢٤	٢٣١٠	٧٥	٤٠,٣	٣٨,٩	١٠,٦	٩,٥	٩,١	١ ٥٧٢	١ ٢٤٣	١ ٢١٦
الكاميرون	٢ ١٨٥	٢ ١٧٢	٢ ٠٧٤	٢٣٢٠	٨٩	٥١,١	٥١,٣	٢١,٦	٢١,٣	٢٠,٢	١ ٥٦٢	١ ٤٥٣	١ ٤٥٤
كوت ديفوار	٢ ٣٦٩	٢ ٥٦٩	٢ ٤٤٨	٢٣٣٠	١٠٦	٥٢,١	٥٨,٤	١٤,٤	١٤,٠	١٣,٧	١ ٤٤٠	١ ٦٣٨	١ ٤٩٢
الكونغو	٢ ١٧٤	٢ ٤٤٣	٢ ٥٢٣	٢٣٣٠	١١٤	٣٧,٤	٤٣,٦	١٣,٢	١٤,٣	١٤,٣	١ ٤٧٣	١ ٦٦٨	١ ٧١٢
كينيا	٢ ٢٤٥	٢ ١٩٣	٢ ١٦٢	٢٣٣٠	٩٣	٦٥,٥	٥٨,٦	١٧,٤	١٤,٩	١٤,٠	٤٦٢	٥٢٤	٤٩٣
ليبريا	٢ ٢٠٩	٢ ٢٨١	٢ ٢٤٢	٢٣١٠	١٠١	٤١,٤	٤٤,١	١٣,٦	١٤,٣	١٣,٠	١ ٧١٥	١ ٧٢٥	٢ ١١٨
ليسوتو	٢ ٠٢٠	٢ ٢٤٧	٢ ٢٤٦	٢٣٨٠	١٠٣	٦٠,٥	٦٩,٣	١٤,٤	١٦,٦	١٦,٥	٢٥٠	٣١٣	٣٣١
مالي	١ ٨٢٦	١ ٧٥٣	١ ٧٩٣	٢٣٥٠	٧٦	٥٣,٦	٥٠,٤	١٩,٩	١٨,٣	١٧,٩	٢٦٧	٢٧٤	٢٨٣
مدغشقر	٢ ٤٩٤	٢ ٥١٠	٢ ٤٦٧	٢٣٧٠	١٠٩	٥٩,٨	٥٧,٨	١٥,٦	١٤,٦	١٤,٣	٦٤٩	٦٤٦	٦٤٤
مصر	٢ ٤٩٩	٢ ٠٢٧	٢ ٢٦٢	٢٥١٠	١٣٠	٦٨,٥	٧٧,١	١٩,١	١٩,٧	٢٠,٧	٥٦٠	٧١٠	٨٤٢
المغرب	٢ ٤٢٤	٢ ٧٢٨	٢ ٦٨٨	٢٤٢٠	١١١	٦٣,٩	٧٠,٩	١٤,٣	١٥,٧	١٥,٧	٥٢٧	٥٧١	٥٦١
ملاوي	٢ ٢٣٣	٢ ٤٧٢	٢ ٤٢٩	٢٣٣٠	١٠٥	٧٠,٥	٦٩,٩	١٨,٣	١٨,٣	١٨,٠	٣١٩	٣٠٣	٢٧٩
موريتانيا	١ ٩٨٨	١ ٩٩٨	٢ ٠٧٦	٢٣١٠	٩٠	٧٨,٢	٦٨,٩	١٧,٨	١٢,٣	١١,٤	٥٨٣	٦٤٨	٦٧٤
موريشيوس	٢ ٣٠٠	٢ ٧٢٣	٢ ٧٢١	٢٣٧٠	١٢٠	٤٨,٤	٦٢,٣	٨,٤	١٠,٥	١٠,٩	٢٢٣	٢١٦	٢٧٤
موزامبيق	٢ ٠٧٥	١ ٨٠٥	١ ٦٦٤	٢٣٤٠	٧١	٣٩,٢	٣١,٣	١٥,٣	١٢,١	١١,٣	٢٤٣	٢١٩	٢٤٣
النيجر	٢ ٠٠٣	٢ ٣١٣	٢ ٣١٥	٢٣٥٠	٩٦	٥٥,٦	٦٦,٧	٢٣,٤	٢٧,٤	٢٥,٨	٢١٩	٢٧٣	٤١٠
نيجيريا	٢ ١٣١	٢ ٢٤٥	٢ ٠٦١	٢٣٦٠	٨٧	٤٧,٨	٥٠,٩	١٧,٥	١٦,٨	١٥,٤	١ ٥٨٦	١ ٢٧٣	١ ٢٤١

الجدول ١٣ (تابع)

المجموعة الاقتصادية أو المنطقة أو البلد أو الرقعة	السعرات الحرارية (عدد) ١٩٦٩-٧١	السعرات الحرارية (عدد) ١٩٧٩-٨١	السعرات الحرارية (عدد) ١٩٨٣-٨٥	الاحتياجات (بالسعرات الالفية)	١٩٨٣ - ٨٥ المؤونة كنسبة مئوية من الاحتياجات	البروتين (غرامات) ١٩٦٩-٧١	البروتين (غرامات) ١٩٧٩-٨١	البروتين (غرامات) ١٩٨٣-٨٥	الحديد (ميللغرامات) ١٩٦٩-٧١	الحديد (ميللغرامات) ١٩٧٩-٨١	الحديد (ميللغرامات) ١٩٨٣-٨٥	فيتامين ألف (ميكروغرامات) ١٩٦٩-٧١	فيتامين ألف (ميكروغرامات) ١٩٧٩-٨١	فيتامين ألف (ميكروغرامات) ١٩٨٣-٨٥
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٢ ٥١٧	٢ ٦٧٧	٢ ٧٠٠	٠٠	٠٠	٦٥,٣	٦٨,٣	٦٨,٠	١٤,٠	١٣,٧	١٣,٧	٥٨٨	٦٤٩	٦٦٥
الارجنتين	٣ ٢١٨	٣ ٢٥٣	٣ ١٩٥	٢ ٦٥٠	١٣١	١٠٥,٠	١٠٨,٧	١٠٤,٤	١٨,٧	١٨,٣	١٧,٦	١ ١٤٤	١ ٠٥٧	١ ١٠٦
اكوادور	١ ٩٥٧	٢ ٠٦٢	٢ ٠٣١	٢ ٣٩٠	٨٩	٤٨,٨	٤٦,٨	٤٥,٠	١١,٦	٩,٦	٩,٢	٦١٦	٥٠٠	٤٩٥
انتيغوا وبربودا	٣ ٣٩٣	٣ ١٤٢	٢ ١٠٥	٢ ٤٢٠	٨٧	٦٠,٩	٦٥,٣	٥٧,٧	٨,٧	١١,٣	١٠,٥	٤٧٠	٦٢٧	٥٧٦
اوروغواي	٣ ٠٠٢	٣ ٨٢٣	٢ ٧٢١	٢ ٦٧٠	١٠٢	٩٠,٩	٨٧,٤	٧٩,١	١٤,٥	١٣,٣	١٢,٤	٦٩٣	٦٥٣	٦٤٨
باراغواي	٢ ٧٥٤	٢ ٧٨٠	٢ ٨١٣	٢ ٣١٠	١٢٢	٧٤,٣	٧٧,٦	٧٨,٦	١٩,١	١٨,٧	١٨,٨	٩٩٧	٨٤١	٦٦٩
بربادوس	٣ ٨٨٩	٣ ١٢٥	٣ ١٣٩	٢ ٤٢٠	١٣٩	٧٩,٤	٨٥,٤	٨٨,٣	١٢,٦	١٥,٤	١٦,٤	٦٣١	٨٨٧	٩٣٣
برمودا	٣ ٩٢٤	٣ ٥٥٥	٣ ٥٣٠	٢ ٥٣٠	٠٠	١٠٥,٧	٩٦,٩	٩٣,١	١٧,٠	١٦,٣	١٦,٠	١ ١٩٥	١ ٢٦٩	١ ٣٠٣
بليز	٢ ٤٦٣	٢ ٧١١	٢ ٥٤٦	٢ ٢٦٠	١١٣	٦١,٩	٦٨,١	٦٦,٦	١١,٣	١٥,٠	١٣,٣	٣٧٩	٤٠١	٣٧٦
بنما	٣ ٣٤٦	٣ ٣٣٣	٣ ٤٣٠	٢ ٣١٠	١٠٥	٥٧,٣	٥٩,٠	٦٠,٧	١٢,٨	١٢,٣	١٣,٠	٥٥١	٥٠١	٤٩٣
بيرو	٣ ٢٨٩	٣ ١٧٩	٢ ١٤٤	٢ ٣٥٠	٩١	٦١,٠	٥٩,٠	٥٦,٨	١٢,٨	١١,٠	١٠,٦	٥٣٨	٤٨٦	٥٠٤
بوليفيا	١ ٩٧١	٢ ٠٨٤	٢ ١١٤	٢ ٣٩٠	٨٨	٤٩,٩	٥٤,٥	٥٤,٩	١٢,٣	١٣,١	١٣,٠	٥٢٢	٥٥٠	٥٤٤
البرازيل	٢ ٤٧٣	٢ ٦٢٣	٢ ٦٣٩	٢ ٣٩٠	١١٠	٦٠,٩	٦١,٦	٦٠,٦	١٣,٠	١١,٥	١١,٧	٤١٥	٤٨٧	٤٩١
ترينيداد وتوباغو	٢ ٥٦٧	٢ ٨٥٣	٢ ٩٦٧	٢ ٤٢٠	١٢١	٦٥,٣	٧٦,٤	٧٨,١	١١,١	١٤,٣	١٥,٤	٣٦٣	٦٠٥	٧٢٣
جامايكا	٢ ٥٢١	٢ ٥٧٣	٢ ٥٧٦	٢ ٢٤٠	١١٥	٦٥,٥	٦٠,٩	٥٩,٣	١١,٦	١١,٧	١١,٥	٥٨٧	٦٩٦	٧٥١
جزر الانتيل الهولندية	٢ ٤٤٩	٢ ٧٥٩	٢ ٨٥٠	٢ ٤٢٠	١١٨	٧٠,٣	٨٤,٩	٨٨,٠	١٣,٨	١٨,٠	١٩,٦	٤٦٣	٦٤٣	٦٨٤
جزر البهاما	٢ ٦٤٠	٢ ٤٩٧	٢ ٧٠٣	٢ ٤٢٠	١١٢	٧٨,٨	٧١,٧	٧٦,٣	١٧,٣	١٥,٣	١٧,٣	١ ٠٠٦	١ ٠١١	١ ٠٤٣
الجمهورية الدومينيكية	٢ ٠٨٣	٢ ٣١٦	٢ ٤٦٨	٢ ٢٦٠	١٠٩	٤٥,٠	٥٠,٣	٥١,٩	١٠,٩	١٢,٠	١١,١	٧٠٩	٦٨٧	٦٩٥
دومينيكا	٢ ١٧٤	٢ ٣٧٩	٢ ٦١٥	٢ ٤٢٠	١٠٨	٥٦,١	٦٣,٦	٦٤,٣	١١,٩	١٢,١	١٣,١	٦١٩	٦٢٦	٦٣٥
سانت فنسنت وجزر غرينادين	٢ ٢٥٣	٢ ٤٥٩	٢ ٦٨٤	٢ ٤٢٠	١٠٩	٥٣,٤	٥٨,٦	٦٥,٥	١٣,٣	١٤,٣	١٥,٣	٣٦١	٤٤٧	٥٣٥
سانت كيتس ونيفيس	٢ ١٢٣	٢ ٢٦٤	٢ ٣٣٣	٢ ٠٠	٠٠	٤٧,٧	٦٥,٨	٦٠,٩	٨,٨	١١,٩	١٣,٣	٣٥٩	٤٣٦	٤٤٣
سانت لوسيا	٢ ١٢٣	٢ ٣١٣	٢ ٤٣١	٢ ٤٢٠	١٠٠	٥٣,٣	٦٣,٣	٦٤,٣	٩,٧	١١,٧	١٣,٨	١ ٣٦٦	١ ٣٦٦	١ ٥٠٧
سورينام	٢ ٢٤٠	٢ ٥٥٣	٢ ٦٦٦	٢ ٣٦٠	١١٨	٥٨,٧	٦٣,٣	٦٤,٣	٩,٧	١٠,٩	١٠,٣	٣١٦	٣٥٥	٣٧٨
شيلي	٢ ٦٧٤	٢ ٦٤٣	٢ ٥٨٩	٢ ٤٤٠	١٠٦	٧٠,٣	٧٣,٥	٦٩,٤	١٥,٣	١٦,٠	١٥,٦	٦١٥	٦٠٣	٥٧٠
غرينادا	٢ ٢٤٧	٢ ٢٩٧	٢ ٣٧١	٢ ٤٢٠	٩٨	٦١,٠	٦٤,٩	٥٧,٨	١٢,٠	١٢,٣	١١,٨	٤٩٠	٥١٣	٤٣٧
غواتيمالا	٢ ١٠١	٢ ٢٢٠	٢ ٣٩٨	٢ ١٩٠	١٠٥	٥٧,٤	٥٩,٥	٦٠,٤	١٢,٣	١٢,٦	١٤,١	٢٧٧	٢٦٣	٢٦١
فواديلوب	٣ ٢٣٣	٣ ٥٣١	٣ ٦٧٢	٢ ٤٣٠	١١٠	٦٩,٥	٨٤,٦	٨٧,٤	١٢,٣	١٥,٤	١٦,٩	٩٣٠	٧٣٩	٨٤٨
غيانا	٢ ٢٩٣	٢ ٤١٢	٢ ٤٩٣	٢ ٢٧٠	١١٠	٥٧,٨	٥٧,٣	٥٤,٢	١٠,٠	٨,٤	٧,٧	٢٣٨	٢٥٥	٢٥٤
غيانا الفرنسية	٢ ٦١٩	٢ ٦٦٥	٢ ٧٨٣	٠٠	٠٠	٧٣,٩	٨٤,٥	٨٨,٤	١٥,٣	١٦,٧	١٨,٥	٦٥١	٩١١	١ ١٥٩
فنزويلا	٢ ٤١٢	٢ ٦٦٥	٢ ٥٥٠	٢ ٤٧٠	١٠٣	٦١,٨	٧١,٨	٦٩,٠	١١,٣	١١,٨	١١,١	٥٣٤	٦٤٦	٦٠٣
كوبا	٢ ٥٧٣	٢ ٨٢٤	٢ ٠٩٤	٢ ٢١٠	١٢٤	٦٨,٣	٧٣,٨	٧٦,٣	١٢,٤	١٢,٥	١٤,٠	٥١٧	٦٢٦	٦٥٢
كوستاريكا	٢ ٤٠٥	٢ ٦٢١	٢ ٧٧٣	٢ ٢٤٠	١٢٤	٥٧,٠	٦٤,٠	٦٤,٤	١٢,١	١٢,٨	١٢,٦	١ ٠١٤	١ ٣٧٣	١ ٥٩٣
كولومبيا	٢ ١٥٨	٢ ٥٠٥	٢ ٥٧٨	٢ ٢٣٠	١١١	٤٩,٠	٥٤,٥	٥٦,٧	١٢,٧	١٥,٣	١٥,١	٨٢٣	١ ١٠٩	١ ٣٠٥
مارتينيك	٢ ٣٦٠	٢ ٦٥٣	٢ ٨٣٠	٢ ٤٢٠	١١٧	٧١,٣	٨٣,٠	٨٣,٤	١٣,٥	١٦,١	١٨,٤	١ ٠٣٦	١ ٧٦٥	١ ٢٤٦
المكسيك	٢ ٧٠٣	٢ ٠٥٣	٢ ١٤٧	٢ ٣٣٠	١٣٥	٦٩,٣	٧٩,١	٨١,٣	١٥,٥	١٦,٣	١٦,٨	٥٧٧	٦٨٨	٧٣١
هايتي	١ ٩٣٠	١ ٩٠٤	١ ٨٤٣	٢ ٢٦٠	٨٣	٤٤,٥	٤٥,٣	٤٤,٠	١٧,٥	١٦,٧	١٦,٣	٨٣١	٨٠٦	٨٠١
هندوراس	٢ ١٥١	٢ ١٩٧	٢ ٢٠٨	٢ ٢٦٠	٩٨	٥٤,٨	٥٤,٣	٥٤,٠	١٣,٣	١٣,٣	١٣,٤	٥٨٠	٧٢٣	٧٢٨
آسيا														
الإمارات العربية المتحدة	٣ ١٣٠	٣ ٥٩٤	٣ ٦٦٤	٠٠	٠٠	٧٨,٥	١٠٥,١	٩٨,٧	١٩,٣	٣٥,١	٣٤,٠	١ ٠٢٢	١ ١٦٩	١ ٣٠٦
اندونيسيا	٣ ٠١٢	٣ ٤٤٠	٣ ٥٠٤	٢ ١٦٠	١١٦	٤١,٠	٥٠,٤	٥١,٤	١١,٣	١٣,٧	١٣,٦	٣٠٣	٥٥٩	٦٨٤
باكستان	٣ ٠٣٧	٣ ٣٣١	٣ ١٨٦	٢ ٢١٠	٩٥	٥٤,٤	٥٨,٠	٥٦,٤	١٧,٥	١٨,١	١٦,٨	٣٩٥	٤٠٣	٥٩٧
بروني دار السلام	٣ ٣٣٩	٣ ٧٧٤	٣ ٧٩٠	٢ ٢٤٠	١٣٥	٥٦,٧	٧٣,٨	٧٣,٦	١٣,٦	١٧,٩	١٧,٣	٤٨٦	٧٤٣	٩٠٠
بنغلاديش	٢ ٠١٣	١ ٨٥٠	١ ٨٥٩	٢ ٢١٠	٨٤	٤٣,٥	٣٩,٣	٣٨,٦	٨,٣	٦,٥	٦,٥	٣١٠	٣٣٤	٣٤٣
بوروما	٢ ٠٦٩	٢ ٣٧٥	٢ ٥١٨	٢ ١٦٠	١١٧	٥٣,٥	٦٣,٤	٦٥,٩	٨,٥	٩,٣	١٠,٧	٤١٦	٤٣٧	٤٤٦
بولينيزيا الفرنسية	٢ ٨٤٠	٢ ٨٦٣	٢ ٨٦٠	٢ ٦٦٠	١٠٨	٧١,٥	٧٥,٠	٧٠,٤	١٧,٣	١٧,٦	١٧,٣	٦٦٠	٧٤٨	٨٠٣

الجدول ١٢ (تابع)

مجموعة الاقتصادية أو المنطقة أو البلد أو الرقعة	السعرات الحرارية				البروتين			الحديد			فيتامين ألف		
	١٩٦٩-٧١ (عدد)	١٩٧٩-٨١ (عدد)	١٩٨٣-٨٥ (عدد)	الاحتياجات (بالسعرات الالفية)	١٩٨٣ - ٨٥ المؤونة كنسبة مئوية من الاحتياجات	١٩٦٩-٧١ (غرامات)	١٩٧٩-٨١ (غرامات)	١٩٨٣-٨٥ (غرامات)	١٩٦٩-٧١ (ميللغرامات)	١٩٧٩-٨١ (ميللغرامات)	١٩٨٣-٨٥ (ميللغرامات)	١٩٦٩-٧١ (ميكروغرامات)	١٩٧٩-٨١ (ميكروغرامات)	١٩٨٣-٨٥ (ميكروغرامات)
تايلند	٢ ٣٥٨	٢ ٤٠٥	٢ ٤٤٠	٢ ٢٣٠	١١٠	٤٨,٥	٤٨,٤	٤٧,٨	٩,٥	١٠,١	٩,٩	٤٠٦	٤١٦	٤٠٩
تونغا	٢ ٥٢٤	٢ ٨٥١	٢ ٨٧٠	٢ ٦٦٠	١٠٨	٥٥,٩	٧٥,٦	٧٣,١	٢٠,٩	٢٧,١	٢٧,٥	٣٩٠	٦١٧	٥٦٥
جزر سليمان	١ ٤٦	٢ ١١٩	٢ ٠٨٥	٢ ٦٦٠	٧٨	٤٨,٩	٥٣,٤	٤٨,٦	١٧,١	١٦,٣	١٦,٠	١ ٦٤٠	١ ٣١٣	١ ٠٧٨
الجمهورية العربية السورية	٢ ٢٥٥	٢ ٨٨٠	٢ ١٩٨	٢ ٤٨٠	١٢٩	٦٣,٤	٨٠,٦	٨٥,١	١٤,٦	٢٠,٠	٣٠,٧	٤٦٦	٩٠٨	٨٩٥
جمهورية كوريا	٢ ٥٢٨	٢ ٨٢٤	٢ ٨٢٣	٢ ٣٥٠	١٢٠	٦٤,٥	٧٥,٨	٧٣,٦	١٧,٣	١٧,٤	١٥,٤	٥٧٨	٩٣٩	٩٠٥
ساموا	٢ ٠٧٠	٢ ٤٠٣	٢ ٣٧٣	٢ ٦٦٠	٨٩	٤٨,١	٥٨,٧	٥٥,١	١٥,٤	١٨,٣	١٧,٤	٥٩٥	٧٩٨	٦٧٧
سري لانكا	٢ ٢٦٠	٢ ٢٣٨	٢ ٤١٠	٢ ٢٢٠	١٠٩	٤٤,٨	٤٣,٥	٤٧,٣	١٣,٦	١٢,٤	١٣,٢	٤٤٨	٣٨٩	٤٨١
سنغافورة	٢ ٥٨٧	٢ ٦٦٧	٢ ٧٣٩	٢ ٣٠٠	١١٩	٦٧,٩	٧١,٩	٧٣,٢	١٣,٤	١٣,٠	١٣,٤	٥٣٩	٦٠٣	٧٩٥
فانواتو	٢ ٥٨٦	٢ ٤٠٣	٢ ٢٣١	٢ ٦٦٠	٨٨	٦٦,٧	٦٧,٥	٦٠,٧	١٩,٨	١٨,٥	١٧,٠	٧٣١	٦٧١	٦٣٢
الفلبين	٢ ٠٥٣	٢ ٢٥٥	٢ ٣١٣	٢ ٢٦٠	١٠٢	٤٨,٧	٥٣,٥	٤٨,٧	٨,٣	١٠,١	٩,٣	٣٥٣	٤٨٤	٥٢١
فيجي	٢ ٧٠٨	٢ ٧٧٤	٢ ٩٢٣	٢ ٦٦٠	١١٠	٥٦,١	٦٥,٠	٦٣,٣	١٧,٣	١٥,٩	١٧,٠	٣٣٠	٣٣٣	٣٥٤
الكويت	٢ ٧٧٧	٢ ١٦٣	٢ ١٣٥	٠٠٠	٠٠٠	٨٠,٣	٩٥,٧	٩٣,٥	١٧,٠	٢٠,٥	١٩,٧	٩٢٨	١ ٣٥٣	١ ٣١٨
كيريباتي	١٨٩	٢ ٦٧٣	٢ ٦١٦	٠٠	٠٠	٥٠,٦	٦٨,٠	٥٨,٤	١٤,٧	١٨,٣	١٧,١	٤١٨	٤٩٠	٤٥١
ماكاو	١٥٥	٢ ٠٩٣	٢ ١٠٩	٢ ٣٩٠	٩٣	٥٧,٠	٦٣,٦	٥٨,٤	١٠,٤	١٣,٥	١٠,٩	٣٤٨	٤٥٣	٦١٦
ماليزيا	٢ ٤٠٩	٢ ٥٩٦	٢ ٦٣٤	٢ ٢٤٠	١١٨	٤٩,٤	٥٨,٥	٥٤,٥	١٠,٨	١٠,٤	١٠,٧	٤٤٤	١ ٣٦٠	١ ٨٠١
المملكة العربية السعودية	١ ٨٨٧	٢ ٨٣٦	٢ ٠٩٣	٢ ٤٢٠	١٢٨	٤٨,٧	٧٨,١	٨٨,٨	١٧,٩	٣٠,١	٣١,٧	٣٥٨	١ ٣٦٠	٢٣٩٨
نيبال	١ ٩٩٦	١ ٩٧٤	٢ ٠٤٨	٢ ٢٠٠	٩٣	٥١,٠	٥٠,٩	٥٣,٠	١٠,٧	١٠,٦	١٠,٩	٣٧٨	٣٩١	٣٩٤
نيو كاليدونيا	٢ ٨٧١	٢ ٩٣٧	٢ ٩٠٩	٢ ٦٦٠	١٠٩	٧٣,٣	٧٥,١	٧٥,٦	١٨,٨	١٧,٣	١٥,٣	٨٧٣	٧٩٥	٧٣٠
الهند	٢ ٠٣١	٢ ١٠٤	٢ ١٦١	٢ ٢١٠	٩٨	٤٩,٩	٥٠,٤	٥٣,٣	١٥,٤	١٤,٩	١٥,٤	٤٨٣	٥٠١	٥٣٥
هونغ كونغ	٢ ٦٥٩	٢ ٧٣٩	٢ ٧١٥	٢ ٣٩٠	١١٩	٧٧,١	٨٤,٠	٧٩,٣	١٥,٨	١٦,١	١٤,٧	٨٥٠	٩١٩	٧٥٥
اليمن	١ ٨٤١	٢ ١٩٧	٢ ٢٥٤	٢ ٤٣٠	٩٣	٥٨,٧	٦٨,٥	٦٥,٥	٣١,٩	٢٨,٣	٢٤,٧	٢٧٨	٦٩٧	١ ١٣٠
اليمن الديمقراطية	٢ ٠٧٨	٢ ٢١١	٢ ٢٩٣	٢ ٤١٠	٩٥	٤٨,٨	٦٣,٣	٦٦,٣	١٧,٠	١٥,٥	١٥,٣	٤٣٦	٣٧٣	٣٥٩
الشرق الادنى	٢ ٣٩٧	٢ ٨٣٦	٢ ٩٥٧	٠٠	٠٠	٦٧,٣	٧٧,٦	٧٩,٨	١٧,٧	١٨,٩	١٩,١	٥٩٧	٧٤١	٨٤٩
الشرق الاقصى	٢ ٠٥٩	٢ ١٩٥	٢ ٢٣٩	٠٠	٠٠	٤٩,٣	٥١,٥	٥٣,٤	١٣,٨	١٣,٨	١٣,٨	٤١٦	٤٩٧	٥٥٣
البلدان الآسيوية ذات الاقتصاد المخطط مركزيا	١ ٩٩٥	٢ ٣٨٩	٢ ٥٥٥	٠٠	٠٠	٤٨,٣	٥٤,٧	٦٠,٠	١١,٥	١١,١	١١,٤	٦٥٤	٥٧٧	٥٧١
جمهورية كوريا الديمقراطية	٢ ٥٠١	٢ ٠٦٠	٢ ١٣١	٢ ٢٤٠	١٣٤	٧٣,٦	٨٤,٣	٨٣,٣	١٧,٤	١٨,٠	١٨,٣	٩٣١	٩٧١	٩٣٧
الصين	١ ٩٧٤	٢ ٢٨٨	٢ ٥٦٤	٢ ٣٦٠	١٠٩	٤٧,٦	٥٤,٦	٦٠,٣	١١,٥	١١,١	١١,٥	٦٧٠	٥٨٥	٥٧٨
منغوليا	٢ ٣٨٥	٢ ٧١٥	٢ ٨١١	٢ ٤٣٠	١١٦	٨٨,٣	٩٣,٣	٩٣,٠	١٥,٣	١٦,٦	١٧,٠	٩٣٨	٩٣٣	٩٣٣
جميع البلدان النامية	٢١١٣	٢٣٣١	٢٤٢٤	٠٠	٠٠	٥٣,١	٥٦,٤	٥٨,٣	١٣,٩	١٣,٨	١٣,٨	٥٨١	٦٠١	٦٣٨
الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو	٢ ٣٣١	٢ ٣٥٥	٢ ٣٥٦	٠٠	٠٠	٩٣,٣	٩٧,٤	٩٦,٥	١٥,١	١٥,١	١٥,٠	١ ١٠٠	١ ١٣٥	١ ١٤٤
اسبانيا	٢ ٨٦٨	٢ ٣٣٧	٢ ٣٣٥	٢ ٤٦٠	١٣٦	٨٣,١	٩٦,٣	٩٣,٦	١٤,٩	١٦,٥	١٦,٣	٧٨٣	١ ٠١١	٩٧٣
استراليا	٢ ٣٨٥	٢ ٣٧٦	٢ ٣٤٣	٢ ٦٦٠	١٢٦	١٠١,٣	٩٧,٩	٩٦,٤	١٩,٠	١٨,٦	١٨,٧	١ ٣٧١	١ ١٦٣	١ ١٣٤
اسرائيل	٢ ٠١٨	٢ ٩٩٣	٢ ٠٤٩	٢ ٥٧٠	١١٩	٩٧,٤	١٠١,٤	١٠١,٥	١٧,٥	١٦,٣	١٧,٠	٢ ٠٧١	١ ٩٥٠	٢ ١١٩
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	٢ ٢٧٣	٢ ٤٣٣	٢ ٤٧٥	٢ ٦٧٠	١٢٠	٨٥,٣	٩١,٠	٩٣,٨	١٥,٠	١٦,٨	١٦,٩	١ ٠٧٨	١ ١٤٩	١ ٣٣١
ايرلندا	٢ ٥٠٨	٢ ٧١٣	٢ ٧٩٥	٢ ٥١٠	١٥١	١٠٣,٠	١٠٥,٣	١٠٧,٣	١٧,٣	١٩,١	٢٠,٠	٢ ٠٢٤	٢ ٣٤١	٢ ٣٣١
ايسلندا	٢ ٩٢٠	٢ ١٤٠	٢ ٠٤١	٢ ٦٦٠	١١٤	١٠٣,٧	١٢٦,١	١١٢,٩	١٤,٣	١٨,٨	١٨,٤	١ ٦٠٥	١ ٩٢٣	١ ٩٢٥
ايطاليا	٢ ٤٢٣	٢ ٦٢٣	٢ ٤٨٦	٢ ٥٢٠	١٢٨	٩٦,٨	١٠٨,٠	١٠٤,٧	١٧,٠	١٧,٣	١٦,٩	١ ١٢٨	١ ٢٠٣	١ ٢٩٧
البرتغال	٢ ٠٠٨	٢ ٠٥٨	٢ ١٢٥	٢ ٤٥٠	١٢٨	٨٥,٠	٨٣,١	٨٤,٥	١٨,١	١٦,٨	١٧,٢	١ ٢٧٥	١ ٢٥٤	١ ٢٧٧
بلجيكا - لكسمبرغ	٢ ٤٨٣	٢ ٥٨٣	٢ ٦٩٥	٢ ٦٤٠	١٤٠	٩٤,٧	١٠٣,٠	١٠٣,٥	١٦,٥	١٦,٩	١٧,١	١ ٣٢٢	١ ٣٤٣	١ ٤٠١
تركيا	٢ ٨١٩	٢ ١٠٤	٢ ١٨٠	٢ ٥٢٠	١٢٦	٧٩,٨	٨٤,٨	٨٤,٣	١٦,٥	١٦,٥	١٧,٦	٦٤٩	٦٨٧	٧٠٦
جنوب افريقيا	٢ ٧١٨	٢ ٩٣٣	٢ ٩٤٥	٢ ٤٥٠	١٢٠	٧٢,٧	٧٧,٣	٧٥,١	١٣,٧	١٣,٦	١٣,٥	٧٧٨	٨٤٦	٨٠٩
الدانمرك	٢ ٣٩٤	٢ ٥٨٥	٢ ٥٣٨	٢ ٦٩٠	١٣١	٩٠,٣	١٠١,٥	٩٧,٣	١٤,٣	١٦,٨	١٥,٧	١ ٣٧٣	١ ٦٣٥	١ ٦٥٤
السويد	٢ ٩٢٤	٢ ٠٦٨	٢ ٠٥٣	٢ ٦٩٠	١١٣	٨٦,١	٩٥,١	٩٣,٧	١٣,٩	١٣,٨	١٣,٤	١ ٣٤٤	١ ٣٤١	١ ٣٦٥
سويسرا	٢ ٤٩٥	٢ ٤٩٤	٢ ٤٤٠	٢ ٦٩٠	١٢٨	٨٨,٧	٩٤,٣	٩١,٦	١٥,٣	١٥,٤	١٥,١	١ ٤٤٦	١ ٦٠٣	١ ٧٠٠
فرنسا	٢ ٣٥٧	٢ ٣٣١	٢ ٣٣٧	٢ ٥٣٠	١٣٣	١٠٠,٥	١٠٨,٠	١٠٦,٦	١٩,٣	١٩,٠	١٨,٨	١ ٧٩٠	١ ٧٠٨	١ ٨٦٥

الجدول ١٣ (تابع)

مجموعة الاقتصادية أو المنطقة أو البلد أو الرقعة	السعرات الحرارية				البروتين			الحديد			فيتامين الف		
	١٩٦٩-٧١ (عدد)	١٩٧٩-٨١ (عدد)	١٩٨٣-٨٥ (عدد)	١٩٨٣ - ٨٥ المؤونة كنسبة مئوية من الاحتياجات	الاحتياجات (بالسعرات الالفية)	١٩٦٩-٧١	١٩٧٩-٨١ (غرامات)	١٩٨٣-٨٥	١٩٦٩-٧١	١٩٧٩-٨١ (ميللغرامات)	١٩٨٣-٨٥	١٩٦٩-٧١	١٩٧٩-٨١ (ميكروغرامات)	١٩٨٣-٨٥
فنلندا	٣ ١٤١	٣ ٠٧٥	٣ ٠٠٨	١١١	٣ ٧١٠	٨٨,٠	٩٣,٢	٨٩,٦	١٢,٧	١٢,٦	١٢,٣	١ ١٧٩	١ ٢٤١	١ ٢٥٦
كندا	٣ ٢٥٠	٣ ٤٠١	٣ ٤٤٣	١٢٩	٣ ٦٦٠	٩٤,١	٩٥,١	٩٤,٢	١١,٢	١١,٣	١١,٥	٩٧٠	١ ٠٦٤	١ ٠٦٥
مالطة	٣ ٠٥٧	٣ ٧٣٥	٣ ٥٩٠	١٠٤	٣ ٤٨٠	٨٩,٢	٨٤,٤	٧٩,٨	١٥,٩	١٣,٩	١٣,٣	٧٠٥	٨٦٤	٧٨١
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	٣ ٢٢٧	٣ ١٧٤	٣ ١٣٠	١٢٤	٣ ٥٣٠	٩٣,٤	٨٨,٣	٨٥,٥	١٣,٦	١٣,٤	١٣,١	١ ٤١٧	١ ١٦٦	١ ١٣٣
النرويج	٣ ٠٧٨	٣ ٢٧٥	٣ ٣٠٣	١٢٠	٣ ٦٨٠	٨٧,٦	١٠٩,٣	٩٦,٧	١٣,٣	١٥,٥	١٤,٧	١ ٢٢٣	١ ٢٣٤	١ ٢١٠
النمسا	٣ ٣٠٣	٣ ٤٥٣	٣ ٤٨٤	١٢٣	٣ ٦٣٠	٨٧,٣	٩١,٧	٩١,٩	١٥,٠	١٥,٥	١٥,٠	٩٨٩	١ ٢١٣	١ ١٢٠
نيوزيلندا	٣ ٤١١	٣ ٣٩٩	٣ ٤٠٣	١٢٩	٣ ٦٤٠	١٠٤,٦	١٠٣,٨	١٠٣,٦	١٧,٧	١٧,٣	١٦,٧	١ ٨٧٤	١ ٨٩١	١ ٨٣١
هولندا	٣ ٣٤٧	٣ ٣٥٣	٣ ٣٥٥	١٢٥	٣ ٦٩٠	٨٥,٣	٩٣,٧	٩٥,٥	١٣,٤	١٣,٨	١٣,٤	١ ٦٣٦	١ ٧٩١	١ ٨٨٦
الولايات المتحدة الامريكية	٣ ٤٦٧	٣ ٦٠٦	٣ ٦٥٣	١٣٨	٣ ٦٤٠	١٠٣,٣	١٠٣,٦	١٠٤,٤	١٣,٥	١٣,٧	١٣,٠	٩٥٨	٩٧٣	٩٩٨
اليابان	٣ ٧٥١	٣ ٨٥١	٣ ٨٠٤	١٣٠	٣ ٢٤٠	٨٣,٥	٩٠,٣	٨٥,٦	١٥,١	١٥,٥	١٤,٥	٩٣١	٩٧١	٩٣٧
اليونان	٣ ١٨٩	٣ ٥٧١	٣ ٦٦٠	١٤٦	٣ ٥٠٠	٩٩,٣	١٠٦,٩	١٠٧,٨	١٩,٣	٢٠,٨	٢٠,٣	١ ٢٤٩	١ ٥٥٧	١ ٨٣٥
امريكا الشمالية	٣ ٤٥٦	٣ ٥٨٦	٣ ٦٣٣	٠٠	٠٠	١٠٣,٣	١٠١,٩	١٠٣,٤	١٣,٣	١٣,٦	١٣,٩	٩٦٠	٩٨١	١ ٠٠٤
اوروبا الغربية	٣ ٣٦١	٣ ٣٩٣	٣ ٣٧٩	٠٠	٠٠	٩١,٦	٩٨,١	٩٦,٨	١٥,٨	١٦,٥	١٦,٣	١ ٢٤٤	١ ٢٧٥	١ ٢٣٤
اوقيانوسيا	٣ ٣٠٨	٣ ٣٨٠	٣ ٣٥٣	٠٠	٠٠	١٠١,٩	٩٨,٩	٩٧,٧	١٨,٧	١٨,٣	١٨,٣	١ ٣٨٣	١ ٣٩١	١ ٣٤٥
اخرى	٣ ٧٥١	٣ ٨٧٠	٣ ٨٣٩	٠٠	٠٠	٨١,١	٨٨,٠	٨٤,٠	١٤,٨	١٥,٣	١٤,٤	٩٣٣	٩٧٣	٩٣٥
اوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	٣ ٣٣٣	٣ ٤٠٥	٣ ٤١٠	٠٠	٠٠	٩٧,٣	١٠٠,٦	٩٨,٨	١٦,٣	١٦,٤	١٦,٤	١ ٠٠٤	١ ١١١	١ ١٧٤
الاتحاد السوفياتي	٣ ٣٤٨	٣ ٣٨٥	٣ ٤٠٣	١٣٣	٣ ٥٦٠	٩٨,٥	٩٩,٦	٩٨,٣	١٦,٧	١٦,٧	١٦,٦	٩٤٨	١ ٠٠١	١ ٠٧٦
بلغاريا	٣ ٥٠٠	٣ ٦٣٨	٣ ٦٣٦	١٤٥	٣ ٥٠٠	٩٨,٤	١٠٥,٥	١٠٥,٨	١٦,٣	١٥,٩	١٦,٠	٩٤٧	٩٩٣	١ ٠٨٩
بولندا	٣ ٣٣٣	٣ ٤٣٣	٣ ٣٥٣	١٢٤	٣ ٦٣٠	١٠٠,٦	١٠٨,٩	٩٧,٥	١٥,٣	١٥,٦	١٥,٠	١ ٣٤٣	١ ٦٩٦	١ ٦٤٨
تشيكوسلوفاكيا	٣ ٤١٧	٣ ٤٣٤	٣ ٤٧٩	١٤١	٣ ٤٧٠	٩٤,٣	٩٨,٠	٩٨,٤	١٥,٨	١٥,٣	١٥,٦	١ ٢٠٦	١ ٣٣٣	١ ٤١٧
الجمهورية الديمقراطية الالمانية	٣ ٣٤٨	٣ ٦٤٥	٣ ٧٦٨	١٤٤	٣ ٦٣٠	٩٣,٤	١٠٣,٦	١٠٨,١	١٥,٣	١٦,٣	١٧,٣	١ ٣٣٦	١ ٥٣٠	١ ٧٥٥
رومانيا	٣ ٠٦٨	٣ ٣٥٣	٣ ٣٩٤	١٢٨	٣ ٦٥٠	٨٨,٦	١٠١,٧	١٠٣,٤	١٤,٥	١٥,٩	١٦,٨	٥٩١	٩١١	٩٩٥
هنغاريا	٣ ٣٣٨	٣ ٤٩٦	٣ ٥٣٣	١٣٤	٣ ٦٣٠	٩٠,٥	٩٥,٠	٩٥,٠	١٥,٤	١٥,٩	١٥,٤	١ ٣٣٤	١ ٦٤٣	١ ٤٦١
يوغوسلافيا	٣ ٣٣٧	٣ ٥٨٧	٣ ٥٩٩	١٤٣	٣ ٥٤٠	٩٣,٩	١٠٣,١	١٠١,٤	١٦,٤	١٧,٣	١٧,٠	٥٠٧	٧١٥	٧١٤
جميع البلدان المتقدمة النمو	٣ ٣٦٤	٣ ٣٧١	٣ ٣٧٤	٠٠	٠٠	٩٤,٦	٩٨,٤	٩٧,٣	١٥,٣	١٥,٥	١٥,٤	١ ٠٦٩	١ ١٣٠	١ ١٥٤
العالم	٢ ٤٤٩	٢ ٥٩٩	٢ ٦٦٦	٠٠	٠٠	٦٤,٥	٦٧,٥	٦٨,٣	١٤,٣	١٤,٣	١٤,٣	٧٢٤	٧٢٨	٧٦٣
جميع البلدان النامية كنسبة مئوية من كل البلدان المتقدمة النمو	٦٥	٦٩	٧٣	٠٠	٠٠	٥٥	٥٧	٦٠	٩١	٨٩	٩٠	٥٤	٥٤	٥٤

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، استنادا الى منظمة الاغذية والزراعة (الفاو) ، "حالة الاغذية والزراعة ، ١٩٨٤" ، و "حولية الانتاج ، ١٩٨٦" ، المجلد ٤٠ .

(أ) من الاغذية المتوفرة للاستهلاك الادمي من المنتجات النباتية والحيوانية على السواء المحولة الى معادلات من الطاقة والبروتين والمعادن والفيتامين بتطبيق عوامل تكوين الاغذية فيما يتعلق بالمواد المغذية . الموارد الغذائية تعادل انتاج الاغذية زائدا صافي الواردات من الاغذية زائدا بداية مخزونات الاغذية ناقصا استخدامات الاعلاف والبذور ناقصا الفاقد اثناء النقل والتخزين ، الخ .

(ب) معادل الريتينول (الرتينول + $\frac{1}{6}$ بيتا $\frac{1}{12}$ معادل الكاروتين) .

وقد قدر مجلس الاغذية العالمي عدد الاشخاص "المحرومين بصورة دائمة من الغذاء الضروري لهم ليحيوا حياة نشطة وصحية ويتعموا بها ويطوروا قدرتهم البشرية" في منتصف الثمانينات بما يزيد على ٥٠٠ مليون نسمة ، أي حوالي ١٠ في المائة من مجموع سكان العالم (٧) . ويقدر البنك الدولي العدد بـ ٧٣٠ مليونا ، أي حوالي ١٥ في المائة من سكان العالم (٨) .

وقد حدثت زيادة سريعة في عدد الجياع في النصف الاول من الثمانينات ، بمتوسط ٨ ملايين نسمة سنويا ، بالمقارنة بـ ١,٥ مليون سنويا فيما بين ١٩٧١ و ١٩٨٠ (٩) . وكانت الزيادة ملحوظة بدرجة أكبر في افريقيا وأمريكا اللاتينية منها في آسيا . فمن بين ما مجموعه ٤٠ مليون شخص أضيفوا الى صفوف الجياع في الفترة ما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٥ ، كان هناك ٨ ملايين في افريقيا .

ومن بين جميع الاشخاص المحرومين من الغذاء الكافي في أواخر الثمانينات ، كان ٦٠ في المائة منهم يعيشون في آسيا ، و ٢٥ في المائة في افريقيا ، و ١٠ في المائة في امريكا اللاتينية ، و ٥ في المائة في غرب آسيا . وإذا قبلنا التقدير الادنى البالغ ٥٠٠ مليون ، وجدنا أن هناك أكثر من ٣٠٠ مليون شخص من هذه الفئة في آسيا ، و ١٢٥ مليونا في افريقيا ، و ٥٠ مليونا في امريكا اللاتينية ، و ٢٥ مليونا في غرب آسيا .

وقد ساهم كل من الحروب الاهلية وفقدان المحاصيل بسبب الجفاف والتصحر والفيضانات والاعاصير في انخفاض انتاج الاغذية للفرد . وقد أدى الجفاف الى خفض الانتاج الغذائي خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٨٨ في إثيوبيا وأوغندا وجيبوتي والسودان ، وبعض أنحاء تشاد ، ومالي ، وموريتانيا ، والصومال . وفقدت بعض المحاصيل في الجزائر وتونس في عام ١٩٨٨ بسبب غزو الجراد . وكان للحروب الاهلية في أنغولا وسري لانكا وموزامبيق آثار سيئة على الانتاج الغذائي . كما أن قلة الامطار الموسمية تسببت في خفض الانتاج الغذائي في إندونيسيا وباكستان وسري لانكا وفييت نام والهند في عام ١٩٨٧ . ومن المتوقع أن تزيد الفيضانات المدمرة التي حدثت في بنغلاديش في عام ١٩٨٨ المشاكل المتعلقة بتوافر الاغذية خطورة وحدة .

الجدول ١٤ - البلدان النامية موزعة حسب درجة النقص في إمدادات الطاقة الغذائية اليومية للفرد ١٩٨٣-١٩٨٥

٥ في المائة	٥-١٠ في المائة	١١-٢٠ في المائة	٢٠ في المائة
أوغندا	باكستان	إكوادور	جزر سليمان
توغو	بنن	انتيغوا وبربودا	غانا
جمهورية تنزانيا المتحدة	بوتسوانا	بنغلاديش	مالي
زائير	بوروندي	بوركينا فاسو	موزامبيق
السنغال	بيرو	بوليفيا	
سيراليون	جمهورية افريقيا الوسطى	جزر القمر	
غامبيا	زامبيا	رواندا	
غرينادا	كينيا	زمبابوي	
النيجر	موريتانيا	ساموا	
الهند	نيبال	السودان	
هندوراس	اليمن	الصومال	
	اليمن الديمقراطية	فانواتو	
		الكاميرون	
		نيجيريا	
		هايتي	

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، استنادا الى منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، "حالة الاغذية والزراعة ، ١٩٨٤" و "حولية الانتاج ، ١٩٨٦" ، المجلد ٤٠ .

ملاحظة : حددت درجة النقص على أساس الاحتياجات التي حددتها منظمة الاغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية .

٢ - سوء التغذية

البلدان النامية

حدث تحسن طويل الأجل في مجال التغذية على نطاق العالم خلال الربع الأخير من هذا القرن[١٠] . إذ ارتفعت امدادات الطاقة الغذائية للفرد في البلدان النامية من ٦٤ في المائة من مثيلتها في البلدان المتقدمة النمو في عام ١٩٦٤ الى ٧٠ في المائة في عام ١٩٨٠ والى ٧٢ في المائة خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٨٥ . ويعكس انخفاض معدلات وفيات الرضع والأطفال مدى ما حدث من تحسن في هذه الأوضاع . غير أن الحالة تدهورت في كثير من البلدان النامية خلال السنوات الخمس الأخيرة . فسوء التغذية مزمن في كثير من البلدان النامية كما أن حالات سوء التغذية الحادة (التي يقل فيها وزن الشخص بنسبة ٦٠ في المائة عن الوزن الاعتيادي للجسم) تمثل مشكلة خطيرة في عديد من هذه البلدان . ويتسبب سوء التغذية في أكثر من نصف الـ ١٥ مليون حالة من حالات وفيات الأطفال التي تتراوح أعمارهم بين ستة أشهر وخمس سنوات في البلدان النامية[١١] . وفي الحالات التي لا يؤدي فيها نقص التغذية الى الوفاة ، فإنه يقصر متوسط العمر المتوقع ويعرض للخطر النمو العقلي والبدني الكامل للأطفال الذين يبقون على قيد الحياة . ويحدث سوء التغذية لدى النساء الحوامل مضاعفات أثناء الحمل ويخفض وزن المواليد ويزيد أخطار الاعتلال والوفاة بين الأمهات والأطفال . كما أنه يتسبب في انخفاض كمية ونوعية لبن الثدي لدى الأمهات المرضعات ، مما يسهم في سوء التغذية بين الأطفال[١٢] . وتشتد حدة هذه المشاكل خاصة في كثير من البلدان النامية بسبب النقص في تعاطي فيتامين ألف واليود والحديد .

ويقدر أن نسبة السكان المصابين بنقص التغذية في جنوب الصحراء الكبرى قد ارتفعت من ٢٢ في المائة خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨١ الى ٢٦ في المائة في الفترة ١٩٨٣-١٩٨٥ ، أي من ٨٠ مليونا تقريبا الى أكثر من ١٠٠ مليون[١٣] . على أن امريكا الوسطى انخفضت فيها نسبة الأطفال الناقصي الوزن من نحو ١٠ في المائة خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٧٦ الى نحو ٦ في المائة خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٨٥ ، كما انخفض عدد الأطفال الذين هم دون سن الدراسة والذين يعانون من سوء التغذية من ١,٣ مليون الى مليون واحد . وفي امريكا الجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي ، يقدر أن نسبة الأطفال الناقصي الوزن الذين يعانون من سوء التغذية قد استقرت عند ٩ في المائة منذ الفترة ١٩٧٩-١٩٨١ . وفي غرب آسيا وشمال افريقيا ، حدث تحسن ملحوظ في التغذية إذ تزايد الاستهلاك من القمح والأرز والدجاج والحليب والزيوت النباتية والفواكه والخضر . ويقدر أيضا أن نسبة الأطفال الناقصي الوزن قد انخفضت من ١٣ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ١١ في المائة في عام ١٩٨٥ . بيد أنه كانت هناك فروق كبيرة بين بلدان مثل

الكويت والجمهورية العربية اليمنية . وفي جنوب آسيا ، انخفضت نسبة السكان الذين يعانون من سوء التغذية من ١٨ في المائة خلال الفترة ١٩٧٩-١٩٨١ الى ١٧ في المائة في الفترة ١٩٨٣-١٩٨٥ ، أي بلغ عددهم بالارقام المطلقة ١٧٠ مليونا في منتصف الثمانينات . وقد بلغ هذا العدد ٥٠ في المائة تقريبا من جميع الاشخاص المصابين بنقص التغذية في العالم . وعلى الرغم من أن نسبة الأطفال الناقصي الوزن في جنوب آسيا قد انخفضت من ٧١ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ٦٧ في المائة خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٨٥ ، فقد ارتفع عددهم بالارقام المطلقة من ٩٥ مليونا الى ١٠٠ مليون . وفي جنوب شرقي آسيا ، كانت النسب المقابلة ٢٤ في المائة و ٢٢ في المائة .

وكان ثمة في منتصف الثمانينات ٢٤ بلدا من البلدان النامية تعاني بصورة خطيرة من نقص فيتامين ألف (١٤) . ويقدر أن نحو ٠٠٠ ٧٠٠ طفل دون من الدراسة يصابون بنقص فيتامين ألف كل عام في جميع أنحاء العالم . ويموت زهاء ٦٠ في المائة منهم في حين يصاب ٢٥ في المائة من الذين يبقون على قيد الحياة بالعمى الكامل . وهذا يعني أن نحو ٠٠٠ ٢٠٠ طفل يصابون بالعمى الكامل أو الجزئي كل عام . ونقص فيتامين ألف هو السبب الرئيسي في إصابة ما مجموعه ٤٠ مليون شخص في جميع أنحاء العالم بالعمى . وتشير الدراسات الاستقصائية الى أن نحو ١٥ في المائة من الأطفال يعانون من نقص طفيف في فيتامين ألف في بلدان مثل الهند والسودان والجمهورية العربية اليمنية . ويمثل نقص فيتامين ألف أيضا مشكلة خطيرة في بنغلاديش وإندونيسيا .

أما نقص الحديد فهو منتشر على نطاق واسع في البلدان النامية . وهو أكثر الاسباب شيوعا لفقر الدم لدى النساء في سن الإنجاب ولدى الأطفال الصغار . ويقدر أن ٥٠ في المائة تقريبا من النساء في سن الإنجاب في البلدان النامية ، أي نحو ٢٥٨ مليون امرأة ، يعانين من فقر الدم (١٥) الذي له آثار سيئة على الصحة والتناسل والاداء في العمل .

واليود نوع آخر من المغذيات الدقيقة التي يفتقر اليها طعام الناس في البلدان النامية . ويتسبب نقص اليود في تضخم الغدة الدرقية ، ويؤدي الى إضعاف الوظائف العقلية ، والنوّام ، وارتفاع معدل الأطفال الذين يولدون ميتين ومعدل وفيات الرضع . ويمكن للنقص الحاد في اليود أن يسبب الغدامة التي تعد مرضا عقليا وعصبيا خطيرا . ووفقا للدراسات الاستقصائية التي أجرتها منظمة الصحة العالمية ، هناك نحو ٨٠٠ مليون شخص معرضون لخطر الإصابة بنقص اليود في جميع أنحاء العالم (١٦) . ومعظمهم في آسيا إذ يقدر أن ٣٠٠ مليون منهم يعيشون في الصين و ٢٠٠ مليون في الهند . ويعاني نحو ٢٠٠ مليون شخص من تضخم الغدة الدرقية وثلاثة ملايين

آخرين من الغدامة . ويعيش نحو ٨٠ في المائة من الذين يعانون من تضخم الغدة الدرقية والغدامة في آسيا . ويعاني زهاء ٤٠ مليون شخص في جنوب شرقي آسيا من أمراض عقلية وبدنية نتيجة لنقص اليود . وهذه الأمراض مزمنة أيضا في بعض الأماكن في بنغلاديش والمناطق الشمالية من باكستان ، وفي أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية ، والمناطق النائية في جبال الهيمالايا ، وبابوا غينيا الجديدة وغيرها من جزر ميكرونيزيا ، ومنطقة الإنديز في امريكا الجنوبية ، وفي بلدان عديدة في افريقيا .

إن سوء التغذية والفقر وقلة المعرفة عوامل مترابطة ارتباطا شديدا . وبوجه عام ، يشكل الموقع الجغرافي أو الموئل أيضا أحد محددات الكفاية التغذوية . فقد كشفت دراسات أجريت في امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ما يلي : (أ) الفقر وسوء التغذية أكثر انتشارا في المناطق الريفية منها في المناطق الحضرية ؛ (ب) الأسر التي تفتقر الى الغذاء في المناطق الحضرية هي الأسر التي يرأسها عمال يدويون ، تليها الأسر التي يرأسها عمال في الخدمات الخاصة ؛ (ج) الافتقار الى الغذاء أكثر انتشارا في الأسر الكبيرة منه في الأسر الصغيرة ؛ (د) حجم الحيازات الزراعية للأسرة يؤثر على مدى انتشار سوء التغذية . وإن أسر أصحاب المزارع الصغيرة تعاني على الأرجح من سوء التغذية أكثر مما تعانيه أسر أصحاب المزارع الكبيرة ؛ (هـ) احتمالات معاناة الأسر المشتغلة بالعمل الزراعي من سوء التغذية أكبر من احتمالات معاناة الأسر المنخرطة في قوة العمل في الحضر ؛ (و) الإصابة بسوء التغذية بين سكان الأحياء الفقيرة في الحضر تماثل الإصابة بها بين العمال الزراعيين الفقراء . ويعاني فقراء الحضر من سوء تغذية خطير ، لاسيما في البلدان التي ترتفع فيها نسبة التحضر ، كما هو الحال في كثير من بلدان امريكا الجنوبية(١٧) .

واتخذت الحكومات في البلدان النامية تدابير متنوعة لمواجهة وتصحيح المشاكل التي تؤدي الى سوء التغذية . وتشمل البرامج التي وضعت انشاء مراكز لتحسين التغذية وتوزيع الأغذية ومكملات التغذية المعلبة في مراكز التغذية المجتمعية ومستوصفات الأطفال . وأدت القيود المفروضة على الميزانيات في الثمانينات الى تخفيض عدد الأفراد الذين تشملهم هذه البرامج . ولتوسيع نطاق ميزانيات الصحة والتغذية ، حاولت الحكومات تركيز البرامج التي أنشأتها لتوفير مكملات التغذية على أغذية زهيدة الثمن ومتوفرة محليا .

ففي الهند مثلا ، شملت البرامج الرامية الى تكميل تغذية الأطفال دون سن الدراسة برنامج الخدمات المتكاملة لانماء الطفل وبرنامج التغذية التطبيقية وبرنامج وجبة الظهيرة واستخدم أيضا الإرشاد في طرق الطبخ لعلاج بعض جوانب مشكلة التغذية .

وأظهرت تجارب أجريت في أربع قرى في اقليم البنجاب وشملت أطفالا دون السادسة من عمرهم يعانون من سوء التغذية انه يمكن تصحيح انخفاض الوزن عندما يتناولون الوجبات التي تعد لباقي أفراد الأسرة(١٨) .

وفي ملاوي ، يجري في إطار برنامج الخدمات المتعلقة بصحة الام والطفل رصد نمو الأطفال دون سن الخامسة وعلاجهم حسب خطورة سوء التغذية . ويعالج الأطفال الذين يقل وزنهم بنسبة ٦٠ في المائة عن معيار هارفارد ، أي المصابين بأشكال خطيرة من سوء التغذية - الهزال الشديد وكواشيوركور - في مراكز التغذية الموجودة في أماكن اقامتهم حيث يعلق قدر كبير من الاهمية على التثقيف الغذائي .

وفي كينيا وأوغندا ، يعالج في وحدات خاصة للعلاج بالتغذية بالمستشفيات الأطفال الذين يعانون من سوء تغذية خطير بسبب نقص الطاقة البروتينية ، وذلك عن طريق العلاج المألوف والعلاج بالتغذية حيث أن سوء التغذية تزيده تعقيدا في كثير من الاحيان أنواع أخرى من أمراض الطفولة . وفي بورما ، نفذت برامج لتحسين التغذية وبرامج للتغذية التكميلية في وحدات المستشفيات المخصصة للأطفال الذين يعانون من سوء تغذية خطير كما اضطلع بأنشطة تتعلق بالتثقيف الغذائي وبرامج لرصد النمو .

وفي إندونيسيا ، وكجزء من عقد الطفل الذي أعلنته الحكومة ، تم توسيع نطاق برنامج تحسين تغذية الأسرة ليشمل بشكل منتظم نحو ٦٠ في المائة من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات في عام ١٩٨٧(١٩) . وبحلول عام ١٩٨٧ ، كان رصد نمو الأطفال دون سن الخامسة يشمل ١٣ مليون طفل ويجري توسيعه ليشمل ٢٠ مليونا ، أي ٨٥ في المائة من الأطفال في هذه الفئة العمرية . واضطلع أيضا بأنشطة للتدريب في مجال تنظيم الأغذية والتغذية .

ولتقليل حالات سوء التغذية لدى الرضع ، قامت بعض البلدان الآسيوية مثل بنغلاديش وتايلند والصين والفلبين وماليزيا ، بتشجيع الرضاعة الثديية للرضع . كما اعتمدت بعض البلدان استراتيجيات لتوفير الأمن الغذائي للأسر المعيشية بتشجيعها على تكميل امداداتها الغذائية بخضروات تزرع في حدائق البيوت . وتشمل هذه البلدان إندونيسيا وبابوا غينيا الجديدة وبالاو وبنغلاديش وتوفالو وجزر مارشال ودول ميكرونيزيا المتحدة وفيجي وكمبوتشيا الديمقراطية .

وبالإضافة إلى ذلك ، وضع كثير من البلدان الآسيوية برامج لمكافحة الاضطرابات الناشئة عن نقص اليود عن طريق إضافة اليود إلى الملح(٢٠) . وبنيت أيضا معامل

لمعالجة اليود في اندونيسيا وبنغلاديش وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية . واستخدمت حقن ليبودول للمجموعات الشديدة التعرض للخطر في اندونيسيا وباكستان وبنغلاديش وبورما وفييت نام ، واستخدمت كبسولات الزيت المشربة باليود على نحو تجريبي في بعض هذه البلدان . ومن اجل مكافحة الخلل في اليود ، شرعت حكومة فييت نام في حملة واسعة النطاق متعلقة بحقن الزيت المشربة باليود من أجل تحقيق الهدف السنوي المحدد وقدره ٢٠٠ ٠٠٠ حقنة بحلول نهاية عام ١٩٨٧ . كما أنه بنيت معامل لإضافة اليود إلى الملح كجزء من برنامجها لمكافحة النقص في المغذيات الدقيقة(٢١) .

ووضعت برامج تدخل مماثلة في بعض البلدان في أمريكا اللاتينية(٢٢) . فاستخدمت حقن الملح المعالج باليود وحقن الزيت المشرب باليود في بوليفيا وبيرو في برامج مكافحة التورم الدرقي المستوطن . وفي بوليفيا ، تضمنت أنشطة التوعية الغذائية تغذية الأمهات ، والرضاعة الطبيعية ، والتغذية التكميلية ، وإعداد الغذاء وتخزينه واستهلاكه . ووزعت أيضا كبريتات الحديد إلى النساء الحوامل في بوليفيا من أجل تخفيف حالات الأنيميا بين النساء . وفي الارجنتين ، كانت بساتين الخضروات التابعة للمدارس أو المجتمعات المحلية جزءا من المشاريع الصحية ومشاريع التغذية بالنسبة للأطفال والأسر المحرومة . وفي شيلي شكلت وزارة الصحة أنظمة مراقبة لرصد نمو الأطفال وصحة النساء الحوامل من أجل توفير المساعدة إلى اكثر المجموعات تعرضا للخطر .

ولاحظت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ، في تقييمها للحالة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، أن "ما يقدر ب ١٣٠ مليون شخص يعيشون في حالة من الفقر وأن عددهم يتزايد كل يوم فالبطالة والعمالة الناقصة مستمرتان في الارتفاع ، بينما توقف الانخفاض المستمر في معدل وفيات الرضع في بعض البلدان وانعكس اتجاهه في بلدان أخرى . فالأسر الفقيرة ولا سيما النساء والأطفال يأكلون اليوم كميات أقل ونوعية أكلهم أقل جودة . وبالإضافة إلى ذلك ، أصبح العدد الكبير من الفتيان والفتيات الذين أرغموا على التسول في الطرقات أو العمل من أجل كسب العيش حقيقة واقعة في كل مدينة من مدن امريكا اللاتينية"(٢٣) .

إن هذه الأمثلة عن التدابير التي اتخذتها البلدان هي على سبيل المثال لا الحصر بحال من الاحوال . وتبين أنه وضعت أثناء الثمانينات برامج في كثير من البلدان النامية من أجل تخفيف حدة النقص في التغذية وسوء التغذية . غير أن الصعوبات الاقتصادية الناجمة إلى حد كبير عن الانتكاس الاقتصادي وأعباء الديون الخارجية ، وصعوبات ميزان المدفوعات الناجمة عن انخفاض الأسعار الدولية لصادراتها

وازدياد سوء معدلات التبادل التجاري ، وانخفاض الواردات الأساسية ، والقيود المتعلقة بالميزانية ، أرغمت كثيرا من الحكومات على تخفيض نفقاتها في مجال الخدمات الاجتماعية ، بما في ذلك برامج تخفيف حدة سوء التغذية . كما أن تدابير التكيف المتخذة منذ منتصف الثمانينات زادت من سوء الحالة الاجتماعية في عدة بلدان نامية نظرا لتخفيض أو إلغاء الإعانات المالية المقدمة لدعم السلع الاستهلاكية الأساسية ، بما في ذلك الغذاء . ومن أجل حل مشكلة توفر الغذاء ، ومقدرة المجموعات المعرضة للخطر على الحصول على الغذاء ، وتخفيف حدة نقص التغذية وسوء التغذية ، لا تزال كثير من البلدان النامية تحتاج إلى وضع مجموعة كبيرة من السياسات التي تؤثر في كل من الإنتاج والتوزيع .

البلدان المتقدمة

من المفارقات أن سوء التغذية مشكلة ملحوظة في البلدان الصناعية (في كل من الاقتصادات المخططة مركزيا والاقتصادات السوقية) حيث الإمدادات الغذائية كثيرة ومتوفرة على مدار السنة وحيث يكتسب السكان ما يكفي لتمكينهم من شراء الغذاء وتنشأ مشاكل مستمرة تتعلق بسوء التغذية لأن بعض أنواع المغذيات تستهلك بكميات تفوق المستويات التي تعتبر صالحة لبقاء المرء في حالة صحية جيدة بصورة مستمرة . أما سوء التغذية في الاقتصادات المخططة مركزيا في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي وفي البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي فهي مشكلة تتعلق أساسا بالإفراط في استهلاك الأطعمة الغنية ببعض المغذيات لا سيما الدهون ، التي يربطها العلماء وأخصائيو الأمراض الوبائية ببعض الأمراض مثل أمراض القلب المزمنة ، وتصلب الشرايين ، والسكري وبعض أنواع السرطان ، وارتفاع ضغط الدم ، والسكتة . وترجع الدهون الغذائية الزائدة إلى الإفراط في استهلاك مصادر البروتين الحيوانية مثل البقر والخنزير ، والدهن المشبع من زيوت الطعام مثل زيت النخيل وزيت نواة النخيل وزيت جوز الهند ومن منتجات الألبان .

واسترشد كثير من الأفراد في البلدان الصناعية بدراسات تربط تنظيم الغذاء بالأمراض المذكورة سابقا فقللوا تناولهم اليومي من "اللحم الأحمر" وبدأوا يتناولون كميات متزايدة من الأغذية المنخفضة الكولسترول ، مثل السمك ، والدواجن والخضروات ، والبزلاء ، والفاصوليا ، واللحوم القليلة الدهن ، ومنتجات الألبان القليلة الدهن ، والدهون غير المشبعة التي يمكن الحصول عليها من مصادر مثل زيت فول الصويا وزيت الفول السوداني . ومن بين الأطعمة التي يستهلكها بصورة متزايدة الأفراد الذين يهتمون بتنظيم غذائهم الحبوب المحضرة الكاملة ، والفواكه من أجل زيادة كمية الألياف وهدرات الكربون المركبة في الوجبات . ونظم المدافعون عن المستهلكين في بعض

البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي حملة من أجل تحسين وصف العناصر الغذائية على مغلفات الأطعمة المعلبة تطالب ببيان كميات وأنواع الدهون وكمية الملح . وهي تنادي أيضا بزيادة الوعي الغذائي عند الجمهور . ومن أجل تقليل السمنة الناجمة عن الإفراط في استهلاك بعض المغذيات ، شرع الكثيرون في اتباع اسلوب حياة أنشط عن طريق القيام بتدريبات بدنية كما هو الحال مثلا في السباحة والعدو والمشي والتمرينات الرياضية المصحوبة بالموسيقى وركوب الدراجات .

وفي الولايات المتحدة أكد "تقرير كبير الأطباء عن التغذية والصحة" الصادر في تموز/يوليه ١٩٨٨ على الحكمة التي أظهرها الجمهور عندما جعل يمارس الرياضة وعلى ما كان يؤكده باستمرار المدافعون عن المستهلكين . وقد أوصى التقرير بما يلي في جملة أمور :

(أ) ينبغي تخفيض تناول الدهون الغذائية من المستوى الحالي البالغ ٣٧ في المائة إلى ٣٠ في المائة من الوحدات الحرارية اليومية وهي النسبة المحددة للأمريكيين ، وينبغي تخفيض الدهن المشبع من نسبة ١٣ في المائة من الوحدات الحرارية وينبغي للمستهلكين أن يختاروا أطعمة ذات دهون مشبعة قليلة مثل السمك والدواجن واللحوم القليلة الدهن ، كما ينبغي أن يستهلكوا كميات أكبر من الأغذية المؤلفة من الحبوب الكاملة والحبوب المحضرة والفواكه ؛

(ب) ينبغي للمرأة التي في سن يسمح لها بالحمل ، والأطفال والمراهقات أن يتناولوا غذاء أكثر غنى بالحديد ومنتجات للألبان قليلة الدهن وذلك للحصول على قدر كاف من الكالسيوم ؛

(ج) ينبغي للجمهور أن يستهلك كميات كافية من المغذيات مثل بيتاكاروتين وفيتامين جيم والزنك وذلك لتقوية نظام المناعة في الجسم .

(د) ينبغي توخي الاعتدال في استهلاك السكر والكافيين (البن) بما أن هذه المواد مرتبطة بالاضطرابات السلوكية عند الأطفال والبالغين .

٣ - إمكانية الوصول إلى الغذاء

إن مشاكل الجوع والمجاعة وسوء التغذية لا يمكن تفسيرها بدرجة كافية من زاوية الامدادات الغذائية وحدها . فعلى افتراض وجود امدادات من الغذاء ، يتحدد نمط

التوزيع من ناحية على أساس من له القدرة على شراء الغذاء ومن ناحية أخرى على أساس مدى توفر شبكة للتوزيع توصل الأغذية إلى الذين هم بحاجة ماسة إليه . ومن هنا تظهر المفارقة التي تتمثل في وجود مخزونات كبيرة من الأغذية وأشخاص في حالة من الجوع .

وعليه ، فإن حلول مشاكل الجوع والمجاعة وسوء التغذية لا تكمن إلا جزئيا في زيادة إنتاج الغذاء . وإن توفير القدرة على الشراء لهؤلاء الذين قد يظلون لولا هذه القدرة بدون غذاء هو جزء رئيسي من الحل . ويتوفر لهؤلاء الدخل اللازم خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة ، وواضح أن هذه التنمية لا تقتصر على القطاع الزراعي .

وقد سعت الحكومات بصفة عامة إلى وضع سياسات توفر لهؤلاء الذين ليس لهم دخل كاف القدرة الشرائية اللازمة لتأمين الغذاء . وإن توفير الدخل لهؤلاء الذين ليست لديهم قدرة كافية على الشراء هي الطريقة الرئيسية التي اعتمدتها الحكومات من أجل تمكين تلك المجموعات ذات الدخل المنخفض من شراء الأغذية . وتعد المدفوعات عن طريق أنظمة التأمينات الاجتماعية في كل من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي وتوزيع الغذاء المدعوم كليا أو جزئيا في كثير من البلدان النامية هي أكثر الوسائل التي اعتمدت شيوعا .

ويمثل تطوير شبكة للنقل وسيلة رئيسية لزيادة توفر الغذاء في جميع أنحاء بلد ما . وفي بعض البلدان التي تبين فيها أن التجارة الخاصة غير كافية أنشأت الحكومات نقاط توزيع . كما أن الوكالات التطوعية مصدر قوة كبيرة في استكمال هذه الشبكة . وكانت خدمات الأجهزة الإدارية الحكومية العاملة لاسيما أثناء فترات المجاعة ، مفيدة للغاية من أجل تحديد المشاكل وصياغة وتنفيذ السياسات الرامية إلى تخفيف حدة المعاناة . وكانت الصحافة الواعية في كثير من الظروف مفيدة للغاية أيضا(٢٤) .

ومن بين السمات البارزة الملاحظة في السنوات القليلة الماضية الامتناع عن توسيع أو حتى مواصلة مخططات الدعم الغذائي في البلدان النامية بسبب الحاجة إلى تخفيض النفقات الحكومية في عملية تغيير السياسات والأولويات . وفي عدة بلدان ، بما في ذلك البرازيل وبنغلاديش وجمهورية تنزانيا المتحدة وسري لانكا والسودان ومالي والمكسيك ، تم تقليص أو تعديل مخططات الدعم الغذائي بهدف تخفيض نفقات الحكومة . وبالإضافة إلى هذه التغييرات ، بذلت محاولات لضمان أن يصل الدعم بالفعل إلى المجموعات المستهدفة . وفي كولومبيا ، وضع مخطط تجريبي يستند إلى بطاقات الغذاء في الأسر المعيشية ذات النساء الحوامل والأطفال الصغار . وفي المكسيك ، تم في إطار

البرنامج الغذائي القومي[٣٥] ، توفير الإعانات المالية إلى اصحاب الدخل الواقعين في شريحة الـ ٤٠ في المائة السفلى ، وفي الاجزاء الوسطى والجنوبية والجنوبية الشرقية من البلد التي يشتد فيها النقص في التغذية ، واعطيت الاولوية فيما بين قطاعات السكان المعرضين للخطر ، إلى أكثر المجموعات تعرضا للخطر - الاطفال دون سن الدراسة ، والامهات الحوامل والامهات المرضعات . وفي الهند ، استخدم وزن الاطفال وطولهم من أجل تحديد من الذين سيستفيدون من برنامج للتغذية . وفي بيرو ، تم بيع الخبز المدعوم في الاحياء الفقيرة . وفي سري لانكا ، تم الاستعاضة عن برنامج الدعم الغذائي الذي كان مطبقا منذ مدة طويلة ويستفيد منه السكان بأكملهم ببرنامج للطوابع الغذائية يستفيد منه اصحاب الدخل الذي يقل عن المتوسط[٣٦] .

وقد حاولت بعض الحكومات ربط توفر القدرة على الشراء بإيجاد أصول مفيدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وفي إطار مشروعات الغذاء مقابل العمل ، تم الدفع نقدا أو عينا إلى الاشخاص الذين يعملون في بناء الهياكل الاساسية العمرانية للنقل والري والصرف والتحكم في الفيضانات والمحافظة على التربة وإزالة الاحياء الفقيرة . وفي مهاراشترا (في الهند) ذكر أن تعزيز الاصول بموجب برامج الغذاء مقابل العمل كان مفيدا في زيادة مستويات الإنتاج على المدى الطويل ، والعمالة ، والدخل ، واستهلاك الغذاء ، فضلا عن تقليل التقلبات في هذه المتغيرات[٣٧] . وفي المغرب ، استخدمت برامج الغذاء مقابل العمل من أجل تعويض الفقراء عن الدخل الذي فقدوه عندما اضطلعت الحكومة ببرنامج التكيف . وفي غانا ، تم بموجب برنامج العمل من أجل تخفيف وطأة التكاليف الاجتماعية للتكيف الذي شرع فيه في نهاية عام ١٩٨٧ ، الاضطلاع ببناء المنشآت الاساسية الريفية (المساكن والآبار المحفورة باليد) وبتوفير الخدمات الاساسية مثل إمدادات المياه والعيادات الصحية والمرافق الصحية المنخفضة التكلفة والمدارس للاطفال بموجب مشروع الغذاء مقابل العمل .

٤ - الحالة الخطرة في افريقيا

إن الحالة الغذائية في افريقيا خطرة بشكل خاص . فالجفاف الذي حدث في الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٤ قد أصاب بلدان منطقة السهل قبل أن تبلّ تماما بعد الجفاف الذي حدث في الفترة ١٩٦٩ - ١٩٧٣ . وقد تسببت ثلاث سنوات متعاقبة من الجفاف في احداث نقص في الاغذية ، ومجاعة ، وفي ابادة الماشية ، وتدهور البيئة . وفي نهاية عام ١٩٨٤ ، انخفض الانتاج الغذائي للفرد في افريقيا بنسبة ١ في المائة في السنة[٣٨] . وفي ذروة الازمة ، نُكبت ٢٧ بلدا بصورة خطيرة . وفي نهاية عام ١٩٨٤ ، نُكبت ٢١ بلدا ، يزيد تعداد سكانها على ٢٠٠ مليون نسمة ، بنقص الاغذية . وفي حالات كثيرة ، لم تكن

لدى الافراد البذور اللازمة للزراعة ، حيث كانت قد استُهلكت . ولم تكن لديهم أية وسيلة للدعم أو لشراء مدخلات زراعية أخرى . كذلك ، انخفض انتاج اللحوم والالبان . كما أن الحيوانات التي نجت من الجفاف كانت أضعف من أن تحرث الأرض . وقد راح ضحية المجاعة الالاف من الأرواح ، كما أنه هدّد ٣٠ مليونا آخرين بخطر المجاعة المحيق[٢٩] . ولم يكن الجفاف والتصحر الزاحف السببين الوحيدين لانخفاض الانتاج الغذائي في افريقيا . ففي عام ١٩٨٣ ، انتشر غزو الآفات عبر حزام المنيهوت . كذلك ، انتشر الطاعون البقري ؛ وأحدثت حرائق الأدغال في غربي افريقيا أضرارا بالغة . وتدهورت الأمور بفعل اندلاع الحرب في عدد من البلدان ، منها اثيوبيا وأنغولا وموزامبيق .

ومن المحتمل أن يقل الانتاج الغذائي للفرد في الفترة ١٩٨٧ - ١٩٨٨ عن مثيله في الفترة ما بين ١٩٧٩ و ١٩٨١ . فقد تفشّى الجفاف من جديد في بعض المناطق ، وحدثت فيضانات شديدة في مناطق أخرى . وما فتئت الاضطرابات المدنية وغزو الجراد يؤثّران على الانتاج الغذائي تاثيرا ضارا في بعض البلدان . وتواجه بعض البلدان احتمال وقوع مجاعة . وتشير التقديرات إلى أن اجمالي المعونة الغذائية المقدّمة إلى افريقيا جنوب الصحراء الكبرى في الفترة ١٩٨٧-١٩٨٨ يبلغ ٤,٦ من ملايين الأطنان ؛ وسيبلغ الجزء الاستثنائي (أو الطارئ) ١,٩ من ملايين الأطنان[٣٠] . كذلك ، فإن اجمالي الاحتياجات من واردات الحبوب بلغ ما يقرب من ضعف مجموع كمية ما يستورد من أغذية . ومن المحتمل أن يقتضي الأمر الحصول على المزيد من المعونة الغذائية الطارئة خلال الفترة ١٩٨٨ - ١٩٨٩ في الجنوب الافريقي الذي ما زالت صعوبات توفير الامدادات الغذائية فيه على حدتها .

وقد قامت منظمات دولية ، منها برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، وبرنامج الأغذية العالمي ، فضلا عن منظمات غير حكومية مثل لجنة اوكسفورد للإغاثة في حالات المجاعة (اكسفام) ، وهيئة محاربة العوز ، وهيئة انقاذ الأطفال ، بمضاعفة جهودها الفوثية لتوفير أغذية الطوارئ والضرورات الأخرى للمنكوبين بنقص الأغذية . كما شارك الأفراد بوسائل شتى ، منها برامج تقديم المساعدة ، مثل برنامج المعونة المتأتية من ريع الحفلات الموسيقية (Band Aid) ، وبرنامج المعونة المتأتية من ريع الحفلات الحية (Live Aid) ، وبرنامج المعونة المتأتية من ريع الحفلات الرياضية (Sports Aid) . وستكون جهودهم المستمرة بالغة القيمة في تخفيف حدة مشاكل الإمداد الغذائي على المديين القصير والطويل .

أما الأسباب القديمة العهد لضعف أداء الانتاج الغذائي في افريقيا فتتضمن انعدام الالتزام القوي من جانب الحكومات بالتنمية الزراعية والريفية ؛ وعدم كفاية الحوافز المقدّمة للزرّاع لزيادة الانتاج ؛ وعدم كفاية المرافق الاساسية (وسائل النقل والاتصالات) وشبكات التوزيع والتسويق السيئة ، والاعتماد الشديد على الامطار بدلا من وسائل الري ، وعدم اللجوء كثيرا إلى استخدام الاسمدة ، والمبيدات الحشرية ، والاجهزة الزراعية الحديثة ، ونقص التسهيلات الائتمانية . كذلك ، فإن نقص الافراد المهرة اللازمين لتقديم خدمات الارشاد الزراعي ، وعدم كفاية مرافق التخزين تمثّل عراقيل في سبيل زيادة الانتاج الزراعي .

باء - الامدادات الغذائية

١ - الانتاج المحلي

يتحدد مدى توافر الاغذية ، بشكل عام ، بالانتاج المحلي ، وصافي الواردات ، والتغيرات في كميات المخزون . وقد زاد الانتاج العالمي من الاغذية (المحاصيل والماشية) بنسبة ٢,٢ في المائة سنويا خلال الفترة ما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٧ (٣١) . فخلال السنة المحصولية ١٩٨٧/١٩٨٦ ، انخفض الانتاج الاجمالي بنسبة ٠,٢ في المائة عما كان عليه في السنة السابقة . ومن المرجّح أن يكون قد واصل انخفاضه في السنة المحصولية ١٩٨٨/١٩٨٧ . وفي الفترة ما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٧ ، ازداد انتاج الحبوب بنسبة ١,٩ في المائة سنويا ، حيث انخفض بنسبة ٣,٥ في المائة في عام ١٩٨٧ . وتشير التقديرات إلى أن اجمالي انتاج الحبوب قد انخفض في عام ١٩٨٨ بنسبة ٣,٨ في المائة عما كان عليه في العام السابق . وقد ازداد الانتاج العالمي من الجذور والدرنات بنسبة ١,٧ في المائة سنويا ما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٧ . وقد اتبع انتاج البقول الحَبّية والمحاصيل الغذائية الزيتية والماشية أنماطا مماثلة تقريبا . وتغطي هذه المتوسطات أوجه تباين واسعة في معدلات النمو والانتاج الغذائي في البلدان والمناطق . ففي البلدان النامية ، كان معدل الزيادة في الانتاج الغذائي في مجموعه بنسبة ٣,١ في المائة سنويا خلال الفترة ١٩٨٠ و ١٩٨٧ ولم يتجاوز ١,٤ في المائة بالنسبة للفرد ؛ أما في البلدان المتقدمة النمو ، فقد كانت الايام المقابلة هي ١,٢ في المائة و ٠,٦ في المائة . ويبين الجدول ١٥ النمو بالنسبة للفرد حسب البلدان .

الجدول ١٥ - الأرقام القياسية للانتاج الغذائي للفرد

المجموعات الاقتصادية أو المنطقة أو البلد أو الرقعة	الأرقام القياسية (١٩٧٩ - ١٩٨١ = ١٠٠ في المائة) ١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٠ - ١٩٨٧ (المتوسط السنوي)	التغير بالنسب المئوية ١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
الاقتصادات السوقية								
النامية	٩٩,٧	١٠٢,٧	١٠٣,١	١٠٠,٨	٠,٢	١,٥	٠,٦ـ	٢,٢ـ
افريقيا	١٠٠,٩	٩٨,٣	٩٩,٦	٩٥,٦	٠,٨ـ	٨,٠	١,٣	٤,٠ـ
اثيوبيا	٩٨,٩	٨٩,٥	٩٠,٧	٨٦,٣	٢,٠ـ	٦,٨	٠,٤	٤,٩ـ
انغولا	١٠١,٠	٨٩,٨	٨٨,٣	٨٧,٣	٢,١ـ	٢,٣ـ	٢,٥ـ	١,١ـ
أوغندا	٩٨,٦	١٢٤,١	١٢٤,٧	١١٩,٠	٢,٧	٥٢,٤	٠,١	٤,٦ـ
بنن	٩٨,١	١١٣,٥	١١٥,٧	١١١,٨	١,٩	٢,٣	١,٤	٣,٤ـ
بوتسوانا	٨٨,٣	٧٣,٩	٧٥,٥	٧٦,٦	٢,٠ـ	١,٢	٣,٢	١,٥
بوركينا فاسو	٩٤,٩	١١٤,٣	١٢٤,٦	١١٣,٩	٣,٦	١٩,٧	٨,٤	٨,٦ـ
بوروندي	٩٦,٩	١٠٠,٠	١٠٠,٣	٩٨,٣	٠,٢	٤,٣	٠,٣	٣,١ـ
تشاد	١٠٢,١	١٠٦,٣	١٠٥,٧	١٠٠,١	٠,٣	٢٠,٥	٠,١ـ	٥,٣ـ
توغو	٩٩,٤	٨٩,٧	٨٩,٣	٨٩,١	١,٦ـ	٣,٩ـ	٠,٦ـ	٠,١ـ
تونس	١٠٥,٩	١٢٠,٩	١٠٥,٦	١١٦,٩	١,٤ـ	٢١,٤	١٢,٠ـ	١٠,٧
الجزائر	١٠٧,٤	١٠٣,٧	١٠٢,٠	١٠٣,٥	٠,٥ـ	٨,٧	١,٠ـ	١,٥
الجماهيرية العربية الليبية	٩٩,٤	١٤٣,٩	١١٣,٤	١١٥,٤	٣,١	٢٠,٠	٢١,٩ـ	٣,٧
جمهورية افريقيا الوسطى	١٠٠,٣	٩٤,٧	٩٤,٧	٩٣,٣	١,١ـ	٧,٧ـ	-	١,٦ـ
جمهورية تنزانيا المتحدة	١٠٠,١	٩٠,٦	٩٠,٠	٨٩,٨	١,٦ـ	١,٧ـ	٠,٩ـ	٠,٦ـ
رواندا	٩٧,٩	٨٦,٤	٨٦,٣	٨٥,٣	٣,٠ـ	٣,٣	٠,٣ـ	١,٣ـ
ريونيون	٩٣,٥	٧٣,٣	٦٥,٨	٦٥,٨	٥,٠ـ	٣,٥ـ	٩,٠ـ	-
زائير	١٠٠,٤	١٠٠,٣	٩٨,١	٩٧,٦	٠,٤ـ	٠,٤ـ	٣,٠ـ	٠,٥ـ
زامبيا	١٠٣,٨	٩٦,٩	٩٩,٨	٩٤,٤	١,٣ـ	٥,٦	٣,٠	٥,٤ـ
زمبابوي	٩١,٣	١٠٣,٤	١٠١,٠	٧٠,٠	٣,٨ـ	٣٦,٩	١,٤ـ	٣٠,٧ـ

(يتبع)

الجدول ١٥ - (تابع)

المجموعات الاقتصادية أو المنطقة أو البلد أو الرقعة	الأرقام القياسية (١٩٧٩ - ١٩٨١ = ١٠٠)				التغير بالنسب المئوية			
	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧ (المائة)	١٩٨٠ - ١٩٨٧ (المتوسط السنوي)	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
السنغال	٨٥,٩	١٠٨,٢	١٠٤,٣	١٠١,٥	٢,٤	١٤,٤	٢,٦-	٢,٧-
سوازيلند	١٠٣,١	٩٧,٠	١١٣,٢	١٠٠,٦	٠,٤-	٦,٨-	١٦,٧	١١,١-
السودان	٩٨,٩	١٠٠,٨	١٠٣,٤	٩٥,٩	٠,٤-	٢٠,٣	٣,٦	٧,٣-
سيراليون	١٠٠,٧	٩٣,٧	١٠٠,٦	٩٩,٤	٠,٣-	٥,٣-	٨,٠	١,٣-
الصومال	١٠٠,٧	٩٩,٥	١٠٠,١	٩٣,١	١,١-	٣,٣	٠,٦	٧,٠-
غابون	١٠٢,٣	٩٧,٠	٩٧,٣	٩٧,٠	٠,٨-	٣,٤-	٠,٣	٠,٣-
غامبيا	٩١,٧	١٣٢,٩	١٣٥,٧	١١٨,٦	٣,٧	٥,٩	١٠,٤-	١٣,٦-
غانا	١٠٠,٦	١٠٣,٩	١٠٧,٥	١٠٥,٥	٠,٧	٧,٤-	٣,٥	١,٩-
غينيا	١٠٣,٦	٩١,٧	٩٤,٠	٩٣,٥	١,٥-	١,٤-	٣,٥	١,٦-
غينيا - بيساو	٩٣,٣	١٣٣,٤	١٣٣,٠	١٣٣,١	٥,٠	٣,٣	٧,١	٠,١
الكاميرون	٩٨,٩	٩٥,٤	٩٤,٣	٩١,٦	١,١-	١,٥	١,٣-	٣,٨-
كوت ديفوار	٩٩,٠	١٠٩,٠	١٠٤,٣	١٠٣,٤	٠,٥	٤,١	٤,٤-	٠,٦-
الكونغو	١٠٠,٣	٩٣,٤	٩٣,٥	٩١,٥	١,٣-	٠,٨	٠,٨-	١,١-
كينيا	٩٨,٤	٩٣,٧	٩٧,٠	٨٨,٣	١,٥-	٣٥,١	٤,٦	٩,٠-
ليبريا	٩٨,١	٩٧,٨	٩٦,٧	٩٣,٨	٠,٨-	٣,٥-	١,١-	٤,٠-
ليسوتو	٩٧,٩	٨٧,٩	٧٩,٣	٨١,١	٣,٧-	٨,٠	١٠,٣-	٣,٣
مالي	٩٧,١	١٠٠,٥	١٠٣,٣	٩٩,٣	٠,٣	٥,٣-	٣,٧	٣,٩-
مدغشقر	١٠٣,٥	٩٨,٣	٩٥,٩	٩٧,١	٠,٣-	٠,٨-	٣,٧-	١,٣
مصر	٩٩,٣	١٠٤,٨	١٠٦,٣	١٠٨,٣	١,٣	٤,٣	١,٣	٣,٠
المغرب	١٠٦,٤	١٠٤,٨	١٢٥,١	٩٨,٠	١,٣-	٦,٤	١٦,٤	٢١,٧-
ملاوي	٩٨,٥	٨٩,٦	٨٨,٣	٨٤,٤	٣,٣-	٣,٩-	٣,٣-	٤,٣
موريتانيا	٩٩,٤	٨٥,٣	٩٣,٣	٩٠,٨	١,٩-	٣,٠	٨,٠-	٣,٦-
موريشيوس	٨٦,٨	١٠١,٠	١٠٤,٦	١٠٤,١	٣,٦	٧,٧	٣,٦	٠,٥-
موزامبيق	١٠٠,٠	٨٥,٠	٨٤,٩	٨٣,٣	٣,٦-	١,٠-	٠,١-	٣,٠-

(يتبع)

الجدول ١٥ (تابع)

المجموعات الاقتصادية أو المنطقة أو البلد أو الرقعة	الأرقام القياسية (١٩٧٩ - ١٩٨١ = ١٠٠ في المائة) ١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	التغير بالنسب المئوية ١٩٨٠-١٩٨٧ (المتوسط السنوي)	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
ناميبيا	٩٩,٢	٨٦,١	٨٩,٠	٨٨,٠	١,٧-	٠,٤	٣,٤	١,١-
النيجر	١٠٢,٤	٩٠,٧	٩٠,٦	٨٠,٠	٣,٥-	٢١,٩	٠,١-	١١,٧-
نيجيريا	١٠٣,٩	١٠٤,٧	١٠٦,٠	١٠٣,١	٠,١-	٥,٢	١,٢	٢,٧-
أمريكا اللاتينية ومنطقة								
البحر الكاريبي	٩٩,٤	١٠١,٣	٩٨,٠	١٠٠,٤	٠,١	١,١	٣,٣-	٢,٤
الأرجنتين	٩٥,٦	٩٧,٦	٩٨,١	٩٧,٣	٠,٢	٤,١-	٠,٥	٠,٩-
إكوادور	١٠١,١	١٠١,٤	١٠٥,١	٩٦,٣	٠,٧-	٨,٦	٣,٦	٨,٥-
أوروغواي	٩٥,٥	١٠٢,٩	٩٧,٣	١٠١,٣	٠,٨	٠,٥	٥,٥-	٤,٠
باراغواي	٩٨,٣	١١٠,٧	١٠٠,١	١٠٨,٨	١,٤	٩,٠	٨,٨-	٨,٧
البرازيل	١٠٣,١	١١١,٧	١٠٣,٥	١٠٨,١	٠,٨	٤,٦	٨,٣-	٥,٥
بربادوس	١٠٨,٨	٨١,٠	٨٦,٣	٧٣,٥	٥,٩-	١,٦-	٧,٩	١٥,٩-
بنما	٩٨,٠	١٠٠,٤	٩٤,٩	٩١,٣	١,٠٠-	٣,٧	٦,٠٠-	٣,٩-
بورتوريكو	٩٧,٩	٨٣,٦	٨٣,٣	٨٣,٧	٣,٤-	٣,٠	٠,٤-	٠,٦-
بوليفيا	٩٩,٥	٩٧,٥	٨٨,٩	٩٦,٠	٠,٥-	٥,٩	٨,٨-	٨,٠
بيرو	٩٣,٦	٩٩,٨	٩٦,٤	٩٦,٧	٠,٥	٣,٥-	٣,٤-	٠,٣
ترينيداد وتوباغو	٩٩,٣	٩٦,٩	٩٥,٣	٩٣,٥	١,٠٠-	٠,٤-	١,٧-	٣,٩-
جامايكا	٩٨,٧	١٠٣,١	١٠٣,٥	١٠١,٩	٠,٥	٦,٨-	٠,٤	٠,٦-
الجمهورية الدومينيكية	٩٨,٥	٩٩,٣	٩٧,٠	١٠٠,٦	٠,٣	٥,٩-	١,٦-	٣,٧
السلفادور	٩٩,٩	٨٨,٦	٨٨,٧	٨٨,٦	١,٧-	٠,٩-	٠,١	٠,١-
سورينام	٩٨,٤	١١٦,٦	١٠١,٦	١٠١,٥	٠,٤	١,٤-	١٢,٩-	٠,١-
شيلي	٩٧,٧	١٠٠,٣	١٠٤,٨	١٠٥,٨	١,١	٠,٦	٤,٣	١,٠
غوادلوب	٩٥,٠	١١٦,٠	١٢٤,٨	١٢٨,٠	٤,٣	٣,٩-	٧,٦	٣,٦
غواتيمالا	٩٩,٥	٩٧,٣	٩٣,٣	٩٠,٤	١,٤-	١,٤-	٤,١-	٣,١-

(يتبع)

الجدول ١٥ (تابع)

المجموعات الاقتصادية أو المنطقة أو البلد أو الرقعة	الأرقام القياسية (١٩٧٩ - ١٩٨٠ = ١٠٠ في المائة)				التغير بالنسب المئوية			
	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٠ - ١٩٨٧ (المتوسط السنوي)	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
غيانا	٩٦,٠	٨١,٠	٨٠,٩	٧٨,٢	٢,٩-	٠,٥-	٠,١-	٣,٣-
فنزويلا	٩٩,٧	٨٩,٠	٩٨,٠	٩٣,٩	١,٠-	٢,١	١٠,١	٥,٢-
كوبا	٩٣,٨	١٠٧,٥	١٠٧,١	١٠٧,٦	٢,٠	٣,٧-	٠,٣-	٠,٥
كوستاريكا	٩٨,٦	٩١,٧	٩٢,٤	٩١,٦	١,١-	١,٠	٠,٨	٠,٩-
كولومبيا	٩٨,٩	٩٥,٠	٩٦,٦	٩٩,٩	٠,١	١,٠-	١,٩	٣,٤
مارتينيك	٧٧,٣	١٢٥,٢	١٢٥,١	١٣٥,٩	٨,١	٠,٨-	٧,٩	٠,١
المكسيك	١٠٠,١	٩٥,٦	٩٥,٠	١٠٠,١	-	١,٣-	٠,٩-	٥,٤
نيكاراغوا	٨٤,٧	٧٧,٢	٧٣,٥	٧٣,٥	٢,٢-	١,٤-	٤,٢-	-
هايتي	٩٩,٠	٩٦,٦	٩٥,٤	٩٥,٨	٠,٥-	٢,٣-	١,٢-	٠,٤
هندوراس	١٠١,٦	٨٤,٩	٨٨,٤	٨٩,٨	١,٨-	٢,٧	٤,١	١,٦
الاقتصادات السوقية الآسيوية النامية								
الاردن	١١٢,٠	١١٢,٨	١٠٢,٦	١٠٨,١	٠,٥-	١,٩-	٩,٠-	٥,٤
أفغانستان	٩٩,٦	١٠٠,٢	٩٦,٠	٩١,٩	١,١-	١,٣-	٤,٢-	٤,٣-
اندونيسيا	١٠١,٠	١١٥,٧	١١٨,٣	١١٨,٢	٢,٢	-	٢,٢	٠,١-
ايران (جمهورية - الاسلامية)	٩٧,٦	٩٨,٩	٩٩,٤	٩٨,٤	٠,١	٠,٩	٠,٥	١,٠-
بابوا غينيا الجديدة	٩٩,٤	٩٩,٥	٩٨,٠	٩٧,٢	٠,٣-	٠,٤-	١,١-	٠,٧-
باكستان	٩٩,٠	١٠٢,٢	١٠٦,٢	١٠٥,٥	٠,٩	٠,٥	٣,٩	٠,٧-
بنغلاديش	١٠١,٧	٩٨,٥	٩٦,٥	٨٩,٢	١,٩-	١,٢	٢,١-	٧,٦-
بوتان	١٠٠,٣	١٠٦,٢	١٠٨,٢	١٢١,٧	٢,٨	٠,٢	١,٩	١٢,٥
بورما	٩٩,٥	١٢٤,٥	١٢٦,٣	١٣٠,٦	٣,٩	٥,٩	١,٤	٣,٤
تايلند	٩٨,٨	١١١,٢	١٠٦,٥	١٠١,٩	٠,٤	١,٦	٥,٢-	٤,٣-
تونغا	١٠١,٠	٨٦,١	٨٨,٧	٨٩,٠	١,٨-	٩,٢	٣,٠	٠,٣

(يتبع)

الجدول ١٥ (تابع)

المجموعات الاقتصادية أو المنطقة أو البلد أو الرقعة	الأرقام القياسية (١٩٧٩ - ١٩٨٠ = ١٠٠ في المائة)				التغير بالنسب المئوية			
	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٠ - ١٩٨٧ (المتوسط السنوي)	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
جزر سليمان	٩٥,١	٩٩,٣	٨٥,٠	٩٠,٦	٠,٧-	٣,٠	١٤,٤-	٦,٦
الجمهورية العربية السورية	١٠٨,٠	٩١,٣	١٠٢,٨	٩٥,١	١,٨-	١,٤	١٢,٦	٧,٥-
جمهورية كوريا	٨٩,١	١٠٣,٢	٩٩,٧	٩٦,٨	١,٢	١,٦	٣,٤-	٢,٩-
سري لانكا	١٠٧,٤	٨٦,٨	٨٥,٨	٧٧,٥	٤,٧-	٣,٩	١,٢-	٩,٧-
سنغافورة	٩٢,٣	٩٣,٢	٩٣,٣	٩٤,٨	٠,٤	٧,٨-	٠,١	١,٦
العراق	٩٨,٢	١٠٨,٨	١٠٣,٩	١٠٣,٥	٠,٨	١٥,٠	٤,٥-	٠,٤-
فانواتو	٨٥,٥	٨٢,٣	٨٤,٢	٨٠,٦	٠,٨-	٧,٦-	٣,٥	٤,٣-
الفلبين	١٠٠,١	٩٤,٣	٩٥,٦	٩٠,٣	١,٥-	٠,٤	٣,٠	٥,٥-
فيجي	٩٣,٤	٨٦,٠	١٠٢,٤	٨٥,٣	١,٣-	١٨,٩-	٢٣,٨	١٦,٧-
لبنان	١١٢,٦	١١٩,٣	١٠٩,٨	١١٧,٢	٠,٣	٩,٦	٨,٠-	٦,٧
ماليزيا	١٠١,٠	١٢٤,٧	١٢٥,٨	١٢٧,٩	٣,٤	٤,٥	٠,٩	١,٧
المملكة العربية السعودية	١٠٠,٢	١٩٠,٠	٢٣١,٣	٢٠٥,٧	١٠,٣	١٧,٥	٢١,٧	١١,٠-
نيبال	١٠١,٥	١٠٣,٥	٩٧,٢	٩٧,٣	٠,٦-	٠,٤-	٦,٣-	٠,١
الهند	٩٨,٢	١١١,٩	١١٠,٩	١٠٣,٧	٠,٨	٠,٣	٠,٨-	٦,٥-
هونغ كونغ	٩٧,٩	١٢٥,٥	٧٨,٥	٩٠,٨	١,١-	١,٦-	٢٧,٥	١٥,٧-
اليمن	٩٩,٧	١٠٦,٣	١٢٠,٨	١١٨,٧	٢,٥	٥,٠	١٨,٦	١,٧-
اليمن الديمقراطية	٩٨,٤	٨٨,٣	٨٨,٠	٨٤,٩	٢,١-	٢,٩-	٠,٣-	٣,٥-
الشرق الأدنى	١٠٠,٣	٩٩,٢	١٠١,٢	٩٩,٣	٠,١	٣,٦	٢,٠	١,٨-
الشرق الأقصى	٩٩,٤	١٠٨,٦	١٠٨,٣	١٠٣,٤	٠,٦	٠,٨	٠,٣-	٤,٥-
البلدان الآسيوية ذات الاقتصاد المخطط مركزيا	٩٩,٤	١١٩,٥	١٢٣,٥	١٢٥,٥	٣,٣	٠,٤-	٣,٧	١,٦
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	١٠١,٥	١٢٣,٦	١٢٧,٩	١١٨,٤	٢,٢	٦,٧	٣,٥	٧,٤-

(يتبع)

الجدول ١٥ (تابع)

المجموعات الاقتصادية أو المنطقة أو البلد أو الرقعة	الأرقام القياسية (١٩٧٩ - ١٩٨٠ = ١٠٠ في المائة)				التغير بالنسب المئوية			
	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٠ - ١٩٨٧ (المتوسط السنوي)	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
جمهورية كوريا								
الديمقراطية	٩٩,٨	١٠٦,٩	١٠٩,٤	١٠٩,٩	١,٤	٢,٤	٠,٧	١,٤
الصين	٩٨,٨	١٢٠,٧	١٢٥,٢	١٢٧,٢	٣,٦	١,١-	٣,٨	١,٦
فييت نام	١٠١,٨	١١٢,٦	١١٥,٧	١١٢,٢	١,٤	٣,٤	٣,٨	٠,٣-
كمبوتشيا الديمقراطية	١١٤,٧	١٤٨,٣	١٤٥,١	١٣٦,٠	٣,٤	٤,٦	٣,٤-	٦,٣-
منغوليا	٩٧,١	٩٦,٤	٩٨,٥	١٠١,٢	٠,٦	٠,٩-	١,٧	٣,٧
جميع البلدان النامية	٩٩,٧	١٠٨,٣	١٠٩,٠	١٠٧,٩	١,١	١,١	٠,٦	١,٠-
البلدان المتقدمة النمو								
ذات الاقتصاد السوقي	٩٨,٤	١٠٣,٨	١٠١,٧	٩٩,٣	٠,١	١,٣	١,١-	٣,٤-
اسبانيا	١٠٦,٠	١٠٣,٤	١٠١,٦	١٠٧,٠	٠,١	٣,٨-	١,٧-	٠,١
استراليا	٩٠,٩	٩٩,٤	٩٨,٥	٩٣,٠	٠,٣	٤,٧-	٠,٩-	٥,٦-
اسرائيل	٩٦,٧	١١٣,٦	٩٧,٥	٩٩,٤	٠,٤	١,٦-	١٤,٢-	١,٩
ألمانيا (جمهورية -								
الاتحادية)	١٠١,٠	١٠٩,٠	١١٥,٦	١١٠,٤	١,٣	١,٣-	٥,٢	٤,٥-
ايرلندا	١٠٩,١	١٠٤,٥	٩٧,٤	٩٣,٥	٣,٤-	١,٥-	٦,٧-	٥,٠-
ايسلندا	١٠١,٩	٩١,٢	٨٩,٨	٨٩,٣	١,٩-	٠,١-	١,٥-	٠,٦-
ايطاليا	١٠٢,٤	١٠٠,١	٩٩,١	١٠٣,٦	٠,٢	٠,٤	٠,٩-	٤,٥
البرتغال	٩٧,٩	١٠٣,٨	١٠٢,١	١٠٣,٢	٠,٨	١,٨-	١,٦-	١٠١
بلجيكا - لكسمبرغ	٩٨,٠	١٠٤,١	١٠٧,٤	١١٢,١	١,٩	١,٤	٠,٣-	٤,٤
تركيا	٩٩,٥	٩٩,٦	١٠٢,١	١٠١,٣	٠,٣	١,٩	٢,٩	٠,٨-
جنوب افريقيا	٩٦,٤	٨٣,٢	٨٤,٣	٨٤,٤	١,٩-	٣,٣	١,٣	١,١

(يتبع)

الجدول ١٥ (تابع)

المجموعات الاقتصادية أو المنطقة أو البلد أو الرقعة	الارقام القياسية (١٩٧٩ - ١٩٨١ = ١٠٠ في المائة) ١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٠ - ١٩٨٧ (المتوسط السنوي)	التغير بالنسب المئوية ١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
الدانمرك	٩٩,٤	١٢٣,٠	١١٩,٩	١٢١,١	٢,٩	٢,٥-	٢,٤	١,٠
السويد	٩٩,٣	١٠٧,٣	١٠٤,٥	٩٨,٥	٠,١-	٧,٤-	٢,٦-	٥,٣
سويسرا	١٠٠,٥	١٠٥,٨	١٠٦,٩	١٠٥,٨	٠,٧	١,١-	١,٠	١,٠-
فرنسا	١٠٠,٨	١٠٧,١	١٠٥,٠	١٠٦,٥	٠,٨	٠,٨-	١,٥-	١,٤
فنلندا	١٠٣,٥	١١٠,١	١٠٧,٣	٩٧,٥	٠,٥-	١,٠-	٨,٦-	٩,١-
قبرص	١٠٤,٦	٩٠,٣	٨٤,٥	٨٧,٥	٣,٦-	٤,٦-	٦,٣-	٣,٦
كندا	٩٩,١	١٠٦,٣	١١٤,٣	١٠٩,٥	١,٤	٥,١	٧,٦	٤,٨-
مالطة	١٠٦,٦	١٠٨,٤	١١٥,٣	١١٩,١	١,٩	٣,١	٦,٣	٣,٤
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	١٠٣,٤	١٠٨,٣	١١١,١	١٠٦,٠	٠,٤	٥,١-	١,٨	٤,٦-
النرويج	١٠٠,٣	١٠٥,٦	١٠٩,٣	١٠٩,٩	١,٣	٣,٣-	٣,٥	٠,٥
النمسا	١٠٣,٥	١٠٨,٧	١٠٨,٠	١٠٩,١	٠,٣	١,٤-	٠,٦-	١,٠
نيوزيلندا	٩٩,٣	١١١,٣	١٠٦,٨	١١١,٠	١,٦	٩,٥	٥,١-	٣,٩
هولندا	٩٦,٣	١٠٥,٦	١١٣,٤	١١٠,٨	٣,٠	٠,٣-	٦,٤	١,٤-
الولايات المتحدة الأمريكية	٩٥,٨	١٠٣,٧	٩٦,٨	٩٣,٣	٠,٥-	٤,٠	٥,٧-	٤,٧-
اليابان	٩٥,٨	١٠٦,٦	١١١,٥	١١٠,٣	٣,٠	٠,٦	٤,٦	١,٣-
اليونان	١٠٤,٣	١٠٨,٣	١٠٣,٧	٩٨,٥	٠,٨-	٥,٦-	٤,٣-	٥,٠-
<u>امريكا الشمالية</u>	٩٥,٧	١٠٣,٤	٩٨,٣	٩٣,٣	٠,٤-	٤,٦	١,٠-	٥,٠-
<u>أوروبا الغربية</u>	١٠١,٧	١٠٥,٣	١٠٥,٦	١٠٥,٣	٠,٥	١,٩-	٠,٣	٠,٣-
<u>اوقيانوسيا</u>	٩٤,٤	١٠٠,٥	٩٩,٥	٩٧,٤	٠,٤	٠,٤-	٢,١-	٢,١-
<u>مناطق أخرى</u>	٩٨,٣	٩٨,٧	١٠٠,٦	١٠١,١	٠,٤	٠,٣-	١,٩-	٠,٧-

الجدول ١٥ (تابع)

المجموعات الاقتصادية أو المنطقة أو البلد أو الرقعة	الأرقام القياسية (١٩٧٩ - ١٩٨١ = ١٠٠ في المائة)				التغير بالنسب المئوية		
	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٠ - ١٩٨٧ (المتوسط السنوي)	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	١٠٠,٠	١٠٥,٩	١١٣,١	١١١,٧	١,٦	١,٠-	٥,٠	١,٢-
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	٩٩,٨	١٠٥,٣	١١٢,٦	١١٢,٢	١,٧	١,١-	٦,٩	٠,٤-
البانيا	١٠٠,١	٩٧,٦	٩٥,٠	٩٥,٠	٠,٧-	٢,٨-	٢,٧-	-
بلغاريا	٩٦,٥	٩٣,٤	١٠١,٤	١٠٣,٥	١,٠-	١٣,١-	١١,٢	٢,١
بولندا	٩٥,٤	١٠٤,٦	١١١,٩	١٠٨,٦	١,٩	٠,٢-	٧,١	٣,٠-
تشيكوسلوفاكيا	١٠٢,٣	١١٨,٨	١١٦,٩	١١٨,٦	٢,١	١,٩-	١,٦-	١,٥
الجمهورية الديمقراطية الالمانية	٩٨,٢	١١٢,٢	١١٣,٤	١١٤,٢	٢,٢	٤,١	١,١	٠,١
رومانيا	١٠٠,٠	١٠٨,٥	١١٤,٣	١١٢,٤	١,٧	٣,٠-	٥,٣	١,٧-
هنغاريا	١٠٢,٦	١٠٨,٣	١١٠,٣	١١٠,٩	١,١	٠,٦-	١,٨	٠,٥
يوغوسلافيا	٩٩,٥	٩٥,٨	٩٨,٨	٩٦,٦	٠,٤-	٨,٩-	٣,١	٢,٣-
جميع البلدان المتقدمة الشمو	٩٨,٣	١٠٤,٤	١٠٤,٨	١٠٢,٧	٠,٦	٠,٦	٠,٤	٢,٠-
العالم	٩٩,٣	١٠٤,٧	١٠٤,٩	١٠٣,١	٠,٦	٠,٦	٠,٤	١,٨-

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، استنادا إلى "الحولية الانتاجية ، ١٩٨٦" ، وإلى أعداد مختلفة من "النشرة الاحصائية الشهرية" ، اللتين تصدرهما منظمة الأغذية والزراعة ؛ و "دليل احصاءات التجارة والتنمية الدوليتين ، ١٩٨٧ ، الملحق" ، الذي يصدره مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) .

وخلال الفترة ما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٧ ، توقف الإنتاج الزراعي الإجمالي في معظم بلدان افريقيا ، أو انخفض ، وذلك أساسا نتيجة لجفاف شديد . ففي أمريكا اللاتينية ، حدث تباطؤ في معدل نمو الإنتاج الغذائي من ٣,٤ في المائة سنويا خلال الفترة ما بين ١٩٧٠ و ١٩٧٩ إلى ٢,٤ في المائة سنويا خلال الفترة ما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٧ . وعوضت معدلات النمو المرتفعة في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٧ ، تعويضا كبيرا ، النمو الأبطأ كثيرا خلال الفترة ما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٤ . وفي جنوب وشرقي آسيا ، كان معدل نمو الإنتاج الغذائي أعلى من متوسط الإنتاج الغذائي في العالم . وفي الصين ، كان معدل نمو الإنتاج الغذائي مرتفعا بصورة ثابته .

وفي البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، ازداد الإنتاج الغذائي بنسبة ٠,٨ في المائة سنويا خلال الفترة ما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٧ ، بالمقارنة بنسبة زيادة بلغت ٢,١ في المائة سنويا خلال الفترة مابين ١٩٧٠ و ١٩٧٩ . أما الأرقام المناظرة بالنسبة لأوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية فهي ٢,٤ في المائة و ١,٨ في المائة للفترتين ، على التوالي . وإذا أخذت مجموعتا البلدان معا ، ازداد الإنتاج الغذائي بنسبة ١,٢ في المائة سنويا خلال الفترة ما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٧ .

وما زالت تقلبات الإنتاج الغذائي ناجمة ، بصورة أساسية ، عن تغيرات في الطقس ؛ وغزو الآفات ؛ وعدم استقرار الظروف التي تحول دون الزراعة في بعض البلدان . كما عملت بعض السياسات الحكومية ، مثل تخصيص بعض الأراضي الزراعية لأغراض مغايرة للزراعة ، على تقييد الإنتاج الزراعي . ففي عام ١٩٨٧ ، أثرت الرياح الموسمية تأثيرا ضارا على الإنتاج الغذائي في بعض البلدان الآسيوية ، مثل اندونيسيا وباكستان وسري لانكا وفييت نام والهند . وأدت الاضطرابات المدنية إلى خفض الإنتاج الغذائي في أنغولا وسري لانكا وموزامبيق . وفي بنغلاديش ، أثرت الفيضانات على إنتاج الأرز في عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ . وفي افريقيا ، أدى الجفاف إلى خفض الإنتاج الغذائي في المنطقة الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في مطلع الثمانينات . وفي السنة المحصولية ١٩٨٧/١٩٨٨ ، أدى الجفاف إلى خفض الإنتاج الغذائي في اثيوبيا ، والسودان (منطقتا دارفو وكردفان) ، والقطاع الشمالي من أوغندا ، وجيبوتي ، وأنحاء من تشاد ومالي وموريتانيا والصومال . وأفادت التقارير بأن غزو الجراد الصحراوي في شمال افريقيا قد أحدث قدرا من الضرر بالنسبة للمحاصيل في الجزائر وتونس في أواخر عام ١٩٨٧ ومطلع عام ١٩٨٨ (٣٢) . وكثيرا ما أدى سوء أحوال الطقس في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي إلى زيادة معدلات الموت الشتوي ، مما تسبب في تأخير الغرسة الربيعية .

وفي عام ١٩٨٨ ، نُكِب إقليم "غريت بلينز" (Great Plains) من الولايات المتحدة ، وبراري كندا ، بأسوأ جفاف حدث منذ أكثر من ٥٠ عاما . ففي كندا ، كان من المنتظر أن ينخفض محصول حبوب إقليم البراري في عام ١٩٨٨ بمقدار الثلث عما كان عليه في عام ١٩٨٧ ، أي إلى نحو ٣٣ مليون طن(٣٣) . أما في الولايات المتحدة ، فقد كان من المنتظر أن ينخفض إنتاج الحبوب في عام ١٩٨٨ بحوالي ٩٢ مليون طن عما كان عليه في عام ١٩٨٧ . كما تم ذبح بعض الماشية قبل الأوان بسبب نقص العلف .

وحيثما نفذت سياسات زراعية مناسبة بصورة متسقة ، حققت البلدان النجاح في انتاج الأغذية . ففي حين كان التأكيد شديدا على تطبيق تكنولوجيات جديدة في الانتاج الزراعي وتوفير مرافق الري خلال السبعينات ، كان هناك تحول واضح في الاهتمام بسياسات التسعير والادارة في معظم البلدان النامية . وعلاوة على ذلك ، فقد تضاءل الاهتمام بالاصلاح الزراعي بصورة كبيرة بالنسبة لما كان عليه قبل عقد أو نحوه . وكان من شأن سياسات تخفيض قيمة العملات ، مما يؤدي الى رفع الأسعار المحلية للواردات والصادرات ، تشجيع الانتاج المحلي للأغذية ، بصورة عامة . كما كان من شأن تخفيض الضرائب التي تفرضها الحكومات والرسوم التي تحصلها مجالس التسويق والهيئات المماثلة الأخرى جعل الأسعار التي يطلبها المنتجون أقرب الى أسعار السوق .

وربما كان نجاح الصين في رفع انتاج الأغذية عن طريق سياسات التسعير والادارة هو أكثر حالات النجاح لفتا للنظر (٣٤) . ففي أواخر السبعينات اتخذت التدابير لزيادة إمدادات الأغذية ومستويات التغذية ؛ وكان من أبرز تلك التدابير الاصلاح الاقتصادي الريفي . وفي حين تم الحفاظ على الملكية الاجتماعية للأرض وبعض رأس المال ، جُعلت الأسر مسؤولة عن الانتاج ، مع جعل أجرها متوقفا على المردود بدلا من المُدخل من العمل . وبحلول عام ١٩٨٣ ، كان ٩٥ في المائة من جميع الأسر الريفية موضوعة تحت هذا النظام للانتاج الزراعي . بيد أن الأسعار المتزايدة ، التي تقدم حوافزا للانتاج ، تتناقض مع الحاجة الى الحفاظ على أسعار منخفضة ثابتة للأغذية . وقد تسبب النمو السريع في الدخل في بقية نواحي الاقتصاد في ارتفاع أسعار الحبوب . وأسفر رفع الرقابة عن أسعار سلع مثل الخضر ولحم الخنزير ، عن زيادات كبيرة في الأسعار . وكان لزاما على الحكومة أن تضع بعض الضوابط على الأسعار وأن تفرض التقنين ، موضحة أنه لايزال هناك الكثير مما يتوجب فعله في مجال سياسة تحديد الأسعار الزراعية .

وبصورة عامة ، لم تكن سياسات الأسعار في الأجل الطويل كافية لوحدها لرفع انتاج الأغذية . ومن المحتمل أن تلاقي الحوافز المؤدية الى زيادة الانتاج عما قريب حواجز تفرضها العوامل الطبيعية والتكنولوجية والمالية . وإن في الري وادارة المياه ، والمزروعات العالية الانتاج والمقاومة للأمراض ، ومعدات تحضير التربة ، والأسمدة لزيادة النمو ، ووسائل مكافحة الأعشاب الضارة والآفات ، والتسليف لتمويل استعمال هذه المدخلات المتنوعة ، وخدمات الارشاد لإيصال هذه المعرفة الى المزارعين ، عناصر لسياسات ناجحة ارتفعت بانتاج الأغذية وغيرها من المنتجات الزراعية في العديد من البلدان ، لاسيما في آسيا ، خلال العقدين الماضيين . والأسعار المرتفعة تزيد بمفردها ، بصورة عامة ، من دخل الذين يملكون بالفعل المعرفة والموارد اللازمة لجني

ثمار التكنولوجيا الجديدة . على أن تمديد مرافق الري ، وتوفير قروض جديدة وخدمات الإرشاد يساعدان أيضا على رفع انتاج ودخل المزارعين الذين قد لا يسمح لهم انتاجهم المادي في غياب ذلك بالجمع بين آثار ارتفاع الأسعار وزيادة الانتاجية . وبصورة عامة ، فإن تدابير السياسة التي من هذا النوع يحتمل أن تضمن توزيعا للمكاسب أكثر عدالة من سياسات التسعير وحدها . وفي الحالات التي تخفض فيها الأنماط الحالية لملكية الأرض وكذا حق الانتفاع بها ، من الانتاجية وتركز الدخل في أيدي قلة من الملاك ، فإن الأنصف اتباع سياسات لإصلاح الأراضي وزيادة تقديم العون لفقراء الريف ، ولاسيما صغار المزارعين والمعدمين ، على نحو ما يقوم به الآن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية .

ومن العناصر الأساسية الأخرى للسياسات الرامية الى زيادة المخزون المحلي من الأغذية في البلدان النامية ، توفير مرافق التخزين ، وشبكة النقل ومعداته ، وفرص التجارة . ومن شأن إزدياد المخزونات المرحلة من المنتجات الغذائية في الكثير من البلدان النامية تأكيد الحاجة الى مخازن كافية ، يفسد بدونها الكثير من الأغذية المخزونة وتتعرض لهجمات الآفات . ففي عام ١٩٨٨ ، كان هناك في بلدان افريقية عديدة ، منها بوركينا فاصو وتشاد والسودان ومالي والنيجر ، أغذية فائضة في بعض المناطق في حين ساد الجوع مناطق أخرى ، وذلك ، بصورة رئيسية ، لأن مرافق النقل الضعيفة لم تسمح بنقل الأغذية من منطقة الى أخرى . بيد أن المشكلة لا تنحصر في افريقيا ، وهي مشكلة تتطلب الاهتمام في العديد من البلدان النامية الأخرى .

وقد أصبح التخلص من الانتاج الزائد في بعض البلدان النامية مشكلة في الثمانينات . ففي زمبابوي ومالاوي ، كان الافتقار الى منافذ لفوائضهما من الحبوب القابلة للتصدير في منتصف الثمانينات مرهقا لوضعهما المالي وقدرتهما على التخزين . وبناء على ذلك ، اتخذت زمبابوي في عام ١٩٨٧ ، خطوات لتخفيض انتاج الحبوب . كما أوجدت أسواق للتصدير عن طريق معاملات ثلاثية الى حد ما ، تقوم فيها وكالات دولية أو بلدان بشراء مخزونات الأغذية من أحد البلدان النامية وتسليمها الى بلد آخر . وقد تكفل برنامج الأغذية العالمي بهذا العمل ، وإن كان ذلك على نطاق متواضع . وفي الفترة ١٩٨٥ و ١٩٨٦ ، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بشراء أغذية من زمبابوي وملاوي لتسليمها لموزامبيق . ولذلك ، سيكون للسياسات المتعلقة بالتجارة الدولية في المنتجات الزراعية أهمية كبيرة بالنسبة للبلدان النامية ذات الأوضاع المماثلة .

٣ - الواردات الغذائية

إن الاستيراد الصافي من الأغذية (أي الاستيراد مطروحا منه التصدير) هو عامل محدد رئيسي للمخزون الاجمالي بالنسبة الى بعض البلدان . إذ أن النسبة في المخزون الاجمالي للأغذية المستوردة لا تحددها الحاجة الى هذه المستوردات ، فحسب بل قدرة البلد على الاستيراد أيضا . فكمية ما يتعين استيراده تحدده التغييرات في الانتاج المحلي للأغذية ، مع مراعاة الطلب الاجمالي . كما إن القدرة على الاستيراد يحددها توفر النقد الأجنبي ، من الصادرات وصافي التحويلات من الخارج بمختلف أنواعها وأسعار المستوردات من الأغذية . وقد اكتسب توفر الفائض القابل للتصدير أهمية في بعض السنوات . ويبين الجدول ١٦ نسبة مستوردات الحبوب الى مجموع الامدادات . وقد انخفض حجم مستوردات العالم من الأغذية في الثمانينات وارتفع في عام ١٩٨٨ (٣٥) .

وكان هناك ارتفاع كبير في استيراد الأغذية في عام ١٩٨٤ في الاتحاد السوفياتي وفي معظم بلدان افريقيا جنوب الصحراء ، حيث ساءت المحاصيل بسبب الجفاف الواسع الانتشار في عام ١٩٨٣ . وكان هناك أيضا تخفيف للقيود المتعلقة باستيراد الأغذية في العديد من البلدان في أمريكا اللاتينية ، بما فيها البرازيل وفنزويلا والمكسيك . في حين ساعد ارتفاع الانتاج من الأغذية في الصين ، من ناحية أخرى ، على الحد من الاستيراد في العالم . وفي عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ ، انخفضت المستوردات من الأغذية في العديد من البلدان النامية (بما فيها غانا ، وليبريا ، والمكسيك ، وموزامبيق ، وهايتي) دون أي ارتفاع في الانتاج المحلي بسبب تضاؤل القدرة على الاستيراد . وتُعزى الزيادة في الواردات خلال ١٩٨٧ و ١٩٨٨ ، بصورة رئيسية ، الى ارتفاع الواردات من القمح ، بصورة رئيسية ، في الاتحاد السوفياتي والصين وباكستان ، والواردات من الأرز في بنغلاديش والهند وفييت نام .

٣ - المعونات الغذائية

تساهم المعونات الغذائية اسهاما هاما في الواردات من الأغذية ، حيث بلغت قيمتها ٣,٦ بليون دولار سنويا في الأعوام الأخيرة ، أو نحو ١٠ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية وما ينوف عن ٢٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية التي تلقتها أقل البلدان نموا في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى .

الجدول ١٦ - نسبة مستوردات الحبوب في العالم
الى مجموع إمدادات الحبوب
(بالنسبة المؤية)

المجموعة الاقتصادية والاقليم	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
الاقتصادات السوقية النامية	١٤	١٨	١٣	١٢
افريقيا	٢٢	٢٥	٢٧	٣٠
أمريكا اللاتينية	٢٣	٢١	١٩	١٦
الشرق الأدنى	٢٤	٣٦	٢٩	٢٧
الشرق الأقصى	٦	٦	٣	٥
الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو	١٣	١٠	٨	١٠
أمريكا الشمالية	٠,٥	٠,٤	٠,٤	٠,٥
أوروبا الغربية	٢١	١٦	١٩	١٧
أوقيانوسيا	٢	١	١	١
مناطق أخرى	٤١	٤٥	٣٠	٢٧
الاقتصادات المخططة مركزيا	١٠	٨	٨	٦
آسيا	٥	٣	٣	٠,٣
أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي	١٤	١٦	١٥	١٠
جميع البلدان المتقدمة النمو	١٤	١٢	١٢	١٠
جميع البلدان النامية	١٠	١٠	٩	٩
العالم	١٢	١١	١٠	٩

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، إستنادا الى منظمة الأغذية والزراعة : حولية التجارة (أعداد مختلفة) ، وحولية الانتاج (أعداد مختلفة) ، والنشرة الشهرية للاحصاءات (أعداد مختلفة) .

ملحوظة : يشمل مجموع إمدادات الحبوب الكمية المنتجة سنويا ومخزونات بداية المدة وصافي التجارة في الحبوب .

وعلى الرغم من أن كمية المعونات الغذائية تقوم بدرجة كبيرة على توفر الإمدادات في البلدان المانحة ، فقد تمت الاستفادة منها في بعض البلدان المستفيدة من أجل مشاريع إنمائية مختارة بعناية لزيادة الأمن الغذائي ، وتسهيل التكيف الهيكلي ، وضمان تكوين رأس المال البشري والمادي .

وما برح برنامج الأغذية العالمي في السنوات الأخيرة أهم مصدر للمعونات الغذائية . فخلال أقسى فترات الجفاف والمجاعة في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، (١٩٨٢-١٩٨٤) بلغ نصيب هذه البلدان ٣٨ في المائة من قيمة جميع المعونات الغذائية المقدمة من برنامج الأغذية العالمي . كما تم مؤخرا توريد جزء أكبر من معوناته المخصصة لحالات الطوارئ الى اللاجئين ، "العائدين" وغيرهم من المشردين في باكستان وتايلند والسودان والصومال وكمبوتشيا الديمقراطية وموزامبيق (انظر الجدول ١٧) .

وهناك من يجادل أحيانا بأن البلدان النامية التي تتلقى معونات غذائية قد تصبح أكثر اعتمادا على هذه الواردات فتهمل تنفيذ التغييرات الهيكلية والسياسات التي من شأنها رفع الانتاج من الأغذية . كما يمكن ببساطة استخدام المعونات الغذائية لحل مشكلة إمدادات الأغذية في المناطق الحضرية ، وقد تتيح العائدات ، الناجمة عن بيع المعونات الغذائية ، موارد مالية للحكومات يمكن استخدامها في الاستثمارات المنخفضة الانتاجية . وعلاوة على ذلك ففي بعض البلدان يمكن للمعونات الغذائية التي من نوع الأرز والذرة والزيت النباتي أن تخفض الأسعار المحلية وتصبح عائقا للانتاج المحلي . كما يمكنها أن تغير أنماط الاستهلاك بتعويدها السكان على الأغذية المستوردة (وخاصة القمح) بدلا من الأغذية الأساسية المحلية .

بيد أن التجربة تؤيد هذه الحجج . فقد حققت البلدان في جنوب آسيا ، التي كانت من أكبر المستفيدين من المعونات الغذائية في الستينات وأوائل السبعينات ، الاكتفاء الذاتي في مجال الحبوب في الثمانينات (مع مخزونات لمواجهة حالات الطوارئ) وفائضا قابلا للتصدير بعد أن اصلحت من شأن قطاعات انتاج الأغذية(٣٦) . وإن اعتبار المعونات الغذائية ضارة بالنسبة لانتاج الأغذية في البلدان المنخفضة الدخل ذات العجز الغذائي هو أبعد ما يكون عن الواقع ، وقد طلبت الحكومات التي اجتمعت في المحافل الدولية خلال الثمانينات لتوسيع نطاق المعونات الغذائية .

الجدول ١٧ - شحنات المعونة الغذائية ،
١٩٨٠ - ١٩٨٧

	١٩٨٠/ ١٩٨١	١٩٨١/ ١٩٨٢	١٩٨٢/ ١٩٨٣	١٩٨٣/ ١٩٨٤	١٩٨٤/ ١٩٨٥	١٩٨٥/ ١٩٨٦	١٩٨٦/ ١٩٨٧
الحبوب (بملايين الأطنان)							
البلدان المنخفضة الدخل ذات العجز الغذائي	٨,٩	٩,١	٩,٢	٩,٨	١٢,٥	١٠,٨	١١,٩
افريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٧,٠	٧,٣	٧,٦	٨,٦	١٠,٨	٩,٤	١٠,٢
أقل البلدان نموا	٢,٣	٢,٣	٢,٥	٢,٦	٤,٨	٣,٧	٠٠
نسبة الحبوب المشحونة الى البلدان المنخفضة الدخل ذات العجز الغذائي (النسبة المئوية)	٧٩	٨٠	٨٣	٨٨	٨٦	٨٧	٨٦
نسبة الحبوب المشحونة الى افريقيا جنوب الصحراء الكبرى (النسبة المئوية)	٣٦	٣٥	٣٧	٣٧	٣٨	٣٤	٠٠
النسبة المئوية لواردات البلدان المنخفضة الدخل ذات العجز الغذائي من الحبوب المشمولة بالمعونة الغذائية	١٥	١٥	١٤	١٨	٢٣	٢٣	٢٢

(يتبع)

الجدول ١٧ - (تابع)

	١٩٨٠/ ١٩٨١	١٩٨١/ ١٩٨٢	١٩٨٢/ ١٩٨٣	١٩٨٣/ ١٩٨٤	١٩٨٤/ ١٩٨٥	١٩٨٥/ ١٩٨٦	١٩٨٦/ ١٩٨٧
المواد الغذائية الاخرى(أ)							
الكمية المشحونة (بالآف الاطنان)(ب)	٥٨٣	٧٥٧	٧٠٣	٥٥	٩٨٧	١ ٠٢٢	١ ٠٦٦
عملية برنامج الاغذية العالمي (بآلاف الأطنان)(ب)							
شحنات الحبوب	٩٩٠	٩٥١	١ ٣٧٢	١ ٢٨٦	١ ٠١٢	١ ٤٣٧	١ ٥٧٤
المواد الغذائية الاخرى	٢٨٤	٢٨٢	٢٧٤	٢٦٦	٢٩٨	٤٠٤	٣٠٧
قيمة إجمالي المعونة الغذائية بالاسعار الجارية(ب) (ببلايين دولارات الولايات المتحدة)	٢,٦	٢,٩	٢,٥	٢,٥	٣,٠	..	..

المصدر : منظمة الاغذية والزراعة ، "المعونة الغذائية بالأرقام" ، (العدد ٥ ، روما ١٩٨٧) .

(أ) الزيوت الصالحة للاكل ، منتجات الالبان ، اللحوم ، الاسماك ، البقول ، السكر .

(ب) أعوام تقويمية تبدأ اعتبارا من عام ١٩٨٠ .

وعلى سبيل المثال ، جرى في المؤتمر الدولي المعني بالبعد الانساني للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا عقد (تحت رعاية اللجنة الاقتصادية لافريقيا) في الخرطوم ، في عام ١٩٨٨ ، التأكيد على فائدة تقديم المعونة الغذائية لتلك البلدان . وطلبت استخدام هذه المعونة في صورة دعم مباشر للأمن الغذائي ، لاسيما لضمان حصول الفئات الضعيفة على الأغذية في فترات التكيف الهيكلي(٣٧) . وقد أيد مجلس الأغذية العالمي في دورته الثالثة عشرة المعقودة في بكين في ١٩٨٧ استخدام فوائض المعونة الغذائية كمساعدة تقنية ومالية للتعجيل بالتنمية الاقتصادية للبلدان النامية(٣) . وفي اجتماع بشأن الأغذية عقد في بروكسل في نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، لم يجر التركيز على الآثار السلبية الجانبية المترتبة على المعونة الغذائية بل طرح اقتراح باقامة مصرف عالمي للأغذية لادارة الفوائض الغذائية ، يقضي باستخدام فوائض الأغذية العالمية كرأس مال ومصدر للأمن الغذائي في العملية الانمائية في البلدان النامية ذات العجز الغذائي . ويتطلب الاقتراح أساسا التوسع في الأنشطة القائمة على تقديم المعونة الغذائية لأغراض التنمية ، وهي أنشطة يضطلع بها برنامج الأغذية العالمي حاليا على أساس عارض(٣٨) .

٤ - مخزونات الحبوب

يعتبر توفر احتياطيات كبيرة من المواد الغذائية الأساسية ملمحا ضروريا من ملامح أي برنامج للأمن الغذائي .

وقد أوصت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) بأن تتألف هذه الاحتياطيات مما لا يقل عن ١٧ - ١٨ في المائة من مجموع الاستهلاك .

وقد ارتفعت مخزونات الحبوب المرحلة التي بلغت ٢٧٢ مليون طن في عام ١٩٨٠ (وتشكل ١٨,٧ في المائة من الاستهلاك) الى ٤٤٨ مليون طن في الفترة ٨٧/١٩٨٦ ، (٣٦,٤ في المائة من الاستهلاك العالمي) . وكان الانتاج العالمي من الحبوب في عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ أقل كثيرا من المستوى المستخدم وجرى السحب من المخزونات لزيادة العرض . وقد تنبأت الفاو بأن تصل المخزونات المرحلة على الصعيد العالمي في نهاية موسم ٨٨/١٩٨٧ الى ٤٠٠ مليون طن ، أي نحو ٢٤ في المائة من الاستهلاك العالمي المسقط للفترة ٨٩/١٩٨٨ . وكان من المتوقع أن تشهد الأرصدة العالمية من الحبوب مزيدا من الانخفاض في الفترة ٨٩/١٩٨٨ لتصل الى ٢٨٣ مليون طن ، أي نحو ١٦ في المائة من الاستهلاك العالمي . والى حد بعيد ، فإن الانخفاض الأقرب عهدا يعكس انخفاض المحصول

في امريكا الشمالية نتيجة للجفاف الشديد . وكان من المتوقع أن تنخفض مخزونات الأرز ، ولاسيما في عام ١٩٨٨ ، الى المستويات التي كانت قائمة أثناء الأزمة العالمية للأغذية في السبعينات - أي أقل من المستوى الادنى الذي تعتبره الفاو ضروريا لحماية الأمن الغذائي العالمي . ومن الأرجح أن تؤدي مخزونات الأرز المنخفضة الى رفع أسعار السوق العالمية والتأثير بشكل ضار على توفر الأرز للمعونة الغذائية في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ . وتقدر الفاو أنه سيلزم زيادة الناتج العالمي من الحبوب في عام ١٩٨٩ بنحو ٢٢٠ مليون طن على الاقل ، أي بنسبة ١٣ في المائة ، للوفاء بمتطلبات الاستهلاك في الفترة ١٩٨٩/٩٠ ولاعادة تغذية المخزونات(٣٩) .

ويوجد نحو ٧٠ في المائة من مخزونات الحبوب في حوزة البلدان المتقدمة النمو . وقد عُزي الى الولايات المتحدة الامريكية بمفردها نحو ٤٥ في المائة من المخزونات في عامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ ، بيد أنه كان من المتوقع هبوط نصيبها بشكل حاد الى ٣٤ في المائة في عام ١٩٨٩ نتيجة للجفاف في عام ١٩٨٨ . ويوجد أيضا في حوزة قليل من البلدان النامية ، بما فيها الارجنتين واندونيسيا وباكستان والبرازيل وتايلند والصين والمكسيك والهند مخزونات ضخمة من الحبوب (انظر الشكل الرابع) . وبحلول منتصف الثمانينات ، كان لدى ٧٠ في المائة من كافة البلدان النامية مخزونات احتياطية تتماشى مع التوصيات الدولية المتعلقة بالأمن الغذائي . بيد أن هذه المجموعة لم تشمل البلدان المنخفضة الدخل ذات العجز الغذائي . وبلغت مخزونات الحبوب التي كانت في حوزة البلدان النامية في افريقيا في عام ١٩٨٥ نحو ٦ في المائة من الكمية المستهلكة ، بالمقارنة بنسبة ١٩ في المائة في جميع البلدان النامية .

٥ - أسعار الأغذية

بالرغم من أن ارتفاع أسعار الأغذية يشكل حافزا على الانتاج ، فإنه يحد من استهلاك الذين تكون قدرتهم الشرائية منخفضة ولا يرتفع للتعويض عن الزيادات في سعر الأغذية . وحيث أن أصحاب الدخول المنخفضة ينفقون نسبة من ايراداتهم على الأغذية تزيد عما ينفق أصحاب الدخول المرتفعة ، فإن الزيادة في أسعار الأغذية تقلل بصورة غير متناسبة من قدرتهم على شراء الأغذية وغيرها من الضروريات . ويساهم ارتفاع أسعار الأغذية في الاضطراب الاجتماعي في عدد من البلدان النامية .

وفيما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٦ ارتفعت أسعار الأغذية في كثير من البلدان النامية (انظر الجدول ١٨) . ومن بين الـ ٨١ بلدا التي توفرت بيانات عنها ، كان معدل تضخم

أسعار الأغذية في ٣٠ منها أكثر ارتفاعا من الزيادة العامة في الأسعار . وكان العديد من البلدان التي كان فيها معدل تضخم أسعار الأغذية أقل من الزيادة العامة في الأسعار ، أما بلدانا افريقية واقعة جنوب الصحراء الكبري تتلقى معونة غذائية كبيرة (على سبيل المثال بوركينا فاصو والسنغال وليبريا في أوائل الثمانينات) ، أو بلدانا اعتمدت اعتمادا شديدا على مخزوناتها (اندونيسيا وباكستان وبورما وتايلند والهند) ، أو بلدانا تستطيع شراء واردات غذائية تجارية (الكويت والمملكة العربية السعودية) .

وفي الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو فإن مشكلة التكيف مع تقليل الاعانات المقدمة الى الانتاج الزراعي ، مع إيلاء الاعتبار الواجب للصعوبات التي يواجهها بعض المزارعين نتيجة للانخفاض المتسارع في عدد المزارع الصغيرة ، قد اربكت المحاولات الرامية الى التفاوض من أجل تحرير التجارة في المنتجات الزراعية ، فالاعانات وما يتصل بها من تدابير حمائية ليس من شأنها فقط رفع التكاليف بالنسبة للمستهلكين في البلدان المتقدمة النمو لكنها تؤدي أيضا الى حد كبير الى تقليل قدرة البلدان النامية على تسويق محاصيلها رغم أن ما تتكبده من تكاليف الانتاج قد يكون شديد الانخفاض . واذا ما أصبحت السياسات الزراعية للولايات المتحدة والاتحاد الاقتصادي الاوروبي واليابان سوقية المنحى بدرجة أكبر ، فإن آثار ذلك ستكون ملموسة ليس فقط على الصعيد المحلي - من حيث خفض الايرادات في الريف مع تكبد تكاليف ضخمة من أجل نقل وتدريب المزارعين النازحين ، بل أيضا على الصعيد الدولي ، إذ أنه لن تكون هناك حاجة لاغراق الأسواق العالمية بفائض الانتاج المحلي .

الجدول ١٨ - توزيع البلدان أو المناطق النامية حسب نسبة الزيادة في أسعار الأغذية الى الزيادة العامة في الأسعار ، ١٩٨٠ - ١٩٨٦

(استنادا الى أرقام الأسعار الاستهلاكية القياسية)

كانت الزيادة في أسعار الأغذية أقل من الزيادة العامة في الأسعار	كانت الزيادة في أسعار الأغذية أكثر من الزيادة العامة في الأسعار بنسبة مقدارها :	
	١ - ٥ في المائة	٥ - ١٠ في المائة	أكثر من ١٠ في المائة
الأردن	اثيوبيا	بورتوريكو	اكوادور
اندونيسيا	الأرجنتين	بنغلاديش	بنما
باكستان	أوروغواي	تونغا	بوتسوانا
بربادوس	البرازيل	تونس	ترينيداد وتوباغو
برمودا	بوليفيا	جزر البهاما	جزر سليمان
بوركينا فاسو	جامايكا	غواتيمالا	فنزويلا
بورما	الجمهورية العربية	مصر	موريشيوس
بولينيزيا الفرنسية	السورية	المغرب	
بيرو	زمبابوي		
تايلند	سانت لوسيا		
توغو	كاليدونيا		
جزر الأنتيل الهولندية	الجديدة		
جزر المارتينيك	كوستاريكا		
جمهورية افريقيا الوسطى	كولومبيا		
جمهورية كوريا	مدغشقر		
الجمهورية الدومينيكية	نيبال		
الرأس الأخضر	نيجيريا		

(يتبع)

الجدول ١٨ (تابع)

كانت الزيادة في أسعار الأغذية أقل من الزيادة العامة في الأسعار	كانت الزيادة في أسعار الأغذية أكثر من الزيادة العامة في الأسعار بنسبة مقدارها : ١ - ٥ في المائة	٥ - ١٠ في المائة	أكثر من ١٠ في المائة
ريونيون			
زامبيا			
ساموا			
سري لانكا			
السلفادور			
سنغافورة			
السنغال			
سوازيلند			
سورينام			
سيراليون			
سيشيل			
شيلي			
الصومال			
غامبيا			
غانا			
غوادلوب			
غيانا الفرنسية			
فانواتو			
الفلبين			
الكاميرون			
كوت ديفوار			
الكويت			

(يتبع)

الجدول ١٨ (تابع)

كانت الزيادة في أسعار الأغذية أقل من الزيادة العامة في الأسعار	كانت الزيادة في أسعار الأغذية أكثر من الزيادة العامة في الأسعار بنسبة مقدارها : ١ - ٥ في المائة	٥ - ١٠ في المائة	أكثر من ١٠ في المائة
كينيا			
ليبريا			
ليسوتو			
ماليزيا			
المكسيك			
ملاوي			
المملكة العربية السعودية			
نيوي			
هايتي			
الهند			
هندوراس			
هونغ كونغ			

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، استنادا إلى المكتب الاحصائي للأمم المتحدة ، "النشرة الاحصائية الشهرية" (أعداد مختلفة) .

جيم - الاستنتاجات

أدت أوجه التقدم في التكنولوجيا وانتشار المعرفة وانتهاج سياسات فعالة الى رفع انتاج الاغذية الى مستوى كاف لإطعام جميع سكان الارض . ومع ذلك يعاني من ١٠ الى ١٥ في المائة من سكان العالم من نقص التغذية . وبناء على ذلك فإن أوجه التناقض بين الحوافز على انتاج الاغذية والقدرة على حيازتها قد احتلت مركز الصدارة . وقد أصبح توفير مرافق التخزين للفوائض المتزايدة من الحبوب مشكلة في بعض البلدان النامية . وتتطلب سياسات انتاج وتوزيع الاغذية إعادة دراستها بصورة متعمقة .

وقد يترك التشديد المغالى فيه على الحوافز السعرية للانتاج ، المسائل البالغة الاهمية المتعلقة بالقدرة على حيازة واستهلاك الاغذية دون معالجة ويقضي في النهاية على أغراض زيادة الانتاج . وتمثل السياسات المتخذة فيما يتعلق بالهياكل الاساسية للقطاع الزراعي ، وتوزيع الناتج المتزايد ، وتسهيلات النقل والتجارة ، ونشر المعرفة مكونات هامة لمجموعات السياسة تلك .

وفي عام ١٩٨٩ ، من المحتمل أن تشغل مشاكل قليلة في قطاع الاغذية أذهان مقرري السياسة في عدد كبير من البلدان النامية أكثر مما تشغلهم مشكلة الامن الغذائي . وحدّة هذه المشكلة تجعل من الحتمي تقرير سياسات لتحقيق الاستقرار للانتاج من عام الى آخر ، وللاحتفاظ بإمدادات كافية في المخازن ، وتوفير الاغذية في حالات الطوارئ والسعي لايجاد حلول طويلة الاجل لمشاكل الاغذية المزمنة في بعض بلدان افريقيا .

وفي البلدان المتقدمة النمو ، فإن سوء التغذية يعزى في الدرجة الاولى الى عدم كفاية المعرفة بالنظم الغذائية الصحية . ومن الارجح أن تؤدي زيادة نشر المعلومات الى علاج هذه المشكلة .

وعلى الصعيد الدولي ، يمكن انجاز الكثير لرفع انتاج الاغذية وتحسين توزيعها . ومن شأن الحد من الحمائية في مجال تجارة الاغذية أن يؤدي الى تخفيض الاسعار وزيادة ترشيد تخصيص الطاقة الانتاجية فيما بين البلدان على السواء . ولا تزال المعونة الغذائية تشكل مصدرا للامدادات في البلدان التي لديها عجز غذائي مزمن وفي حالات الطوارئ على السواء . والاحتفاظ بنظم للإشعار المبكر يشكل أداة رئيسية لتجنب المجاعات المأساوية . ويظل نقل المعرفة والتكنولوجيا فيما بين

البلدان مصدر فائدة للبلدان التي لم تتبع بعد الأساليب الحديثة في قطاعيها المتعلقين بانتاج الأغذية وتوزيعها . وتشكل عمليات نقل الموارد من أجل رفع الانتاج الغذائي ، ولاسيما عن طريق قطاعات السكان التي تفتقر الى الموارد ، وسيلة لكفالة توزيع أكثر عدالة للمكاسب العائدة من النمو الاقتصادي .

الحواشي

(١) انظر Paul Streeten, What Price Food?, Cornell University Press, Ithaca, New York, 1987, pp. 96-97 .

(٢) استمدت هذه الأرقام من حسابات مستندة الى بيانات مأخوذة من : منظمة الأغذية والزراعة "حالة الأغذية والزراعة ، ١٩٨٧" ، "النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة : توقعات الأغذية" ، الرقم ٨ (أيلول/سبتمبر ١٩٨٨) ، الميزانيات العمومية للأغذية ، متوسط ١٩٧٩ - ١٩٨١ .

(٣) تدليلا على أوجه التفاوت في توزيع الأغذية داخل الأسرة ، أشير في الدراسات التي أجريت في المناطق الريفية من بنغلاديش في ١٩٧٨ الى أن الإناث في كل فئة من الفئات العمرية يستهلكن عددا من السعرات الحرارية وكميات من البروتينات أقل مما يستهلك الذكور ، بمعدل نقص عام نسبته ١٧ في المائة لكل مادة من المواد الغذائية . وكذلك وجد أن الأطفال يستهلكون مقادير من كل من مصدري التغذية المذكورين أقل مما يستهلكه البالغون وكانت المحاباة القائمة على أساس الجنس شائعة في كل فئة عمرية . وفي دراسة أخرى أُجريت في المناطق الريفية من البنغال الغربية بالهند بعد الفيضانات في عام ١٩٧٨ وجد عدد أكبر من حالات نقص التغذية بين الإناث ، وبين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٦ سنوات مما وجد بين الذكور . انظر Amartya sen, Reasources, Values and Development, (Blackwell, Oxford, 1984) pp. 346-365 .

(٤) منظمة الأغذية والزراعة ، "الزراعة : عام ٢٠٠٠" (روما ، تموز/يوليه ١٩٨٧) الجدول ٤ ، الصفحات ألف ٣٤ - ألف ٣٧ من النص الانكليزي .

(٥) منظمة الأغذية والزراعة ، "حالة الأغذية والزراعة ، ١٩٨٦" (روما ، أيلول/سبتمبر ١٩٨٦) ، الصفحة ١٤ من النص الانكليزي .

(٦) مجلس الاغذية العالمي ، "حالة الجوع وسوء التغذية في العالم ، تقرير ١٩٨٨" (WFC/1988/4, 24 March 1988) ، الصفحة ٤ من النص الانكليزي ، الجدول الاول .

(٧) مجلس الاغذية العالمي ، "حالة الجوع وسوء التغذية في العالم وأثر التكيف الاقتصادي على مشكلتي الاغذية والجوع" (WFC/1987/2, 8 April 1987) ، الصفحة ٣ من النص الانكليزي .

(٨) البنك الدولي Poverty and Hunger. Issues and Options for Food Security in Developing Countries, World Bank Policy Study 1986 (HD-1583), Washington D.C., p.1 .

(٩) المرجع نفسه ، الصفحة ٣ من النص الانكليزي .

(١٠) لجنة التنسيق الادارية ، اللجنة الفرعية المعنية بالتغذية ، "التقرير الاول عن حالة التغذية في العالم" (تموز/يوليه ١٩٨٧) .

(١١) اليونيسيف/برنامج الاغذية العالمي ، Food Aid and the Well-being of Children in Developing Countries. Report of the UNICEF/WFP Workshop held at UNICEF Headquarters, New York, 25-26 November 1985, p.5 .

(١٢) جامعة الامم المتحدة ، Food and Nutrition Bulletin, vol. 6, No. 4, December 1984, p. 49 .

(١٣) لجنة التنسيق الادارية ، اللجنة الفرعية المعنية بالتغذية ، "التقرير الاول عن حالة التغذية في العالم" (تموز/يوليه ١٩٨٧) ، الصفحات ٣٩ - ٣٩ من النص الانكليزي .

(١٤) المرجع نفسه ، الصفحة ٣٣ من النص الانكليزي .

(١٥) المرجع نفسه .

(١٦) المرجع نفسه ، الصفحة ٣٧ من النص الانكليزي .

(١٧) S.M.R. Kanbur, Malnutrition and Poverty in Latin America (WIDER) pp. 30-33 .

(١٨) B.N.S. Walia, S.K. Gambir, D.Kumar and S.P.S. Bhatia, Feeding from the Family Pot for Prevention of Malnutrition in UNU, Food and Nutrition Bulletin, vol. 7, No. 4, December 1985, p. 44 (WHFNB- 28/UNUP-569) .

(١٩) اليونيسيف ، "تطوير البرنامج في منطقة شرق آسيا وباكستان" (E/ICEF/1988/8) الصفحتان ١١ و ١٢ من النص الانكليزي .

(٢٠) المرجع نفسه الصفحة ١٢ من النص الانكليزي .

(٢١) اليونيسيف ، "توصية بشأن برنامج قطري : فييت نام" (E/ICEF/1988) (P/L.25) .

(٢٢) اليونيسيف ، "تطوير البرنامج في الامريكتين ومنطقة البحر الكاريبي" (E/ICEF/1988/7) الصفحة ١١ من النص الانكليزي .

(٢٣) المرجع نفسه ، الصفحة ٤ من النص الانكليزي .

(٢٤) انظر Amartyia Sen, Hunger and Entitlements, WIDER, Helsinki, 1988 .

(٢٥) J. Spalding, Structural Barriers to Food Programming: An Analysis of the Mexican Food System in World Development, vol. 13, No. 12, pp. 1251-1259 .

(٢٦) منظمة الاغذية والزراعة ، Agricultural Price Policies: Issues and Proposals, FAO Economic and Social Development Series, No. 42, p. 87, Rome, 1987 .

(٢٧) برنامج الاغذية العالمي ، Roles of Food Aid in Structural and Sector Adjustments (WFP/CFA: 23/5, Add.1) p.16 .

(٢٨) منظمة الاغذية والزراعة : "تقرير الاغذية في العالم" ، (روما ١٩٨٦) ، الصفحة ١٥ من النص الانكليزي .

(٢٩) وكالة التنمية الدولية التابعة لحكومة الولايات المتحدة ، Highlights, vol. 4, No. 3, Summer 1987, p.1 .

(٣٠) منظمة الاغذية والزراعة (ا) : "النظام العالمي للإعلام والانذار المبكر عن الاغذية والزراعة : توقعات الاغذية" الرقم ٤ (آيار/مايو ١٩٨٨) ، الصفحة ٥ من النص الانكليزي .

(٣١) منظمة الاغذية والزراعة ، "حالة الاغذية والزراعة في عام ١٩٨٧" (روما ، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧) .

(٣٢) منظمة الاغذية والزراعة ، "النظام العالمي للإعلام والانذار المبكر ... ، الرقم ٨ (أيلول/سبتمبر ١٩٨٨) ، الصفحة ٦ من النص الانكليزي .

(٣٣) The New York Times, August 3, 1988, p. A3 .

(٣٤) انظر Elizabeth Croll: Food Supply in China and the Nutritional Status of Children, UNRISD and UNICEF Food Systems and Society Series, Report No. 86.1, Geneva, p.53 .

(٣٥) منظمة الاغذية والزراعة ، "النظام العالمي للإعلام والانذار المبكر ..." الرقم ٨ (أيلول/سبتمبر ١٩٨٨) ، الصفحة ٦ من النص الانكليزي والجدولان ألف ٥ و ألف ٦ .

(٣٦) International Food Policy Research Institute (IFPRI), Annual Report 1987, p.9 .

(٣٧) إعلان الخرطوم : نحو نهج للانعاش الاجتماعي - الاقتصادي والتنمية في افريقيا محوره الانسان ، الذي اعتمده المؤتمر الدولي المعني بالبعد الانساني للانعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، المعقود في الخرطوم في الفترة من ٥ الى ٨ آذار/مارس ١٩٨٨ (A/43/430 ، المرفق الأول) ، الصفحة ١٠ .

(٣٨) World Farmers' Times Foundation: World Farmers' Times, May 1988, No. 5, p. 5. (Published in Zurich, Switzerland) .

(٣٩) منظمة الاغذية والزراعة ، "النظام العالمي للإعلام والانذار المبكر ..." ، الرقم ٨ ، (ايلول/سبتمبر ١٩٨٨) الصفحة ٥ من النص الانكليزي .

الفصل الرابع

عدم المساواة والفقر

كان توزيع دخل الاسر المعيشية والدخل الشخصي دائما أحد الشواغل الاساسية لمقرري السياسات في البلدان النامية والمجتمع الدولي بوجه عام ؛ ويعود هذا جزئيا إلى أسباب انسانية وسياسية ، وجزئيا إلى أهمية توزيع الدخل بقدر أكبر من المساواة في ديناميات عملية التنمية . ويمكن أن تكون التغييرات الكثيرة التي طرأت على الاقتصاد العالمي في الثمانينات ، بما في ذلك الهبوط المستمر في أسعار السلع ، والكوارث الطبيعية ، وزيادة أعباء الفائدة وسداد الديون من ناحية ، والسياسات الداخلية التي تنتهجها الحكومات ، من ناحية أخرى ، قد أثرت كثيرا على توزيع الدخل داخل البلدان وفيما بينها على حد سواء . ويدرس هذا الفصل طبيعة الآثار والسياسات المتبعة لتخفيف حدة الآثار الأشد خطورة .

وفي السنوات الأخيرة اضطر كثير من البلدان النامية الى اتخاذ تدابير قصيرة الأجل لتحقيق الاستقرار في المجال الاقتصادي بالاضافة إلى تدابير للتكيف تتراوح بين الأجل المتوسط وألاجل الطويل . وكانت التدابير الرامية الى تحقيق الاستقرار ضرورية في المقام الأول من أجل تخفيف معدل التضخم ووقف التردي السريع الذي اعترى ميزان المدفوعات . وكانت سياسات التكيف موجهة نحو إزالة الاختلالات التي تعرقل نمو الاقتصاد بسرعة ، واستخدام الموارد بكفاءة ، وتشجيع اتباع سياسات تؤمن استمرار النمو بشكل متوازن ، في الاقتصاد الداخلي والحساب الخارجي على حد سواء في المدى الطويل . وقد لوحظ أن مجموعة السياسات والأدوات التي اتبعت لتحقيق الاستقرار والتكيف كانت مجحفة إلى حد كبير بالنسبة للفئات ذات الدخل المنخفض ، مما حدا بمنظمة الامم المتحدة للطفولة ، من بين مؤسسات أخرى ، إلى أن تحث على أن تكون سياسات التكيف "ذات طابع انساني" . والتوزيع السائد للدخل والرفاه في البلدان النامية هو نتيجة للاتجاهات والتقلبات التي ظهرت في الاقتصاد العالمي على حد سواء ، بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية والاجتماعية المحلية . ولا يمكن على أساس البحوث الجارية تحديد الصلات الدقيقة بين انحدار أسعار السلع وارتفاع أعباء الديون من ناحية ، وتوزيع الدخل في البلد ، من ناحية أخرى . بيد أن تأثير هذه العوامل يمكن أن يظهر في الصورة الكلية لتوزيع الدخل العالمي بين البلدان . والفرع ألف من هذا الفصل مكرس لهذا الموضوع . ويتضمن الفرع باء مناقشة للتغييرات التي طرأت على التوزيع داخل البلدان والعوامل التي أدت إلى حدوث هذه التغييرات .

ألف - عدم تساوي الدخل بين البلدان

١ - مدى عدم المساواة

يبين الجدول ١٩ توزيع الناتج المحلي الاجمالي العالمي في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٧ من ١١٠ من البلدان النامية ؛ والبلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، والبلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا ، مرتبة عُشريا ترتيبا تصاعديا حسب الدخل بالنسبة إلى الفرد في كل مجموعة بلدان[(١)] . وتم حساب رقم (جيني القياسي) ، وهو رقم يستعمل على نطاق واسع لقياس عدم المساواة في الدخل لكل توزيع .

الجدول ١٩ - توزيع الناتج المحلي الاجمالي
والسكان في العالم ، ١٩٨٠ و ١٩٨٧

الفئة العشرية (أ) من البلدان	الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة إلى الفرد الواحد (ب) ١٩٨٠ (بدولارات الولايات المتحدة)	الناتج المحلي الاجمالي (ب) ١٩٨٠ (ببلايين دولارات الولايات المتحدة)	الناتج المحلي الاجمالي (ب) ١٩٨٧ (ببلايين دولارات الولايات المتحدة)	الحصة من الناتج المحلي الاجمالي العالمي (ب) ١٩٨٠ (نسبة مئوية)	الحصة من الناتج المحلي الاجمالي العالمي (ب) ١٩٨٧ (نسبة مئوية)	الحصة من السكان في العالم ١٩٨٠ (نسبة مئوية)	الحصة من السكان في العالم ١٩٨٧ (نسبة مئوية)
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)
١	٢١٧	١٩٨	٢٦٤	١,٧٦	١,٩٩	٢١,٣٦	٢٢,٠١
٢	٢٥٨	٣٠٩	٥٠٨	٢,٧٥	٣,٨٤	٢٧,٩٥	٢٧,٧٢
٣	٥٧٢	١٨٢	٢٢٦	١,٦٢	١,٧١	٧,٤٤	٧,٧٠
٤	٩٥٦	١٥١	١٤٣	١,٣٥	١,٠٨	٣,٦٩	٤,٠٨
٥	١ ٣٨٨	٢٢٦	٣١٦	٢,٠١	٢,٣٩	٣,٨٠	٣,٩٧
٦	٢ ٠٤٢	٤٦٤	٥٣٥	٤,١٤	٤,٠٤	٥,٣١	٥,٤١
٧	٢ ٧٣٠	١ ٢٧٨	١ ٤٩٩	١١,٣٩	١١,٣٣	١٠,٩١	١٠,٨١
٨	٥ ٢١٢	٧٤٧	٨٥٨	٦,٦٦	٦,٤٨	٢,٤٣	٢,٣٩
٩	٩ ٢٨١	٢ ٨٠٨	٣ ٣٥٤	٢٥,٠٣	٢٥,٣٤	٧,٦٢	٧,٠٣
١٠	١٢ ٤٩٠	٤ ٨٥٧	٥ ٥٣٣	٤٣,٣٩	٤١,٨٠	٩,٤٩	٨,٨٩
		١١ ٣٣٠	١٣ ٣٣٦	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

بند تذكيري

الرقم القياسي لعدد المساواة في الدخل

	١٩٨٠	١٩٨٧
رقم جيني القياسي	٠,٦٠٥	٠,٥٩١

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالأمانة العامة للأمم المتحدة .

(أ) مجموع عدد البلدان هو ١١٠ بلدا .

(ب) بأسعار عام ١٩٨٠ . استخدم الناتج المادي الصافي بدلا من الناتج المحلي الاجمالي ، للبلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا في أوروبا وللصين .

كما أن توزيع الناتج المحلي الاجمالي العالمي بين البلدان غير متساو بدرجة كبيرة . وفي عام ١٩٨٠ ، كانت البلدان الواردة في أدنى فئتين عُشريتين تمثل ٤,٥ في المائة تقريبا من الناتج المحلي الاجمالي بينما كادت أن تحتوي على ٥٠ في المائة من سكان العالم . ومن ناحية أخرى ، نالت الفئات العشرية العليا التي تحتوي على ٩ في المائة من سكان العالم ، ٤٣ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي العالمي . وبلغ متوسط دخل السكان في فئات البلدان العشرية العليا نحو ٥٨ ضعفا لدخل السكان في الفئة العشرية الدنيا(٢) .

وقلما يكون توزيع الدخل داخل البلدان غير متساو إلى هذه الدرجة . ويمثل ٢٠ في المائة من الأسر المعيشية الدنيا عادة ٥ أو ٦ في المائة من مجموع الدخل في البلدان النامية و ٧ في المائة تقريبا من مجموع الدخل في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، بينما تمثل الأسر المعيشية في الفئة العشرية العليا ٣٠ في المائة من متوسط الدخل في الفئة الأولى و ٢٥ في المائة تقريبا من الدخل في الفئة الاخيرة(٣) . وبوجه عام ، فإن رقم جيني القياسي لعدم مساواة الدخل في بلدان مفردة هو بوجه عام أقل بكثير من قيمة الرقم القياسي المحسوب في هذا المكان لتوزيع الناتج المحلي الاجمالي العالمي ، مما يبين أن مدى عدم المساواة بين البلدان هو أعلى بكثير منه داخل البلدان نفسها(٤) .

٢ - التغيرات التي طرأت على التوزيع فيما بين البلدان في فترة الثمانينات

هناك بعض الأدلة التي تشير إلى أن توزيع الدخل العالمي سيصبح غير متساو بدرجة أكبر في المدى الطويل . وهناك عدد من تدابير عدم المساواة التي تجمع بين التوزيع بين البلدان والتوزيع داخل البلدان والتي تشير إلى تدهور الاتجاه فيما بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٨٦ ، وحدوث بعض التقلبات حول هذا الاتجاه(٥) . وعلى عكس الانطباعات التي يمكن استشفافها من بعض الخصائص التي تميز التطورات العالمية الحديثة ، فقد قلت نسبة عدم المساواة في توزيع الناتج المحلي الاجمالي بين البلدان (إذا لم يحسب التوزيع داخل البلدان) بدرجة طفيفة أثناء الثمانينات . ويظهر هذا في معامل جيني لعدم المساواة في الدخل المحسوب من البيانات المجمعة في الجدول ١٩ ، الذي انخفض من ٠,٦٠٥ في عام ١٩٨٠ إلى ٠,٥٩١ في عام ١٩٨٧ . ويبين الشكل الخامس ، الذي يستند إلى البيانات الواردة في الجدول ١٩ ، منحنيات لورنز خلال السنتين(٦) . ويمثل تحرك لورنز تجاه الخط القطري دون أن يتقاطع مع المنحنى الأصلي تحسنا شاملا في توزيع الدخل . ويبدي المنحنى لعام ١٩٨٧ تحركا من هذا القبيل ، وهو تحرك يتميز بالوضوح على الرغم من ضآلة حجمه(٧) .

وهناك أساسا ثلاثة عوامل رئيسية تفسر التغيرات التي طرأت على توزيع الدخل بين البلدان وهي : معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي للبلدان المفردة ، وتحويل الموارد بين البلدان ، ومعدلات نمو السكان . وفي الأجل القصير نسبيا ، يفوق العامل الأول والثاني العامل الثالث أهمية ، وإن كان الأخير ينطوي على آثار معقدة في المدى الطويل بالنسبة إلى نمو الدخل وتوزيعه . وأثناء الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧ ، كان ثمة تباين كبير في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي بين البلدان ، وتم تحويل موارد كبيرة من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية .

وتكمن وراء التحسن الطفيف الذي طرأ على التوزيع فروق هامة في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي بين البلدان ومعدلات النمو المرتفعة في بعض البلدان الكبرى . وزادت حصة الفئتين العشريتين الدنيين من الناتج المحلي الاجمالي العالمي (من ٤,٥ في المائة ، إلى ٥,٨ في المائة) ، ويعود هذا إلى حد كبير الى ارتفاع معدل النمو النسبي الذي حققته الهند في الفئة العشرية الأولى والذي حققته الصين في الفئة الثانية . ونما اقتصاد الصين بمعدل ٩,١ في المائة سنويا في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧ وزادت حصة الصين من الناتج المحلي الاجمالي العالمي من ٣,٢ في المائة إلى ٣,٢ في المائة . ومع أن الناتج المحلي الاجمالي في الهند قد نما بمعدل أكثر بطئا ، إلا أنه نما بسرعة تفوق متوسط النمو العالمي ، وزادت حصة الهند في الناتج المحلي الاجمالي العالمي .

ومن بين البلدان الكبرى الأخرى الواردة في أدنى فئتين عشريتين ، نما أيضا الناتج المحلي الاجمالي في الباكستان نموا سريعا فاق نمو المتوسط العالمي . وتمثل باكستان والصين والهند مجتمعة ٤٠ في المائة من سكان البلدان المشمولة بهذا التحليل . وقد أسهم التحسن الذي طرأ على مستوى دخلها ، على الرغم من ضآلته ، في التحسن الملموس الذي طرأ على توزيع الدخل بين البلدان بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٧ . كما زادت حصة البلدان الواردة في الفئة العشرية الخامسة ، ويعود هذا الى حد كبير الى ارتفاع معدلات النمو في جمهورية كوريا وتركيا .

ونال الأحد عشر بلدا الوارد ذكرها في الفئة العشرية العليا للدخل نسبة من الدخل العالمي في عام ١٩٨٧ كانت أقل من النسبة التي نالتها في عام ١٩٨٠ ، ومن ثم أسهمت في التخفيض الطفيف الذي طرأ على تركيز الدخل العالمي . وتشمل هذه البلدان البلدان النامية المصدرة للطاقة ذات الدخل المرتفع . وصاحب هبوط أسعار النفط منذ بداية الثمانينات انخفاض ناتج النفط والناتج المحلي الاجمالي في كثير من هذه البلدان ؛ وانخفضت حصتها من الناتج المحلي الاجمالي . ومن النتائج الهامة

للتغييرات التي طرأت على الفئة العشرية العليا أن نمو بلدين كبيرين من البلدان المتقدمة النمو ، وهما فرنسا وجمهورية المانيا الاتحادية ، كان بطيئا . وقد أدت هذه التغييرات الى تخفيض حصة البلدان الواردة في الفئة العشرية العليا من الناتج المحلي العالمي بنسبة ١,٥ في المائة تقريبا .

بيد أن التحسن الذي طرأ على التوزيع لم يخل من بعض الغموض . وقد تدنى مركز عدد كبير من البلدان النامية ذات الدخل المنخفض أو الدخل المتوسط في افريقيا وأمريكا اللاتينية في الفترة بين ١٩٨٠ و ١٩٨٧ ؛ وانخفضت حصة الفئة العشرية الرابعة ؛ ويعود هذا إلى حد كبير إلى انخفاض حصة نيجيريا . ولم يتحسن مركز البرازيل في الفئة العشرية السادسة أو مركز المكسيك في الفئة العشرية السابعة . وقد رتبت المصاعب الاقتصادية الشديدة التي سادت في الثمانينات آثارا سلبية على المركز النسبي لعدد كبير من البلدان ذات الدخل المنخفض أو ذات الدخل المتوسط ، دون ان ينعكس ذلك في التغير الشامل الذي طرأ على توزيع الناتج المحلي الاجمالي العالمي .

وتغير كذلك المركز النسبي لفئة البلدان الرئيسية (أنظر الجدول ٣٠) . وانخفضت حصة البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي قليلا بينما زادت حصة البلدان الأوروبية ذات الاقتصاد المخطط مركزيا . وأثناء الثمانينات ، نما الناتج المحلي الاجمالي في البلدان النامية ، في المتوسط ، بمعدل أقل من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، وعكس تبعا لذلك الاتجاه الذي ساد في الستينات والسبعينات عندما فاق معدل نمو البلدان النامية معدل البلدان المتقدمة النمو . وانحدرت حصة البلدان النامية الكلية قليلا بوجه عام من ١٨,٦ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ١٧,٧ في المائة في عام ١٩٨٧ .

الجدول ٣٠ - حصة فئة البلدان من الناتج المحلي الاجمالي والسكان في العالم(أ)
(نسبة مئوية)

	حصة الناتج المحلي الاجمالي			حصة السكان	
	١٩٨٠	١٩٨٧		١٩٨٠	١٩٨٧
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	٦٩,٧	٦٩,١		١٧,٩	١٦,٦
البلدان النامية	١٨,٦	١٧,٧	(١٦,٨)	٥٠,١	٥٣,٥
نصف الكرة الغربي	٧,١	٦,٦	(٦,٤)	٨,١	٨,٥
افريقيا	٢,٨	٢,٣	(٢,١)	٩,٨	١٠,٧
غربي آسيا	٣,٢	٢,٦	(٢,٢)	١,٩	٢,١
جنوب وشرقي آسيا	٤,٣	٥,١	(٥,٠)	٢٨,٨	٢٩,٦
البحر الأبيض المتوسط	١,١	١,٢	(١,١)	١,٦	١,٦
الصين	٢,٢	٣,٢		٢٣,٣	٢٣,٦
البلدان النامية والصين	٢٠,٨	٢٠,٩		٧٣,٤	٧٥,١
البلدان الأوروبية ذات الاقتصاد المخطط مركزيا	٩,٦	١٠,٠		٨,٨	٨,٣
	١٠٠	١٠٠		١٠٠	١٠٠

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالأمانة العامة للأمم المتحدة .

ملاحظة : تمثل الأرقام الواردة بين أقواس الحصص التقريبية للبلدان النامية بعد مراعاة تحويل الموارد من خلال التغييرات التي طرأت على معدلات تبادلها التجاري ومدفوعاتها لعوامل الانتاج في مواجهة باقي العالم .

(أ) استنادا إلى ١١٣ بلدا .

وحدثت تغيرات كبيرة في البلدان النامية ذاتها بسبب تفاوت معدلات النمو التي حققتها . ومن زاوية توزيع الناتج المحلي الاجمالي العالمي ، فاقت أهمية هذه التغييرات تلك التي طرأت على فئات البلدان الرئيسية ، وتم التعرف على بعض هذه التغيرات . وترد التغييرات التي طرأت على المركز النسبي للمناطق المختلفة في العالم النامي في الجدول ٢١ . وأدى ركود الناتج أو بطء النمو في جميع بلدان غربي آسيا تقريبا وفي عدد من بلدان افريقيا إلى انخفاض حصتها من مجموع الناتج المحلي الاجمالي للبلدان النامية كثيرا . وانخفضت كذلك حصة البلدان النامية في نصف الكرة الغربي على الرغم من أن الانخفاض كان معتدلا في الفئتين الاخريين . ومن ناحية أخرى ، طرأ نمو سريع في معظم البلدان في جنوب آسيا وشرقي آسيا ، وزادت حصة تلك البلدان بما يربو على ٥ في المائة خلال فترة السبع سنوات .

وكانت الفروق في معدلات النمو الاقتصادي بين البلدان هي المحدِّد الرئيسي للتغييرات التي طرأت على توزيع الدخل العالمي . بيد أنه تم تحويل موارد زاخرة بين البلدان أثناء الفترة . وتدل التقديرات على أن التغيرات التي طرأت على معدلات التبادل التجاري والمدفوعات الصافية لعوامل الانتاج في الخارج أدت إلى تحويل ١٢٥ بليون دولار من الموارد الحقيقية من البلدان النامية إلى سائر أنحاء العالم في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧ ، أو ١٨ بليون دولار سنويا . وكانت هذه التحويلات صغيرة إذا قيست بالتغيرات التي طرأت على قيمة الناتج العالمي خلال تلك الفترة دون أن يكون لها تأثير كبير بوجه عام على التغيرات التي طرأت على توزيع الدخل العالمي بين البلدان . أما بالنسبة للبلدان النامية ، فقد عكست التحويلات انخفاض حصتها في الدخل العالمي[٨] . وكما هو مبين في الجدول ٣٠ ، انخفضت حصة هذه البلدان في عام ١٩٨٧ أكثر من ذلك حتى بلغت نسبة التخفيض نحو ٠,٩ في المائة ، بعد أخذ هذه التحويلات في الاعتبار . وينبغي التشديد على وجود فروق كبيرة بين المناطق النامية . وإذا كانت هذه التحويلات صغيرة نسبيا بالنسبة لجنوبي آسيا وشرقي آسيا ، فقد كانت كبيرة بالنسبة لغربي آسيا ، وافريقيا ، ونصف الكرة الغربي . وكانت هذه التحويلات كبيرة جدا أحيانا بالنسبة لبلدان منفردة . وكان وقع آثار تحويل الموارد أشد في المناطق التي قلّت حصتها من الناتج المحلي الاجمالي العالمي لأن نموها كان بطيئا أو سلبيا بالقياس إلى المناطق الاخرى .

الجدول ٢١ - توزيع الناتج المحلي الاجمالي
للبلدان النامية على المناطق
(نسبة مئوية)

	١٩٨٠	١٩٨٧
نصف الكرة الغربي	٣٨,٤٩	٣٧,٢٣
افريقيا	١٥,١٥	١٢,٨٨
غربي آسيا	١٧,٤١	١٤,٥٣
جنوبي آسيا وشرقي آسيا	٢٣,٠٢	٣٨,٧٦
البحر الأبيض المتوسط	٥,٩٨	٦,٥٥
	١٠٠	١٠٠

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالأمانة العامة للأمم المتحدة .

الجدول ٢٢ - المستويات النسبية للناتج المحلي الاجمالي بالنسبة للفرد الواحد(أ)

فئات البلدان العشرية	١٩٨٠	١٩٨٧
١	٠,٠١٧	٠,٠١٨
٢	٠,٠٢١	٠,٠٢٨
٣	٠,٠٤٦	٠,٠٤٥
٤	٠,٠٧٦	٠,٠٥٤
٥	٠,١١١	٠,١٢٢
٦	٠,٢٠٣	٠,٢٠٣
٧	٠,٢١٨	٠,٢١٣
٨	٠,٤١٧	٠,٤٠٦
٩	٠,٩٥٣	٠,٩٣٤
١٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالأمانة العامة للأمم المتحدة .

(أ) نسبة متوسط الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة إلى الفرد الواحد في الفئة العشرية إلى متوسط الدخل بالنسبة إلى الفرد الواحد في الفئة العشرية العليا (أسعار عام ١٩٨٠) .

بل إن الفروق في الناتج المحلي الاجمالي الفردي بين البلدان تبرز بشكل أبلغ مدى التفاوت في توزع الدخل في العالم أكثر منه توزع الناتج المحلي الاجمالي بين البلدان في العالم . وفي الجدول ٢٢ يعبر الناتج المحلي الاجمالي الفردي لكل فئة عشرية من البلدان عن نسبته في الفئة العشرية العليا . وفي الـ ٢٠ في المائة السفلى من البلدان ، يقل الدخل الفردي عن ٣ في المائة من الدخل الفردي في بلدان الـ ١٠ في المائة العليا . ولا يمكن طبعا لهذه الفروق في الدخل الفردي أن تتغير تغيرا كبيرا خلال فترة قصيرة من الوقت . فبين البلدان ذات الدخل الفردي المنخفض لم تحسن وضعها نسبيا بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٧ سوى بلدان الفئتين العشريتين السفليتين ، ولاسيما الفئة الثانية منهما . ويعزى هذا التحسن الى حد كبير الى النمو المرتفع في بعض البلدان الأكثر كثافة في السكان ، كما أُشير الى ذلك فيما تقدم .

وفي بعض البلدان الواقعة ضمن الفئات العشرية المنخفضة الدخل ، حصل هبوط مطلق في الدخل الفردي وبالطبع هبوط في نسبته الى الدخل الفردي في الفئات العشرية العليا . فمن أصل الـ ٨١ بلدا ناميا التي يشملها الجدول ٢٢ ، انخفض الناتج المحلي الاجمالي الفردي من حيث القيمة الفعلية في ٥٤ بلدا خلال فترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧ . ويقع ما يزيد عن ٧٠ في المائة من البلدان التي انخفض دخلها الفردي في الفئتين العشريتين الثالثة والرابعة .

باء - توزع الدخل داخل البلدان

١ - التغيرات الطارئة على توزيع الدخل

يتضمن الجدول ٢٣ معلومات عن توزع دخل الاسرة في ١٤ بلدا ناميا خلال سنة واحدة في السبعينات وخلال سنة أخرى في الثمانينات . ونظرا لكون هذه المعلومات مؤشرا للتغيرات الحاصلة في توزع الدخل في البلدان النامية خلال النصف الاول من الثمانينات ، فهي ذات قيمة محدودة .

والتوزيع هو بين ثلاث فئات من الاسر فقط ، وليست هناك معلومات عن التغيرات الحاصلة في التوزع ضمن كل فئة . ولا يمكن الاعتماد على هذه البيانات كثيرا بالنسبة للمستويات العليا ، التي قد تحذف أجزاء من الدخل المتلقى على شكل مكاسب وفوائد وأرباح لرأس المال ، وبالنسبة للمستويات الدنيا التي قد لا يسجل فيها الدخل المتلقى من زراعة الكفاف وغيرها من الانشطة المماثلة . وبوجه عام ، فإن الدخل هو

رقم قياسي للرخاء أقل دقة من النفقات . فبيانات الدخل لا تسجل آثار توزيع الضرائب أو رسوم الاستعمال ، أو تحويلات الدخل ، أو توفر الخدمات الاجتماعية ، بين أمور أخرى .

وضمن الحدود التي تنطوي عليها هذه المعلومات ، ليس هناك من دليل على ازدياد توزع الدخل في البلدان النامية سوءا ، بصورة عامة وبشكل كبير . ففي خمسة من الـ ١٤ بلدا ، كان هناك في الواقع زيادة في نسبة الدخل المتراكم لأسر الـ ٤٠ في المائة السفلى . وفي ثلاثة بلدان ، لم يكن هناك أي تغيير . وفي البلدان الستة الأخرى (الارجنتين وباكستان وبنغلاديش وسري لانكا وشيلي وكوت ديفوار) كانت نسبة أسر الـ ٤٠ في المائة السفلى من المجموع في الثمانينات أقل منها في السبعينات . وفي خمسة بلدان من هذه البلدان الستة (باستثناء كوت ديفوار) كان نصيب أسر الـ ٤٠ في المائة الوسطى من الدخل الاجمالي في الثمانينات أيضا أقل منه في السبعينات ، كما ازداد نصيب أسر الـ ٢٠ في المائة العليا . وفي البلدان الثمانية الأخرى . كان نصيب أسر الـ ٢٠ في المائة العليا في الثمانينات أقل منه في السبعينات ولم يكن هناك أي تغيير في النسب التي حصلت عليها فئات الدخل في البرازيل .

وفي الارجنتين ، وهي من البلدان المثقلة بالديون ، تلقت فئات الأسر العشرية الأربع السفلى نسبة من الدخل الاجمالي في عام ١٩٨٥ أقل منها في عام ١٩٧٥ . وفي البرازيل والفلبين لم يكن هناك أي تغير ملحوظ في النصيب المتراكم للفئات العشرية الأربع السفلى[٩] . وفي كوت ديفوار ، حصل هبوط جذري في النسبة المتراكمة للـ ٢٠ في المائة السفلى في عام ١٩٨٤ . وفي جمهورية كوريا ، التي كيفت اقتصادها بشكل واضح تكيفا حسنا مع اضطرابات الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٠ ، طرأ تحسن ملحوظ على توزيع الدخل بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٨١ .

والمعلومات المتعلقة بتوزيع الدخل هي أحد الاهتمامات الرئيسية بالنسبة لمقرري السياسات لأنها ، في جملة أمور ، تكشف عن تحركات حد الفقر . فحد الفقر يقع عادة عند مستوى الدخل الذي يصبح من المتعذر دونه الحصول على الحد الأدنى من الغذاء الكافي صحيا والمواد الأساسية غير الغذائية . ويرد في الجدول ٢٤ بعض المعلومات عن نسبة السكان الذين يعيشون في فقر في البلدان النامية .

وقد حصل هبوط كبير في نسبة السكان الذين يعيشون دون حد الفقر بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٥ . بيد أن عدد الناس الذين يعيشون في فقر ازداد بشكل كبير خلال هذه

الفترة بسبب النمو السريع في السكان . وباستثناء أمريكا اللاتينية ، فإن عدد الفقراء في المناطق الريفية أكثر منه في المناطق الحضرية .

وقد هبطت نسبة الفقراء في آسيا نتيجة للنمو الاقتصادي ، وتحسن الغلات الزراعية ، والهجرة من الريف الى الحضر ، والدخل المتولد عن العمل في بلدان أخرى ، وتحويلات للدخل على شكل فوائد وتسديد ديون أقل نسبيا منها في أمريكا اللاتينية . وفي أمريكا اللاتينية ، يبين انتقال الفقر من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية آثار استمرار المعدلات المرتفعة للهجرة الريفية وأثر الهبوط في دخل الحضر في معظم بلدان المنطقة . وفي افريقيا ، كان السبب في الازدياد السريع نسبيا للفقر في المناطق الريفية هو تباطؤ الانتاج الزراعي ، والزيادة السريعة في عدد السكان ، والهبوط في أسعار معظم منتجات الصادرات الزراعية .

وكانت قدرة الفقراء على التحمل ، بل على البقاء على قيد الحياة ، مما يلفت النظر خلال الثمانينات . فبطرق لم تتمكن بيانات الدخل من تسجيلها ، تمكنت أكثرية السكان الحضريين في افريقيا وامريكا اللاتينية من تبني استراتيجيات للبقاء ووسائل لتحمل الصدمات أثبتت نجاحها في درء الفقر المطلق . ومن تدابير التصرف على المدى القصير ، مثلا ، تناقص الميل الى التوفير ، وإعادة توزيع نفقات الأسرة على أكثر الحاجات ضرورة ، وتزايد ساعات عمل رب الأسرة بإطراد في وظيفة أو أكثر مقابل أجر ضئيل في حين يكسب أفراد الأسرة الآخرون قوتهم أو يجدون عملا آخر في القطاع غير الرسمي ، كما تقوم أسر كثيرة بزراعة الأغذية في الأفنية الخلفية لبيوتهم . بيد أن وسائل التصرف قد تبلى مع الزمن ، وخاصة إذا كان الغذاء غير كاف ، كما أنه قد لا يكون من الممكن إرجاء مضاعفات التدهور الاقتصادي الى ما لا نهاية .

الجدول ٢٣ - توزيع الدخل في السبعينات والثمانينات

	السنة	الـ ٢٠٪ العليا	الـ ٤٠٪ الوسطى	الـ ٤٠٪ السفلى	السنة	الـ ٢٠٪ العليا	الـ ٤٠٪ الوسطى	الـ ٤٠٪ السفلى
الارجنتين (أ)	١٩٧٥	٤٣	٣٩	١٨	١٩٨٥	٤٩	٣٦	١٥
اندونيسيا	١٩٧٦	٤٩	٣٧	١٤	١٩٨٤	٤٣	٣٧	٢١
باكستان	١٩٧١	٤١	٣٨	٢١	١٩٨٥	٥٧	٣٥	١٨
البرازيل	١٩٧٩	٦٣	٢٨	٩	١٩٨٤	٦٣	٢٨	٩
بنغلاديش	١٩٧٤/٧٣	٤٢	٤٠	١٨	١٩٨٢/٨١	٤٥	٣٨	١٧
بوتسوانا	١٩٧٥	٦٠	٢٨	١٢	١٩٨٣	٥٨	٣٠	١٢
الجمهورية الدومينيكية	١٩٧٧	٥٧	٣٠	١٣	١٩٨٤	٥٠	٣٥	١٥
سري لانكا	١٩٦٩	٤٣	٣٨	١٩	١٩٨١/٨٠	٥٠	٣٤	١٦
شيلي	١٩٧٨	٥١	٣٤	١٥	١٩٨٥	٦١	٢٩	١٠
غواتيمالا	١٩٧٠	٥٨	٣١	١١	١٩٨١	٥٦	٣٠	١٤
الفلبين	١٩٧١/٧٠	٥٤	٣٢	١٤	١٩٨٥	٥٣	٣٣	١٤
كوت ديفوار	١٩٧٤/٧٣	٥٠	٣٠	٢٠	١٩٨٦/٨٥	٤٤	٤٧	٩
جمهورية كوريا	١٩٧٦	٤٥	٣٨	١٧	١٩٨١	٣٩	٤٠	٢١
كولومبيا	١٩٧٣	٥٩	٣٠	١١	١٩٨٥	٥٣	٢٩	١٨

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، بالاستناد الى بيانات الدراسة الاستقصائية التي أعدها المكتب الاحصائي ، واليونيسيف ، والبنك الدولي ، ومصادر أخرى .

(أ) منطقة بوينس آيرس الكبرى فقط .

٢ - آثار سياسات التكيف على توزع الدخل

لقد كثر النقاش حول أثر "سياسات التكيف" في البلدان النامية على توزع الدخل والرخاء . وتشمل سياسات التكيف التدابير القصيرة الأجل والطويلة الأجل ، على حد سواء ، الرامية الى التوصل الى استقرار الأسعار ، والرصيد الدائم في الحسابات الجارية في الصفقات الدولية ، والتقليل من الاجراءات المتصلبة في الاقتصاد ، وزيادة الكفاءة في استعمال الموارد ، ورفع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي . ولتحقيق هذه الأهداف ، استُخدمت مجموعة متباينة من وسائل السياسات وأدواتها ، منها وسائل سياسات النقد والضرائب والمالية ، وأسعار الصرف ، والغاء الضوابط ، وتحرير الأسواق . ونظرا للطبيعة المعقدة التي تتصف بها آثار هذه السياسات مجتمعة على توزيع الدخل والرفاه ، ولأن ظهور الآثار نفسها لا تظهر فورا ، ليس هناك بعد أبحاث كافية تدعم استنتاجات مؤكدة بشأن هذه المسائل . وترد أدناه مناقشة لبعض القوى الفاعلة في هذا المجال .

ففي خمسة من البلدان الستة المبينة في الجدول ٢٥ ، كانت البطالة الظاهرة بين الحضر أعلى في عام ١٩٨٥ منها في عام ١٩٨٠ ، وذلك باستثناء البرازيل . وفي بلدين منها (وهما شيلي وفنزويلا) هبطت في عام ١٩٨٥ نسبة المستخدمين في القطاع العام بالنسبة لجميع الأشخاص المستخدمين . وعلى النقيض من ذلك ، فإن نسبة المستخدمين في القطاع غير الرسمي ازدادت في جميع البلدان الستة . كما هبطت الأجور الدنيا الفعلية في خمسة بلدان ولكن ليس في الأرجنتين . وفي بيرو ، هبطت تلك الأجور بمقدار النصف تقريبا . وكان من شأن ارتفاع البطالة ، وارتفاع نسبة المستخدمين في القطاع غير الرسمي (حيث تشكل الأجور جزءا ضئيلا من أجور المستخدمين في القطاعين العام والرسمي) ، وهبوط الأجور الدنيا الفعلية ، أنها ربما أدت مجتمعة الى تخفيض الدخل في الطرف الأدنى للتوزيع كما ساهمت كل هذه الأمور في زيادة عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر .

وكان لسياسات تثبيت الأسعار وتخفيض العملة أثر مباشر وشديد بوجه خاص على القوى العاملة الحضرية في معظم البلدان ، مع تفاوت في درجة الآثار الثانوية على القوى العاملة الريفية . وعن طريق الحد من إمدادات البضائع الوسيطة ومعدات رأس المال أدت قيود الاستيراد - وفي بعض الحالات خنق الاستيراد - الى الاضرار بشكل رئيسي بالناتج والعمالة في قطاعات الصناعة التحويلية . في حين كان من شأن القيود المالية ، من ناحية أخرى ، تخفيض أجور ومرتبات القطاع العام من الناحية الفعلية .

الجدول ٣٤ - تقديرات العدد الاجمالي للسكان الذين يعيشون في فقر مطلق ، من ريفيين وحضريين

	النسبة المئوية للسكان		بالملايين		التغير في النسبة المئوية
	١٩٧٠	١٩٨٥	١٩٧٠	١٩٨٥	زيادة نسبة ١٩٨٥ عن نسبة ١٩٧٠
البلدان النامية (أ)					
العدد الاجمالي	٥٢	٤٤	٩٤٤	١ ١٥٦	٢٢
الريفيون	٥٩	٤٩	٧٦٧	٨٥٠	١١
الحضريون	٣٥	٣٢	١٧٧	٣٠٦	٧٣
افريقيا					
العدد الاجمالي	٤٦	٤٩	١٦٦	٢٧٣	٦٤
الريفيون	٥٠	٥٨	١٤٠	٢٢٦	٦١
الحضريون	٣٢	٣٩	٢٦	٤٧	٨١
آسيا					
العدد الاجمالي	٥٦	٤٣	٦٦٢	٧٣٧	١١
الريفيون	٦١	٤٧	٥٥٢	٥٦٧	٣
الحضريون	٤٢	٣٤	١١٠	١٧٠	٥٥
امريكا اللاتينية					
العدد الاجمالي	٤٠	٣٦	١١٦	١٤٦	٢٦
الريفيون	٦٢	٤٥	٧٥	٥٧	-٢٤
الحضريون	٣٥	٣٢	٤١	٨٩	١١٧

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، بالاستناد الى بيانات من البنك الدولي واللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، على النحو المستخلص من الجدولين ١٣ و ٢٣ في مؤلف أ. آلتيمير "مدى الفقر في امريكا اللاتينية" ، وورقات عمل موظفي البنك الدولي ، العدد ٥٢٣ ، (واشنطن العاصمة ، ١٩٨٣) ؛ واليونيسيف ، احصاءات عن الاطفال في البلدان التي تساعدها اليونيسيف ، (نيويورك ، نيسان/ابريل ١٩٨٨) ؛ والامم المتحدة ، "التوقعات السكانية في العالم" ، (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.86.XIII.3) .

(أ) باستثناء الصين .

كما أن القيود المفروضة على النمو في مخزون الأموال زاد من تخفيض الطلب والناتج والعمالة والأجور الفعلية والدخل . وعلاوة على ذلك ، فقد أدى اجتماع تخفيض العملة واستمرار العجز في الميزانية الى طفرات في الأسعار في بعض البلدان قضت على القوة الشرائية للأشخاص الذين يعوزهم الدخل القياسي أو الأصول التي تحافظ على قيمته الفعلية في أوقات التضخم . فعندما ازدادت أسعار الأغذية بشكل غير متناسب ، كان الفقراء أشد تأثرا من فئات الدخل الأخرى (انظر الفصل الثالث أعلاه) . وكان من شأن التدابير الانتقائية ، المتخذة لتخفيض الواردات غير الأساسية وحماية حاجات الفقراء الاستهلاكية الأساسية ، والاستهلاك الحكومي الجاري ، وكشف أجور القطاع العام ، التخفيف ، مؤقتا على الأقل ، من آثار التقشف الأكثر شدة الناجمة عن التكيف . ويبدو أنه لم يكن لزيادة أسعار الانتاج في الكثير من الحالات أكثر من أثر محدود على الدخل والانتاج في الريف .

وللقطاع العام أثر كبير على مستويات وهياكل الأجور والمرتبات في معظم البلدان النامية . وهذا صحيح بوجه خاص في افريقيا جنوب الصحراء ، حيث يستخدم القطاع العام وسطيا ما يزيد عن ٤٠ في المائة من القوى العاملة الحضرية في القطاع الحديث (انظر الجدول ٣٦) . كما كان للأجور الدنيا القانونية وجداول مرتبات القطاع العام من الناحية التقليدية أثر إرشادي على وضع الأجور والرواتب في القطاع الخاص ، ولو أن هذا الأثر قد تدنت أهميته في الثمانينات ، كما سيرد بحث ذلك فيما بعد . ولذلك ، فإن المحصلة هي أن سياسات الدخل التي تنطوي على تأخير زيادات الأجور في إطار تضخمي ما برحت إحدى الوسائل الرئيسية المتاحة للسلطات العامة للتقليل من العرض المتراكم .

وقد واصلت الحكومات ، من الناحية العملية ، استخدام القطاع العام كوسيلة لاستيعاب بعض النمو الحاصل في القوى العاملة خلال الثمانينات . كما أنه لم يكن من المتعذر بالنسبة للعمالة في القطاع العام ، سواء في افريقيا جنوب الصحراء أم في بلدان امريكا اللاتينية المثقلة بالديون ، أن تنمو بمعدلات تماثل الى حد كبير معدلات نمو القوى العاملة الحضرية (انظر الجدولين ٣٥ و ٣٦) . بيد أن الأجور الدنيا ، في بعض البلدان ، خُفضت من الناحية الفعلية بنسبة مئوية أقل من الأجور العليا ، مما ساعد في توازن الدخل وإن كانت النتائج موضع شك من حيث كفاءة التوزيع (١٠) .

الجدول ٣٥ - العمالة والأجور في ستة من بلدان
امريكا اللاتينية المثقلة بالديون

	البطالة الحضرية الظاهرة		النسبة المئوية للعمالة في القطاعات التالية : القطاع العام		القطاع الخاص		القطاع غير الرسمي		الحد الأدنى للأجور الفعلية(أ) في ١٩٨٥ ١٩٨٠ = ١٠٠
	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٨٥	
الارجنتين	٢,٦	٦,١	١٨,٨	١٨,٩	٥٤,٩	٥٢,١	٢٦,٣	٢٨,٩	١١٣
البرازيل	٦,٣	٥,٣	١٠,٨	١١,١	٦٥,٠	٥٨,٣	٢٤,١	٣٠,١	٨٤
بيرو	١٠,٩	١٧,٦	١٨,٧	٢١,٧	٤٧,١	٤٤,٠	٣٤,٣	٣٤,٩	٥٥
شيلي	١١,٧	١٧,٠	١٢,٣	٩,٥	٥١,٧	٥٢,٥	٣٦,١	٣٧,٣	٦٤
فنزويلا	٦,٦	١٤,٣	٣٥,٥	٣٤,٥	٤٨,٤	٤٨,٥	٢٥,٦	٢٦,٣	٩١
المكسيك	٤,٥	٤,٨	٢١,٨	٢٦,١	٥٤,٠	٤٤,٤	٢٤,٣	٢٩,٥	٧١

المصدر : مختلف الجداول الواردة في المنشور "نظرة شاملة عن حالة العمالة في العالم" الصادر عن منظمة العمل الدولية (جنيف ، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧) ؛ تقرير عن العمل في العالم ٣ (جنيف ١٩٨٧) ، حولية احصاءات العمل ، (جنيف ، ١٩٨٧) .

(أ) بعد اجراء التصحيح من أجل تغييرات الأسعار باستخدام معامل انكماش الناتج المحلي الاجمالي .

وفي البلدان الافريقية الثمانية المبينة في الجدول ٣٦ ، ازدادت بصورة عامة نسبة الاشخاص في عمالة القطاع الرسمي الذين يعملون في القطاع العام ، بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥ ؛ وفي النيجر ، تضاعفت هذه النسبة تقريبا . وعلى النقيض من ذلك ، فقد هبطت النسبة في قطاعي البناء والصناعات التحويلية ؛ كما هبطت الاجور الفعلية في الصناعات التحويلية في ثلاثة بلدان - وبشكل جذري في سيراليون - وارتفعت في زمبابوي . وهبطت أيضا الاجور الفعلية في الزراعة بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٥ في أربعة بلدان ، وارتفعت في سوازيلند وزمبابوي ، وربما كان هناك ، وسطيا ، انخفاض في الاجور الفعلية في العديد من البلدان النامية في افريقيا .

ويبين الجدول ٣٧ بعض مؤشرات أنماط التغير في توزيع الدخل بين تعويضات المستخدمين (الاجور) وفائض التشغيل (الارباح) . وفي ٢٣ بلدا ناميا توفرت البيانات بشأنها ، ازدادت الاجور أكثر من الارباح بين عامي ١٩٧٠ - ١٩٨٥ . بيد أن هذه الحركة ذهبت في الاتجاه المعاكس كما اتسع مقدار التباين في بلدان امريكا اللاتينية الستة الواردة في الجدول ٣٦ .

وتحققت بصفة عامة التخفيضات في تكلفة العمل في القطاعين الخاص والعام والمؤسسات الصناعية ومؤسسات الصناعات التحويلية عن طريق تخفيض وفصل الموظفين أكثر من تحقيقها عن طريق تخفيضات مفرطة في الاجور الحقيقية . وفي الواقع كان قيمة ما دفعته الشركات الخاصة في عام ١٩٨٥ كأجور لعمالها الاساسيين أكثر بنحو ثلث ما دفعه القطاع العام للعمل المماثل(١١) . وكان دافع شركات القطاع الخاص من قيامها بذلك هو الاعتقاد بأن الاجر الأفضل نسبيا سيؤدي الى تحسين التزام وبواعث الموظف ، وزيادة الانضباط الفعال في العمل ، وانخفاض معدل دوران العمال وتقليل النزاع في الصناعة ولكن كانت عمليات تسريح العمال مرتفعة في بعض الاحوال ، بما فيها المؤسسات العامة في بعض الحالات(١٢) .

وربما كان أشد القطاعات تضررا في العديد من البلدان هو قطاع التشييد . فقد ارتفعت البطالة والاستخدام الناقص للقدرة ارتفاعا حادا نتيجة لانخفاض الاستثمار العام والخاص . ففي المكسيك ، على سبيل المثال ، تم خسران ٧٠ في المائة من الوظائف في صناعة التشييد ما بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٤ ويرجع فقدان ثلاثة أرباعها الى التخفيضات في استثمار القطاع العام . وبالمثل تم خسران ما يصل الى ٥٠ في المائة من وظائف التشييد في البرازيل خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٤ ، وفي شيلي في عام ١٩٨٣ .

وفي البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى ، كانت العمالة في التشييد بوصفها حصة في العمالة الحضرية الرسمية ، أقل بمقدار الثلث في عام ١٩٨٥ عنها في عام ١٩٨٠ (انظر الجدول ٣٦) . ولذلك فقد كان العمال شبه المهرة وغير المهرة من بين أشد العمال تضررا بسياسات التكيف .

وفي الثمانينات ، أدى انخفاض الأجور وقلة فرص العمالة في القطاع العصري ، بالضرورة ، الى تضخم في اليد العاملة الموفرة للقطاع غير الرسمي (١٣) . وفي امريكا اللاتينية ، نمت العمالة في هذا القطاع بصورة أسرع من القطاع الرسمي خلال النصف الأول من الثمانينات (انظر الجدول ٣٥) ، وعكست بذلك الاتجاه السائد في العقدين السابقين (١٤) . وعلاوة على ذلك ، فمع ازدياد عدم الأمن وعدم الاستقرار في العمالة في القطاع الرسمي ، أصبح الفرق بين العمل في القطاع الرسمي وغير الرسمي غير واضح الى حد ما . فعلى سبيل المثال ، تقوم المؤسسات الرسمية بصورة متزايدة بالتعاقد من الباطن مع عمال يعملون لحسابهم الخاص بهدف تقليل التكاليف الثابتة وضرائب المرتبات (١٥) . كما أن هناك دلائل على أن القطاع غير الرسمي ربما يؤدي دورا أكبر في انتاج بدائل للواردات ، ومن ثم يزيد من طريق آخر حصته في السوق في مواجهة القطاع الرسمي (١٦) . ولكن من المحتمل أن إيجاد وظائف على هذا النحو لم يكن متناسبا بقدر يكفي للحيلولة دون انخفاض الأجور الحقيقية في هذا القطاع .

الجدول ٢٦ - العمالة والأجور في بلدان افريقية مختارة

	توزيع العمالة في القطاع الرسمي الحضري						الرقم القياسي للأجور الحقيقية في الصناعة التحويلية (أ) (١٩٨٠=١٠٠)	المعدل السنوي لنمو الأجور الحقيقية في الزراعة ١٩٧٠ - ١٩٨٥
	القطاع العام		التشييد		الصناعة التحويلية			
	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٨٥		
جمهورية تنزانيا المتحدة	٥٦,٨	٥٩,٦	١٦,٣	٨,٧	١٣,١	١٤,٠	..	٤,٧-
زامبيا	٤٠,٢	٤٣,٢	١٥,٤	١٠,٩	١٦,٨	١٨,٠	..	٣,٣-
زمبابوي	٤٦,٥	٥٠,٧	٦,٨	٦,٢	٢٥,٩	٢٣,٤	١١٩	٥,٧+
سوازيلند	٣٦,٩	٣٦,٨	١٤,٣	٧,٧	٢١,٧	٢٣,٤	..	٥,٧-
سيراليون	٤٥,٩	٤٥,٧	١٣,٨	١٦,٠	١٣,١	١٤,٣	٣٩	..
كينيا	٥٣,١	٥٦,١	٨,٣	٥,٤	١٨,٣	١٧,١	٩٨	١,٣-
ملاوي	٣٠,٩	٣٠,٣	١٧,٥	١١,٣	٢١,٣	٢١,١	٦٥	١,٨-
النيجر	١٢,٣	٢٣,٠	٤٣,٣	٢٥,٢	١٤,٤	١٤,٠	..	..
المتوسط	٤٠,٢	٤٣,٢	١٦,٨	١١,٤	١٨,١	١٨,٠	..	..

المصدر : "تقرير العمالة العالمي رقم ٣" ، الصادر عن منظمة العمل الدولية (جنيف ، ١٩٨٧) و "حولية احصاءات العمل" ، (جنيف ، ١٩٨٧) .

(أ) معدلة لتتناسب مع التغييرات في الأسعار باستخدام معامل انكماش الناتج المحلي الاجمالي .

الجدول ٢٧ - النمو الحقيقي في مدفوعات عوامل الانتاج(أ)
(١٩٧٥ = ١٠٠)

	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥
بلدان أمريكا اللاتينية المثقلة بالديون			
الاجور	١٠٠	١٢١	١٠٨
الارباح	١٠٠	١٢٤	١٢٩
جميع البلدان النامية			
الاجور	١٠٠	١٣٠	١٣٩
الارباح	١٠٠	١٢٩	١٣٢

المصدر : محسوبة بالاستعانة بأحدث البيانات المتاحه للمكتب الاحصائي بادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية . وتقابل البيانات عناصر التكلفة التالية في الناتج المحلي الاجمالي : "التعويضات المدفوعة للموظفين من قِبَل المنتجين المقيمين" و "فائض التشغيل" لجميع أنواع المنشآت ، العامة والخاصة ، وفقا للمعايير المحددة في احصاءات الحسابات القومية .

(أ) معدلة باستخدام معامل انكماش الناتج المحلي الاجمالي .

والى جانب تزايد التكامل بين أسواق العمل الحضرية الرسمية وغير الرسمية ، ظهرت في الثمانينات مؤشرات واضحة على حدوث مزيد من التكامل بين سوقي العمل الحضري والريفي في معظم أمريكا اللاتينية . فمع تزايد عدم قدرة القطاع الحضري على توفير فرص عمل آمنة وقابلة للاستمرار للمهاجرين الجدد الى المدن ، ظهر احتياطي من القوى العاملة مقره الحضر يتراوح عدده بين ١٠ و ١٣ مليون عامل . ويقوم هؤلاء العمال بأعمال موسمية ومؤقتة في كل من القطاعين الحضري والريفي . وفي جملة أمور ، أدى تعاقد الضياع الكبيرة مع هؤلاء العمال المؤقتين الى فصل أعداد ضخمة من العمال الزراعيين "الدائمين" الذين اعتادوا التمتع بحد أدنى من الاجور المأمونة مع ما يكملها من مزايا غير أجرية متمثلة في الرعاية الصحية والاسكان والضمان الاجتماعي(١٧) . ولذلك ، فإنه في حالة العمالة في الحضر امتدت مرونة سوق العمل وعدم الأمان فيه الى جزء كبير من القطاع الزراعي في امريكا اللاتينية خلال الثمانينات . وكانت الأجور الزراعية أكثر تأثرا بالظروف الاقتصادية العامة ، بما في ذلك التضخم والعمالة الناقصة وانخفاض الأجور في الحضر من تأثرها بالنمو في القطاع الزراعي(١٨) . وعلى الرغم من أن الانتاج الزراعي في امريكا اللاتينية استجاب في مجموعه استجابة حسنة الى حد كبير لسياسات الائتمان والأسعار ومعدلات الصرف ، فإن استيعابه لليد العاملة كان ضئيلا كما انخفضت الأجور الحقيقية انخفاضا شديدا .

وفي البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى ، من ناحية أخرى ، ضاقت الفروق في الدخل بين المجموعات الحضرية والريفية ، وذلك ناشئ عن الآثار السلبية الواقعة على الدخول والعمالة في الحضر أكثر من كونه ناشئا عن نمو الدخول الريفية(١٩) . ففي جمهورية تنزانيا المتحدة ، على سبيل المثال ، قدر أن الدخول الزراعية الحقيقية قد ارتفعت بنسبة ٥ في المائة خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٤ في حين انخفضت الأجور الحضرية بنسبة ٥٠ في المائة(٢٠) . وفي غانا ، انخفضت الدخول الحضرية بنسبة ٤٠ في المائة بالقيم الحقيقية على مدى النصف الأول من العقد ، بينما أصاب الركود الدخول الزراعية(٢١) . واستنادا الى الجدول ٣٦ ، يتضح أنه ربما تكون سيراليون قد شهدت حركة مماثلة . وفي كوت ديفوار أيضا ، انخفضت الأجور الحضرية بقدر أكبر من ارتفاع الدخول الريفية : فانخفضت في عام ١٩٨٥ نسبة الدخول الحضرية الى الريفية الى نحو ٢ الى ١ مقابل ٣,٥ الى ١ في عام ١٩٨٠(٢٢) .

وعلى عكس امريكا اللاتينية ، يتميز القطاع الزراعي في البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى بالمزارع الصغيرة التي تعمل نسبة كبيرة منها على

أساس الزراعة الكفافية . وقد ساعد عدم الاندماج الكامل لهذه الأسر المعيشية في الاقتصاد على حمايتها من هبوط مستويات المعيشة الذي عانى منه اقتصاد الأجور الحضرية . ولكن مع انخفاض حصة الفرد من انتاج الأغذية بنسبة ٥,٣ في المائة في عام ١٩٨٧ عنها في عام ١٩٨٠ (انظر الفصل الثالث ، الجدول ١٥) ، وعلى الرغم من سياسات التكيف ، فمن المرجح أن الدخول قد انخفضت حتى في الزراعة الكفافية .

وفيما يتعلق بسلع التصدير الأساسية ، لم تبدأ برامج التكيف الهيكلي إلا الآن في اظهار دلائل نجاح في البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى كلها . ففي عام ١٩٨٦ ، على سبيل المثال ، بدأ انتاج الكاكاو في غانا في الانتعاش نتيجة للتقدم المحرز في برامج الاصلاح التي اقترنت بتعديلات برفع أسعار المنتجين (٢٣) . وقد بدأت أيضا جمهورية تنزانيا المتحدة والسنغال ومالي خطوات لزيادة الصادرات من السلع الأساسية . ولكن جاء معظم التوسع في الصادرات من بلدان مثل زمبابوي وكوت ديفوار وكينيا التي لديها بالفعل قطاعات زراعية قوية نسبيا . وعادت الفوائد المباشرة للنمو في الصادرات على كبار المزارعين الذين زادوا من حجم مزارعهم بشكل تدريجي أكثر مما عادت على صغار الملاك والعمال الزراعيين بالأجر مما زاد من حدة الفروق في الدخول في المناطق الريفية في هذه البلدان .

لقد كان تأثير سياسات التكيف على الفئات المرتفعة الدخل غامضا الى حد ما . فمن ناحية ، يرجح أن تكون التخفيضات في الانفاق الحكومي والائتمان والواردات قد قللت عائداتها . ومن ناحية أخرى يبدو أن الحاصلين على عائدات غير أجرية ، على الأقل في امريكا اللاتينية ، قد حققوا كسبا على حساب العاملين بأجر (انظر الجدول ٢٧) . فأولئك الذين يمتلكون أصولا في صورة أراض وأصولا عقارية أخرى ارتفعت أسعارها نسبيا بالنسبة لأسعار الأصول الأخرى أثناء التضخم وفي صورة مدخرات مفهرسة بشكل رسمي وغير رسمي ، وفي صورة عملة أجنبية ، قد حققوا مكاسب أثناء عملية التكيف .

وكما يتضح من الجدول ٢٨ بدأ هروب رأس المال قبل فترة طويلة من البدء في اتخاذ تدابير للتكيف الكامل . وخلال الفترة المؤدية الى التكيف في كل بلد انخفض الاستثمار المباشر الخاص بشكل حاد ، وفقا للمتوقع ، في الوقت الذي شجع فيه التضخم الداخلي وتوقعات تخفيض قيمة العملة والخوف من زيادة الضرائب حيازة الأصول المعينة بعملات أجنبية . وأفادت تخفيضات قيمة العملة المحلية أثناء عملية التكيف ، الأفراد الحائزين لهذه الأصول . وربما ساعد تطبيق بعض الحكومات لأسعار صرف أكثر واقعية

وقيامها بتشديد القيود على الصرف ، على تقليل التدفقات الى الخارج الواضحة من الجدول ٣٧[٣٤] . وفي حين أنه ، كما حدث في شيلي ، طبقت خطة لتحويل الدين سمحت لمواطنيها بشراء الديون المستحقة لمصارف أجنبية بقيمة مخفضة بالاموال الموجودة في حساباتهم الأجنبية ، وتحويل العائدات الى عملة محلية بالأسعار الجارية ليسددوا منها قروض الرهن العقاري . حصلت بعض المجموعات على مزايا اقتصادية أكبر من غيرها .

٣ - الانفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية

تحاول الحكومات تخفيف حدة مشاكل عدم المساواة في توزيع الدخل عن طريق تغيير سياسات الضرائب والانفاق . وفيما يتعلق بالبلدان النامية ، تشير الدلائل حتى الآن الى أن نظمها الضريبية ليس لها أثر كبير في تغيير توزيعات الدخل قبل فرض الضرائب[٣٥] . وربما كان استخدام العائدات المتحصلة من رسوم صك العملة (الزيادة في العملة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي) ، وهو سمة أساسية في العديد من البلدان في افريقيا وامريكا اللاتينية على السواء خلال النصف الاول من العقد . قد اتسم بطابع تناقصي[٣٦] .

ولقد تعرض الانفاق الحكومي في معظم البلدان النامية لضغط شديد خلال هذا العقد . وكما يتضح من الجدول ٣٩ ، هبطت نسبة مجموع انفاق الحكومة المركزية الى الناتج المحلي الاجمالي من ٣١ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ١٨ في المائة في عام ١٩٨٥ . وكان الهبوط ملحوظا للغاية في امريكا اللاتينية والبلدان المثقلة بالديون .

الجدول ٢٨ - التقديرات المتعلقة بهروب رأس المال
من افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية

	المتوسط السنوي ١٩٧٥ - ١٩٧٨		المتوسط السنوي ١٩٧٩ - ١٩٨٢		المتوسط السنوي ١٩٨٣ - ١٩٨٥	
	ببلايين دولارات الولايات المتحدة	النسبة المئوية من مجموع الصادرات	ببلايين دولارات الولايات المتحدة	النسبة المئوية من مجموع الصادرات	ببلايين دولارات الولايات المتحدة	النسبة المئوية من مجموع الصادرات
افريقيا	١,٧	٣,٣	٤,١	٤,٦	١,٨	٣,٣
آسيا	٠,٨-	٠,٩-	٧,٠	٣,٧	٢,٢-	٠,٩-
امريكا اللاتينية	٣,٧	٦,٢	١٤,٧	١٢,٣-	١١,٠	٨,٨

المصدر : M. Deppler and M. Williamson, "Capital Flight: Concepts, Measurements and Issues", in IMF, Staff Studies for the World Economic Outlook, August 1987, Table 2.

ملاحظة : تشير علامة ناقص الى تدفق رأس المال الى الداخل .

الجدول ٢٩ - فئات مختارة من انفاق الحكومة المركزية
كنسبة من مجموع الناتج المحلي الاجمالي
ومن حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

المهام	السنة	جميع البلدان النامية (٤٣)	افريقيا (١٥)	آسيا (١٥)	امريكا اللاتينية (١٣)	المنخفضة الدخل (١٤)	المثقلة بالديون (١٢)
١ - مجموع انفاق الحكومة المركزية كنسبة من	١٩٨٠	٢١,٣٣	١٥,٥٧	٢١,٧٣	١٨,٨٩	١٦,٠٠	١٧,٦٨
الناتج المحلي الاجمالي	١٩٨٥	١٨,٢٢	٢١,٥١	٢٠,٣٥	١٣,٨٣	١٨,٠٠	١٥,٨٣
٢ - التعليم							
النسبة المئوية من	١٩٨٠	١٤,٥١	١٥,٤٠	١٢,١٢	١٦,٢٤	١١,٨٨	١٦,٥٢
مجموع الانفاق	١٩٨٥	١٤,٠٤	١٤,٩٥	١٣,٣٧	١٣,٧٦	١١,٢٣	١٤,٦٤
٣ - الصحة							
النسبة المئوية من	١٩٨٠	٦,٢١	٥,٥٠	٤,٦٩	٨,٧٦	٥,٠٠	٦,٧٥
مجموع الانفاق	١٩٨٥	٦,١٢	٥,٢٧	٥,٢٥	٨,١٣	٤,٧٩	٦,٠٢
٤ - الاسكان							
النسبة المئوية من	١٩٨٠	٢,٦٦	٢,١٦	٢,٩٦	٢,٩١	١,٥٨	٢,٠٠
مجموع الانفاق	١٩٨٥	٢,٤١	١,٧١	٢,٨١	٢,٧٩	١,٧٩	١,٩٤
٥ - الانفاق على الفائدة							
النسبة المئوية من	١٩٨٠	٧,١٤	٦,٩٦	٦,٣٣	٨,١٨	٧,٦٣	٧,٩٨
مجموع الانفاق	١٩٨٥	١٢,٦٣	١٣,٢٩	١٠,١٦	١٤,٣٠	١٢,٣٥	١٥,٩٤
٦ - الانفاق الرأسمالي							
النسبة المئوية من	١٩٨٠	٢٢,٩٩	٢٥,١١	٢٥,٤٥	١٩,٠٥	٢٤,٦٥	١٨,٥٥
مجموع الانفاق	١٩٨٥	١٨,٧٦	٢٩,٨١	٢١,٦٥	١٣,٤٦	٢١,١٣	١٣,٣٣

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، استنادا الى "حولية احصاءات المالية العامة" ، الصادرة عن صندوق النقد الدولي ، المجلد الحادي عشر (واشنطن العاصمة ، ١٩٨٧) ، "World Population Prospects" "الآفاق السكانية العالمية" ، (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.86.XIII.3) .

ملاحظة : الارقام الواردة بين القوسين تشير الى عدد البلدان في كل مجموعة .

وفي الواقع ارتفعت النسبة ارتفاعا كبيرا في افريقيا وفي البلدان منخفضة الدخل . وكان الانفاق على التعليم والصحة والاسكان ، كنسبة من مجموع الانفاق أقل في عام ١٩٨٥ منه في عام ١٩٨٠ ما عدا في آسيا . وانخفض الانفاق بالأرقام الحقيقية على التعليم للفرد الواحد بنسبة ١٤ في المائة في امريكا اللاتينية بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥ . وانخفض الانفاق بالارقام الحقيقية للفرد الواحد على الصحة بنسبة ٢ في المائة في افريقيا و ٨ في المائة في امريكا اللاتينية . وفي امريكا اللاتينية ، انخفض الانفاق بالأرقام الحقيقية للفرد الواحد على الاسكان بنسبة ٢ في المائة خلال الفترة ذاتها . أما الفئة الوحيدة من فئات الانفاق التي نمت على نحو هام فقد كانت الفائدة على الديون العامة . وإن الانفاق الرأسمالي كنسبة من مجموع النفقات الحكومية فقد هبطت في المتوسط في البلدان النامية الواردة في الجدول ٢٩ .

وإن آثار إعادة التوزيع ، المترتبة عن انخفاض النفقات على التعليم والصحة والاسكان تعتمد إلى حد كبير جدا على أنماط الانفاق : التعليم الابتدائي أو الثانوي أو الجامعي ؛ والرعاية الصحية الأولية أو الطب العلاجي ؛ والاسكان الريفي لمنخفضي الدخل أو الحضري لمتوسطي الدخل . ولا توجد بعد معلومات كثيرة عن التغييرات المحددة في أنماط الانفاق خلال هذه الفترة من التقيد الشديد . ويمكن أن يحتج المرء على الأقل بأن تباطؤ النمو في توفير هذه الخدمات قد منع تقديمها إلى مجموعات الدخل والمناطق الأشد فقرا التي تصلها هذه الخدمات عموما في وقت متأخر عن المجموعات والمناطق الأفضل حالا والأكثر تنظيما . وعلى العموم . تنزع المعونات المقدمة ضمنا في إطار خدمات التعليم والصحة والاسكان التي تمولها الحكومة إلى كونها تصاعدية الأثر بحيث تمثل الإعانات نسبة من دخل الافراد في المجموعات منخفضة الدخل أعلى منها في دخل الأفراد في المجموعات مرتفعة الدخل (انظر الجدول ٣٠) . ويغلب على الظن أن انخفاض سرعة النمو وانخفاض النفقات الحكومية على هذه البنود فيما بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥ قد أسفرا عن انخفاض الإعانات المقدمة للأفراد في مجموعة الدخل الأشد فقرا .

وفي بعض البلدان ، اتخذت بعض الخطوات لتوجيه المساعدة إلى المجموعات الأشد حاجة إليها والأكثر قابلية للتأثر في إطار مجموعة متنوعة من البرامج . وبدأت المساعدة المستهدفة لالغاء مفعول الآثار الضارة المحتملة لانخفاض الدخل وارتفاع أسعار الأغذية على مستويات التغذية ومعدلات وفيات الرضع . وكما هو موضح في الفصل الثالث تم في إطار بعض هذه البرامج تسليم مكملات غذائية عن طريق مراكز الرعاية الصحية الأولية وبرامج التغذية في المدارس . وتغطي التكاليف ، إلى حد كبير ، عن طريق موارد من الميزانية أخذت من مجالات وظيفية أخرى كما في شيلي ، أو عن طريق

اعتماد ضريبة انتاج خاصة كما في البرازيل . وفي اندونيسيا ، تم تمويل هذه المساعدة بتحويل موارد كانت مخصصة للاستثمار وقامت الدولة بتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار واعتمد عدد من الحكومات في كل من امريكا اللاتينية وافريقيا برامج للعمالة التعويضية أو الحفاظ على الدخل ، وكذلك برامج للقروض الصغيرة والمساعدة الاستشارية للعاملين لحسابهم الخاص وذلك لرفع ايرادات الاسر المعيشية الفقيرة التي لا تمتلك الكثير من الاصول الانتاجية غير قدرتها على العمل . ووجهت بعض البرامج أساسا للعاملين في القطاع العام الذين أصبحوا عاطلين عن العمل . وقد وفر في غامبيا مثلا للعاملين المفصولين ، التدريب والقروض لمساعدتهم على بدء شركات قابلة للحياة ولكي يصبحوا عاملين لحسابهم الذاتي في القطاع الخاص . كذلك وفر في غانا التدريب على العمل وقدمت قروض للأعمال التجارية الصغيرة إلى الـ ٠٠٠ ٥٠ عامل في القطاع الحكومي الذين تم فصلهم عن العمل . كذلك تلقى العديد من العمال الزائدين عن الحاجة التابعين للشركات التجارية الحكومية في غينيا - بيساو مساعدة حكومية لبدء أعمال تجارية صغيرة في حين أعيد توطين آخرين ، طلبوا ذلك ، في مزارع تعاونية ريفية تنتج الاغذية في مناطق خصبة ولكنها لم تزرع قبل ذلك .

الجدول ٣٠ - الاعانات الضمنية في مجالات التعليم والصحة والمأوى والهياكل الاساسية كنسبة مئوية من متوسط الدخل في كل خميس من فئات الدخل

فئات الدخل بالخميسات(أ)		الارجنتين ١٩٨٠	كوستاريكا ١٩٨٢	شيلي ١٩٨٢	الجمهورية الدومينيكية ١٩٨٠	أوروغواي ١٩٨٢
١ (منخفضو الدخل)	ت	٢٨,٥	٣٠,٨	٧٧,٠	٧,٠	١٧,٣
	ص	١٥,٦	٤٢,١	٣١,٥	٢٣,٨	١٦,٥
	م	٢,٨	١,٥	٣١,٣	٠,٧	١,٦
	هـ	١,٢	٢,٩	١,٩	١,٩	٠,٨
٢	ت	١٢,٩	١٨,٢	٣١,٤	٥,١	٧,١
	ص	٣,٤	١٤,٠	١٩,١	٥,٣	٨,٨
	م	٠,٦	١,٨	٧,٩	٠,٠	٣,٣
	هـ	٠,٩	١,٧	١,١	١,٤	٠,٥
٣	ت	٨,٤	١٠,٦	١٧,٥	٤,٥	٤,٨
	ص	٢,٧	١٢,٠	٩,٧	٤,٤	٣,٨
	م	٠,١	٢,٠	٢,٣	٠,٠	١,٩
	هـ	٠,٨	١,١	٠,٨	١,٥	٠,٤
٤	ت	٥,٧	٩,٣	٨,٢	٤,٣	٣,٣
	ص	٠,٨	٦,٨	٤,١	٢,٠	١,٥
	م	٠,٠	١,٣	٠,٧	٠,١	١,٥
	هـ	٠,٥	١,١	٠,٥	١,٤	٠,٤
٥	ت	٣,٠	٣,٩	٢,٩	٢,١	١,٢
	ص	٠,٢	٢,٣	٠,٩	٠,٥	٠,٩
	م	٠,٠	١,٧	٠,٠	٠,٢	١,٢
	هـ	٠,٢	٠,٥	٠,٢	٠,٧	٠,١

الجدول ٣٠ - (تابع)

فئات الدخل بالخميسات(أ)	الارجنتين ١٩٨٠	كوستاريكا ١٩٨٣	شيلي ١٩٨٣	الجمهورية الدومينيكية ١٩٨٠	أوروغواي ١٩٨٣
المجموع					
التعليم	٧,٦	٩,٣	٩,٩	٣,٤	٤,٠
الصحة	٣,٣	٨,٤	٤,٧	٣,٠	٣,٥
المأوي	٠,٣	١,٦	١,٦	٠,١	١,٦
الهياكل الاساسية	٠,٦	١,٠	٠,٤	١,١	٠,٣

المصدر : A. Humberto Petrel. El GAsto Publico Social y sus Efectos Distributivos: Un Examen Comparativo de Cinco Paises de America Latina, Serie Document Series ECIEL 7 Rio de Janeiro, 1987, Tables 5.3.2, 5.3.3, 5.3.5 and 5.3.6.

(أ) ت = تعليم ؛ ص = صحة ؛ م = مأوى ؛ هـ = هياكل أساسية (خطوط المياه ومجاري الصرف) .

وفي عدد من البلدان الاخرى ، ركزت السلطات العامة أساسا على برامج الاشغال العامة قصيرة الأجل موفرة العمل للمجموعات الاكثر تضررا ، بصورة أو بأخرى ، بسياسات التكيف واضفاء الاستقرار . ففي الجمهورية الدومينيكية مثلا استخدمت الاموال التي تم توفيرها عن طريق الغاء قرابة ٠٠٠ ٣٥ وظيفة في القطاع الحكومي ، في دفع تكاليف مشاريع الاشغال العامة التي وفرت العمل لقرابة ٠٠٠ ١٠٠ شخص(٢٧) . وفي عام ١٩٨٦ ، وفرت شيلي كذلك وظيفة مستعجلة لـ ٠٠٠ ٢٤٠ عامل من العمال غير المهرة في مشاريع الهياكل الاساسية والبناء(٢٨) . وقامت بيرو بنفس الشيء في عام ١٩٨٥ بالنسبة لـ ٠٠٠ ٥٠ عامل(٢٩) . وقد كان لبرامج الهياكل الاساسية تلك آثار مضاعفة قيمة وذلك بحفز السكان الحضريين المقيمين في مستوطنات هامشية لتحسين مساكنهم ، خالقين بذلك وظائف اضافية في قطاع البناء ومواد البناء ، وبفتح المناطق الريفية النائية للانتاج الغذائي القابل للتسويق . وفي بعض الحالات ، لم تكن برامج الهياكل الاساسية مستخدمة لليد العاملة استخداما كثيفا على النحو المستصوب . ففي المكسيك مثلا ، لم يتحقق الهدف المتمثل في توفير ٠٠٠ ٤٠٠ وظيفة جديدة عن طريق برامج الاشغال العامة بسبب ارتفاع كثافة رأس المال بالنسبة للعديد من المشاريع وما تفرضه من معايير بدنية قاسية . ومقابل ذلك تم إنشاء قرابة ٠٠٠ ١٠٠ وظيفة باستخدام الاموال المخصصة لذلك الغرض .

وتم أيضا توجيه المساعدة المتمثلة في القروض الصغيرة والخدمات الاستشارية نحو المناطق الريفية والحضرية . وركزت البرامج الموجهة نحو المناطق الريفية والحضرية ، عموما ، على انتاج السلع الاساسية ونقلها وعلى تشجيع الشركات الصغيرة خارج المزرعة . وبالنسبة لهذه الاخيرة ، فإن الهدف يتمثل في خلق فرص لليد العاملة للتخصص والكسب . وكثيرا ما يتم ذلك عن طريق روابط بالمشترين الحضريين ، مما يضيف دخلا جديدا للمجتمعات المحلية . وقد بدأت عدة حكومات تختار بصورة منظمة العمليات التجارية التي يضطلع بها القطاع الهامشي الحضري والموارد الاخرى المستخدمة حتى الآن استخداما ناقصا لخلق مواطن عمل وتوليد رأس المال المنتج . ولهذه الاغراض ، تم تبسيط إجراءات التسجيل والمتطلبات القانونية الاخرى وتم توجيه القروض وأنواع أخرى من المساعدة إلى القطاع . وفي بيرو تم في الواقع سن تشريعات لتمكين سكان المستقطنات الحضرية من تسجيل حيازة (وليس ملكية) الارض التي يقيمون بها والتنازل عن الحقوق المتعلقة بمساكنهم إلى شركة تأمين مقابل ضمانات بتسديد القروض التي تقدم اليهم ، وذلك لخلق ضمانات يمكن للمصارف أن تمنح مقابلها قروض لبدء شركات صغيرة(٣٠) . وفي كولومبيا ، تم تمويل برامج خاصة للتدريب وتقديم القروض لشركات القطاع الهامشي وتم تنفيذها بدعم من ١٨ مؤسسة خاصة(٣١) .

جيم - الاستنتاجات

ما زالت أوجه عدم المساواة في توزيع الدخل بين البلدان كبيرة للغاية . إلا أنه سجل في الثمانينات تحول طفيف ولكن ملحوظ نحو توزيع يتميز بدرجة أقل من عدم المساواة . وهذا غير متوقع في فترة تتميز بالركود أو التدهور الاقتصادي في العديد من البلدان النامية ، ولكنه نتج أساسا عن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في عدد من البلدان ذات الدخل الشديد الانخفاض التي تمثل نسبة كبيرة من سكان العالم . وسجل أيضا انخفاض طفيف في حصة البلدان فئة الـ ١٠ في المائة الأعلى . ويعزى إلى هذه التغييرات ما طرأ من تحسن على توزيع الدخول بين البلدان رغم الانخفاض في الدخل ، أحيانا بالأرقام المطلقة ، في العديد من البلدان النامية منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل . وإن نقل الموارد من البلدان النامية في الثمانينات أثر بصورة ملحوظة على توزيع الدخل .

وإن الاتجاهات في أوجه عدم المساواة والعمالة والفقر قد اختلف بصورة ملحوظة فيما بين المناطق النامية في الثمانينات . وقد سجل في آسيا ككل تقدم في توفير العمالة والحد من الفقر . ومن ناحية أخرى سجل في بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء تراجع هام في هذين المجالين . أما في أمريكا اللاتينية فقد تدهور الوضع بشكل حاد واستقر في نهاية المطاف على مستوى جديد أقل من السابق . وإن توزيع الدخل لم يتغير بشكل ملحوظ على ما يبدو في آسيا في حين تفاقم في بلدان أمريكا اللاتينية المثقلة بالديون . وتضاءل الفارق بين الحصص النسبية من دخل السكان الحضريين والسكان الريفيين في بلدان افريقيا الواقعة جنوب الصحراء الأشد فقرا .

إلا أن من المحتمل جدا أن الأثر الاجتماعي لسياسات اضفاء الاستقرار كان سيكون أشد وقعا لو لم تتخذ أغلبية الحكومات تدابير لحماية الانفاق على الأجور الحكومية والانفاق الاجتماعي على حساب الاستثمار الرأسمالي ، وكذلك تدابير للمساعدة في الحفاظ على مستويات التغذية والايرادات الأساسية وزيادة القدرة الانتاجية للسكان . وقد أصبح من الواضح ، مع تزايد مدة برامج التكييف ، أنها ستستفيد حتما من تصميم وادراج أهداف وغايات اجتماعية واضحة ، يتم رصدها وتقييمها على أساس منهجي . وقد كانت آثار تدابير اضفاء الاستقرار والتكييف أكثر وضوحا وكان وقعها أليما وانتشارها واسع النطاق في بلدان أمريكا اللاتينية المثقلة بالديون . وقد استمرت حصة الكاسبين في الطرف الأعلى من الدخل في النمو بسبب عائداتهم من الأصول الرأسمالية ، بما في ذلك الأصول المعبر عنها بالعملات الأجنبية ، في حين انخفضت الأجور والمرتبات بصورة ملحوظة

بالأرقام الحقيقية وازدادت البطالة الظاهرة . وبالنظر إلى ثقل وزن القطاع الرسمي الحضري في اقتصادات تلك البلدان ، وإلى الروابط الوثيقة بين الأسواق الرسمية والهامشية والريفية ، فإن التأثيرات السلبية لسياسات إضفاء الاستقرار والتكييف على العمالة والأجور والمرتبات في القطاع الرسمي قد انتقلت على نحو واسع النطاق إلى السكان منخفضي الدخل ككل مما ساهم بقوة في تزايد الفقر وعدم المساواة في المنطقة .

وكانت آثار سياسات اضفاء الاستقرار والتكييف في بلدان افريقيا الواقعة جنوب الصحراء أقل وضوحا وأكثر صعوبة في الفصل عن الاتجاهات الضارة طويلة الأجل الممتدة على عدة أجيال ، وآثار العوامل المناخية والمتغيرات الأخرى . ومع ذلك فإن برامج اضفاء الاستقرار قد ساهمت بلا شك في استمرار انخفاض الدخل وفرص العمالة في المناطق الحضرية في العديد من البلدان . أما بالنسبة للمناطق الريفية ، وحتى إذا سجل أي تحسن في الظروف ، فإنه يعود إلى زيادة كميات الأمطار مؤخرا أكثر مما يعود إلى الاصلاحات المتعلقة بالأسعار وأسعار الصرف . وهكذا فإن أي انخفاض في الصورة العامة لأوجه عدم المساواة في توزيع الدخل في بلدان افريقيا الواقعة جنوب الصحراء يعود إلى انخفاض ايرادات القوى العاملة الحضرية أكثر مما يعود إلى أي انخفاض في الفقر في المناطق الريفية . وإن استمرار الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية على نفس النسق مارس في ذلك الإطار تأثيرا اعتداليا آخر على درجة عدم المساواة المتبقية بين القطاعين الحضري والريفي ، بدون زيادة تشتت الايرادات الحضرية على نحو كبير .

الحواشي

(١) استخدم بالنسبة للاقتصادات المخططة مركزيا في اوروبا والصين الناتج المادي الصافي بدلا من الناتج المحلي الإجمالي . ونظرا لان معادل الناتج المحلي الإجمالي أكبر من الناتج المادي الصافي ، فقد تم تصوير حصص هذه البلدان في الناتج المحلي الإجمالي بأقل مما تستحقه في البيانات المستخدمة .

(٢) تستخدم بيانات الناتج المحلي الإجمالي مقوما بالدولار ، التي يعتمد عليها هذا التحليل ، معدلات الصرف الرسمية للعملات الوطنية ، ولا تضع في الاعتبار القوة الشرائية النسبية لها . على أن نتائج مشروع المقارنة الدولي الذي نشرته الامم المتحدة (انظر "المقارنة العالمية للقوة الشرائية والناتج الفعلي لعام ١٩٨٠" منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.86.XVII.9) ، تبين أن القيمة الاسمية للناتج المحلي الإجمالي تقلل بشكل كبير من قوته الشرائية الفعلية . ولتصحيح هذا الخطأ فإن القيم الاسمية تحتاج الى تعديل من خلال عوامل تعادل القوة الشرائية التي بلغ متوسطها ١,٧ في البلدان النامية في عام ١٩٨٠ مع درجة كبيرة من التفاوت في هذه البلدان . ومن الناحية المثالية ، ينبغي إجراء هذه التعديلات من خلال دراسة لتوزيع الناتج المحلي الإجمالي العالمي بين البلدان ولكن ذلك لم يتم هنا نظرا لعدة أسباب . أولا ، لا تتوفر عوامل التعديل إلا بالنسبة لنصف البلدان المشمولة هنا . ثانيا ، فحتى عند تعديل العشيرين الاخيرين في الجدول ١ بعامل قدره ١,٧ فانهما سوف يمثلان نحو ٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي على الاكثر . ثالثا ، من الملحوظ أن ترتيب البلدان بعد التعديل على أساس تعادل القوة الشرائية يبقى هو ذات الترتيب بدون تعديل . كما اتضح أن معامل الترابط بين الترتيبين للبلدان التي يتوفر بشأنها عامل التعديل يساوي ٠,٩٧ . لذلك ينبغي ألا يترتب على استخدام البيانات المصححة إحداث فارق كبير في بعض مقاييس التفاوت . وأخيرا فإن تركيز الاهتمام في التحليل الحالي ينصب على التغير الذي حدث على مدى الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧ ولا ينبغي أن يعتمد ذلك ماديا على ما اذا كان المستوى المطلق قد تم قياسه بشكل دقيق أم لا .

(٣) محسوبة من البيانات الواردة في : البنك الدولي ، "تقرير التنمية العالمية لعام ١٩٨٨" (واشنطن العاصمة ، ١٩٨٨) .

(٤) Nanak C. Kakwani, in Income Inequality and Poverty (Oxford and New York, Oxford Universtity Press, 1980) ، يقدم تقديرات لمؤشر جيني للبلدان

الحواشي (تابع)

النامية والبلدان المتقدمة النمو . وكان المتوسط هو ٠,٤٠ للبلدان الآسيوية النامية و٠,٤٨٧ بالنسبة لافريقيا و٠,٥١٥ بالنسبة لأمريكا اللاتينية . وبالنسبة للاقتصاديات السوقية المتقدمة النمو فقد بلغ متوسط جيني ٠,٣٨٠ وبالمقارنة فإن المعدل المحسوب طبقا لجيني من الـ ١١٠ بلدان المذكورة هنا بلغ ٠,٦٠٥ في عام ١٩٨٠ . على أنه من الصحيح أن أعلى نسبة قدرها ١ في المائة من متلقيي الدخل في بعض البلدان النامية تمثل نسبة من الدخل القومي أكبر من أعلى نسبة قدرها ١ في المائة من البلدان في الدخل العالمي .

(٥) A. Berry, F. Bourguignon and C. Morrison, The World Distribution of Income: Evolution Over the Recent Periods and Effects of Population Growth: Report of the United Nations Expert Group on Consequences of Rapid Population Growth in Developing Countries (IESA/P/AC.26/6, 3 August 1988) وتستثني الدراسة الصين والاقتصادات المخططة مركزيا في اوروبا . ويشمل مقياس التفاوت في هذه الدراسة التفاوت الموجود داخل البلد وتلك الموجودة فيما بين البلدان وتمثل الفوارق الأولى الجزء الأكبر من درجة التدهور التي حدثت بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٧٠ .

(٦) يعزى الالتواء غير العادي في المنحنى عند العشير السابع الى وجود بلد كبير (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) في المجموعة .

(٧) لن يحدث تغير كبير في الاتجاهات العامة لتوزيع الدخل في العالم فيما بين البلدان ، إذا استخدم الناتج القومي الإجمالي بدلا من الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للدخل . وباستخدام بيانات البنك الدولي بشأن الناتج القومي الإجمالي (والناتج المادي الصافي للاقتصادات المخططة مركزيا في اوروبا والصين) لعينة كبيرة من البلدان عددها ١٢٠ بلدا وجد أن معيار جيني يساوي ٠,٧٦٧ في عام ١٩٨٠ و٠,٦٥٧ لعام ١٩٨٧ . ويشابه التحول في منحنى لورانز تقريبا ذات المنحنى المبني على بيانات الناتج المحي الإجمالي .

الحواشي (تابع)

(٨) تم قياسه بوصفه الناتج القومي الإجمالي حيث روعي فيه صافي دخل عوامل الانتاج من الخارج .

(٩) في البرازيل تدهور معامل جيني في الفترة ١٩٨١-١٩٨٣ من ٠,٥٦٥ الى ٠,٥٨٤ عند الحد الادنى ومن ٠,٥٧٦ الى ٠,٥٩٥ في الحد الاعلى . وفي الفلبين انخفض معاملا جيني البالغان ٠,٥٢٩٤ و ٠,٤٩٣٠ في الفصلين الثالث والرابع من عام ١٩٨٠ الى ٠,٥٣٧٠ و٠,٥١٢٤ في الفصلين الثالث والرابع من عام ١٩٨٣ على التوالي . انظر G. A. Cornia, R. Jolly and F. Stewart, Adjustment with a Human Face: volume II - Country Case Studies, Clarendon, Oxford, 1988, pp. 38 and 201

(١٠) لقد كان للاتجاهات ، في بعض البلدان ، لخفض مدفوعات الاشخاص الذين يحتلون مراكز السلطة ، أثر سلبي بلا شك على أداء القطاع العام بشكل عام . فعلى سبيل المثال اضطر كثير من المهنيين من الطراز الاول في بعض الحالات إلى ترك الخدمة المدنية . كما أن المشرفين الذين يتقاضون مرتبات أقل مما يستحقون قد لجأوا في كثير من الاحيان الى الاشتراك في ممارسات مربية لتلبية احتياجاتهم ، مما أدى الى تقويض الانضباط في مكان العمل وأداء موظفيهم .

(١١) مثلما تم حسابه في الجدول النموذجي ٥ - ٢ من تقرير منظمة العمل الدولية ، تقرير عن اليد العاملة ، ٣ ، جنيف ، ١٩٨٧ ، فإن الطابعين وكتبة المكاتب يتقاضون في القطاع الخاص مرتبات تزيد بمعدلات ٥٤ في المائة و٤٥ في المائة و٦ في المائة عما يتقاضاه نظراؤهم في القطاع العام في امريكا اللاتينية وافريقيا وآسيا على التوالي .

(١٢) في بوليفيا ، كمثال صارخ ، خفضت إحدى المؤسسات شبه الحكومية العاملين فيها من ٣٠ ٠٠٠ عامل في عام ١٩٨٥ الى ٧ ٠٠٠ عامل في عام ١٩٨٧ وخفضت وكالة أخرى عمالها من ٩ ٠٠٠ الى ٥ ٠٠٠ عامل أثناء ذات الفترة . انظر J. A. Morales and J. Sachs, "Bolivia's economic crisis", National Bureau of Economic Research Working Paper No. 2620 (Cambridge, Mass. June 1988); P.35 -

الحواشي (تابع)

(١٣) في السنغال ، على سبيل المثال ، وجد ١٢ في المائة من العمال الذين شملهم التقليص في مؤسسات الدولة عملا جديدا في القطاع غير الرسمي في حين أن البقية وجدت وظائف مؤقتة ذات طابع شبه رسمي . انظر ، J. P. Lachaud, "Restructuration des enterprises publiques et adjustment sur le marché du travail au Sénégal: des possibilités à la mesure des espérances" (Geneva, Institut International d'Etudes Sociales, 1987) .

(١٤) A. de January, E. Sadoulet and L. Wilcox, "Rural labour in Latin America", World Employment Programme Research Working Paper WEP 10-6. WP 79 (1986) .

(١٥) See, for example, A. Marshall, "Non-standard employment practices in Latin America", International Institute for Labour Studies Discussion Paper No. 6 (Geneva, 1987); and J. Jatoba, "Urban poverty, labour markets and regional development: the case of Brazil", in Trends in Urban Poverty and Labour Market Access, G. Rodgers, ed. (Geneva, ILO, 1988) .

(١٦) M. Blejer and I. Guerrero, "Stabilization policies and income distribution in the Philippines", Finance and Development (Washington D.C., December 1988), p. 8 .

(١٧) ILO, Temporary Labour in Latin America (Geneva, 1986) .

(١٨) A. de Januray, E. Sadoulet and L. Wilcox, op. cit., p. 54. .

(١٩) V. Jamal and J. Weeks, "The vanishing rural-urban gap in sub-saharan Africa", International Labour Review, vol. 123, No. 3 (1988) .

(٢٠) A. L. Demery and T. Addison, "Food insecurity and adjustment policies in sub-Saharan Africa: a Review of the evidence", Development Policy Review, Vol. 5, No.2 (June 1987), p. 181 .

الحواشي (تابع)

(٢١) البنك الدولي : "Financing adjustment with growth in sub-Saharan Africa, 1986-90" (Washington, D.C.1986) p. 19 . ومنذ عام ١٩٨٦ تحسنت الأوضاع الاقتصادية في غانا كجزء من تدابير التكيف الهيكلي التي تم اتخاذها ولكن الآثار الإيجابية للانتعاش الاقتصادي التي بلغ عنه لم يتم عكسها بطريقة ملائمة في إطار التحسنات التي حدثت في مجال الرفاه الإنساني . انظر G. A. Cornia, R. Jolly and F.Stewart, op. cit., p. 113 .

(٢٢) L. Demery and T. Addison, "The alleviation of poverty under structural adjustment" (Washington D. C., World Bank, 1987) P. 12 .

(٢٣) FAO, Commodity Review and Outlook, 1987-88 (Rome, 1988), P. 29 .

(٢٤) انظر (منشورات الأمم المتحدة ، "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم" ١٩٨٦ ، رقم المبيع E.86.II.C.1) .

(٢٥) انظر على سبيل المثال : J. Lecaillon and others, Income Distribution and Economic Development (Geneva, ILO, 1984), table 31; Philippines National Census and Statistical Office, "Survey of family income and expenditures" (Manila, 1987); F. Gildiaz, "Some lessons from Mexico's tax reforms", in The Theory of Taxation for Developing Countries, D. Newbery and N. Stern, eds. (Oxford University Press, 1987) table 12-6; and F. Herschell, Incidendia Fiscal y Distribución del Ingreso en Costa Rica (San Jose, ECLAC and Ministry of Finance, 1977) .

(٢٦) انظر البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٨ ... ، الصفحة ٦١ .

(٢٧) J. Humberto Petrel, El Gasto Público Social y sus Efectos Distributivos: Un Exámen Comparativo de Cinco Paises de América Latina, Decument Series ECLEL 7 (Rio de Janeiro, 1987) p. 66 .

الحواشي (تابع)

(٢٨) J. Martinex, "Efectos Sociales de la crisis económica: Chile, 1980-1985" (LC/R.519, October 1986)

(٢٩) C. Ferrari, "Desarrollo social y pobreza en peru; fatores estructurales y efectos de la crisis externa: las políticas adoptadas para lograr el desarrollo económico y social" (LC/R.519, October 1986)

(٣٠) "Safe as houses", The Economist, 12-18 November 1988, p. 78

(٣١) C. Valledo, "Racesión, crisis y ajuste en colombia, 1980-1985: costos y perspectivas" (LC/R.561 (SEM. 35/15), January 1987) pp. 29 and 30

الفصل الخامس

التكنولوجيات الجديدة وأثرها الاجتماعي

أحدثت التقنيات المتقدمة تغييرات كبيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية خلال العشرين أو الثلاثين سنة الأخيرة . إذ أصبحت الحاسبات الالكترونية أو الرقائق الصغيرة هي الأساس الذي تقوم عليه المعدات والعمليات الجديدة في كثير من الحالات . وقد أصبحت الحاسبات الالكترونية أجزاء حيوية من المعدات ليس فقط في مجال الصناعة التحويلية وإنما أيضا في مجال الادارة وصناعات الخدمات الأخرى ، بالاضافة الى استخدامها من قبل الناس ، فرادى ، في أغراض تتراوح بين الترفيه والبحوث . وفي حين أن الأخذ بالتكنولوجيات الجديدة ونشرها في البلدان النامية قد اتسما بالسرعة في بعض الحالات بل وبالبطء في حالات أخرى ، فإن تدفقات المعلومات على نطاق واسع في البلدان الأكثر تقدما أضحت كلها تقريبا مُحوْسبة . كما أن الجمع بين استخدام معدات التحويل الالكترونية الرقمية وكابلات الألياف البصرية والتوابع الاصطناعية للبث الاذاعي المباشر ، وفي النهاية الشبكات الرقمية للخدمات المتكاملة ، قد أتاح دمج البيانات والصورة والنص والصوت في نظام واحد للاتصالات يتسم بنطاق طيفي عريض . وأدى استخدام الحاسبات الالكترونية والأدوات والعمليات الجديدة الأخرى في العمل التشخيصي والعلاجي الى تغيير كبير في مجال الممارسة الجراحية والطبية .

وكذلك أدى استحداث مواد جديدة من بينها الأنواع الجديدة من الخزف والبلاستيك والمواد المركبة والمواصلات فائقة التوصيل الى التأثير في مجالات الهندسة والتصميم . وأرست الاكتشافات في مجال بيولوجيا الجزيئيات والخلايا ، ولا سيما تلك التي تنطوي على نقل الجينات من جسم حي الى آخر ، الأساس العلمي للتكنولوجيا الحيوية . وساعدت تكنولوجيا الانزيمات وهندسة الجينات على توسيع النطاق المحتمل لتطبيقات التكنولوجيا الحيوية . وبالرغم من أن الاستغلال التجاري على نطاق واسع لم يبدأ إلا بالكاد فإن التغيير المتعمد للكائنات الحية لتلبية متطلبات الانتاج من المرجح أن تكون له آثار كبيرة على الخدمات الصحية البشرية والزراعة وعلى الاقتصاد ككل . كما سيكون للتقدم المحرز في مجال تسخير موارد الطاقة الجديدة والمتجددة أثر متميز .

ومن الواضح أن التطورات الحديثة في مجال التكنولوجيا أوجدت احتياجات وطلبات جديدة وأثرت في أسواق السلع والعمالة ؛ كما عززت الانتاجية وأدت الى تكثيف

الاتصالات على نطاق العالم . بيد أن التغيرات الاجتماعية التي يمكن ربطها بأوجه التقدم هذه تبدو حتى الآن ضئيلة نسبيا . ففي البلدان الصناعية تحدث هذه التطورات في إطار هياكل اجتماعية ذات تقاليد عريقة في مجال إستيعاب التغير التكنولوجي . أما في البلدان التي بدأت فيها بالكاد عملية التصنيع ، فإنها قد تثير حدا معينا من التحول ، وإن كان ذلك ليس بديهيا .

وتتأثر خطى استحداث التكنولوجيا ونشرها بالاختلافات المؤسسية والثقافية بين المجتمعات . فكثيرا ما أصبح الابتكار في عمليات الانتاج أو في مزيج المنتجات استجابة للتغير التكنولوجي قضية من قضايا السياسة العامة . كما أن السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا أصبحت جزءا من جداول الأعمال السياسية والاقتصادية - الاجتماعية في جميع البلدان . فالتغير التكنولوجي يبعث على الأمل في حل المشاكل الاقتصادية الجوهرية وإثراء حياة الناس ، ولكن يجب على الحكومات أن تحاول التنبؤ بالآثار المعاكسة المترتبة على هذه التغيرات ، والتي قد تكون دائمة ، وأن تمنع حدوثها . ويكرس هذا الفصل لمناقشة بعض هذه التغيرات والاستجابات الاجتماعية لها .

ألف - العوامل الرئيسية في استحداث واستخدام التكنولوجيا الجديدة

يقتصر الاستخدام الواسع للتكنولوجيات المتقدمة على الاقتصادات المتقدمة النمو واستخدام العامل الآلي الصناعي يمكن أن يتخذ كمثال في هذا الصدد : ففي عام ١٩٧٢ كان يُستعمل نحو ٢٠٠ عامل الى صناعي في الولايات المتحدة الامريكية وكان يُستعمل عدد قليل خارجها ؛ وفي عام ١٩٨٢ ومن مجموع ٠٠٠ ٣٥ عامل آلي صناعي في العالم كان هناك ٠٠٠ ١٨ في اليابان و ٢٠٠ ٦ في الولايات المتحدة الامريكية و ٢٠٠ ٧ في أوروبا الغربية و ٠٠٠ ٣ في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية و ٦٠٠ في أوروبا الشرقية . ومن مجموع ٠٠٠ ١١٨ عامل آلي صناعي يقدر أن يكون موجودا في عام ١٩٩٠ ، ستكون ٠٠٠ ٧٠ وحدة في اليابان و ٠٠٠ ٢٠ وحدة في الولايات المتحدة الامريكية و ٠٠٠ ٣٨ وحدة في أوروبا[(١)] . وستكون هناك بضعة آلاف فقط في البلدان النامية ، مما يعكس جزئيا انخفاض تكاليف العمالة في تلك البلدان .

ومن الجلي أن هناك اختلافات واسعة بين النفقات على البحث العلمي في المناطق المتقدمة النمو والأخرى النامية . فمن مجموع ٢٦٥ بليون دولار أنفقت على البحث والتطوير في العالم في عام ١٩٨٢ ، أنفق ما يزيد على ٢٥٦ بليون دولار في الاقتصادات

السوقية المتقدمة النمو والاقتصادات المخططة مركزيا في أوروبا الشرقية (١٩٢ بليون دولار و ٦٤ بليون دولار على التوالي)[٢] . وفي الفترة الممتدة من عام ١٩٧٠ الى عام ١٩٨٣ ، زادت حصة اليابان من ٧ في المائة الى ١٣ في المائة في حين أن حصة الولايات المتحدة انخفضت من ٤٠ في المائة الى ٣٣ في المائة وبقيت حصص البلدان الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي والاقتصادات المخططة مركزيا في أوروبا الشرقية كما هي . أما حصة البلدان النامية فقد زادت من ٢,٣ في المائة الى ٣,١ في المائة (انظر الجدول ٣) .

ويُعزى النجاح التجاري في استخدام التكنولوجيات الجديدة الى الفوارق في الانجازات التعليمية والتدريب ، والاختلافات في السياسات الوطنية . وكانت العوامل الاجتماعية والسيكولوجية غير الملموسة هامة أيضا ، مثل التقاليد المتمثلة في الكد . وحتى بين البلدان المتقدمة النمو ، لم يستطع سوى قليل منها الانتقال بسرعة ونجاح على عدة جبهات تكنولوجية في وقت واحد . وكان النمط السائد هو السعي الى ايجاد مجالات متخصصة من أجل سلع معينة في السوق العالمي . ونظرا لأن تكاليف البحث قد تصاعدت ، فقد حاول مديرو الشركات والمخططون الحكوميون تخفيض حجم المخاطرة أو زيادة معدلات العائد من خلال اقتسام عبء التمويل مع شركاء آخرين والاستفادة من الترخيص ومشاريع البحث المشتركة والاشكال الاخرى لنقل واقتسام التكنولوجيا . ومع ذلك فإن فتوحات كبيرة في مجالات التكنولوجيا المتقدمة كثيرا ما تنتج عن الجهود التي تبذلها شركات صغيرة أو أفراد الأمر الذي يتيحه من تطوير وانتشار الحاسبات الالكترونية الشخصية .

وتبين تجربة السبعينات والثمانينات أنه في نطاق البيئة التنافسية للأسواق ، أن المرونة في السياسة التكنولوجية تؤتي ثمارها في البيئة التنافسية للأسواق العالمية . فالحصص السوقية للبلدان التي تتكيف بشكل مرن مع السياسات الابتكارية السليمة قد زادت ، نظرا لأن الأرباح المتوقعة ، والتنبؤ بحدوث تحولات في الطلب ، والمعرفة الجديدة التي ولدها المجتمع العلمي وولدتها التجربة قد حفزت على بذل مجهودات جديدة في مجال البحث والتطوير وتصميم منتجات جديدة[٣] .

الجدول ٣١ ـ توزيع نفقات البحث والتطوير
حسب فئة البلدان

(النسبة المئوية من المجموع العالمي)

المنطقة/البلد	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٣
العالم	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو	٧٣,٥	٧٠,٢	٧٣,٧	٧٣,٧
ومنها :				
الاتحاد الاقتصادي الأوروبي	٢٠,٣	٢١,٦	٢١,٥	٢٠,٩
اليابان	٦,٧	٩,٥	١١,٧	١٢,٦
الولايات المتحدة	٣٩,٩	٣٣,٣	٣٣,٧	٣٣,٤
الاقتصادات المخططة مركزيا	٢٥,٢	٢٧,١	٢٤,٤	٢٤,٢
ومنها :				
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	١٩,٤	٢٠,٩	١٧,٦	١٨
البلدان النامية	٢,٣	٢,٧	٢,٩	٣,١

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالامانة العامة للامم المتحدة ، استنادا الى منطقة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، Selected Science and Technology Indicators : Recent Results 1979-1986 (Paris, September 1986) .

ولا تزال الابتكارات في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو تحفزها قوى السوق والجهود الحكومية مثل توفير التمويل للبحث الأساسي وتبنّي مجالات البحث والتطوير ذات الوجهة العسكرية . ويشير أحد المقاييس الى أن الحجم الاجمالي للابتكارات وتوزيعها فيما بين الصناعات يتباين تباينا كبيرا فيما بين الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو . ففي منتصف الثمانينات كان معدل تطبيقات براءات الاختراعات المحلية بالنسبة للفرد الواحد في اليابان أعلى ثلاث مرات من المعدل في البلدان الصناعية الأخرى(٤) . كما أن "ميزان المدفوعات التكنولوجية" ، مقيسا بمدفوعات استخدام براءات الاختراعات والتراخيص والعلامات التجارية والتصميمات والاختراعات والخبرة الفنية والخدمات التقنية الوثيقة الصلة ، كان ايجابيا باستمرار في الثمانينات بالنسبة للمملكة المتحدة والولايات المتحدة والسويد(٥) ، التي استفادت ليس فقط من مستويات التكنولوجيا لديها ولكن أيضا من انتشار الفروع الاجنبية لشركاتها عبر الوطنية ، التي كانت تدفع إتاوات ورسوما من أجل الحصول على التراخيص . أما اليابان التي كان لا يزال ميزان مدفوعاتها التكنولوجية سلبيا في عام ١٩٨٥ ، فقد استطاعت خفض هذا العجز بشكل جذري بسبب تسارع نمو عائداتها من الخارج من تكنولوجيتها "غير المجسّدة" وكذلك من التكنولوجيا المجسدة في صادراتها المادية .

أما الاقتصادات المخططة مركزيا في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي فقد ظلت تعمل بشكل مركز في مجال البحث والتطوير في منتصف الثمانينات ، بحيث كانت تكرس له نحو ٤ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في كل من تشيكوسلوفاكيا والجمهورية الديمقراطية الالمانية والاتحاد السوفياتي(٦) وأكثر من ٢ في المائة في بلغاريا وهنغاريا وأكثر من ١ في المائة في بولندا . أما الاتحاد السوفياتي فقد كان أحد قادة الميكانيكا النظرية وفيزياء الطاقة العالية واستكناف الفضاء والعلوم الطبية الحيوية . وبالرغم من أن الانجازات العلمية كانت كبيرة ، فقد كان هناك "نقص واضح في الكفاءة في استخدام الانجازات العلمية في تلبية الاحتياجات الاقتصادية"(٧) . وكانت الاصلاحات الاقتصادية التي بدئت في بلغاريا وهنغاريا وبولندا والاتحاد السوفياتي موجهة نحو التعجيل بالتقدم العلمي والتقني بدرجة كبيرة ، اضافة الى تحقيق أهداف اقتصادية ـ اجتماعية أخرى . وأضعف الحلقات في التطوير التكنولوجي في هذه المنطقة هي استيعاب المشاريع للعمليات والمنتجات الجديدة استيعابا غير كاف .

أما فيما بين البلدان النامية فإن بضعة فقط منها توجد لديها الموارد البشرية والمادية اللازمة لكي تجري بنفسها أبحاثا صناعية ذات شأن . بيد أن بضعة من

أكبر البلدان النامية ، ومنها على سبيل المثال البرازيل والصين والهند والمكسيك ، استطاعت اللحاق بركب التقدم في بعض قطاعات البحث العلمي ، وتوجد لديها هياكل أساسية علمية وصناعية متقدمة نسبيا . أما العديد من الاقتصادات الحديثة التصنيع ، لا سيما في هونغ كونغ وجمهورية كوريا وسنغافورة وتايوان ، الاقليم الصيني ، فقد استوعبت التكنولوجيات القائمة على الالكترونات الدقيقة ، وطبقتها على منتجات جديدة وعلى عمليات الانتاج . وهي تصدر الحاسبات الالكترونية ومعدات الاتصال . ونجاحها التجاري الصارخ يبين بشكل واضح التغاير المتزايد بين البلدان النامية .

ولقد أدى توفر تكنولوجيا الاتصالات والمعدات في البلدان المتقدمة النمو الى تغيير الحياة اليومية لمواطنيها وتطلعاتهم ، تغييرا أساسيا في بعض الأحيان . فقد وصلت أجهزة الراديو الى كل قرية تقريبا في البلدان النامية . ولكن بالنسبة للعديد من سكان القرى الريفية في تلك البلدان لم يُحدث التقدم في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات سوى اختلاف طفيف .

وتواصل الحكومات والمشاريع الخاصة ، لا سيما في البلدان المتقدمة النمو ، بشكل حثيث نشر التكنولوجيات الجديدة في مجال المعلومات . إذ تستثمر استثمارات كبيرة في مجال توسيع وتحسين شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية اللازمة من أجل "مجتمع المعلومات العالمي" ، الذي يطلق عليه أيضا اسم "المجتمع السلكي" . وقد بلغ حجم الاستثمارات الجديدة في شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ٤٩ بليون دولار في عام ١٩٨٥ ، كان نصيب الولايات المتحدة يمثل ٤٢ في المائة ونصيب بلدان الاتحاد الاقتصادي الأوروبي يمثل ٣٢ في المائة منها . وبلغت الايرادات من الاتصالات السلكية واللاسلكية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ١٩٩ بليون دولار ، وكان نصيب الولايات المتحدة يمثل ٥٦ في المائة ونصيب بلدان الاتحاد الاقتصادي الأوروبي يمثل ٢٣ في المائة منها ، بينما كان نصيب اليابان يمثل ١٠ في المائة منها[٨] . وفي البلدان الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي كانت صناعات تكنولوجيا المعلومات تمثل ٦ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٦ وكما أن نسبة ٢٩ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي قد درّتها الأنشطة التي تستخدم مستويات عالية من تكنولوجيا المعلومات مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية ، والتشغيل الآلي للمكاتب ، والالكترونيات الاستهلاكية والعسكرية . ويعمل نحو ٥ ملايين من السكان النشطين اقتصاديا في البلدان الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي في مجالات صُنع منتجات تكنولوجيا المعلومات ، كما تقوم ٤ ملايين وظيفة أخرى على تطبيق تكنولوجيا المعلومات[٩] .

ولما كانت العناصر الرئيسية للمعلومات العابرة للحدود وتدفقات الاتصال مركزة تركيزا شديدا وحيث أن معظمها يتمثل في شركات قائمة في الولايات المتحدة واليابان ، فإن الخوف من السيطرة الثقافية لا يقتصر على البلدان النامية . ففي الفترة بين ١٩٧٣ و ١٩٨٣ ، كان أكثر من ثلث برامج التليفزيون في أوروبا الغربية مستوردا ، وكان ٤٤ في المائة من تلك النسبة من الولايات المتحدة ، وكانت نسبة برامج الولايات المتحدة ١٠ في المائة من اجمالي فترة الارسال . وعلى العكس من ذلك ، كان منشأ ١٦ في المائة فقط من هذه الواردات بالمملكة المتحدة ونسبة تتراوح بين ٥ في المائة و ١٠ في المائة واردة من فرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية . وبحلول ١٩٨٣ ، أصبحت ايطاليا أكبر مستورد في العالم للبرامج التليفزيونية المنتجة في الولايات المتحدة ، وكذلك أكبر مستورد في العالم للصور الكاريكاتورية اليابانية(١٠) .

وأصبحت الولايات المتحدة المصدر الرئيسي في العالم لقواعد البيانات ، خاصة من ناحية الحجم . وفي بداية الثمانينات ، قدر الموجود من المواد المدرجة في قواعد البيانات الببليوغرافية بأكثر من ٥٥ مليون مادة ، كان منشأ ٨٠ في المائة منها بالولايات المتحدة . وتفيد التقديرات بأن ميزان التجارة في مجال المعلومات الالكترونية بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية هو بمعدل ١٠ : ١ لصالح الاولى . ومن بين قواعد البيانات المباشرة المتوفرة في أوروبا الغربية ، كان منشأ ٧٥ في المائة منها بالولايات المتحدة(١١) . ولوحظ أن البيانات الأولية تتدفق على نحو سائد من أوروبا الى الولايات المتحدة في حين أن معظم البيانات التي تتدفق من الولايات المتحدة الى أوروبا تكون بالفعل محللة ومفسرة . وفي ميدان الحاسبات الالكترونية وما يتصل بها من معدات ، تستحوذ شركة I.B.M. على نحو ٥٥ في المائة من السوق الأوروبية ، وإن كان بعض المنتجات ينتج بواسطة شركات تابعة وفروع لها في أوروبا الغربية(١٢) . ويساور القلق بعض البلدان الأوروبية من تحول المنطقة الى ما يسمى "بفقير ـ المعلومات" ، الخاضع للسيطرة ليس فقط في المجال التجاري وإنما أيضا في المجال الثقافي ، وذلك فيما يتعلق بالاتصالات وتدفقات البيانات ومبادلة البيانات(١٣) .

غير أن بزوغ قواعد البيانات المُشَغَّلة بالحاسبات الالكترونية على نطاق واسع ظاهرة حديثة جدا . فاستخدام قواعد البيانات هذه يتسع نطاقه بقوة في كل مكان : وإذا استخدم التخلف الزمني كمقياس يبدو أن البلدان الأوروبية متخلفة في بعض المجالات لبضع سنوات عن أمريكا الشمالية ، وإن كانت متقدمة عنها في جوانب أخرى ، مثل نظام الاتصال الفرنسي Minitel .

وفيما يتعلق بأنواع من تكنولوجيات الاتصال قائمة حاليا في كل مكان بالبلدان المتقدمة النمو - مثل الهاتف والتلفزة والاذاعة - لا تزال توجد أوجه تفاوت كبير تتصل بمستوى الدخول . ففي سنة ١٩٨٥ ، رُكّب في العالم نحو ٤٠٠ مليون خط هاتفي رئيسي ، كان نصيب بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي منها ٨٠ في المائة تقريبا . وفي سنة ١٩٨٥ ، كانت البلدان المتقدمة النمو تضم أكثر من ٨٠ في المائة من أجهزة الارسال التليفزيوني العادية ونحو ٥٣٠ مليونا من أجهزة الاستقبال التليفزيوني ، من أكثر من ٦٦٠ مليون جهاز استقبال تليفزيوني ، أو بنسبة ٨٠ في المائة ، فضلا عما يزيد عن ٦٥ في المائة من أجهزة الارسال الاذاعي ونحو ١,١ بليون أو ما يقرب من ٦٨ في المائة من أجهزة الاستقبال الاذاعي من مجموع ١,٦ بليون جهاز في العالم . وفي البلدان المتقدمة النمو ، يوجد لكل ألف من السكان ٤٤٧ جهازا للاستقبال التليفزيوني و ٩١١ جهازا للاستقبال الاذاعي ، مقابل ٢٦ و ١٤٢ على التوالي ، في البلدان النامية(١٤) .

وتتمتع الاذاعة والتليفزيون بالقدرة على تزويد الملايين من الاشخاص بالمعرفة السريعة بالاحداث التي تقع خارج تجربتهم اليومية . وهما لا يتطلبان طباعة أو نقلا سطحيا وإلماما بالقراءة والكتابة من جانب الجمهور . ويمكن استخدامهما للارتقاء بنوعية التعليم المدرسي بالاضافة الى الوسائل السمعية البصرية الاخرى . كما يمكن استعمالهما للوصول الى الاطفال خارج المدارس والراشدين في مناطق ريفية ، خاصة بواسطة الاذاعة ، وذلك لتدريس المبادئ الاساسية لتعليم القراءة والكتابة والحساب واكتساب المهارات في ميدان الرعاية الصحية والتغذية والزراعة . إلا أن تكاليف القيام بذلك في كثير من البلدان النامية التي يتناثر فيها السكان مرتفعة جدا(١٥) .

وهناك مسألة تشغل بصفة خاصة البلدان النامية وهي الاستشعار من بعد بواسطة التوابع الاصطناعية ، باستخدام تكنولوجيا الموجات الدقيقة السالبة للحصول على معلومات عن الغلة المحاصيلية والموارد المائية والمعدنية . ويتيح التحليل الذي يجريه الحاسب الالكتروني لهذه المعلومات - التي يمكن شراؤها من مالكي التوابع الاصطناعية - اجراء تكهنات متقدمة بشأن الطقس وتخطيط استعمال الاراضي ومسح موارد الغابات ورصد التلوث وتآكل التربة . ويتعرض الكثير من البلدان النامية لكوارث طبيعية مثل الزوابع والاعاصير الاستوائية والاعاصير الحلزونية والموجات المدية والفيضانات والجفاف والزلازل . وباستخدام التوابع الاصطناعية ، وبظهور علامات مبكرة لحدوث البعض من هذه الكوارث قبل وقوعها بوقت كاف جدا يمكن اتخاذ تدابير وقائية ، أو على الأقل التأهب بشكل أفضل للاستجابة لحالات الطوارئ .

ومن جهة أخرى ، يمكن لنظم التوابع الاصطناعية أن تجمع بيانات عن موارد بلد ما دون أن يعلم البلد بذلك . ومن المحتمل أن تكون المعلومات المتعلقة برواسب النفط والغلة المحاصيلة ، أو الرواسب المعدنية ذات قيمة وأهمية . وبالتالي ، يعتبر الكثير من البلدان النامية الاستشعار من بعد لأقاليمها دون تصريح خرقا لسيادتها القومية وتعديا على حقوقها في ادارة مواردها .

باء - التكنولوجيا الطبية وما يتصل بها من مسائل أخلاقية

كان من شأن التقدم السريع في مجال التكنولوجيا الطبية ، بما في ذلك استحداث معدات جديدة للتشخيص والاجراءات العلاجية وعمليات زرع الأعضاء ذات الطابع الأكثر تعقدا ، والأنواع والتطبيقات الجديدة للعقاقير التي يحددها الحاسب الالكتروني وغير ذلك من المواد الجديدة ، تحقيق توسع كبير في قدرات الطب الحديث . وأتاحت الاكتشافات في ميدان علم الوراثة لشركات التكنولوجيا الحيوية تصميم كائنات حية دقيقة لأغراض معينة وزيادة تدفق المواد الكيميائية الحيوية المركبة التي ينتجها عادة الجسم البشري ذاته . وتميل المعايير التكنولوجية العالية المستوى بالضرورة للتكنولوجيا الحيوية ، سواء من ناحية مراقبة الجودة أو تنظيم الانتاج ، الى الاقتصار على البلدان ذات الموارد العلمية المتطورة للغاية ، خاصة فيما يتعلق باستخدام تقنيات الحامض الخلوي الصبغي المأشوب (DNA) . غير أن استخدام هذا البحث على نحو أوسع نطاقا سيكون له أثر رئيسي في نهاية المطاف على الخدمات الصحية والطبية في جميع البلدان .

وأدى التقدم التكنولوجي الذي يؤثر على التناسل البشري الى إجراء الكثير من المناقشات في كل من البلدان المتقدمة النمو والنامية ، مما يعكس جزئيا النزاع بين الأطر الأخلاقية الدينية والعلمانية[١٦] . وتمثل الأثر الرئيسي لهذا التقدم في توسيع نطاق الاختيار في مجال التناسل البشري . إلا أنه كثيرا ما يكون لهذه القرارات بعد رئيسي نفسي واجتماعي . وكان من شأن كل من الاخصاب الاصطناعي والتلقيح عن طريق أنابيب الاختبار والفحص الجيني وغير ذلك من أنواع التشخيص قبل الولادة ، والتقدم في تقنيات الإجهاض ومنع الحمل والتعقيم ، تهيئة فرص للاختيار الفردي والاجتماعي الذي لم يكن قائما قبل ذلك بجيل واحد . وقد وسع البحث في ميدان طرق منع الحمل الخيارات المتوفرة لمخططي الأسرة . وموانع الحمل القابلة للادخال والطويلة الأمد والتي كانت موجودة وقت ما ، هي بشير لطرق أخرى جديدة مثل غرسات "نوربلانت" والغرسات القابلة للتحلل بوسائل بيولوجية .

وفي كثير من البلدان المتقدمة النمو ، كان ينظر الى الخيار التناسلي الانساني في سياق التأكيد التقليدي على حقوق الانسان . وفي عدد من تلك البلدان ، أدى الإضعاف العام للقيود الثقافية المتعلقة بالشؤون الجنسية ، مما يعكس ظهور تكنولوجيات جديدة وتغييرات في اتجاهات ومعتقدات الشعوب ، الى توسع في نطاق حقوق الفرد التناسلية . وساعدت أوجه التقدم البلدان النامية في تنفيذ سياستها السكانية الأكثر شمولية . ويردد منتقدو هذه التقنيات الجديدة الاتهام بأنها أضفت طابعا تجاريا على التناسل الانساني ووضعت قدرات المرأة التناسلية "تحت مراقبة جامدة ومستمرة للنوعية"(١٧) .

التعقيم من المسائل المثارة باستمرار فيما يتعلق بالاختيارات في مجال التناسل . وتسبب طرائق منع الحمل غير القابلة للإلغاء أكثر ردود الفعل قوة ، ولاسيما التعقيم عندما يجري بدون موافقة واعية من الشخص المعني . وقد بدأ التعقيم القابل للإلغاء يظهر كإمكانية تقنية (على الرغم من أنها بعيدة المنال) أقل إثارة للخوف من الأساليب الجراحية الدائمة التقليدية . وعلى الرغم من أن أكثر الأبحاث قد سعت الى استخدام الطرق القابلة للإلغاء بالنسبة للمرأة ، برزت بعض الجهود أيضا من أجل جعل تعقيم الرجل أكثر بساطة وقابلا للإلغاء .

كما أن الاكتشافات الطبية الاحيائية الأخرى مثل التلقيح الصناعي والتلقيح الأنبوبي أدت الى إيجاد طرق مثيرة جديدة للتدخل في عمليات التكاثر . وقد قدر أنه يجري استخدام التلقيح الصناعي في ١٠ آلاف الى ٢٠ ألف حالة من حالات الحمل سنويا في الولايات المتحدة(١٨) ، وفي كثير من الاحيان بالاقتران مع تكنولوجيات جديدة أخرى في مجال الطب الاحيائي ، مثل عملية الحفظ بالتبريد الشديد ومصارف الحيوانات المنوية . وبما أن الإخصاب الأنبوبي أجري لأول مرة بنجاح منذ أكثر من عقد ، فإن إعداد الحالات الناجحة للإخصاب الصناعي وللأطفال المولودين قد تزايدت ازديادا كبيرا . ويوفر التلقيح الصناعي بالإضافة الى الإخصاب الأنبوبي فرصا للناس الذين لا يستطيعون الإنجاب . ولكن الفرصة ضئيلة حاليا لجعل الإخصاب الأنبوبي رخيص التكلفة بما فيه الكفاية أو موثوقا بما فيه الكفاية ليكون اختيارا متاحا لمعظم الناس . وتفرض هذه الطرق أيضا مشاكل اجتماعية جديدة ، لا يمكن مواجهتها بطريقة سهلة ضمن الأطر الأخلاقية والقانونية التقليدية . وتبين أن استخدام الأم البديلة مثلا يثير الجدل من الناحية الأخلاقية والقانونية ، وينطوي على تعارض في مصالح الأم والأب الوارثين بالإضافة الى الأطفال الآخرين في أي من الأسرتين ، والأقارب الآخرين والمجتمع عموما .

وإن ثقب السلى ، لأخذ عينة من سائل الكيس النخطي الذي يحيط بالجنين وفحص الخلايا التي في السائل للعثور على أي تشوهات وراثية أو أمراض من شأنه أن يسمح باكتشاف أي شذوذ كروموزومي في الجنين ، فضلا عن الاضطرابات الايضية الخطيرة ، والخلل في الأنبوب العصبي للجنين . وتضمن التجارب التشخيصية السابقة للولادة المسح بالصوت فوق السمعي ، وتنظير الجنين ، والصبغ الاستشعاعي(١٩) . وقد تشير النتائج التي تستند الى هذه التجارب الى أن ثمة حاجة الى إجراء جراحة للجنين ، وهو أسلوب آخر استحدث مؤخرا . وإحدى النتائج الفرعية لهذه الاختبارات معرفة جنس الجنين . وهناك أوجه استخدام لهذه المعرفة مثيرة للجدل مثل إجهاض الجنين لأنه ليس من الجنس المطلوب ، في المجتمعات التي مازال يوجد فيها بعض التحيز لصالح الذرية من الذكور .

أدت أوجه التقدم في تكنولوجيا الحاسبات الالكترونية الى تيسير حياة الأفراد الذين يعانون من أنواع مختلفة من حالات العجز ، عن طريق توسيع فرص العمل أمامهم فضلا عن اتصالاتهم الاجتماعية . وعلى سبيل المثال فإن الكراسي المتحركة التي يتحكم فيها جهاز الكتروني دقيق تتيح للمعوقين جسديا إمكانية أكبر للتنقل . وتسمح الحاسبات الالكترونية الشخصية ، بالاقتران مع الهاتف المصمم بطريقة معينة ، بالإتصال بين الشخص الأصم والقادرين على السمع ، عن طريق الخطوط الهاتفية العادية أو الخدمات البريدية الالكترونية . ويستطيع المصابون بالعجز البصري ، عن طريق استخدام معدات جديدة ، سماع نصوص شفوية تعرض عادة على الشاشة(٢٠) .

وزادت الأجهزة المتقدمة التي تستخدم الصوت فوق السمعي ، والإشعاعات ، وأشعة الليزر ، والمجالات المغناطيسية من فعالية الإجراءات الوقائية والتشخيص المبكر ، وما يتلوها من الاستخدامات . وتوفر ماسحات التصوير الطبقي بالحاسبات الالكترونية مثلا صورا مركبة تنطوي على تفاصيل أوضح من الأشعة السينية التقليدية . ويساعد ظهور الأنظمة الفنية (الطبية) القائمة على الحاسبات الالكترونية الأطباء على إجراء تشخيصات أفضل ، استنادا الى قائمة شاملة للأعراض والمتلازمات والأمراض .

وقد أدت أوجه التقدم المحرز في الأبحاث الوراثية ، لاسيما عن طريق شطر أو جمع جزئيات DNA الى زيادة كبيرة في الاستخدامات الممكنة للتكنولوجيا الاحيائية من أجل صحة الإنسان . ولايزال النطاق الكامل لهذه الإمكانيات ، وعواقبها الاجتماعية أمرا غير معروف ، على الرغم من ظهور عدد من القضايا الأخلاقية . وتخلق المعلومات المفصلة المتوفرة بشأن الهيكل الوراثي البشري ، والمخاطر الصحية ذات الصلة إمكانيات جديدة للوقاية والشفاء من الأمراض . وقد وفر الفحص الوراثي فهما أكثر تعمقا لعدد كبير من

الأمراض والتشوهات الخلقية التي عانى منها الأفراد منذ نشأة الجنس البشري ، فضلا عن بعض الأمراض والتشوهات التي ظهرت منذ عهد قريب نسبيا . وتشير الأبحاث الى أن هذا الفحص يمكن أن يكشف عن أسباب أكثر الأمراض والاضطرابات اصابة بالوهن (٢١) .

والهندسة الوراثية وغيرها من الأساليب المتطورة تجعل من الممكن تصميم منتجات بيولوجية ذات سمات محددة مطلوبة ، مثل الانزيمات الصناعية التي تدوم مدة أطول ، وهي صيغ من العقاقير القديمة أكثر فعالية ، والعقاقير واللقاحات الجديدة لأمراض لا يوجد لها في الوقت الراهن سوى علاج هزيل أو ليس لها أي علاج على الإطلاق . ومنذ تسويق أول عقار معد بالهندسة الوراثية عام ١٩٨٢ ، نمت التطبيقات التكنولوجية الأحيائية في علم العقاقير نموا سريعا . وكان أول عقار أحيائي يقتصر على البروتينات التي يمكن توليدها داخل البكتريا . وتسمح التكنولوجيا الحديثة العهد ، القائمة على استخدام الخلايا الحيوانية ، بإنتاج بروتينات أكبر ذات تطبيقات أوسع . وتتضمن العقاقير المنتجة بواسطة هذه التكنولوجيا المتقدمة هرمونات مختلفة ، وبروتينات دموية ، ومضادات حيوية أحادية التوليد . وقبل تطوير عملية إعادة تشكيل الـ DNA كان هناك نقص في الإنسولين البشري الذي كان مرهونا بمدى توفر الإمدادات المستمدة من الحيوانات . ومثال آخر على ذلك هو هرمون النمو البشري ، الذي لم يكن يتوفر فيما مضى إلا من الغدد النخامية المجمعة بعد الوفاة ، وبكميات غير كافية للوفاء بالاحتياجات . وقد أتاح عزل الرموز الوراثية من الإنسولين البشري وهرمون النمو ، بالإضافة الى استخدام بعض البكتيريا الأحادية الخلايا ، الانتاج السريع لهذه الهرمونات ، مما جعل امكانية توفرها بتكلفة مخفضة ، غير محدودة . ومن شأن زيادة توفر هرمون النمو البشري أن يقلل المشاكل التي يواجهها الأطفال الذين لا ينمون بالسرعة العادية ، غير أن ذلك يمكن أن يؤدي الى تعرض الكبار والأطفال الآخرين الذين يسعون الى أن يكونوا رياضيين متفوقين ، الى المخاطر ، عن طريق استخدام هذه الهرمونات بالاقتران مع الستيرويد من أجل زيادة النمو الطبيعي لعضلاتهم .

وقد أدى الانتاج الضخم للمضادات الحيوية الأحادية التوليد عن طريق الوسائل التكنولوجية الأحيائية الى زيادة امكانيات استخدامها في فحوص التشخيص زيادة كبيرة . وتسمح هذه المضادات الحيوية ، التي تعتبر أسلحة طبيعية للدفاع عن جسم الإنسان ضد الفيروسات والبكتريات ، بتنقية البروتينات البشرية الأخرى وتحديد فصيلة الدم بطريقة أسرع وأدق . وفي الأبحاث السرطانية "تعتبر هذه المضادات الحيوية مفيدة للغاية وستغدو وشيكا أمرا لا غنى عنه في تشخيص السرطان" (٢٢) . ومن بين نحو مائتي

مجموعة أدوات فحص متاحة بواسطة المضادات الحيوية الاحادية التوليد ، يستخدم جزء كبير منها حاليا في الفحوصات المجراة على المصابين بمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) .

وهناك أنواع جديدة من المعدات الطبية أدت الى إجراء أنواع جديدة من العمليات الجراحية على المخ والعيون وغير ذلك من الاعضاء الحيوية ، وهي عمليات لم تكن ممكنة منذ ١٠ الى ١٥ سنة[٢٣] وأدت أنواع جديدة من العقيدات والمنتجات الاخرى للكيمياء العضوية الى الإسراع في تطوير واستخدام أنواع جديدة صناعية من الاطراف والقلب والاوعية الدموية . وزاد التوسع في استخدام زرع الاعضاء والانسجة من تطور الاساليب الجراحية ، ولكنه أثار أيضا بعض الاختيارات الاخلاقية الصعبة فيما يتعلق بمدى توفر المانحين الممكنين ومن ينبغي أن تكون له أولوية بين المتلقين .

وأشار أيضا الفحص الوراثي والاشكال الجديدة الاخرى من الفحوص التشخيصية ، مثلا للإيدز ، عدة قضايا تتعلق بحقوق الفرد والمجتمع التضارب الممكن بين حق الفرد في اتخاذ القرارات المتعلقة بصحته مقابل حق المجتمع في منع انتشار المرض . ولعل أكثر المسائل بعثا للجدل هي الأولوية التي يتعين اعطاؤها لتطوير واستخدام هذه الاساليب من حيث علاقتها بالاستخدامات الاخرى للموارد في مجال الطب والصحة العامة .

وقد تمكن عدد قليل من البلدان من الاستخدام المنتظم للمعدات الطبية المتقدمة وما يتصل بها من علاج على الصعيد الوطني وفي هذه القلة من البلدان لا تزال المعدات تتركز في المدن الكبرى وبعض المدن الصغيرة التي توجد فيها مدارس طبية كبرى . ونظرا لازدياد تكاليف المعدات الطبية الجديدة ، فإن امكانية الحصول تقنيا علي تلك المعدات لم تؤد بالضرورة الى التعجيل في تركيبها واستعمالها . وتتسم حالة المعدات الخاصة اللازمة للاشخاص ذوي العاهات بحيوية خاصة . وقد قدر على سبيل المثال أن ١٠ في المائة فقط من ذوي العاهات الخطيرة في الولايات المتحدة يتمكنون من شراء حاسب الكتروني مصمم خصيصا لحالة عجزهم . وتبلغ كلفة طابعة خاصة من طراز برايل ، على سبيل المثال حوالي ٠٠٠ ١٠ دولار[٢٤] . وتقوم لجان من الاطباء وغيرهم من موظفي المستشفيات بتقنين العمليات الباهظة الكلفة ، مثل ديلزة الكلى بالاستناد جزئيا إلى عمر المرضى المحتملين وصحتهم العامة بالاضافة الى قدرتهم على الدفع .

وفي معظم البلدان النامية ، ازداد الانفاق على الخدمات الصحية والطبية بصورة كبيرة في العقدين الماضيين . وقد أدت شيخوخة سكانها واستحداث تكنولوجيا

طبية جديدة بالاضافة الى زيادة اجور الموظفين الطبيين الى زيادة النفقات بصورة أسرع من معظم الميادين الاخرى . وقد وضعت الحكومات ، بغية الحد من الانفاق ، قائمة محدودة بالادوية التي يمكن رد قيمتها ، كما في جمهورية المانيا الاتحادية ، حيث تستوعب فواتير الادوية ١٥ في المائة من الانفاق على الرعاية الصحية ، او ضعف ما ينفق في معظم البلدان الاخرى الاعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي . كما اتخذت في فرنسا خطوات لتخفيض أسعار المستحضرات الصيدلانية . وفي عدد من البلدان الاعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، يشجع استعمال الادوية غير المسجلة في دائرة العلامات التجارية التي هي أرخص من الادوية ذات العلامات التجارية(٢٥) .

ومع ذلك ، ومع امكانية اطالة العمر عن طريق مختلف التقنيات ، لا تزال النفقات الصحية ترتفع بسرعة أكثر من ارتفاع الدخل القومي(٢٦) ؛ مما يفرض على الحكومات وأرباب العمل والاسر خيارات صعبة ، لاسيما في وقت تمثل فيه قيود الميزانية بالنسبة للحكومات سمة مميزة في كثير من الاقتصادات .

وقد أفضى تغيير الجينات الى وجود لقاحات اكثر كفاءة لتحصين الاطفال ضد مختلف الامراض . ولا يزال التحصين الواسع النطاق ضد الحصبة والكزاز والسعال الديكي وشلل الاطفال والخناق والسل ، التي تقضي على أرواح ٣ ١/٢ من ملايين الاطفال كل عام وتقعد مئات الالوف ، أمرا ذا أولوية في البلدان النامية . وقد يوفر تطوير التكنولوجيا الحيوية في المستقبل وقاية من ١٠ الى ١٥ مرضا مختلفا في الحال . ويتوقع أن تستحدث في المستقبل القريب لقاحات مضادة لمرض القوباء والجذام والملاريا ، ولقاحات أرخص مضادة لالتهاب الكبد باء بالاستفادة من التكنولوجيا الجديدة . وقد توفر اللقاحات التي يجري اختبارها حاليا صيغا محسنة مضادة للكوليرا والتيفوئيد والتهاب الدماغ الياباني والحمى الصفراء .

وبحوث اللقاحات وعمليات انتاجها مازال يُضطلع بها أساسا في البلدان المتقدمة النمو . إلا أن بعض البلدان النامية تشترك أيضا في تطوير اللقاحات وتوفيرها . وفي الكثير من البلدان النامية ، لا يحتاج توسيع نطاق تحسين الاطفال الى المزيد من عمليات التقدم التكنولوجي ، ولكنه يحتاج بالاحرى الى زيادة استخدام وسائل بسيطة وجديرة بالثقة وموجودة بالفعل . وفي المناطق المدارية ، على سبيل المثال ، تيسرت عملية التطعيم ، بشكل كبير ، من خلال تصميم صندوق معزول يمكن له ، الى حد بعيد ، أن يحل محل تسهيلات التبريد العادية .

وثمة أسلوب ثبتت جدواه الكبيرة في مجال بقاء الطفل وهو العلاج بالإماهة الفموية ، الذي يمكنه أن يعيد التوازن الهام للسوائل بالجسم في حالات الإسهال الشديد . والتقديرات تشير الى أن ما يتراوح بين ربع وثلث الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة ، بالمناطق النامية ، يرجع الى هذا السبب . وأمراض الإسهال قد ظهر أنها تشكل الصلة الرئيسية لوفاة الرضع والأطفال بالإضافة الى كونها أكثر أنواع أمراض الأطفال انتشارا وإلى مساهمتها على نحو أساسي في سوء التغذية لدى الاطفال . وغالبية عناصر محلول الإماهة الفموية (ملح الطعام والسكر وصودا الخبز وملح البوتاسيوم والماء) رخيصة الثمن ومتوفرة محليا . وهذا الأسلوب البسيط والفعال يمكن استخدامه في المناطق التي لا تحظى بخدمات المستشفيات أو العيادات الطبية ، حيث يعيش معظم الأطفال بالعالم النامي . وثمة أدلة وفيرة تشير فيما يبدو الى أن العلاج بالإماهة الفموية يشكل أكبر تقدم طبي هام في مجال بقاء الطفل منذ استحداث اللقاحات(٢٧) .

جيم - تكنولوجيات الاتصال الجديدة والتعليم

إن إدخال علم الحاسبات الالكترونية والتعليم المدعم بالحاسبات الالكترونية في المدارس والجامعات ، الى جانب تزايد تنوع المعدات والبرامج المتعلقة بالرؤية والاستماع ، قد وفرا الكثير من فرص التعليم الجديدة ، إلا أن هذه الاجهزة تغير من عملية التأهيل الاجتماعي ، خلال سنوات الدراسة بطرق غير معروفة . وثمة انتشار مطرد ، في الواقع ، لاستخدام الحاسبات الالكترونية في أغراض التعليم والإدارة المدرسية . واستخدام هذه التكنولوجيات في التعليم قد تيسر من خلال تصور الكثيرين أن إدخال الحاسبات الالكترونية في جميع المجتمعات أمر لا مفر منه ، عاجلا أو آجلا . وإدراك أن الإلمام بالحاسبات الالكترونية يزيد من فرص العمل قد أصبح حافزا على مواصلة الاهتمام بتعليم الحاسبات الالكترونية في عدد كبير من البلدان ؛ أما في بلدان أخرى ، فقد توسع نطاق الاهتمام ليشمل تناول دور الحاسبات الالكترونية في المجتمع بأسره .

وإدخال الحاسبات الالكترونية الدقيقة (المسماة عادة الحاسبات الشخصية) ، على جميع الأصعدة ، من أول المدرسة الابتدائية الى الجامعة ، قد صار هدفا مباشرا في عدد متزايد من البلدان . وسياسات الإلمام بالحاسبات الالكترونية ، على صعيد الدولة ، قد اتبعت في الاتحاد السوفياتي وايطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة واليابان . أما في الولايات المتحدة ، فقد بدأت جميع المدارس الثانوية تقريبا وخمسة أسداس المدارس الابتدائية في استخدام الحاسبات الالكترونية في برامجها

التعليمية ، بحلول منتصف الثمانينات ، كما أن ٩٠ في المائة من الاطفال في سن المدارس يترددون على مدارس بها حاسبة الكترونية واحدة على الاقل (٢٨) . والارجنتين والبرازيل وكوبا قد وضعت سياسات وطنية شاملة لإدخال نظم المعلومات في مجال التعليم ؛ وفنزويلا والمكسيك لديهما أيضا خطط تتعلق بنظم المعلومات والتعليم . والمغرب قد أدخلت الحاسبات الالكترونية الدقيقة في نظامها التعليمي ، أما الهند فقد بدأت في تدريب الطلبة والمدرسين في ميدان تعليم الحاسبات الالكترونية .

واستحداث حاسبات الكترونية دقيقة أرخص ثمنا قد أتاح الاستخدام الفردي لهذه الحاسبات على نطاق واسع . وتزايد ملاءمة وقدرة الحاسبات الدقيقة ، من حيث السرعة وحيز التخزين ، يمكن أن يتيح الوصول السريع لمواد تعليمية مودعة في أجهزة متنقلة مثل الاقراص والقريصات . وثمة تحسينات تكنولوجية قد أدخلت أيضا على المعدات "المحيطية" للحاسبات ، ولاسيما في أجهزة الإخراج ، التي تصل بين الحاسبة والطالب . والنهايات الطرفية الكاتبة ، التي كانت سائدة منذ قليل كجهاز للإخراج ، قد حلت محلها عروض الفيديو ، مما أثر على أسلوب البرامج التعليمية ، وأثر كذلك الى حد ما على مضمون هذه البرامج .

وبعض برامج التعليم بالحاسبات الالكترونية له "طابع تدريسي" ، في حين أن البعض الآخر يرمي الى تقييم مجالات محددة من المعارف والمهارات . وبرامج المحاكاة ، بما فيها برامج وضع النماذج ، تمكن الطلبة من تجربة بيئة من بيئات المحاكاة أو التفاعل معها أو التنبؤ بها . ولكن فعالية هذه البرامج قد تباينت بشكل كبير (٢٩) . وثمة مدارس كثيرة ، حتى تلك المدارس التي لديها كميات كافية من الحاسبات الالكترونية والبرامج ، لم تتوصل تماما الى جعل التعليم بواسطة الحاسبات الالكترونية يتغلب على رتابة الاعمال المدرسية الروتينية . وقد يكون هذا راجعا ، بشكل جزئي ، الى النقص النسبي للبرامج التعليمية العالية الجودة . وقد أجري تقييم لهذه البرامج في الولايات المتحدة ، حيث تبين أن قرابة ٥٠ في المائة من برامج التعليم العلمي المستخدمة في المدارس الثانوية تعتبر دون المستوى المطلوب أو غير مرضية من حيث خصائصها البيداغوجية والتقنية والحوارية . وما يزيد عن ٩٠ في المائة من البرامج التعليمية في العالم يتألف من برامج بسيطة الى حد ما - وهي تتعلق أساسا بالتدريبات وسائر أنواع التمرين الروتيني (٣٠) . وفي حالة انتاج المزيد من البرامج المتعلقة بالمحاكاة وبما يسمى أنظمة الخبراء ، قد يحدث تحسن في اهتمام الطالب وبالتالي في تعلمه . والتعليم المدعم بالحاسبات الالكترونية قد ثبتت في الواقع فعاليته ، فيما يتصل بالتكرار أو المساندة ، في المملكة المتحدة والولايات

المتحدة . وهذه البرامج العلاجية يمكن أن تعين بصفة خاصة الطلبة الذين تخلفوا في دراساتهم ؛ فالتعليم بالحاسبات الالكترونية قد يساعد في "استيعابهم" وفي إبقائهم بالتالي في النظام المدرسي .

وثمة مشاريع قد اضطلع بها ، في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء ، لزيادة أعداد ونوعيات الطلبة الذين يتلقون تعليما مدعما بالحاسبات الالكترونية . ففي البرازيل ، على سبيل المثال ، قام مركز الإعلام المعني بالتعليم الخاص ، الذي تموله مجموعات خاصة ومجموعات حكومية لديها اهتمامات بالتعليم وتطوير تكنولوجيا الحاسبات الالكترونية ، بوضع برامج خاصة للحاسبات الالكترونية من أجل الأطفال الذين يعانون من ضعف سمعي أو خلل عقلي أو معوقات أخرى ، وكذلك باستحداث تكنولوجيات تعليمية ذات صلة تناسب هؤلاء الأطفال . ووفقا لتقييم أجراه المدرسون الذين شاركوا في هذا المشروع فإن استخدام الحاسبات الالكترونية قد وسع من نطاق توفير معينات التدريس الخاصة وقدم مساعدة قيّمة في مجال تدريس الرياضيات . واستخدام الرسوم البيانية للحاسبات الالكترونية قد سهل من تدريس المفردات اللغوية ووضع النظريات والمتتاليات والترابطات ورسم الخرائط ، كما أنه وفر تدريبات بصرية حسية تتصل بالتدريب في مجال الإدراك الحسي للأعماق والتمييز البصري والعلاقات الفضائية(٣١) .

وهناك مشاريع رائدة عديدة ، تتصل باستخدام الحاسبات الالكترونية في التعليم بالبلدان النامية ، قد تضمنت مزايا وعقبات أيضا . والعقبات تشمل نقص الموارد البشرية المؤهلة وعدم كفاية تكييف البرامج حسب البيئة الثقافية للبلد . وفي الهند ، حيث أدخل ما يقدّر بألفين من الحاسبات الالكترونية في نحو ١٠٠٠ مدرسة ، يجري بذل الجهود لإدخال عمليات التعليم القائمة على الحاسبات الالكترونية في المناهج الدراسية ، وجعلها ذات صلة ، وفعالة من حيث التكلفة ؛ بيد أن المناقشات مازالت تدور حول ما اذا كان استخدام الحاسبات الالكترونية سيؤدي الى تحسين التطور الإدراكي والاداء لدى الطفل في أي نظام تقييمي ؛ وليس من الواضح ما اذا كان استخدام الحاسبات الالكترونية سيمثل استعاضة جزئية عن المدرسين ، كما أن احتياجات تطوير المناهج ، في مختلف مستويات نظام المدارس بالبلد ، والتي يمكن الوفاء بها عن طريق تكنولوجيا الإعلام ، غير واضحة(٣٢) .

واستخدام الحاسبات الالكترونية في عملية التعليم ، يشكل أكثر فعالية ، ما فتئ مرتبطا عموما بتحسن تدريب المدرسين . وتدريب المدرسين ما برح يمثل بندا

أساسيا في الخطط الوطنية المتعلقة بتعليم الحاسبات الالكترونية ، وهو يتضمن عادة مشاكل تتصل بالتنظيم والدعم والتقييم . وفي اليابان ، يوجد قبول لفكرة تدريب المدرسين أثناء الخدمة في المدارس التي يعملون فيها وثمة معاهد محلية تستخدم لهذا الغرض . وبعض المدرسين اليابانيين يوفدون الى الجامعات أو معاهد البحوث لمدة سنة أو أكثر لتلقي تدريب مكثف ؛ وفضلا عن ذلك أدخلت مؤخرا تكنولوجيا الحاسبات الالكترونية وعلوم المعلومات في المناهج الدراسية (في الجامعات العامة والخاصة لمن سيقومون بالتدريس في المدارس الابتدائية والثانوية والمدارس الأكاديمية الثانوية العالية والتدريب السابق للعمل) . أما فرنسا فقد اعتمدت نوعين من تدريب المدرسين - تدريب المستعملين (المعروف باسم التدريب "الخفيف") ، وتدريب المدربين (المعروف باسم التدريب "الكثيف") . وفي النوع الأخير من التدريب ، يقوم المدرسون ، بعد سنة من التدريب العملي ، بقضاء نصف وقتهم في التدريس وقضاء النصف الآخر في تدريب زملائهم . أما تدريب المستعملين ، الذي قُدم للمدرسين على نطاق أوسع ، فهو يرمي الى توفير فكرة ما عن علوم الحاسبات الالكترونية ، وشرح كيفية استخدام المعدات ، ووصف البرامج الموجودة ، وتشجيع استخدامها(٣٣) .

وفي البلدان النامية أدى إدخال الحاسبات الالكترونية الدقيقة تدريجيا إلى زيادة في الطلب على الموظفين القادرين على استخدام الحاسبات الالكترونية في المدارس . والدورات الدراسية التي تعطى أثناء الخدمة هي الغالبة . وهي ، من الناحية النموذجية ، قصيرة إلى حد ما وتعتمد اعتمادا شديدا على المساعدة التي يقدمها أساتذة الجامعات الذين توجّه اليهم الدعوة . وحتى في البرازيل ، التي كانت أحد الرواد في العالم النامي في اتخاذ سياسة وطنية بشأن التجهيز الآلي للبيانات والتي يقوم منتجوها بتزويد جزء متنام من السوق الداخلي بمعدات الحاسبة الالكترونية كانت هناك مصاعب في إدخال الحاسبة الالكترونية في دورات تدريب المدرسين ، رغما عن إدخالها قبل ذلك في المدارس الثانوية(٣٤) .

دال - المواد الجديدة

يسّر التقدم التكنولوجي اكتشاف مجموعة من المواد الجديدة واستعمالها تجاريا كما خفض من تكاليف انتاج مواد تقليدية كثيرة . ويجري ، في نفس الوقت ، بحث دائم عن استخدامات جديدة للمواد القديمة والجديدة . وعلى الرغم من أنه تمّ فيما مضى تحضير مواد جديدة وخاصة في الـ ٣٠ عاما الماضية ، لم تتزايد سرعة معدل الاكتشاف والتطبيق إلا في الثمانينات بسبب الاستخدام المتزايد للحاسبة الالكترونية وغيرها من

المعدات العلمية المتطورة . وتمكّن الهندسة الجزيئية من تخليق مواد جديدة ذات خصائص معينة . ويسّرت سهولة تجهيز بعض هذه المواد الجديدة استخدامها في الصناعة ، على أنه أعيد تصميم بعض المنتجات والعمليات لتلائمها . وثمة حاجة إلى نطاق أوسع من الخبرة الفنية نظرا لأنه يتحتم على المصممين والمهندسين وعمال خط التجميع أن يتعاملوا مع المواد الجديدة في مراحل انتاجية مختلفة ضمانا لموثوقية الناتج بأدنى التكاليف . ويبدو أن أثر هذه التطورات على الاحوال الاجتماعية أو على تنظيم المجتمع في الاجل القصير غير ذي بال . على أن الشعور بهذه الآثار يتم بالتدريج عن طريق التغيرات التي تحدثها في الرفاه الاقتصادي ، من ذلك مثلا التوصل إلى سلع أقل ثمنا أو أكثر متانة ، أو إدخال منتجات جديدة . وبالإضافة إلى ذلك ، يستدعي استخدام مواد جديدة توفر مستويات أرفع من المعرفة والتدريب لدى القوة العاملة التي تشترك في استخدامها .

ومن ضمن المجموعات الهامة من المواد الجديدة المعادن والسبائك التي تتمتع بقوة أعظم ، ومقاومة أشد للتحات ، ومنها أيضا الخزفيات التركيبية التي تتمتع بمقاومة أكبر للحرارة أو للبلى أو التحات مما قد يجعلها بدائل هامة للمعادن . وما يدعى بالبوليمرات الهندسية ، ليس سوى توليفة من المواد اللدائنية البوليمية تتمتع بقوة غير عادية ومقاومة للحرارة خارجة عن المألوف . وقد يكون للمواد المركبة المتطورة مثل قالب المعادن وقالب الخزفيات ومركبات قالب البوليمرات تطبيقات واسعة في هندسة السيارات والطائرات(٣٥) . وبعض المواد المركبة بدائل محتملة للصلب أو لبعض الفلزات غير الحديدية . ويمكن أن تحل الالياف الكربونية المغلفة في لدائن محل كثير من المعادن(٣٦) .

وتستخدم التركيبات الخزفية المتطورة والنمو البلوري الاحادي والترسيب البخاري للكيماويات في انتاج كثير من الاجهزة الالكترونية والبصرية والمغناطيسية . ومع أن بعض الاجهزة الالكترونية المفرطة الموصلية ، التي تفقد كل مقاومة للكهرباء تحت درجات حرارة معينة موجودة منذ ربع قرن ، فإن الاكتشافات الحديثة لانواع جديدة من المواد المفرطة الموصلية في نهاية الامر قد تحدث ثورة في الالكترونيات ونقل القدرة الكهربائية والنقل .

وتؤثر العمليات الجديدة في الصناعات التحويلية على البحث عن مواد جديدة كما تتأثر به . وعلى سبيل المثال ، يمكن أن يتلافى الصب الدقيق والتجهيز المعدني الكهربائي عملية تشكيل الاجزاء والعناصر التقليدية المضيّعة للوقت والمبدّدة

للمواد ، كما يمكن أن تختزل عملية تشكيل "المُغرطة اللدائنية" والانتشار الترابطي عمليات عديدة في عملية واحدة . وتتطلب الصناعة المدعمة حاسبيا وخاصة إذا اقترنت بأجهزة العامل الآلي ، موادا ذات خصائص معينة . وقد بلغت تكنولوجيا الطَلية الوقائية بالفعل مراحل متقدمة في منع حدوث التحات وغيره من الآثار الضارة ، ومن المتوقع أن تستمر هذه التكنولوجيا في تحسين عمليات المعالجة السطحية(٣٧) .

وكان نشوء مواد جديدة سببا هاما في تباطؤ الطلب على عدد من المواد الخام في الأسواق العالمية . وهناك سبب هام آخر ، أساسه التكنولوجيات الجديدة ، هو الانخفاض الذي حدث في كثافة استخدام المواد في المنتجات وعمليات الانتاج . ويعود قسط من عدم زيادة استهلاك المعادن في الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٦ رغما عن زيادة الانتاج في الصناعات التحويلية في البلدان الصناعية بنسبة ١٣ في المائة إلى التخفيض الذي حدث في كثافة استخدام المعادن وتزايد الاستعاضة عن المواد القديمة بمواد جديدة(٣٨) .

هاء - التكنولوجيا الاحيائية والزراعة والتنمية الريفية

كان انتاج المحاصيل المرتفعة الغلة القائم على أساس الاستخدام الواسع للري والأسمدة المحسَّنة ، ومبيدات الحشرات ، ومبيدات الأعشاب ، أي ما يسمى "الثورة الخضراء" ، نافعا للغاية في زيادة امدادات الأغذية والمحاصيل . وقد غير إلى حد كبير من توافر الأغذية في بلدان كثيرة ، وخاصة في الثمانينات في شبه القارة الآسيوية والصين . وتبشر التكنولوجيا الاحيائية بتغيير الزراعة والمجتمع ككل إلى حد أبعد حتى من ذلك . ورغما عن قلّة منتجات التكنولوجيا الاحيائية المعروضة في السوق حتى الآن ، تشمل الفوائد المنتظرة تحسينا في خصائص محددة من خصائص النباتات والحيوانات والأسماك . بيد أنه يجري في نفس الوقت الإعراب عن القلق إزاء الآثار الايكولوجية والأخلاقية التي ستترتب على التكنولوجيا الاحيائية الزراعية ، التي تشمل آثارا لا يمكن التكهن بها تتمثل في وجود أشكال احيائية معدَّلة .

وأساس التكنولوجيا الاحيائية الزراعية هو الهندسة الجينية التي تتضمن تغيير التكوين الجيني للكائنات الحية المهمة زراعيا عن طريق أخذ مادة جينية من أحد الكائنات الحية لإدخالها في النظام الجيني لكائن حي آخر . ويمكن استخدام التكنولوجيا المتعلقة بالمكون الجديد من الحامض الخلوي الصبغي في انتاج أجسام

مضادة أحادية التناسل ، يمكن أن تستخدم أيضا في التشخيص البيطري . كما يمكن إعداد المواد العلاجية الأحادية التناسل لاستخدامها في بعض الأمراض الحيوانية .

وقد يحسن استعمال الأساليب المستخدمة في انتاج الحامض الخلوي الصبغي المأشوب من نوعية المنتجات الحيوانية عن طريق تخفيض الستيرويدات والمضادات الحيوية وغيرها من المواد المضافة المستخدمة استخداما واسعا في العلف الحيواني التجاري . وفي بعض الحالات يمكن أن توفر لقاحات الحامض الخلوي الصبغي المأشوب علاجا أكثر فعالية من العلاج التقليدي نظرا لأن الفيروس له أشكال تحصينية واضحة عديدة وهناك أمثلة على السموم المتبقية . وتستهدف التكنولوجيا الاحيائية للخلايا النباتية إعداد أنواع مرتفعة الغلة وذات مقاومة متزايدة للأمراض أو الآفات . ويمكن التعجيل بتكوين هذه الخصائص ، وكذلك تحسين الفاعلية التغذوية لمنتجات الأغذية باستخدام زراعة الأنسجة والتغيير الجيني للحصول على أنواع مهجّنة جديدة . وقد يوفر هذا سنوات كثيرة من جهود مضنية تبذل في التوليد والانتقاء . وقد تعزز عملية نقل جينات معيّنة من نوع إلى آخر من مقاومة المحاصيل للمواد الكيميائية والأمراض ، ودرجات الحرارة الباردة ، والتلف الناجم من الصقيع . ويمكن أن تنتج المعالجة الجينية للكائنات الحية الدقيقة مبيدات للحشرات ومبيدات للآفات أكثر أمناً وفعالية لمكافحة شتى أنواع الأمراض النباتية . وقد تسد الحبوب المُهندَسة زراعيا احتياجات المزارعين وفقا لايراداتهم وأنواع زراعتهم .

ومن النادر أن يتسم استخدام التكنولوجيا الجديدة بالحياد الاجتماعي . فقد تقوم التكنولوجيا الاحيائية ، عن طريق زيادة التنوع الجيني الذي يستهدف إعداد محاصيل ملائمة أكثر لتربة معينة ومناخ خاص ، بمدّ الزراعة التجارية إلى مناطق لا تستخدم الآن إلا في الانتاج الزراعي الكفافي الصغير ، أو إلى مناطق لا تستخدم على الاطلاق . وفي نهاية المطاف ، قد تتغير المجتمعات الريفية إلى حد كبير . فالتجهيزات الجديدة تستدعي اكتساب مهارات معينة كما أن الغلة والدخل الحقيقي قد يرتفعان ارتفاعا كبيرا .

ان أغلبية البحوث المتعلقة بالتكنولوجيا الاحيائية يجري الاضطلاع بها في نطاق القطاع الخاص وهذا على عكس البحوث التي تستند إليها الثورة الخضراء ، والتي قادتها المؤسسات العامة أو شبه العامة تحت رعاية الفريق الاستشاري المعني بالبحوث الزراعية الدولية . ومع أن الشركات الكيميائية الزراعية الخاصة استفادت من زيادة مبيعات منتجاتها بسبب الثورة الخضراء ، فإنها لم تضع أولوياتها البحثية أو تأخذ

على عاتقها مسؤولية نقل التكنولوجيا . بيد أن هناك الآن شركات خاصة قد تنوي تشكيل الثورة الاحيائية وفقا لاحتياجاتها وأهدافها(٣٩) . وهناك شركات كبيرة وصغيرة في البلدان الصناعية تواصل الآن بنشاط عملية البحث والتطوير لاستخدام البيولوجيا الاحيائية في إعداد وصناعة منتجات زراعية جديدة .

ويجري الاضطلاع أيضا ببحوث التكنولوجيا الاحيائية في الجامعات وغيرها من معاهد البحوث ، التي كثيرا ما تدعمها الأموال العامة . وفي الولايات المتحدة التي يوجد بها العدد الأكبر من شركات التكنولوجيا الاحيائية يضطلع القطاع العام بأغلبية البحوث إما بمفرده أو بالاشتراك في جهود مع الجامعات أو معاهد البحوث الخاصة أو الوكالات الحكومية . وتدعم حكومة الولايات المتحدة البحث والتدريب في مجال التكنولوجيا الاحيائية في الجامعات وتمول معاهد البحوث الحكومية التي ترخص للصناعة باستخدام اكتشافاتها للاستغلال التجاري ، كما توفر أيضا حوافز ضريبية للاستثمار الخاص(٤٠) . وفي المملكة المتحدة أعلنت وزارة التجارة والصناعة عن قيام تعاون رئيسي بين الصناعة الخاصة ومعاهد البحث الحكومية في مجال الهندسة الجينية للنباتات(٤١) . وفي الاتحاد السوفياتي ، طوّرت معاهد البحوث الوطنية طرائق واسعة التطبيق في اختيار وتأسيس الخطوط الخلوية وتصنيف النباتات الخالية من الفيروسات والتعجيل بالعمليات الأخرى لتربية النباتات(٤٢) .

ومن بين البلدان النامية ، أنشأت الصين مرافق بحثية تعمل في مجال الوراثة الاحيائية الزراعية ، والتزمت الهند بوضع برامج واسعة النطاق لانشاء صناعة تكنولوجيا حيوية . وقد بدأ كلا البلدين ، عن طريق المشاريع المشتركة ، في السعي إلى إيجاد علاقات عمل مع شركات التكنولوجيا الحيوية في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصادات السوقية(٤٣) . وقد بدأت أيضا برامج التكنولوجيا الحيوية في الأرجنتين والبرازيل وتايلند وجمهورية كوريا والفلبين وكوبا ومنغوليا .

واو - العمالة والتقسيم الدولي للعمل

في البلدان المتقدمة النمو ، أصبحت تكنولوجيا المعلومات واحدا من أهم العوامل في التنمية المتواصلة عن طريق زيادة انتاجية العمل ، وتحسين كفاءة الادارة ، وتوسيع نطاق الناتج المحلي الاجمالي . وتزيد تكنولوجيا المعلومات من امكانيات انشاء المرافق الانتاجية بعيدا عن مقار ادارتها ، وزيادة التنوع الجغرافي للصناعة . وقد تجعل هذه التكنولوجيا الصناعات التقليدية مثل الصلب ، والسيارات ،

والنسيج ، والملابس ، قادرة على البقاء في البلدان التي تكون فيها تكاليف العمل مرتفعة . وقد أدى الاتصال المتبادل بين الحاسبات الالكترونية ، واستخدام آلات الإبراق التصويري إلى زيادة امكانية العمل في المنزل ، في الوقت الذي حافظت فيه على التفاعل الآني مع مراكز اتخاذ القرارات . ويجري حاليا إعادة تشكيل المكاتب بالتدريج كما أن العمل في المنزل قد يؤدي في المدى الطويل إلى تغييرات رئيسية في عملية النمو الحضري .

وقد أدت الاكتشافات الحديثة في علم الحاسبات الالكترونية ، وبخاصة في مجال الرسوم البيانية المحوسبة ، وكذلك انخفاض الاسعار إلى تمكين حتى الشركات الصغيرة من استخدام التصميم بمساعدة الحاسبة الالكترونية ، وزيادة القدرة على الابتكار ، والارباح في مجموعة أكبر من الصناعات المختلفة ، مثل الاحذية والملابس والإضاءة والهاتف . وتسمح حاليا زيادة القدرة على تحمل تكاليف التخزين المحوسب للبيانات بإتاحة الوصول على نطاق أوسع إلى مكتبات نماذج التصميم بمساعدة الحاسبة الالكترونية التي يمكن استخدامها في عمل تصميم معين إما بشكل مباشر أو بعد التعديل . وفي النظام المشترك بين التصميم بمساعدة الحاسبة الالكترونية والصناعة التحويلية بمساعدة الحاسبة الالكترونية ، يسمح الاتصال الداخلي فيما بين الحاسبات الالكترونية باستخدام البيانات التي يجمعها ويستخدمها المصمم ، بشكل مباشر في الضبط الرقمي للعدد المكَنية التي ستشكل المنتج المرغوب(٤٤) .

وتشكل النظم الصناعية المرنة ، المبنية على نظم العامل الآلي التكيفية ، نظما صناعية متكاملة ذات اجراءات أكيدة النجاح ونهج عمل بديلة لضمان استمرار الانتاج(٤٥) . وبالرغم من هذه التطورات في الانتاج الآلي القائمة على برامج تشغيل الحاسبة الالكترونية المتزايدة التطور والتي يمكن إعادة برمجتها ، ما زال هناك في العالم حتى الآن عدد قليل من المصانع المطبق فيها النظام الآلي بشكل تام . وبالرغم من أن المشاكل التقنية التي يتضمنها تنسيق العلاقات المعقدة المتبادلة بين البلدان الصناعية لم تحلّ حتى الآن ، تحول الاتجاه العام للابتكار الصناعي في هذه البلدان نحو إيجاد عمليات صناعة تحويلية تسير بنظام آلي تام مع رقابة على التصميم والادارة .

وكما هو الحال بالنسبة إلى جميع التكنولوجيا الجديدة الموفِّرة للعمل ، هناك قدر كبير من التخوف بشأن أثر التكنولوجيا المبنية على الحاسبة الالكترونية على تركيب العمالة ومستواها . ويبدو أنه ليس هناك شك في أن استخدام التكنولوجيا

الجديدة سيغير من تركيب العمالة . وستقوم الحاسبات الالكترونية والعوامل الالية في موقع العمل بشكل متزايد بالمهمات التي تتسم بدرجة أكبر من الرقابة والتكرار والخطورة . ولن يكون الطلب عاليا بنفس الدرجة التي كان عليها فيما سبق بالنسبة لخدمات العمال غير المهرة والعمال ذوي المهارات اليدوية أساسا . وهناك خطر يتمثل في أن يُدفع بالعمال غير المهرة المسرَّحين إلى هامش الحياة الاقتصادية والاجتماعية بشكل متزايد .

وقد أشارت التقديرات إلى أن الـ ٤٥ مليون نسمة الذين يعملون في الولايات المتحدة في الصناعات التحويلية والاستخراجية ، وفي الأجزاء غير المتصلة بتكنولوجيا المعلومات من قطاع الخدمات ، سيتعين عليهم إما أن يدربوا من جديد أو أن يواجهوا البطالة فيما بين الآن وسنة ٢٠٠٠(٤٦) . ويشير تقدير آخر إلى أن نمط النتائج في عام ١٩٨٥ في الولايات المتحدة في مجالات الصناعة التحويلية والصحة والتعليم على سبيل المثال يمكن الحصول عليه في عام ٢٠٠٠ بعدد من العمال يقل ٢٠ مليونا عنه في عام ١٩٨٥ (انخفاض نسبته ١١,٧ في المائة . وفي الوقت نفسه سيكون هناك طلب متزايد على العمال ذوي المهارات في مجالات إنتاج المعدات الجديدة وصيانتها ، وإعداد البرامج للحسابات الالكترونية ، والمهام العديدة ذات الصلة . ولما كان العمال اليدويون في الصناعة والموظفون الفنيون يشكلون ما يزيد عن ٥٠ في المائة من قوة العمل في البلدان المتقدمة النمو ، يمكن توقع أن يكون التغير الهيكلي ضخما .

ومن المحتمل أن تكون التكاليف الاجتماعية لهذه التغييرات مرتفعة . وسيتطلب الأمر إعادة تدريب العمال الذين يحصلون على أجور مرتفعة من أعمال يدوية في المصانع ، أو نقلهم ، أو قبولهم لأجور أقل أو بقاءهم عاطلين لمدد طويلة . فالاهتمام يعزى جزئيا إلى التغيرات التي تطرأ على المزيج المكون من الاشخاص الجدد الذين يلتحقون بالقوى العاملة في البلدان المتقدمة النمو ونظمها التعليمية في مجموعة مهارات العاملين في اقتصاد ما وهذه التكنولوجيات الجديدة .

وسيتوقف ما يحدث للعمالة الكلية وبالتالي مستوى البطالة الجبرية إلى حد كبير على توسيع نطاق الناتج الإجمالي بما في ذلك أوقات الفراغ . إن النتائج التي حصل عليها من دراسة لنحو ٣٠٠٠ تغيير تقني في ست صناعات في جمهورية ألمانيا الاتحادية في السبعينات مفيدة . وقد تضمن ما يزيد على نصف التغييرات مواد أو عمليات إنتاجية جديدة وأدى إلى زيادة بنسبة ٠,٣٤ في المائة في العمالة الكلية في هذه الصناعات . وتضمن ثلاث وعشرون في المائة من هذه التغييرات أنواعا مختلفة من

الميكنة والترشيد بهدف تخفيض التكلفة مما خفض العمالة الكلية بنسبة ٠,٢٦ في المائة أي ما يقل عن الزيادة الناتجة من الابتكار . ومع ذلك فكلا الجهدين كان أقل من الآثار الصافية الناتجة من المصادر الأخرى للتوسع (١,٢٢ في المائة) والإنكماش (ناقصا ٠,٢٧ في المائة)(٤٧) . وتميزت الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في صناعات كثيرة بالمهارة في استخدام التكنولوجيا الجديدة في خلق منتجات وعمالة جديدتين في صناعات المعلومات (ولا سيما الحاسبات الالكترونية والمعدات والبرامج المتصلة بها) وحتى في الصناعة التقليدية المنخفضة التكنولوجيا مثل صناعة لعب الأطفال . وقد أشارت التقديرات إلى أنه لو زاد الناتج الإجمالي بنسبة ٢ في المائة في السنة حتى عام ١٩٩٠ وبنسبة ٠,٠٨ في المائة في السنة فيما بين سنتي ١٩٩٠ و ٢٠٠٠ ، في الولايات المتحدة الامريكية ، لتحققت عمالة كاملة مع إدخال التكنولوجيا الجديدة المرتآة(٤٦) . وإذا كان للتجربة الحديثة أي دلالة ، يلاحظ أن معدلات البطالة قد انخفضت وبقيت منخفضة في اليابان والولايات المتحدة وهما البلدان العضوان في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي اللذان ادخلا التكنولوجيا الجديدة بأسرع معدل .

وقد يؤدي الاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات في البلدان المتقدمة إلى تقسيم دولي جديد للعمل نظرا لأن عمليات الانتاج التقليدية المستخدمة للعمل الرخيص تفقد ميزتها أمام العمليات الجديدة المستخدمة للنظام المكتبي الآلي القائم على تكنولوجيا الحاسبة الالكترونية وغير ذلك من الابتكارات ، ونظرا لأن القدرات التي تسمح بالاستجابة السريعة للتغيرات في الأذواق والأساليب تؤدي إلى زيادة الإنتاجية في البلدان ذات الأجور المرتفعة إلى مستويات تنافسية . وسيؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات المتقدمة إلى الاستغناء عن العمال غير المهرة ونصف المهرة في صناعات كثيرة كما سيتطلب مستوى أعلى من المهارات لتشغيل وإدارة التكنولوجيا الجديدة . ويمكن لهذه التغييرات أن تقلل الميزة النسبية للبلدان النامية في إنتاج مصنوعات بسيطة أو حتى تحولها إلى النقيض . وسيكون هناك حافز أقل للشركات على إقامة عملياتها الصناعية في البلدان النامية ، وقد يكون هناك "انعكاس تجاري" بإعادة بعض الصناعات القائمة حاليا في البلدان النامية إلى البلدان الصناعية . ومن الناحية الأخرى قد تستطيع الشركات عبر الوطنية أن تقوم ، بدرجة تتوقف على مدى فعالية الأشكال الجديدة من الاتصالات العالمية بالنسبة للتكاليف ، بإدخال بعض العمليات الجديدة المتعلقة بالمعلومات في البلدان النامية التي يكون لديها موارد من العمال المهرة بدرجة متوسطة على الأقل ، مما يبقي لها ميزة الأجور المنخفضة عنها في البلدان المتقدمة النمو . وكانت هناك حالات في قطاع الخدمات لشركات حولت بعض

الاعمال المرتبطة بالمعلومات المحوسبة ، مثل استخدام مهارات الطباعة على الآلة الكاتبة في إدخال البيانات عن طريق لوحة المفاتيح ، من الولايات المتحدة إلى ايرلندا (بيانات البطاقات الاستثمانية) وإلى الجمهورية الدومينيكية (بيانات شركات الطيران) .

زاي - الاستنتاجات

إن التقدم السريع في التكنولوجيا خلال العقدين الاخيرين أو الثلاثة عقود الاخيرة ، في الوقت الذي وسّع فيه بشكل واضح من حدود الإنتاج وزاد فيه من فرص الاختيار ، قد أثار أسئلة عديدة ذات أهمية رئيسية في السياسة الاقتصادية والاجتماعية . وتميل الابتكارات في مجال التكنولوجيا إلى جعل التكنولوجيا القائمة قديمة ، كما تدعو إلى استثمارات ومهارات جديدة . وفي البلدان النامية ، اختلف استيعاب التكنولوجيات الجديدة ففي بعض البلدان ، تخللت التكنولوجيا المتقدمة مجموعة كبيرة مختلفة من الانشطة بينما بقيت هذه التكنولوجيا في بلدان أخرى مقصورة على أنشطة قليلة مركزة عادة في المراكز الحضرية . والبلدان الاخيرة هي عموما بلدان ما زال فيها استيعاب التكنولوجيا الاقل تقدما متأخرا . وفي المجتمعات الاكثر ثراء ، ما فتيء الاهتمام بالاستيعاب السلس للتكنولوجيا المتقدمة يحتل مركز الصدارة في المناقشات العامة . وتنبثق الجهود الرامية إلى إدخال التحسينات في نظام التعليم ، وكذلك الاصلاحات التعليمية إلى حد بعيد في العقود الحديثة من الحاجة الملحوظة إلى تغير مضمون الدراسة أو أساليبها بغرض الاستفادة التامة من التكنولوجيات الجديدة . وكما حدث في الماضي ، فإن السياسة الحكومية واستجابات المنتجين للطلب على المهارات الجديدة ، والمعدات الجديدة ، والاشكال المؤسسية الجديدة ستحدد إلى مدى بعيد سرعة التقدم التكنولوجيا فيما بين البلدان ومع ذلك ، فالمواقف الفردية والاجتماعية فيما يتعلق بالتغييرات في مزيج الناتج وتنظيم العمل والعمليات الإنتاجية ، ستستمر في التأثير على هذه السرعة .

وأدت التطورات الجديدة في ميدان الاتصالات إلى حدوث زيادة كبيرة في تدفق المعلومات داخل البلدان وفيما بينها . وقد يسر هذا الامر تنقل رأس المال والقوى العاملة ، ولكنه فرض مشاكل جديدة على البلدان التي يضرها تصدير رؤوس الاموال وفقدان العاملين الفنيين أو العمال المهرة . كما اتخذت المخاوف المستمرة من الهيمنة الثقافية بعدا جديدا . ومن المتصور في بعض الحالات أن التدفق الضخم الوحيد

الاتجاه للمعلومات سوف يؤدي إلى السيطرة الثقافية وفقدان الهوية تدريجيا ، أما على الصعيد العالمي فالتهديد المتصور هو اختفاء العناصر القيّمة في تنوع الثقافات بين الأمم .

وسوف تتطلب التكنولوجيات الجديدة التي تؤدي عموما إلى توفير اليد العاملة وتعتمد على مهارات رفيعة المستوى إجراء تغيير في هيكل القوى العاملة ، وفي ظروف أمكنة العمل ونموا أسرع في الناتج الإجمالي بغية الحفاظ على مستويات عالية من العمالة في الاقتصاد . وسوف تتطلب كذلك تعزيز الجهود لمنع زيادة انقسام المجتمع إلى فئتين فئة المثقفين وفئة العمال غير المهرة ، وهو انقسام سيترك أثرا على الحالة الدولية حيث لن تتمكن البلدان ذات مستوى التعليم المنخفض من القيام إلاّ بدور هامشي إلى أن يتحسن مستوى المهارات فيها تحسنا كبيرا ونظرا لأن الأخذ بتكنولوجيا جديدة يؤدي إلى زيادة الإنتاجية ، فإن اليد العاملة ستحظى بأوقات فراغ أطول ، من شأن الاستخدام المثمر لها أن يفرض تحديات جديدة على الاقتصاد والمجتمع .

وأدت الابتكارات الجديدة في مجال التكنولوجيا - البيولوجية والمعدات الطبية إلى زيادة تعقد الخيارات المطروحة أمام مقرري السياسة ، ولا سيما في البلدان النامية حيث يمكن تلافي حدوث الكثير من حالات الاعتلال والوفيات عن طريق تحويل الموارد إلى استخدامات بديلة تستعمل المعرفة والأساليب الموجودة . وفي الاقتصادات المتقدمة النمو أدى ارتفاع تكاليف الرعاية الطبية التي تستخدم المعدات الجديدة إلى فرض مزيد من الضغوط من أجل ضرورة تخصيص موارد إضافية لذلك القطاع . وأدت أوجه التقدم العلمي التي تتيح مزيدا من التدخل في عمليات التناسل البشري وتوسع في الوقت نفسه من الخيارات المتاحة للمرأة أو الأزواج الذين ليس لهم أولاد إلى نشوء مشاكل قانونية وأخلاقية فيما يتعلق بالوالدين وحقوق الطفل الذي لم يولد بعد . وتتصل المسائل الرئيسية في مجال التعليم بالعثور على الموارد اللازمة للاستفادة استفادة كاملة من التكنولوجيا الجديدة ونوعية الإرشادات التي يمكن توفيرها مع المعدات الجديدة . وإن العثور على إجابات لهذه الأسئلة وحلول لهذه المشاكل هو عملية لم تتخذ فيها المجتمعات إلا الخطوات الحذرة الأولى .

الحواشي

(١) E. Filemon, "Robots: their present-day use and prospects for the future", Impact of Science on Society, No. 146, (vol. 37, No. 2) (UNESCO and Taylor and Francis Ltd., 1987), p. 155 .

(٢) انظر ، "تقرير التجارة والتنمية ، ١٩٨٧" (منشورات الامم المتحـــدة ، رقم المبيع E.87.II.D.7) ، الفصل الاول ، الفرع ألف .

(٣) P. J. J. Welfens, "Growth, innovation and international competitiveness, Intereconomics, (Hamburg), July/August 1987, p. 173 .

(٤) "تقرير التجارة والتنمية ، ١٩٨٧" ... ، المرفق ٧ ، الجدول ٥ .

(٥) انظر : منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصـــادي ، Main Science and Technology Indicators 1981-1987, (Paris, 1988), pp. 6 and 34 .

(٦) انظـــر UNESCO Statistical Digest 1987, (Paris, 1987) pp. 263, 265, 279, 297 and 331 .

(٧) M. S. Gorbachev, Perestroika: New Thinking for Our Country and the World. New York, Harper and Row 1987), p. 21 .

(٨) Dimitri Ypsilanti and Robin Mansell, "Reforming telecommunications policy in OECD countries", The OECD Observer, No. 148, (October/November 1987) p. 19 .

(٩) Douglas Webber, Martin Rhodes, J. J. Richardson and Jeremy Moon, "Information technology and economic recovery in Western Europe", Policy Sciences, vol. 19, (October 1986), p. 319 .

(١٠) Kenneth Dyson, "West European States and the communications revolution", West European Politics vol. 9, No. 4 (October 1986) p. 22 .

(١١) المرجع نفسه ، الصفحة ٢٠ .

(١٢) Klaus W. Greulish, "Les flux transfrontiéres de données - Plaidoyer pour un effort de connaissance et de cooperation", Revue économique et sociale, vol. 41, No. 1 (Février 1983) p.22 .

(١٣) لاحظ وزير الصناعة بحكومة فرنسا "أن التوازن الدولي في مجال تكنولوجيا المعلومات ينبغي ألا يكون مفتوحا فحسب بل وذا طابع تعددي . وبما أن المعلومات الواردة في عمليات تدفق البيانات عبر الحدود تمثل عاملا قويا من عوامل التكامل على النطاق العالمي ، فإنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص الى جميع المؤشرات الممكنة التي يمكن أن تزعزع النظام . وعلينا أن نحترس بصفة خاصة من خطر احتكار استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات ، بل وأن نستخدمها لتعزيز عمليات التبادل بين الشعوب وعدم جعلها حكرا على شعب واحد بمفرده" ؛ مقتبس في K. Grewlich ، المرجع السابق ذكره .

(١٤) اليونسكو ، Statistical Yearbook, 1987 (Paris 1987), tables 6.8 - 6.11 .

(١٥) في افريقيا ، على سبيل المثال ، تبث محطة الاذاعة المتوسطة الحجم ارسالها على مساحة ١٠٠ ٠٠٠ ميل مربع ؛ وفي السودان توجد في المتوسط محطة إذاعة لكل مليون ميل مربع . وهذا يعادل ، بالمقارنة ، مساحة قدرها ١ ٦٠٠ ميل مربع لمحطة إذاعة عادية في الولايات المتحدة ، انظر William J. Stover, Information Technology in the Third World: Can I. T. Lead to Humane National Development, Boulder, Colorado, (Westview Press, 1984), p. 86 .

(١٦) R. Blank, "Human sterilization: emerging technologies and re-emerging social issues", Science, Technology and Human Values. vol. 9, issue 3, (New York, Summer 1984), p. 11 .

(١٧) M. Meis, "Sexist and racist implications of new reproductive technologies", Alternative XII (1987), p. 333 .

(١٨) A. L. Hiskes and R. P. Hiskes, Science, Technology and Policy Decisions (Boulder, Colorado and London, Westview Press, 1986), p. 147 .

(١٩) المرجع نفسه ، الصفحة ١٤٨ .

(٢٠) S. Kerr, "For people with handicaps, computers = independence", Datamation, 1 May 1988, pp. 39-40 .

(٢١) A. L. Hiskes and R. P. Hiskes, op. cit., p. 146 .

(٢٢) Deutsches Krebsforschungszentrum, Current Cancer Research, 1986, New York, (Springer, 1986). p. 144 .

(٢٣) على سبيل المثال ، أجريت في الولايات المتحدة في عام ١٩٨٧ ، وفقا للمجلس الأمريكي لغرس الأعضاء ، ١٨٢ ١ عملية لغرس الكبد ، و ٦٥٩ ١ عملية لغرس نخاع العظام ، و ١٢٩ عملية لزرع البنكرياس ، و ٤٣ عملية لغرس الرئة/القلب . (The Washington Post - National Weekly Edition, 16-22 January 1989) .

(٢٤) Kerr, lop. cit., .

(٢٥) "Europeans seek the right treatment", The Economist, 16 July 1988, pp. 19-22 .

(٢٦) في الولايات المتحدة ، على سبيل المثال ، تجاوز الرقم القياسي الطبي لأسعار المستهلك سائر أسعار المستهلكين بنسبة تقارب ١٠٠ في المائة في السنوات العشر الأخيرة . وزادت النفقات الصحية في عام ١٩٨٧ على ٥٠٠ بليون دولار . وفي الثمانينات ارتفعت تكاليف الرعاية الطبية التي يوفرها أرباب العمل للعاملين بنسبة تزيد على عشرة في المائة سنويا ، وهي نسبة تفوق بكثير المبيعات الاجمالية أو التكاليف الأخرى . (The Washington Post - National Weekly Edition, 16-22 January 1989) .

(٢٧) K. Galway, B. Wolff, R. Sturgis, Child Survival: Risks and the Road to Health. (Colombia, Maryland, Institute for Resource Development/ Westinghouse, March 1987), pp. 109-110 .

(٢٨) Instructional Uses of School Computers, reports from the 1985 National Survey, issue 1, (Baltimore, Maryland, The Johns Hopkins University Press, June 1986), p.1 .

J. Friend, "Classroom uses of the computer: a retrospective view", Prospects, vol. XVII, No. 3 (63) Paris UNESCO, 1987 - pp. 372-374 (٢٩)

R. Lauterbach and K. Frey, "Educational software: review and outlook", Prospects ..., p. 392 (٣٠)

A. M. G. Inchaustegui, "Experiences in the introduction of computers in the education of hearing-impaired children", in Microcomputer Applications in Education and Training for Developing Coutries. (Boulder, Colorado, and London, Westview Press, 1987), pp. 237-238 (٣١)

Public response to introduction of new technologies in India, a report on information technology: current problems and future strategy, (New Delhi, National Institute of Science, Technology and Development Studies - 1987), p. 26 (٣٢)

See H. Nishinosono, "Informatics in general education: the Japanese plan" and H. Dieuzeide, "Computers and Education: the French experience", Prospects, vol. XVII, No. 4 (64) (Paris, UNESCO, 1987) (٣٣)

S. P. P. Marinho, "The use of microcomputers in the training of science teachers", in Microcomputer Applications ..., pp. 100-102 (٣٤)

Ch. A. Sorrel, "Bureau of Mines activities in advanced materials", Minerals and Materials, October/Nevember 1987 (Bureau of Mines, U. S. Department of the Interior), p. 13 (٣٥)

G. F. Ray, "Innovations in materials", in Technology and Human Prospect, Roy MacLeod, ed. (Woffeboro, New Hampshire, Frances, Pinter, 1986), p. 63 (٣٦)

(٣٧) المرجع نفسه ، الصفحة ٦٥ .

(٣٨) "Market prospects of raw materials", paper prepared by the staff of the World Bank and the International Monatory Fund for the Development Committee (Washington, D. C., 1987), pp. 12 .

(٣٩) F. Buttel, M. Kennedy, J. Kloppenburg, "From Green Revolution to biorevolution: some observations on the changing technological bases of economic transformation in the third world", Economic Development and Cultural Change, No. 3 (1985), p. 39 .

(٤٠) الشركات عبر الوطنية في مجال التكنولوجيا الحيوية (منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع E.88.II.A.4) الصفحة ٤٩ .

(٤١) Financial Times, 18 March 1986 .

(٤٢) ATAS Bulletin, No. 1: Tissue Culture Technology and Development (New York, United Nations, 1984), pp. 31-35 .

(٤٣) Transnational Corporations in Biotechnology ..., pp. 93-95 .

(٤٤) J. Sequeira, "Computer-aided design: a powerful tool at the disposal of the designer", Impact of Science on Society, No. 146 (vol. 37, No. 2) (UNESCO and Taylor and Francis Ltd., 1987), p. 134 .

(٤٥) E. Filemon, loc. cit., p. 153 .

(٤٦) W. Leontief and F. Duchin, The Future Impact of Automation on Workers (Oxford, Oxford University Press, 1986) .

(٤٧) World Labour Report, 1984, vol. 1 ، منظمة العمل الدولية (Geneva, 1984), pp.180-181 .

الفصل السادس

الاخطار التي تهدد البيئة

أوضح التقدم العلمي الاخير أن المحافظة على الحياة فوق هذا الكوكب ، مرهونة بتوازن القوى الدقيق الذي يتعرض حاليا للخطر بسبب نمو عدد السكان ، واستغلالهم المتزايد لموارده المحدودة . وقد تزعزع بشدة الاطمئنان إلى أنه يمكن التخلص مما يخلفه النشاط البشري من نفايات ، في طبقات الجو والشبكات المائية اللانهائية في العالم ، وذلك عندما تبين أن تلك الانظمة الايكولوجية ، قد تأثرت بالفعل نتيجة للزيادة السكانية السريعة وبسبب مخلفات التكنولوجيا الصناعية التي تمثل حتى الآن أساس النمو الاقتصادي .

ويتمثل أحد التحديات الرئيسية خلال العقد القادم وما بعده في كيفية الجمع بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة بحيث تتحقق مواصلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي السليم من الناحية البيئية . على أنه كثيرا ما تتجاهل الضغوط الرامية إلى تحقيق فوائد اقتصادية في المدى القصير ، ما هو معلوم من أن التنمية الاقتصادية القابلة للاستمرار مرتهنة بحالة البيئة ، وتوفر الموارد الطبيعية بصورة معقولة كماً ، ونوعاً فالموارد التي كانت تعد "هبات من الطبيعة" أصبحت الآن أقل توافرا . اذ أن التربة السطحية المحتوية على المغذيات ، والمياه الجوفية والسطحية العذبة والمحيطات والانهار التي لم تتغير طبيعة مياهها ، والهواء الذي لم يتلوث ، أصبحت الآن أندر بسبب إساءة استعمالها أو الافراط في استعمالها ، أو القاء السميات فيها . بل لقد تأثر بصورة سلبية المناخ العالمي وطبقات الغازات الواقية في الغلاف الزمهريري . ومن ثم فالنتيجة هي أنه "اذا استمرت الاتجاهات الحالية ، سيصبح العالم سنة ٢٠٠٠ أشد ازدحاما وتلوثا وأقل استقرارا من الناحية الايكولوجية ، وأكثر عرضة للتصدع من العالم الذي نعيش فيه الآن"(١) .

كما أن خفض نسبة الفقر المدقع شرط ضروري للحيلولة دون الاضرار بالبيئة فالفقراء والجوعى كثيرا ما يدمرون البيئة المحيطة بهم مباشرة من أجل البقاء . والتصحر ، وازالة الاحراج ، وتحات التربة ، وتملحها ، ترجع كلها جزئيا إلى ممارسات زراعية غير سليمة ، تستخدم لتلبية حاجة يائسة إلى الغذاء والوقود . وكثيرا أيضا ما يبني الفقراء بيوتهم على أرض لا تناسب سكنى البشر ، مثل السهول الفيضية ، والتلال المعرضة للانهيارات الارضية ، أو بجوار صناعات خطيرة أو مسببة للتلوث .

ويزيد الافتقار إلى المأوى الملائم من تعرضهم للكوارث الطبيعية بصورة كبيرة . وأحيانا تُلحق السياسات والمشاريع الرامية إلى تحقيق التنمية ، بدورها ، ضررا بالبيئة . ذلك أن القضاء على الغابات وأنواع الكائنات ، واستنفاد ثروات الأنهار ، وتعريض أعداد كبيرة من الناس لخطر الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الانسان ، هي نتائج غير مقصودة لبعض هذه السياسات والمشاريع .

وهذا الفصل مخصص لبحث بعض الجوانب الرئيسية لهذه المشكلات والسياسات التي اتخذتها المجتمعات لايجاد حلول لها .

ألف - تغيير المفاهيم المتعلقة بالمشاكل البيئية

نبع أول اهتمام جاد بالمشاكل البيئية ، أساسا ، من ملاحظة نضوب الموارد غير المتجددة بمعدلات لا تتسق مع سلامة الاقتصاد العالمي والبيئة على مدى أطول(٢) . ونجم عن تزايد القلق إزاء إزالة الأحراج ، والتصحر ، واستنفاد طبقة الأوزون وتزايد حرارة العالم ، تجدد الاهتمام بالمشاكل البيئية المتعلقة بالموارد المتجددة . وقد شحنت مشاكل الفقر في البلدان النامية ، التي أصبحت أشد وطأة خلال معظم هذا العقد ، المفاهيم التي تربط بين الفقر وتدهور البيئة . "فالفقراء والجوعى كثيرا ما يدمرون البيئة المحيطة بهم مباشرة من أجل البقاء . فهم يجتثون أحراجهم ، وترهق ماشيتهم المراعي . وهم يسرفون في استعمال الأراضي الحدية"(٣) .

إن سلبية الافتراضات التي مفادها أن البيئة توفر الموارد الطبيعية وتتلقى النفايات بلا تكلفة ، قد تركت المجتمع دون آليات مناسبة سواء لمنع وقوع الضرر أو لازالته . فالأفراد والشركات والحكومات تلوث وتدمر الموارد العامة مثل المناخ العالمي وطبقة الأوزون والمحيطات والأنهار والغابات والتربة وأنواع الكائنات لأن ذلك التدمير لكل منهم ، يبدو كأنه لا يكلف شيئا . على أنه بالنسبة للمجتمعات ككل ، سواء كانت قرى أو مدن أو دول أو قارات أو الكوكب نفسه ، فإن ذلك الضرر قد يكون خطيرا(٤) . وعلاوة على ذلك ، تستغل الموارد لتلبية الاحتياجات الراهنة دون ايلاء الاعتبار المناسب لقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها(٥) .

ومع ذلك لم تتخذ المجتمعات سواء الصغيرة ، أو الكبيرة سوى الخطوات الأولى لايجاد النظم والقوانين وغيرها من الآليات من أجل التصدي لتلك الأخطار التي تهدد البيئة . وترد في الجدول ٣٢ بعض الدلائل على قدرة حكومات في ثلاث مجموعات من البلدان على مكافحة التلوث البيئي ، وفقا لتقييم أجرته منظمة الصحة العالمية .

ويأتي استعداد الحكومات لاعتماد برامج صارمة لحماية البيئة انعكاسا للرأي العام بدرجة كبيرة . فعلى سبيل المثال ، كشفت استطلاعات الرأي العام التي أجريت في اليابان والولايات المتحدة و ١١ بلدا أوروبيا عن استعداد الجماهير لتأييد برامج لحماية البيئة ، ولو على حساب قدر من النمو الاقتصادي . وبدا المجيبون على تلك الاستطلاعات أشد اهتماما بالمشاكل البيئية الوطنية والعالمية منهم بمشاكل متصلة بالبيئة المحيطة بهم مباشرة (انظر الجداول ٣٣ - ٣٥) .

وفيما يتعلق بالمشاكل البيئية الوطنية ، اهتم المجيبون بالتخلص من النفايات الناجمة عن الانتاج الصناعي . ومع اتخاذ الحكومات سياسات أشد صرامة للمكافحة قد تنشأ حالات تصبح فيها المصانع أقل قدرة على التنافس على الصعيد الدولي ، أو قد يتعين عليها اغلاق أبوابها فعلا . وفي حين يمكن قبول مثل هذا الانخفاض في القدرة التنافسية أو هذا الاغلاق ، حيث أبدى المجيبون استعدادهم للتخلي عن قدر من النمو الاقتصادي ، على الصعيد الوطني (انظر الجدول ٣٤) ، فمن الأرجح أن المتضررين بشكل مباشر ، من موظفين وأرباب عمل ، سيعارضون تلك الاجراءات ، حيث أن الاستعداد للتخلي عن النمو الاقتصادي على المستوى المحلي يكون أقل وضوحا بكثير (انظر الجدول ٣٣) .

الجدول ٣٣ - قدرة البرامج الوطنية على
الحد من التلوث البيئي

مؤشرات التقييم	عدد البلدان		
	المتسمة بدرجة عالية من التصنيع	المتسمة بدرجة معتدلة الى سريعة من التصنيع	المتسمة بنشاط انمائي منخفض
تلبية أغلب الاحتياجات	٣١	١٠	--
تلبية بعض الاحتياجات	--	٢٩	٩
تلبية قليل أو لا شيء من الاحتياجات	--	٢٠	٦٧

المصدر : منظمة الصحة العالمية ، تقييم استراتيجية توفير الصحة للجميع بحلول سنة ٢٠٠٠ ، التقرير السابع عن الحالة الصحية في العالم ، المجلد الأول : الاستعراض العالمي ، منظمة الصحة العالمية (جنيف ١٩٨٧) ، ص ١٠٠ (من النص الانكليزي) .

الجدول ٣٣ - النسب المئوية للمجيبين على استطلاعات الرأي العام من المهتمين جدا بمشاكل البيئة المحلية

	السنة	الافتقار الى حيز مفتوح	فقد الاراضي الزراعية الجيدة	تدهور صفحة الأرض	التخلص من الفضلات	نوعية مياه الشرب	تلوث الهواء	الضوضاء	تلوث المياه
الولايات المتحدة	١٩٨٤	٦	١٢	١٥	(أ)	١١	٩	٨	(أ)
اليابان	١٩٨٤	(أ)	(أ)	١٠	٢٨	(أ)	١٢	٢٤	١٦
الاتحاد الاقتصادي الأوروبي	١٩٨٦	٧	٨	١٢	٩	٨	٩	٨	(أ)

المصدر : منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، مجموعة بيانات البيئة ، ١٩٨٧ (باريس ، ١٩٨٧) ، ص ٢٩٤ (من النص الانكليزي) .

(أ) لم تطلب .

الجدول ٣٤ - الرأي العام : النسبة المؤية للمجيبين المهتمين جدا بمشاكل البيئة الوطنية

	السنة	التلف العارض للبيئة البحرية	التخلص من الفضلات النووية	التخلص من الفضلات الصناعية	تلوث المياه	تلوث الهواء
الولايات المتحدة	١٩٨٤	٥٤	٦٩	٦٤	٥٢	٤٦
اليابان	١٩٨٤	١٦	(أ)	١٨	٣١	٣١
الاتحاد الاقتصادي الاوروبي	١٩٨٦	٤٥	(أ)	٤٧	٤٣	٤١

المصدر : منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، مجموعة بيانات البيئة ، ١٩٨٧ (باريس ، ١٩٨٧) ، ص ٢٩٤ (من النص الانكليزي) .

(أ) لم تطلب .

الجدول ٣٥ - الرأي العام : النسبة المئوية للمجيبين المهتمين جدا بمشاكل البيئة الدولية

	السنة	انقراض بعض أنواع النباتات أو الحيوانات في العالم	نضوب الغابات والموارد الطبيعية العالمية	التغيرات المناخية المحتملة التي يسببها ثاني أكسيد الكربون
الولايات المتحدة	١٩٨٤	(أ)	(أ)	(أ)
اليابان	١٩٨٤	١١	٣٣	١٦
الاتحاد الاقتصادي الاوروبي	١٩٨٦	٤٢	٣٥	٣٨

المصدر : منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، مجموعة بيانات البيئة ، ١٩٨٧ (باريس ، ١٩٨٧) ، ص ٢٩٦ (من النص الانكليزي) .

(أ) لم تطلب .

وتشير الردود المبينة في الجدول ٣٥ إلى إمكانية حدوث خلاف فيما بين البلدان . فالمشاكل البيئية المتعلقة بإنقراض الانواع ، وإزالة الغابات الاستوائية ونضوب الموارد الطبيعية ، تحدث في الغالب في البلدان النامية . ومن الارجح أن تؤدي عملية النمو الاقتصادي في البلدان النامية إلى نشوء هذه المشاكل ومشاكل أخرى تتعلق بتدهور البيئة . وعلاوة على ذلك ، فإن كثيرا من الأخطار البيئية الناجمة عن انشطة الانتاج والاستهلاك ، تمتد عبر الحدود الوطنية . فسخونة الجو العالمي ، ونضوب طبقة الأوزون ، والتخلص من النفايات الخطيرة ، وإلقاء النفايات في المحيطات ، وإزالة الغابات الاستوائية ، والمطر الحامض ، هي بعض الأمثلة على التدهور البيئي الذي له أهمية على الصعيد العالمي ، أو على الاقل الاقليمي . وسيصبح التعاون فيما بين البلدان ضروريا بشكل متزايد سواء في مكافحة التدهور البيئي ، أو لعكس اتجاهه في البلدان النامية وفي معالجة المشاكل ذات الطابع الدولي .

وإحدى المسائل المهمة للغاية في هذا السياق هي ما إذا كان أخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان يستلزم تخصيص مبالغ كبيرة لهذا الغرض كانت ستخصص لاستخدامات أخرى . وتبين المؤشرات الحالية أن تكاليف حماية البيئة صغيرة نسبيا (انظر الجدولين ٣٦ و ٣٧) . والواقع أنه لم تحدد إلا آثار سلبية إلى حد ما على الأسعار عامة وعلى النمو الاقتصادي ، بل وكانت هناك بعض الآثار الإيجابية على العمالة في بلدان كثيرة[٦] .

وعلى الرغم من الانفاق المتواضع نسبيا على حماية البيئة في البلدان الصناعية حدث تقدم ملحوظ في معالجة كثير من المشاكل المتعلقة بتدهور البيئة .

الجدول ٣٦ - مؤشرات الاستثمار السنوي في مكافحة التلوث

بلدان مختارة ، ١٩٧٠ - ١٩٨٦
(١٩٨٠ = ١٠٠)

السنة	فرنسا	جمهورية المانيا الاتحادية	اليابان	هولندا (أ)	الولايات المتحدة الأمريكية
١٩٧٠	..	..	..	..	..
١٩٧١	..	١١٣	١٨٤	٧٥	..
١٩٧٢	..	١٢١	١٩٣	٦٧	٨٠
١٩٧٣	..	١٢٤	٢٦٢	٨٧	٩٨
١٩٧٤	٨٥	١٢٥	٣٨٨	٨٨	٩٤
١٩٧٥	٩٥	١٢٢	٣٩٨	٨١	٩٩
١٩٧٦	١٠٣	١١٢	٣٠٧	٨٢	١٠١
١٩٧٧	١٠٠	١٠٢	١٥٤	١٢٠	١٠١
١٩٧٨	٩٣	٩٤	١٢٠	٩٤	١٠١
١٩٧٩	٩٥	٨٤	١١٦	٩٥	١٠٤
١٩٨٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٨١	١٠٢	١٠٥	١٢٨	٩٠	٩٧
١٩٨٢	٨٩	١٢٤	١٤٢	١١٨	٩٤
١٩٨٣	٨١	١٢٦	١٤٤	٦٨	٩٢
١٩٨٤	٨٢	١١٧	١١٢	٨١	١٠٧
١٩٨٥	..	..	١٢٠	..	..
١٩٨٦	..	..	٩٥	..	..
ما تمثله الصناعة من نسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي					
١٩٨٠	٠,١٣	٠,١٨	٠,١٣	٠,١٤	٠,٥٠

المصدر : منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، مجموعة بيانات البيئة ، ١٩٨٧ (باريس ، ١٩٨٧) ، الجدول ١٦-٢ .

(أ) ١٩٨٤ : أرقام مستندة إلى بيانات أولية .

الجدول ٣٧ - الاموال العامة المنفقة على البحث والتطوير من أجل حماية البيئة ، بلدان مختارة ، ١٩٧٥ - ١٩٨٦ (أ)

(بملايين دولارات الولايات المتحدة ، وأسعار الصرف السائدة في سنة ١٩٨٠ ، النسبة المئوية من مجموع الانفاق على البحث والتطوير (ب))

البلد	١٩٧٥		١٩٧٩		١٩٨٠		١٩٨١		١٩٨٣		١٩٨٣		١٩٨٤ (ج)		١٩٨٥ (ج)		١٩٨٦	
	دولار	النسبة المئوية	دولار	النسبة المئوية	دولار	النسبة المئوية	دولار	النسبة المئوية	دولار	النسبة المئوية	دولار	النسبة المئوية	دولار	النسبة المئوية	دولار	النسبة المئوية	دولار	النسبة المئوية
كندا	٨٨,٤	٥,٤	١٨,٤	١,١	٣٥,٠	١,٥	٣١,٧	١,٣	٣٦,١	١,٤	٣٠,١	١,٥	٣٤,٠	١,٥	٣٥,٦	١,٦	..	..
الولايات المتحدة																		
الامريكية	٢٣٥,٦	٠,٩	٣٠٨,٥	١,٠	٣٣٩,٠	٠,٨	٣٤٧,١	٠,٨	١٩٠,٣	٠,٦	١٧١,٦	٠,٥	١٧٦,٣	٠,٥	١٩٨,٣	٠,٥	٢٠٥,٦	٠,٥
استراليا	..	..	٢٩,٧	٢,٨	٣٨,٠	٢,٥	٣٩,٨	٢,٧	٣٧,٣	٣,٢	٣٣,٩	٣,٨	..	...	..	..	..	..
اليابان	٦٣,٦	١,٥	٨١,٣	١,٦	٨٤,٣	١,٦	٨٣,٥	١,٥	٧٨,٨	١,٤	٨٠,٤	١,٤	..	..	..	..	..	..
بلجيكا (د)	١٠,٨	١,٨	١٥,٦	٢,٩	١٦,٥	٢,٩	١٧,٧	٣,٠	١٨,٠	٣,٠	١١,٧	٣,١	١١,٩	٣,١	..	..	..	..
الدانمرك	..	..	٥,١	١,٩	٥,١	٣,١	٤,٩	١,٨	٤,٥	١,٧	٣,٤	١,٢	٤,٨	١,٥	٥,٠	١,٥	٥,٣	١,٦
فنلندا	٣,٣	١,٣	١,٩	٠,٩	٣,٠	٠,٨	٣,١	٠,٩	٣,٣	٠,٩	٣,٧	١,٠	٣,٠	١,٠	٤,٩	١,٥	٥,٥	١,٦
فرنسا	٤٤,٠	٠,٨	٦٤,٧	١,١	٦٥,٣	١,١	٣٨,١	٠,٥	٤٠,٦	٠,٦	٣٦,٣	٠,٣	٣٠,٣	٠,٤	٣٩,٠	٠,٥	..	..
المانيا (جمهورية - الاتحادية) (د)	٦٥,٨	١,٠	١٤٤,٣	٣,١	١٤٣,٤	٣,٠	١٣٩,٣	١,٨	١٣٩,٨	١,٧	٣٠١,٥	٣,٨	٣١٣,٥	٣,٠	٣٣٦,٤	٣,١	..	..
اليونان	..	..	١,١	١,٣	١,٣	١,٤	١,٣	١,٣	٣,١	٣,٣	٣,٠	٣,٣	٣,٩	٣,٥	٣,٨	٣,٨	..	..
ايسلندا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,١	٠,٠	٠,١	٠,١	٠,٦
ايرلندا	٣,١	٣,١	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٦	٠,٤	٠,٤	٠,٦	٠,٧	٠,٧	٠,٩	١,٤	١,٦	١,٤	١,٦	..	..
ايطاليا (هـ)	٧,٤	٠,٦	١٩,٠	١,١	١٩,٤	١,٠	٥٠,٩	١,٨	٨٠,٥	٢,٨	٦٤,١	٢,١	٣٩,٣	٠,٨	٣٣,٩	١,٠	..	..
هولندا	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	٠,٠	٠,٠	٤١,٨	٣,٣	٤٠,٨	٣,١	٤٣,٠	٣,١
النرويج	..	..	١٣,٣	٣,٤	١١,٠	٣,٠	١٣,٦	٣,٦	١٣,٨	٣,٤	١٠,١	٣,٧	٩,٥	٣,٤	١٠,٠	٣,٤	٦,٧	١,٥
البرتغال (و)	١,٥	٣,٣	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
اسبانيا (و)	٠,٣	٠,١	٤,٧	١,٠	٣,٣	٠,٦	٤,٩	٠,٧	٦,٩	١,٠	٥,٧	٠,٩	٦,٧	٠,٩	٧,١	١,٠	..	..
السويد	١٣,٣	١,٣	١٨,٨	١,٦	١٩,٤	١,٧	٣٠,٤	١,٨	٣٠,٦	١,٧	٣٠,٤	١,٦	١٦,٣	١,٣	١٩,٦	١,٥	٣١,٠	١,٦
سويسرا	٥,٨	٣,٨	٨,٩	٣,٤	..	..	٦,٣	٣,٧	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
المملكة المتحدة	٣٣,٠	٠,٥	٥١,٦	٠,٨	٤٣,٣	٠,٧	٧٨,١	١,٣	٨٣,٨	١,٣	٧١,٦	١,١	٨٠,٧	١,٣	٧٦,٤	١,١	٤٨,٨	٠,٧

المصدر : منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، مجموعة بيانات البيئة ، ١٩٨٧ (باريس ، ١٩٨٧) ، الجدول ٣٦ - ٣ .

(أ) إن حماية البيئة تشمل البحث والتطوير من اجل حماية البيئة المادية من التدهور . وهي تشمل جميع البحوث المتعلقة بالتلوث ودراسة اصوله واسبابه وانتشاره وتحوله وآثاره على الانسان والبيئة . وهي تشمل البحوث المتعلقة بضوابط التلوث "النهائية" كما تشمل التغييرات التي تلحق بعملية الانتاج (استحداث تكنولوجيات نظيفة) تتعلق بالانشطة المسببة للتلوث .

(ب) إن الارقام القياسية للاسعار في الناتج المحلي الاجمالي تستخدم كأساس بصفة عامة ، وتُستثنى من ذلك بلدان معينة تقوم بحساب المعدلات المتوقعة للتضخم عند إعداد ميزانياتها السنوية .

(ج) تنبؤ أو تقديرات مؤقتة .

(د) انقطاع في التسلسل الزمني في ١٩٨٣/١٩٨٣ .

(هـ) انقطاع في التسلسل الزمني في ١٩٨٤/١٩٨٣ .

(و) بيانات ١٩٧٥ تشير الى ١٩٧٦ . .

وفي اليابان زاد الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٦٠ في المائة من ١٩٧٠ الى ١٩٨٥ في حين انخفض انبعاث أكاسيد الكبريت بنسبة ٧٧ في المائة في الفترة نفسها . وفي الولايات المتحدة الأمريكية كان الرقمان المقابلان ٢٣ في المائة و ٣٩ في المائة(٧) وهذه التغيرات تعود في جزء منها الى تغيير في هيكل الانتاج ؛ إذ حدث تحول من الصناعات التحويلية التي تشكل مصدرا هاما من مصادر التلوث الى صناعات الخدمات ، التي تكون في العادة سببا في قدر ضئيل من التلوث . وفي داخل الصناعة التحويلية ، حدث تحول من المنتجات التي تعتمد اعتمادا قويا على المواد الخام الى المنتجات التي تعتمد على التكنولوجيا الرفيعة والمعلومات ، مما تتسبب في آثار أقل ضررا على البيئة . وقد حدثت تحسينات أيضا في تصميم المنتجات والمواد لتقليل التلوث البيئي ، ومثال ذلك السيارات ذات الكفاءة الوقودية الاعلى واستخدام البنزين غير المعالج بالرصاص . ونتيجة لذلك قل التلوث الجوي الحضري الناتج عن ثاني أوكسيد الكبريت والجسيمات وثاني أوكسيد الكربون ، بينما تحسنت نوعية المياه وادارة النفايات البلدية . كما انخفض تسرب المواد الكيميائية الضارة التي من قبيل د.د.ت (DDT) و PCB ومركبات الزئبق في البيئة .

ومع ذلك ، فان التخلص من النفايات لايزال يشكل تهديدا رئيسيا للحياة النباتية والحيوانية والبشرية . ويجري التخلص مما يزيد عن ٧٥ في المائة من النفايات الخطرة الناتجة عن الصناعات في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على الأرض ، بما في ذلك المستودعات الأرضية ، وحقن الآبار العميقة وايداع النفايات في باطن الأرض(٨) . وتبين التقديرات الأخيرة في الولايات المتحدة أن هناك ٠٠٠ ٧٦ مستودع أرضي صناعي شغّال ، معظمها غير مبطن ، قد تتسرب منها الملوثات الى المياه الجوفية . وقد عثر على مواقع مستودعات أرضية مهجورة في الدانمرك (٢٠٠ ٣ موقع يحتوي ٥٠٠ منها على نفايات كيميائية) وفي هولندا (٠٠٠ ٤ موقع يحتاج ٣٥٠ منها الى اجراءات علاجية فعالة)(٩) . وأخيرا ، فانه تتولد كميات ضخمة من القمامة . ففي البلدان الصناعية يتراوح الوزن المقدر للقمامة المتخلفة عن كل شخص يوميا بين ٠,٦ من الكيوغرام وكيلوغرام واحد(١٠) في حين بلغت مستودعات أرضية بلدية كثيرة مرحلة التشبع مما ترتب عليه في بعض الحالات الاتجاه الى البحث عن مثل هذه المستودعات في بلدان نامية .

أما في الاقتصادات المخططة مركزيا في أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية فقد أولي أخيرا كثير من الاهتمام لتعديل التخطيط الاجتماعي والاقتصادي العام كيما يلائم متطلبات وجود بيئة جيدة . وتتجه الخطط الاقتصادية في هذه البلدان ، الى جانب تخصيص اهتمامها للمشاكل البيئية ، الى معالجة الحاجة الى

حماية البيئة وترشيد استخدام الموارد الطبيعية بصفة عامة . وقد تحققت بالفعل في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بعض النتائج الايجابية ، إذ قل تلوث الهواء في عدد من المدن الرئيسية أو ثبت عند مستواه ، وتحسنت نوعية المياه في عدد من المناطق(١١) . ومع ذلك ، فمازال هناك الكثير الذي يتعين عمله نظرا لان الهواء مايزال يحتوي في بعض المدن على كميات ضخمة من المواد الضارة كما أن نوعية المياه في مستودعات كثيرة لا تفي بالمعايير الدنيا المطلوبة(١٢) .

وفي البلدان النامية ، أدى تصريف النفايات الصناعية والبشرية في الانهار الى ظهور بعض المخاطر الجادة التي تهدد الصحة . وعلى الرغم من كثرة ما تحقق في السنوات الاخيرة مايزال هناك ١,٧ بليون نسمة تنقصهم المياه النظيفة و ١,٢ بليون نسمة تنقصهم المرافق الصحية المناسبة(١٣) . ويعاني عدد متزايد من فقراء المدن من معدل مرتفع من أمراض مصدرها البيئة ويمكن اتقاؤها أو تقليلها الى حد كبير بالاستثمار المناسب . وكثيرا ما تتوطن أمراض الجهاز التنفسي الحادة ، ومرض السل ، والطفيليات المعوية ، والأمراض المتصلة بسوء المرافق الصحية وتلوث مياه الشرب (الاسهال ، والزحار ، والتهاب الكبد ، والتيفوئيد) . ومابرحت حالات الوفاة والضعف والمرض الناتجة عن المياه الملوثة تشكل قيدا شديدا على التنمية . وفي احدى الحالات قدر أن تزويد الريف بالمياه النظيفة يمكن أن يعوض ما بين ٥ أضعاف و ٧ أضعاف تكاليفه ، بفضل زيادة عدد أيام عمل القوة العاملة الأصح بدنا(١٤) .

كذلك يمثل تلوث الهواء مشكلة رئيسية . ففي آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية يتسبب احراق الخشب والروث والنفايات الزراعية في مواقد مكشوفة في تجمع غازات خطرة داخل المنازل . وتشير التقديرات الى أن ما نسبته ١ في المائة من سكان الريف في الهند ونيبال يعانون من أمراض مزمنة في القلب والرئتين تشمل الالتهاب الشعبي المزمن والإمفزيما (النُفاخ)(١٥) .

وفي البلدان النامية يتزايد تلوث الهواء الناجم عن عادم السيارات مع تزايد أعداد السيارات . وسيتفاقم الى حد أبعد من ذلك تلوث الهواء الحضري ، الذي يزيد بالفعل في كثير من مدن البلدان النامية عما تقرره القواعد الدولية . ومن المقدر أن ما يزيد على نصف الـ ٠٠٠ ٤٥٠ طن رصاص التي تُطرد الى الجو سنويا مصدره السيارات . وقدرت مستويات الرصاص في البنزين في البلدان النامية في عام ١٩٨٣ بضعف

المستويات السائدة في البلدان المتقدمة النمو(١٦) . وبصفة عامة ، فان المدن في البلدان النامية ملوثة بثاني أوكسيد الكبريت والجسيمات المعلقة بدرجة تفوق تلوث معظم المدن في البلدان المتقدمة النمو(١٧) وأن تلوث الهواء يمكن أن يصبح عاملا أساسيا يحد من التنمية الصناعية في مدن كثيرة .

باء - جوانب رئيسية في المشاكل البيئية

١ - الطاقة وأثر الدفيئة

ثمة مثال واضح على عدم مراعاة المجتمعات للتكاليف الباهظة المترتبة على الاجراءات الانفرادية المؤثرة على البيئة ، هو تراكم ثاني أوكسيد الكربون في الجو بشكل يحبس الاشعاع الشمسي بالقرب من سطح الارض ويرفع حرارتها . ويتبين من الدراسات التي أجريت مؤخرا أن الاتجاهات الحالية يمكن أن تسبب ، بحلول سنة ٢٠٥٠ ، ارتفاعا في درجة الحرارة في جميع أنحاء العالم يتراوح بين ١,٥ درجة مئوية و ٤,٥ درجة مئوية ، مما قد يؤدي الى ارتفاع مستوى سطح البحر من ٢٥ الى ١٤٠ سنتيمترا . ومثل هذا الارتفاع سوف يغرق ما هو منخفض المنسوب من مدن ساحلية ومناطق زراعية . ويتوقع لبلدان كثيرة أن تشهد اضطراب هياكلها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية اضطرابا شديدا . فعلى سبيل المثال ، قدرت دراسة أجريت في هولندا ان ارتفاع سطح البحر بمقدار متر واحد سيضاعف عشر مرات من رُجحان عدم ملاءمة الهيكل الاساسي الحالي للدفاع الساحلي . كما ان المناطق ذات الاهمية في مجالي الزراعة والبستنة والمناطق الحضرية والصناعية ذات الكثافة السكانية العالية سيهددها التحات والتملح وتزايد قابليتها للتأثر بهبوب العواصف . وفي بنغلاديش سيؤدي ارتفاع سطح البحر بمقدار متر أو مترين الى اغراق نحو ٢٧ في المائة من مجموع مساحة اليابسة ، مشردا نحو ٢٥ مليون نسمة ؛ وفي ملديف سيؤدي ارتفاع سطح البحر بمقدار مترين الى اغراق البلد كله بالفعل ؛ بينما يعني الارتفاع بمقدار متر واحد أن تترتب على هبوب العواصف نتائج مفجعة(١٨) . وقد تحدث نتائج مماثلة في كثير من البلدان الجزرية الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي والبحار الواقعة جنوبي المحيط الهادئ .

كذلك قد تؤثر زيادة الحرارة في العالم تأثيرا شديدا على الانتاج الزراعي وأنماط التجارة . وستؤثر زيادة الحرارة في العالم على أنماط سقوط المطر ، كما ستنتقل الحدود المحاصيلية والحراجية الى مناطق أبعد عن خط الاستواء مما قد يعطل انتاج الأغذية عن طريق خفض الغلة في المناطق الخصبة حاليا وزيادتها في مناطق

أخرى . وقد تنتشر الآفات في مناطق جديدة أكثر حرارة وتسبب خسارة في المحاصيل . وبالاضافة الى ذلك فان بعض الأمراض المستوطنة الآن في المناطق المناخية المدارية قد تنتشر شمالا وجنوبا في مناطق أبعد لم تعرفها أبدا من قبل .

ومن الناحية الأخرى ، فان ما يتركه تزايد تركز ثاني أوكسيد الكربون من آثار مباشرة في غلة المحاصيل قد يكون نافعا . فعند توفر الاشعاع الشمسي الكافي ومغذيات التربة والري تصبح الزيادة في ثاني أوكسيد الكربون في الجو سمادا للتربة لانها تزيد من التمثيل الضوئي ومن كفاءة استخدام المياه في الوقت ذاته . وقد بينت تجارب الدفيئة أن مضاعفة ثاني أوكسيد الكربون مع حُسن استغلال المحاصيل يمكن أن تزيد من غلة الكتلة الاحيائية بنسبة ٤٠ في المائة تقريبا(١٩) .

ومن ضمن الغازات المختلفة التي تسهم في إحداث "أثر الدفيئة" ثاني أوكسيد الكربون ، والميثين والمركبات الجامعة للكلور والفلور والكربون معا ، وأوكسيد النيتروز ، والأوزون ، وبخار الماء . وثاني أوكسيد الكربون هو الأهم حاليا ، اذ يتسبب فيما لا يقل عن ٥٠ في المائة من الضرر . والمتسبب في اطلاق ثاني أوكسيد الكربون هو أساسا احتراق الوقود الأحفوري ، وتليه في الأهمية ازالة الأحراج . وقدرت الكمية السنوية المنبعثة من ثاني أوكسيد الكربون بفعل احراق الوقود الأحفوري بنحو ٥ بلايين طن من الكربون . وحاليا تطلق الحيويات الأرضية ، ولاسيما الأحراج وتربتها ، ما بين بليون وبليوني طن من الكربون سنويا ، ونحو ٨٠ في المائة من هذه الكمية(٢٠) تتسبب فيه إزالة الأحراج ، لاسيما في المناطق المدارية .

وكيما يتسنى الارتفاع بمستويات استهلاك الطاقة في البلدان النامية بحلول عام ٢٠٢٥ الى نظيراتها في البلدان الصناعية يلزم زيادة الاستخدام العالمي الحالي للطاقة الى خمسة أمثاله . وفي حالة اعتماد هذه الزيادة على الوقود الاحفوري غير المتجدد سيكون الارتفاع العالمي في درجة الحرارة وما يتصل به من مشاكل أسرع في الظهور . أما تجنّب خليط المصادر الحالي الذي يتكوّن في معظمه من وقودات احفورية (نفط ، وفحم ، وغاز) واللجوء الى مصادر الطاقة المتجددة فسوف يقلل من مخاطر الارتفاع العالمي في درجة الحرارة ، وإن كانت هذه المصادر لا تخلو أيضا من الآثار البيئية . فعلى سبيل المثال ، تتطلب نظم الطاقة الشمسية كميات كبيرة من المواد بالمقارنة بما تولده من طاقة ، كما أنها تشغل مساحات شاسعة من الارض . ومن المشاكل الرئيسية الاخرى التي ترتبط بالنظم البديلة للطاقة ، التخلّص من النفايات السامة السائلة في أغلب الاحيان المستخدمة في نظم الطاقة الشمسية ، ومعالجة المحاليل الملحية التي تصرفها منشآت الطاقة الحرارية الارضية . ويتخلف عن احتراق وقود الكتل الإحيائية عديد من ملوثات الجو ، أشبه بالعناصر التي تنتج عن حرق الوقود الاحفوري ، أما نظم الطاقة الريحية ، والحرارية الارضية فتحدث تلوثا ضوضائيا كبيرا . وتشكّل السدود التي تبنى لاحتجاز المياه من أجل توليد الطاقة مخاطر جسيمة على النظم الايكولوجية . وفضلا عن تسببها في إغراق آلاف الهكتارات بالمياه ، فإنها تخلق بيئة مواتية للطفيليات التي تنقل الامراض الخطيرة ، بما في ذلك الملاريا والبلهارسيا . أما الخشب الذي يعتبر في معظم الاحيان وقودا نظيفا ، فتنبعث منه أثناء احتراقه جسيمات ، ومركبات عضوية متعددة الحلقات ، وثاني أكسيد الكربون وربما أكسيد النتروجين بنسب مرتفعة لكل وحدة طاقة بالمقارنة بالنفط والغاز . وحتى مصادر الطاقة المتجددة ، رغم ما ينجم عنها من آثار سلبية على البيئة ، فإن لها ميزة رئيسية هي خلوها من التلوث الناشئ عن استخدام الوقود الاحفوري والنووي . وقد أسفر التحوّل الى الطاقة النووية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عن حدوث تغييرات فيما ينبعث من ملوثات وما ينتج من مخلفات (لا سيما المخلفات النووية) وفي أنماط الخطر الذي يتعرّض له عمال الطاقة (تعدين الفحم) والجمهور والبيئة الطبيعية (الحوادث النووية) .

وبحلول نهاية عام ١٩٨٥ ، كان عدد المحطات الكهربائية النووية في العالم ٣٧٤ محطة عاملة بطاقة إجمالية قدرها ٢٥٠ غيغاواط . وبإضافة المحطات قيد الإنشاء أو التي يعتزم إنشاؤها ، سيرتفع العدد الى ٦٤٨ مفاعل نووي تعمل في ٤٠ بلدا [٢١] . وفي عام ١٩٨٥ ، انتجت المحطات الكهربائية النووية ما يقرب من ١ ٤٠٠ تيراواط ـ ساعة من الكهرباء تمثّل حوالي ١٥ في المائة من الكهرباء المولّدة في العالم . وتتفاوت هذه

النسبة تفاوتا بيّنا فيما بين البلدان : فتبلغ ٦٥ في المائة في فرنسا ، و ٤٢ في المائة في السويد ، و ٢٢ في المائة في جمهورية كوريا ، و ١٠ في المائة في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، و ١ في المائة في باكستان (٢٢) . وحقق معدل نمو الطاقة النووية تقدما ملحوظا على مدى العشرين عاما الماضية حيث بلغ ١٥ في المائة سنويا . غير أن الاسقاطات السابقة لقدرة الطاقة النووية العالمية المقدّرة في عام ٢٠٠٠ نقحت بمعامل تخفيض قدره ٧ .

ورغم أن شدة القلق بشأن الطاقة النووية ليست بالشيء الجديد ، فقد أدّى وقوع حادث تشيرنوبيل (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) في أيار/مايو ١٩٨٦ الى إثارة هذه المسائل بقدر أكبر من الجدية . وأعاد كل من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبولندا وجمهورية ألمانيا الاتحادية والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة واليابان التأكيد على سياساتها بشأن اللجوء الى الطاقة النووية كبديل عن الوقود الاحفوري . أما استراليا وايرلندا والدانمرك والسويد والفلبين ولكمسبرغ والنرويج والنمسا ونيوزيلندا واليونان فقررت عدم إقامة محطات للطاقة النووية . وفي ايطاليا وسويسرا وفنلندا وهولندا ويوغوسلافيا تجري إعادة دراسة السلامة النووية ، أو يجري إدخال تشريعات جديدة تربط أي زيادة إضافية في نمو الطاقة النووية بالتوصل الى حل مرض لمشكلة التخلص من النفايات (٢٣) .ومع هذا ففي معظم البلدان النامية يُنظر الى الطاقة النووية كمصدر للطاقة يمكن التعويل عليه ، وغير قابل للنفاد ، وفعّال من حيث التكلفة وانه بديل جذاب عن استيراد النفط أو استخدام خشب الوقود الذي تتزايد ندرته . وتخطط بلدان نامية كثيرة وعلى الأخص في شرقي وجنوب شرقي آسيا من أجل مضاعفة طاقتها النووية قبل حلول عام ٢٠٠٠ .

غير أن للصناعة النووية ناتجا ثانويا مهلكا هو المواد التي تتخلف عنها . ولم يمكن حتى الآن التوصّل الى حل شافٍ لمشكلة التخلّص من النفايات عاليا الإشعاع التي تنتجها المحطات النووية . فلا يزال التخلّص المأمون منها ، والطويل الأجل يستعصي على الحل المرضي . ولا يمكن تخزين المخلفات النووية في اسطوانات فوق سطح الأرض أو في آبار ضحلة . وفي حالة دفنها تحت الأرض يمكن للمادة السامة القاتلة أن تصل الى سطح الأرض بسبب تشقق التكوينات الجيولوجية أو عن طريق الآبار التي تحفر مستقبلا . ولا يمكن إلقاؤها في المحيطات . حيث أوقف إلقاء النفايات منخفضة الإشعاع في المحيط الأطلسي منذ عام ١٩٨٣ ، وحُظر ذلك في جنوب المحيط الهادئ بموجب اتفاقية وقعت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ . ومع ذلك تتزايد المخاوف من العودة الى المحيط مرة أخرى للتخلّص من النفايات النووية في المستقبل . وبالإضافة الى ذلك ، توجد

إمكانية واضحة للتخلّص من النفايات المشعة في أراضي البلدان التي تفتقر الى القدرة أو الإرادة اللازمة لفرض ضمانات صارمة . ومما يزيد من تفاقم مشكلة النفايات النووية عملية تفكيك ما يربو على ٣٠٠ مفاعل نووي تجاري ستبلى في غضون العقود الثلاثة المقبلة . إذ تظل النفايات المشعة شديدة السُميّة لفترات تمتد الى قرون ، وستكون إرثا مميتا للأجيال القادمة .

وأثر الدفيئة يُعرّض العالم لمأزق صعب فيما يتعلق باستخدام الطاقة . فجميع أشكال الطاقة تقريبا لها تكاليفها سواء من حيث السلامة أو الآثار البيئية . وربما كان أهم مصدر للحد من استخدام الطاقة هو حفظها واستخدامها بكفاءة . وقدر أن استهلاك الطاقة لكل وحدة من وحدات الناتج يقل في العمليات والتكنولوجيات الأكفأ بنسبة تتراوح بين ثُلث وأقل من نصف كمية استهلاكها في المعدات التقليدية الموجودة في الوقت الحاضر (٣٤) . ورغم انه قد يمكن للتكنولوجيات الجديدة المتعلقة بمصادر الطاقة النووية والمتجددة أن تسهم في الحد من اتجاه درجة الحرارة الى الارتفاع عالميا ، يمكن في الوقت الحاضر جني الكثير من وراء حفظ الطاقة وزيادة كفايتها .

٢ ـ استنفاد طبقة الأوزون

يكمن المصدر الثاني للخطر في تدمير طبقة الأوزون في الاستراتوسفير وهي الطبقة التي تحمي الأرض من الإشعاع فوق البنفسجي الضار المنبعث عن الشمس . فالإشعاع فوق البنفسجي يتسبب في الحروق الشمسية وسرطان الجلد وهو يخرّب التكوين الكيميائي للجينات مما يتسبب في الإصابة بالسرطان ، كما انه يتصل باعتام عدسة العين ويضعف نظام المناعة ويؤخر نمو النباتات ويضر بالعوالق المائية التي تعتبر حلقة مهمة من سلسلة الغذاء البحري . ومن المقدّر أن انخفاض طبقة الأوزون في الاستراتوسفير عالميا بمعدل ١ في المائة يؤدي الى زيادة بمعدل ٢ في المائة تقريبا في الإشعاع فوق البنفسجي (٣٥) وأن كل انخفاض بمعدل ١ في المائة في الأوزون يؤدي الى زيادة بمعدل ٣,٥ في المائة من الإصابة بسرطان الجلد .

وتمثل طبقة الأوزون الناتج المعقد لما يزيد عن ٥٠ تفاعلا كيميائيا . وقد ثبت أن العوامل الرئيسية في تدميرها هي مركبات كربونات الكلور والفلور . وهذه المركبات هي غازات من صنع الإنسان يستخدمها كدافعات للأيروسول (باستثناء كندا والبلدان الاسكندنافية والولايات المتحدة الأمريكية) وكعوامل للنفخ في صناعات البلاستيك الرغوي وعوامل للتبريد وتكييف الهواء ومذيبات لتنظيف الدوائر الالكترونية

الصغيرة . وينبعث في الوقت الحالي حوالي مليون طن من مركبات كربونات الكلور والفلور في الغلاف الجوي بالمعدلات الحالية ، حيث تبقى نشطة لما يزيد عن قرن (٢٦) من الزمان . ومن هذا المليون طن يأتي ٢٩ في المائة من الولايات المتحدة و ٤١ في المائة من استراليا وكندا واليابان وأوروبا الغربية ونيوزيلندا و ١٤ في المائة من أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي و ١٦ في المائة من البلدان النامية (٢٧) .

ومن بين مركبات كربونات الكلور والفلور المختلفة ، وهي مزيج من الكلور والفلور والكربون ، يعتبر المركبّان هما "الفريون - ١١" ($CFCl_3$) و "الفريون - ١٢" ($CFCl_2$) أكثر عاملين يتم استخدامهما في دافعات الايروسول وعوامل التبريد . فقد وصل انتاجهما وبثهما الى الذروة في عام ١٩٧٤ . ولكن حدث انخفاض في استخدام الايروسول بحيث نقص من ٠٠٠ ٤٣٢ طن في عام ١٩٧٦ الى ٠٠٠ ٢١٩ طن في عام ١٩٨٤ . بيد أن استخداماتهما في مواد أخرى غير الايروسول قد زادت من ٠٠٠ ٣١٨ طن الى ٠٠٠ ٤٢٧ طن على مدى ذات الفترة (٢٨) . وبالرغم من هذا الانخفاض في استخدام الايروسول يقدّر أن مركب "الفريون - ١١" قد زاد حجما بمتوسط ٩,٨ أجزاء من التريليون في السنة . أما مركّب "الفريون - ١٢" فقد زاد حجما بمعدل ١٧ جزءا من التريليون في السنة في الفترة من ١٩٧٧ الى ١٩٨٤ (٢٨) .

وبالرغم من أن مخاطر استنفاد طبقة الأوزون معروفة منذ عدة سنوات ، كما عرف أن أسبابها ترتبط بمركبات كربونات الكلور والفلور ، فإن اكتشاف ثغرة في طبقة الأوزون فوق قارة انتاركتيكا في عام ١٩٨٦ هو الذي حفّز المجتمع الدولي للعمل مما أدى أولا الى اعتماد اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون في ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٥ ثم الى اعتماد بروتوكول مونتريال المعني بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ . ويدعو بروتوكول مونتريال الذي دخل حيّز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ معظم الدول الموقّعة عليه الى خفض انتاجها لهذه المواد واستخدامها لها بمعدل ٥٠ في المائة بحلول عام ١٩٩٩ . على أنه يمكن للبلدان النامية أن تزيد من استخدامها لهذه المركبات لمدة عقد من الزمان لكي تلحق بالتكنولوجيات الأساسية مثل التبريد . أما الأثر الصافي المتوقع فهو خفض مجمل مركبات كربونات الكلور والفلور بمعدل ٣٥ في المائة بانتهاء هذا القرن . وفضلا عن ذلك ، يعتقد أن الأحكام الواردة في بروتوكول مونتريال سوف تساعد على إبطاء استنفاد طبقة الأوزون الى معدل ٢ في المائة على مدى القرن المقبل .

ومن المطلوب في خلال سنة واحدة من تاريخ دخول البروتوكول حيّز النفـــاذ ، أن تحظر كل دولة طرف فيه ، استيراد المواد الخاضعة للرقابة : (انظر الجدول ٣٨) مـن أي بلد ليس طرفا فيه . وفضلا عن ذلك فإن كل بلد طرف سوف يمتنع من تصدير أية تكنولوجيـا لانتاج أو استخدام المواد المراقبة لأي بلد ليس طرفا في هذا البروتوكول .

إن تنفيذ لوائح أو أحكام بروتوكول مونتريال ليس بلا تكلفة . فقد بيّن تحليـل أجرته وكالة حماية البيئة الامريكية انه بحلول عام ٢٠٧٥ سيكلف ذلك الولايات المتحدة وحدها ٣٧ بليون دولار على الاقل لكي تواجه متطلبات خفض مركبات كربونات الفلـــور والكلور . بيد أن هذه التكاليف تعتبر غير ذات شأن في ضوء المكاسب التي تتوقـــع الوكالة جنيها والتي تقدر بـ ٦,٥ تريليون دولار بحلول ٢٠٧٥ . وتتمثل هذه المكاسب فـي المدخرات الناشئة من تفادي التكاليف المتعلقة بالوفيات من السرطان والمعالجـــة الطبية والخسائر في المحاصيل وتناقص محاصيل الأسماك والأضرار اللاحقة بالمـــواد وارتفاع مستويات البحار .

وقد حدث تقدم ملحوظ بالفعل في خفض واستخدام هذه المواد الضارة . ففـــي شباط/فبراير ١٩٨٨ ، أعلنت شركة دوبونت بالولايات المتحدة وهي واحدة من أكبـــر الشركات المنتجة لمركبات كربونات الفلور والكلور انها سوف توقف انتاجها من تلـــك المركبات على مراحل بشكل نهائي . وقبل ذلك التاريخ بشهر واحد أعلنت شركة هـــوارد بورت الامريكية وهي إحدى الشركات الرئيسية للمنتجات البلاستيكية والورقية انها قـــد ألغت استخدام المركبين "الفريون - ١١" و "الفريون - ١٢" في انتاج الأكواب والصحـــون وصحون الساندويشات . وفي ذات الوقت أعلنت شركتان امريكيتان هما شركة إيه تي آنـــد تي وبتروفوم انهما اكتشفتا بديلا مأمونا وسليما من الناحية البيئية ، عن مركّـــب "الفريون - ١١٣" الذي يستخدم في تنظيف المعدات الالكترونية . ويمكن للمنتجـــات الجديدة أن تحل محل ١٧ في المائة من المليون طن من جميع مركبات كربونات الكلـــور والفلور التي تستخدم سنويا على نطاق العالم .

٣ - المطر الحمضي

يأتي شكل آخر من أشكال تلوّث الغلاف الجوي من الكبريت وأكاسيد النيتروجيـــن والهيدروكربونات الطيارة التي تترسب كمطر حمضي على بعد مئات الكيلومترات من أماكن نشوئها . ويلحق المطر الحمضي الاضرار بالنباتات ولا سيما بالغابات ويساهم في تلـــوّث الارض والمياه ويعمل على تآكل المباني والهياكل المعدنية والعربات . وقد أبلغ عـــن

الجدول ٣٨ - بروتوكول مونتريال : المواد الخاضعة للرقابة وقدرة كل منها على استنفاد الأوزون

المادة الخاضعة للرقابة		القدرة على استنفاد الأوزون
CFC-11	$CFCl_3$	١,٠
CFC-12	CF_2Cl_2	١,٠
CFC-113	$C_2F_3Cl_3$	٠,٨
CFC-114	$C_2F_4Cl_2$	١,٠
CFC-115	C_2F_5Cl	٠,٦
Halon-1211	CF_2BrCl	٣,٠
Halon-1301	CF_3Br	١٠,٠
Halon-2402	$C_2F_4BR_2$	تحدد فيما بعد

المصدر : برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، "بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون ، الوثيقة الختامية" ، ١٩٨٧ ، ص ١٥ .

بعض أوجه أبلغ الضرر في أوروبا الوسطى التي تتلقى حاليا أكثر من غرام واحد من الكبريت لكل متر مربع من المساحة الأرضية في السنة وهو ما يزيد بخمسة أضعاف على الأقل تقريبا من المعدل الطبيعي (٢٩) . وفي تشيكوسلوفاكيا لحقت الأضرار بمساحة تتراوح بين مائتي ألف وثلاثمائة ألف هكتار من الغابات أو دمرت تماما في حين انه في هنغاريا بُلغ عن أضرار لحقت بحوالي مائة وخمسين ألف هكتار من الغابات بدرجات متفاوتة (٣٠) . وفي جمهورية ألمانيا الاتحادية لحقت الأضرار بما يزيد عن ٥٠ في المائة من مجموع الغابات (٣,٧ مليون هكتار) كما أن ٥٦ ٠٠٠ هكتار قد دمرت بشكل تام (٣٠) . ويوجد دليل على تحمض البيئة في عدد من البلدان الحديثة التصنيع في كل من آسيا وامريكا اللاتينية .

ويعتبر حرق الوقود الاحفوري لتوليد الكهرباء ، المصدر الرئيسي لانبعاث ثاني اكسيد الكبريت . كما أن الغازات التي تصدرها عوادم السيارات تعتبر المسؤولة مباشرة عن انبعاث ثاني أكسيد النتروجين والهيروكربونات . وقد اتخذت إجراءات في السبعينات في كثير من البلدان الصناعية للسيطرة على تلوث الهواء وأحرزت بعض أوجه التحسّن في نوعية الهواء في كثير من المدن . بيد أن هذه التدابير أدت من دون قصد الى إرسال كميات متزايدة من مواد التلوث عبر الحدود الوطنية في أوروبا وامريكا الشمالية مما ساهم في تحمض بيئات بعيدة وإحداث مشاكل جديدة للتلوث . وتلوث الغلاف الجوي الذي كان ينظر إليه من قبل كمشكلة صناعية حضرية محلية تتعلق بصحة السكان ، يعتبر الآن مشكلة أكثر تعقيدا تؤثر على المباني والنظم البيئية والصحة العامة على مساحة واسعة . وفضلا عن ذلك فقد أدّى الى إثارة النزاع بين البلدان ولا سيما في امريكا الشمالية وشمالي أوروبا . فالمنازعات بين كندا والولايات المتحدة الامريكية وبين البلدان الاوروبية الشمالية والمملكة المتحدة بشأن المسؤولية عن تكاليف التنظيف المتصلة بالامطار الحمضية ، تبين المصاعب التي تواجه حل القضايا المتعلقة بالتلوث عبر الوطني .

وهناك دراسات قليلة بشأن التكاليف المتعلقة بالامطار الحمضية . ويقدّر أن خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت من المصادر القائمة في شرق الولايات المتحدة ، بنسبة النصف ، يمكن أن يكلّف ٥ مليارات دولار في السنة وأن يزيد تكاليف الكهرباء الحالية بما نسبته ٢ الى ٣ في المائة . وإذا ما أخذت كميات أكاسيد النيتروجين في الاعتبار ، فقد تصل التكاليف الإضافية الى ٦ مليارات دولار في السنة . ومن جهة أخرى ، تقدر تكلفة أضرار تآكل المواد وحدها بما مقداره ٧ مليارات دولار في السنة في ١٧ ولاية في شرق الولايات المتحدة(٣١) .

٤ - الفضاء الخارجي

يمتد أثر النفايات الخطرة التي هي من صنع الانسان في الوقت الحاضر خارج المحيطات والاحراج واليابسة والمياه والجو والاستراتوسفير لكي يشمل الفضاء الخارجي ومنذ اطلاق "سبوتنك ١" في ٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٥٧ ، اطلق نحو ٠٠٠ ١٨ جسم فضائي من صنع الانسان في الفضاء ويوجد في الوقت الحاضر نحو ٠٠٠ ٧ جسم من هذه الاجسام يزيد حجم كل منها على ٢٠ سنتيمترا ؛ ولا يشكل سوى ٣٥٠ من هذه الاجسام توابع اصطناعية عاملة ؛ ويحتوي نحو ٥٠ جسما على مواد مشعة . وبالاضافة الى هذه الاجسام الكبيرة الحجم ، هناك ٠٠٠ ٢ شظية على الاقل يتراوح حجم الواحد منها من ١٠ الى ٢٠ سنتيمترا

و ٠٠٠ ٥٠٠ شظية تقريبا يتراوح حجم كل منها بين سنتيمتر وعشرة سنتيمترات وفي نطاق الأحجام الأقل تدل التقديرات على وجود ملايين بل بلايين من القطع المعدنية والطلائية الدقيقة التي يبلغ حجم كل منها مليمترا واحدا أو أقل . (وجدير بالذكر أن أي قطعة معدنية دقيقة حجمها ٠,٥ مليمتر ومتوسط سرعتها ٠٠٠ ٣٠ كيلومتر في الساعة يمكن أن تخترق بسهولة السترة الفضائية)(٣٢) . ويوجد أكبر تركيز للشظايا والانقاض في المنطقة التي يتراوح ارتفاعها بين ٥٥٠ و ٢٥٠ ١ كيلومترا ، وهي المنطقة التي يعمل فيها معظم التوابع الاصطناعية والمحطات الفضائية ومكوك الفضاء . وإن تراكم الأجسام في المدار الثابت بالنسبة للأرض (على ارتفاع ٠٠٠ ٣٦ كيلومتر) يمثل مشكلة خطيرة . إذ أن هذا هو المدار الذي تستخدمه التوابع الاصطناعية لأغراض الأرصاد الجوية أو الاتصالات(٣٣) . ويخشى إذا تم اطلاق أجسام الى الفضاء بصورة مطردة بمعدل ١٠٠ جسم في السنة أن تحاط الأرض بحزام من الانقاض الفضائية خلال القرن المقبل .

٥ - تحركات النفايات الخطرة عبر الحدود

تثير تحركات النفايات الخطرة عبر الحدود بعض المشاكل ، إذ أنها تحدث بتواتر شديد على نطاق واسع لأن بعض البلدان غير الساحلية ترغب في التخلص من النفايات في البحر اما لانعدام مرافق لمعالجة وتخزين وطرح النفايات في بلد المنشأ أو لأن ارتفاع التكاليف يفوق قدرة ذلك البلد . كما أن الامتثال للقوانين الوطنية المعنية بمعالجة النفايات وطرحها قد يفرض عبئا ثقيلا . وعلى الرغم من تكاليف النقل فهناك مغريات اقتصادية تشجع على نقل النفايات الى البلدان التي تكون قوانينها في مجال معالجة النفايات الخطرة ضعيفة أو لا وجود لها . وفي عام ١٩٨٣ ، بلغت كمية النفايات التي نقلت دوليا لاغراقها في البحر نحو ١,٨ مليون طن .

وسوف تتعرض البلدان النامية بصورة خاصة للأخطار إذا أصبحت أراضيها أماكن لدفن النفايات التكسينية المتأتية من البلدان المتقدمة النمو . وفضلا عن ذلك ، فكثير ما تشترى البلدان النامية التكنولوجيا الصناعية الرخيصة التي يمكن أن تلوث الجو وأن تنطوي على تكاليف طاقة وعمالة باهظة ، وأن تنتج كميات هائلة من النفايات الخطرة . وكثيرا ما ترتفع تكاليف تكنولوجيا مكافحة التلوث الاضافية دون أن يقضي على العيوب الأساسية التي تعتري العمليات الصناعية . والى جانب ذلك ، يمكن تطبيق هذه التكنولوجيا دون ايلاء الاهتمام الواجب للأخطار التي تتهدد الصحة والسلامة . وتشير الأدلة المتوفرة كذلك الى أن المؤسسات المتعددة الجنسيات تحبذ مباشرة أنشطتها في البلدان النامية لكي تستفيد من انخفاض تكاليف معايير تخفيف حدة التلوث

وحماية البيئة . ونقل كثير من الصناعات التي تسبب تلوثا شديدا الى البلدان النامية خلال السنوات العشر الماضية ، مثل الفولاذ والفلزات اللاحديدية والاسبستوس والمواد الكيميائية التكسينية .

وفضلا عن ذلك ، تباع بعض المنتجات التكسينية في أسواق البلدان النامية وإن كانت محظورة أو تخضع لقيود شديدة في البلدان المتقدمة النمو . كما أن القوانين التي يطبقها معظم البلدان النامية التي تنتظم انتاج وتوزيع هذه الكيمائيات لا ترقى الى المستويات اللازمة من الشدة والدقة . وفي عام ١٩٨٦ ، كان عدد المواد الكيمائية التي تستوفي هذه الصفة يربو عن ٥٠٠ مادة(٣٤) . وكثيرا ما تتقاسم الوكالات في البلدان المتقدمة النمو نتائج الاختبارات والمعلومات ذات الصلة بهذه المنتجات وتعمل بصورة جماعية لتقييد استعمالها . والتجار والمستعملون في كثير من البلدان النامية الذين لا يملكون هذه المعلومات كثيرا ما يستوردون هذه المنتجات عن جهل . وعلى سبيل المثال ، يتعرض ٣٧٥ ٠٠٠ شخص تقريبا لاصابات التلوث بواسطة مبيدات الحشرات كل سنة في البلدان النامية ويموت ١٠ ٠٠٠ شخص لأنها تخزن أو تنقل أو تستعمل أو تطرح بصورة غير ملائمة(٣٥) . ويتسمم كثير من مستعملي مبيدات الحشرات في البلدان النامية بوجه خاص ، لأن المنتجين والموزعين لا يمتثلون امتثالا تاما لأحكام مدونة قواعد السلوك الدولية المتعلقة بتوزيع واستخدام مبيدات الآفات التي اعتمدتها منظمة الأغذية والزراعة في عام ١٩٨٥ . وتبين في اندونيسيا مثلا أن مادة الديكارب ، (التي وضعتها منظمة الصحة العالمية في فئة المواد الشديدة الخطر) ومادة كاربوفوران (التي وضعت في فئة المواد المتوسطة الخطر) تعبأ من جديد وتباع للمزارعين في أكياس صغيرة مصنوعة من البلاستيك دون أن تحمل علامات تتضمن تعليمات أو تحذيرات(٣٦) .

٦ - تحات التربة

على الرغم من أن تحات التربة زاد في جميع أجزاء العالم ، فقد اتخذ شكلا خطيرا في البلدان النامية بوجه خاص . ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى إتلاف الحراج ، والرعي الجائر واستغلال الأراضي الزراعية وأنماط استخدام الأراضي بشكل غير ملائم . ومن بين أسباب الإفراط في استعمال الأراضي الزراعية وإساءة استعمالها انعدام فرص الوصول إليها إلا في نطاق محدود . وفي ظل الأنماط القائمة لتوزيع الأرض ، يزداد عدد صغار الملاك والمعدمين وأسرهم بنحو ٥٠ مليونا إلى ٢٢٠ مليونا تقريبا بحلول عام ٣٠٠٠(٣٧) . وسيضطر أفراد هذه الأسر المعيشية المفتقرة إلى الموارد إلى الإفراط في استغلال قاعدة الموارد للبقاء على قيد الحياة ، كما هو حادث في معظم بلدان أمريكا

اللاتينية ، حيث تكون رقعة الاراضي في يد الفلاحين الفقراء أصغر مما يجب . وإن البحث عن أراض جديدة يمتد بالحدود إلى مناطق يساهم فيها الاستغلال في تحات التربة . وفضلا عن ذلك ، يقتضي كثير من البلدان في أمريكا اللاتينية تقديم أدلة لإثبات استغلال قطعة الأرض استغلالا فعليا من أجل اكتساب الملكية القانونية ، ويتم هذا عادة بواسطة قطع الأشجار بصورة عشوائية دون المبالاة بالآثار التي تترتب على البيئة(٣٨) .

وتترتب بعض الآثار على التحات مثل تخفيض قدرة التربة على امتصاص المياه ، واستنفاد المغذيات الكامنة في التربة ، وتخفيض الأعماق المتوفرة لامتداد الجذور ورسوخها . ونظرا لانحدار إنتاجية الأرض وضياع الأراضي الزراعية ، يتشجع المزارعون على الإفراط في استعمال الأراضي المتبقية والتوغل في الاحراج والمراعي . وفي الهند ، يؤثر تحات التربة على ٢٥ الى ٣٠ في المائة من مجموع الأراضي المزروعة(٣٩) ، وبيزيل مواد تغذية تعادل قيمتها ٦ بلايين دولار سنويا مما يقتضي الاستعاضة عنها بواسطة المخصبات(٤٠) . وفي بعض المناطق في المكسيك ، أدى تحات التربة الى تخفيض محاصيل الذرة من ٣,٨ طن للهكتار الواحد إلى ٠,٦ طن ، وفي بعض المناطق في نيجيريا انخفض المحصول من ٦,٥ طن للهكتار الواحد الى طن واحد(٤٠) . وفي الظروف الراهنة ، سينخفض مجموع مساحة الأراضي الزراعية التي تروى بواسطة الأمطار في البلدان النامية الكائنة في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ٥٤٤ مليون هكتار في المدى الطويل بسبب تحات التربة وانحطاط نوعيتها(٤١) .

وتنتقل طبقات التربة العليا المصابة بالتحات إلى الأنهار ، والبحيرات ، والخزانات فتملأ الموانئ والطرق المائية بالطمي وتقلل القدرة على حفظ المياه في الخزانات وتزيد تواتر حدوث فيضانات وتصبح الفيضانات عاتية بدرجة أكبر . وتدل التقديرات على أن الأنهار الموجودة في العالم قد تحمل ٢٤ بليون طن من الرسابة إلى البحار كل سنة(٤٢) . وفي الهند ، تضاعف عدد الأراضي المعرضة للفيضانات مرتين من ٣٠ مليون هكتار إلى ٤٠ مليون هكتار في الفترة بين ١٩٧٠ و ١٩٨٠ ؛ وفي وادي نهر الفانجيز وحده يبلغ متوسط تكاليف الأضرار التي تلحق بالمحاصيل والأموال الأخرى كل سنة بليون دولار تقريبا(٤٣) .

٧ - التصحر

أصبح التصحر يشكل خطرا متزايدا يهدد العالم بأسره ويؤثر على أكثر من مائة بلد . ويعيش ٨٥٠ مليون شخص تقريبا على ٣٥ في المائة من سطح الأرض (٤٥ مليون

كيلومتر مربع) ، تتألف من مناطق قاحلة ، وشبه قاحلة ، وشبه رطبة مهددة بأخطار التصحر . وقد أصيب ثلاثة أرباع هذه المساحة حتى الآن بالتصحر بصورة معتدلة (٤٤) . وينتشر التصحر في جميع أنحاء العالم بمعدل ٦ ملايين هكتار سنويا ، بسبب التحات ، بالإضافة إلى جعل مساحة ٢٠ مليون هكتار من الأراضي الزراعية قاحلة . ويمكن أن يتحول خمسا أراضي افريقيا غير الصحراوية إلى صحاري ، وكذلك ثلث أراضي آسيا وخمس الأراضي في أمريكا اللاتينية (٤٣) . وقد وصل مجموع عدد الناس المتأثرين بالتصحر بصورة معتدلة إلى ٤٧٠ مليون شخص تقريبا ، بينما تأثر ١٩٠ مليون شخص بشدة (٤٥) . ولا تشمل نتائج عملية التصحر هذه زيادة الجوع والموت فحسب بل تشمل كذلك عدم الاستقرار الاجتماعي والصراع لأن انحطاط الأراضي الجافة يدفع الملايين من اللاجئين إلى الفرار من البيئة عبر الحدود الوطنية .

ويعزى التصحر إلى خليط من العوامل المناخية والبشرية . وتشمل العوامل الأخيرة نمو الكائنات البشرية والحيوانية نموا سريعا ، والممارسات الفعلية في استخدام الأراضي بصورة مؤذية (خاصة اجتثاث الأحراج) ، ووجود صراع مدني . وفي افريقيا ، من المقدر أن عدد المشتغلين بالزراعة يزيد بنسبة ٢,٥ في المائة الى ٣ في المائة في السنة ؛ أما المشتغلون بالرعي فيزدادون بنسبة تتراوح بين ١,٥ في المائة إلى ٢,٥ في المائة في السنة (٤٦) . وزاد عدد السكان الرعاة من ٢٩٥ مليون نسمة في عام ١٩٥٠ إلى ٥٢١ مليون نسمة في عام ١٩٨٣ (٤٧) . وكانت نتيجة الضغط البشري والحيواني معا على الأرض هي تردي البيئة بشكل سريع وبدء عملية تتمثل في تضاؤل تسرب المياه ، وزيادة إفراغ سطح التربة ، وجفاف المياه السطحية ، وفقدان الموارد المغذية في التربة الفوقية والتحتية . وقد نجم بعض هذه الأضرار عن زراعة المحصولات التي تدر نقدا في مراعي غير مواتية مما حمل رعاة البقر على الانتقال إلى الأراضي الحدية . وقد أضيف البقر ، والضأن ، والماعز إلى القطعان بدلا من الجمل التقليدي ، لإشباع ازدياد الحاجة إلى لحم البقر في المدن والبلدان الصناعية .

وإذا كان الناس هم أدوات التصحر الرئيسية ، فإنهم كذلك ضحايا التصحر ، كما يستدل من الأزمة التي وقعت في الفترة ١٩٨٤-١٩٨٥ في افريقيا . وقد حول الجفاف في تلك السنوات الأراضي المستغلة استغلالا مفرطا ، خاصة في منطقة السهل السوداني جنوب الصحراء ، إلى صحراء فعلية . وبعد أن جردت هذه المنطقة من النباتات ، تألفت كثيبات رمل متحركة جردت المناطق المنتجة القليلة المتبقية من الفائدة . وقد تضرر السكان الرعاة بوجه خاص ، وتحول كثير منهم إلى لاجئين يفرون من البيئة ويعيشون في مخيمات في أحياء الفقراء الحضرية على شفا حفرة من الجوع في معظم الأحوال . وأصبحت فرص العودة إلى أسلوب الحياة القائم على التنقل أمرا مستحيلا بالنسبة للسواد الأعظم منهم .

٨ - اجتثاث الاحراج

تُسبب المعدلات المرتفعة لاجتثاث الاحراج ، على نحو مفرط ، ضررا هائلا للبيئة والمجتمع . وهناك نحو ٢٠٠ مليون نسمة ، حسب التقديرات ، يكسبون عيشهم بطريقة مباشرة من الغابات المدارية . والمنحدرات المجردة من الغطاء النباتي عرضة للجريان السريع للمياه ، مما يسبب الفيضانات وتآكل التربة والانهيالات الارضية . وبالاضافة الى خسارة الارواح البشرية والممتلكات ، يملأ جريان المياه الانهار والمرافئ والبحيرات بالطمي مما يعوق القيام بالانشطة الاقتصادية . وتحتوي غابات منطقة الامطار المدارية وتربتها على ٢٠ في المائة من مجمع الكربون الارضي في العالم قدره ٥٠٠ بليون طن ويوجد ٤٦ في المائة منه بالغابة الحية ، وينبعث معظم هذا بوصفه ثاني اكسيد الكربون عندما تدمر الغابات(٤٨) ، مما يسهم في ارتفاع درجة الحرارة بالعالم . وتحتوي هذه الغابات أيضا على نحو نصف أنواع الحيوانات والنباتات في العالم . وهي تمثل الى حد كبير مصدرا هاما لمواد إنتاج المستحضرات الصيدلية ، في حين أن قيمة الكثير من الانواع لا تزال غير معلومة .

ويبلغ إجمالي مساحة الغابات في العالم نحو ٧٠٠ ٤ مليون هكتار ، أي نحو ٣٢ في المائة من مجموعة مساحة اليابسة في العالم . وتزول الغابات بالعالم بمعدل ١٥ مليون هكتار في السنة ، ويحدث معظم الخسائر في الاجزاء الرطبة بآسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية(٤٩) . وتشغل الغابات المدارية ما يزيد على ٩٠٠ ١ مليون هكتار منها ٣٠٠ ١ مليون هكتار عبارة عن غابات مغلقة ، والباقي هو تكوينات مكشوفة من الاشجار . وعلى الرغم من أن معدل زراعة الاشجار في المناطق المدارية زاد أخيرا الى نحو ١,١ مليون هكتار سنويا ، فإن اجتثاث الاحراج المدارية يمضي بمعدل ١١ مليونا من الهكتارات في السنة(٥٠) . ومن جهة أخرى ، فإن المناطق الحرجية في معظم البلدان ذات المناخ المعتدل هي حاليا ثابتة أو آخذة في التزايد(٥١) .

وأهم سبب لتدمير الغابات المدارية ، لا سيما في غرب افريقيا وجنوب شرقي آسيا هو قطع الاشجار لاغراض تجارية . ولما كانت الامتيازات المتعلقة بقطع الاشجار تمنح لفترات قصيرة ، أي لمدة عشرين عاما مثلا كما هو الحال في اندونيسيا ، فإن القاطعين يقومون بقطع الاشجار بأسرع ما يمكن حيث لا توجد لديهم حوافز لاعادة الزرع لصالح أي شخص آخر .

وهناك مصدر هام آخر لاجتثاث الاحراج وهو توزيع الاراضي المفرغة من الاحراج على

سكان يعاد توطينهم . وهذا يحدث في عدد من البلدان بما في ذلك اندونيسيا والبرازيل . وتعطى الاراضي لمن لا يملكون شيئا منها وللمتعطلين ولكن التربة تستنزف بعد انتاج عدد قليل من المحاصيل وينتقل المستوطنون الى مكان آخر . وعملية إعادة التوطين هذه بديل ، إلى حد كبير ، عن إعادة توزيع ملكية الاراضي في أماكن أخرى . وفي البرازيل ، يملك ٥٠ في المائة من المزارعين ٣ في المائة من الاراضي في حين يملك ١ في المائة من المزارعين ٤٣ في المائة من الاراضي الصالحة للزراعة . وبالمثل ، يملك ١ في المائة من المزارعين في جاوه ، باندونيسيا ، ٣٥ في المائة من الاراضي الزراعية . ويملك نحو ٥٠ في المائة من صغار الحائزين أقل من نصف هكتار من الاراضي لكل منهم ، ولا يملك نصف إجمالى الاسر المعيشية الريفية أراضي على الإطلاق . وبالاضافة الى ممارسات قطع الاشجار و"اقطع - واحرق" ، فإن هناك نشاطا هاما يسهم في إزالة الاحراج وهو تربية الماشية في أمريكا الوسطى واللاتينية بوجه خاص . غير أنه يمكن لرعي الماشية أن يلحق بالبيئة أثرا مدمرا للغاية لانه يرتكز على إزالة الغطاء الغابي بإشعال النيران وهو ذو تكاليف ايكولوجية مرتفعة للغاية تتعلق بالرعي الجائر للماشية (وجدير بالذكر ، في هذا الخصوص ، أن الاسماك التي تستولد في الغابات عندما تغمرها المياه تنتج من البروتين أكثر مما تنتجه الماشية) .

وفي الغابات المدارية الرطبة ، لا يكون قطع الاشجار للحصول على حطب الوقود سببا رئيسيا للتدمير ولكنه سبب هام لفقد الغطاء النباتي الشجري في المناطق الجافة . وبذلك ، لا تمثل أزمة خشب الوقود واجتثاث الاحراج نفس المشكلة وإن كان كل من الامرين متصلا بالآخر . ونادرا ما يقطع من يواجهون نقصا في خشب الوقود ، وغالبا ما يكونون من فقراء الريف ، الاشجار ؛ وإنما يجمعون ، في الاغلب ، الاغصان الجامدة أو يقطعونها من الاشجار . ويعيش معظم فقراء الريف في مناطق من آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية يقل فيها سقوط الامطار وتكون ذات تربة ضعيفة وأشجار خفيفة وشبه صحراوية . ويعيش نحو ١,٣ بليون نسمة في مناطق يستهلك فيها وقود الخشب بسرعة تفوق تلك المتعلقة بإمكانية إعادة زرع الاشجار . ومن بينهم يوجد ٧٠ مليونا في أمريكا الشمالية وغرب آسيا و ١٤٥ مليونا في أجزاء جافة من أمريكا اللاتينية و ١٣٠ مليونا في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، وبصفة رئيسية في المناطق المعشوشبة في غرب القارة ووسطها وجنوبها الشرقي ، و ٧١٠ ملايين في الريف والمدن الصغيرة في آسيا ، وبصفة رئيسية في السهول الكبرى لنهري الهندوس والغانجيز وفي جنوب شرقي آسيا .

٩ - الكوارث

الكوارث الطبيعية

أودت الكوارث الطبيعية ، مثل تلك التي تسببها الزلازل والعواصف المصحوبة برياح شديدة والموجات الزلزلية المحيطة والفيضانات والانهيالات الارضية وثوران البراكين والحرائق الهائلة بحياة نحو ثلاثة ملايين شخص في جميع أنحاء العالم في العقدين الماضيين ، وأثرت على معيشة مالا يقل عن ٨٠٠ مليون شخص وأدت الى ضرر مباشر يتجاوز ٢٣ بليونا من الدولارات(٥٢) .

ويبدو أن احتمال حدوث الكوارث على نحو أكثر تكررا قد تزايد بسبب إغفال الاهتمام بالبيئة . ويتصل أغلب الكوارث الطبيعية اتصالا وثيقا بالانماط الخطرة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والانحطاط البيئي وهي تصيب عادة أولئك الذين يمكنهم على الاقل مواجهتها . ويكون معظم ضحايا الكوارث الطبيعية من المعوزين في البلدان الفقيرة ، حيث جعل المزارعون الذين يعيشون عيشة الكفاف أراضيهم أكثر تعرضا للجفاف والفيضانات بازالة الغابات من المناطق غير الجيدة وجعل الفقراء أنفسهم أكثر تأثرا بتلك الكوارث بالعيش فوق منحدرات شديدة ، وشواطئ غير محمية .

وأدى اجتثاث الاحراج في مناطق تقسيم المياه الى زيادة في عدد الفيضانات وشدتها . مثلا ، عانت بنغلاديش ، خلال صيفي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ من أسوأ فيضانات حاقت بها . وقد أحدثت أمطار موسمية شديدة غير عادية صدعا في ضفاف نهري الغانجيز وبراهمابوترا ، اللذين ملأهما الطمي كنتيجة لاجتثاث الاحراج في منطقة جبال الهمالايا . وتمثلت النتائج في سنة ١٩٨٧ في فقد ثلاثة ملايين من الاطنان من الحبوب الغذائية وحدوث أضرار تقدر بمبلغ بليون دولار ، وتشرد وإفقار ٢٥,٥ مليون شخص(٥٣) . بل إن كارثة سنة ١٩٨٨ كانت أسوأ إذ أسفرت عن تشرد ٣٠ مليونا من الاهالي وخسارة في المحاصيل تقدر بثمانية ملايين طن . وفي انحاء أخرى من العالم تسبب اجتثاث الاحراج والرعي المفرط في انهيالات أرضية على المنحدرات المجردة من الحياة النباتية . ويعيش عدد متزايد من الناس في مناطق عرضة للأخطار . وكثيرا ما يكون هؤلاء من الفقراء وذوي الدخل المنخفض الذين يعيشون في مستوطنات غير منظمة أو مستقطنات والذين اضطروا إلى اللجوء إلى مواقع انمائية حضرية أقل أمانا . مثلا ، في شباط/فبراير ١٩٨٨ ، قذفت العواصف المطرية ، التي دامت أسبوعا ، بهيل من الطين أسفل التلال المحيطة بمدن الاكواخ في ريو دي جانيرو ، مما أدى إلى قتل ٢٧٥ شخصا وتشرد ١٠ ٠٠٠(٥٤) .

وأصبحت الكوارث الطبيعية تُفضي إلى دمار أكبر حيث أنها تصيب تجمعات سكانية أزيد عددا باطراد . إذ قتل الزلزال الذي أصاب مدينة المكسيك في سنة ١٩٨٥ نحو ٥٠٠ ٩ شخص ، وقتل الزلزال الذي أصاب في نفس العام منطقة في وسط شيلي يتضاءل فيها التجمع السكاني نسبيا ١٧٧ شخصا(٥٥) . وتسبب الهيل الطيني الذي حدث عقب الثوران البركاني في كولومبيا في سنة ١٩٨٥ في قتل أكثر من ٠٠٠ ٢٠٠ شخص(٥٦) . وعلى العكس من ذلك ، بلغت الخسارة في الأرواح المقترنة ب ٤١ كارثة طبيعية كبيرة في بلدان منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي في سنة ١٩٨٦ نحو ٢٢٠(٥٧) . ويشكل مستوى الخطر المصاحب للأخطار الطبيعية في البلدان المشار إليها عنصرا رئيسيا في تحديد مسألة استعمال الأراضي .

الكوارث البيئية التي من صنع الانسان

على الرغم من أن الأنشطة الانسانية الاجهادية قد تسهم في حدوث كوارث طبيعية ، إلا أن هناك نوعا من الكوارث التي هي من صنع الانسان كلية . وكثيرا ما يشار إليها بوصفها حوادث صناعية ، وإن كان حجمها في عدد من الحالات يفوق كثيرا حجم الكوارث الطبيعية . وفي ٣ شباط/فبراير ١٩٨٤ ، أدى تسرب في مصنع للمبيدات بالقرب من بهوبال (الهند) في مقتل ٥٠٠ ٢ شخص وإصابة ٠٠٠ ٥٠ شخص ، وإجلاء ٠٠٠ ٢٠٠ شخص . وفي ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٦ ، أدى انفجار مفاعل في تشرنوبل ، (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) ، إلى مقتل ٢٩ شخصا وإصابة ٣٠٠ ، كما أدى إلى إجلاء ٠٠٠ ١٣٥ شخص .

وتقع حوادث صناعية بدرجة متزايدة في بلدان نامية ويفوق كثيرا عدد القتلى والمصابين نظيره في بلدان متقدمة النمو . وفي الفترة بين سنة ١٩٧٠ وسنة ١٩٨٠ ، وقع ٣٢ حادثا صناعيا في جميع أنحاء العالم أدت إلى أكثر من ٥٠ قتيلا ، أو أكثر من ١٠٠ مصاب ، أو أكثر من ٠٠٠ ٢ شخص تم اجلاؤهم ، أو خسائر تزيد عن ٥٠ مليونا من الدولارات . ووقعت ثلاثة من هذه الحوادث في بلدان نامية . وفي الفترة بين سنة ١٩٨٠ وسنة ١٩٨٧ ، وقع ٣٤ حادثا منها ١٤ جرت في بلدان نامية . وبلغ عدد القتلى فيما يتصل بهذه الحوادث ٨١ في بلدان متقدمة النمو و ٩٤٢ ٣ في بلدان نامية . وكان عدد المصابين ٦٩٨ ١ في بلدان متقدمة النمو و ١١٣ ٥٨ في بلدان نامية . غير أن عدد الذين تم إجلاؤهم أكثر تقاربا في فئتي البلدان إذ كان ٦٠٠ ٢٠٢ في بلدان متقدمة النمو و ٠٠٠ ٢٧٠ في بلدان نامية(٥٨) .

وزاد تأثير الكوارث زيادة شديدة بنمو السكان الحضريين في بلدان نامية ويتزاحم الكثير من أحياء الفقراء ومدن الأكواخ بالقرب من مناطق الصناعات الخطرة لأن

هذه هي الأرض التي لا يمكن لأحد آخر البناء فيها . وبالتالي زاد عدد الأشخاص الموجودين ضمن منطقة خطر وقوع حادث صناعي زيادة كبيرة . وفي الوقت ذاته ، أصبحت العمليات الصناعية أكثر خطورة مما عرض سكان منطقة أكبر كثيرا للخطر أكثر من ذي قبل . وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ ، أدى انفجار صهريج في منشأة لخزن غاز النفط المكرر في منطقة مزدحمة مجاورة لمدينة مكسيكو سيتي الى مقتل ٤٥٢ شخصا وإصابة ٤ ٢٥٨ ، وإجلاء ٠٠٠ ٣١ شخص . وحدثت كارثة بهوبال ، في ظروف مشابهة الى حد كبير . ويُخشى أن تتزايد أخطار الكوارث الصناعية في بلدان نامية بمرور الزمن ليس فقط بسبب انتشار المصانع الجديدة (يوجد بعضها في بلدان نامية لتجنب الانظمة البيئية القائمة في بلدان متقدمة النمو) ولكن أيضا بسبب الافتقار الى مراقبة شديدة وصيانة دقيقة ودراية فنية كافية بتشغيل هذه المصانع .

ج - الخلاصة

ستدعو الضرورة الملزمة في المستقبل بلدان العالم الى اتخاذ نهج متضافرة ازاء استخدامها لمواردها المشتركة الغلاف الحيوي والمحيطات والفضاء .

وقد أحدثت بالفعل القيود البيئية التي تحيط بالمجتمع العالمي تغييرات هامة في سياسات الحكومات وأوجدت وعيا جديدا بالحدود التي يمكن للتنمية العالمية أن تتقدم خلالها .

غير أن هذا يقدم بعدا اضافيا لمشاكل اقتصاد عالمي في سبيله الى التكيف مع كثير من التغيرات الجذرية ، ولا يمكن لهذه التكيفات أن تتحقق دون احتكاك اجتماعي كبير . فهي تقوض الاستقرار الاجتماعي بفرض تحولات مفاجئة في القوى العاملة . وفي جميع البلدان ، توجد حركة تخرج العمال من نطاق الزراعة وتدخلهم في مجال الصناعة ، وتحدث تحركات أخرى فيما بين الصناعات والشركات ، وهي تحدث دون إشارة أي مشاكل اذا كانت السوق غير محملة بدرجة مفرطة ، وتنشأ وظائف جديدة في نفس المكان الذي تلغى فيه وظائف قديمة . وحتى في ذلك الحين ، يكون التغير الهيكلي مصدرا للكثير من العناء البشري : تختلف قطعا المهارات المطلوبة للوظائف الجديدة عنها في الوظائف القديمة . ولن يكون هناك تجانس سهل وإنما بطالة تسبب الاحتكاك .

وينطوي التكيف البيئي على تغير هيكلي وبذلك لا يكون من المستغرب ان يواجه في كثير من الأحيان بمعارضة . وهو يؤدي الى خسارة في الوظائف التي أدخلت في ظروف التدهور غير المقبولة لنوعية الحياة . كما أنه يخلق فرصا جديدة للتوظيف ، ولكن لغير هؤلاء الذين شردوا .

الحواشي

(١) Gerald O. Barney, The Global 2000 Report to the President : Entering the Twenty - First Century (Washington , D. C. United States Government Printing Office, 1980), P.1 .

(٢) انظر : Donella H. and Denis L. Meadows and others, The Limits to Growth (Washington, potomac Associates, 1972), E.F. Schumacher, Small is Beautiful, Economics as if People Mattered (New York, Harper, 1973), and Barney, op.cit .

(٣) بيان لروبرت موغابي رئيس وزراء زمبابوي ألقاه أمام الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة في ١٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ ؛ انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والاربعون ، الجلسات العامة ، الجلسة ٤١ ، الصفحتان ٣٤ و ٣٥ .

(٤) Garret Hardin, "The tragedy of the Commons" , Science (1968), vol. 162, pp. 1243-1248 .

(٥) تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (A/42/427) ، المرفق ، الصفحة ٥٤ . للاطلاع على التقرير المنشور ، انظر اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ، مستقبلنا المشترك (اكسفورد ونيويورك ، مطبعة جامعة اكسفورد ، ١٩٨٧) .

(٦) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، مجموعة بيانات البيئة ، ١٩٨٧ (باريس ، ١٩٨٧) ، ص ٣٣٥ .

(٧) المرجع نفسه ، ص ٣٣٤ .

(٨) برنامج الامم المتحدة للبيئة ، حالة البيئة في العالم ، ١٩٨٧ (نيروبي ، نيسان/ابريل ١٩٨٧) ، ص ٥٧ .

(٩) المرجع نفسه ، ص ١٦٠ .

الحواشي (تابع)

(١٠) منظمة الصحة العالمية ، "تقييم استراتيجية توفير الصحة للجميع بحلول سنة ٢٠٠٠ : التقرير السابع عن الحالة الصحية في العالم" ، المجلد ١ : الاستعراض الشامل (جنيف ، ١٩٨٧) ، ص ١٠٥ .

(١١) G. Kukushkin, "Planning the Rational Utilization of Natural Resources", Problems of Economics, Jan. 1986, pp. 59-60 .

(١٢) المرجع نفسه ، ص ٦١ .

(١٣) A/42/427 ، المرفق ، ص ١١٣ .

(١٤) برنامج الامم المتحدة للبيئة ، ١٩٨٤ ، حالة البيئة ، ١٩٨٤ (نيروبي ، ١٩٨٤) ، ص ١٣ .

(١٥) برنامج الامم المتحدة للبيئة ، "حالة البيئة : البيئة والصحة" (UNEP/GC.14/5) ، ص '٣' .

(١٦) منظمة الصحة العالمية ، تقييم استراتيجية توفير الصحة للجميع بحلول سنة ٢٠٠٠ ، ص ١٠٢ .

(١٧) برنامج الامم المتحدة للبيئة ، حالة البيئة في العالم ، ١٩٨٧ (نيروبي ، نيسان/ابريل ١٩٨٧) ، ص '٣' .

(١٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والاربعون ، الجلسات العامة ، الجلسة ٤١ ، الصفحات ٢٣ ـ ٢٥ .

(١٩) برنامج الامم المتحدة للبيئة ، "حالة البيئة ، ١٩٨٥" (UNEP/GC.13/4) ، ص ١٥ .

(٢٠) برنامج الامم المتحدة للبيئة ، "حالة البيئة في العالم ، ١٩٨٧" (نيروبي ، نيسان/ابريل ١٩٨٧) ، ص ١٠ .

الحواشي (تابع)

(٢١) برنامج الامم المتحدة للبيئة ، تقرير البيانات البيئية (اكسفورد ، بازل بلاكويل ، ١٩٨٧) ، ص ٢٤٦ .

(٢٢) المرجع نفسه ، الجدول ٦ ـ ٤ .

(٢٣) A/42/427 ، المرفق ، ص ١٨٨ .

(٢٤) المرجع نفسه ، ص ١٩٦ .

(٢٥) برنامج الامم المتحدة للبيئة ، حالة البيئة في العالم ، ١٩٨٧ (نيروبي ، نيسان/ابريل ١٩٨٧) ، ص ١٤ .

(٢٦) "Major Accord in ozone Reached", The Independent, vol. 17, No. 5, (Oct/Nov 1987), p.1 .

(٢٧) نقلا عن : United States Environmental Protection Agency .

(٢٨) برنامج الامم المتحدة للبيئة ، تقرير البيانات البيئية (اكسفورد ، بازل بلاكويل ، ١٩٨٧) ، ص ٦ .

(٢٩) A/42/427 ، المرفق ، ص ١٨٠ .

(٣٠) برنامج الامم المتحدة للبيئة ، حالة البيئة في العالم ، ١٩٨٧ (نيروبي ، نيسان/ابريل ١٩٨٧) ، ص ٩ .

(٣١) A/42/427 ، المرفق ، ص ١٨٢ .

(٣٢) انظر تقرير الحالة الذي أعدته لجنة أبحاث الفضاء التابعة للمجلس الدولي للاتحادات العلمية عن الانقاض الفضائية لتقديمه الى لجنة استخدام الفضاء في الاغراض السلمية (A/AC.105/403) ، المرفق .

الحواشي (تابع)

(٣٣) المرجع نفسه ، ص ٤ .

(٣٤) A/42/427 ، المرفق ، ص ٢٢٣ .

(٣٥) منظمة الصحة العالمية ، "تقديرات عالمية بشأن حالة الصحة واتجاهاتها" (WHO/HST/87.3)(جنيف ، أيار/مايو ١٩٨٧) ، ص ٢٣ .

(٣٦) "Violating the FAO Code in Pesticides", IFDA Dossier, vol.61 (Sep/Oct 1987) ، ص ٦٣ .

(٣٧) A/42/427 ، المرفق ، ص ١٤٤ .

(٣٨) ECLAC, "Report of the Regional Seminar in Environmental Systems and Strategies for extending the Agricultural Frontier in Latin America" · Santiago, Chile, 28 to 30 Ocotober 1986, LC/L.407, 23 Jan 1987, P. 6

(٣٩) A/42/427 ، المرفق ، ص ١٢٨ .

(٤٠) "Sound environmental management shoudl be an integral part of economic policy- making", World Bank News, vol. VI, No. 15 (16 April 1987) ·

(٤١) A/42/427 ، المرفق ، ص ١٢٩ .

(٤٢) المنظور البيئي لسنة ٢٠٠٠ وما بعدها (قرار الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ ، المرفق) ، الفقرة ١٢ .

(٤٣) البنك الدولي "البيئة والنمو والتنمية" ، ١٦ آذار/مارس ١٩٨٧ ، ص ٣ .

(٤٤) برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، "حالة البيئة ، ١٩٨٤" (نيروبي ، ١٩٨٤) ، ص ٣٩ .

الحواشي (تابع)

(٤٥) برنامج الامم المتحدة للبيئة ، "حالة البيئة في العالم ، ١٩٨٧" (نيروبي ، نيسان/ابريل ١٩٨٧) ، ص ٢٤ .

(٤٦) "استعراض الحالة فيما يتعلق بتنمية الموارد المائية في بلدان المنطقة الافريقية المصابة بالجفاف : تقرير اللجنة الاقتصادية لافريقيا" (E/C.7/1987/6) ، الفقرة ١٢ . وقد قدم التقرير الى لجنة الموارد الطبيعية في دورتها العاشرة ، في ١٠ نيسان/ابريل ١٩٨٧) .

(٤٧) برنامج الامم المتحدة للبيئة ، "حالة البيئة ، ١٩٨٦ : البيئة والصحة" (UNEP/GC.14/5) ، ص ١٩ .

(٤٨) Nicholas Guppy, "Tropical deforestation : a global view" , Foreign Affairs, vol. 62, No. 4 (Spring 1984), p. 931 .

(٤٩) برنامج الامم المتحدة للبيئة ، "حالة البيئة في العالم ، ١٩٨٧" (نيروبي ، نيسان/ابريل ١٩٨٧) ، ص ٤١ .

(٥٠) المنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها (قرار الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ ، المرفق) ، الفقرة ١٤ .

(٥١) برنامج الامم المتحدة للبيئة ، "تقرير البيانات البيئية" (اكسفورد ، بازل بلاكويل ، ١٩٨٧) ، ص ١٢١ .

(٥٢) قررت الجمعية العامة في قرارها ١٦٩/٤٢ اعتبار عقد التسعينات العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية .

(٥٣) The Economist, 19 September 1987, p. 45 .

(٥٤) The New York Times, 24 February 1988, p. A7 .

الحواشي (تابع)

(٥٥) برنامج الامم المتحدة للبيئة ، "تقرير البيانات البيئية" (اكسفورد ، بازل بلاكويل ، ١٩٨٧) ، الجدول ٩-٣ .

(٥٦) المرجع نفسه ، الجدول ٩-٣ .

(٥٧) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، "مجموعة بيانات البيئة ، ١٩٨٧" (باريس ، ١٩٨٧) ، الجداول ١٠-١ و ١٠-٣ ألف و ١٠-٣ باء .

(٥٨) المرجع نفسه ، الجدول ١٠-٤ .

الفصل السابع

التنمية الاجتماعية والأمن ونزع السلاح

تتطلب المشاكل الاجتماعية المتزايدة في المجتمع العالمي في الوقت الراهن تعزيز الخدمات الاجتماعية التي تتطلب حتما المزيد من موارد الميزانية . وفي الوقت ذاته ، تمتص النفقات الكبيرة للجيوش والتسلح حصصا كبيرة من تلك الموارد في كثير من البلدان ، كما تشكل القوة التدميرية للأسلحة الموجودة بالفعل في أيدي الحكومات تهديدا كبيرا لبقاء الحياة على الأرض ، مما يزيد من إلحاح النداءات من أجل نزع السلاح ، وخاصة نزع السلاح النووي . وقد يؤدي خفض التوترات في الاقتصاد العالمي إلى خفض كبير في التسلح . إذ أن تحويل الموارد بعيدا عن الأنشطة العسكرية ، وتوجيهها إلى استخدامات أخرى ، سوف يسهل تعزيز التقدم الاجتماعي . وقد تسهم أيضا السياسات الاقتصادية والاجتماعية في تحقيق الأمن ، عن طريق إزالة التهديدات غير العسكرية للأمن . وقد خُصص هذا الفصل لدراسة هذه المسائل .

والاهتمام بهذه المسائل ليس جديدا بالنسبة للمجتمع الدولي . فقد خلص مؤتمر لاهاي الأول للسلام المعقود في عام ١٨٩٩ إلى أن "الحد من النفقات العسكرية ، التي هي في الوقت الراهن عبء ثقيل على العالم ، هو أمر مستصوب للغاية من أجل زيادة الرخاء المادي والمعنوي للبشر" ، وأضاف مؤتمر لاهاي الثاني للسلام المعقود في عام ١٩٠٧ إلى ذلك أنه "نظرا لازدياد الإنفاق العسكري بشكل كبير في كل بلد تقريبا منذ ذلك الوقت ، من المستصوب للغاية أن تستأنف الحكومات دراسة المسألة بشكل جدي"(١) . وقد وضع ميثاق الأمم المتحدة منع الحروب والمحافظة على الظروف المؤدية إلى حلول سلمية للمنازعات على رأس قائمة أهداف المنظمة .

وقام المجتمع الدولي بأول دراسة محددة لهذه المسائل المتصلة بنزع السلاح والأمن والتنمية في المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية عام ١٩٨٧ . وقد وُضع برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر بهدف "تعزيز منظور مترابط بشأن نزع السلاح والتنمية والأمن" و "تعزيز مبدأ التعددية ، حيث أن ذلك يوفر إطار عمل دولي لتكوين العلاقة بين نزع السلاح والتنمية والأمن ، استنادا إلى الترابط وتبادل المصالح بين الدول"(٢) .

ألف - الإنفاق على الجيوش والتسلح

كما يتضح من الجدول ٣٩ ، انخفض الإنفاق العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٤ قبل أن يرتفع ثانية في عام ١٩٨٥ ، في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، على حدٍّ سواء . ففي البلدان النامية ، انخفضت حصة نفقات الدفاع في نفقات الحكومة المركزية من ١٤,٦ في المائة عام ١٩٨٠ إلى ١٣,٢ في المائة عام ١٩٨٥ ، في حين ارتفعت النسبة في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي من ١٣,٣ في المائة إلى ١٤,٧ في المائة . ومع أن نسبة الإنفاق على الدفاع متماثلة تقريبا في كلتا الفئتين من البلدان ، فإنها ترجح كثيرا في البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي بفعل نفقات الدفاع في الولايات المتحدة الامريكية حيث تمثل نفقات الدفاع فيها نسبة مئوية من نفقات الحكومة المركزية أكبر منها في غيرها من البلدان . فقد ارتفعت هذه النسبة بشكل حاد بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥ ، من ٢١,٣ في المائة إلى ٢٤,٩ في المائة . وفي البلدان الاخرى المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، كان الإنفاق على الدفاع أقل من ١٥ في المائة من نفقات الحكومة المركزية . وفي البلدان النامية ، التي تشكل مجموعة أكبر حجما ، وأقل تجانسا ، تراوحت نفقات الدفاع ، كنسبة مئوية من نفقات الحكومة المركزية ، بين أقل من ١ في المائة وما يزيد عن ٥٠ في المائة . وليست هناك معلومات قابلة للمقارنة فيما يتعلق بالبلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا .

وتبين الأشكال البيانية من ٦ إلى ١٢ ، التوزيع التجميعي للبلدان حسب نسبة نفقات حكوماتها المركزية على الدفاع . ففي عام ١٩٨٥ ، يتضح من التوزيع أن بلدانا أكثر أنفقت على الدفاع في عام ١٩٨٥ نسبة من موارد الحكومة المركزية أقل منها في عام ١٩٨٠ إلى حدٍّ ما (الشكل السادس) . وفي البلدان المتقدمة النمو ، كانت أقصى نسبة للإنفاق الحكومي على الدفاع ٢٥ في المائة في كل من عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥ ، وكان هناك بعض الزيادة في نسبة البلدان التي كانت النسبة المئوية لنفقات الحكومة المركزية فيها على الدفاع في الطرف الأدنى من النطاق (الشكل السابع) . وعلى النقيض من ذلك ، ففي كلتا السنتين ، كانت هناك بلدان نامية تجاوزت فيها نسبة نفقات الحكومة المركزية على الدفاع ٢٥ في المائة . بيد أن المنحنى اتجه إلى اليسار بشكل عام في عام ١٩٨٥ ، بالمقارنة مع عام ١٩٨٠ ، وذلك بالتوازي مع البلدان المتقدمة النمو ، مما يشير إلى زيادة في نسبة البلدان التي خصصت في عام ١٩٨٥ نسبا مئوية من نفقات الحكومة المركزية للدفاع أقل منها في عام ١٩٨٠ (الشكل الثامن) . وبين بلدان أمريكا اللاتينية لا يخلو اتجاه التغيير من اللبس (الشكل التاسع) . فمن جهة ،

الجدول ٣٩ - تكوين نفقات الحكومة المركزية

١٩٨٠ - ١٩٨٥

(النسبة المئوية من المجموع)

	١٩٨٠	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
البلدان ذات الاقتصاد السوقي (أ)				
الدفاع	١٣,٦	١٤,١	١٤,٤	١٤,٤
الضمان والرعاية الاجتماعيان	٣٣,٨	٣٣,٥	٣٣,١	٣٠,٣
التعليم	٦,١	٥,٤	٥,٤	٥,٣
الصحة	٩,٩	٩,٧	١٠,٣	١٠,٤
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي				
الدفاع	١٣,٣	١٤,٣	١٤,٧	١٤,٧
الضمان والرعاية الاجتماعيان	٣٧,٥	٣٨,٣	٣٦,٦	٣٤,٦
التعليم	٤,٨	٤,٣	٤,١	٤,٠
الصحة	١١,٦	١١,٤	١٢,٠	١٢,٣
البلدان النامية				
الدفاع	١٤,٦	١٣,٥	١٣,٦	١٣,٣
الضمان والرعاية الاجتماعيان	١٥,٣	١٥,٤	١٥,٣	١٣,٣
التعليم	١٠,٦	٩,٥	٩,٩	٩,٤
الصحة	٤,١	٤,٠	٤,٣	٤,١
بند تذكيري				
نفقات الحكومة المركزية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي :				
البلدان ذات الاقتصاد السوقي	٢٨,٥	٣١,٣	٣٠,٧	٣١,١
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	٣٠,٣	٣٣,٤	٣٣,٩	٣٣,١
البلدان النامية	٢٢,٧	٢٤,٣	٢٣,٨	٢٥,٠

المصدر : صندوق النقد الدولي ، "حولية الإحصاءات المالية الحكومية ١٩٨٧" (واشنطن العاصمة ، ١٩٨٧) .

(أ) تشمل الأرقام الإجمالية رومانيا وهنغاريا ، ولا تشمل الصين .

انخفضت نسبة البلدان التي خصصت في عام ١٩٨٥ ما يزيد على ١٥ في المائة من مجموع نفقات الحكومة المركزية للدفاع ، بالمقارنة مع عام ١٩٨٠ . ومن جهة أخرى ، فإن نسبة البلدان التي خصصت أقل من ١٥ في المائة من مجموع نفقات الحكومة المركزية ، كانت في عام ١٩٨٥ أقل منها في عام ١٩٨٠ ولم ينفق أي بلد أكثر من ٢٠ في المائة في عام ١٩٨٥ ، بينما بلغت أقصى نسبة في عام ١٩٨٠ مقدار ٢٥ في المائة . ومن أكثر الانخفاضات الملحوظة في نسبة الإنفاق الانخفاض الذي حدث في الأرجنتين ، حيث هبطت النسبة من ١١,٩ في المائة عام ١٩٨٠ إلى ٥,٢ في المائة عام ١٩٨٥ . وفي البلدان الافريقية ، تحرك المنحنى إلى اليسار عام ١٩٨٥ ، بشكل متسق (الشكل العاشر) : فقد خصص عدد أكبر من البلدان نسبة من نفقات الحكومة المركزية في عام ١٩٨٥ أقل منها في عام ١٩٨٠ . وفيما بين البلدان النامية ، خصصت بلدان منطقة غربي آسيا أعلى نسبة من نفقات الحكومة المركزية للدفاع ؛ بيد أن المنحنى اتجه إلى اليسار في عام ١٩٨٥ بالمقارنة مع عام ١٩٨٠ (الشكل الحادي عشر) مما يشير إلى انخفاض هذه الحصة في تلك البلدان . وفي آسيا ، كانت نسبة البلدان التي خصصت ما يزيد على ١٥ في المائة من نفقات الحكومة المركزية للدفاع ، أقل في عام ١٩٨٥ منها في عام ١٩٨٠ (الشكل الثاني عشر) .

ويُقدر مجموع الإنفاق على الحرب والتسلح عام ١٩٨٧ بما يزيد على ٩٠٠ بليون دولار في السنة ؛ وبلغ نحو ٥,٧ في المائة من الناتج العالمي في عام ١٩٨٦ ، مقابل ٥,١ في المائة عام ١٩٨٠[٣] . وفي البلدان الصناعية ، قُدرت النفقات العسكرية بالنسبة للفرد الواحد في عام ١٩٨٤ بمبلغ ٥٥٠ دولارا ، بينما بلغ الإنفاق العام على التعليم ٤٩٧ دولارا وعلى الصحة ٤٦٩ دولارا . وفي البلدان النامية ، بلغت النفقات العسكرية بالنسبة للفرد الواحد ٤٣ دولارا ، وهي أكثر من مجموع النفقات العامة في تلك البلدان على التعليم (٢٨ دولارا) ، والصحة (١١ دولارا)[٤] . وفي فترة القيود المالية الحالية ، تنطوي زيادة النفقات العسكرية على خفض مباشر في البرامج الحكومية الاخرى ، وكثيرا ما يكون ذلك في البرامج الموجهة نحو التنمية[٥] .

وقد أسفر الإنفاق العسكري في البلدان النامية عن استيراد كميات كبيرة من الأسلحة . ويبين الجدول ٤٠ قيمة الواردات الرئيسية بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٥ . والأرقام الممثلة للأعوام ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ ، هي المعدلات الوسطية المتحركة في خمس سنوات ، وتبين الاتجاهات الطويلة الاجل . وكان هناك زيادة حادة في الواردات بالنسبة لجميع المناطق بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٥ باستثناء الشرق الاقصى ، كما ازدادت الواردات الإجمالية بما يزيد عن ٥٠ في المائة . وفي عام ١٩٨٠ ، ازدادت الواردات بنسبة ٣٦ في المائة عن مستواها في عام ١٩٧٥ . بيد أن المستوى كان أكثر استقرارا منذ عام ١٩٨٠ .

والبلدان الرئيسية المصدرة للأسلحة هي البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، والبلدان الاوروبية ذات الاقتصاد المخطط مركزيا . إذ بلغ ما صُدّر من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي من الاسلحة حوالي ٧٠ في المائة في الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨١ ، و ٦٠ في المائة في الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٦ . وقد عوضت ثلثي هذا الانخفاض البالغ ١٠ في المائة زيادة في الصادرات من اسبانيا ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، وإيطاليا ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة ، كما عوضت زيادة الصادرات من الصين ربع هذا الانخفاض تقريبا ، وعوضت زيادة الصادرات من البلدان النامية ما يزيد قليلا عن ١ في المائة .

باء - الاخطار التي تهدد الامن

١ - المنازعات والتدمير

من المفاهيم التي ناقشتها وفود كثيرة في المؤتمر الدولي ، المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية لعام ١٩٨٧ ، مفهوم "الإفراط في التسلح" ، أي أن كميات الأسلحة لمتوفرة حاليا هي أكبر بكثير مما يلزم لمواجهة الأخطار الفعلية التي تهدد الأمن . فالانفاق المتزايد على الأسلحة عاد بأمن يقل عما كان متوفرا في السابق من ناحية ، لأن بإمكان الأسلحة الزائدة عن الحاجة أن تدمر العالم لعدة أضعاف . وتبين ، من ناحية أخرى ، ان الأمن سرابي ، كما يدل على ذلك عدد المنازعات القائمة في العالم .

ففي عام ١٩٨٧ ، شُنت ٣٢ حربا ، أودت بالفعل بحياة ٣,٢ مليون نسمة . وكان ٤٨ في المائة من الضحايا مدنيين ، كما أن أكثر من نصف إصابات المدنيين كانت ناجمة عن المجاعة التي سببتها الحرب (٦) . ويقدر عدد الذين راحوا ضحية الحرب خلال الـ ٤٠ عاما الواقعة بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٨٥ بحوالي ٣٠ مليون نسمة . ويمكن مقارنة هذا العدد بعدد الوفيات في الحربين العالميتين الأولى والثانية وفي فترة السنوات الفاصلة بينهما ، الذي كان ، حسب أحد المصادر ، ١٩ و ٣٨ بليون نسمة و ٥ ملايين نسمة ، بالترتيب (٧) .

وتتعلق الحروب الـ ٣٢ في عام ١٩٨٧ بمنازعات قُتل فيها ١ ٠٠٠ شخص أو أكثر سنويا . واذا ما أدخل في الحساب المنازعات التي كانت الضحايا فيها أقل من ١ ٠٠٠ نسمة سنويا ، فان عدد المنازعات في عام ١٩٨٧ يقدر بـ ٣٦ نزاع (٨) . كما يقدر أن خمسة ملايين ونصف مليون جندي تقريبا ، من ٤١ بلدا ، قد اشتركوا في القتال بشكل

الجدول ٤٠ - قيمة واردات (أ) البلدان النامية من الاسلحة الرئيسية ، حسب المنطقة ، ١٩٧٠ - ١٩٨٧

(بملايين الدولارات)

المنطقة	١٩٧٠ (ب)	١٩٧٥ (ب)	١٩٨٠ (ب)	١٩٨٥ (ب)	١٩٨٦	١٩٨٧
الشرق الاوسط	٤ ٥٤١	٨ ٣٠٢	٨ ٤٨٣	١٠ ٨٣٧	١٠ ١٩٣	١١ ٥٤٦
جنوب آسيا	١ ٠٨٥	١ ١١٢	١ ٩٤٢	٣ ٤٤٢	٣ ٩٧٤	٦ ١٥٢
الشرق الاقصى	٣ ٠٦٩	١ ٧٠٠	٣ ٣٢٨	٣ ٦١٢	٣ ٩٥٤	٣ ٤٧٧
أمريكا الجنوبية	٦٥٩	١ ٨٦٤	٣ ٢٧٥	٣ ٠١٢	١ ٠٦٢	١ ٩٣٩
شمال افريقيا	٣٥٨	١ ٥٨٠	٣ ٥٠٧	١ ٣٣٣	١ ٣٦٣	٤٧٩
افريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٣٦٠	١ ٠٧٤	١ ٦٤٩	١ ٥٦٣	١ ٣٩٣	١ ٨٠٧
أمريكا الوسطى	١٣٨	٣٣٠	٤٦٧	٦٠٠	٥٩٤	٣١٦
المجموع	١٠ ٠١٠	١٥ ٩٥٣	٢١ ٦٥١	٢٣ ٢٨٩	٢١ ٥٣٣	٢٤ ٧١٦

المصدر : "حولية معهد ستوكهولم الدولي لدراسة شؤون السلام لعام ١٩٨٨" (SIPRI Yearbook 1988) (Oxford, Oxford University Press, 1988) الصفحتان ٣٠٢ و ٣٠٣ من النص الإنكليزي .

(أ) بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٥ .

(ب) المعدل الوسطي المتحرك لفترة خمس سنوات .

مباشر ؛ وأن ما بين ثلاثة وخمسة ملايين شخص قد لاقوا حتفهم في المنازعات منذ إندلاعها ، وأن عدد الجرحى قد بلغ ثلاثة أضعاف ذلك .

ان الخسائر الكبيرة في الارواح بسبب هذه المنازعات هي بحد ذاتها نتيجة جزئية لحدوثها في بلدان لا تتوفر لديها الهياكل الاساسية - من مستشفيات أو مدارس أو شبكات لتوزيع الاغذية ، أو مرافق لتقديم الخدمات الصحية - اللازمة لتلبية الاحتياجات العادية ، فتطغى عليها ضائقات الحرب . والحرب يمكن أن تكون مدمرة ،

ولا سيما الحرب التي تُستهدف فيها الهياكل الاساسية . وعلاوة على ذلك ، تتعرض للهجوم في المنازعات الثورية الأهداف "الهشة" - المزارع والمجتمعات الريفية المنعزلة - مما يتسبب في النزوح الى المناطق الحضرية إنخفاض انتاج الأغذية إنخفاضا هائلا . ومن الأمثلة الحديثة العهد موزامبيق ، التي دُمر فيها ٤٢ في المائة من المراكز الصحية منذ ١٩٨٢ ، مما حرم مليوني نسمة من الحصول على الرعاية الصحية ، وفي أنغولا ، تفيد التقارير أن تقديم الخدمات الصحية قد انخفض بمقدار ٣٠ في المائة في جميع أنحاء البلاد . وفي أنغولا أيضا ، بلغ عدد الأشخاص المتضررين بشدة ممن شردتهم الحرب والذين يعتمد بقاؤهم على الحكومة اعتمادا كليا ٠٠٠ ٦٠٠ نسمة ، في حين قُدر عدد الأشخاص المهددين بالمجاعة في موزامبيق ب ٣,٨ مليون نسمة(٩) .

ان هذه الاعتبارات تعلل النتيجة التي مفادها أن هناك نقاطا بارزة تجدر ملاحظتها بصدد المنازعات المسلحة في وقتنا الحاضر ، ولو أن ظاهرة النزاع المسلح ليست جديدة على هذا القرن : (أ) من الأرجح أن العالم لم يشهد حروبا بهذه الكثرة التي يشهدها اليوم ، ولا مثل هذا العدد من المحاربين المسلحين بمثل هذه الاسلحة الشديدة الفتك ؛ (ب) وبسبب طبيعة معظم هذه الحروب ، يتعرض المدنيون لخطر أكبر ، ويموتون بأعداد أكبر مما كان يحدث في أي وقت مضى ؛ (ج) كما أن هناك إحتمال تصعيد عدة منازعات محلية الى حروب اقليمية أو الى مواجهة بين الدول العظمى(١٠) .

ونادرا ما تنتهي منازعات العصر الحديث نهاية حاسمة أو سريعة . فمن أصل المنازعات الـ ٣٦ التي استمرت حتى عام ١٩٨٧ ، بدأت ٤ منها في الأربعينات ، و ٧ في الستينات ، و ١٧ في السبعينات ، و ٨ في الثمانينات(١١) وان أصبحت الحروب أكثر تدميرا الا أن تحقيق أهداف البادئين بها أصبح أقل إحتمالا(١٢) .

وتنشأ المنازعات عادة نتيجة لأسباب مختلفة ومعقدة . وكثيرا ما يذكر سببان لنشوب المنازعات هما : الخلافات الدينية والإثنية . غير أن هذه الخلافات لا تقدم تعليلا كافيا . ففي كثير من البلدان التي يتعايش في ربوعها شعوب تنتمي الى ديانات مختلفة ، لم يقع أي نزاع فحسب بل وحدث إثراء للحياة الاجتماعية أيضا .

ولكن الخلافات الدينية والإثنية ، مع غيرهما من الخلافات ، يمكن أن تكون مصدرا للنزاع عندما يشعر الناس بالخوف من الوقوع تحت سيطرة الغير أو بالخوف من فقدان المركز أو عندما يشعرون بأن الاتجاه العام للمجتمع يسير على خلاف تقاليدهم وتطلعاتهم . ومن شأن الاتصالات الشخصية التي تتحقق غالبا من خلال الدراسة والسفر والرياضة أن تساعد على تبديد هذه العداوات .

وأحيانا ترغب الاقليات الدينية أو الإثنية في الانفصال وإنشاء دولة مستقلة ، ولتحقيق هذا الهدف تلجأ الى العنف في مواجهة الاغلبية . وأحيانا أخرى ، تعمد المجموعات الدينية أو الإثنية التي تتمتع بمركز في المجتمع لا يتناسب مع أعدادها وتكون قد حققته عن طريق الاجتهاد والمساندة المتبادلة أو بتشجيع من الحكام الاستعماريين السابقين ، أي استخدام القوة في مقاومة محاولات إتاحة الفرص للجميع .

وفي حالات النزاع العلني ، إما داخل البلد الواحد أو بين البلدان ، قد يكون من شأن استغلال الخلافات الدينية والإثنية واستثارة المخاوف القديمة والتذكير الدائم بالمنازعات القديمة جعل التوصل الى تسوية عن طريق التفاوض أكثر صعوبة . فقد ثبت أنه من الصعب جدا تهدئة العواطف اذا ما ثارت . كما ان التحدي الذي تواجهه مجتمعات معينة والمجتمع الدولي بصفة عامة في أواخر الثمانينات ، لا يتمثل في إزالة الاسباب المباشرة لاندلاع المنازعات فحسب ، بل في التوصل أيضا الى حلول دائمة لأي خلاف عميق الجذور .

٢ - السيطرة العسكرية للحكومات

قد يكون في الإنفاق العسكري ذاته وكذا القوات المسلحة الضخمة خطر على الأمن ، اذا كان ذلك يهدد الحقوق والحريات في المجتمع . وكثيرا ما يواكب التقدم في سبيل التمتع بقسط أوفر من حقوق الانسان خطوات في سبيل ممارسة السيطرة المدنية على القطاع العسكري . ففي عام ١٩٤٨ ، ألغت كوستاريكا جيشها ، عندما شعرت بأن وجود الجيش بحد ذاته يشكل خطرا على مؤسساتها الديمقراطية العريقة . وفي فترة أحدث عهدا ، رفضت عدة بلدان ، لأسباب متعددة ، عندما أتيح لها ذلك ، حكومات عسكرية أو حكومات يسيطر عليها عسكريون ، مفضلة أشكال الحكم البرلمانية . فالحكم العسكري ، بوجه عام ، يجعل من الصعب تعزيز روح المشاركة ، التي تعتبر بإطراد أمرا جوهريا للتنمية بجميع جوانبها ، بما في ذلك ، التنمية الاجتماعية بوجه خاص (١٣) . وبالاضافة الى ذلك تنزع الحكومات الخاضعة للسيطرة العسكرية الى أن تكون أقل احتراما لحقوق الانسان من الحكومات المدنية . وكما لوحظ في تقرير عام ١٩٨٥ عن الحالة الاجتماعية في العالم (١٤) ، تميل النفقات العسكرية في البلدان ذات الحكومات العسكرية الى الارتفاع أكثر مما هي عليه في غيرها من البلدان ، كما أن سجلها في استعمال العنف الرسمي ضد المواطنين والحد من حقهم في التصويت أسوأ بكثير . والحالة في البلدان الخاضعة للحكم العسكري لم تتغير بشكل ملحوظ منذ ذلك الحين إذ يُقدر ان بلدين فقط ، من أصل ٥٩ من تلك البلدان ، لم يستعملا العنف الرسمي ضد المواطنين في عام ١٩٨٧ ، وأن ثلاثة بلدان فقط من تلك البلدان لم تفرض

قيودا على حق التصويت في حين استخدم ٢٩ بلدا العنف أكثر من مرة ضد المواطنين ولم يسمح ٣٠ بلدا بممارسة حق التصويت(١٥) .

٣ - الاخطار غير العسكرية التي تهدد الأمن

ان الاخطار التي تهدد الأمن لا تقع من جراء المنازعات المسلحة وحدها ، سواء أكانت داخلية أم خارجية . فمن المسلم به الآن أن الكثير من الاخطار المحيقة بالأمن هي غير عسكرية . فقد لاحظ المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية أن التخلف وتضاؤل احتمالات التنمية وكذلك سوء الادارة وتبديد الموارد تشكل تحديات للأمن . كما أن تدهور البيئة يشكل تهديدا للتنمية القابلة للاستمرار . ولا يمكن اعتبار العالم آمنا ما دام فيه استقطاب للثراء والفقر على الصعيدين الوطني والدولي . كما ان الانتهاكات الصارخة المنتظمة لحقوق الانسان في بعض البلدان تعيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية الحقيقية وتخلق توترات تساهم في عدم الاستقرار . وغالبا ما يصبح الفقر ، والأمية ، والمرض ، والقذارة ، وسوء التغذية التي نكبت بها نسبة كبيرة من سكان العالم أسبابا للضغط والتوتر والصراع على الصعيد الاجتماعي(١٦) . بيد أن مسؤولية تصحيح بعض هذه الاخطار ، كانتهاكات حقوق الانسان ، تقع بشكل أساسي ضمن صلاحيات البلدان بشكل إفرادي ، وللمجتمع الدولي دور رئيسي في ضمان إيفاء البلدان الاكيد بالتزاماتها في هذا الصدد . في حين يتطلب بعضها الآخر ، كتردي البيئة ، العمل على كلا الصعيدين الوطني والدولي - كما ورد في الفصل السادس أعلاه . ولا يمكن معالجة أي من هذه الأسباب بزيادة الإنفاق العسكري .

والواقع ان زيادة الإنفاق العسكري ، على صعيد البلدان بشكل إفرادي ، وما ينجم عن ذلك من تحويل للموارد عن استعمالاتها الاخرى ، قد تؤدي الى زيادة الاخطار غير العسكرية التي تهدد الأمن . فقد كان تكديس الأسلحة السريع في الفترة السابقة في عدة بلدان نامية في السبعينات وأوائل الثمانينات ، والممول جزئيا في الغالب من القروض الخارجية ، أحد العوامل المسؤولة عن صعوباتها الاقتصادية التي أرهقت ، بدورها ، البنية الاجتماعية .

كذلك فإن حالة تتضاءل فيها احتمالات رفع مستوى المعيشة هي أيضا خطر يهدد الأمن . إذ أن من شأن الارتفاع المطرد في مستوى المعيشة بالنسبة لجميع أفراد المجتمع تعزيز التلاحم الاجتماعي والوحدة الوطنية . والبلد الذي يعيش في ركود اقتصادي أو تدهور ، تكون مهمته في التوفيق بين مصالح فئات المجتمع المختلفة أكثر تثبيطا للعزائم . وكذلك ، فإن اجتماع الفقر والأمية يوفر منبتا خصبا للتعصب والجهالة ، اللذين يمكن أن يهددا التلاحم الاجتماعي .

وتردي البيئة هو مثال آخر على أحد الأخطار التي تهدد الأمن . فهو قد يقلل من إحتمالات النمو الطويل الأجل فيضعف بذلك لحمة المجتمع . وكنتيجة لتردي البيئة ، ولاسيما في افريقيا ، عبرت أعداد كبيرة من الناس الحدود الوطنية بحثا عن أرض أفضل . وقد يكون في هذه التحركات ما يهدد أمن الدول المضيفة ، لا لشيء سوى لأن كثيرا منها لا يملك الموارد الكافية لاستيعاب أعداد كبيرة من اللاجئين الجدد (انظر الفصل التاسع أدناه) .

والتحدي الماثل الآن أمام جميع المجتمعات هو اتخاذ ترتيبات من شأنها إزالة احتمال أن تؤدي التوترات والضغوط الناجمة عن التغيير الاجتماعي والاقتصادي الى النزاع والعنف العلنيين . كما ان وضع السياسات الاجتماعية وتنفيذها يمكن أن يؤديا دورا حساسا في تعطيل مفعول هذه الأخطار غير العسكرية التي تهدد الأمن .

جيم - تدابير زيادة الأمن

١ - نزع السلاح

ان من معالم فترة السلم الطويلة المستمرة بين الدول الكبرى منذ عام ١٩٤٥ كون الخوف من التدمير النووي المتبادل يشكل رادعا لنشوب حرب عالمية . واستمر عامل الردع النووي هذا مع ازدياد خطر التهديد بالدمار لدى كل مجموعة ، وذلك بازدياد القذائف الأكثر تدميرا وتوفر وسائل الإيصال الأكثر دقة . وقد تتمثل آثار ذلك على الاقتصاد والمجتمع في تحويل الموارد من أنشطة أخرى الى الأسلحة النووية ، وتراكم أسلحة تكفي لتدمير العالم عدة مرات ، ومن الأمور الأقل تدميرا من حيث النطاق والمماثلة فظاعة من حيث الأثر ، انتاج وتراكم الأسلحة الكيميائية لاستخدامها في الحروب . كما ان من معالم تكديس الأسلحة في العقود الأخيرة تجميع أسلحة تقليدية للحرب ذات مستوى من التطوير التقني عال بشكل مطرد .

وقد عُقدت عدة اتفاقات للحد من انتشار الأسلحة النووية وتطويرها . ومن أبرزها معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية لعام ١٩٦٣ ، ومعاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٦٨ ، والاتفاقات المنبثقة عن محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية ، والاتفاق بشأن القوة النووية المتوسطة المدى المتعلق بإزالة القذائف النووية المتوسطة المدى والقصيرة المدى ، والمصادق عليه في أيار/مايو ١٩٨٨ . ومن المسلم به أن هذه المعاهدة هي مجرد بداية في عملية تخفيضات كبيرة في الأسلحة النووية . ومن أهم التطورات التي حدثت في السنوات الأخيرة الإلتقاء في الرأي بين الحلفين الرئيسيين

بشأن ضرورة ضمان الأمن بإحداث تخفيضات كبيرة في معدلات الأسلحة ، وبناء الثقة بحيث يُنظر الي عقائدهما وأوضاعهما العسكرية على أنها دفاعية . وتتجه المفاوضات الاضافية الى تحقيق تخفيض بنسبة ٥٠ في المائة في الترسانتين النوويتين للولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

وفي سياق حركة نزع السلاح النووي ، أدى التقدم المحرز في تكنولوجيا التحقق الى زيادة الثقة في إمكانية إجراء رصد فعال للتقيد بأي إتفاق لتخفيض الأسلحة النووية أو إزالتها . غير أن الأهم من ذلك هو جو التعاون المتزايد الذي شمل عدة مجالات تتجاوز نزع السلاح . وكان من نتائج ذلك عقد إتفاق استكهولم الذي توصل اليه نزع السلاح في اوروبا الذي بدأ نفاذه في كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ . ويتضمن هذا الاتفاق مجموعة من التدابير المتعلقة بالإخطار المبكر ومراقبة المناورات العسكرية الواسعة النطاق التي تجري في اوروبا . ولم تتمكن الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح (المنعقدة في أيار/مايو - حزيران/يونيه ١٩٨٨) من التوصل الى توافق في الآراء بشأن الإعلان الختامي . بيد أنه لوحظ وجود شعور متزايد بالواقعية في المداولات ، والتسليم بضرورة استمرار الجهود الدولية المبذولة للتوصل الى تدابير عملية لتحقيق نزع السلاح . ومن التدابير الهامة في سبيل تخفيض الأسلحة التقليدية وتعزيز الثقة المتبادلة ، قيام حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ باتخاذ قرار من طرف واحد بتخفيض قواته المسلحة في غضون العامين القادمين بمقدار ٥٠٠ ٠٠٠ فرد وتخفيض القوات المرابطة في ثلاثة بلدان من حلفائه في منظمة معاهدة وارسو - وهي الجمهورية الديمقراطية الالمانية وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا - بمقدار ٥٠ ٠٠٠ فرد و ٥ ٠٠٠ دبابة . كما قررت إعادة تنظيم الفرق المتبقية بحيث يصبح دورها دفاعيا بحتا[١٧] .

٢ - الاتفاقات الاقليمية لحفظ السلم

وُضعت ترتيبات اقليمية عديدة ناجحة لتخفيض حدة حالات التوتر وتعزيز السلم . وتشمل معاهدة انتاركتيكا ، التي وقّع عليها كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ومعاهدة حظر الأسلحة النووية في امريكا اللاتينية (معاهدة تلاتيلولكو) ، وترتيبات اسكيبولاس المشتركة ، بين دول امريكا الوسطى ، ومعاهدة منطقة جنوب المحيط الهادئ الخالية من الأسلحة النووية ، وميثاق منظمة الوحدة الافريقية الذي ينص بالتحديد على احترام الحدود الوطنية التي كانت قائمة عند الاستقلال . وتجدر الاشارة بصورة خاصة الى ترتيبات اسكيبولاس المشتركة بين بلدان امريكا الوسطى ، لأنها استمرار لمحاولة البلدان ذاتها لحل مصاعبها الداخلية والخارجية على أساس اقليمي .

وكانت ترتيبات تحقيق السلم في أفغانستان وانسحاب القوات الاجنبية جزءا من مجموعة صكوك تم التوقيع عليها في نيسان/ابريل ١٩٨٨ تحت رعاية الامم المتحدة ؛ ثلاثة منها بين افغانستان وباكستان ، وصك واحد بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي (١٨) . كما أحرز تقدم في المفاوضات الرامية الى تحقيق استقلال ناميبيا وفقا لقرارات الامم المتحدة والقانون الدولي . وفي المنطقة الاخرى من مناطق النزاع في الجنوب الافريقي - موزامبيق - يقوم كل من الاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة على حدة بالمساعدة في تدريب وحدات من جيش موزامبيق لتمكينها من مواجهة مشكلة التمرد والتخريب بصورة أكثر فعالية . وقامت زمبابوي ذاتها ، وهي بلد مجاور ، بارسال قوات الى موزامبيق لحراسة خطوط السكك الحديدية الهامة بالنسبة للبلدين ، مما سمح لوحدات الجيش الموزامبيقي المكلفة بذلك بالتفرغ للمساعدة في استعادة السلم والامن في البلد .

وفي منطقة أخرى من افريقيا ، استأنفت المغرب والجزائر علاقاتهما الدبلوماسية في أيار/مايو ١٩٨٨ . وفي آب/أغسطس ١٩٨٨ ، قبلت المغرب وجبهة البوليساريو اقتراحات الامين العام لإنهاء النزاع في الصحراء الغربية . وأخيرا ، من المتوقع أن يؤدي إعلان فييت نام في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ بأنها ستسحب قواتها من كمبوتشيا حتى أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، في حال التوصل الى تسوية سلمية ، الى تحسين الفرص لإيجاد حل سلمي للمشاكل الصعبة في تلك المنطقة .

ومن هذه الترتيبات الاقليمية ما يسمح لأطراف خارجية بتقديم الدعم الودي ، خاصة عن طريق توفير التمويل للمساعدة في التغلب على المصاعب الاقتصادية . وفي بعض المناطق الاكثر فقرا ، مثل افريقيا ، كان لا بد من التخلي عن بعض الترتيبات الاقليمية الاولية لحفظ السلم التي تنطوي على استخدام قوات افريقية من بلد ثالث بسبب قلة الاموال اللازمة للقوات المعنية .

وفي أوروبا ، يتمثل الترتيب الاقليمي الحالي الرامي الى تخفيف حدة حالات التوتر ، في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا الذي يشترك فيه ٣٥ بلدا من أوروبا وأمريكا الشمالية . وفي عام ١٩٧٥ ، أعد هذا المؤتمر اتفاق هلسنكي الذي أضفى طابع الشرعية على التعديلات التي أدخلت على الحدود في أوروبا بعد عام ١٩٤٥ . فأزال بذلك مصدرا من مصادر التوتر المحتملة . وحاول الاتفاق أيضا بناء الثقة بعدة وسائل ، منها النص على تبادل قدر أكبر من المعرفة بين الشعوب التي تعيش في بلدان ذات نظم اجتماعية مختلفة . واتفقت الدول الموقعة على الاتفاق على أن احترام حقوق الانسان

والحريات الاساسية هو "عامل أساسي للسلم والعدل والرخاء ، وضروري لضمان تنمية العلاقات الودية والتعاون فيما بينها وكذلك بين الدول جمعاء" (١٩) . وتعهدت الدول الموقعة بمراعاة مصالح الجميع بالتقليل من التفاوت القائم في مستويات التنمية الاقتصادية ، وخاصة مصالح البلدان النامية في جميع أنحاء العالم . وسلط اتفاق هلسنكي الضوء على الصلة بين السلم والامن والعدل على الصعيد الدولي ، وعلى التفاهم والثقة المتبادلين ، والتنمية .

٣ - إعادة توزيع الموارد العسكرية لاستخدامها في المجالات المدنية

من شأن إجراء تخفيض منتظم في مخزونات الأسلحة القائمة تعزيز الثقة المتبادلة والأمن . بيد أن تحويل الموارد الحالية والموارد التي ستتوفر في المستقبل الى استخدامات انتاجية بديلة ينطوي على تحديات عدة .

فتخفيض الانفاق على الأسلحة يتطلب تحويل أعداد كبيرة من الموظفين الى استخدامات أخرى . وللدلالة على عِظَم هذه المشكلة ، صُنفت البلدان حسب نسبة اليد العاملة المستخدمة في القوات المسلحة ، كما هو مبين في الجدول ٤١ . والبلدان الناميان الوحيدان اللذان تتجاوز فيهما هذه النسبة ١٠ في المائة هما الجمهورية العربية السورية والعراق . وهناك بلدان آخران في منطقة غرب آسيا ، وهما الاردن واسرائيل ، يحتفظان بما يتراوح بين ٥ و ١٠ في المائة من اليد العاملة فيهما في القوات المسلحة . وتتضمن هذه الفئة أيضا الجماهيرية العربية الليبية ونيكاراغوا . واليونان هو البلد الوحيد من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي الذي يحتفظ بأكثر من ٥ في المائة من اليد العاملة في القوات المسلحة . وتبين النسب العالية تصورات هذه الدول للخطر العسكري الذي يهدد أمنها ـ سواء من مصادر داخلية أو خارجية . وفي هذه النظم الاقتصادية التي تشكل فيها قلة العمالة المنتجة مشكلة خطيرة بالفعل ، سيتطلب ايجاد فرص عمالة اضافية اهتماما كبيرا لدى صياغة سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

كما تنشأ مشاكل صعبة عندما تعتمد المجتمعات المحلية والمناطق في البلدان المنتجة للأسلحة اعتمادا كبيرا على صناعة الأسلحة . ويصدق هذا بصورة خاصة عندما تقوم صناعة الأسلحة في مناطق كساد اقتصادي . ولكن نظرا الى ارتفاع تكلفة منظومات الأسلحة الحديثة والمتطورة ، من المرجح أن يتولد عن عملية نزع السلاح ذاتها تحرير

الجدول ٤١ - اليد العاملة المستخدمة في القوات المسلحة

مجموعة البلدان	أقل من ١ في المائة	من ١ الى ٥ في المائة	من ٥ الى ١٠ في المائة	أكثر من ١٠ في المائة	المجموع
	(عدد البلدان)				
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	٧	١٥	١	-	٢٣
البلدان النامية ذات الاقتصاد السوقي	٤٨	٣٤	٤	٢	٨٨
المجموع	٥٥	٤٩	٥	٢	١١١

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة لأمانة الأمم المتحدة استنادا الى Ruth Leger Sivard, World military and social expenditure, 1987-88 (Washington, D.C., World Priorities, 1987) .

للموارد ، التي يحتمل أن تتوفر للاستثمار من أجل تقديم رأس المال اللازم لاستخدام العمال المسرحين من القوات المسلحة في مجالات مدنية . ومن المرجح أن تكون فترات التكيف في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي حيث اليد العاملة نادرة وفي البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا ، أقصر بكثير منها في البلدان ذات الاقتصاد النامي وفي بلدان الاقتصاد المتقدم التي تشكو من ارتفاع مستوى البطالة المزمنة .

دال ـ الاستنتاجات

حدث مؤخرا تغير ملحوظ في احتمالات تخفيض الانفاق على الاسلحة وحفظ السلم . إذ يمكن تخصيص بعض الموارد الناتجة عن هذا التخفيض لضمان التقدم الاجتماعي . وقد حدثت هذه التغيرات نتيجة للضغوط الناجمة عن انخفاض الايرادات الحكومية . والابتكارات التكنولوجية التي تمكن من التحقق بقدر أكبر من الوثوق ، وظهور تصورات جديدة فيما يتعلق بالعلاقات بين الدولتين الأعظم عسكريا . وفي حين تم التخفيف الى حد كبير من النزاع في مناطق عديدة ، هناك نزاعات داخلية في بلدان عديدة منها اثيوبيا ، وأيرلندا الشمالية ، وسري لانكا ، والسلفادور ، والسودان ، والفلبين ، ونيكاراغوا ، والهند ، لا تزال بعيدة عن الحل . إذ أن هذه النزاعات الداخلية تعود في أصلها الى عوامل عديدة ـ منها الخلافات الدينية والإثنية والايديولوجية ـ وهي أصعب على الحل من الصراعات الناشئة بين الدول من أجل الحصول على أراضي أو من أجل السلطة . وسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي جزء أساسي من العملية التي يمكن أن تعود على هذه الشعوب المعنية بالأمن .

الحواشي

(١) Carnegie Endowment for International Peace, The Hague Conventions and Declarations of 1899 and 1907, (New York, Oxford University Press, 1915) .

(٢) المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية ، نيويورك ، ٢٤ آب/أغسطس ـ ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، الوثيقة الختامية : منشورات الامم المتحدة (رقم المبيع E.87.IX.8) الفقرة ٣٥ . كان هناك بين وفود المؤتمر المختلفة اختلافات في النهج ؛ فقد رأت بعض الوفود أن الوثيقة الختامية لا تعكس آراءها بصورة ملائمة . كما رفضت الولايات المتحدة الاشتراك في المؤتمر ، معلنة أنها تعتبر مسألتي نزع السلاح والتنمية مسألتين متميزتين وأنه من الخطأ القول بوجود صلة طبيعية بينهما .

(٣) Ruth Leger Sivard, World military and social expenditures 1987-88, Washington, D.C., World Priorities, 1987), PP. 8 and 42 .

(٤) المرجع نفسه ، الصفحات ٤٣ و ٤٦ - ٤٧ .

الحواشي (تابع)

(٥) "دراسة عن العواقب الاقتصادية والاجتماعية لسباق التسلح والنفقات العسكرية" ، (A/43/368) ، المرفق .

(٦) Sivard ، المرجع نفسه ، الصفحة ٢٨ .

(٧) ربما تكون هذه الارقام أقل مما كان يمكن أن تكون عليه لانها لا تشمل الحروب التي لم تشترك فيها الدول الكبرى والاستعمارية ، مثل النزاعات الداخلية التي حدثت في افريقيا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . انظر Ruth Leger Sivard, World military and social expenditures 1985, 1986, 1987-88 Washington D. C. (World Priorities) .

(٨) معهد ستوكهولم الدولي لدراسة شؤون السلام ، SIPRI Yearbook 1987, (Oxford, Oxford University Press, 1987), p. 297, SIPRI Yearbook 1988, p. 285 .

(٩) منظمة الامم المتحدة للطفولة ، "الاطفال في بلدان خط المواجهة : أثر الفصل العنصري وعدم الاستقرار والحرب على الاطفال في الجنوب الافريقي وجنوب افريقيا" ، (نيويورك ، ١٩٨٧) الصفحتان ١١ و ١٩ .

(١٠) حولية معهد ستوكهولم الدولي لدراسة شؤون السلام ، ١٩٨٧ ، SIPRI Yearbook 1987 ، الصفحة ٣٢٩ .

(١١) المرجع نفسه ، الصفحة ٣٩٧ .

(١٢) Sivard ، المرجع نفسه ، الصفحة ٢٨ .

(١٣) انظر The Guiding Principles for Developmental Social Welfare, Policies and Programmes in the Near Future ، التي اعتمدتها حلقة التشاور الاقليمية بشأن سياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية الانمائية (فيينا ، ٧ - ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧) : "هناك اتجاه ذو أهمية خاصة بالنسبة للرعاية الاجتماعية وهو ازدياد بروز مفهوم المشاركة بوصفها هدفا من أهداف التنمية الاجتماعية ووسيلة لتحقيقها في آن واحد" . (E/CONF.80/10 ، الفقرة ٢٦) .

الحواشي (تابع)

(١٤) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.85.IV.2 .

(١٥) Sivard ، المرجع نفسه ، الصفحتان ٢٦ و ٢٧ .

(١٦) المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية ... ، الفقرة ١٨ .

(١٧) الخطاب الذي أدلى به السيد ميخائيل غورباتشوف ، الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي في الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة (انظر A/43/PV.72) .

(١٨) انظر الملاحظات التي أبداها السيد غورباتشوف في مؤتمر صحفي عُقد في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، بالصيغة التي أوردتها صحيفة "نيويورك تايمز" (The New York Times) في عددها الصادر بتاريخ ٢ حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، الصفحة ١٨ من الجزء ألف .

(١٩) الاعلان بشأن المبادئ الموجهة للعلاقات بين الدول المشاركة ، الوثيقة الختامية لمؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، التي اعتمدت في هلسنكي يوم ١ آب/أغسطس ١٩٧٥ ؛ واستنسخت في الوثيقة المعنونة "الصلة بين نزع السلاح والامن الدولي" ، مجموعة دراسات نزع السلاح ، العدد ٨ (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.82.IX.4) ، المرفق ، الفرع السابع .

الفصل الثامن

التعاون الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والإرهاب الدولي ومرض متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا)

يتناول هذا الفصل ثلاث مشاكل تؤثر على الحالة الاجتماعية في العالم كان هناك تعاون دولي ناجح بشأنها في السنوات الأخيرة . وهذه المشاكل هي إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها ، والإرهاب الدولي ، ومرض متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا) . وكل من هذه المشاكل يشكل تهديدا لعدد كبير من البلدان ولجزء كبير من سكان العالم . وهذه المشاكل الثلاث شائعة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ولكن بدرجات متفاوتة . وقد إزدادت حدة هذه المشاكل وما تنطوي عليه من ضرر بشكل كبير ، بسبب التقدم الذي أحرز في مجالي التكنولوجيا والاتصالات ، هذا التقدم الذي حقق في مجالات أخرى فوائد كبيرة للانسان . وقد ساعد وجود الأسلحة ذات التدمير الكبير التي أصبح من السهولة في العقود الماضية إخفاؤها ، والحصول عليها بأسعار متدنية . كما ساعدت عمليات نقل المسافرين والبضائع دوليا بسرعة وبتكاليف رخيصة ، والعمليات القليلة التكاليف لتنقية المواد على انتشار هذه المشاكل وزيادة حدتها .

ومع ذلك ، ليس هناك ارتباط أصلي بين هذه المشاكل . فمرض متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا) هو حالة مرضية تكتسب أثناء تصرف انساني وليس له في معظم الأحوال علاقة باعتبارات مالية أو سياسية . فانتاج المخدرات والاتجار بها هو ، في المقابل ، مصدر ايرادات كبير لكثير من الناس ومصدر هام من مصادر العملة الأجنبية لعدد قليل من البلدان . والإرهاب كثيرا ما يكون أداة لها أهمية سياسية . وهذه المشاكل الثلاث يرتبط بعضها ببعض بقدر ما ، وهذا الارتباط بعيد عن مقاصد هذا الفصل . فقد استخدم الإرهاب لحماية زراعة المخدرات والاتجار بها ، وكانت المحاقن التي تنتقل اليها العدوى من مستخدميها حاملا للفيروس المسبب لمرض متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا) . ومع هذا ، فإن هاتين المشكلتين تعالجان معا ، لأنه حدث بعض التقدم الملموس في مجال التعاون الدولي ، وبدون إحراز هذا التقدم فإن احتمالات ايجاد حل لهاتين المشكلتين ستبدو معتمة .

ألف - إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها

١ - الخسائر الاجتماعية الناجمة عن إساءة استعمال المخدرات

انتشرت إساءة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية في أنحاء العالم لدرجة أن هذه المشكلة أصبح ينظر اليها الآن على أنها مشكلة لا تهدد الصحة فحسب ، بل تهدد أيضا أمن الدول . وثمة شق مزعج بشكل خاص لهذه المشكلة ، وهو أن مجموعة الناس الذين يتكلون على المخدرات أصبحت تضم الأصغر سنا بل أصبحت تضم حتى الرضع الذين يولدون لأمهات يتكلن على المخدرات . ورغم أن أغلبية من يسيئون استعمال المخدرات من الرجال ، فإن نسبة النساء اللائي يسئن استعمال المخدرات آخذة في التزايد . وعلاوة على ذلك ، فإن النساء يسئن استعمال المخدرات التي توصف لهن طبيا أكثر من الرجال . وحدث تطور آخر مثير للقلق بصفة خاصة في الآونة الأخيرة ، وهو أن حَقْن المخدرات في الأوردة ، باستخدام محاقن غير معقمة ، أسهم في انتشار شكل حاد من مرضي التهاب الكبد والإيدز ، مما يهدد صحة وبقاء من يسيئون استعمال المخدرات أنفسهم ويفضي الى انتشار العدوى بالأمراض الفيروسية بين السكان .

وتتضمن المخدرات التي يساء استعمالها بكثرة حاليا (غير التبغ والكحول اللذين لا يتعرض لهما هذا التقرير) القنب ، والكوكايين ، والهيروئين ، والأفيون ، وعددا من المؤثرات العقلية . والكوكايين هو ، الى حد كبير ، أكثر المخدرات غير المشروعة الذي يحقق مكاسب شخصية . وهو المخدر الوحيد الذي لا تدرب الحيوانات على تعاطيه ، والذي تختار الحيوانات دائما مفضلة إياه على الطعام والشراب ، حتى الى درجة الموت[(١)] . وسوء استعمال المخدرات الموصوفة طبيا ، والمخدرات التي يمكن الحصول عليها بدون وصفات طبية ، يثير قلقا متزايدا بين موظفي الصحة العامة . ويقدر أن ٧٠ في المائة من جميع حالات الاتكال على المخدرات وإساءة استعمالها تحدث نتيجة لسوء استعمال المخدرات المشروعة مثل المسكنات والمهدئات .

ومن الصعب قياس مدى إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها بدقة لأن الأنشطة في هذا المجال تمارس في الخفاء . ومع ذلك فإن المعلومات الصادرة عن الحكومات وعن هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (انتربول) تكفي للتوصل الى أن إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها قد إزداد بحدة في السنوات الأخيرة . ففي الفترة بين عام ١٩٨٠ وعام ١٩٨٥ زاد الكوكايين المصادر في العالم بنسبة ٤٧٦ في المائة ، والهيروئين بنسبة

٥٦٤ في المائة وإزاد راتينغ القنب (الحشيش) بنسبة ٢١٠ في المائة (انظر الجدول ٤٢) . وزادت الاحجام المصدرة من حشيشة القنب (الماريوانا) بنسبة ٤٤٤ في المائة في الفترة بين عام ١٩٨٠ وعام ١٩٨٤ ، وهذه الارقام يمكن أن تعتبر مقياسا لمدى توفر المخدرات غير المشروعة في العالم ، ولاسيما في البلدان التي بها أسواق مربحة وطلب دائم التزايد على المخدرات ، وبها بلايين من مدمني المخدرات . والانتاج غير المشروع للمخدرات والاتجار بها من العمليات الضخمة التي تمولها وتديرها منظمات إجرامية .

والمخدرات غير المشروعة تؤثر على الدول سياسيا واقتصاديا واجتماعيا . فالرشاوي والمكافآت والهبات التي تمنح للحملات السياسية هي وسائل رئيسية تسعى بواسطتها صناعة المخدرات غير المشروعة الى تحقيق نفوذ سياسي وحماية نفسها من المحاكمة . وفي كثير من البلدان المنتجة للمخدرات ، ترتبط المتاجرة بالمخدرات بشكل وثيق بالإرهاب . والتهديد الذي يتعرض له القانون والنظام وإفساد المؤسسات العادية في المجتمع جعل الاتجار بالمخدرات والإرهاب خطرا يهدد المجتمع المتمدين . وعلاوة على ذلك ، فإن زيادة استخدام العنف من جانب منتجي المخدرات والمتجرين بها ضد الجهود الدولية لمكافحة المخدرات ، وكذلك الاتجار بالمخدرات للحصول على السلاح ، وتمويل الإرهاب عن طريق الاتجار غير المشروع بالمخدرات كل ذلك يشكل الآن تهديدا شديدا للأمن القومي لجميع الدولي ولاحتمالات النجاح في مكافحة المخدرات دوليا .

وفي العقدين الاخيرين ، أصبحت العواقب الاجتماعية الناجمة عن إساءة استعمال المخدرات أكثر سوءا . فقد تزايد السلوك الاجتماعي المرفوض والنزوع الى الإجرام ، وفرض عبء أكبر على التعليم وخدمات الرعاية الصحية وهيئات إنفاذ القانون . وإساءة استعمال المخدرات لها آثار ضارة على كل من يعنيهم الامر : العامل نفسه وزملاؤه ورب العمل وأسرته والمجتمع ككل . وبالنسبة للعامل فقد تكون العاقبة هي ضياع الوظيفة وخسارة الإيراد وبالنسبة لزملائه الشكوى والاذى ، وبالنسبة للأسرة القلق واليأس ، علاوة على ضياع الدخل ، وبالنسبة للمجتمع تكاليف إضافية باهظة[٢] .

والخسائر التي يتعرض لها الاقتصاد من حيث الكلفة البديلة خسائر هائلة لابد أن تصل إذا قيست على نطاق عالمي الى بلايين الدولارات . ومستعملو المخدرات يقل انتاجهم بنسبة الثلث عن الذين يتعاطون المخدرات ونسبة تعرضهم للحوادث أثناء العمل ثلاثة أضعاف تعرض من لا يتعاطون المخدرات وغالبا ما يكون غيابهم عن العمل ضعف غياب من لا يتعاطون المخدرات . والخسائر التي تتكبدها الصناعة والمشاريع فضلا عن المجتمع بصفة عامة ليست مجرد خسائر في الانتاجية نتيجة لعدم الكفاءة الفردية ومحاولة التستر على ذلك بل أيضا زيادة معدلات تغيير العاملين ومرضهم وتعرضهم للحوادث

الجدول ٤٢ - كميات المخدرات التي أبلغ عن مصادرتها في العالم ،
١٩٨٠ - ١٩٨٥

المخدر	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
عشب القنب	٥ ٨٠٦	٥ ٣٠٠	٧ ٢٩٥	١١ ٧١٩	٢٥ ٨٠٤	٦ ٤٨٤
راتينغ القنب	١٧٢	٢٩١	٢٢٢	٢ ٧٨٢	٣٠٩	٣٦٠
سائل القنب	١	١	١	١	١	١١
الكوكايين	١٢	٩	١٢	٤١	٥٩	٥٦
الهيروبين	٢	٦	٦	١٢	١١	١٤
الأفيون	٥٢	٥٤	٤٦	٨٣	٥٩	٤١

المصدر : شعبة المخدرات ، مكتب الأمم المتحدة في فيينا .

والاصابات . ويتضح بجلاء حجم الضرر الناجم عن الحوادث ، عندما يمارس القائمون بتشغيل العربات أو المعدات الكبيرة عملهم تحت تأثير المخدرات ولا يستطيعون السيطرة على ادائهم في اللحظات الحرجة . وقد أوضحت الدراسات التي أجريت في الآونة الأخيرة تأثير المخدرات المشروعة وغير المشروعة على الأطفال الذين يولدون لأمهات مدمنات للمخدرات . وهؤلاء الضحايا من الأطفال ليسوا مثل البالغين إذ ليست لديهم سيطرة على السلوك ، وهو في هذه الحالة سلوك الأم ، الذي يعرض هؤلاء الأطفال للخطر . وإساءة استعمال المخدرات أثناء الحمل ترتبط بقصر فترة الحمل ، وقلة وزن المواليد ، والانعكاسات اللاإرادية غير الطبيعية ، وارتفاع معدلات الإجهاض التلقائي والترهل العضلي غير الطبيعي . وعندما يقترب هؤلاء الأطفال من سن المدرسة فإن أداءهم في الاختبارات يكون ضعيفا .

٢ - الجهود التي تبذل للحد من العرض وتقليل الطلب

كان الهدف من معظم جهود مكافحة المخدرات في المقام الاول هو الحد من الكميات المعروضة من المخدرات بوقف الانتاج غير المشروع لها والاتجار بها وبالمؤشرات العقلية ، ومنع تحويلها الى السوق غير المشروعة ، مع ضمان توفرها في الوقت نفسه للاستعمالات العلمية المشروعة . والنفقات التي تصرف على عمليات الوقاية والمنع والعلاج وإعادة التأهيل بعد إساءة استعمال المخدرات تستنفد جزءا كبيرا من الموارد . ففي عام ١٩٨٦ كشفت وكالات إنفاذ القوانين التابعة للولايات الامريكية حملاتها على انتاج المخدرات والاتجار غير المشروع بها : فقد ارتفعت ميزانية إنفاذ قانون المخدرات التي بلغت ١,٩ بليون دولار في ذلك العام الى ٢,٥ بليون دولار في العام المالي ١٩٨٨ .

ولم تنجح محاولات تخفيض المعروض من المخدرات بشكل كبير : فكلما اتسعت الجهود المبذولة لتحريم وإبادة المخدرات ، إزدادت في المقابل القدرة العالمية على صناعة المخدرات والتوسع الجغرافي لها . والهبوط المطرد لسعر الغرام من الكوكايين الذي يباع في شوارع المدن الرئيسية في الولايات المتحدة من ٦٠٠ دولار في عام ١٩٨٣ الى ٢٠٠ دولار في الآونة الاخيرة رغم زيادة الطلب ، هو دليل على النمو السريع للعرض . والعمليات الضخمة التي تم القيام بها في بوليفيا وبيرو وكولومبيا والمكسيك للقضاء على مصادر المخدرات تركت الأسعار في البلدان المستهلكة للمخدرات كما هي دون تغيير ، مما يشير بالتالي الى أن كميات ضخمة من المخدرات مازالت مخزونة ومتاحة . وبالإضافة الى ذلك ، واجهت محاولات تقليل الانتاج عقبات كثيرة . فهناك عدد كبير من الاشخاص يشتركون في زراعة المخدرات ويربحون من مبيعات محاصيلها للمستهلكين الأجانب . واستهلاك المخدرات هو تقليد طويل العهد في بعض البلدان المنتجة لها . وتشكل الارباح الناجمة عن بيع هذه المحاصيل مصدرا هاما من مصادر العملة الاجنبية في البلدان التي لديها قليل من الصادرات المربحة والبلدان التي تواجه قيودا اقتصادية شديدة . وبناء على ذلك ، فإن الزعماء السياسيين في كثير من البلدان لديهم من الاسباب ما يجعلهم يخشون أن تفضي الجهود التي تبذل للقضاء على المخدرات على نطاق واسع الى تدمير مصادر معيشة الكثيرين وتثير الاستياء بل وربما تثير القلاقل السياسية .

ومشكلة المخدرات جانب أيضا من مشكلة أوسع تتعلق بالتخلف . فالبلدان ذات البطالة العالية ، والمشاكل الشديدة في مجال الديون ، والنمو الاقتصادي البطيء ،

والتوزيع المتفاوت للدخل ، ليست في وضع قوي يمكنها من مواجهة انتاج وتجارة المخدرات . فصناعة المخدرات لا تخلق وظائف فحسب بل توفر أيضا مخرجا من الفقر لكثير من الناس ، وثروات طائلة لقليل منهم . وقُدر أن ما بين ٠٠٠ ٧٥٠ و ١,١ مليون شخص يعملون بصورة مباشرة في تجارة المخدرات في بوليفيا وبيرو وكولومبيا . وفي عام ١٩٨٣ ، قدر في تقرير صادر عن حكومة بوليفيا أن ٠٠٠ ٣٠٠ بوليفي يعملون في زراعة وتجهيز ونقل الكوكا ومشتقاتها . وتم استكمال هذا الرقم عام ١٩٨٧ فاصبح ٠٠٠ ٥٠٠ شخص . وفي بيرو ، حيث انتاج ورقة الكوكا ضعف انتاجها في بوليفيا ربما يكون عدد هؤلاء الذين يعملون في المخدرات مقاربا لعددهم في بوليفيا . وهناك أدلة مصدرها بعض البلدان في منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تشير الى أن عائدات الهكتار من محاصيل المخدرات يمكن أن تجاوز عشرة أضعاف الى حوالي عشرين ضعفا العائدات من المنتجات الزراعية التقليدية(٣) . وأفادت التقارير أن سعر الكوكايين الذي يباع في الشارع يزيد ب ١٢٠ مرة عن تكاليف الانتاج ؛ وهذا الفرق كله متوفر للتوزيع على الأطراف في الاتجار بالمخدرات(٤) . ويقدر معظم مراقبي المخدرات أن البلدان المصدرة للكوكا تتلقى بالنقد الأجنبي حوالي نصف دخل تجار المخدرات من التصدير - أي ١,٥ بليون دولار(٥) . وبالنسبة لعام ١٩٨٧ ، يعني هذا ٧٥٠ مليون دولار لكولومبيا ، و ٢٧٥ مليون دولار لكل من بوليفيا وبيرو . وعلى سبيل المقارنة ، فإن القيمة الاجمالية للصادرات المسجلة لكولومبيا بلغت ٠٠٠ ٤ مليون دولار ولبوليفيا ٥٦٦ مليون دولار في عام ١٩٨٧ .

وتوفر الأرباح الطائلة من الاتجار غير المشروع بالمخدرات موارد لزعزعة استقرار كل من النظامين السياسي والاقتصادي للبلدان الفقيرة . فقد استخدمت الأموال الناجمة عن تجارة المخدرات في تقديم الرشوة الى موظفي إنفاذ القوانين ، والى السياسيين البارزين ، والى الأشخاص الذين يعملون في الادارات الوطنية . وقام المتاجرون غير الشرعيين بتخويف وقتل المزارعين الذين لا يريدون التعاون معهم في انتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها . واتضح أيضا أن تجارة المخدرات غير المشروعة كانت مغرية للمتمردين والارهابيين الذين يستغلون الاضطرابات التي يسببها منع الحكومة لزراعة المخدرات . وقد لجأ المتاجرون غير الشرعيين الى إبتزاز وقتل الموظفين الذين كانوا غير متعاونين أو الذين أدانوا بصورة علنية أنشطتهم . ومن بين أكثر الأمثلة فظاعة على الوسائل التي يستخدمونها قتل وزير العدل لارا بوريا والنائب العام كارلوس مورو هويوس اللذين كانا من المسؤولين البارزين في مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها في كولومبيا .

وخلال العقد الماضي ازدادت الاهمية الاستراتيجية لبرامج القضاء على زراعة المحاصيل غير المشروعة وتقليل الحافز الاقتصادي على زراعتها . وبرهن صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات على أن برامج إحلال الايرادات ، بما في ذلك زراعة محاصيل بديلة ، بالإضافة الى التدابير التعليمية وغيرها من التدابير الاجتماعية المتخذة بصفة رئيسية على مستوى المجتمع المحلي ، فضلا عن تعزيز تطوير الريف والصناعة الزراعية والحراجة والتسويق ، يمكن أن توفر بدائل هامة للمزارعين الذين يعملون في انتاج المحاصيل غير المشروعة كمصدر رئيسي للدخل (٦) . وهناك حاجة الى الاضطلاع بهذه الأنشطة الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية مع الإعمال الفعال للقانون الرامي الى ردع الزراعة والانتاج غير المشروعين للمخدرات . وبالإضافة الى ذلك ، ينبغي أن تبذل السلطات الحكومية والسكان المعنيون والمجتمع الدولي كل جهد ممكن للقضاء على الزراعة غير المشروعة للنباتات المخدرة فضلا عن الانتاج غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية والمركبات الكيميائية التي تدخل في تكوينها .

وإن الذين يستخدمون العقاقير غير المشروعة يسيؤون استعمالها بسرعة ويصبحون مدمنين عليها . وتنشأ الأرباح الكبيرة الناجمة عن انتاج وتجارة المخدرات من الطلب الهائل عليها في كل بلدان العالم . ويمكن تقدير حجم هذا الطلب والضرر الذي يسببه بالرجوع الى الاحصائيات في مجال الإدمان ، لا في البلدان التي تصدر اليها المخدرات فحسب بل أيضا في بلدان العبور والبلدان المنتجة . وترد في الجدول ٤٣ تقديرات لعدد مسيئي استعمال المخدرات في بلدان مختارة عام ١٩٨٥ .

إن الأرباح العائدة من انتاج وتجارة المخدرات غير مشروعة لأن حكومات العالم جعلت انتاج هذه المخدرات والاتجار بها واستهلاكها جرائم . ويقال أحيانا إنه إذا جعلت هذه الأنشطة قانونية ، فإن مشاركة العناصر الاجرامية ستتوقف ومن ثم يمكن استعمال الموارد المستخدمة في إنفاذ قانون يبدو أنه لا يمكن إنفاذه في أمور أخرى . وقيل أيضا إن حظر المسكرات في الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الأولى لم يوقف استهلاك الكحول وخلق جيلا كاملا من المجرمين . غير أن الحكومات رفضت هذه الحجة لأن القوة المدمرة السريعة لهذه المواد تجعل من قضية المخدرات قضية مختلفة نوعيا عن قضية الكحول . وتشير التجربة التاريخية الى أن المجتمعات التي تكون فيها المخدرات مقبولة اجتماعيا ويمكن الحصول عليها بسهولة تستهلكها استهلاكا أوسع ويرتبط استخدامها بحالات ضرر كثيرة للأفراد المعنيين ومجتمعاتهم .

الجدول ٤٣ - تقديرات لعدد مسيئي استعمال المخدرات الذين يستخدمون عقاقير محددة في عام ١٩٨٥(أ)

البلد	الهروبيين	الافيون	القنب	الكوكايين
بنغلاديش	١٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	٢ ٥٠٠(ب)	
بوليفيا				٤٠ ٠٠٠
بورما	١٧ ٦٠٠	١٥٩ ٧٠٠		
هونغ كونغ	٢٢ ٤٤٨			
الهند		٣١ ٧١٤		
اليابان			٣٠ ٠٠٠-٧ ٠٠٠	
موريشيوس	١٥ ٠٠٠-١٠ ٠٠٠	٥٠٠-٤٠٠	٥ ٠٠٠-٤ ٠٠٠	
ماليزيا	١٤ ١٠١		١ ٥٨٤	
باكستان	٣٠٠ ٠٠٠	٣٧٧ ٠٠٠	٥٩٥ ٠٠٠	
الفلبين			١ ٩٠٦	
سنغافورة	٦ ٥٠٠			
سري لانكا	٢٤ ٠٠٠			
الولايات المتحدة الامريكية	٤٩٢ ٠٠٠			
كندا	٣ ٢٧٥			
النمسا			١٠ ١٣٦	
فرنسا	٧٥ ٠٠٠			
إيطاليا	٢٠ ٠٠٠		٥٠٠ ٠٠٠	
هولندا	٣٠ ٠٠٠-١٥ ٠٠٠			
اسبانيا	١٢٠ ٠٠٠-٩٠ ٠٠٠			٧٠ ٠٠٠
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	١٢ ٣٠٠		٢٠ ١٠٠	
سويسرا	١٠ ٠٠٠		١٠ ٠٠٠	
السويد			١٢ ٥٠٠	

المصدر : تقرير الامين العام عن استعراض إساءة استعمال العقاقير والتدابير الرامية إلى تقليل الطلب غير المشروع (E/CN.7/1987/9) .

(أ) البيانات المتعلقة بفرنسا والسويد وسويسرا والولايات المتحدة هي بيانات تخص عام ١٩٨٤ .

(ب) بالالاف .

وقد فرض على الصين أن تجعل تجارة الأفيون قانونية عام ١٨٥٥ . وبحلول عام ١٩٠٠ كان ٧٥ مليون صيني مدمنين على الأفيون . واحتاج الأمر إلى نهضة وطنية و ٥٠ سنة من التدابير الصارمة لكي يصبح البلد خاليا من الأفيون . وفي التسعينات من القرن التاسع عشر ، بلغ استهلاك الفرد من الأفيون حدا أقصى في الولايات المتحدة الأمريكية وهي درجة ربما لم يبلغ مثلها أبدا . وإن الكوكايين الذي أصبح متوفرا في شكل نقي ورخيص ابتداء من عام ١٨٨٥ ، بلغ أقصى استهلاك له في العقد الأول من هذا القرن ، وانتشر في الولايات المتحدة وباء الكوكايين انتشارا شديدا(٧) . فلم تكن هناك قوانين وطنية تقيد بيع المخدرات ، وكان الكوكايين متوفرا في كل صيدلية . وأصبحت الأضرار التي أصابت مستعملي المخدرات وعائلاتهم منتشرة لدرجة أن الضغوط بدأت تظهر لفرض تشريع بشأن ذلك . وانقضت عشرون سنة تقريبا إلى حين ظهور توافق عام في الآراء ضد الكوكايين ، ثم مر عقد أو أكثر قبل تحول الكوكايين إلى مشكلة فرعية . وقد تغيرت المواقف ، وأصبح مستعملوه منبوذين ، وفقد الكوكايين جاذبيته . وإن تقييد مدى توفر المخدر كان عنصرا هاما في الحل . وبالمثل ، أدى عدم فرض قيود على التوفر التجاري للكوكايين والهيروئين في مصر في العشرينات إلى استخدام هذين المخدرين استخداما وبائيا ، وقد تقلص أيضا هذا الاستخدام بعد فرض التدابير التقييدية .

والدرس الذي ينبغي الاستفادة منه هو أن تغير المركز القانوني للمخدرات يمكن أن يحول التكاليف ولكن المجتمع سيستمر في دفع الثمن وربما يكون الثمن أغلى . والحل الحقيقي لمشاكل المخدرات يتمثل في تخفيض الطلب عليها بدلا من التركيز فقط على تخفيض مدى توفرها . وعليه ، ينبغي التأكيد تأكيدا أكبر على برامج الوقاية الأولية من أجل منع إساءة استعمال المخدرات وإدمانها ، فضلا عن برامج المعالجة وإعادة التأهيل . والوقاية الأولية من إساءة استعمال المخدرات عن طريق التوعية والتعليم والعمل أمر أساسي من أجل تحقيق نجاح على المدى الطويل فيما يتعلق بوقف إساءة استعمال المخدرات والجرائم المتصلة بها . وينبغي إدخال برامج الوقاية في المناهج الدراسية كما ينبغي أن يدرس ذلك جميع المعلمين . وبالإضافة إلى ذلك ، ينبغي أن تركز أيضا برامج الوقاية والمعالجة وإعادة التأهيل على مجموعات السكان الفرعية التي تستخدم المخدرات أكثر من غيرها ، مثل التلاميذ الذين تركوا مدارسهم والمشردين . وهناك حاجة إلى بحث أكثر تركيزا لإيجاد نهوج فعالة لتعزيز كل من تدابير الوقاية والمعالجة ، فضلا عن توسيع نطاق تنفيذ هذه التدابير . وأظهر بعض أنواع العلاج ، مثل استخدام الميثادون ضد إدمان الهيروئين ، نجاحا هائلا في عملية معالجة الأشخاص المدمنين على مادة أفيونية . كما أن تخفيض الكميات المتوفرة في الأسواق من شأنه أن يخفض مرض الأيدز ، والجرائم المتصلة بالمخدرات ، والأطفال الذين يولدون مدمنين .

وتصرفت الحكومات بطريقة نشطة لمكافحة تدفق المخدرات من المنتجين إلى المستهلكين . وبعكس الجهود الكبيرة وغير الناجحة في كثير من الاحيان التي يبذلها المصدرون في البلدان النامية بمساعدة الحكومات للوصول إلى شبكات التوزيع والاسواق للبضائع المشروعة في البلدان المتقدمة النمو ، يبدو أن هناك نجاحا لا يتطلب أي جهد للوصول إلى منافذ لبيع المخدرات . ويلعب المجرمون المنظمون دورا رئيسيا في هذه الشبكة . وكانت قدرة المجرمين على تحويل الإيرادات من الانشطة الإجرامية إلى أصول شرعية حافزا رئيسيا لتعزيز نقل وتسويق مواد المخدرات . وأظهر المتاجرون غير الشرعيين حذقا كبيرا في إيجاد طرق لتفادي محاولات موظفي إنفاذ القوانين لاستئصال تدفق المخدرات إلى الاسواق . فقد نقلت المخدرات مخبأة في أماكن خفية في السيارات ، والحقائب ، وفي حاويات الاغذية ، وفي معدات التسجيل ، والكاميرات ، وفي تجاويف الجسم والجثث . ومن بين المشتركين في النقل طاقم الطائرات ، والبحارة ، ومجموعات السياح ، وحتى الاطفال . وأشارت التجربة في أجزاء مختلفة من العالم إلى أن التدابير المضادة الفعالة لردع الافراد المشتركين في الاتجار بالمخدرات عن مواصلة عملياتهم تتمثل في حرمانهم من أرباحهم . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن تعزيز السبل القانونية لضمان فرض عقوبات ملائمة وزيادة فعالية نظام القضاء الجنائي عن طريق القبض على المتاجرين ومحاكمتهم وتنفيذ الحكم فيهم من شأنها أن تكمل أنشطة الشرطة والسلطات الجمركية .

٣ - الجهود الدولية المبذولة في مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها

إن المكافحة الدولية للمخدرات تسبق تكوين المنظمات الدولية الحالية ، وقد بدأت في عام ١٩١٢ عندما اعتمدت اتفاقية الافيون الدولية . وفيما بعد ، اعتمدت عصبة الامم ثلاث اتفاقيات رئيسية : الاتفاقية الدولية الثانية للافيون لعام ١٩٢٥ ، واتفاقية الحد من صنع المخدرات وتنظيم توزيعها لعام ١٩٣١ ، واتفاقية قمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات الخطرة لعام ١٩٣٦ . واعتمدت الامم المتحدة الاتفاقية الوحيدة للمخدرات عام ١٩٦١ ، والبروتوكول المعدل للاتفاقية الوحيدة عام ١٩٧٢[٨] ، واتفاقية المؤثرات العقلية عام ١٩٧١[٩] .

وتغيرت في الثمانينات المواقف المتخذة من إساءة استعمال المخدرات تغيرات هائلة . فقد تم الاعتراف عالميا بنطاق مشكلة المخدرات ومدى خطورتها . ووجه كثير من رؤساء الدول اهتمامهم الشخصي لشن هجوم مضاد على إساءة استعمال المخدرات والاتجار

غير المشروع بها . ومع ازدياد إدمان المخدرات إلى أبعاد تنذر بالخطر - يقدر أن حوالي ٤٨ مليون شخص في كل أنحاء العالم يستعملون بصورة منتظمة المخدرات غير المشروعة - اتخذ جانب الطلب من المعادلة أهمية متزايدة(١٠) . وأدرك المجتمع الدولي انه من أجل معالجة إجمالي مشاكل إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ينبغي تقليل كل من العرض والطلب على المخدرات واتخاذ إجراء لقطع الصلة بين المستهلكين والمنتجين وهو الاتجار غير المشروع .

وكان هذا أحد المنطلقات الرئيسية لمؤتمر الأمم المتحدة الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها المعقود في عام ١٩٨٧ . وكانت الوثيقتان الرئيسيتان اللتان اعتمدتا في هذا المؤتمر "المخطط الشامل المتعدد التخصصات للأنشطة المقبلة في مجال مكافحة إساءة استعمال المخدرات"(١١) و "إعلان المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها"(١٢) ويتناول المخطط الشامل العناصر الأساسية في مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، بما في ذلك منع وتقليل الطلب غير المشروع عليها والمعالجة وإعادة التأهيل ، ومراقبة العرض ، واتخاذ إجراءات ضد الاتجار غير المشروع بها . وتم التركيز على المجالات الرئيسية التالية : تعزيز التوعية ، والمشاركة المجتمعية في منع وتقليل الطلب على المخدرات ؛ وتحسين طرق قصر استخدام المخدرات على الأغراض الطبية والعلمية ؛ وتحسين معالجة وإعادة تأهيل المدمنين على المخدرات ؛ وزراعة محاصيل بديلة ، وغير ذلك من الطرق لتخفيض العرض ؛ ومصادرة الربح المكتسب بصورة غير مشروعة ، وتسليم الأشخاص المطلوب عليهم لارتكابهم جرائم متصلة بالمخدرات ؛ وتعزيز موارد السلطات المسؤولة عن إنفاذ القوانين .

وأكد الإعلان الذي اعتمده المؤتمر من جديد على الإرادة السياسية للأمم لمكافحة مشكلة المخدرات وحدد الأولويات للإجراءات المقبلة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها . والتزمت الدول المشاركة في المؤتمر ، في هذا الإعلان ، باتخاذ إجراء دولي حازم ضد إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها بوصفه هدفا هاما لسياساتها ؛ وأعربت عن عزمها على تعزيز العمل والتعاون على كل المستويات من أجل أهداف مجتمع دولي خال من إساءة استعمال المخدرات ؛ والسعي من أجل انضمام جميع الدول إلى الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ وبروتوكولها لعام ١٩٧٢ واتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١ وتنفيذها بدقة .

ونظرا للتطور السريع للمواقف الحكومية فيما يتعلق بالمشاكل الناشئة عن

إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، فإن اتفاقية جديدة للأمم المتحدة ضد الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية من شأنها أن تعالج تلك الجوانب من المشكلة التي لم تعالج في المعاهدات الدولية القائمة بشأن مكافحة المخدرات . وسيؤدي اعتماد هذا الصك الجديد الهام إلى إحداث تغييرات أساسية في النهج الذي تتبعه حكومات كثيرة بالنسبة للمشاكل المتصلة بالمخدرات كما سيؤدي إلى زيادة التعاون الدولي في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات .

وتقوم كثير من الحكومات بتعزيز قدراتها على إنفاذ قوانينها الوطنية وتحسين التعاون الثنائي الذي أدى إلى القبض على مهربين مشهورين وأحيانا إلى تسليمهم ، والقضاء على المنظمات الإجرامية ، وتدمير المختبرات ومهابط الطائرات غير المشروعة ، ومصادرة كميات هائلة من المخدرات بالإضافة إلى كميات كبيرة من الاسلحة ومبالغ طائلة من الاموال .

باء - الإرهاب الدولي

إن مشكلة الإرهاب[١٣] مماثلة ، من بعض الأوجه ، لمشكلة سوء استعمال المخدّرات : وهي قائمة في العالم منذ أمد مديد ، لكنها اتسمت بأهمية متزايدة في السنوات الاخيرة ، مهدّدة بخطرها استقرار الدول ، وقد أدت إلى توجيه نداءات للعمل على الصعيد الدولي . وأبرزت هذه النداءات الحاجة إلى دراسة "الاسباب الكامنة وراء أشكال الإرهاب وأعمال العنف التي تنشأ عن البؤس وخيبة الامل والشعور بالضيم واليأس والتي تحمل بعض الناس على التضحية بأرواح بشرية ، بما فيها أرواحهم هم ، محاولين بذلك إحداث تغييرات جذرية"[١٤] .

ودراسة جذور الإرهاب أمر هام ، لانه ليس نشاطا عشوائيا يضطلع به أفراد منعزلون . وينطوي النص الوارد أعلاه على أنه يمكن رد أسباب بعض الاعمال الإرهابية ، ولكن بعضها وحسب ، إلى البؤس والإحباط . وفي أوروبا السبعينات ، لم تكن خلايا الإرهابيين مكوّنة من أُناس حرموا قول كلمتهم في النظام السياسي أو على درجة من البؤس قد تعلل لجوءهم إلى العنف . لكن التغييرات الجذرية التي كانوا يأملون في إحداثها - ولم يكن من الواضح في جميع الاحيان ما هي هذه التغييرات - ما كان يؤيدها معظم السكان . ومع ذلك ، يمكن - إلى حد ما - إرجاعها إلى احتجاجات الطلاب التي عصفت بأوروبا عام ١٩٦٨ ، والتي تدل بدورها على أنه كان ثمة استياء بالغ من المجتمع . وستشمل دراسة جذور هذه الخلايا الإرهابية فحصا متعمقا جدا لنفسية أعضائها

وسبب رفضهم للمجتمعات التي كانوا يعيشون فيها ورغبتهم في تهديمها ، ولا سيما أن هذه المجتمعات كانت تبدو مستقرة وتجري أمورها دون اضطراب .

وهكذا نرى أن وجود الإرهاب يثير مسائل مزعجة للمجتمعات ، وخاصة في فترة اتسمت بما أدى إليه التقدم الاقتصادي وانتشار التعليم الواسع إلى إزالة كثير من أبرز أسباب التمزق الاجتماعي . ومسائل الإرهاب تشابه ، في هذا الصدد ، المسائل المتعلقة بالجريمة بشكل عام - لماذا صاحبت التقدم الاجتماعي والتنمية في كثير من الأحوال زيادة في الأعمال الإجرامية ؟

ومع ذلك ، فإن جهود التعاون التي يبذلها المجتمع الدولي ، توجه ، في الفترة الراهنة ، وجهة اتخاذ خطوات عملية في مجال معالجة الإرهاب . وفي اتفاقية منع الأعمال الإرهابية والمعاقبة عليها المعتمدة في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٧(١٥) ، عرّفت الأعمال الإرهابية بأنها "أية أعمال إجرامية موجهة ضد دولة ويراد بها أو يتوقع منها إثارة حالة من الرعب في أذهان أشخاص معينين أو مجموعة من الأشخاص أو الجمهور بوجه عام" . وكما ذُكِر آنفا ، فإن الدافع إلى إثارة حالة الرعب كثيرا ما يكون إحداث تغيير في سياسة الحكومة .

وتعريف الإرهاب بأنه نشاط إجرامي ، كما ورد في اتفاقية جنيف لعام ١٩٣٧ ، يميز الإرهاب من الكفاح المسلح العادي ، بل حتى من التمرد أو حرب الأنصار . وأنواع الكفاح المسلح تخضع ، أو ينبغي ان تخضع ، لقواعد الحرب ، وخاصة لاتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية ، واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولين الاضافيين لعام ١٩٧٧(١٦) . وفي هذا السياق ، كان أحد تعريفات العمل الإرهابي أنه عمل يرتكب في زمن السلم وكان يُعتبر - لو ارتكب في زمن الحرب - انتهاكا لقواعد الحرب(١٧) . ومع هذا ، لا تزال ثمة صعوبات في رسم حد واضح يميز الإرهاب من كفاح "الشعوب الخاضعة لنظم استعمارية وعنصرية وللاحتلال الأجنبي أو غير ذلك من أنواع السيطرة الاستعمارية"(١٨) .

وهناك هدف مشترك لكثير من المجموعات الإرهابية هو إضعاف التزام الحكومات بحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون . على أن الالتزام بهذه المبادئ كبير الأهمية للمحافظة على تأييد الرأي العام لمكافحة الإرهاب ، وهي في ذاتها حاسمة لتحقيق النجاح . وفي عدة بلدان أوروبية كان عدد الإرهابيين جد صغير إذ كانت العضوية الأساسية لبعض المجموعات تتألف من حوالي ٢٠ الى ٢٥ عضوا كما كان نشاط الشرطة

الكفؤ ، ، بمساعدة معلومات مقدمة من الجمهور ، فعّالا في الإفضاء إلى إلقاء القبض على كثير من قادة الإرهابيين .

وليس الإرهاب مجرد مشكلة داخلية ، لانه كثيرا ما تكون له آثار دولية . فقد يعتدي الإرهابيون على مواطني بلدان أخرى أو على ممتلكاتها . وقد يجتازون الحدود للحصول على الاسلحة والمؤن أو على مأمن ، أو قد يقيمون روابط بإرهابيي بلدان أخرى . والإرهابيون الذين يعملون من بلد ما يمكنهم ممارسة الضغط على بلد آخر .

وعلى غرار ذلك ، فإن مخالفة حكومة ما لسيادة القانون ، ولو كان ذلك محصورا في نطاق حدودها ، تترتب عليها آثار دولية أيضا . فهي ، أولا ، تنطوي بالضرورة على التنكر لحقوق الإنسان كما وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . وثانيا ، قد تكون لتضاؤل احترام سيادة القانون على الصعيد الداخلي آثار تنعكس في تضاؤل احترام سيادة القانون على الصعيد الدولي .

١ - الاثر الملهب الذي يمكن أن يترتب على حوادث الإرهاب

تحفّ بالإرهاب الدولي ، الذي ينصب عليه اهتمام المجتمع الدولي ، مخاطر أكبر بالنسبة للسلم والأمن الدوليين تزيد عما قد يوحي به العدد الفعلي للضحايا ، إذ أن أهداف الهجمات الإرهابية ، كثيرا ما تكون رؤساء دول أو وزراء حكوميين أو غير ذلك من شخصيات بارزة(١٩) . ونظرا لان الإرهابيين كثيرا ما يدبرون أعمالهم الاثمة بحيث يكون لها وقع الصدمة وتثير الذعر بغية لفت الانتباه إلى قضيتهم ، فإن آثار أفعالهم يمكن أن تكون أكبر بكثير ومختلفة بصورة كبيرة مما يتوقعون . وبهذه الطريقة فإن الإرهاب يدخل عنصرا عشوائيا شديد الخطورة في العلاقات الدولية .

ومن الاسباب الاخرى للاهتمام المتزايد بالإرهاب الدولي التعقيد المتزايد للاسلحة المستخدمة . فقد أنتج الترابط والتداخل بين الإرهاب وزراعة المخدرات والاتجار بها في بعض بلدان أمريكا اللاتينية ما هو عمليا بمثابة جيوش خاصة مجهزة بالاسلحة الحديثة . وإذا أمكن للمجموعات الإرهابية الدولية أن تحصل على قذائف مضادة للطائرات أو مضادة للسفن وأن تستخدمها في هجماتها ، فإن الآثار يمكن أن تكون مدمرة . والخطر الاكبر هو أن يتمكن الإرهابيون من الحصول على سلاح نووي أو حتى انتاجه . وهكذا ، فمهما صغر عدد ضحايا الإرهاب في أي سنة معينة ، فإن حقيقة وجود مجموعات على استعداد للقتل من أجل أغراضها السياسية ، واحتمال أن ترى هذه

المجموعات أن من مصلحة قضيتها تفجير جهاز نووي ، تجعل الإرهاب مصدر انشغال دائم للمجتمع الدولي .

٢ - التوزيع الجغرافي لحوادث الإرهاب الدولي

ترد في الجدول ٤٤ تقديرات العدد الكلي للحوادث الإرهاب الدولي في العالم وتحليلها ، حسب المنطقة الجغرافية أو نوع الهجوم أو الهدف المتصور أو الضحية المستهدفة ، وعدد الضحايا من القتلى والجرحى . وتضم هذه الأرقام حوادث الإرهاب الدولي وحدها وهي وفق ما صرحت به إحدى الحكومات . ولا توجد إحصاءات مقبولة عالميا بشأن الإرهاب . ومع ذلك ، فإن الصورة العامة التي تشير إليها هذه الإحصاءات تميل إلى الاتساق مع التصورات الشائعة عامة حول مدى هذه الظاهرة وطبيعتها . ومنذ أواخر الستينات ، كانت هناك زيادة كبيرة في حوادث الإرهاب الدولي : من ١٢٥ في عام ١٩٦٨ إلى ٥٣٢ في عام ١٩٨٠ و ٨٣١ في عام ١٩٨٧ . وليس هناك ما يشير إلى تناقصها دوليا . وبالمثل ، فإن عدد الضحايا ارتفع من ٢٤١ في عام ١٩٦٨ إلى ٥٦٩ ١ في عام ١٩٨٠ و ٩٠٥ ٢ في عام ١٩٨٧ .

وفي بداية العقد الحالي كانت أوروبا الغربية والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية هي المناطق التي ارتكب فيها معظم هجمات الإرهاب الدولي . وتجاه نهاية العقد ، تحسنت الحالة في أوروبا الغربية ولم يكن هناك تغيير ملحوظ في أمريكا اللاتينية . أما في الشرق الأوسط وبقية آسيا فقد تدهورت الحالة .

وكان هناك منطقتان رئيسيتان لا غير خاليتين نسبيا من أنشطة الإرهاب الدولي على أراضيهما المحلية ، بما يختلف عن وضعها في البلدان الأخرى ، وهي أمريكا الشمالية وأوروبا الشرقية ، بما في ذلك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . وفي مجموعتي البلدان هاتين ، يعتبر الحفاظ على الرقابة على الحدود الدولية لضمان عدم دخول من يشك بكونه من الإرهابيين أسهل منه في أوروبا الغربية على سبيل المثال ، حيث تميل شروط منح التأشيرات إلى التساهل ، مما يعكس تكامل المنطقة الاقتصادي والاجتماعي الأوثق ، الذي يسّر السياحة أمام عدد كبير جدا من السواح وغيرهم من الزوار . وفي بعض بلدان أوروبا الغربية ، يربو عدد الزوار سنويا على مجموع السكان المقيمين ، مما يجعل الرقابة شديدة الصعوبة . وعلى الرغم من أن أوروبا الغربية لم تكن على استعداد للزيادة السريعة في هجمات الإرهاب الدولي في السبعينات - من ٢١ في عام ١٩٦٨ إلى ٨٠ في عام ١٩٧٠ لتصل إلى ذروتها البالغة ٣٥٧ في عام ١٩٧٧ - فإن الأرقام توضح أن الحالة تحسنت مؤخرا .

الجدول ٤٤ - حوادث الإرهاب الدولي ١٩٦٨ - ١٩٨٧
(نسبة مئوية من المجموع)

	١٩٦٨	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
المجموع	١٣٥	٣٠٩	٣٨٣	٥٣٣	٤٩٦	٤٧٧	٤٨٥	٥٩٨	٧٨٥	٧٧٤	٨٣١
حسب المنطقة(أ)											
افريقيا ، جنوب الصحراء الكبرى	٠,٠	٣,٦	٦,٣	٤,٧	٣,٨	٣,٤	٤,١	٧,٥	٥,٥	٣,٦	٣,٥
آسيا والمحيط الهادئ	٠,٨	٧,٨	٥,٨	٥,٥	٣,٠	٥,٩	٧,٦	٤,٥	٥,٤	٩,٩	٣٠,٨
أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	٠,٠	٠,٣	٠,٥	٠,٦	١,٤	١,٠	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٠	٠,١
أمريكا اللاتينية	٣٦,٠	٤١,٤	١٧,٥	٢٤,٨	٢٣,٦	٣٠,١	٢٤,٩	١٣,٩	١٥,٣	٣٠,٥	١٣,٠
الشرق الأوسط	١٤,٤	١٣,٩	١٨,٣	٢٣,٢	١٩,٦	١٠,٧	٢٣,١	٣٤,٣	٤٥,٥	٤٦,٥	٤٤,٥
أمريكا الشمالية	٣٣,٠	٨,١	١٥,٤	٦,٤	٦,٣	٦,٧	١,٩	٠,٨	٠,٥	٠,٣	٠,٠
أوروبا الغربية	١٦,٨	٢٥,٩	٣٦,١	٣٥,٩	٤٣,٣	٥٣,٣	٣٩,٠	٣٨,٨	٣٧,٨	٣٠,٣	١٨,١
حسب النوع											
إلقاء القنابل	٦٦,٤	٤٠,٥	٥١,٠	٤٣,٣	٥٠,٨	٥٥,٣	٥١,٣	٥٠,٧	٤٨,٤	٥٩,٣	٥٦,٩
هجوم مسلح	١٦,٨	١١,٠	١٣,٦	٣١,٨	٣٠,٦	١٤,٨	١٥,١	٣٣,٣	١٧,١	١٦,٧	١٥,٧
إحراق	٩,٦	١٨,١	١١,٣	٨,٦	٩,٤	١٥,٣	٩,٥	٩,٧	١٣,٤	١٤,٣	١٨,٠
اختطاف	٠,٨	١٣,٩	١٤,٧	٣,٠	٤,٩	٦,٥	٨,١	٧,٧	١٠,٦	٦,١	٦,٤
اختطاف طائرات	٣,٤	٥,٨	١,٠	١,٥	٣,٤	١,٠	١,٣	١,٧	٠,٧	٠,٣	٠,١
أنواع أخرى	٤,٠	١٠,٧	٨,٤	١٢,٨	١٣,٠	٧,١	١٤,٩	٧,٠	١٠,٨	٣,٤	٣,٩
حسب الهدف											
عمل تجاري	١٧,٥	١٥,٧	٢٨,٠	١٧,٣	١٥,٣	٢٣,٠	١٣,٣	٢٣,٩	٢٣,٥	٢٤,٩	٢٠,٠
دبلوماسي	٣١,٧	٢٩,٥	٢٨,٠	٣٦,٤	٣٨,٣	٣٣,٨	٣٣,٥	١٨,٥	٩,٤	١٠,١	٧,٦
حكومي	٣٠,٦	٣٠,٠	٦,٩	٨,٧	٦,٩٩	٥,٩	١٠,٠	١١,٧	٩,٥	١٠,٩	٩,٣
عسكري	٣,٤	٥,٩	٣,٥	٨,٦	٩,١	١١,٥	١٦,٣	٧,٤	٦,٩	٦,٠	٨,٧
أهداف أخرى	٢٧,٨	٢٨,٩	٣٣,٧	٣٩,٠	٣٠,٣	٢٥,٨	٢٧,١	٣٩,٥	٥٠,٦	٤٨,٠	٥٤,٥
عدد الضحايا											
المجموع	٣٤١	٣٣٦	٧٨٣	١ ٥٦٩	٩٧٣	٨٨٣	١ ٩٠٤	١ ٣٧٩	٢ ٠٤٣	٢ ٣٣١	٢ ٩٠٥
قتلى	٣٤	١٢٧	٣٦٦	٥٠٧	١٦٨	١٣٨	٦٣٧	٣١٣	٨٣٥	٦٠٤	٦١٣
جرحى	٣٠٧	٢٠٩	٥١٦	١ ٠٦٣	٨٠٤	٧٥٥	١ ٢٦٧	٩٦٧	١ ٢١٧	١ ٧١٧	٢ ٢٩٣

المصدر :وزارة خارجية الولايات المتحدة الامريكية ، مكتب السفير المتجول لمكافحة الإرهاب .

(أ) التصنيفات الجغرافية هي التي أعطتها وزارة الخارجية .

ويمكن استقاء بعض الدروس من خبرة أوروبا الغربية وغيرها من البلدان . فقد كانت الحرب ضد الإرهاب مكلّفة ، وأخذ الإرهاب ، أو هدد ، أرواح رؤساء الدول والحكومات وآلاف الناس العاديين ودمر الكثير من الهياكل الاساسية والمعدات . واحتياطات الأمن المكثفة حول الشخصيات العامة وإجراءات التفحص ومراجعة الملفات في المطارات والشك في أي طرد بلا مُرافق تُقبل جميعها الآن بوصفها سمات ضرورية للحياة في معظم البلدان .

وفي أوروبا الغربية والكثير من المناطق الأخرى ، لم تبتعد الحكومات عن سيادة القانون لدى مكافحة الإرهاب . وعلى الرغم من الإعمال الاستفزازية التي ترتكبها المجموعات الإرهابية ، لم تعطل الضمانات الدستورية . وإذا كان غرض المجموعات الإرهابية المحلية هو إثارة السلطات لحملها على تعليق الحقوق المدنية ضمن جهودها لمكافحة الإرهاب ، ثم تدعي أنها تحارب ضد نظام "قمعي" ، فإن ذلك الغرض لم يتحقق .

وهناك درس آخر يُستقى من هذه التجربة وهو أهمية تطوير استجابات سليمة للمخاطر التي يشكلها الإرهابيون . وعلى الرغم من أن القوات المسلحة في أي بلد مدربة على استخدام معدات معقدة في ميدان القتال ، فإن مكافحة الإرهاب لا تتطلب ، بصورة عامة ، استخدام القوات المسلحة النظامية أو معداتها . وفي معظم الحالات إذا استخدم الجيش أصلا ، فإنه يستخدم لدعم سلطات الشرطة النظامية ويتم تدريب وحدات عسكرية خاصة للعمل ، حين يلزم ذلك ، ضد الإرهابيين . وفي المملكة المتحدة ، عندما استولى الإرهابيون على السفارة الإيرانية في لندن عام ١٩٨٠ ، استخدمت الحكومة الوحدات الجوية الخاصة لتحقيق إنقاذ الرهائن الدبلوماسيين وفقا لمتطلبات القانون الدولي التي تقضي بأن يحمي البلد المضيف الدبلوماسيين الاجانب . وبالمثل ، عندما اختطف إرهابيون محليون ومن غربي آسيا في عام ١٩٧٧ طائرة من طائرات الخطوط الجوية الوطنية لجمهورية المانيا الاتحادية ، واحتفظوا بركابها كرهائن في الصومال ، قبلت الحكومة الصومالية طلب حكومة جمهورية المانيا الاتحادية بأن تدخل اراضيها القوة الخاصة لمكافحة الإرهاب (GSG-9) . وقد تغلبت هذه القوة على الإرهابيين وحررت الرهائن . كذلك ، في آذار/مارس ١٩٨١ قامت فرقة فدائيين اندونيسية ، بالتعاون مع حكومة تايلند ، بإنقاذ ركاب طائرة اندونيسية أخذت إلى بانكوك .

ومن المبادئ الأخرى المقبولة على نطاق واسع عدم قبول طلبات الإرهابيين . ففي إيطاليا رفضت الحكومة تقديم تنازلات إلى الإرهابيين الذين احتجزوا رئيس الوزراء السابق الدو مورو في عام ١٩٧٨ . كذلك ، في الكويت عام ١٩٨٨ رفضت الحكومة أن

تتفاوض مع مختطفي إحدى طائراتها ، حتى بعد أن قتل الإرهابيون مواطنين كويتيين على متنها .

وتدل تجربة السنوات الأخيرة على أن أعمال الإرهاب الوحشية ترتد ضد القضايا التي ارتكبت باسمها . والاشمئزاز من فقدان أرواح مطلقة البراءة نتيجة لعمليات اختطاف معينة لطائرات أو سفن ونتيجة لزرع قنابل في مناطق مكتظة قد قلل مما قد يوجد من دعم للقضايا التي يتبناها المرتكبون .

٣ - الإرهاب المرتكب ضد مواطني بلدان ثالثة

لا يتطابق التوزيع الجغرافي لحوادث الإرهاب مع التوزيع الجغرافي للضحايا . ومن أسباب هذا كون العديد من الهجمات الإرهابية إما عشوائية - تتضمن ، كما في بعض الحالات ، ركاب طائرة بغض النظر عن الجنسية - أو موجهة بدقة إلى مواطني بلد ما يعيشون في بلد آخر ، لا سيما موظفيه الدبلوماسيين أو قواته المسلحة في الخارج .

ومن الأسباب الأخرى أن بلدان أوروبا الغربية يتم اختيارها في كثير من الأحيان كموقع للحوادث الإرهابية لاعتقاد الإرهابيين بأن الأعمال الوحشية في هذه البلدان يمكن أن تؤثر على الرأي العام تأثيرا أشدّ فعالية . وعلاوة على ذلك ، فإن المواطنين البارزين لتلك الدول التي يسعى الإرهابيون إلى تخويفها يعيشون في أحوال كثيرة في المنفى في بلدان أوروبا الغربية . وبالإضافة إلى ذلك ، يوجد في أوروبا الغربية عدد من الإرهابيين "الاثنيين" الذين لا يريدون تعطيل العملية السياسية للبلد بقدر ما يريدون إحداث تغيير في منطقة معينة ، مثل شمال ايرلندا وإقليم الباسك وكورسيكا ، وهم يتعاونون ، في بعض الأحيان ، مع مجموعات إرهابية محلية محددة أخرى تهدف إلى تخريب نظام الحكومة في هذه البلدان وتعطيل تحالفاتها القائمة .

٤ - الرفض الدولي المتزايد للإرهاب

لا يمكن أن نتوقع القضاء على الإرهاب ، كغيره من الجرائم ، قضاء تاما في أجل قريب . ومع ذلك ، كما هو الحال بالنسبة لجرائم أخرى ، فإن الجهود الرامية إلى منعه تشمل خطوات للوصول إلى فهم أعمق للعوامل الاجتماعية والتاريخية التي تساعد على توضيح أسباب ارتكاب الأفراد والمنظمات للأعمال الإرهابية ، كما تشمل الجهود

الرامية إلى زيادة فرص اعتقال الإرهابيين وتقديمهم إلى العدالة أينما يخطئون وأينما يلتمسون اللجوء . وقد سنت الولايات المتحدة تشريعا يجعل ارتكاب أي فعل ارهابي يمس مواطنين من مواطني الولايات المتحدة في أي مكان في العالم جريمة يعاقب عليها بموجب قوانينها . وكان هناك أيضا تشدد في موقف الجمهور إزاء الإرهاب خلال السنوات العشرين الماضية جعل من الممكن للمجتمعات المختلفة أن ترفض التعامل مع الإرهابيين أو الانصياع لمطالبهم . وفي بعض الحالات ، أدى تصور كون الحكومة تتفاوض مع الإرهابيين أو مؤيديهم إلى أزمات سياسية . وبالمثل ، أصبح لانتشار فكرة أن دولة ما تؤيد أو تقبل الإرهاب الدولي ، أهمية متزايدة في شبكة العوامل التي تحدد وضع هذه الدولة في الشؤون الدولية ، ومن ثم أمنها الخاص . ولهذا السبب ، يُسلّم بأن المصلحة المشتركة لجميع الدول لا تكمن في معارضة الإرهاب فحسب ، بل وفي عدم التعرض لأية شكوك تتعلق بالاشتراك في النشاط الإرهابي مباشرة أو بصورة غير مباشرة .

ولارتكاب جريمة إرهابية في بلد أجنبي ، ولا سيما إذا كان بلدا حدوده محروسة حراسة جيدة ولديه شرطة فعّالة وجمهور يقظ فإن الرعاية أو المساعدة النشطة التي يقدمها مسؤولون حكوميون أجانب يمكن في القليل أن تكون مساعدة بالغة . وللمسؤولين الحكوميين الأجانب القدرة على توفير جوازات سفر مزورة وتهريب أسلحة إلى الداخل والتكفل بنفقات الإرهابيين وتقديم مأوى آمن لهم في المباني الدبلوماسية . ويمكنهم أيضا أن يقدموا استخبارات مفيدة عن أفضل الطرق لارتكاب الجريمة . وقد اعتبرت المشكلة خطيرة بما فيه الكفاية لدى بعض التجمعات الإقليمية لاتخاذ إجراء جماعي . من ذلك أن مجلس أوروبا الذي تعرضت بلدانه الأعضاء بصورة خاصة إلى هجمات الإرهابيين الدوليين ، اتخذ قرارا للتعاون "في اتخاذ التدابير الرامية إلى مكافحة الإرهاب الذي ينطوي على إساءة استعمال الامتيازات والحصانات الدبلوماسية أو القنصلية والإرهاب الموجه ضد الممثلين الدبلوماسيين أو القنصليين"(٢٠) . وتقرر أنه إذا عانى عضو من أعضاء مجلس أوروبا من عمل إرهابي تشجعه إحدى الدول ، فإن "على الدول الأعضاء أن تنظر في طبيعة الإجراءات التي يمكن أن تتخذها مشتركة أو منفردة وفقا للقانون الدولي والمحلي لكي ترد على هذا العمل ، وبصفة خاصة لكي توضح للدولة المسيئة أن هذا السلوك غير مقبول"(٢١) . كذلك ، في عام ١٩٨٧ ، اعتمدت رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي اتفاقية إقليمية لقمع الإرهاب .

٥ - التعاون الدولي ضد أعمال مختلفة كثيرا ما يرتكبها إرهابيون

حاول المجتمع الدولي تناول مسألة الإرهاب الدولي . واعتمدت الجمعية العامة في دورتها الخامسة والعشرين المعقودة في عام ١٩٧٠ المبدأ القائل بأن على كل دولة واجب الامتناع عن تنظيم أعمال الحرب الأهلية أو الأعمال الإرهابية في دولة أخرى ، أو التحريض عليها ، أو المساعدة أو المشاركة فيها ، أو قبول تنظيم نشاطات في داخل إقليمها تكون موجهة الى ارتكاب مثل هذه الأعمال (٢٢) . وفي وقت لاحق أنشأت الجمعية العامة اللجنة المخصصة لموضوع الإرهاب الدولي التي قدمت تقريرها الى الجمعية العامة في عام ١٩٧٩ (٢٣) . وبالإضافة الى ذلك ، تم التوصل الى اتفاقات تشمل بعض الجرائم المحددة التي يرتكبها إرهابيون في أحيان كثيرة ، وذلك كثيرا ما يكون بهدف توجيه الانتباه الدولي الى أنفسهم . وتتضمن هذه الاتفاقات الاتفاقية المتعلقة بالجرائم وبعض الأعمال الأخرى المرتكبة على متن الطائرات ، الموقعة في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٦٣ بطوكيو (٢٤) ، واتفاقية قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات ، الموقعة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠ بلاهاي (٢٥) ، واتفاقية قمع جرائم الاعتداء على سلامة الطيران المدني الموقعة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧١ بمونتريال (٢٦) ، واتفاقية منع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون والمعاقبة عليها ، المبرمة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ بنيويورك (٢٧) ، والاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن المبرمة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ بنيويورك (٢٨) ، واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية المبرمة في ٣ آذار/مارس ١٩٨٠ بفيينا . وفي شباط/فبراير ١٩٨٨ اعتمد تحت رعاية منظمة الطيران المدني الدولي ، البروتوكول المتعلق بقمع أعمال العنف غير المشروعة في المطارات التي تخدم الطيران المدني الدولي وذلك لاستكمال اتفاقية مونتريال لعام ١٩٧١ . وأخيرا اعتمدت في آذار/مارس ١٩٨٨ ، تحت رعاية المنظمة الدولية للملاحة البحرية ، اتفاقية جديدة لمكافحة الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية وبروتوكول لمكافحة الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الأرصفة الثابتة المقامة على الجرف القاري .

وأشار مجلس الأمن الى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة عندما أدان بصريح العبارة جميع أعمال أخذ الرهائن والاختطاف وحث على "مواصلة تطوير التعاون الدولي فيما بين الدول في وضع واعتماد تدابير فعالة تتمشى مع قواعد القانون الدولي وذلك بغية تيسير منع ومقاضاة جميع أعمال أخذ الرهائن والاختطاف والمعاقبة عليها بوصفها من مظاهر الإرهاب الدولي" (٢٩) .

ويوضح ازدياد التعاون فيما بين الدول ضد الإرهاب أن البلدان ذات الأيديولوجيات والنظم الاجتماعية المختلفة تستطيع أن تعمل معا ضد تهديد مشترك . وبالفعل لقي سلوك المجموعات الإرهابية التي تعلن أنها تعزز أيديولوجية معينة أو دينا معينا الإدانة من جانب دول تتمسك بتلك الأيديولوجية بالذات ومن جانب شخصيات دينية بارزة . وقد أكدت البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ما تنطوي عليه أعمال الإرهاب من إمكان الإخلال بالاستقرار وخلق التوتر وذلك في إدانتها "الإرهاب الدولي بجميع أشكاله ، أينما ارتكبت الأعمال الإرهابية وأيا كان مرتكبوها ومهما كانت الدوافع" . ورأت أن الإرهاب إثم يودي بأرواح بريئة ويزعزع استقرار الحالة الدولية ، مما يوجد مصادر جديدة للتوتر ويثير المنازعات الدولية"(٣٠) . واقترح الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ورئيس هيئة رئاسة مجلس السوفيات الأعلى تعزيز وتوسيع التعاون فيما بين الدول بصورة أساسية للقضاء على الإرهاب الدولي في إطار الأمم المتحدة(٣١) .

وحاولت البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي أن تزيد التعاون فيما بينها وعلى المستوى الدولي لمكافحة الإرهاب . وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بدور بارز في هذا الصدد وبات الإرهاب ، من خلال جهودها الى حد بعيد ، مسألة بالغة الأهمية في جدول الأعمال الدولي . إلا أنه لم يكن من السهل دائما بلوغ درجة التعاون المرجوة ، فقد رفضت في بعض الأوقات طلبات التسليم . ومن الممكن إزالة بعض الصعوبات لو وجد تعريف قانوني "للإرهاب" . ويمكن استلهام اتفاقية جنيف الموقعة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٧ والمتعلقة بمنع الإرهاب والمعاقبة عليه . ووقع هذه الاتفاقية ٢٤ بلدا من بلدان أوروبا وأمريكا اللاتينية ، ومصر والهند والاتحاد السوفياتي . وأكد الموقعون أن "واجب كل دولة الامتناع عن أي عمل يستهدف تشجيع الأنشطة الإرهابية الموجهة ضد دولة أخرى ومنع الأعمال التي تقع في إطارها هذه الأنشطة"(٣٢) . كما وقع ثلاثة عشر طرفا في هذه الاتفاقية على مشروع اتفاقية لإنشاء محكمة جنائية دولية في لاهاي تعطي للأطراف المتعاقدة الحق في جعل هذه المحكمة تحاكم الإرهابيين بدلا من أن تقوم هي نفسها إما بمقاضاتهم أو بتسليمهم . واتفاقية جنيف لعام ١٩٣٧ لم تدخل حيز النفاذ قط ولكن لغتها تعتبر بمثابة نموذج للاتفاقيات النموذجية اللاحقة مثل تلك التي قدمتها الولايات المتحدة الى الجمعية العامة في عام ١٩٧٢(٣٣) . وطلبت الجمعية العامة الى الأمين العام ، في قرارها ١٥٩/٤٢ ، أن يلتمس آراء الدول الأعضاء بشأن الإرهاب الدولي بكل جوانبه وبشأن طرق ووسائل مكافحته ، بما في ذلك ، في جملة أمور ، عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة .

جيم - متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز/السيدا)

١ - انتشار الايدز/السيدا في العالم

الايدز مرض يسببه فيروس جديد ومميت وهو فيروس نقص المناعة البشرية ، الذي يضعف بالتدريج جهاز المناعة في الجسم . وينتقل فيروس نقص المناعة البشرية ، في المقام الأول ، بواسطة الاتصال الجنسي . وهو ينتقل أيضا بواسطة الدم الملوث ومنتجات الدم ، ويمر عبر عمليات نقل الدم أو بالمشاركة أو إعادة استخدام المحاقن أو المعدات الملوثة أو من أم مصابة الى طفلها أثناء الولادة أو بعدها . ويبدو أن الاتصال الجنسي بالجنس الآخر يتسبب بدرجة أقل في انتقاله في البلدان المتقدمة النمو ولكنه قد يكون الوسيلة الرئيسية لانتقاله في كثير من البلدان النامية . ويمكن لفيروس نقص المناعة البشرية أن يظل كامنا في جسم شخص ما لمدة سنوات أو ربما طيلة عقود ، قبل أن تبدأ الأعراض في الظهور . وقد ثبت ، حتى الآن ، أن الايدز مرض مهلك دائما بمجرد ظهوره . وينصرف تعبير "الايدز" فقط الى المرحلة الأخيرة والمميتة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية .

وتوحي الدلائل الراهنة بأن ١٠ الى ٣٠ في المائة على الأقل من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية ، ستظهر عليهم أعراض مرض الايدز خلال خمس سنوات من الإصابة . بل أن تلك النسبة المئوية قد تكون أعلى على مدار فترة زمنية أطول . وبالإضافة الى مرض الايدز ذاته ، قد تحدث أمراض أخرى ، بما في ذلك مركب الظواهر المتصلة بمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز/السيدا) والمرض العصبي . وبذلك يمكن توقع ، خلال السنوات الخمس الأولى من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ، إصابة ٢٠ الى ٥٠ في المائة من الأشخاص بأمراض ذات صلة بالايدز ، وبالإضافة الى المصابين بالايدز ذاته[٣٤] .

ويبدو أن انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في العالم قد بدأ في منتصف السبعينات . وينتشر فيروس نقص المناعة البشرية دون أن يلحظه أحد بسبب طول الفترة التي تختفي فيها الأعراض فيما بين الإصابة الأولية وحدوث المرض . ومن المفترض أن ما يتراوح بين ٥ و ١٠ ملايين من الأشخاص قد يكونون مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية على الصعيد العالمي[٣٥] . إلا أن التاريخ الطبيعي للمرض لم يفهم بعد بقدر كاف بسبب قصر الفترة التي أجريت فيها دراسة علمية للمرض وكائناته الممرضة .

أما مشكلة حجم فيروس نقص المناعة البشرية وآثاره الشديدة التنوع فقد قيّمت وقدرت بأقل من حجمها على نحو كبير . وأصبح من المحقق حاليا ، على نطاق واسع ، أن للايدز نتائج هائلة من ناحية المعاناة البشرية وتكاليف الخدمات الصحية والتأثير الاجتماعي .

وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، كان ١٤٣ بلدا قد أبلغ منظمة الصحة العالمية بحدوث ما مجموعه ٩٧٦ ١٣٢ حالة إصابة بالايدز ، ومن بين جميع الحالات المبلغة ، كان نحو ٧١ في المائة منها متصلا بـ ٤٢ بلدا في الأمريكتين ونحو ١٢ في المائة من ٢٨ بلدا أوروبيا ونحو ١٦ في المائة من ٤٦ بلدا افريقيا والباقي وهو ١ في المائة من ٢٧ بلدا آسيويا وأوقيانوسيا . وخلال السنوات الاربع الماضية ، كان العدد التراكمي لحالات الايدز المبلغة الى منظمة الصحة العالمية قد تضاعف بمقدار ١٥ ضعفا (انظر الشكل الثالث عشر) . ويزيد حاليا عدد البلدان التي تبلغ عن حالات الإصابة بالايدز بنحو مائة بلد عما كان عليه الحال منذ أربعة أعوام .

غير أن البيانات لا تمثل صورة كاملة لحدوث المرض . فمن المعترف به أن قلة الإبلاغ عن الايدز أمر متأصل ، خاصة في بلدان نامية ، وذلك لعدة أسباب . ففي الكثير من أفقر بلدان العالم ، حيث يكون الأطباء والمرافق الطبية في حالة ندرة ، يكون احتمال توقيع الكشف على شخص ما بواسطة الطبيب ، والاحتمال الأقل حصوله على تشخيص للمرض يعد أمرا بعيدا عن التحقيق . وفضلا عن ذلك ، فإن تشخيص مرض الايدز بدقة مسألة معقدة ، بل أن الحالات التي يتم تشخيصها قد لا تبلغها السلطات الصحية المحلية الى السلطات القومية ، وتشجع أيضا الصورة السلبية لبلد ما أُبلغ عن وجود عدد كبير من حالات الايدز به ، قلة الإبلاغ في بعض البلدان النامية ، حيث من المحتمل أن يكون للإبلاغ أثر ضار بالسياحة . وقدرت منظمة الصحة العالمية العدد الفعلي للمصابين بفيروس الايدز في نهاية سنة ١٩٨٨ بنحو ٠٠٠ ٣٥٠ شخص(٣٦) .

وهناك ثلاثة أشكال متميزة فيما يتعلق بحدوث الايدز . ويشمل الشكل الأول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وبعض المناطق في أمريكا الجنوبية واستراليا ونيوزيلندا . وفي نطاق الأمريكتين ، أبلغ عما يزيد عن ٥٣٨ ٨٠ حالة في الولايات المتحدة . وتقدر ادارة الصحة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية عدد حالات الإصابة بالايدز التي ستحدث في البلد بحلول عام ١٩٩١ بـ ٠٠٠ ٢٧٠ حالة ـ أي نحو خمسة أضعاف العدد الكلي للحالات المبلغة في ذلك البلد حتى الآن(٣٧) . وفي هذا الشكل ، يحدث معظم الحالات فيما بين الرجال اللوطيين والمخنثين والأشخاص الذي يتعاطون المخدرات

في الأوردة ويستخدمون محقنات ملوثة . وعلى الرغم من أن انتقال الفيروس عن طريق الاتصال بالجنس الآخر يمثل حاليا نسبة مئوية أقل من نسبة الاتصال بين اللوطيين ، إلا أن نسبته زادت من ١ في المائة في أوائل الثمانينات الى نحو ٥ في المائة في سنة ١٩٨٨ . ولم يعد انتقال فيروس نقص المناعة البشرية عن طريق الدم أو منتجات الدم يمثل مشكلة خطيرة ، إذ يفحص الدم المخصص للنقل كما تُعالج منتجات الدم بغرض منع التلوث . وأصبح الانتقال المصاحب للولادة غير شائع في هذا الشكل ، وإن كانت البحوث الأخيرة تفترض أن سنوات قد تمر قبل ظهور مرض الايدز .

أما الشكل الثاني فيشمل أجزاء من افريقيا الوسطى والشرقية والجنوبية وأمريكا اللاتينية ، ولاسيما أجزاء من منطقة البحر الكاريبي ، حيث تكون الرعاية الصحية ونظم الصحة العامة أيضا غير كافية لتحقيق الأغراض الجارية . ويشكل الايدز مشكلة خطيرة بوجه خاص في البلدان النامية الواقعة في تلك المناطق . وعلى الرغم من أن الأرقام غير معروفة إلا أنها تمثل نسبة مئوية متزايدة من اجمالي الحالات في العالم . ولايزال من الصعب التكهن بأبعاد وباء الايدز وبآثاره الاجتماعية - الاقتصادية ، ولكن هناك ما يدعو الى الاعتقاد بأنه سيكون مدمرا في بعض من أفقر مناطق العالم ، بسبب الفقر المدقع وضعف الهيكل الاساسي للصحة العامة وعدم فحص الدم والنقص الشديد في الأموال اللازمة لتحقيق الوقاية . فالموارد المحدودة تعوق القدرة على الرد على تحدي الايدز بالقيام بحملات وقائية فعالة .

ويُفترض في افريقيا أن الاتصال بالجنس الآخر هو طريقة الانتقال السائدة ونسبة الحالات حسب الجنس واحدة تقريبا . وعلى الرغم من الإبلاغ رسميا عن بعض الحالات في افريقيا في النصف الثاني من سنة ١٩٨٢ ، فإن الإبلاغ عن معظم الحالات جرى في الفترة بين تموز/يوليه ١٩٨٦ وكانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ . وربما تصل نسبة الإصابة في بعض المناطق الحضرية الى ٢٥ في المائة في الفئة العمرية من ٢٥ الى ٤٠ سنة . وأصبح الانتقال عن طريق الدم الملوث واستخدام محاقن غير معقمة ومن الأم الى الطفل ، مشكلة صحية خطيرة . ويمثل الانتقال الأخير مصدرا كبيرا للإصابة ، خاصة في المناطق التي سجلت فيها نسبة تتراوح من ٥ الى ١٥ في المائة من الحوامل ، ايجابية للمصل الخاص بفيروس نقص المناعة البشرية . ويحتمل أن تكون نسبة تتراوح على الأقل من ٢ الى ٤ في المائة من المواليد الجدد قد أصيب في فترة الولادة . وأصبحت الإصابة المتزايدة بين الأطفال مدعاة للقلق بشأن احتمال تسبب برامج التحصين في نقل الفيروس من طفل لآخر عندما تكون المحاقن غير معقمة تعقيما صحيحا أو المعد استخدامها . وإذا كان بعض الأطفال الملقحين يحملون فيروس الايدز ، فإنه ينشأ خطر انتشار الفيروس الى أطفال

غير مصابين بواسطة مخاقن ملوثة بفيروس نقص المناعة البشرية(٣٨) . وربما يكون علاج الملاريا بنقل الدم وسيلة أيضا لتعرض الناس للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية .

ويشمل الشكل الثالث آسيا وأجزاء من منطقة المحيط الهادئ وغرب آسيا وأوروبا الغربية . ويحتمل ، في هذه الفئة أن يكون فيروس نقص المناعة البشرية ، قد ظهر في منتصف الثمانينات . ولا يوجد دليل حتى الآن ، على أن فيروس نقص المناعة البشرية قد انتشر بين السكان عامة . وتحدث معظم الحالات فيما بين اللوطيين أو المتلقين للدم ومنتجات الدم . وبالنظر الى طرق الانتقال ، فإنه من غير المحتمل أن تظل هذه البلدان خالية من الإصابة والمرض .

٢ - النتائج الاجتماعية - الاقتصادية للايدز

لا يحتمل أن يمثل مرض آخر تحديا رئيسيا مثل الايدز ، بما له من عواقب اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية . وهو يطرح مسائل حاسمة إنسانية ، وقانونية ذات تأثير عميق على قيم التماسك والتسامح في المجتمعات والقيم الاساسية لها . فالايدز داء حديث . وكان مما شجع على انتشار وباء الايدز ، التغيرات في أسلوب الحياة والعادات الاجتماعية . وهو يلقي ضوءا جديدا على القيم التقليدية .

ويمكن لوباء الايدز أن يؤثر على عدة مجالات للسياسة الاجتماعية ؛ فهو يمثل تحديا صحيا رئيسيا . وبالنظر الى طريقة انتقاله ، يوجد نحو ٧٥ - ٩٠ في المائة من الحالات بالبلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء في فئة العمر التي تتراوح بين ٢٠ و ٤٠ سنة(٣٩) . ويشكل الايدز أيضا خطرا للأمهات والأطفال على السواء . وفي المناطق التي يصاب فيها ٥ في المائة من الحوامل بالايدز ، تكون الزيادة في معدل وفيات الرضع نحو ١٣ لكل ٠٠٠ ١ مولود حي ، مما يتجاوز وحده إجمالي معدل وفيات الرضع من كافة حالات الوفاة في البلدان الصناعية . وربما يسبب تأثير فيروس نقص المناعة البشرية والايدز على الشباب والرضع انخفاضا في الأعمار المتوقعة من الناحية الوطنية في كثير من البلدان . وسيستنفد انتشار المرض الكثير من الموارد اللازمة للرعاية والاهتمام الصحي وسيكون ذلك أمرا محسوسا لدى الأفراد والأسر والمستشفيات وشركات التأمين والحكومات على كافة الأصعدة . وفي الولايات المتحدة ، تتراوح تكلفة رعاية المريض ابتداء من التشخيص وحتى الوفاة من ٠٠٠ ٥٠ دولار الى ٠٠٠ ١٥٠ دولار(٤٠) . وفي البلدان النامية تتجاوز التكاليف المباشرة وغير المباشرة لمرض الايدز ، وإن كانت أقل كثيرا ، قدرة الهياكل الأساسية والموارد الصحية في معظم

البلدان . ويمكن ، في بلدان ذات ملاك صغير من العاملين المدربين ، أن يسبب فقد عدد ولو صغير من هؤلاء العاملين ضررا شديدا .

وعندما يصاب عدد كبير من أعضاء المجتمع فإن ذلك يسبب تكاليف كبيرة للمجتمع ، ومن حيث التنمية الاجتماعية والاقتصادية فإن مرض الايدز يحرم المجتمع من المساهمات الاقتصادية والاجتماعية التي يقدمها هؤلاء الاعضاء . والهيكل والمهام الاسرية مهددان بكل من الإصابة وفقد الامهات والآباء . إذ يعني مرضهم ووفاتهم خسارة في الانتاجية ورأس المال البشري وإعالة الاطفال والمسنين . وفضلا عن ذلك ، فإن رعايتهم تستنزف بالفعل موارد نادرة للأسر وهياكل الرعاية الصحية معا . وإذا رفع الايدز معدل وفيات الرضع ، فإن بعض المكاسب المحرزة في مجال خفض الخصوبة قد تنقلب الى عكس المرجو منها .

ويطرح انتشار الايدز مسائل معقدة تتصل بالحقوق الاخلاقية والإنسانية . واتسم رد فعل الجمهور إزاء الايدز ، كما بدا في عدد من البلدان النامية ، بالخوف والسلوك التمييزي وتقديم مقترحات لا مبرر لها لاتخاذ تدابير تتعلق بالسياسة العامة . ولايزال القلق الذي لا أساس له بشأن خطر الإصابة بالايدز يمثل مأساة لأفراد وأسر ومجتمعات بأكملها . ويسبب القلق تمييزا واسع النطاق ضد المصابين بالايدز . وأدت الوصمة الى فقد الوظائف وفرض قيود على الالتحاق بالتعليم والحصول على خدمات الإسكان وغيرها من الخدمات الاجتماعية والحرمان من التغطية التأمينية والهجر من قبل الأصدقاء والانفصال عن الأسرة ، وإعادة تقييم الاحتياجات الاجتماعية والشخصية . وقد تطرح في أماكن العمل مسائل مثل فحص الموظفين المنتظرين فيما يتعلق بالاصابة بفيروس نقص المناعة البشرية واستخدام شخص مصاب بالايدز أو فصله ، أو مسائل متعلقة برفض موظفين للعمل مع أحد المصابين بالايدز أو تقديم خدمات له .

وتعرض أبناء مصابون بالايدز الى تخلي آبائهم عنهم ، ووضعوا في دور التبنّي وحرموا من الالتحاق بمدارس عامة . ويرفض بعض المستشفيات الخاصة قبول أطفال مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية . ومن المألوف الإعراب عن مشاعر الوصم خلال فترة العلاج بالمستشفى . وللخوف الذي أوحى به ظهور الايدز نتائج تدعو الى القلق فيما يتصل بالاخلاقيات الطبية . وربما يوضع مرضى الايدز في أماكن منعزلة عن غيرهم وقد يرفض موظفو المستشفى العناية بهم ، فيقصرون بذلك في الوفاء بالتزام أخلاقي بتوفير الرعاية الكافية لهم . وفي بعض البلدان ، أُقترح اتخاذ عدة تدابير للصحة العامة ، مثل عزل المصابين وفرض الحجر الصحي عليهم والكشف أو الفحص الإلزامي وتجميع سجلات للمصابين .

وتسبب الايدز في أن يقوم عدد من الحكومات ببحث وتنفيذ فحص الزائرين فيما يتصل بفيروس نقص المناعة البشرية . وقد انتشر الايدز بالفعل انتشارا كبيرا في الكثير من البلدان التي تنفذ تلك التدابير . وتقتصر بلدان أخرى ذات الانظمة التقليدية على فحص فئات معينة فقط من الزائرين مثل الطلبة والعمال الاجانب .

٣ - الاستجابة الوطنية والدولية لانتشار متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا)

إن الحكومات جماعات وفرادى مصممة على مكافحة انتشار الإيدز . وقد أدى انتشار أزمة الإيدز على الصعيد العالمي الى فتح آفاق واسعة للتعاون الدولي بين العلماء ، والى تنسيق الجهود بين موظفي الصحة العامة من أجل الانطلاق في برنامج فعال لرصد هذا المرض المزعج والحد من انتشاره . وفي الوقت الحاضر يجري الاضطلاع ببحوث مكثفة تهدف الى رعاية مرضى الإيدز ، والى الوقاية منه ، وانتاج اللقاحات والعقاقير اللازمة لعلاجه . ومع ذلك ثمة اعتقاد بانه لن يكون في الامكان اتاحة أي لقاح إلا بعد بضع سنوات عديدة مقبلة وذلك لاسباب تعود جزئيا الى تنوع أسباب الاصابة بالإيدز . وتشير الاختبارات الاكلينيكية التجريبية لعلاج مرضى الإيدز باستخدام عَقار زيدوفودين (المعروف بـ آزت AZT) إلى أنه لربما يكون العقار الافضل المتاح في الوقت الحاضر ، رغم ما له من آثار جانبية خطيرة(٤١) . وبينما تتركز الجهود الطبية والصحية الدولية على مكافحة هذا الوباء بانتظار نتائج البحوث ، لا تزال الوقاية هي السلاح الفعال في الوقت الحاضر . ولذلك لا غنى عن برامج التوعية والإعلام التي لا تزال تمثل في هذه المرحلة الوسائل الوحيدة الكفيلة بكبح جماح انتشار هذا المرض .

وفي بلدان كثيرة يجري الاضطلاع بحملات للتوعية والإعلام موجهة الى الجمهور العام وتشمل هذه الحملات الجهود التي تبذل في عديد من البلدان المتقدمة النمو في مجالات الاعلانات الاذاعية والتليفزيونية ، وبرامج استبدال المحاقن ، والإعلان عن موانع انتقال فيروس العدوى ، وإسداء المشورة وإنشاء الخطوط الهاتفية المباشرة ، والعمل في أوساط الفئات الاكثر تعرضا للخطر . ففي مطلع عام ١٩٨٦ نظمت المملكة المتحدة حملة إعلامية على النطاق الوطني تهدف الى تبصير الجمهور بحقائق الإيدز ، وتبديد الاوهام المرتبطة به ، وبسط ما هو مناسب من المشورة والطمانينة ، والتأثير على الرأي العام الاجتماعي من أجل تغيير المواقف وأنماط السلوك التي تنطوي على الخطر . وحظيت الحملة الإعلامية بدعم جيد يتمثل في مبادرات قطاعية اشتركت فيها هيئات حكومية ووكالات تطوعية على الصعيدين الوطني والمحلي . وفي فرنسا ، وضع برنامج إعلامي متعلق

بالإيدز بهدف توعية الفنيين الصحيين ، وزيادة وعي الجمهور والشباب بالمشكلة ، وتدريب الموظفين العاملين في وسائط الإعلام .

وفي الولايات المتحدة ، زاد حجم الانفاق على الإيدز من قرابة ٦٠ مليون دولار في السنة المالية ١٩٨٤ الى ما يزيد على ٩٠٠ مليون دولار في السنة المالية ١٩٨٨ . ويزيد المبلغ المطلوب في ميزانية عام ١٩٨٩ عن ١,٢ بليون دولار . ومن هذا المبلغ يجري تسديد تكاليف أنشطة البحث العلمي ومراقبة المرض ، والوقاية منه ومكافحته . واجتذب الإيدز الدعم من قادة رجال الأعمال والمؤسسات الخاصة والمنظمات الشعبية . ويجري إعداد برامج ومشاريع للتوعية في مجال الإيدز(٤٢) . ففي أيار/مايو ١٩٨٨ وزعت على كل أسرة في الولايات المتحدة كراسة عنوانها "الإيدز ، ما هو ؟" ، تشكل جزءاً من برنامج شامل للوقاية من هذا المرض .

وقد زاد التعاون زيادة سريعة بين معاهد البحوث الطبية وشركات العقاقير والوكالات المانحة والمنظمات الدولية . فقد تولت منظمة الصحة العالمية المسؤولية عن الوقاية من الإيدز ومكافحته على الصعيد العالمي . ولذلك أنشأت في عام ١٩٨٧ برنامجا عالميا للإيدز . وتقدم منظمات كثيرة في منظومة الأمم المتحدة ووكالات للتعاون المتعدد الأطراف ومنظمات غير حكومية وتطوعية مساهمات من مواردها للخطة العالمية للإيدز . ويفصّل البرنامج جوانب الاستراتيجية العالمية للوقاية من الايدز ومكافحته ، وهي الاستراتيجية التي تستهدف الوقاية من عدوى فيروس نقص المناعة البشرية (HIV) ، وتخفيف الآثار الشخصية والاجتماعية للإيدز ، وتوفير الرعاية للمصابين بالفيروس وتنسيق الجهود الوطنية والدولية الرامية الى مكافحة المرض .

ويتم في اطار البرنامج العالمي للإيدز التعاون مع ما يربو على ١٤٠ بلدا ، وتشجيع تكوين اللجان الوطنية المعنية بالإيدز ، وعقد المؤتمرات الدولية واقتراح المبادئ التوجيهية اللازمة للوقاية من الفيروس المميت ولمكافحته . وتشجع منظمة الصحة العالمية الحكومات على اشراك وزارات التخطيط والمالية والتعليم في الجهود التي تستهدف وضع استراتيجيات قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل لمكافحة الإيدز . وتمكن أكثر من ٩٠ بلدا من القيام بوضع خطط قصيرة الأجل في اطار البرنامج العالمي للإيدز ، بينما قام ٣٠ بلدا تقريبا بوضع خطط متوسطة الأجل . وأنشئت لجان وطنية معنية بالإيدز في أكثر من ١٥٠ بلدا .

وفي قراري الجمعية العامة ٨/٤٢ و١٥/٤٢ سلّمت الجمعية العامة بما لمنظمة الصحة العالمية من قيادة راسخة ودور توجيهي وتنسيقي على صعيد العالم في مجال الوقاية من الإيدز ومكافحته والتثقيف بشأنه وطلبت إلى الأمين العام أن يكفل بالتعاون الوثيق مع المدير العام لمنظمة الصحة العالمية ضمان تحقيق استجابة منسقة من منظومة الأمم المتحدة إزاء وباء الإيدز . وقد أنشئت آلية تنسيق داخل ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة ، وذلك في شكل لجنة التوجيه المعنية بالإيدز/السيدا التابعة للأمم المتحدة .

وعلى الصعيد العالمي يتحمل البرنامج العالمي للإيدز مسؤولية القيادة الاستراتيجية ، وتنسيق البحوث العالمية وتبادل المعلومات وتقييم التعاون التقني وتعبئة وتنسيق الموارد . وبغية الاضطلاع بالولاية التي أناطتها بها الاستراتيجية العالمية للإيدز ، قامت منظمة الصحة العالمية باصدار بيانات تتعلق بالسياسات اللازمة لحل المشاكل التي تنشأ عن هذا الوباء المستشري على النطاق العالمي . ووضعت منظمة الصحة العالمية أيضا سياسات تتعلق بمعايير تحديد هوية المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية ، والسفر الدولي ، والوقاية من الإيدز ومكافحته في السجون ، وبجوانب الأمراض العصبية المرتبطة بعدوى فيروس نقص المناعة البشرية ، وآثار الفيروس على الرضاعة الثديية ، وتحصين الاطفال وحقوق الانسان .

وحتى وقت كتابة هذا التقرير تم تزويد كل من زائير والسنغال بالمبلغ الكامل اللازم للسنة الأولى لعمليات برامجها الوطنية ، بما في ذلك تبرعات بلغت في مجموعها ١٤,٦ مليون دولار[٤٣] . وتركز برامج مكافحة الإيدز في هذين البلدين على التوعية والإعلام من أجل وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية ، وتدريب الموظفين الطبيين ، وتحسين وسائل فحص امدادات الدم وحمايتها ، ومراقبة الانتشار الوبائي للمرض ، وتحسين الخدمات المختبرية في مرافق تشخيص الإيدز وعلاج مرضاه .

وفي غضون العامين الماضيين حدثت زيادة كبيرة في نشاط عدد كبير من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي تشارك في مكافحة الإيدز على النطاق العالمي . وتأتي ضمن المجالات التي يجري أو يعتزم الإضطلاع فيها بأعمال تتعلق بالإيدز الأنشطة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي تتم عن طريق التحالف بين منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمكافحة الإيدز . وتبدي منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) اهتماماً خاصاً بأثر الإيدز على المرأة والطفل ؛ ويقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان دعما للأنشطة التي ينفذها على الصعيد القطري عن طريق برامجه

المتعلقة بصحة الأمومة والطفولة وتنظيم الأسرة . وتجري ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة دراسة للأثر الديمغرافي لوباء الإيدز . ويقوم البنك الدولي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وغيرها من البرامج التنفيذية بتقديم مساعدة لضمان توفير الموارد اللازمة لتنفيذ البرامج الوطنية للإيدز .

وكان اجتماع القمة العالمي لوزراء الصحة المعني بالبرامج المخصصة للوقاية من الإيدز الذي عقد في بداية عام ١٩٨٨ من الأحداث التي لها شأنها على صعيد مكافحة الإيدز عالمياً . واعتمد اجتماع القمة إعلان لندن بشأن الوقاية من الإيدز الذي دعا الى طرق جميع قنوات الاتصال في كل مجتمع ، وخلق روح التلاحم الاجتماعي عن طريق الإعلام والتوعية والقيادة الاجتماعية ، واحترام الكرامة الانسانية في برامج الوقاية من الايدز . وأعلن مؤتمر القمة عام ١٩٨٨ عام الاتصال والتعاون بشأن الإيدز . واحتفل في جميع أنحاء العالم بأول يوم عالمي للإيدز (١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨) والغرض منه هو تعزيز الإعلام والتوعية لمكافحة الإيدز . وتم بهذه المناسبة شن حملة إعلامية عالمية متزامنة في مقر منظمة الصحة العالمية ومقر الأمم المتحدة والمراكز الاقليمية ومكاتب الإعلام الوطنية .

دال - الاستنتاجات

تبرز القضايا الثلاث التي عالجها هذا الفصل أهمية التعاون الدولي من أجل حل المشاكل العالمية . إذ لا يمكن الحد من اساءة استعمال المخدرات بدون اتخاذ تدابير في البلدان المنتجة والمستهلكة على السواء ؛ ولا يمكن مكافحة الارهاب بفعالية اذا لم تتعاون البلدان على حرمان مرتكبيه من المأوى المأمون ؛ وكذلك لا يمكن وقف انتشار الإيدز ما لم تُتخذ اجراءات وقائية في جميع البلدان .

ومن الممكن أن يتراوح التعاون من تبادل الآراء والخبرات ونتائج البحوث الى تنسيق التدابير المتخذة . وفيما يتعلق بالارهاب والاتجار بالمخدرات ، يتسم التعاون بين وكالات انفاذ القوانين وتبادل المعلومات بشأن المتهمين بأهمية كبرى .

وثمة مصاعب كثيرة تصاحب الانتقال من بيانات المبادئ العامة التي يصدرها المجتمع الدولي وهمومه المشتركة ، الى اقامة الآليات الوطنية والدولية التي تكفل نجاح التعاون . على أن هذه المصاعب لا تنتقص من قيمة وضع المبادئ العامة . فهذه

المبادئ ضرورية لتحديد طبيعة المشكلة ووضع المؤشرات التي يمكن في ضوئها التوصل الى الحلول .

ويمكن في جميع هذه الحالات القول بأن هذه المؤشرات توضع وتتحدد فعليا عن طريق مبادئ الأمم المتحدة نفسها وقراراتها ذات الصلة : وعلى الأخص سيادة القانون ، والمجاملة الدولية ، واحترام حقوق الانسان وحرياته الأساسية ، والاهتمام بكرامة الانسان . وبالنظر الى تعدد البلدان والنظم القانونية واختلاف النظم الاجتماعية والسياسية ، فإنه لا يمكن أن يكون تجسيد هذه المبادئ الأساسية وانشاء الهيئات الدولية التي تناط بها المسؤولية عن تنفيذ ما يتم التوصل اليه من توافق في الآراء ، أمرا سهلا . ولهذا السبب كثيرا ما تبين أن التعاون الاقليمي بين البلدان ذات النظم القانونية أو السياسية المتشابهة بشير بتدابير دولية أوسع نطاقا .

الحواشي

(١) William Pollin, "Drug Abuse, U.S.A.: how serious? how soluble?", - Issues in Science and Technology, Vol. III, No. 2, Winter 1987, P.22

(٢) Behrouz shahandeh, "Drug and Alcohol Abuse in the Workplace: Consequences and Countermeasures", International Labour Review, Vol. 124, No. 2 (March/April 1985), p. 207 -

(٣) Rensselaer W. Lee III, "The Latin American Drug Connection", Foreign policy, No. 61 (Winter 1985/1986), p. 148 - انظـــــر وفي عـــام ١٩٨٤ خلصت لجنة رفيعة المستوى تابعة لمنظمة الدول الامريكية إلى أن أي مزارع في مقاطعـــة تشاباريه في بوليفيا "يقوم بزراعة الكوكايين يستطيع أن يحقق عائدا سنويا صافيـــا قدره ٠٠٠ ٩ دولار للهكتار ، في حين أن المحصول الاكثر ربحا الذي يلي ذلك ٠٠٠ هـــو محصول الحمضيات ، الذي يحقق عائدا سنويا صافيا قدره ٥٠٠ دولار ابتداء من العـــام الخامس لزراعته حين تبدأ الاشجار في الاثمار . ويمكن أن يصل العائد من الكوكايين إلى ١٩ ضعفا للعائد من الحمضيات . ووفقا للدراسات المتاحة ، لا يوجد محصول آخـــر يزرع في هذه المناطق ، من البن إلى الكاكاو ، ويستطيع في الاحوال الراهنة أن يضاهي الكوكايين فيما يحققه من عائد صاف" . وبالمثل ذكر متحدث باسم مكتب النائب العـــام في مكسيكو أن "المشكلة اقتصادية ، وأن الفلاحين هم آخر من نوجه إليه اللوم . إنهـــا منطقة كساد ، وفي إمكان تجار المخدرات أن يدفعوا للفلاح ٣٠ دولارا مقابل محصول صغير من الماريوانا ، في حين قد لا يدر عليهم محصول مماثل من الذرة إلا دولارين" . انظـــر Winthrope P. Carty, "The Double-Edged Threat of Drug Traffic", Ceres, The FAO Review, Vol. 20, No. 2 (March/April 1987) p. 39 -

(٤) The Americas in 1988: A Time for Choices, a Report of the Inter-american Dialogue (the Aspen Institute for Humanistic Studies, 1988), p.50 -

(٥) "The Cocaine Economies: Latin America's killing fields", The Economist, 8 October 1988 -

الحواشي (تابع)

(٦) "التقرير المرحلي لصندوق الأمم المتحدة لمكافحة اساءة استعمال المخدرات" (E/CN.7/1988/12) .

(٧) David F. MUSTO: "Lessons of the First Cocaine Epidemic", The Wall Street Journal, 11 June 1986 .

(٨) الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ ، بصيغتها المعدلة ببروتوكول عام ١٩٧٢ المعدل للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ (الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٩٧٦ ، الرقم ١٤١٥٢) .

(٩) اتفاقية المؤثرات العقلية ١٩٧١ (الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ١٠١٩ ، الرقم ١٤٩٥٦) .

(١٠) "وقائع الأمم المتحدة" ، المجلد الرابع والعشرون ، العدد ٢ ، أيار/مايو ١٩٨٧ ، الصفحة ٢٠ .

(١١) "تقرير المؤتمر الدولي المعني باساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها" ، فيينا ، ١٧ - ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٧ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.87.I.18) الفصل الأول ، الفرع ألف .

(١٢) المرجع نفسه ، الفرع باء .

(١٣) الارهاب ليس ظاهرة جديدة . فالاستخدام الحديث لمصطلح "الارهاب" يعود إلى زمن الثورة الفرنسية . وأطلق على السياسة التي كان يتبعها اليعقوبيون في فترة "حكم الارهاب" من آذار/مارس ١٧٩٣ إلى تموز/يوليه ١٧٩٤ . أما لفظة "إرهابي" فكانت تطلق على اليعقوبيين وعملائهم - أي من دانت لهم مقاليد الحكم .

(١٤) انظر قرار الجمعية العامة ١٥٩/٤٢ ، الفقرة ١٤ .

(١٥) للاطلاع على النص انظر A/C.6/418 ، المرفق الأول .

الحواشي (تابع)

(١٦) للاطلاع على نصوص اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ ، انظر ، الامم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٧٥ ، الاعداد من ٩٧٠ إلى ٩٧٣ ، وللاطلاع على البروتوكولين التكميليين انظر A/32/144 ، المرفقان الاول والثاني . وتتضمن هذه الاتفاقات المقاتلين في سبيل الوطن وتمنحهم مركز المحارب شريطة أن (أ) يكونوا تحت إمرة ضابط أعلى رتبة ، (ب) مرتدين شارات دائمة يمكن تمييزها بسهولة من بعد ، (ج) يحملوا السلاح جهرا ، (د) يلتزموا في سلوكهم القتالي بقوانين الحرب وأعرافها . وتتضمن الفقرة ٤ من المادة ١ من البروتوكول التكميلي الاول لسنة ١٩٧٧ بشأن حماية ضحايا النزاعات الدولية المسلحة (A/32/144 ، المرفق الاول) بشكل لا لبس فيه "النزاعات المسلحة التي يحارب فيها أشخاص سيطرة استعمارية واحتلالا أجنبيا ونظما عنصرية من أجل ممارسة حقهم في تقرير المصير" . وقد ووفق على هذا البروتوكول بتوافق الآراء في الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة ، وصدق عليه عدد محدود من الدول .

(١٧) L. Paul Bremer III, "Tereorism and the rule of law", State Department Bulletin, August 1987, p. 86 .

(١٨) قرار الجمعية العامة ١٥٩/٤٢ ، الفقرة ١٤ .

(١٩) تظهر تجارب التاريخ ، مثل مؤامرة قنبلة أورسيني في عام ١٨٥٨ ضد نابليون الثالث امبراطور فرنسا ، واغتيال الارشيدوق فرانز فرديناند ولي عهد الامبراطورية النمساوية الهنغارية سنة ١٩١٤ في سارايفو ، أن هذه الحوادث يمكن أن تكون شديدة الالتهاب ، وأن من الصعوبة البالغة تقديم تأكيدات للرأي العام بأن حكومة الدولة التي بدأ تنفيذ المؤامرة على أرضها ، أو يعرف عنها عادة تأييدها ، للقضية التي ارتكبت المؤامرة باسمها ، كانت على غير علم مسبق بالفعل الذي جرى ارتكابه فيما بعد ، ولم تعط موافقتها الضمنية عليه .

(٢٠) القرار رقم ٣ الصادر عن وزراء الدول الاعضاء في مجلس أوروبا الذين اشتركوا في المؤتمر الاوروبي للوزراء المسؤولين عن مكافحة الارهاب ، (انظر A/42/519 ، الفرع الثاني ، باء) .

(٢١) المرجع نفسه ، الفقرة و .

(٢٢) قرار الجمعية العامة ٢١٢٥ (د - ٢٠) ، المرفق .

الحواشي (تابع)

(٢٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٧ (A/34/37) .

(٢٤) الامم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٧٠٤ ، الرقم ١٠١٠٦ ، الصفحة ٢١٩ .

(٢٥) المرجع نفسه ، المجلد ٨٦٠ ، الرقم ١٢٣٢٥ ، الصفحة ١٠٦ .

(٢٦) الولايات المتحدة ، معاهدات واتفاقات دولية أخرى ، المجلد ٢٤ ، ١٩٧٣ ، الصفحة ٢٦٨ .

(٢٧) الامم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ١٠٣٥ ، الرقم ١٥٤١٠ ، الصفحة ١٦٧ .

(٢٨) قرار الجمعية العامة ١٤٦/٣٤ ، المرفق .

(٢٩) قرار مجلس الامن ٥٧٩ (١٩٨٥) .

(٣٠) رسالة مؤرخة في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٧ وموجهة إلى الامين العام من ممثلي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبلغاريا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا والجمهورية الديمقراطية الالمانية ورومانيا وهنغاريا لدى الامم المتحدة (A/42/416) الصفحتان ١ و ٢ .

(٣١) رسالة مؤرخة في ١٨ ايلول/سبتمبر ١٩٨٧ وموجهة إلى الامين العام من نائب رئيس وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لدى الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة (A/42/574-S/19143) الصفحة ٧ .

(٣٢) A/C.6/418 ، المرفق الاول .

(٣٣) انظر Helmut Rumpf, "International legal problems of terrorism" Aussenpolitik, Vol. 36, No. 4/85, pp. 395-396 .

الحواشي (تابع)

(٣٤) بيان أدلى به في ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧ الدكتور ج. مان ، مدير البرنامج العالمي لمنظمة الصحة العالمية بشأن متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز/السيدا) في لقاء إعلامي غير رسمي عقد أثناء الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة فيما يتعلق بنظر الجمعية العامة في مسألة الوقاية من متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز/السيدا) ومكافحتها .

(٣٥) مذكرة من الأمين العام عن الاستراتيجية العالمية للوقاية من متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز/السيدا) ومكافحتها (A/43/341-E/1988/80) .

(٣٦) منظمة الصحة العالمية/البرنامج العالمي بشأن الايدز/السيدا ، AIDS UPDATE ، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، جنيف .

(٣٧) منظمة الصحة العالمية ، دائرة الاعلام ، "هذه هي الحقيقة" ، العدد ١٩٨٨/٥٦ .

(٣٨) AIDS and Poverty in the Developing World, Policy Focus, No. 7 (Washington, D.C., Overseas Development Council, 1987), pp. 5-6 .

(٣٩) بيان أدلى به الدكتور ج. مان ، مدير البرنامج العالمي لمنظمة الصحة العالمية بشأن الايدز/السيدا ، أمام اجتماع القمة العالمي لوزراء الصحة المعني بالبرامج المخصصة للوقاية من الايدز/السيدا ، لندن ، ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ .

(٤٠) Confronting AIDS: Directions for Public Health, Health Care and Research, Washington, D.C. Institute of Medicine, National Academy of Sciences, National Academy Press, 1988 p. 21 .

(٤١) مجلة الصحة العالمية ، آذار/مارس ١٩٨٨ ، الصفحة ٦ .

(٤٢) Scientific American, Volume 259, No, 4, (October 1988,) p. 132 .

(٤٣) "هذه هي الحقيقة" ، العدد ١٩٨٨/٥٦ ، منظمة الصحة العالمية ، دائرة الاعلام .

الفصل التاسع

المهاجرون واللاجئون

تحدث الهجرة الدولية في كثير من الحالات بصورة طوعية حيث يسعى الناس وراء فرص اقتصادية واجتماعية أفضل في بلدان أخرى ، مثلما يفعلون عندما يهاجرون داخل بلدهم . ولكن قد يضطر الناس ، في حالات أخرى كثيرة ، الى البحث عن ملجأ في بلدان أخرى نتيجة الاضطهاد أو التمييز أو الكوارث التي يتسبب فيها البشر أو الكوارث الطبيعية مثل الحرب أو المجاعة . والتفرقة بين المهاجرين لدوافع اقتصادية واللاجئين ليست واضحة على الدوام ، وإن كان كلا النوعين من الهجرة يثير قضايا حساسة وصعبة أمام المجتمع الدولي الذي أصبحت دوله ترى أن من الطبيعي أن تفرض قيودا على الهجرة الى الداخل أو الى الخارج أو على الهجرة بنوعيها .

وقد تزود الهجرة البلدان الأصلية بصمام أمان ، إذا ما كانت البطالة مرتفعة ويصعب معالجتها ، كما قد تصبح التحويلات النقدية التي يرسلها المهاجرون مصدرا هاما للنقد الأجنبي لفترة من الزمن . وتفيد التقارير أن ما يزيد على ٢٠ مليون شخص يعملون خارج البلد الذي يحملون جنسيته . وعلى الرغم من أن بعض البلدان النامية ، حتى البلدان الكبيرة منها مثل الهند ، تلقت مبالغ في صورة تحويلات نقدية من المهاجرين تجاوز ٢٥ في المائة من صادرات السلع ، ولكنها قد تفقد كذلك أكثر أبنائها مهارة وقدرة ، وفي الوقت نفسه تستقبل البلدان المضيفة عمالا مهاجرين لم تكن في حاجة الى تهيئتهم وتدريبهم . وقد يبقى هذا التدفق الأجور عند مستويات أدنى مما كانت ستبلغه بخلاف ذلك مما يفيد المنتجين ولكنه قد يضر بالقوة العاملة المحلية ، ما لم يكن اقتصاد البلد المضيف في عملية نمو دينامي يمكن أن ترتقي فيها القوة العاملة الوطنية السلم الاجتماعي ، بينما يتولى المهاجرون أعمالا منخفضة المنزلة والأجر .

لقد زاد عدد اللاجئين الذين يفرون الى بلاد أخرى زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة ، لاسيما فيما بين البلدان النامية ، حيث كانت تكاليف استقبال اللاجئين والمصاعب التنظيمية المتعلقة بذلك مرتفعة للغاية في بعض الحالات . وفي عام ١٩٨٦ ، كان هناك نحو ١٢ مليونا يعيشون كلاجئين منهم نحو ١٠ ملايين في البلدان النامية . وفي كثير من الحالات ، يفرض وجود عدد كبير من السكان الذين يعيشون كلاجئين أو كأشخاص مشردين في بلادهم ، مشاكل مماثلة الى حد كبير لمشاكل اللاجئين الأجانب .

ألف ـ الهجرة الدولية

١ ـ التغييرات التي طرأت على حجم السكان المهاجرين وتكوينهم

كان هناك ما يزيد على ٢٠ مليون شخص يعملون خارج بلادهم في أوائل الثمانينات . فمن البلدان النامية ، كان هناك ستة ملايين عامل مهاجر في أمريكا الشمالية ، و ٣ ملايين في غربي آسيا و ٣ ملايين آخرين في أمريكا اللاتينية[(١)] . وفي عام ١٩٨٧ ، كان هناك عدد كبير من العمال المهاجرين في عدة بلدان من افريقيا لاسيما غربي وجنوبي افريقيا . ومن المرجح ، مع اعتبار أفراد الاسرة والمعالين ، أن يساوي مجموع عدد المهاجرين عدة مرات عدد العاملين أنفسهم . وفي عام ١٩٨٧ ، جاوز عدد السكان المهاجرين ١١ في المائة من مجموع السكان في ١٩ بلدا أو منطقة[(٢)] (استراليا ، اسرائيل ، الإمارات العربية المتحدة ، البحرين ، جزر البهاما ، سان مارينو ، سنغافورة ، سويسرا ، غامبيا ، فرنسا ، كندا ، كوت ديفوار ، الكويت ، لكسمبرغ ، لختنشتاين ، المملكة العربية السعودية ، موناكو ، ناورو ، نيوزيلندا) . وليس من الممكن تقديم فكرة أفضل عن الضخامة العددية لهذه الظاهرة ، نظرا لعدم وجود معلومات منتظمة .

وقد حدثت تغييرات ضخمة في أنماط الهجرة على الاجل الطويل . إذ تميل معظم الهجرة الدولية حاليا الى أن تحدث فيما بين بلدان متجاورة : من أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي الى أمريكا الشمالية ، ومن شمال افريقيا وجنوبي أوروبا الى شمالي أوروبا ، ومن شرق وجنوب آسيا الى غرب آسيا ، وبين البلدان الواقعة في غرب آسيا وافريقيا . كما حدثت زيادة في الهجرة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وأوروبا الشرقية الى الغرب ، الى أوروبا وأمريكا الشمالية . وطبقت في أوروبا ، التي شهدت هجرة مطردة حتى السنوات الأولى من السبعينات ، سياسات أكثر تقييدا في الثمانينات ، مع إيلاء العمال المهاجرين الاوائل قدرا من التشجيع حتى يعودوا الى بلدانهم الاصلية . وقد أدى انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي ، واستمرار ارتفاع معدلات البطالة في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، والانخفاض في العائدات في البلدان المصدرة للنفط ، الى اتباع هذه السياسات الجديدة . وفي الوقت نفسه ، عززت العوامل الاقتصادية دوافع الهجرة . ففي معظم البلدان النامية حدثت زيادة مطردة في السكان في سن العمل دون زيادة متكافئة في

فرص العمل بالنسبة للداخلين الجدد الى سوق العمل . وقُدرت الزيادة السنوية للسكان في سن العمل في البلدان النامية في الثمانينات بنحو ٦٠ مليونا بالمقارنة بنحو ٢٩ مليونا في منتصف الستينات . وقد ازدادت حدة الضغط من أجل الهجرة نتيجة لصراعات سياسية وتوترات اجتماعية تبدو عسيرة الحل . كما تسببت فترات التقشف الطويلة في دفع العديد الى الهجرة . في حين شجعت الاتصالات الحديثة السريعة والفعالة واليسر النسبي للسفر ، المتعلمين والشباب على أن يبحثوا عن فرص للعمل فيما وراء البحار .

٢ - العمال الدوليون المهاجرون بلا مستندات

إن الهجرة غير القانونية أو غير المدعمة بمستندات منتشرة انتشارا واسعا . فقد عانت البلدان الأوروبية والولايات المتحدة الامريكية وبعض البلدان الاخرى من هجرة واسعة النطاق للعمال بصورة سرية منذ منتصف السبعينات . ومن الواضح أن نطاق هذه الظاهرة كبير ، لكن التقديرات المتاحة تختلف اختلافا بيّنا ومن الصعب التحقق منها . وقد قدر أن عدد المهاجرين بصفة سرية أو مخالفة للاصول المرعية ودون مستندات في عام ١٩٨٦ ، ربما يجاوز ١,٢٥ مليون في جنوبي أوروبا وحدها ، منهم ما يتراوح بين ٠٠٠ ٧٠٠ ومليون في ايطاليا ونحو ٠٠٠ ٤٥٠ في اسبانيا و ٠٠٠ ٥٠ في البرتغال و ٠٠٠ ٤٠ على الأقل في اليونان[٣] . وقدر عدد المهاجرين دون مستندات في الولايات المتحدة بما يتراوح بين ٤ الى ٦ ملايين ، ما يزيد عن نصفهم من العمال المهاجرين من المكسيك[٤] . وفي اليابان ، التي يشكل مجموع العمال المهاجرين فيها عددا منخفضا ، يشار الى أنها شهدت تدفقا بلغ نحو ٠٠٠ ١٠٠ من الاجانب الذين دخلوا بصورة غير قانونية بحثا عن العمل خلال السنوات القليلة الماضية[٥] .

وتحرك الاعتبارات الاقتصادية المهاجرين غير الشرعيين الى حد كبير . فهم يسعون وراء العمل والاجور . ومن ناحية أخرى ، ينصب الطلب على العمال المهاجرين ، كأوضح ما يكون ، في ما يسمى "الاعمال المتدنية المستوى" ، التي تشمل الاعمال الصعبة ، والكريهة ، والمتمركزة في موقع سيئ ، والتي تؤدى في مواعيد غير مناسبة ، والمتقطعة أو لبعض الوقت ، والمنخفضة الاجر ، دون احتمالات للترقي"[٦] . ففي الولايات المتحدة ، على سبيل المثال ، تتوفر هذه الاعمال (في مجال جني الفواكه والخضروات) في المزارع ، وفي مجال التشييد ، وفي صناعة الملابس ، وفي المطاعم والمغاسل ، وفي خدمات النظافة العامة وخدمات الاسر المعيشية ، وفي سائر الخدمات اليدوية . ولا يتوفر عمال وطنيون لمثل هذه الاعمال المنخفضة الاجر والمتدنية المرتبة والتي غالبا ما تكون مؤقتة ، حتى في حالة تجاوز المعدلات المحلية للبطالة ١٠ في

المائة من القوى العاملة . ويتحاشى العمال الوطنيون هذه الوظائف لعدة أسباب . إذ يجد بعضهم أن المصادر البديلة للدخل مثل تعويض البطالة ومدفوعات الرفاه والدعم المقدم من الأسرة والأصدقاء ، تمثل خيارات أكثر جاذبية . ولا يرغب آخرون في العمل في مهام وبيئات تعتبر غير جذابة من وجهة نظرهم . كما يدعم وجود اقتصاد سري أو غير منظم أو مناظر الطلب على العمال المهاجرين غير الشرعيين . وفي هذا الاقتصاد "غير المنظم" تجد المؤسسات التي تعمل خارج نطاق الأنظمة الحكومية والضرائب أن من المريح ومن الاقتصادي تشغيل العمال المهاجرين غير الشرعيين الذين لا يمكنهم أن يلجأوا بأنفسهم الى مؤسسات الحكومة الرسمية .

ولا تقتصر حركة عبور الحدود من قِبَل العمال غير المدعمين بمستندات على الاقتصادات المتقدمة النمو . فقد اجتذب الإزدهار الاقتصادي الذي حدث في السبعينات والثمانينات في بعض البلدان المصدرة للنفط في آسيا وأمريكا اللاتينية وافريقيا العديد من المهاجرين من البلدان المجاورة . ويعد ما حدث في نيجيريا مثالا ملحوظا لحركة العمال هذه . وقد تسبب الانخفاض الذي أعقب ذلك في أسعار النفط والانكماش الاقتصادي في تدفق ضخم من جديد الى البلدان المجاورة .

ولجأت عدة بلدان الى الانفاذ الصارم للقيود المفروضة على الحدود ولوائح العمالة لمواجهة مشكلة الهجرة غير القانونية . وقد حاولت الارجنتين وايطاليا وبربادوس وفرنسا وفنزويلا وكندا والولايات المتحدة الامريكية ، ضمن بلدان أخرى ، تنظيم مركز هؤلاء المهاجرين . ولم تلق هذه الانواع من العلاج سوى نجاح محدود في تقييد هجرة العمال غير الشرعية ، التي تبدو حاليا أنها دخلت في النسيج الاقتصادي للعديد من البلدان المستقبلة لها . ويمكن بسهولة استغلال العمال المهاجرين غير الشرعيين وغير المدعمين بمستندات . فهم لا يتمتعون بحماية التشريعات الاقتصادية والاجتماعية للبلد المضيف ، كما أن مكان عملهم يقع خارج نطاق قوانين بلدهم الاصلي . ولاتزال مشاكل العمال المهاجرين غير الشرعيين تمثل مشكلة اجتماعية رئيسية تتطلب اهتماما مستمرا من قِبَل المجتمع الدولي .

٣ ـ تحويلات العمال المهاجرين المالية والمكاسب الاخرى

تمثل التحويلات المالية المرسلة من العمال المهاجرين بالنسبة لبعض البلدان النامية ، تدفقا هاما من الموارد ومصدرا كبيرا للنقد الاجنبي (انظر الجدول ٤٥) .

وتتوقف المبالغ المحولة على الدخل المكتسب والنفقات في البلد المضيف . ويتقاضى بعض العمال أجورهم في البلد المضيف بالعملة المحلية ، ولا يتقاضون سوى مبالغ ضئيلة بالعملة الأجنبية للتحويل الى وطنهم . كما قد يجد آخرون من المريح أو المجزي بقدر أكبر تحويل المبالغ عن طريق القنوات غير الرسمية . وقد يؤدي هذان العنصران الى تقليص الأرقام الواردة في الجدول والمبنية على التحويلات المسجلة رسميا .

ويذهب الى البلدان المبينة في الجدول مجتمعة معظم النقد الأجنبي العالمي الذي يحوله عمال البلدان النامية العاملون بالخارج . وقد بلغت التحويلات المالية الى تلك البلدان ١٩,٠ بليون دولار في عام ١٩٨٥ ، أي ٣٨ في المائة من صادراتها السلعية . وفي عدد من البلدان ، ولا سيما الأردن وباكستان وبنغلاديش والسودان ومصر ، كانت التحويلات المالية أكبر حتى من ذلك . ويكون نصيب الفرد من التحويلات المالية أكبر بكثير في البلدان الصغيرة عنه في البلدان ذات التعدادات السكانية الكبيرة مثل الهند أو بنغلاديش . وبالنسبة لمعظم البلدان التي يطلق عليها "البلدان المتلقية لتحويلات مرتفعة" يكون نصيب الفرد من التحويلات متواضعا نوعا ما .

الجدول ٤٥ ـ التحويلات المالية الواردة من العمالة المهاجرة ، بلدان مختارة

البلدان	التحويلات بملايين دولارات الولايات المتحدة ١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	كنسبة مئوية من الصادرات السلعية ١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	نصيب الفرد بدولار الولايات المتحدة لعام ١٩٨٦ التحويلات	الصادرات السلعية
الجمهورية العربية اليمنية	٣٧١,٥	١ ٠٣٣,٨	٩٤٢,٥	٨٣٨,٢	٦٦٥,٥	١ ٩١٣,٠	٨ ١٢٥,٤	١٠ ٨٣٣,٣	٨ ٨١٠,٦	٣ ٢٣٠,٦	٩٤,٤	٣,٩
اليمن الديمقراطية الشعبية	٥٨,٨	٣٤٧,٤	٤٩٩,٥	٤٢٥,٦	٣٨١,٧	٣٩٨,٥	٥٨٣,٩	١ ٦٣٣,٤	١ ٠٠١,٤	٩٣٦,٦	١١٩,٤	١٣,٩
ليسوتو	١٣١,٧	٢٦٣,٢	٣٤٣,٧	٣٤٣,٨	٢٧٣,٥	٩٠١,٥	٤٣٩,٤	١ ٢١٤,٥	١ ١٠٣,٦	١ ١١٦,٣	١٧٥,٣	١٥,٧
تونغا	٦,٦	٨,٩	١٣,٥	١٤,٩	٢١,٣	٨٩,٣	١٣١,٩	١٩٠,١	١٩٣,٥	٤٠٩,٦	١٩٣,٦	٤٧,٣
الاردن	١٦٦,٧	٦٤٠,١	٩٨٣,٠	٧٨٦,٠	٩٣٨,٣	١٠٩,٠	١١١,٣	١٣٠,٠	٩٩,٧	١٣٨,٣	٢٥٦,٤	١٩٩,٨
ساموا الغربية	٨,٣	١٨,٧	٢٠,٣	٢٣,٧	٢٨,٥	١١٠,٧	١٠٨,٧	١١٠,٩	١٤٧,٣	٢٧١,٤	١٧٨,١	٦٥,٦
دومينيكا	٠,٠	٨,٦	١٠,٨	١١,١	١١,٦	٠,٠	٨٥,١	٤١,٤	٣٨,٨	٢٩,٤	١٤٥,٠	٤٩٣,٥
باكستان	٢٥٧,٤	٢ ٠٣٦,٩	٢ ٥٦٦,٦	٢ ٥٣٤,١	٣ ٤٤١,٤	٢٤,٥	٧٩,٣	١٠٣,٥	٩٥,٥	٧٧,٧	٢٤,٦	٣١,٧
تركيا	١ ٣١٣,٥	٢ ٠٧٠,٧	١ ٨٣٠,٤	١ ٧١٠,٨	١ ٥٥٥,٦	٩٣,٧	٧١,٣	٢٤,٦	٢٠,٨	٢٠,٥	٣٠,٩	١٥٠,٨
مصر	٣٦٥,٥	٢ ٦٩٥,٥	٣ ٩٦٣,٧	٣ ٢١١,٥	٣ ٥٠٥,٩	٢٣,٣	٦٩,٩	١٠٣,٥	٣٣,٧	٩٥,٣	٥٠,٥	٥٣,١
يوغوسلافيا	١ ٦٩٥,٠	٤ ٠٩٤,٦	٣ ١٦٧,٣	٣ ١٠٥,٩	٣ ٧٣٠,٧	٤١,٦	٤٥,١	٣١,٣	٣٩,٣	٨٣,٧	١٦٠,٣	٤٧٦,٣
المغرب	٤٧٩,٦	٩٧٦,١	٨٤٣,٦	٩٥١,٤	١ ٣٨٠,٨	٣١,٤	٤٠,٤	٣٩,٠	٤٤,٣	٥٧,٣	٦١,٤	١٠٧,٣
سوريا	٥٣,٣	٧٧٣,١	٣٣٧,٠	٣٩٣,٤	٣٠٠,٠	٥,٦	٣٦,٦	١٧,٦	١٧,٩	٣٥,٠	٢٨,٣	١١٣,١
بنغلاديش	١٥,٣	٢٨٦,٣	٤٣٦,٨	٤٣٠,٨	٥٨٧,٩	٤,٨	٣٦,١	٤٦,٩	٤٣,١	٦٦,٩	٥,٨	٨,٧
الهند	٤٣٩,٨	٢ ٧٣٨,٠	٣ ٢٦٦,٣	٣ ٤٥٨,١	٠,٠	٩,٣	٣٣,٩	٣٣,٣	٣٥,٩	٠٠	٣,٣(ب)	١٣,٤
السودان	١,٨	٣١٩,٠	٣٧٥,٧	٣٤٧,٣	٩٠,٠	٠,٤	٣١,٨	٥٣,٠	٥٥,٦	٣٧,٤	٤,١	١٤,٨
هايتي	١٩,٧	٥١,٩	٤٤,٤	٤٩,٤	٥٣,٨	٣٧,٨	٣٤,١	٣١,٠	٣١,٧	٣٧,٣	١٠,٠	٣٦,٩
سالي	١١,٨	٤٠,٥	٣٠,٨	٣١,٣	٣٥,٧	١٦,٤	١٩,٨	١٠,٨	١١,٨	١٣,٤	٣,٠	٢٣,٧
الجمهورية الدومينيكية	٣٨,٠	١٨٣,١	٣٠٥,٠	٣٤٣,٠	٣٤٣,٠	٣,١	١٩,٠	٢٣,٦	٣٣,٨	٣٣,٥	٣٧,٧	١١٣,٥
قبرص	١٨,٨	٨٤,٩	٦٨,١	٦٥,٤	٧٧,٣	١٣,٣	١٧,٤	١٣,٠	١٥,٧	١٧,١	١١٥,٤	٦٧٤,٥
سري لانكا	٨,٦	١٥١,٦	٣٠٠,٨	٣٩٣,٣	٣٣٥,٣	١,٥	١٤,٣	٢٠,٦	٣٣,٣	٣٦,٩	٢٠,٣	٧٤,٩
تونس	١٣٦,٣	٣٩٦,٧	٣٠١,٤	٣٥٣,٨	٣٤٧,٣	١٥,٨	١٣,٨	١٧,٠	١٤,٩	١٩,٧	٤٨,٠	٣٤٣,٩
الفلبين	٠,٠	٦١٣,٠	٧١٧,٥	٨٠٨,٣	٩٥٦,٤	٠,٠	١٠,٦	١٣,٣	١٧,٤	١٧,٧	١٥,٦	٨٧,٩

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالامانة العامة للامم المتحدة على أساس بيانات موازين المدفوعات المعدة بالحاسبة الالكترونية لصندوق النقد الدولي . والارقام الخاصة بالسكان مأخوذة من "الاحصاءات المالية الدولية" ، صندوق النقد الدولي ، تموز/يوليه ١٩٨٨ .

(أ) بلدان تلقت تحويلات تزيد على ١٥ في المائة من الصادرات السلعية في عام ١٩٨٠ أو في عام ١٩٨٥ .

(ب) بيانات عام ١٩٨٥ .

../..

والزيادة المستمرة في التحويلات المالية بوصفها مصدرا للنقد الاجنبي بالنسبة للبلدان الاسيوية والافريقية المنخفضة الدخل ما فتئت تتطابق مع وجود انخفاض في النقد الاجنبي لدى بلدان الدخل المنخفض مثل يوغوسلافيا وتركيا اللتين لهما عمال في بلدان أوروبا الصناعية والبلدان المصدرة للنفط . والواقع أن المبالغ الآتية من مكاسب العمال المهاجرين سريعة التقلب فأي تقلص في الطلب على العمالة المهاجرة في البلدان المقصودة تكون له مضاعفات خطيرة في موازين المدفوعات والعمالة في بلد المنشأ . وما فتئ هذا يتمثل ، في آن واحد ، في تجربة بلدان جنوب أوروبا بالنسبة لاعتمادها على الطلب على العمالة الاجنبية في البلدان الصناعية(٧) ، وفي تجربة البلدان التي ذهب عمالها المهاجرون أساسا إلى البلدان المصدرة للنفط(٨) .

ولا تكاد توجد معلومات عن الآثار الرئيسية والثانوية لإنفاق هذه التحويلات المالية . بيد أنه يذكر على نطاق واسع أن تلك التحويلات تدخل تغييرات في أنماط الإنفاق وتزيد من الطلب على الواردات التي تشمل الاجهزة الكهربائية المنزلية الحديثة والسلع الاستهلاكية المعمرة المرتفعة الثمن . وتؤدي أنماط الإنفاق هذه إلى التقليل من صافي فوائد الهجرة فيما يتعلق بالنقد الاجنبي . ويبدو أن من الصعب جدا على البلدان المتلقية للتحويلات توجيه تلك التحويلات المالية إلى الاستثمار الإنتاجي . وربما أدى تدفق التحويلات في بعض بلدان جنوب أوروبا إلى إحداث ضغط تضخمي(٩) .

كما حدثت تغيرات في المفاهيم فيما يتعلق بهجرة العاملين المتعلمين المهرة من أصحاب المهن ("استنزاف العقول") فهناك تدفقات نازحة كبيرة من الاطباء والممرضين والمهندسين والعلميين والمديرين والمدرسين وهلم جرا ، إما بوصفهم مهاجرين مستقرين في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، وإما بوصفهم عاملين ذوي إقامات محددة المدة في بلدان نامية أكثر رخاء . وما فتئت جهة المقصد الرئيسية لهؤلاء المهاجرين هي الولايات المتحدة الامريكية وكندا . فعلى مدى ربع القرن الماضي سمحت الولايات المتحدة وكندا بدخول حوالي ٨٢٥ ٠٠٠ مهاجر ماهر من البلدان النامية(١٠) . ويكون الرقم الصافي للهجرة أقل من ذلك بكثير عندما توضع الهجرة العائدة في الاعتبار(١١) . وثمة مهارات عديدة مثل مهارات النجارين والسباكين وغيرهم من عمال البناء والميكانيكيين والموظفين الكتابيين من الممكن تلقينها بسهولة في نطاق النظام التعليمي القائم . وأصبح الآن عدد البلدان التي تعرب عن قلقها إزاء استنزاف العقول أقل بوجه عام عما كان عليه الحال من قبل . ومن بين الدول البالغ عددها ١٠٩ والتي ردت على الاستقصاء السكاني الخامس للأمم المتحدة في عام ١٩٨٢ لم تذكر سوى ثلاث

دول - تايلند وجامايكا والفلبين - استنزاف العقول على أنه مثير للقلق على وجه التحديد . وفي تقرير الرصد لعام ١٩٨٧(١٢) أبدت كل من مصر والجمهورية الدومينيكية مظاهر قلق من هذا القبيل .

وتتوقف صافي النتيجة بالنسبة لبلدان المنشأ بقدر كبير على هوية المهاجرين . وإذا كان النازحون من البلدان ذات الأجور المنخفضة هم أقل الناس استخداما وكانت الوظائف التي تشغل في البدان ذات الأجور المرتفعة هي أقل الوظائف احتياجا إلى المهارة ، فإن خسارة بلد المنشأ يمكن أن تكون ضئيلة جدا . بيد أن حركة العمالة العابرة للحدود تنطوي في الواقع على تكاليف وغموض البحث عن العمل والسفر والاستقرار من جديد ، وتحديات التغلب على الحواجز اللغوية والثقافية . ويجب افتراض أن التغلب على هذه الحواجز يستوجب تمتع المهاجرين بقدر أكبر مما يتمتع به معظم أبناء وطنهم من ناحية التعليم العالي والمهارات والمدخرات والمبادرات . ويفرض رحيل هؤلاء على الدولة كلفة أكبر مما لو هاجر أقل العاملين إنتاجا .

وفي الحالات التي تنتقل فيها كميات كبيرة من رأس المال البشري مع العمالة المهاجرة ، تميل الإنتاجية إلى الارتفاع في بلد المقصد ، والانخفاض في بلد المنشأ . وتنتمي معظم العمالة المهاجرة إلى الفئة المتوسطة المهارة . ويبدو أن بلدانا نامية كثيرة تشجع هجرة العمالة المتوسطة المهارة حتى لو كانت مثل هذه الهجرة تخلق أحيانا عجزا مؤقتا في بعض المهارات .

ولكي يتسنى الاحتفاظ بخدمات الأشخاص ذوي المهارة العالية ، اتخذت بعض البلدان التدابير إما للحد من هجرتهم وإما لإعاقتها . وفي الوقت ذاته عمد عدد أكبر من البلدان ، من بينها جميع البلدان النامية الرئيسية الموردة للعمالة ، إلى اعتماد سياسات لزيادة مردودها من تدفقات العمالة النازحة .

٤ - تغير المفاهيم إزاء الهجرة الدولية للعمالة

في الستينات ، وخلال التوسع الاقتصادي القوي في معظم بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، كان ينظر إلى العمالة المهاجرة بوصفها مصدر نفع لجميع الأطراف : العمال والموظفون وبلدان المنشأ والمقصد . وعندما أخذ التوسع الاقتصادي يقل في السبعينات واتجه "العمال الضيوف" إلى البقاء لمدد أطول ، بدأت المشاكل في الظهور . وتغير تكوين التجمعات المهاجرة من تجمعات ، تضم في معظمها

رجالا عاملين ، إلى أسر ذات أطفال . وظهر تقدير أفضل للإطار الاجتماعي الأوسع ، الشامل لأسرة العامل المهاجر ، والذي اتخذت في نطاقه القرارات المتعلقة بالهجرة ومواصلة الإقامة في الخارج (١٣) . وأصبح العمال المهاجرون الذين كانوا يعودون إلى أوطانهم بعد فترة من العمل أقلية سكانية مستقرة غير منفصلة تماما عن أوطانهم الأصلية التي يحافظون على علاقاتهم بها بالزيارات الدورية وتحويل الموارد إلى الأقارب . وأدت المحافظة على هذه العلاقات والتمسك بالممارسات الثقافية الخاصة بهم إلى جعل الاندماج في مجتمعاتهم الجديدة أكثر صعوبة . وقد تحدث هذه التجربة صدمة نفسية للأطفال المولودين في المجتمع المضيف الذين يكادون بحكم تنشئتهم أن يصبحوا غرباء تماما في مجتمع آبائهم الأصلي (١٤) .

ولأسباب متنوعة ، اقتصادية في معظمها ، وجدت البلدان التي نشأ منها المهاجرون أن من المفيد أن تظل على اتصال برعاياها المهاجرين . ويمكن لهذه التجربة التي حدثت في بلدان أوروبا الغربية أن تتكرر في بعض البلدان في غربي آسيا . وما فتئت التقارير تذكر أن نسبة متزايدة من العمال الأجانب نجحت في البقاء في البلد المضيف بعد انتهاء عقودهم الأوليّة . وحيثما يكون عدد المهاجرين كبيرا جدا بالنسبة لمواطني البلد المضيف ، تؤدي هذه التغيرات إلى مشاكل ضخمة .

٥ - برامج دولية جديدة تتعلق بهجرة العمالة

كانت مشاكل الهجرة الدولية للعمالة تعتبر حتى وقت قريب إحدى مسائل السياسات المحلية . بيد أن المشاكل القانونية والاقتصادية والاجتماعية الناشئة المتصلة بالعمالة المهاجرة حفّزت اتخاذ إجراءات تعاونية دولية . ويسير العمل قدما تحت إشراف الأمم المتحدة منذ عام ١٩٧٩ لوضع اتفاقية دولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأسرهم (١٥) .

ويعكس هذا العمل زيادة الاعتراف بأن هجرة العمالة ظاهرة عالمية دائمة تتطلب اهتماما دوليا . وينظر مشروع الاتفاقية إلى العامل المهاجر كجزء من كيان اجتماعي أكبر وليس كمجرد وحدة اقتصادية مستقلة . ومن ثم فإن الكثير من مشاريع المواد يستهدف تيسير المحافظة على الوحدة الأسرية . كما يتضمن المشروع أحكاما تتصل بالحقوق المدنية والسياسية للمهاجرين . ولا تزال الحقوق الثقافية المتضمنة حقوقا تعليمية ولغوية محددة للعمال المهاجرين وأسرهم موضع مناقشة هامة باعتبار أن تكاليف تنفيذ هذه الحقوق سوف تتحملها دولة الاستخدام . وهناك أيضا قلق البلدان المستقبلة التي تود أن تحافظ على طابعها الوطني وتجانسها الثقافي .

وقد شرع في عدد من البرامج الدولية لتخفيف الآثار السلبية لهجرة الموظفين المهرة . ومن بين البرامج المقترحة إنشاء مرفق تعويضي عمالي دولي على غرار مرافق صندوق النقد الدولي يستمد تمويله أساسا من البلدان المستقبلة وتستخدم الموارد المتجمعة في التعويض عن التكاليف التقديرية الناتجة عن فقدان العمالة الماهرة . ويرمي اقتراح آخر إلى إنشاء صندوق دولي للتدريب المهني . ومن شأن الصندوق المقترح تمكين البلدان ، التي تعاني تدفقات نزوح اليد العاملة ، من تدريب موظفين لسد الثغرة التي أوجدتها الهجرة . وثمة اقتراح آخر يدعو إلى وضع خطة للمساعدة الدولية تسهل الإبقاء على اليد العاملة الماهرة في البلدان النامية(١٦) .

باء - اللاجئون

١ - البعد المتنامي للمشكلة

زاد زيادة كبيرة في الثمانينات عدد الناس الهاربين من الاضطهاد (لأسباب تتعلق بالعرق ، أو الدين ، أو الأصل الاثني ، أو المعتقدات السياسية) والنزاعات الداخلية والحروب والكوارث(١٧) . فقد قُدر أن هناك الآن أكثر من اثني عشر مليون لاجئ في العالم أجمع(١٨) . وزاد عدد اللاجئين في البلدان النامية من حوالي ٦,٥ مليون لاجئ في عام ١٩٨٠ إلى حوالي ١٠ ملايين في عام ١٩٨٦ في حين ظل عدد اللاجئين الذين منحوا فرصة اللجوء أو الاستيطان في البلدان المتقدمة النمو خلال هذه الفترة أعلى إلى حد كبير من مستوى المليونين (انظر الجدول ٤٦) . وهناك أيضا تغيير ملحوظ في نوعية اللاجئين وفي نمط تحركات اللاجئين . ففي حين أن عددا صغيرا نسبيا من اللاجئين ما زال يغادر بلدانا في أوروبا الشرقية ، تهرب الأغلبية الكبرى الآن من بلدان في المناطق النامية(١٩) . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن هؤلاء اللاجئين ينشدون في أغلب الأحيان اللجوء إلى بلدان مجاورة هي في فقرها مثل تلك التي هربوا منها ، وكثيرا ما تكون غير قادرة حتى على الوفاء باحتياجات سكانها أنفسهم . والأضعف بين هؤلاء اللاجئين هم الثلاثة ملايين ونيف المستوعبون في افريقيا . وقد أدت المجاعات التي حدثت في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى تشريد جماعات ضخمة من السكان وإلى حركات هجرة واسعة النطاق ، داخل حدود الدول وعبرها . واقتلعت الكوارث البيئية مزيدا من الناس من جذورهم في السنوات الأخيرة وذلك بدرجة متزايدة(٢٠) . ويمثل الحجم المتزايد لعدد اللاجئين تحديا شديدا للجهود الإنسانية الدولية(٢٠) .

الجدول ٤٦ - عدد اللاجئين في العالم حسب كل منطقة

المنطقة	١٩٨٠	١٩٨٦
افريقيا	٨٠٠ ٦٦٠ ٢	٦٠٠ ٤٣٦ ٣
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٦٠٠ ١٧٧	١٠٠ ٣٣٥
آسيا	٤٠٠ ٦٢٢ ٢	٨٠٠ ٢٨٠ ٦
أوروبا	٥٠٠ ٥٧٥	٢٠٠ ٧١١
أمريكا الشمالية	٠٠٠ ١٨٧ ١	٠٠٠ ٣٥٣ ١
المجموع	٣٠٠ ٢٢٣ ٨	٧٠٠ ١١٦ ١٢

المصدر : جغرافية الاغتراب ، خريطة أعدتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، بتاريخ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ ؛ ورسالة مباشرة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين .

ملحوظة : وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٠٢ (د - ٤) المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩ لا يدخل اللاجئون الفلسطينيون ضمن هذا التصنيف . ومن ثم أنشئت في عام ١٩٤٩ هيئة منفصلة تابعة للأمم المتحدة هي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لتقديم المساعدة الإنسانية والخدمات الضرورية إلى اللاجئين في قطاع غزة والأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية والضفة الغربية .

٢ - الاستجابة الإنسانية الدولية

إن كثرة من البلدان النامية التي توجد بها تجمعات ضخمة من اللاجئين بالنسبة للسكان المحليين تعتبر أيضا من ضمن أفقر البلدان في العالم (انظر الجدول ٤٧) . وهي تتكبد ، عندما تمنح اللجوء ، تكاليف استثنائية اقتصادية وسياسية واجتماعية . فالتدفق الجماعي للاجئين يضع ضغوطا ضخمة على هياكلها الأساسية الاقتصادية والاجتماعية

الهشة وعلى نظمها الإدارية التي تستغل استغلالا يفوق طاقتها . وتثير الإقامات المطولة مشاكل الاندماج في المجتمع المضيف مع خطورة أن يصبح اللاجئون مصدر نزاعات في المستقبل . وكثيرا ما يصبح تقديم مساعدة إنمائية للبلد المضيف ضروريا بالإضافة إلى تقديم المساعدة الإنسانية للاجئين والبلدان التي تقدم الملجأ تساعدها المنظمات المتعددة الأطراف والثنائية وغير الحكومية . وكما يتضح من الجدول ٤٨ ، ما زال المانحون الرئيسيون هم المانحون الثنائيون . وقد حدث انخفاض ملحوظ في التبرعات المقدمة من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الخاصة . وقد تكون للضغوط العامة التي تعرضت لها الحكومات لتخفيض نفقاتها في النصف الثاني من الثمانينات آثار سلبية على الجهود التي تبذل لتقديم المساعدات الإنسانية الدولية إلى اللاجئين .

وقد ساعد الحجم المتنامي والطبيعة المتغيرة لمشكلة اللاجئين الدولية على تركيز الانتباه على أسبابها الأصلية . فاللاجئون في العالم مركّزون في مناطق تتسم بوجود نزاعات اقليمية رئيسية وصراعات اثنية وسياسية . إذ أن الحرب في أفغانستان تسببت في وجود أكبر عدد من اللاجئين في العالم ، هو حوالي ٥ ملايين لاجئ . ويتيح اتفاق جنيف بشأن أفغانستان الموقع في ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٨ احتمالات جديدة لعودة هؤلاء اللاجئين . وقد وضع برنامج دولي خاص لمساعدة اللاجئين الأفغان على العودة إلى وطنهم ولإغاثتهم والعمل على استقرارهم من جديد . وقد أثرت النزاعات الاقليمية ، والصراعات الداخلية والكوارث الطبيعية على دول افريقية كثيرة . كذلك ألقت هذه النزاعات والكوارث الضوء على ورطة أولئك الذين شُرّدوا داخليا نتيجة للصراع الأهلي .

وفي الثمانينات ، لم ينفك عدد الأشخاص المشردين في افريقيا وأمريكا الوسطى وجنوب شرقي آسيا يرتفع إلى أن بلغ مستوى يثير الفزع ، ولم تنفك محنتهم تشتد . ففي افريقيا وحدها ، قدّر عدد المشردين داخليا بما لا يقل عن ١٠ ملايين شخص من بينهم ٢,٧ مليون في أوغندا ومليونان في السودان و ١,١ مليون في موزامبيق و ٦٠٠ ٠٠٠ في الصومال و ٥٥٤ ٠٠٠ في أنغولا .

لا تشمل هذه الأرقام الأعداد الكبيرة إلى أقصى حد من الأشخاص الذين لحقتهم أضرار شديدة نتيجة لكوارث طبيعية أو كوارث تسبب فيها البشر والذين انتقلوا بصفة فردية أو ضمن مجموعات أسرية صغيرة إلى مناطق حضرية حيث زادوا من ضخامة أعداد السكان المعوزين .

إن الأشخاص المشردين ، مثل ملايين اللاجئين في مختلف أنحاء العالم ، قد أبعدوا عن ديارهم بسبب ظروف لا يتحكمون فيها . بيد أنهم ، على خلاف اللاجئين الذين يكونون قد عبروا حدودا دولية وأصبحوا محميين بصكوك قانونية دولية ، يبقون داخل حدود بلدانهم وبالتالي يظلون خاضعين للسلطة القضائية العادية لحكوماتهم . ولذلك فإن المسؤولية الأولية عن الوفاء باحتياجاتهم الفورية من حيث الأغذية والمأوى والرعاية الصحية الأساسية تبقى مناطة بالحكومات المعنية .

غير أن هذه الأعداد الضخمة من الأشخاص المشردين تمثل عبئا يكاد يتجاوز طاقة حكومات البلدان النامية . إن الموارد المحدودة لتلك الحكومات ، حتى عندما تضاف إليها المساعدة الإنمائية الدولية العادية المقدمة للبلدان المتضررة ، لا تكفي لتلبية الاحتياجات العاجلة للأشخاص المشردين . ومن ثم فإن الحاجة لموارد إضافية للإغاثة وإعادة التأهيل وللمساعدة الإنمائية على المدى الطويل من أجل الأشخاص المشردين قد أصبحت أكثر إلحاحا من ذي قبل . وينبغي التشديد على إقامة روابط وثيقة بين عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ وإعادة التأهيل التي تؤدي إلى الاضطلاع بأنشطة إنمائية .

الجدول ٤٧ ـ نسبة اللاجئين الى السكان المحليين ونصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي

المنطقة/البلد	عدد اللاجئين ١٩٨٠	عدد اللاجئين ١٩٨٥	نسبة اللاجئين الى السكان (نسبة مئوية) ١٩٨٠	نسبة اللاجئين الى السكان (نسبة مئوية) ١٩٨٥	نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة ١٩٨٥)
افريقيا					
اثيوبيا	١١ ٠٠٠	٥٩ ٦٠٠	٠,٠٢	٠,١	٠٠
انغولا	٧٥ ٠٠٠	٩٢ ٢٠٠	١,٠	١,١	٠٠
بنن	٠٠	٨٠٠	٠٠	٠,٠٢	٢٧٠
بوتسوانا	١ ٣٠٠	٥ ٠٠٠	٠,٢	٠,٥	٨٤٠
بوروندي	٥٠ ٠٠٠	٢٥٦ ٣٠٠	٠,٠٣	٥,٤	٢٤٠
الجزائر	٥٢ ٠٠٠	١٦٧ ٠٠٠	٠,٣	٠,٨	٢ ٥٣٠
جمهورية افريقيا الوسطى	٧ ٠٠٠	٤٢ ٠٠٠	٠,٤	١,٦	٢٧٠
جمهورية تنزانيا المتحدة	١٥٦ ٠٠٠	١٧٩ ٠٠٠	٠,٨	٠,٨	٢٧٠
جيبوتي	٤٥ ٣٠٠	١٦ ٧٠٠	١٤,٦	٣,٩	٠٠
رواندا	١٠ ٠٠٠	٤٩ ٠٠٠	٠,٢	٠,٨	٢٩٠
زائير	٣٥٠ ٠٠٠	٣١٧ ٠٠٠	١,٣	١,٠	١٧٠
زامبيا	٣٦ ٠٠٠	٩٦ ٥٠٠	٠,٦	١,٤	٤٠٠
زمبابوي	٠٠	٤٦ ٥٠٠	٠٠	٠,٦	٦٥٠
كوت ديفوار	٠٠	٦٠٠	٠٠	٠,٠٦	٦٢٠
السنغال	٥ ٠٠٠	٥ ٢٠٠	٠,٠٨	٠,٠٨	٢٧٠
سوازيلند	٥ ٢٠٠	٨ ٠٠٠	٠,٩	١,٢	٦٥٠
السودان	٤٨٠ ٠٠٠	٦٩٠ ٠٠٠	٢,٦	٢,٢	٢٢٠
الصومال	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٧٠٠ ٠٠٠	٥٠,٠	١٥,٠	٢٧٠
الكاميرون	١١٠ ٠٠٠	١٣ ٧٠٠	١,٤	٠,١	٨١٠

(يتبع)

الجدول ٤٧ - (تابع)

المنطقة/البلد	عدد اللاجئين ١٩٨٠	عدد اللاجئين ١٩٨٥	نسبة اللاجئين الى السكان (نسبة مئوية) ١٩٨٠	نسبة اللاجئين الى السكان (نسبة مئوية) ١٩٨٥	نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة ١٩٨٥)
افريقيا (تابع)					
الكونغو	..	١ ٠٠٠	..	٠,٠٥	١,٠٢٠
كينيا	٢ ٥٠٠	٨ ٠٠٠	٠,٠٢	٠,٠٣	٢٩٠
ليسوتو	١٠ ٠٠٠	١١ ٥٠٠	٠,٧	٠,٧	٤٨٠
مصر	٥ ٠٠٠	٥ ٠٠٠	٠,٠١	٠,٠١	٦٨٠
المغرب	٥٠٠	٨٠٠	٠,٠٢	٠,٠٢	٦١٠
موزامبيق	..	٨٠٠	..	٠,٠٥	..
نيجيريا	١٠٥ ٠٠٠	٤ ٧٠٠	٠,١	٠,٠٤	٧٦٠
امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي					
الارجنتين	٢٦ ٣٠٠	١١ ٥٠٠	٠,٠٩	٠,٠٣	٢ ١٣٠
اكوادور	٧٠٠	٩٠٠	٠,٠٨	٠,٠٨	١ ١٦٠
البرازيل	٢٤ ٠٠٠	٥ ٣٠٠	٠,٠١	٠,٠٣	١ ٦٤٠
بليز	٤ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	٢,٧	١,٨	١٣٠
بنما	٢ ٠٠٠	١ ١٠٠	٠,١	٠,٠٥	٢ ٠٢٠
بيرو	١ ٥٠٠	٦٠٠	٠,٠٨	٠,٠٣	٩٦٠
الجمهورية الدومينيكية	٣ ٨٠٠	٦ ٠٠٠	٠,٠٦	٠,٠٩	٨١٠
غواتيمالا	٤ ٠٠٠	٧٠ ٠٠٠	٠,٠٥	٠,٩	١ ٢٤٠
فنزويلا	..	١ ٤٠٠	..	٠,٠٨	٣ ١١٠
كوبا	٢ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	٠,٠٣	٠,٠١	..

(يتبع)

الجدول ٤٧ - (تابع)

المنطقة/البلد	عدد اللاجئين ١٩٨٠	عدد اللاجئين ١٩٨٥	نسبة اللاجئين الى السكان (نسبة مئوية) ١٩٨٠	نسبة اللاجئين الى السكان (نسبة مئوية) ١٩٨٥	نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة ١٩٨٥)
امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (تابع)					
كوستاريكا	١٠ ٠٠٠	١٦ ٨٠٠	٠,٤	٠,٦	١ ٢٩٠
المكسيك	٤٤ ٠٠٠	١٧٥ ٠٠٠	٠,٠٦	٠,٢	٢ ٠٨٠
نيكاراغوا	٠٠	١٨ ٥٠٠	٠٠	٠,٦	٨٥٠
هندوراس	٢٥ ٠٠٠	٤٧ ٨٠٠	٠,٦	١,٠	٧٣٠
آسيا وأوقيانوسيا					
استراليا	٣٠٤ ٠٠٠	٨٩ ٠٠٠	٠,٢	٠,٦	١٠ ٨٤٠
اندونيسيا	٨ ٤٠٠	٩ ٥٠٠	٠,٠٥	٠,٠٦	٥٣٠
ايران (جمهورية - الإسلامية)	٠٠	١ ٩٠٠ ٠٠٠	٠٠	٤,٣	٠٠
بابوا غينيا الجديدة	١ ٠٠٠	٠٠	٠,٠٣	٠٠	٧١٠
باكستان	٣٠٠ ١ ٤٢٨	٣ ٥٠٠ ٠٠٠	١,٧	٢,٦	٣٨٠
تايلند	٣٠٠ ٢٦١	١٢٨ ٥٠٠	٠,٦	٠,٣	٨٣٠
تركيا	١٠٠ ١	٢ ٦٠٠	٠,٠٣	٠,٠٣	١ ١٣٠
الصين	٢٦٣ ٠٠٠	١٧٩ ٨٠٠	٠,٠٢	٠,٠١	٣١٠
الفلبين	١٣ ٨٠٠	١٥ ١٠٠	٠,٠٣	٠,٠٣	٦٠٠
فييت نام	٣٣ ٠٠٠	٢١ ٠٠٠	٠,٠٦	٠,٠٤	٠٠
لبنان	٣ ٢٠٠	٢ ٩٠٠	٠,١	٠,١	٠٠
ماكاو	٢ ٩٠٠	٧٠٠	٠,١	٠,٢	٠٠
ماليزيا	١٠٤ ٠٠٠	٩٩ ٠٠٠	٠,٧	٠,٦	٢ ٠٥٠

(يتبع)

الجدول ٤٧ - (تابع)

المنطقة/البلد	عدد اللاجئين ١٩٨٠	عدد اللاجئين ١٩٨٥	نسبة اللاجئين الى السكان (نسبة مئوية) ١٩٨٠	نسبة اللاجئين الى السكان (نسبة مئوية) ١٩٨٥	نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة ١٩٨٥)
آسيا وأوقيانوسيا					
(تابع)					
نيوزيلندا	١٠ ٠٠٠	٤ ٥٠٠	٠,٣	٠,٢	٧ ٣١٠
الهند	٠٠	٧ ٢٠٠	٠٠	٠,٠٩	٢٥٠
هونغ كونغ	٢٤ ٠٠٠	١١ ٩٠٠	٠,٥	٠,٢	٦ ٢٢٠
اليابان	١ ٩٠٠	١ ٥٠٠	٠,٠١	٠,٠١	١١ ٣٣٠
اليمن	١ ٥٠٠	٠٠	٠,٠٢	٠٠	٠٠
أوروبا					
اسبانيا	٢١ ٥٠٠	٩ ٩٠٠	٠,٠٥	٠,٠٢	٤ ٣٦٠
المانيا (جمهورية-					
الاتحادية)	٩٤ ٠٠٠	١٢٦ ٦٠٠	٠,١	٠,٢	١٠ ٩٤٠
ايرلندا	٠٠	٥٠٠	٠٠	٠,٠١	٤ ٨٤٠
ايطاليا	١٤ ٠٠٠	١٥ ١٠٠	٠,٠٢	٠,٠٢	٦ ٥٢٠
البرتغال	٧ ٦٠٠	٦٠٠	٠,٠٧	٠,٠٥	١ ٩٧٠
بلجيكا	٣٣ ٠٠٠	٣٦ ٤٠٠	٠,٣	٠,٤	٨ ٤٥٠
الدانمرك	١ ٨٠٠	٨ ٥٠٠	٠,٠٣	٠,٢	١١ ٢٤٠
السويد	٣٠ ٠٠٠	٩٠ ٦٠٠	٠,٣	١,١	١١ ٨٩٠
سويسرا	٣٣ ٠٠٠	٣١ ٢٠٠	٠,٥	٠,٥	١٦ ٣٨٠
فرنسا	١٥٠ ٠٠٠	١٦٧ ٣٠٠	٠,٣	٠,٣	٩ ٥٥٠
فنلندا	٠٠	٥٠٠	٠٠	٠,٠١	١٠ ٨٧٠
المملكة المتحدة	١٤٨ ٠٠٠	١٣٥ ٠٠٠	٠,٣	٠,٢	٨ ٣٩٠

(يتبع)

الجدول ٤٧ ـ (تابع)

المنطقة/البلد	عدد اللاجئين ١٩٨٠	عدد اللاجئين ١٩٨٥	نسبة اللاجئين الى السكان (نسبة مئوية) ١٩٨٠	نسبة اللاجئين الى السكان (نسبة مئوية) ١٩٨٥	نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة ١٩٨٥)
أوروبا (تابع)					
النرويج	٦ ٠٠٠	١ ٠٠٠	٠,١	٠,٢	١٣ ٨٩٠
النمسا	٢٧ ٧٠٠	٢٠ ٥٠٠	٠,٤	٠,٣	٩ ١٥٠
هولندا	١٢ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠	٠,٠٨	٠,١	٩ ١٨٠
يوغوسلافيا	٢ ٠٠٠	١ ٦٠٠	٠,٠٨	٠,٠٦	٢ ٠٧٠
اليونان	٣ ٨٠٠	٤ ١٠٠	٠,٠٣	٠,٠٤	٣ ٥٥٠
امريكا الشمالية					
كندا	٣٣٨ ٠٠٠	٣٥٣ ٠٠٠	١,٤	١,٤	١٣ ٦٧٠
الولايات المتحدة	٨٤٩ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠	٠,٤	٠,٤	١٦ ٤٠٠

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالامانة العامة للامم المتحدة استنادا الى : الحولية الديموغرافية ، ١٩٨٥ (الامم المتحدة ، رقم المبيع E/F.86.XIII.1) ، وأطلس البنك الدولي ، ١٩٨٧ ، وخريطة جغرافية الاغتراب ، مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، المرفقة بمجلة "اللاجئون" ، العدد ٣٤ ، (كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥) .

الجدول ٤٨ ـ التبرعات لأغراض تقديم المساعدة الدولية الى اللاجئين

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

نوع المانح	١٩٨٠	١٩٨٦
حكومات	٣١١,١	٣٦١,٨
منظمات حكومية دولية	٨٣,٢	٥١,٧
منظمات غير حكومية/منظمات خاصة	٢٣,٥	٨,٥
مشروع مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين/ البنك الدولي في باكستان	-	٢,٢
المجموع	٤١٧,٨	٤٢٤,٢

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ، استنادا الى : الوثائق الرسمية للجمعية العامة : الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ٥ هاء (A/36/5/Add.5) ، والمرجع نفسه ، الدورة الثانية والاربعون ، الملحق رقم ٥ هاء (A/42/5/Add.5) .

الحواشي

(١) منظمة العمل الدولية ، "الانتكاس العالمي والترابط الشامل" ، ١٩٨٧ ، الصفحة ٢٢ (من الأصل الانكليزي) . وتشمل التقديرات العالمية لمنظمة العمل الدولية عن العمال المهاجرين ، المذكورة أعلاه ، وخاصة تلك المتعلقة بامريكا الشمالية ، عددا ضخما من العمال غير الشرعيين أو غير الموثقين .

(٢) الاتجاهات والسياسات السكانية في العالم . تقرير الرصد ١٩٨٧ ، (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.88.XIII.3) ، الجدول ٩٧ .

(٣) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، مستقبل الهجرة (باريس ، ١٩٨٧) الصفحة ٢٨٦ (من الأصل الانكليزي) .

(٤) الأمريكتان في عام ١٩٨٨ : وقت للاختيارات . تقرير "الحوار المتبادل بين دول الامريكتين" (معهد اسبن للدراسات الانسانية ، ١٩٨٨) ، الصفحة ٥٧ (من الأصل الانكليزي) .

(٥) صحيفة "وول ستريت" ، ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، ومجلة "ساوث" ، أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ .

(٦) S. Klein, ed., The Economics of Mass Migration in the Twentieth Century (New York, Paragon House Publishers, 1986), P. 17 .

(٧) H. Korner, "Ling-term aspects of international migration flows- the experience in the main geographical OECD areas: Europan-sending countries", in OECD, The Future of Migration (Paris, 1987), P. 70 .

(٨) الهجرة العمالية الدولية والتحويلات النقدية بين البلدان النامية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وبلدان الشرق الأوسط : الاتجاهات والمسائل والسياسات ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، العدد ٦ من ورقات التنمية (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.87.II.F.6) ، الصفحة ٦٧ من الأصل الانكليزي ، و ا د. ج. غوناتيلك ، "هجرة العمال

الحواشي (تابع)

الاسيويين الى العالم العربي" . Ed. G. Gunatillek, Migration of Asian Workers to the Arab World (طوكيو ، جامعة الامم المتحدة ، ١٩٨٦) ، الصفحة ٣٣٩ (من الاصل الانكليزي) .

(٩) H. Korner ، المرجع المشار اليه سابقا .

(١٠) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، الاتجاهات والحالة الراهنة في مجال النقل العكسي للتكنولوجيا (الوثيقة TD/B/AC.35/16) ، الفقرة ٢٥ .

(١١) قدر عدد المهاجرين العائدين من الفنيين والتقنيين وأهاليهم في السبعينات بحوالي ٢٥ في المائة من إجمالي التدفق . انظر اقتصادات الهجرة الجماعية في القرن العشرين ، بقلم ام. كلاين ، نيويورك ، دار باراغوف للنشر ، ١٩٨٦) ، الصفحة ١٤ (من الاصل الانكليزي) .

(١٢) الاتجاهات والسياسات السكانية في العالم : تقرير الرصد لعام ١٩٨٧ (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.88.XIII.3) .

(١٣) للاطلاع على مناقشة مفصلة ، انظر المحررين الخاصين : مارتن أو. هايسلر وباربرا شميتر هايسلر ، "من عمال أجانب الى مستوطنين؟" الهجرة عبر الوطنية وظهور أقليات جديدة في سجلات الاكاديمية الامريكية للعلوم السياسية والاجتماعية" ، أيار/مايو ١٩٨٦ Martin O. Heisler and Barbra Schmitter Heisler "From Foreign Workers to Settlers? Transnational migration and the emergence of new minorities", in the Annals of the American Academy of Political and Social Sciences, May 1986 .

(١٤) انظر اودد ستزر ودافيد أ. بلوم ، "الاقتصادات الجديدة للهجرة العمالية" في ورقات ومحاضر الرابطة الاقتصادية الامريكية ، أيار/مايو ١٩٨٥ Oded Sterz and David E. Bloom, "The New Economics of Labour Migration", in American Economic Association Papers and Proceedings, May 1985 .

(١٥) انظر قرار الجمعية العامة ٣٤/١٧٣ .

الحواشي (تابع)

(١٦) هناك أيضا برنامجان دوليان قائمان فعلا لتخفيف الآثار السلبية لتدفق المهارات . ففي عام ١٩٧٧ ، بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجا عرف باسم توكتن TOKTEN (نقل المعرفة عن طريق المواطنين المغتربين) . وجاري تنفيذ هذا البرنامج الآن في ٢٥ بلدا . وفي السنوات العشر الماضية قام ٧٠٠ ١ خبير استشاري مغترب بزيارة بلدانهم الأصلية للاضطلاع بمهام شتى . وبدأت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) أيضا برنامجا مماثلا لتوكتن لمساعدة البلدان النامية على استعادة الفنيين المغتربين وذلك لمدة قصيرة . انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير حلقة العمل الدولية الرابعة المعنية بنقل المعرفة عن طريق المواطنين المغتربين ، نيودلهي ، ٣-٧ شباط/فبراير ١٩٨٨ .

(١٧) وفقا لصكوك الأمم المتحدة ، فإن اللاجئ هو الشخص الذي "يتواجد ، بسبب خوف يستند الى أسس قوية ، من أن يُضطهد لأسباب تتعلق بالعنصر أو الدين أو القومية أو العضوية في جماعة اجتماعية معينة أو للانتماء الى رأي سياسي معين ، خارج بلد جنسيته ويكون غير قادر على ، أو غير راغب بسبب هذا الخوف في ، الاستفادة من حماية ذلك البلد ، أو الذي يكون ، نظرا لعدم وجود جنسية له أو لأنه خارج مكان اقامته المعتادة السابقة ، غير قادر على ، أو غير راغب بسبب هذا الخوف في ، العودة اليه" (الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ١٨٩ ، رقم ٢٥٤٥ ، الصفحة ١٥٠ (من الأصل الانكليزي) . والمرجع نفسه ، المجلد ٦٠٦ ، رقم ٢٧٩١ ، الصفحة ٢٦٧ (من الأصل الانكليزي) .

(١٨) تختلف التقديرات العالمية لعدد اللاجئين من مصدر لآخر . والمجموع الوارد أعلاه لا يشمل اللاجئين الفلسطينيين الذين بلغ عددهم ٠٠٠ ١٠٠ ٢ لاجئ في عام ١٩٨٥ (انظر حاشية الجدول ٤٦) .

(١٩) للاطلاع على احصاءات مفصلة عن تحركات اللاجئين في الثمانينات ، انظر الاتجاهات والسياسات السكانية في العالم ، الصفحات ٢٤١-٢٤٦ .

(٢٠) Refugees-Dynamics of Displacement: A Report for the Independent Commission on International Humanitarian Issues (London and New Jersey, Zed Books, 1986), P. 11

الفصل العاشر

المفاهيم المتغيرة لقضايا التنمية الاجتماعية

خصصت الفصول السابقة من هذا التقرير لمناقشة مشاكل مختارة من قضايا التنمية الاجتماعية . وسوف يناقش هذا الفصل التغييرات الأخيرة التي طرأت على المفاهيم العامة لهذه القضايا . وسوف يُنظر في التغييرات التي طرأت على هذه المفاهيم من حيث كل من : دور الدولة ، والمشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

وهذه القضايا ، ولاسيما دور الدولة ، ظلت لفترة طويلة موضوعا للجدل السياسي والمذهبي . غير أن المناقشة التالية لا تعرض في اطار مذهبي ، لأن التغييرات الأخيرة التي طرأت على تلك المفاهيم قد تجاوزت الحدود المذهبية والوطنية . وكانت هذه التغييرات براجماتية في المقام الأول ، رغم أنها أثرت في المناخ السياسي في كثير من البلدان كما أثرت في العلاقات الدولية .

وهذه التغييرات التي تناقش ليست بالضرورة ذات طبيعة واحدة أو متشابهة في العالم كله وما هو الاتجاه وما اذا كانت هناك اتجاهات ما على الاطلاق[(١)] أمور ليست واضحة في كثير من البلدان . ولكن هذه التغييرات منتشرة الى حد كبير لدرجة تستحق البحث ، ليس فحسب لما تعنيه في الوقت الراهن بل أيضا لما تحمله في طياتها في المستقبل .

ألف - دور الدولة

ويتعلق أهم تغير في المفاهيم بدور الدولة . فالدور البارز الذي أسند الى الدولة في مجالي التنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ الحرب العالمية الثانية مستمد من مصادر كثيرة ، وذلك مثل خبرة الاتحاد السوفياتي ، وخبرة الولايات المتحدة الأمريكية في اطار الاتفاق الجديد لفرانكلين روزفلت ، والتحليل الاقتصادي لجون مينارد كينز والمذهب الأخلاقي للاشتراكيين الفابيين . وقد اتبع كثير من البلدان النامية التي تخلصت من الاستعمار في العقدين اللذين أعقبا الحرب ، نماذج السياسات التي ساعدت اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على الظهور كقوة عسكرية واقتصادية عالمية أو التي ساعدت البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي على الاحتفاظ بفترة رخاء طويلة بعد الحرب . وحتى الآليات الحكومية البدائية في بلدان

كان القطاع الخاص فيها غير ذي أهمية تذكر كانت هذه الآليات عاملا كبيرا من عوامل التنمية . ومع وجود الأسواق الناشئة المجزأة ثبت أن آليات تخصيص الاعتمادات بواسطة المخططين المركزيين هي آليات متفوقة . وكان يعتقد في البلدان النامية الأقدم في أمريكا اللاتينية ، أن الجمود الهيكلي المعوق للتنمية يتطلب قيام الدولة بمبادرات نشطة .

١ - خدمات الرعاية الاجتماعية

دعيت الدولة الى تقديم عدد هائل من الخدمات والمساعدات في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء . ويستند الهدف من تقديم الخدمات والمساعدات العامة بصورة شاملة الى الايمان بوجوب أن يتمتع المواطنون جميعا بالمساواة في الحصول على هذه الخدمات والمساعدات . ولتحقيق هذا الهدف يجب أن تكون الخدمات والمساعدات المتاحة في مختلف أجزاء بلد ما ولمختلف الطبقات الاجتماعية متماثلة الى حد كبير وأن تكون هناك كذلك مساواة أكبر في توزيع الموارد بين المناطق وبين طبقات الدخل المتقارب والمجموعات الاجتماعية . وكان توفير هذه الخدمات يستند بقدر أقل الى قرارات فردية تتخذ على أساس رأي الفرد فيما يشكل الرعاية الاجتماعية ، أكثر مما يستند الى فكرة جماعية بشأن المجتمع الفاضل . وقد عملت السياسات المتعلقة بدولة الرفاهية الاجتماعية على تحسين نوعية حياة كثيرين لدرجة أنها وُصفت بأنها "انتصار للمدنية الحديثة"(٢) .

ورغم ذلك تعرضت هذه المعتقدات ، المتعلقة بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية للنقد منذ السبعينات . فالنمو البطيء في الموارد الكلية والتردد الزائد في توجيه أجزاء أكبر من هذه الموارد عن طريق الأجهزة الحكومية ، قد أفضى الى التساؤل عن استصواب توسيع نطاق خدمات الرعاية الاجتماعية . وقد تغير الاطار الذي تصاغ وتنفذ فيه هذه السياسات منذ الخمسينات والستينات . وهي فترة حفلت بالآراء التي شكلت مناهج تحقيق التنمية عامة والتنمية الاجتماعية بصفة خاصة(٣) .

والاجماع على دور الدولة الذي بدا أنه اجماع قوي في معظم البلدان تقريبا بغض النظر عن طبيعة تنظيمها السياسي تحول الى اجماع هش في أواخر الثمانينات . فما حدث في كثير من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي من استمرار ارتفاع معدلات البطالة وخمول قدرة الأجهزة والمعدات ، وبطء النمو وزيادة معدلات التضخم أثار الشك في صحة السياسات والأدوات التي حققت نتائج طيبة للغاية في ربع القرن الذي سبق تلك الفترة .

وقد أفسحت الأولوية التي أعطيت للعمالة الكاملة ، كوسيلة لكل من زيادة الناتج والمحافظة على الايرادات ، الطريق للسيطرة على التضخم وزيادة التنافس الدولي ، الذي أصبح يعتبر شرطا للنمو الطويل الأجل والعمالة الكاملة ، وأصبح المستوى المرتفع للانفاق الاجتماعي والتوسع في هذا الانفاق يرتبط بالاداء الاقتصادي البطيء ولم يتأكد وجود صلة تجريبية واضحة بين مستوى الانفاق الاجتماعي ومعدل النمو الاقتصادي غير أنه يقال ، تأييدا لوجود هذه الصلة ، أن زيادة الضرائب التي تفرض على الأجور تزيد من تكلفة العمل ، وأن الضرائب المرتفعة التي تفرض على الايرادات تعوق الادخار والاستثمار والمشاريع ، وأن العجز في الميزانيات يولد التضخم ، وأن مدفوعات الرعاية الاجتماعية لا تحفز على العمل ، وأن كل هذه العوامل تزيد من عدم المرونة وتؤخر النمو .

وأثناء فترة التوسع الطويلة في الخدمات الاجتماعية التي أعقبت الحرب ، كان الاعتقاد السائد هو أن العبء الأساسي لتمويل هذا التوسع يقع على كاهل من هم أكثر ثراء من الناحية الاقتصادية(٤) . ومنذ نهاية السبعينات على الأقل تغير هذا المفهوم . ويرجع هذا التغير الى حد كبير ، الى النجاحات السابقة التي حققتها السياسة الاجتماعية . ففي معظم البلدان المتقدمة النمو تتمتع الآن أغلبية كبيرة من الناس بالخدمات الاجتماعية والضمان الاجتماعي ، الذي كان يبدو أمرا مثاليا منذ جيل أو اثنين . وقد ثبت في كثير من البلدان أن هذا النظام لم يعد يعيد توزيع الثروة من الأغنياء الى الفقراء(٥) . ولذلك فان عبء الانفاق الاجتماعي يقع على كاهل قطاع عريض من الطبقة ذات الدخل المتوسط ، التي اشتدت مقاومتها لتقبل مزيد من الأعباء ، كما يتبين في كثير من "الثورات ضد الضرائب" ، ومن نمو الاقتصاد "المستتر" ، وغير ذلك من التدابير الدفاعية المماثلة . ولقد ازداد اتساع وتعقد نظام الخدمات الاجتماعية التي تقدمها أو تدعمها الحكومة وذلك في الدول التي تطبق الرعاية الاجتماعية والدول التي تتبع نمط الاقتصاد المخطط مركزيا على السواء . وهذا النظام خامل ويستجيب بطريقة رديئة للوفاء بالاحتياجات الجديدة أو حتى الاحتياجات القديمة لأنه تنتشر فيه هيئات تتداخل اختصاصاتها القانونية كما يتسم بالتجزؤ المهني ، وزيادة المركزية الادارية . وازداد بشكل مطرد عدم الاعتماد على هذا النظام من قبل المشرعين والمستفيدين منه(٦) وفي حين أن البعض يستطيع أن يسيء استخدام هذا النظام لأنه نظام معقد فان كثيرين من الناس الذين لهم احتياجات حقيقية لا يتمكنون من الحصول عليها في ظله ، ولاسيما أولئك الذين يحتاجون الى هذه الخدمات بشدة . ومما يجعلهم ينصرفون عنه تلك الاجراءات المعقدة أو الادارة المتبلدة أو لأنهم ببساطة لا يحاطون علما بالخدمات التي يستحقونها .

وثمة مشكلة من المشاكل المزعجة أطلق عليها اسم "فخ الرعاية الاجتماعية" . اذ ثبت أن الدعم الحكومي الذي يقدم الى من يعانون من فقر شديد والى من يفتقرون الى المهارات الاجتماعية أو مهارات العمل ولاسيما من بين الشباب ، أو الدعم الحكومي الذي يقدم للآباء الغرب الذين لديهم أطفال أو الى الأقليات المعرضة للتمييز ، يطيل أمد الاعتماد على مساعدة الحكومة . وهناك هدف جديد من أهداف السياسة وهو فطم الناس عن الاعتماد على الخدمات الاجتماعية مثلا عن طريق تقديم التدريب لهم وتيسير حصولهم على الوظائف . وحققت بعض المشاريع من هذا النوع نجاحا . ويبدو أن هذه المشاريع تحقق أكثر النتائج عى أساس تطوعي(٧) ولكن ينجح هذا النهج ينبغي للاقتصاد أن يوفر قدرا مناسبا من الوظائف المعروضة ، ولاسيما للفئات ذات المهارات الأدنى وفي المواقع السليمة . ويجب أن يتسم العمل بمرونة كافية كي يكون العمل مغريا للأمهات العاملات أو لمن يعولون أشخاصا كبار السن أو عجزة يجب أن يعتنوا بهم في المنازل . وحتى في هذه الحالة فان هذه المشاريع لا يمكن أن تكون بمثابة حل كامل للاعالة لأنه سيكون هناك دائما من لا يعدون عجزة عقليا ولا جسديا ، وهؤلاء سيجدون رغم كل شيء صعوبة في تلبية مطالب العمل والحياة اليومية وسوف يظلون معتمدين على مساعدة الأسرة أو الرعاية الحكومية .

وقد أصبح الجمهور في كثير من البلدان كثير المطالب وازداد وعيه بطبيعة الخدمات الاجتماعية وأصبح يطالب بالتغيير . ويجيء رأي الخبراء ، فيما يتعلق بالحاجة الى مزيد من نظم الدعم الاجتماعي المتنوعة التي تتسم بمزيد من الانسانية في نفس الوقت الذي حدث فيه تغيير في المناخ السياسي وتحوله نحو زيادة تأكيد مسؤولية المجتمع والأسرة والفرد عن الأنشطة المتصلة بالسياسة الاجتماعية(٨) .

وثمة نقد أساسي آخر وجه الى الرعاية الاجتماعية في البلدان الصناعية يتعلق بالمناهج المؤسسية للرعاية الاجتماعية التي وصفت بأنها مناهج مكلفة وضارة بالشخصية الانسانية على السواء . ويتركز هذا النقد بصفة خاصة على البلدان ذات الاقتصاد السوقي(٩) . ويوجد حاليا تيار قوي من الرأي يحبذ بديلا آخر لتوفير الرعاية أو الدعم لمن يحتاجونه ، وهو الاعتماد بشكل أكبر على الرعاية التي يقدمها المجتمع المحلي أو الأسرة الى المسنين والعجزة ، بهدف أن يحافظوا على قدراتهم على الاستقلال في حياتهم(١٠) . وقد أثبتت التجربة ، مع ذلك ، أن البدائل المناسبة للرعاية المؤسسية ، غالبا ما تكون بدائل مكلفة بنفس القدر .

٣ - القيمة الملازمة والفعالة للحرية

أصبح ينظر أيضا الى التنظيم البيروقراطي للحياة الاقتصادية والاجتماعية على أنه يقلل من حرية الاختيار بلا مبرر ، كما أصبح ينظر الى تدخل الدولة على أنه تدخل لا يتسم بالكفاءة . وتخصيص الموارد عن طريق التخطيط الحكومي غالبا ما يسفر عن وضع هذه الموارد في غير مكانها وانتاج سلع وخدمات لا تتفق مع طلبات المستهلكين . وكمية القوانين التي تنظم الحياة الاقتصادية والاجتماعية تهدف الى حماية المؤسسات من المنافسة وتزويد البيروقراطيين بوسائل لتحقيق مزايا شخصية لهم دون أن يجني المجتمع ككل شيئا . ولعل أهم تغيير حدث هو أن التحرر من تدخل الحكومة أصبح يعتبر شيئا له قيمة كبرى بسبب ما أسماه ملتون فريدمان "وفرة نتاج الحرية" ، لأن الحرية تعتبر في حد ذاتها ظاهرة مثمرة(١١) .

ويُرى أن القيمة الفعالة للتحرر من تدخل الحكومة في زيادة الانتاج والانتاجية وفي توسيع مجال الاختيار ذات مصدرين . أولا أن هذا التحرر يتيح للمجتمع أن يبحث عن المبادرات والقوة الخلاقة الكامنة في الناس . وثانيا ، أنه يحطم الجمود التي تتسم به النظم واللوائح التي تعمل على تحجر الوضع الراهن وتقاوم التغيير والابتكار ، فالأسواق التي تخضع لقوانين أقل تهييء المناخ لمزيد من المنافسة ، وتشجع على تحقيق كفاءة أكبر في استغلال الموارد .

ومع ذلك ، فقد يكون الأفراد غير متحررين بطريقة أخرى . وقد تكون تدابير الصحة العامة فقيرة للغاية لدرجة أن الناس لا يمكنهم أن يتفادوا العدوى . والأميون الذين لم يتعلموا في المدارس قد لا يستطيعون المشاركة في العملية السياسية . وآخرون ليست لديهم مهارات تدر عليهم دخلا ما أو لا يجدون عملا في اقتصاد راكد . والحكومة ، بتقديمها خدمات الصحة العامة ، والتعليم وتوفر العمالة الكاملة فهي انما تزيد من مجال الاختيار المتاح أمام الفرد . وربما كان من الضروري أن تقوم الحكومات بتقديم الخدمات الصحية والتعليمية وتوفير المعلومات ووضع الهياكل الأساسية المادية لأن الأسواق بطبيعتها تجد مصاعب في الاضطلاع بهذه الأمور . والحد من هذه الخدمات وما يماثلها يقلل قدرة قطاعات كبيرة من السكان على المشاركة مشاركة فعالة في المجتمع ، ومن ثم يقلل من قدرة المجتمع على الحركة .

وثمة قلق واسع الانتشار في البلدان الغنية والفقيرة ، لأن الأزمات المالية التي عانت منها الحكومات على نطاق واسع في الثمانينات ، قد أسفرت عن وجود مزيد من عدم المساواة ومن الظلم . وفي كل مكان ، ولاسيما في أفقر البلدان النامية التي

وقعت بين مخالب القيام باجراءات قاسية للتكيف الذي يضطرها الى خفض أسعار سلعها ، ومشاكل زيادة تكاليف خدمة ديونها ، فان عبء التكيف يتجه الى أن يقع على كاهل الطبقات الأفقر من السكان . والشكوى المتفشية من الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الحكومات هي أن الوكالات الحكومية تخلو من الكفاءة ولا تستجيب للمطالب . وقد وضعت مجموعتان من المقترحات في هذا الصدد . الأولى هي التعاقد على العمل الخارجي من خلال عطاءات تنافسية حتى تتمكن الحكومة من شراء الخدمات بأسعار تنافسية . وفي عدد كبير من البلدان المتقدمة النمو ، أسندت المجالس البلدية وحكومات الولايات ، عملية أداء بعض الخدمات المختارة ، الى شركات خاصة على أساس عطاءات تنافسية . فكثيرا ما تطرح في عطاءات تنافسية أعمال غسيل الملاءات في المستشفيات وملابس العاملين فيها وكذلك صيانة أماكن العمل وأعمال النظافة فيها والقيام بخدمات ثانوية أخرى . حتى مسؤوليات اطفاء الحرائق وادارة السجون أصبحت تستند في بعض البلدان الى شركات خاصة .

والاقتراح الثاني هو ادخال عناصر المنافسة فيما بين مؤسسات الخدمات وذلك عن طريق السماح للمستهلكين بالاختيار بين هذه المؤسسات .

فيتلقى الآباء مثلا قسائم من الحكومة لدفع تكاليف الدراسة الى أي مدرسة يختارونها لأبنائهم بدلا من أن تخصص المدارس لهؤلاء الأبناء حسب أماكن اقامتهم . فالمدارس التي آداؤها أفضل من وجهة نظر الآباء ، ستنتعش أما الأخرى فستذوى . وبالمثل فان الأطباء والمستشفيات سيجتذبون المرضى اليهم حسب نوعية ما يقدمونه من خدمات . بيد أنه لم يؤخذ بعد بمثل هذه المقترحات .

٣ - ملكية الدولة للمؤسسات

ما فتئ تخلي الدولة عن المؤسسات المملوكة لها جزءا من عملية اعادة تحديد دورها . وقد دأبت الحكومات في الماضي على تولي أمر المؤسسات أو انشاء الجديد منها لأسباب مختلفة . وكان من المفترض أن ملكية الحكومة للمؤسسات المسيطرة على الاقتصاد سيساعدها في تخطيط الاقتصادي القومي . وقد قيل أن النظرة الاقتصادية للحكومات أبعد مدى من نظرة المالكين الخاصين وأن استثماراتها ستزيد عن استثماراتهم فيما يتعلق برأس المال المادي والبشري . وكان من المأمول فيه أحيانا أن العلاقات الصناعية الحكومية ستكون أكثر انسجاما من العلاقات الصناعية في القطاع الخاص . ومن شأن ملكية الحكومة للمؤسسات ذات القدرة الاحتكارية أن تعين هذه الحكومات على حماية المستهلك من عواقب "اخفاق السوق" .

ومهما كانت قوة هذه الاعتبارات في الماضي ، فبحلول الثمانينات كان يسود أحيانا اعتقاد بأنه يمكن التوصل الى نفس هذه الأهداف على نحو أسرع في حالة اعادة تنشيط الملكية الخاصة . ومع تزايد الترابط في الاقتصاد العالمي ، وتعقد العلاقات الاقتصادية الحديثة والتقدم السريع في التكنولوجيا ، قيل أن التخطيط الاقتصادي الطويل الأجل ، على الصعيد الوطني ، أقل بكثير من ناحية الجدوى . فالملكية الخاصة قد تكون متسمة بقصر النظر ، ولكن اطراد التنافس الدولي سيحول ببساطة دون بقاء ادارة مفرطة في الحذر . بل أن الصناعات التي تديرها الحكومات قد اتجهت ذاتها الى توليد ميول بيروقراطية ، مما أعاق روح المبادرة والابتكار ، ولا يمكن القول بأنها أكثر تنافسية . ولا يشير سجلها إلا الى النقيض من ذلك ، فصناعات القطاع العام قد احتلت مكان الصدارة في العجز الحكومي . وتاريخ العلاقات الصناعية في الصناعات المؤممة لم يكن مشجعا : فالصراع بين المالكين الخاصين والعاملين قد حل محله صراع بين الحكومة والاتحادات ، كما أن الحكومات ، التي كثيرا ما وضعت في اعتبارها أهدافا من قبيل السيطرة على التضخم ، لم تكن قادرة بصفة خاصة على حل المنازعات .

والهيكل الصناعي بالبلدان قد تغير ، في نهاية المطاف ، وذلك مع تزايد أهمية الشركات الجديدة العاملة في مجال التكنولوجيا العالية وقطاعات الخدمات ، بالنسبة لصناعات التصنيع التقليدية . وفي هذه الشركات الدينامية ، ولا سيما الأصغر حجما منها ، اتسمت العلاقة بين الادارة والعاملين بهبوط الطابع الرسمي وزيادة الطابع الشخصي ، كما ازداد وضوح حصة كل من يعنيهم الأمر في نجاح المؤسسة .

وفي المملكة المتحدة ، بُذلت جهود حازمة لاعادة الأعمال التجارية والصناعية التي تديرها الحكومة الى الملكية الخاصة . وكانت الأهداف الرئيسية متمثلة في توسيع نطاق ملكية الأسهم وتقليل الانفاق الحكومي المركزي وتحسين الاداء . وتشجيع انتشار ملكية الأموال (سواء كانت متعلقة بملكية المسكن أو ملكية أسهم ما) من شأنه أن يحسن مناخ تكوين الثروات(١٢) . وزيادة ملكية الأسهم سوف تسهم من تعبئة الموارد الاستثمارية كما أنها سوف تسهم في زيادة الدخول وتوسيع نطاق المشاركة في الحياة الاقتصادية .

ومن ثم ، فقد أدخلت المملكة المتحدة خططا عديدة لزيادة وتشجيع ملكية الأسهم مثل خطة توسيع نطاق الأعمال التجارية والصناعية وخطة الأسهم العادية الفردية ، كما أنها وفرت حوافز ضريبية لتشجيع التمويل والمشاركة السهميين من قبل الأفراد(١٣) . وقد ازداد عدد حملة الأسهم من ٣ ملايين في عام ١٩٧٩ الى حوالي ٩ ملايين في عام ١٩٨٧ . بيد أن نسبة الأسهم في الثروة الاجمالية للقطاع الفردي لم تزد إلا قليلا(١٤) ،

كما أن حصة الأسهم المملوكة مباشرة للأفراد قد استمرت في الهبوط ، حيث هبطت مما يزيد عن النصف في الستينات الى الربع تقريبا في منتصف الثمانينات ، وذلك رغم تحسين الحوافز الضريبية بشكل كبير .

وفي حالة المؤسسات التي تتمتع بقدرة احتكارية كبيرة ، مثل شركة بريتيش تليكوم (British Telecom) وشركة بريتيش غاز (British Gas) ، يلاحظ أن نقلها من القطاع العام الى القطاع الخاص لم يغير من ظروف عملها ، كما أن التنافس ظل معدوما . وقد أنشئت أجهزة تنظيمية عقب تحويل هاتين الشركتين الى القطاع الخاص ، وذلك لتقليل خطر سوء الاستخدام هذا . وأشير أيضا الى أن المشاكل التي يواجهها القائمون بالتنظيم ازاء الهيئات المحتكرة ينبغي أن تدرس على نحو كامل في مرحلة التخطيط(١٥) .

وكان نطاق جهود الغاء التأميم في الاقتصادات السوقية الأخرى أكثر تواضعا . ففي جمهورية المانيا الاتحادية ، حيث يتألف القطاع العام من ٥٦ مؤسسة غير مالية و ٣٩ مؤسسة مالية ، قامت الحكومة ببيع ٤,٤ مليون سهم في مجموعة فيبا (VEBA) الصناعية ، مما قلل ملكية الحكومة من ٤٣,٧ في المائة الى ٣٠ في المائة . وهذه المجموعة شركة متعددة النشاطات تمتلك أسهما في ٤٦٥ مؤسسة . والى جانب هذا ، بيعت أيضا بعض الأسهم في مصرف برلين (Berliner Bank) في عام ١٩٨٥ . بيد أنه قد تأجل الالغاء الجزئي للتأميم الذي كان مزمعا القيام به فيما يتعلق بشركة فياغ (VIAG) ، وهي شركة تعمل في مجال الطاقة والكيماويات والالومنيوم ، وشركة فولكس فاغن (Volkswagen) ، وذلك لأن سوق الأسهم لم تكن قوية الى حد كاف(١٦) .

كما أوقفت فرنسا برنامجها المتعلق بنقل الملكية الى القطاع الخاص ، عقب انهيار سوق الأسهم في عام ١٩٨٧ . وثمة برنامج مدته خمس سنوات قد تم الاعلان عنه عقب انتخابات عام ١٩٨٦ ، وهو يتضمن الغاء تأميم ٤٢ مصرفا ، منها مجموعتان ماليتان قابضتان كبيرتان (شركة Financiére de Suez وشركة Paribas) ، وتسع مجموعات صناعية ، وثلاث شركات تأمينية (شركة Union des Assurances de Paris وشركة Assurances Générales de France وشركة Societé Commerciale de Réassurance)(١٧) . أما في ايطاليا ، فقد شرع ، في عام ١٩٨٣ ، في نقل ملكية المؤسسات التجارية شبه الحكومية الى القطاع الخاص . بيد أنه لم يُبع ، منذ ذلك الوقت ، إلا عدد ضئيل من الشركات الصغيرة .

وفي كندا ، قامت الحكومة الفيدرالية منذ عام ١٩٨٤ ببيع كل حصتها تقريبا في شركة Canada Development Corporation في العديد من الشركات الكبيرة : شركة Northern Transportation (وهي شركة للنقل البحري) ، وشركة Kidd Creek Mines (وهي شركة لانتاج المعادن) ، وشركة De Havilland Aircraft (وهي شركة لتصنيع المعدات الفضائية) ، وشركة Canadian Arsenals (وهي شركة لتصنيع الذخيرة) . وثمة صفقات أخرى ما زالت في اطار التفاوض (شركة Teleglobe Canada وشركة El Dorado Nuclear وشركة Air Canada وشركة (Petro Canada)[١٨] .

وقد كان نطاق نقل الملكية الى القطاع الخاص ، في الولايات المتحدة ، محدودا ، مما يرجع أساسا الى ضآلة حصة القطاع العام . وهناك ، على الصعيد الاتحادي ، ١٥ مؤسسة غير مالية و ٣٠ مؤسسة مالية .

أما في البلدان النامية ، فلم يكن لنقل الملكية الى القطاع الخاص ، حتى الآن ، سوى أثر متواضع بالنسبة لدور القطاع العام . ورغم كثرة عدد البلدان ، في افريقيا وأمريكا اللاتينية ، التي وضعت برامج طموحة الى حد ما في مجال نقل الملكية الى القطاع الخاص ، فإن عددا ضئيلا منها فقط هو الذي واصل الاضطلاع بهذه البرامج على نحو نشط . ومن بين ٣ ٩٧٥ مؤسسة عامة في ٣٨ بلدا ، تمت تصفية ٣٥ ، وجرى إغلاق ١٠٢ ، وبيعت (كليا أو جزئيا) ٨٥ ، وثمة ٤٥ مؤسسة تم تأجيرها أو التعاقد على ادارتها من الخارج[١٩] وفي المتوسط ، وكنسبة مئوية من العدد الاجمالي للمؤسسات العامة في هذه البلدان ، بلغت نسبة المؤسسات المباعة ٣ في المائة ، ونسبة المؤسسات المؤجرة أو التي تم التعاقد بشأنها في الخارج ١ في المائة ، ونسبة المؤسسات المغلقة أو المصفاة ٣,٤ في المائة . وكانت أعلى نسب التخلي عن المؤسسات في زائير والسودان (٥٨ في المائة و ١٤ في المائة على التوالي)[٢٠] .

وفي أمريكا اللاتينية ، قامت الحكومات حتى الآن ببيع الشركات الصغيرة نسبيا ، في أكثر الأحيان . وفي البرازيل ، كانت هناك مؤسسة واحدة فقط زاد عدد مستخدميها عن ٠٠٠ ١ مستخدم ، وذلك من بين ١٧ مؤسسة تم بيعها[٢١] . وفي بعض البلدان ، تم نقل الملكية الى القطاع الخاص في اطار برامج تتعلق بمبادلة الديون بالأسهم (المكسيك وشيلي) . بيد أن الغاء التأميم في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يواجه معارضة سياسية ، ولا سيما عندما يتصل الأمر بالملكية الأجنبية المباشرة .

وفي آسيا ، اضطلعت بعض البلدان ببرامج لنقل الملكية الى القطاع الخاص ، فالفلبين قد أنشأت الصندوق الاستئماني لنقل ملكية الأصول الى القطاع الخاص ، وذلك لبيع الشركات الحكومية ، وخاصة أصول مصرف الفلبين الوطني ومصرف التنمية بالفلبين . وقد وقع الاختيار على حوالي ١٥٠ شركة من المزمع نقلها الى ملكية القطاع الخاص ، وهي تتضمن شركة الخطوط الجوية الفلبينية (مقترحة لعام ١٩٨٨) وشركة سان ميغيل . وبعض عمليات النقل قد تمت في اطار برامج تتعلق بمبادلة الدين بالأسهم . وعلى سبيل المثال ، جرى بيع حصة تبلغ ٧١ في المائة في فندق سنشري بارك شيراتون بمبلغ ٨,٥ مليون دولار[٣٢] . وحكومة سنغافورة تنوي بيع حصة مقدارها ٤٦ في المائة من شركة ميتسوبيشي سنغافورة للصناعات الثقيلة وكذلك حصة في شركة خطوط طيران سنغافورة . وقد قامت ، منذ عام ١٩٨١ ، بتمليك القطاع الخاص ٤٥ في المائة من حصتها في شركة Rank Hovis McDougall ، وهي شركة لانتاج الأغذية ، وكذلك حصة في شركة Neptune Orient Lines ، وهي شركة للشحن[٣٣] . وثمة برامج كبيرة نسبيا لنقل الملكية الى القطاع الخاص تم تنفيذها في بنغلاديش والهند وجمهورية كوريا .

وكان هناك أيضا تحسن كبير في العلاقات بين الشركات عبر الوطنية وبين البلدان النامية . ويرجع بعض هذا النمو في الفهم المتبادل الى ظروف اقتصادية . فمن المعتقد أن استراتيجية الاقتراض بدلا من تشجيع المشاركة بالأسهم من قبل الشركاء الأجانب تعد أقل نجاحا . وثمة أساليب جديدة للانتاج والادارة تجيء مع المشاركة بالأسهم . وقد وضعت ، علاوة على ذلك ، ترتيبات مؤسسية أدت الى بث الثقة في أن الشركاء الأجانب سوف يحترمون سيادة البلد المضيف ، وأن الشركات الأجنبية سوف يُسمح لها بالعمل في بيئة مستقرة داعمة دون تدخل كبير من الحكومة ودون تأميم ما . كما أن انشاء مؤسسات حكومية دولية مثل وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف قد ساعد في هذا السبيل .

باء - المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية

يشارك المواطنون العاديون في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في بلدانهم بطرق مختلفة . فيسهم معظمهم ، على سبيل المثال في الناتج الاقتصادي للمجتمع . كما يشتركون أيضا في عمليات صنع القرار فيما يتصل بالمؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة الكبيرة على السواء ؛ كما يقومون على نحو تلقائي بتكوين المنظمات بقصد تعزيز مصالحهم المشتركة .

١ - البطالة

ثمة تطور حديث يتمثل في زيادة تفهم حدود سلطة الدولة في تحديد مستوى العمالة . ومع زيادة ترابط الاقتصادات ، كما هو واضح من تدفقات التجارة والأموال ، يلاحظ أن قدرة الحكومة على معالجة اقتصادها المحلي دون مراعاة للحالة الاقتصادية الدولية قد تضاءلت . والحكومات التي حاولت أن ترفع مستويات العمالة من خلال زيادة الانفاق قد انتهت الى مواجهة معدلات تضخم عالية واختلالات كبيرة في موازين مدفوعاتها . ومن ثم ، فإن معدلات البطالة التي تتمشى مع استقرار الأسعار وموازين المدفوعات ، قد بلغت مستويات مرتفعة في غالبية بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، كما أن السياسات الرامية الى تخفيض معدلات البطالة قد تغيرت . فهذه الحكومات تسعى الآن الى تشجيع العمالة عن طريق جعل اقتصاداتها أكثر قابلية للتكيف مع القوى السوقية ، وتشجيع تنظيم الأعمال ، وازالة العقبات التي تعوق النمو . ومنذ عام ١٩٨٣ ، كان هناك انخفاض تدريجي في معدلات البطالة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ككل (انظر الجدول ٤٩) .

وخلال هذه الفترة ، كانت معدلات بطالة المرأة تميل الى الارتفاع عن معدلات بطالة الرجل . وقد كانت هناك زيادة ملحوظة في مشاركة المرأة في قوة العمل ، كما ذكر في الفصل الثالث كما أن فترة البطالة قد طالت أيضا . فنسبة عدد العاطلين لمدة تزيد عن سنة الى مجموع العاطلين قد ارتفعت من ١٩ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ٤١,١ في المائة في عام ١٩٨٦ بالمملكة المتحدة ، ومن ٣٢,٥ في المائة في عام ١٩٨١ الى ٤٧,٨ في المائة في عام ١٩٨٦ بفرنسا ، ومن ١٦,٣ في المائة في عام ١٩٨١ الى ٣٢ في المائة في عام ١٩٨٦ بجمهورية ألمانيا الاتحادية[٣٤] .

وكثير من العاطلين من الشباب . وفي النصف الأول من الثمانينات ، بلغ متوسط معدل البطالة في بلدان الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ١١ في المائة تقريبا ، وكانت نسبة ٤٠ في المائة من العاطلين ممن تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة[٣٥] . ويتفاوت هذا المعدل عبر الفئات الاجتماعية والمناطق . ففي أوروبا الغربية ، على سبيل المثال ، لوحظ أن معدل البطالة بالنسبة للشباب من الاسر المهاجرة أو من المناطق الصناعية التي يتضاءل نشاطها أعلى من معدل متوسط معدل البطالة على صعيد البلد . أما في الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد تراوح معدل بطالة الشباب من الاقليات الإثنية بين أربعة أضعاف وخمسة أضعاف المتوسط الوطني[٣٦] .

وظهرت خلال النصف الثاني من الثمانينات عدة سمات جديدة للبطالة بين الشباب أولها ، أن البطالة بين الشبان الفقراء قد ازدادت ، كما أن فترات بطالتهم قد طالت . وثانيها ، أن الشبان المتعلمين وذوي التدريب الأفضل قد لقوا صعوبات كبيرة في الحصول على وظائف مضمونة وفي الانتقال الى حياة العمل . وثالثها ، أن معدلات مشاركة القوى العاملة فيما يتعلق بالشباب قد انخفضت في حين أن معدلات التسجيل في معاهد التعليم قد ارتفعت ، وذلك في جميع البلدان تقريبا بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي . ورابعها ، أن الكثير من بلدان هذه المنظمة يواجه مشكلة جديدة تتعلق بتوفير فرص العمل بالنسبة لجيل الشبان "المعرضين للخطر بشكل كبير" ممن ولدوا فيما بين الخمسينات ومنتصف الستينات(٣٧) .

الجدول ٤٩ - المعدلات الموحدة للبطالة في بلدان
مختارة في منظمة التعاون والتنمية
في الميدان الاقتصادي
(النسبة المئوية من مجموع القوى العاملة)

	١٩٧٩	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
أمريكا الشمالية							
كندا	٥,٩	٩,٧	٩,٧	٧,٨	٧,٤	٧,٢	٦,٤
الولايات المتحدة	٧,٤	١٠,٩	١١,٨	١١,٣	١٠,٤	٩,٥	٨,٨
أوروبا الوسطى والغربية	٤,٨	٨,٩	٩,٩	٩,٧	٩,٦	٩,٤	٩,١
بلجيكا	٨,٣	١٢,٦	١٢,١	١٢,١	١١,٣	١١,٢	١٠,٩
فرنسا	٥,٩	٨,١	٨,٣	٩,٧	١٠,٢	١٠,٤	١٠,٦
ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)	٣,٢	٦,١	٨,٠	٧,١	٧,٢	٦,٥	٦,٥
هولندا	٥,٤	١١,٤	١٢,٠	١١,٨	١٠,٦	٩,٩	٩,٦
المملكة المتحدة	٥,٠	١١,٣	١٢,٥	١١,٧	١١,٢	١١,٢	١٠,٣
أوروبا الجنوبية	٧,٩	١١,٢	١١,٨	١٣,١	١٣,٧	١٤,٠	١٤,١
إيطاليا	٧,٦	٨,٤	٩,٣	٩,٩	١٠,١	..	..
البرتغال	..	..	٧,٩	٨,٤	٨,٥	٨,٥	٧,٠
اسبانيا	٨,٥	١٥,٨	١٧,٢	٢٠,١	٢١,٤	٢١,٠	٢٠,١
بلدان الشمال الأوروبي	٣,١	٣,٦	٤,٠	٣,٧	٣,٤	٣,٣	٣,٨
فنلندا	٥,٩	٥,٣	٥,٤	٥,٢	٥,٠	٥,٣	٥,٠
النرويج	٢,٠	٢,٦	٣,٤	٣,١	٢,٦	٢,٠	٢,١
السويد	٢,١	٢,٢	٢,٥	٢,١	٢,٨	٢,٧	١,٩
استراليا	٦,٢	٧,١	٩,٩	٨,٩	٨,٢	٨,٠	٨,١
اليابان	٢,١	٢,٤	٢,٦	٢,٧	٢,٦	٢,٨	٢,٨
المجموع	٥,١	٨,١	٨,٦	٨,٠	٧,٨	٧,٧	٧,٤

المصدر : منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، Employment Outlook ، (باريس ، أيلول/سبتمبر ١٩٨٨) ، الصفحة ٣٤ .

فقد تلقى شباب هذا الجيل وسطيا تعليما أفضل مما تلقته الأجيال السابقة كما أن مطامحهم في العمالة تعد تبعا لذلك أعلى مستوى . بيد أن هذا الجيل يدخل سوق العمل في وقت فرص العمل فيه ليست بهذه الوفرة ، مما أرغم كثيرين منهم على الاعتماد على عائلاتهم والبقاء معها كمعالين لمدد طويلة .

ويعتبر هذا التأخر في دخول سوق العمل أحد العوامل التي تؤدي إلى بطالة مستحكمة في المستقبل مما قد يفسر بعض الاتجاهات الاجتماعية السلبية . وهكذا ، فإن نصيب شباب الولايات المتحدة الأمريكية الذين تقل أعمارهم عن ٢١ سنة يتجاوز نصف جميع حالات الاعتقال في جرائم خطيرة ، كما أن ارتفاع معدل إساءة استعمال المخدرات والكحول بين الشباب في الكثير من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي هي مدعاة لقلق الجمهور الشديد(٢٨) .

وهناك نتيجة أخرى لفرص عمالة الشباب المحدودة ، هي أن أطفال العاطلين عن العمل غالبا ما ينشأون في فقر . ففي الولايات المتحدة ، مثلا ، لا يتجاوز عدد الأمهات غير المتزوجات اللواتي يتمتعن بعمل عن أربعين في المائة ، وأكثر من نصفهن يعتمدون على التأمينات الاجتماعية لإعالة أنفسهن وأطفالهن . وتُبذل جهود خاصة لدمجهم في الحياة الاقتصادية بكسر حلقة الإتكالية وتوفير فرص التدريب . ففي عام ١٩٨٢ ، أوجدت المملكة المتحدة معونات لمدة سنة واحدة لتشجيع أرباب العمل على استئجار العمال الشباب . كما أُدخلت خطط مماثلة في استراليا والبرتغال وفرنسا والنمسا وغيرها من البلدان .

وقد أولي باهتمام كبير لتدريب الشباب بالاستعانة بالمساعدة المقدمة من المنظمات الرسمية والمنظمات المتطوعة ، على حد سواء . واتبع في ذلك نُهج متعددة : (أ) توسيع نظام التدريب المهني القائم (كما هو الحال في جمهورية المانيا الاتحادية واستراليا وبلجيكا والسويد وفنلندا) ، (ب) إدخال أشكال جديدة من تدريب الشباب (التدريب داخل المؤسسات ، ومنح إجازات تدريبية فردية ، وتشكيل رابطات مشتركة بين المؤسسات ، وإنشاء مرافق للتدريب الوسطي الموقع) في جميع القطاعات ، (ج) إدخال خطط تدريبية جديدة للشباب ضمن التعليم الالزامي (د) الشروع في مشاريع لعمالة الشباب على مختلف المستويات ، بما في ذلك مستوى المجتمع المحلي .

وقد اكتسب اشتراك المسنين في النشاط الاقتصادي أهمية متزايدة في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي وتنظر بعض الحكومات ، وكذلك المؤسسات الخاصة ، في توسيع اشتراك المسنين في الأنشطة المنتجة ، وخاصة بالنظر ، للانخفاض المتوقع في

اليد العاملة في نهاية هذا القرن . وهكذا اتخذت الحكومات خطوات لضمان حق كبار السن في المشاركة في النشاط الاقتصادي ، وقد وُصف هدف اليابان بأنه يتمثل في "سكان مسنين نشطين" . وتمشيا مع خطة العمل الدولية للشيخوخة ، شجعت اليابان العمالة المستمرة بعد الستين . وتتضمن التدابير المستحدثة برنامج دعم لاستخدام العاملين الأكبر سنا . و "مصرفا للدوام النصفي" لتقديم المشورة المهنية وخدمات التنسيب للأشخاص الأكبر سنا الذين يبحثون عن عمل بدوام نصفي (٢٩) . كما أدخلت بلدان أخرى متقدمة النمو ذات اقتصاد سوقي نظام الأعمار التقاعدية المرنة . ففي كندا ، مثلا ، لم يعد التقاعد في سن ٦٥ الزاميا ، كما حُسنت برامج دعم المعاشات التقاعدية والدخل . وفي أواخر الثمانينات ، كانت هناك زيادة ملحوظة في التدابير المتخذة لاشراك كبار السن في المشاركة النشطة في المنظمات غير الحكومية ، ولا سيما على مستوى المجتمع المحلي . وعلى سبيل المثال ، شرعت جامعة دورت موند في جمهورية المانيا الاتحادية في برنامج مبتكر من أجل المواطنين الذين هم في سن الخمسين وما فوق وذلك لإعدادهم وتدريبهم من أجل الأنشطة الاختيارية للفترة التالية لحياتهم المهنية (٣٠) .

٢ - تعزيز العمالة الريفية في البلدان النامية

اتجه تأكيد حكومات كثيرة في البلدان النامية في جهودها المبذولة لضمان قدر أكبر من المشاركة في قوة العمل إلى تعزيز العمالة الريفية والوصول إلى القطاعات السكانية الأكثر فقرا والأقل حظا . وكان الهدف من البرامج الريفية ، من ناحية وقف الهجرة السريعة من المناطق الريفية إلى المدن الكبيرة ، وعلى سبيل المثال ، أضفت حكومة بيرو الصفة القانونية على مستوطنات الفلاحين الذين بلا أرض أو الفقراء فيها ، القائمة على أرض غير مستغلة في منطقة "ساليترال" ونظمت هذه المستوطنات في ١٠ لجان لفلاحي "ساليترال" . كما بدئ بعدة خطط بغية توفير الدعم للأنشطة المدرة للدخل في تلك التعاونيات ، بما في ذلك مشاريع الري وتنويع المحاصيل والتشجير . وبالاضافة إلى ذلك ، وبغية تعزيز التعاونيات الجديدة ، أنشئ صندوق دائر . وفي عام ١٩٨٦ ، قامت التعاونيات في منطقة "ساليترال" بتوطين ٥٠٠ عائلة بمنحها السيطرة المضمونة على ١٥٧ ١ هكتارا من الأرض (٣١) .

كما شرعت الحكومة الهندية في عام ١٩٨١ بعدة مشاريع صغيرة النطاق لتعزيز المشاركة الاقتصادية من جانب الريفيات الفقيرات . وفي أحد هذه المشاريع ، شكلت النساء القادمات من سبع قرى منظمة للقواعد الشعبية ، ضمنت لهن السيطرة على الدخل الذي كن يتلقينه من المنتجات القائمة على الغابات والتي كانت تُنتج بواسطة تكنولوجيات بسيطة توفرها الحكومة . عندما ثبت نجاح هذا النهج بالنسبة لمشاركة

النساء الفقيرات ، قامت الحكومة الهندية بتعزيزه في خطة السنوات الخمس السابعة بوصفه استراتيجية فعالة(٣٢) . واستقر الرأي أيضا على نجاح البرنامج الوطني للعمالة الريفية وخطة ضمان العمالة الريفية بلا أرض ، اللذين شرعت فيهما سوبيا الحكومة الهندية . وخلال عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ ، تولد عن هذين البرنامجين بليون شخص/يوم من العمل(٣٣) .

وفي افريقيا ، جمعت خطط العمالة الريفية الأخيرة عدة عناصر ، هي : الحوافز ، والدعم التقني والمالي ، والأهداف البيئية ، وتعزيز التنظيم الذاتي والاعتماد على الذات لدى المنتجين . وقد اتخذت حكومة زمبابوي منذ عام ١٩٨٠ تدابير عديدة لتحسين إنتاج الذرة ، فنقلت مستودعات تجميع الذرة من محطات السكك الحديدة إلى مكان أقرب بالنسبة للمزارعين وذلك لخفض تكاليف النقل . وارتفع عدد صغار المزارعين الذين يحصلون على ائتمانات من ٠٠٠ ٣ شخص إلى ما يقرب من ٠٠٠ ٧٠ شخص ، كما حددت أسعار الذرة في مستوى عال بما يكفي لمنح المزارعين حوافز على الإنتاج ، ووضعت أسعار الأسمدة في حدود يمكن تحملها . وشُجع المزارعون على تكوين مجموعات للمساعدة الذاتية لتنسيق المسائل المتعلقة بالامدادات والتسليف ، وأنشئت الرابطة الوطنية للفلاحين لتنسيق هذا النشاط على الصعيد الوطني ، واعتبرت النتيجة مرضية ، عندما بلغ نصيب صغار منتجي الذرة من الانتاج الإجمالي حوالي ٣٥ في المائة في الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ، وكان في الماضي لا يتجاوز ٧,٥ في المائة(٣٤) .

وكانت "منظمة الرابطات الريفية من أجل التقدم" مشروعا ناجحا آخر في زمبابوي . وتضم هذه المنظمة المنشأة في عام ١٩٨١ ، ٥٠٠ مجموعة قروية بعضوية تتراوح بين ٥٠ و ١٠٠ شخص حتى عام ١٩٨٧ ، وقامت هذه المجموعات ، بدورها ، بتنظيم أنفسها في ٣٠ - ٤٠ اتحادا عاما ومن ثم في ١٠ رابطات ، وإلى جانب القيام بمجموعة واسعة من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية ، أقامت المنظمة أيضا مراكز إنمائية على مستوى الرابطة . ولهذه المراكز وظائف كثيرة من بينها الاستفادة منها كقاعات للاجتماع وأسواق لبيع منتجات المجموعات . وكما تقيم المنظمة حلقات عمل لتعليم الخبازة وأعمال البناء والحدادة . وتقوم الحلقات التدريبية بدور أيضا كمدارس للتدريب ضمن المجتمعات المحلية . وفي فترة أحدث عهدا ، شرعت المنظمة في المشاركة في تشييد المرافق الأساسية للأسر الأعضاء(٣٥) .

وفي بوركينا فاصو ، أنعش تقليد من تقاليد التعاون والعمل المجتمعين فيما يسمى بمجموعات "نا عام" وحُولت إلى منظمات ذات وجهة إنمائية . والغرض الرئيسي من

مجموعات "نا عام" هو الاستغلال الكامل للمستويات العالية في البطالة الناقصة خلال فصل الجفاف عندما يهاجر الشباب العاطل عن العمل إلى المناطق الحضرية . وبحلول عام ١٩٨٧ ، كان قد تم تشكيل ما ينوف على ٠٠٠ ٢ مجموعة من مجموعات "نا عام" التي يبلغ مجموع أعضاء كل منها وسطيا حوالي ٥٠ عضوا ، وذلك في ٣٣ منطقة ؛ منها ثمانمائة مجموعة نسائية . وتشترك المجموعات في أنشطة مدرة للدخل مثل زراعة الخضروات ، وتربية المواشي ، والأشغال اليدوية وطحن الدخن ، وتخزين الحبوب ، وإنتاج المعدات الزراعية وبيعها ، كما أنها تشترك في أنشطة حماية البيئة وإصلاحها : كتشييد السدود وحواجز صد المياه وإقامة المنشآت لمكافحة انهيار التربة ، وإنشاء مشاريع لحفر الآبار وإعادة التشجير . ولجميع المجموعات صندوق إدخال يمول عن طريق اشتراكات الأعضاء وايرادات الأنشطة المدرة للدخل . وقد شرعت مجموعات "نا عام" مؤخرا في تعزيز المهارات : حيث قام الأعضاء الأكثر تثقيفا والذين لديهم معرفة ببعض التقنيات أو التكنولوجيا بإنشاء مدرسة "ورشة عمل" متحركة لتعليم المهارات للمجموعات الأخرى . ولوحظت باهتمام شديد التحسينات الكبيرة في مجال العمالة ، والدخل ، والضمان الاجتماعي - الاقتصادي في القرى ، التي تشملها مجموعات "نا عام" ، في البلدان المجاورة ، فانتشرت الحركة إلى تشاد والسنغال ومالي وموريتانيا والنيجر (٣٦) .

كما حاولت حكومات البلدان النامية تعزيز مشاركة الشباب في النشاط الاقتصادي عن طريق برامج خاصة لتشغيل الشباب وتدريبهم . وفي سياق خطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية مونروفيا للتنمية الاقتصادية لافريقيا شُرع في الخطط التالية : في مصر وملاوي ، أقيمت مستوطنات الشباب في الأراض غير المستغلة ؛ وفي بنن تم تكوين تعاونيات مصغرة للمنتجين ؛ وفي بوركينا فاصو تم الاستعاضة عن التعليم الرسمي بمراكز التدريب الريفي ؛ وفي كينيا شُرع في برامج المنشآت الريفية الكثيفة العمالة ؛ وفي اثيوبيا استخدمت أعداد كبيرة من العمال الزراعيين الشباب في مزارع الدولة الجديدة (٣٧) .

كما تحاول البلدان النامية ، وإن كان ذلك لا يزال على نطاق محدود جدا ، بحث المسائل المتصلة بكبار السن ، أولا عن طريق إنشاء سياسات تعزيز الأسرة ، وثانيا عن طريق الشروع في خطط للتنمية الريفية للمحافظة على مصادر الدعم التقليدية لكبار السن .

٣ - الأنشطة السياسية

لم تتغير في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي طرق ضمان المشاركة الشعبية في العملية السياسية والتمتع بحقوق الإنسان والحريات الفردية تغيرا جذريا في السنوات الأخيرة . بيد أن هناك تغيرا واحدا ملحوظا وهو أن المواطنين في كثير من هذه البلدان يستطيعون الآن التماس الحماية من الهيئات الدولية ، مثل المحكمة الأوروبية ولجنة حقوق الإنسان ، إزاء الإجراءات الصادرة عن حكوماتهم . وحاول الكثير من هذه المجتمعات أيضا جعل مجموعات الأقليات تشترك اشتراكا كاملا في العملية السياسية .

وقد حظيت الأحكام الجديدة المتعلقة بالمشاركة الشعبية في انتخاب وإدارة حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية باهتمام واسع النطاق . واتسمت هذه التغيرات بكونها قد فتحت "فصلا جديدا في تطور الدولة السوفياتية على أساس إدخال الديمقراطية والحكم الذاتي الشعبي" كما سُنت في قوانين في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ (٣٨) .

وقد أوجد القانون هيئة جديدة - وهي مؤتمر نواب الشعب ، الذي يجتمع سنويا لبحث المسائل الهامة والبت فيها . ويُنتخب كل من النواب بالاقتراع السري من بين عدة مرشحين . كما ينتخب المؤتمر مجلس السوفيات الأعلى الذي يضم بين ٤٠٠ و ٤٥٠ عضو وكذلك رئيس مجلس السوفيات الأعلى بالاقتراع السري . ويكون هذا الرئيس مسؤولا أمام المؤتمر ويعمل لفترتين تمتد كل منهما خمس سنوات .

وتعطي الترتيبات الدستورية الجديدة التشريع قدرا من الترجيح أكبر مما تعطي الحزب . ويتوقع أن تؤدي هذه التدابير الجديدة ، بالاضافة إلى الخطوات المتخذة لتعزيز استقلال القضاء ، إلى توطيد سيادة القانون والحيلولة دون إساءة استعمال السلطة . وتعزز هذه الابتكارات بسياسة تتصف "بقدر أكبر من الانفتاح بشأن الشؤون العامة في جميع نواحي الحياة" (غلاسنوست) (٣٩) .

وحصل مؤخرا تقدم ملحوظ في توفير قدر أكبر من الفرص للمشاركة السياسية في البلدان النامية ، ولاسيما في آسيا وأمريكا اللاتينية . فقد استعيض عن أشكال الحكم الاستبدادي ، سواء التي يسيطر عليها العسكريون أم لا ، بنظم الحكم القائمة على الانتخابات العلنية . فبرز إلى حيز الوجود نشاط سياسي حر في بلدان عديدة .

بيد أنه لا يزال هناك الكثير من العقبات في طريق مشاركة السكان في العمليات السياسية مشاركة كاملة ، فالمستوى المتدني في عدد الذين يجيدون القراءة والكتابة وفي التعليم يعد مشكلة حادة بوجه خاص . كما أن مرافق النقل الضعيفة وشبكات الاتصالات الضئيلة تعيق المشاركة في العملية السياسية . إذ أن التنظيم من أجل النشاط السياسي على الصعيد الوطني هو أمر صعب حيث لا تكون وسائل الاتصال حسنة التطوير وحيث ينفذ الانتاج في وحدات صغيرة منعزلة .

٤ - المنظمات غير الحكومية

ما برح إنتشار وزخم المنظمات التطوعية قوتين هامتين في تغيير الخلفية الاجتماعية في الثمانينات . فقد أضحى الاشتراك في هذه المنظمات ظاهرة تلقائية في بلدان كثيرة ، ولكن الحكومات تعززه أيضا ، كما أنه ازداد بروزا في الوقت ذاته في الصكوك وخطط العمل الدولية التي تم اعتمادها برعاية الأمم المتحدة(٤٠) .

وأصبح عمل المجتمع المدني بعد إعادة تنشيطه هو ملء الفجوة الكائنة بين ما يقدمه السوق وأجهزة الحكومة وما يعتبره الشعب أنه يمثل حاجاته(٤١) .

وفي البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، يعكس الاهتمام بمشاركة أوسع وذات مغزى أكبر ، رغبة المواطنين في أن يكون لهم نفوذ أكبر في اتخاذ القرارات التي تؤثر على رفاههم . وفي البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا ، تكون هذه المشاركة ملازمة لسياسة "غلاسنوست" ووسيلة لإعادة تشكيل اقتصاداتها . أما في البلدان النامية ، فإن الحاجة تدعو الى تحسين الاحوال الاجتماعية والاقتصادية عن طريق الاجراءات الجماهيرية ، وتعبئة الموارد المجتمعية في مواجهة خفض مصروفات القطاع العام . ومن المأمول فيه أن تؤدي المشاركة الأكبر للمجموعات التي تواجه فرص قيود مصطنعة على نطاق اشتراكها في الأنشطة الانتاجية الى زيادة القوة الحافزة لها وتوسيع الفرص أمامها ، وأن تفضي الى تشغيل المهارات والمواهب المستخدمة استخداما ناقصا .

ويظهر الاهتمام بأشكال المشاركة في الاجراءات الاجتماعية في عدة اتجاهات ويتمثل أحد هذه الاتجاهات في قوة وانتشار التعاونيات ، ومجموعات المساعدة الذاتية والمجتمعية ، والمنظمات غير الحكومية . ويتمثل اتجاه آخر في تزايد قوة المنظمات التي تطالب بفرصة أكبر للتعبير عن آرائها في القرارات التي تمسها . وقد اتخذت

مبادرات على نطاق العالم لإعطاء الشعوب فرصة أكبر للإدلاء برأيها في ادارة المؤسسات ، مثل إعطاء العمال دور أكبر في ادارة المؤسسات وإعطاء العملاء دورا أكبر في تصميم وادارة الخدمات الاجتماعية . كما يعطى قدر أكبر من الاستقلال الذاتي للمؤسسات العامة في البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا والمختلط على حد سواء ، وتُحول السلطة الى السلطات المحلية ، وتلتمس أشكال جديدة للمشاركة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية .

وقد اكتسبت أيضا عملية تدوين الحقوق زخما . ويظهر ذلك على المستوى الدولي في اعتماد عدد من الصكوك العالمية المتعلقة ، في جملة أمور ، بالنهوض بالمرأة . وبحالة فئات سكانية محددة ، لاسيما الشباب ، والمسنين ، والعمال المهاجرين وأسرهم . والمعوقين والمحتجزين أو المتورطين في دعاوى جنائية .

وهناك مشاركة اختيارية ذات نفوذ كبير هي مشاركة المجتمع العلمي الدولي . ورغم أن "مجتمع رجال المعرفة" كان موجودا دائما ، فإن اهتمامه المتزايد بالقضايا الاجتماعية والسياسية يشكل ظاهرة جديدة . ويمكن أن تعزى بداية هذا الاهتمام الى ادراك المجتمع العلمي المبكر للقوة المدمرة للأسلحة النووية . وقد غذاه أيضا فهم العلماء لما يترتب عليها من ضرر حالي ومتوقع للنظم الايكولوجية وعززته المساهمات العلمية في التنمية مثل "الثورة الخضراء" .

وقد يكون التعجيل بعملية التحول في بعض البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي نحو البرامج الاجتماعية "الواقعية" ، التي تحظى في مجموعها بتأييد عام واسع النطاق ، قد تم بسبب تزايد نطاق وحدة حركات المواطنين والمساعدة الذاتية . وفي حين أن التطور الأخير قد يعتبر مستصوبا الى حد كبير ، فقد تترتب عليه أيضا عواقب معاكسة بالنسبة لأقل المجموعات قدرة على التنظيم . وتضارب مصالح مختلف المجموعات ، مثلا الأطفال الفقراء وأرباب المعاشات الفقراء ، أو الضعفاء والنشطاء من المسنين ، أو الأقليات الأفضل حالا والأقليات الأدنى حالا ، لم يعد احتمالا بعيدا ، ولكنه واقع حاضر كما تعترف بعض الحكومات(٤٣) . وفي كثير من البلدان النامية ، تتسم المنازعات الإثنية بأنها أكثر خطورة وتشكل تحديا كبيرا للاستقرار السياسي .

والمؤسسة التي شجعت على المشاركة الواسعة هي النقابة العمالية . وقد أثرت التغييرات الاقتصادية والاجتماعية ، لاسيما في العقد الماضي ، على طابع الحركة النقابية . وما فتئ تأثيرها التقليدي في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد

السوقي والبلدان النامية على حد سواء يتضاءل من حيث تحسين أو حماية دخل العمال وظروف عملهم . وفي كثير من تلك البلدان بدأت درجة الانضمام الى النقابات العمالية تقل . ويرجع هذا الى تدهور الصناعات القائمة بشدة على النقابات ، وتزايد البطالة وازدياد نسبة المرأة في القوة العاملة . وفي بعض البلدان ، اتخذت الحكومات أيضا مواقف أكثر تشددا تجاه النقابات . وفي الوقت نفسه ، بدأت الحركة النقابية في كثير من البلدان في تحمل مسؤوليات جديدة للمساعدة على تحسين انتاجية العمل وعلاقات العمل وبدأت تظهر دينامية جديدة في بعض البلدان ، بما في ذلك البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا .

والحركة التعاونية ، التي تقوم في جوهرها على المشاركة ، بدأت تنمو من حيث عدد أعضائها ، وتواصل التوسع بسرعة . ويجري في الاطار التعاوني الاطلاع على نحو تدريجي بنطاق أوسع من الأنشطة . وقد توسعت الحركة من التركيز التقليدي على التعاونيات الزراعية ، من خلال تعاونيات الانتاج والتسويق والخدمات والمنتجات ، ومن التركيز التقليدي على تجارة الجملة والتجزئة الى التركيز على المناطق الحضرية والقطاع الصناعي . وأظهرت التعاونيات الإسكانية والائتمانية مؤخرات دينامية خاصة . وثمة تطور أخير يتمثل في انتشار تعاونيات المرأة أو تعاونيات الشباب والمسنين والمعوقين (٤٤) . وتسعى الحكومات في عدد من البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا الى تنشيط توريد السلع والخدمات عن طريق فتح مجالات جديدة للمشاريع الصغيرة القائمة على المبادئ التعاونية . وفي البلدان التي أدى فيها الإفراط في اللوائح الى كبح الحركة ، تقوم الحكومات بمراجعة السياسات التي تمارسها بهدف منح الحركة تأييدا أكبر (٤٥) .

ويمكن أن ينظر الى الحركات التعاونية وغيرها من حركات المساعدة الذاتية المتبادلة على أنها آليات حمائية للدفاع عن مصالح أعضائها في عالم تتزايد فيه سيطرة المنظمات الكبيرة وصنع القرارات بطريقة مجردة ومنعزلة . وقد تمكنت هذه الحركات في الوقت ذاته ، من استغلال الفرص الجديدة عند وجود صعوبات اقتصادية ، وتلبية نطاق متسع من الاحتياجات التي لم تلبها على نحو واف الحكومة أو قطاع الأعمال التجارية .

كما ظهرت حركات شعبية لغرض حماية المستهلك . وقد نشأت هذه المسألة أول ما نشأت في البلدان الصناعية . ومع تزايد تعقيد المنتجات وزيادة حجم وقوة الشركات المنتجة لها ، استشعرت الحاجة الى تغيير ميزان القوة بين المشتري والبائع . وأصبح من المتعذر بصورة متزايدة الدفاع عن مبدأ "ليحترس المشتري" عندما لا تتوافر حتى

لدى تاجر التجزئة معلومات عن منتجاته . علاوة على ذلك ، اكتسب عامل السلامة أهمية جديدة مع استحداث مواد جديدة يمكن أن تكون سامة أو خطيرة .

وهكذا ، تُسنّ قوانين لضمان سلامة لعب الأطفال ، وتقييد استعمال بعض المواد ، ووضع معايير أمان للأجهزة الكهربائية ، وضمان وجود بطاقات تتضمن معلومات ملائمة عن المنتجات ، وتوفير آليات للتحقيق في شكاوى المستهلكين . وانتشرت حركة المستهلكين الآن لتشمل بعض البلدان النامية . وأصبح لحماية المستهلك جانب دولي إذ أنه من مصلحة كافة البلدان أن تتقاسم المعلومات عن المنتجات الخطيرة فالشركات التي تحرم من وصول منتجاتها الى بلد واحد بسبب عدم امتثالها لمعايير ذلك البلد ، يمكنها أن تبيع هذه المنتجات ذات النوعية الرديئة في بلد آخر . وعلاوة على ذلك ، فإن وجود معايير مختلفة يمكن أن يشكل عائقا للتجارة الدولية . وادراكا من الجمعية العامة لضرورة تنسيق هذه المعايير ، اعتمدت في ٩ نيسان/ابريل ١٩٨٥ مبادئ توجيهية لحماية المستهلك (انظر القرار ٣٩/٢٤٨) .

جيم - الاستنتاجات

إن التغييرات في المفاهيم والمواقف التي نوقشت في هذا الفصل لم تجر ملاحظتها في كل بلد من بلدان العالم . وحيث حدثت هذه التغييرات فإن مظاهرها اختلفت الى حد كبير . بيد أنه من الحقائق اللافتة للنظر أن تغير المواقف تجاه دور الدولة وتجاه المشاركة الشعبية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية قد لوحظ في سلسلة من البلدان التي تمر بمراحل إنمائية شتى وتتميز بقدر كبير من الاختلاف من حيث التقاليد التاريخية ومستويات الدخل . وأدى هذا الى بعض التقارب ، بمعنى أنه رغم الاختلاف في المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، ووجوب تناولها بطرق مختلفة في أجزاء مختلفة من العالم ، فإن النهج المتبعة لمواجهتها أصبحت ، في بعض جوانبها الأساسية ، أكثر تشابها على مدى العقد المنصرم .

كيف يمكن للمرء أن يفسر هذا التحول المتزامن في الآراء في كثير جدا من البلدان التي تعد الى أقصى حد غير متجانسة في جوانب هامة كثيرة أخرى ؟ لا شك في حدوث تدويل للآراء نتيجة تضاعف الاتصالات بين شعوب العالم وقيام وسائط الاتصال بنشر المعلومات عن الأحوال والأحداث في جميع أجزاء العالم . وقد يسرت المنظمات الدولية تبادل الخبرات على نحو متواتر لدى معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية . أما القوى الأساسية الأخرى فهي شمولية الاقتصاد العالمي ، واعتماده على مجموعة واحدة مشتركة من التكنولوجيات وعلى وجود مجتمع علمي واحد أدرك تقاسم الخطر الذي يهدد النظام الايكولوجي لهذا الكوكب .

أما قضية ادارة الدولة للوظائف الأساسية فتظل لا تطرح مجالا للتساؤل . والخلاف هنا هو الحد الذي ينبغي عنده الفصل بين مبادرة الدولة والمبادرة المدنية . ويساور البلدان على اختلاف أوصافها بعض القلق من أنه بوجود الرفض الراهن لدور الدولة ، ربما يتحول الرأي العام بأبعد وأسرع مما ينبغي . ولكنه لا توجد معارضة صريحة لنمو المشاركة الشعبية بخطى سريعة في الشؤون الوطنية ، أو الدولية ، في الواقع . كما أن قوة أصوات "شعوب الأمم المتحدة" التي يشير اليها ميثاق الأمم المتحدة في ديباجته آخذة في الازدياد .

الحواشي

(١) انظر : الأمم المتحدة : "Social policy in transition" : تحليل للبيانات الحكومية الرسمية التي أدلي بها في التشاور الاقليمي بشأن سياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية الانمائية ، فيينا ، ٧ - ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧" (وشيك الصدور ضمن منشورات الأمم المتحدة المخصصة للبيع) ؛ واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، "حالة الرعاية الاجتماعية في افريقيا" (E/CONF.80/5) ؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، "حالة الرعاية الاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ" (E/CONF.80/7) ؛ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، "حالة الرعاية الاجتماعية في منطقة امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي" (E/CONF.80/6) ؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، "حالة الرعاية الاجتماعية في منطقة غربي آسيا" (E/CONF.80/8) . (ويجري استنساخ التقارير الاقليمية الأربعة الأخيرة في مكتب الأمم المتحدة في فيينا ، Social Development Newsletter, Volume 1987-2, No. 26) ، انظر أيضا أدلبرت ايغرس ، "Social policy in transition" : تحليل لتقارير قطرية من مؤتمر الوزراء الاوروبيين المسؤولين عن الشؤون الاجتماعية ، وارسو ، بولندا ٦ - ١٠ نيسان/ابريل ١٩٨٧" ، المركز الأوروبي للتدريب والبحث في مجال الرعاية الاجتماعية (فيينا ، ١٩٨٧) .

(٢) A. Lindbeck, "Individual freedom and welfare state policy", European Economic Review No. 32 (1988), P. 297 .

(٣) انظر الأمم المتحدة : "Social policy in transition" المصدر نفسه .

(٤) تقرير عام ١٩٨٢ عن الحالة الاجتماعية في العالم ، منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.82.IV.2 ، الفصل الأول .

الحواشي (تابع)

(٥) المرجع نفسه .

(٦) Adalbert Evers and Helmut Wintersberger eds., Shifts in the Welfare Mix: Their Impact on Work, Social Services and Welfare Polices ، المركز الاوروبي للتدريب والبحث في مجال الرعاية الاجتماعية (فيينا ، ١٩٨٨) .

(٧) Isabel V. Sawhill, ed., Challenge to Leadership: Economic and Social Issues for the Next Decade (Urban Institute Press, 1988) .

(٨) الرعاية الاجتماعية الانمائية (E/CONF.80/3) و Evers ، المرجع سبق ذكره .

(٩) Evers and Wintersberger ، المرجع سبق ذكره .

(١٠) Develomental Social Welfare: A Global Survey of Issues and Priorities since 1968 ، منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.86.IV.6 ، و Guiding principles for development social welfare policies and programmes in the near future (E/CONF.80/10)(استنسخ في مكتب الأمم المتحدة في فيينا ، Social Development Newsletter, (volume 1987-1, No. 25 الفرعان C و D .

(١١) اقتبس في A. Sen, "Freedom of choice", European Economic Review, No. 32 (1988), P. 270 .

(١٢) Wider share Ownership, Economic Progress Report, (London Her Magesty Treasury) No. 181, November-December 1985, P.2 .

(١٣) بغرض تشجيع صغار المستثمرين ، أدخلت الحكومة البريطانية التعديلات التالية على نظامها الضريبي منذ السبعينات : خفضت ضريبة الدمغة ، المدفوعة على معاملات الأسهم الى النصف لتصل الى ١ في المائة في عام ١٩٨٤ ، وألغيت الرسوم الاضافية على ايرادات الاستثمار والبالغة ١٥ في المائة ، وفي عام ١٩٨٤ ، الغيت اعانة أقساط التأمين على الحياة من بوالص التأمين الجديدة . وأدخلت في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٤ حوافز ضريبية يزيد عددها على ٠٠٠ ١ حافز بالنسبة لخطط الأسهم .

الحواشي (تابع)

(١٤) Who needs privatization now ? The Economist, 1987, P. 49.

(١٥) Richard Henning and Ali M. Mansoor, "Privatization and public enterprises" IMF Working Paper, No. 25 (February 1987), p. 12

(١٦) Institutional Investor, December 1987

(١٧) المرجع نفسه .

(١٨) Richard Henning, and Ali M. Mansoor . مرجع سبق ذكره ، ص ٤١ .

(١٩) Elliot Berg and Mary shirley, "Divestiture in developing countries", World Bank Discussion Paper, No. 11 (1987), pp. 25-30

(٢٠) Richard Henning and Ali M. Mansoor ، مرجع سبق ذكره ، الصفحتان ٣٨ و ٣٩ .

(٢١) Samuel Paul, "privatization: a review of international experience" Economic and Political Weekly, No. 6 (February 1988), p. 274

(٢٢) Euromoney, December 1987, P.95

(٢٣) المرجع نفسه .

(٢٤) United Kingdom, Department of Employment, Employment Gazette, No. 10 (1980) pp. 531-533 and No. 5 (1985) pp. 523 and 524

(٢٥) الأمم المتحدة ، النشرة الاعلامية للشباب ، المجلد ١٩٨٤-١ ، رقم ٥٠ ، الصفحة ٣٩ .

(٢٦) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، New Policies for the Young (Paris, 1985)

الحواشي (تابع)

(٢٧) William H. Kolberg, "Employment, the private sector and at-risk youth", The Annals, November 1987, pp. 94-96.

(٢٨) نفس المرجع ، الصفحتان ٩٥ - ٩٦ .

(٢٩) الأمم المتحدة ، Bulletin on Aging, vol. X, No. 3 (1985), p. 14.

(٣٠) الأمم المتحدة ، المرجع نفسه No. 2 (1985) p. 20.

(٣١) منظمة العمل الدولية ، "Rural employment promotion: Report VIII" (جنيف ، ١٩٨٨ ، الصفحة ٩٠) .

(٣٢) المرجع نفسه ، Report VII . (جنيف ، ١٩٨٨) ، الصفحتان ٧٩ و ٨٠ .

(٣٣) المرجع نفسه ، الصفحة ٧٤ .

(٣٤) Lloyd Timberlake, Africa in Crisis: the Causes, the Cures of Environmental Bankruptcy, (Earthscan, 1985), pp. 207 and 208.

(٣٥) منظمة العمل الدولية ، "Rural employment promotion: Report VIII", p. 89.

(٣٦) المرجع نفسه ، الصفحة ٨٨ .

(٣٧) انظر : الأمم المتحدة ، Social Development Newsletter, vol. 1986-1, No. 23 (Vienna), pp. 12-13.

(٣٨) New Yourk Times, 2, December 1988.

(٣٩) Mikhail Gorbachev, Perestroika: New Thinking for our Country and the World (New York) Harper and Row, 1987, p. 75.

الحواشي (تابع)

(٤٠) استراتيجيات نيروبي التطلعية من أجل النهوض بالمرأة ، والمبادئ التوجيهية لمزيد من التخطيط والمتابعة المناسبة في ميدان الشباب ، وخطة العمل الدولية للشيخوخة . وبرنامج العمل العالمي للمعوقين ، في جملة مراجع أخرى .

(٤١) ايغرس ، مرجع سبق ذكره .

(٤٢) انظر ، على سبيل المثال ، استراتيجيات نيروبي التطلعية من أجل النهوض بالمرأة والسياسة الاجتماعية (E/CONF.80/2) ، مرجع سبق ذكره ، الفصل الثالث ، الفرع جيم .

(٤٣) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، Aging Population: the Social Policy Implications (Paris, 1988) .

(٤٤) "الخبرة الوطنية في تعزيز الحركة التعاونية" (A/42/56) .

(٤٥) مكتب الامم المتحدة في فيينا ، Report of the Seminar on the Role of the Government in Promoting the Co-operative Movement in Developing Countries (Moscow, 1987) .

الاشكال البيانية

الشكل الاول - الاناث ضمن المجموع الكلي لتلاميذ
مستوى التعليم الاول

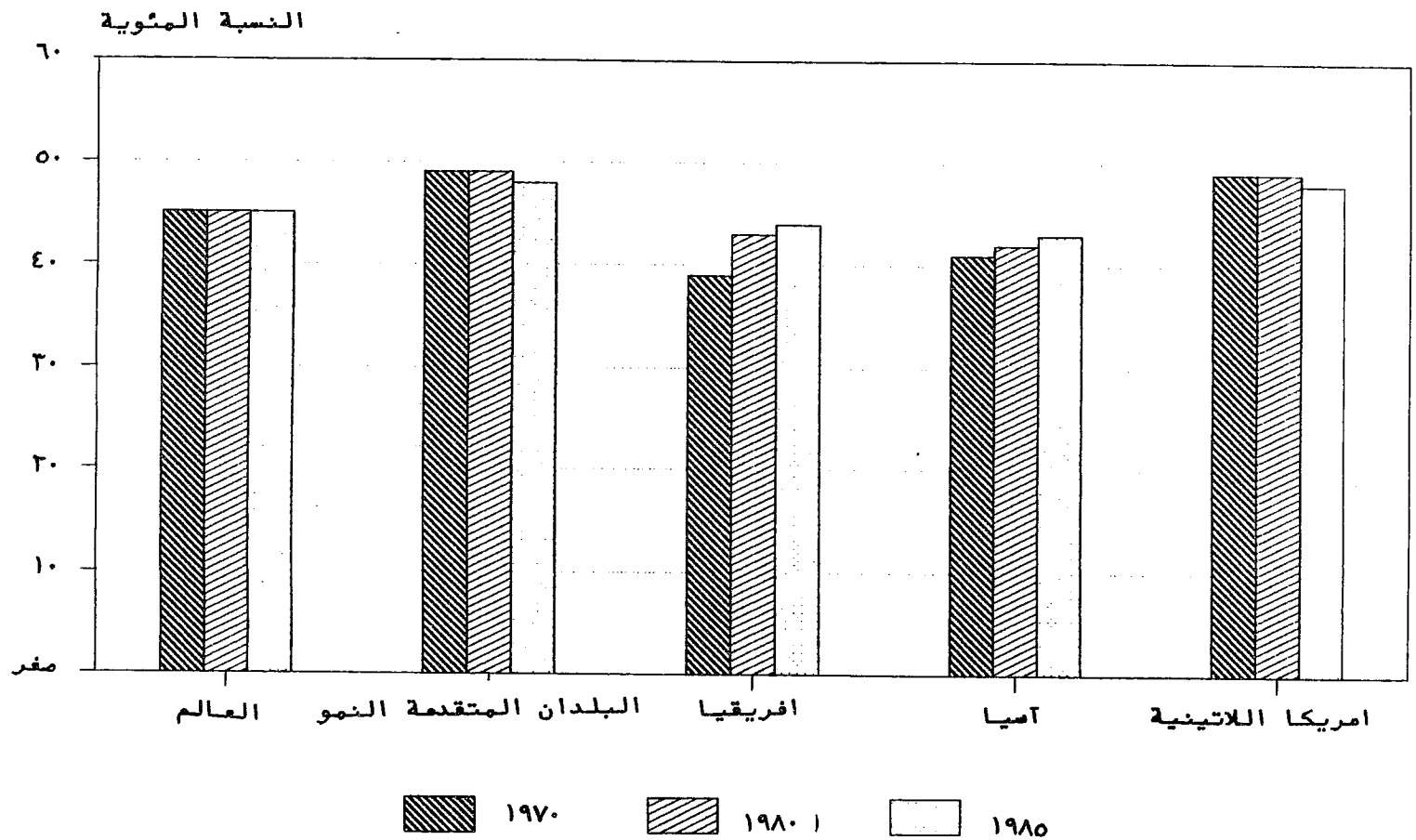

المصدر : اليونسكو ،
الحولية الإحصائية ، ١٩٨٧ .

الشكل الثاني - الإناث ضمن المجموع الكلي لتلاميذ مستوى التعليم الثاني

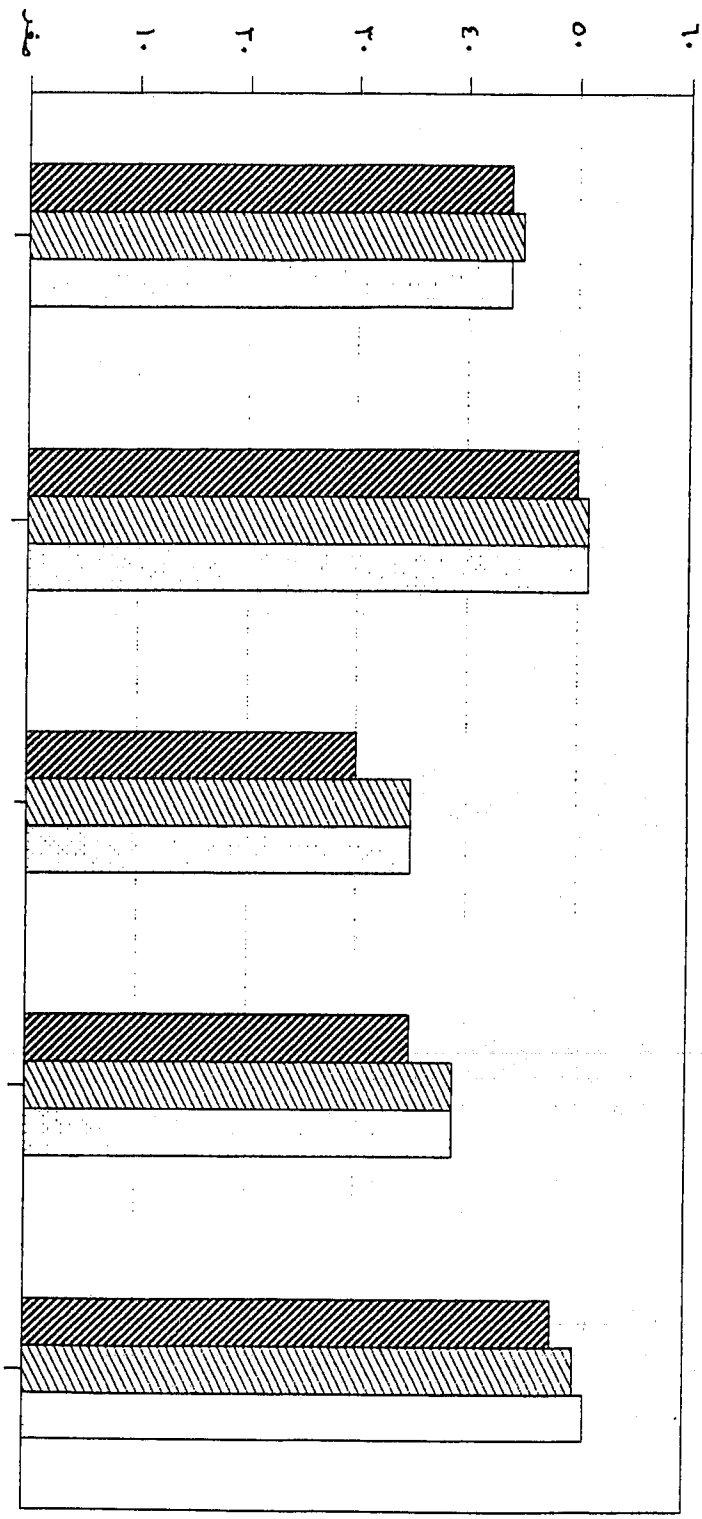

المصدر : اليونسكو ، الحولية الإحصائية ، ١٩٨٧ .

الشكل الثالث - الإناث ضمن المجموع الكلي لتلاميذ
مستوى التعليم الثالث

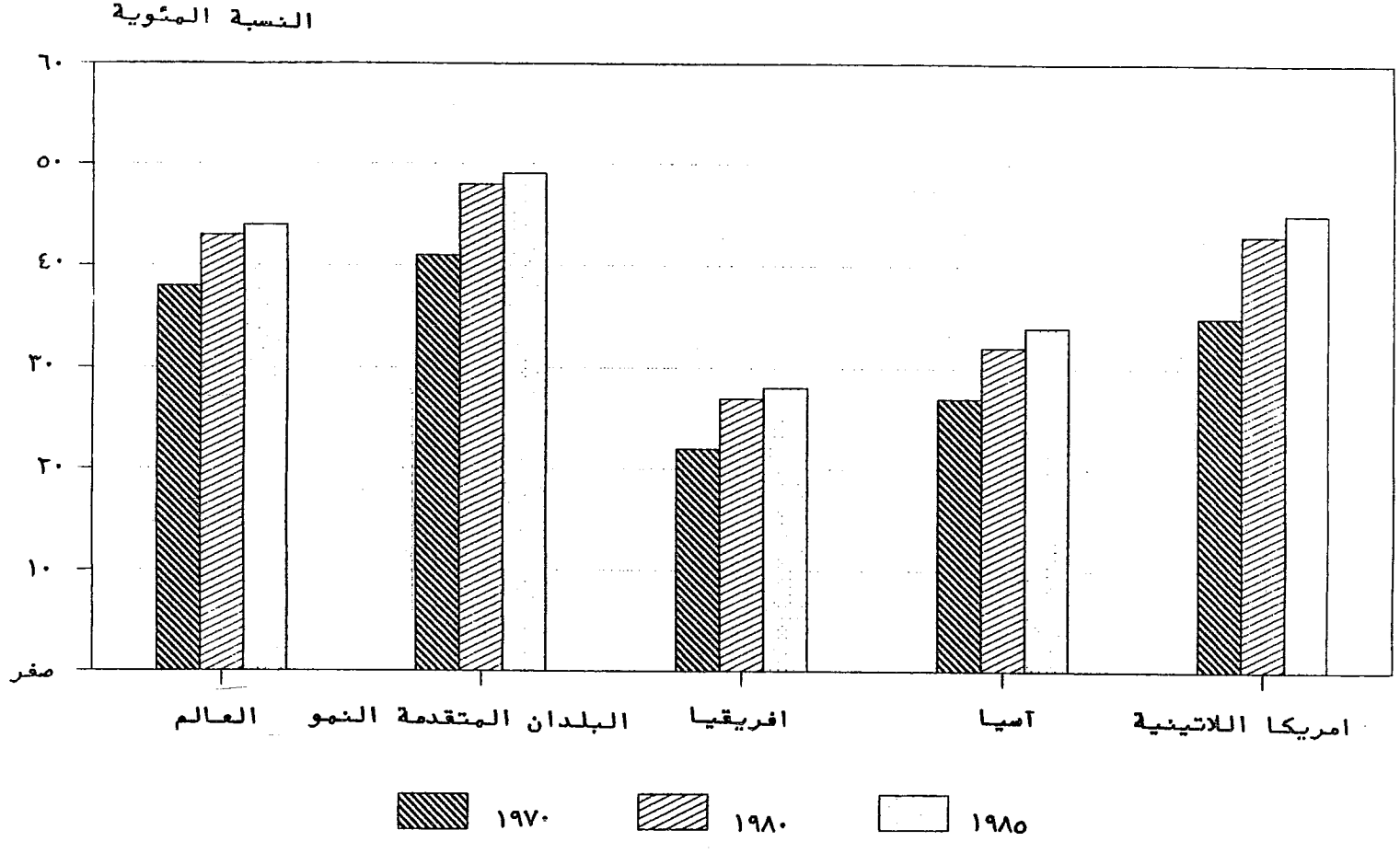

المصدر : اليونسكو ،
الحولية الإحصائية ، ١٩٨٧ .

الشكل الرابع - المخزون العالمي من الحبوب
١٩٨٠ - ١٩٨٩

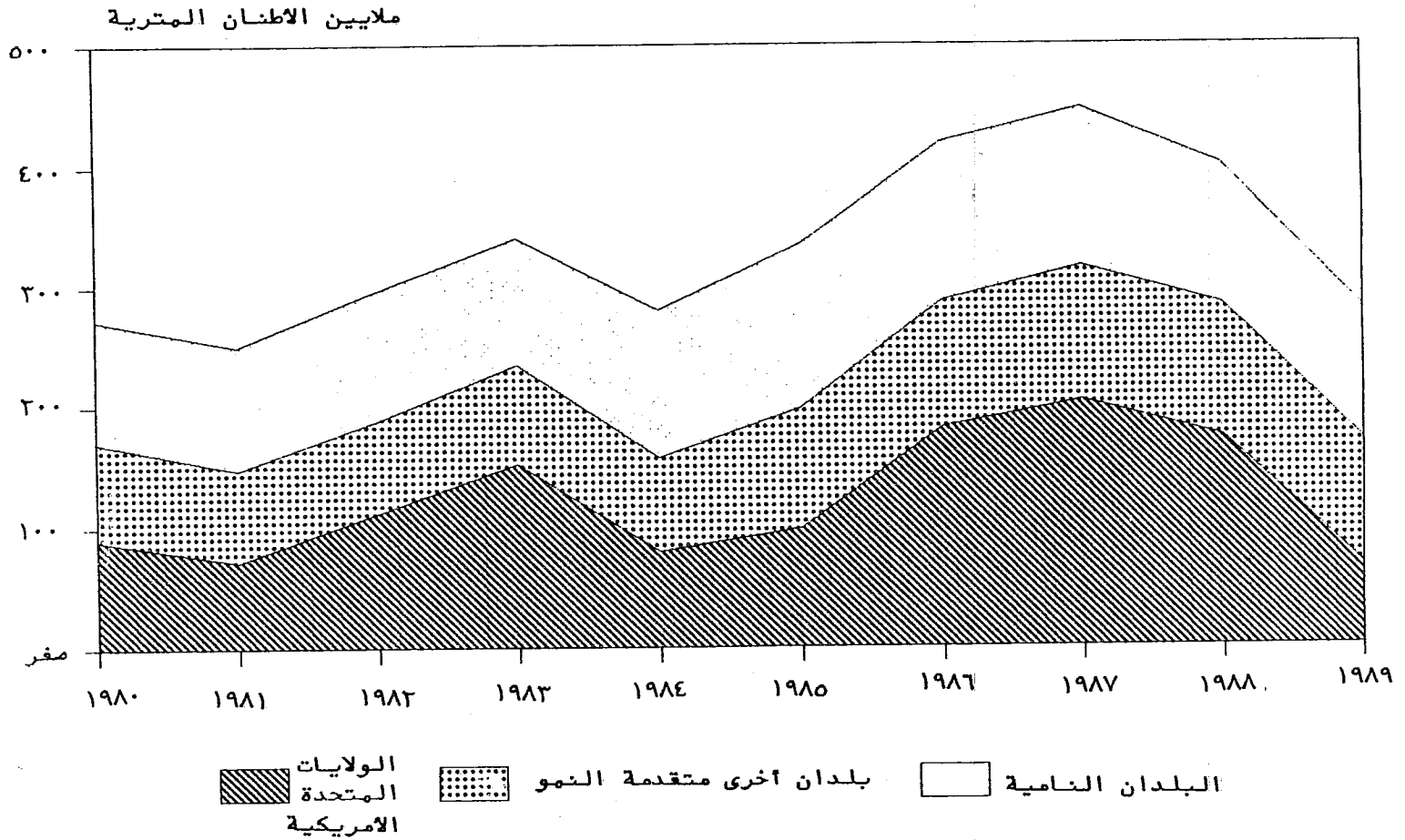

المصدر : منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة .

الشكل الخامس - منحنى لورنز لتوزيع الناتج المحلي الإجمالي العالمي بين البلدان ١٩٨٠ و ١٩٨٧

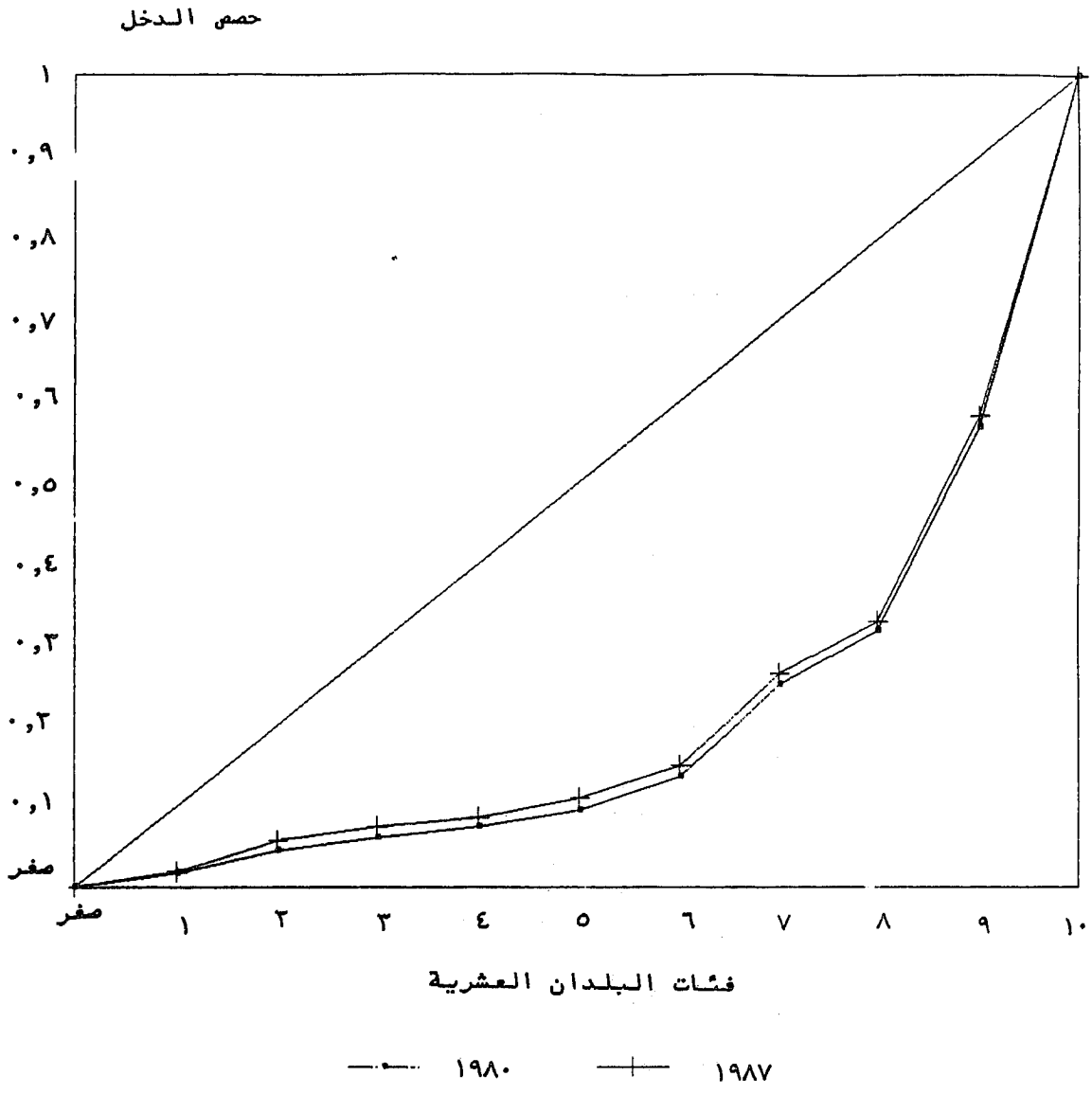

المصدر : إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية بالأمانة العامة للأمم المتحدة .

الشكل السادس - نفقات الدفاع

١٩٨٠ ، ١٩٨٥ : جميع البلدان

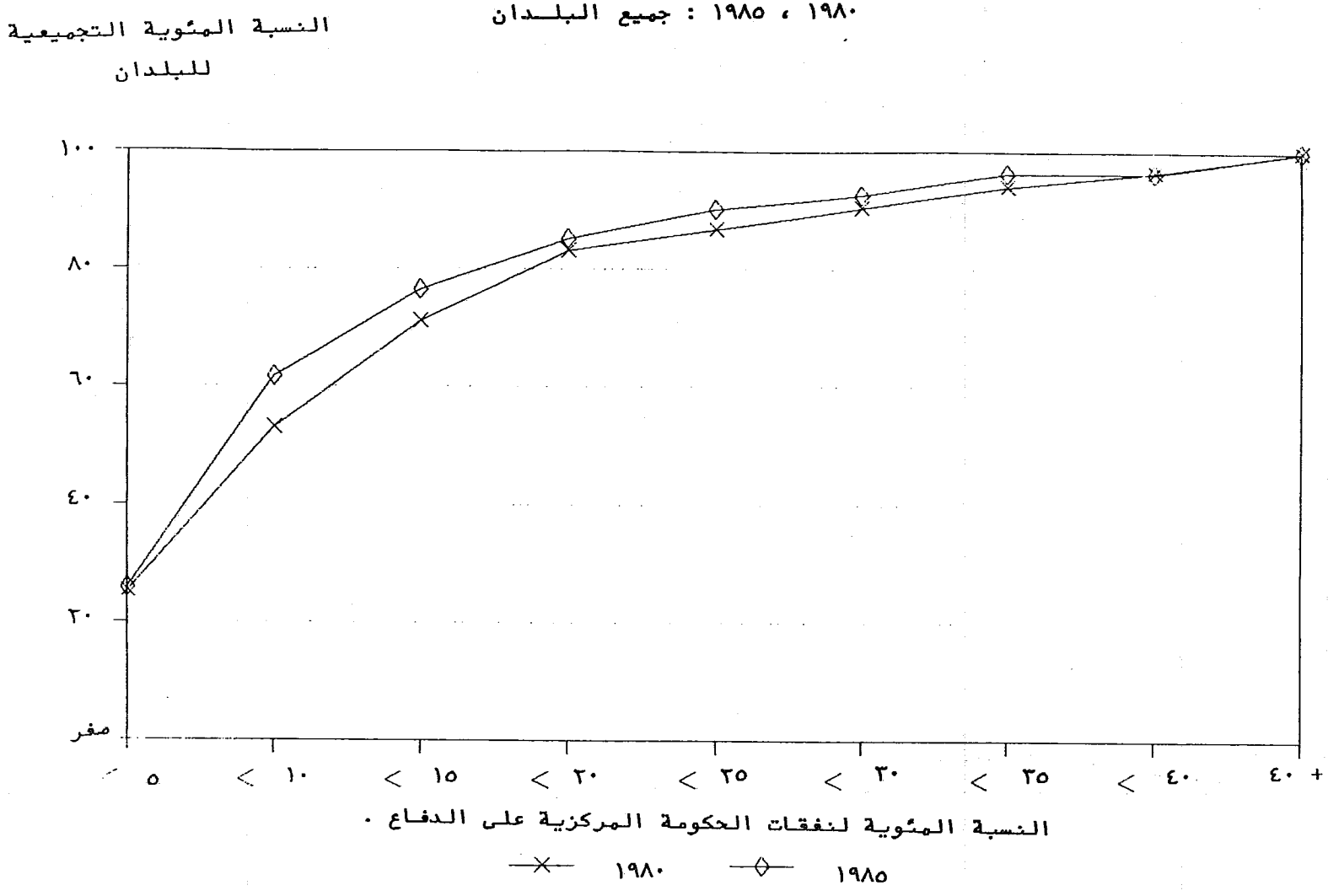

المصدر : صندوق النقد الدولي ، الحولية الاحصائية للماليات الحكومية ١٩٨٧ .

الشكل السابع - نفقات الدفاع

١٩٨٠ ، ١٩٨٥ : البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي

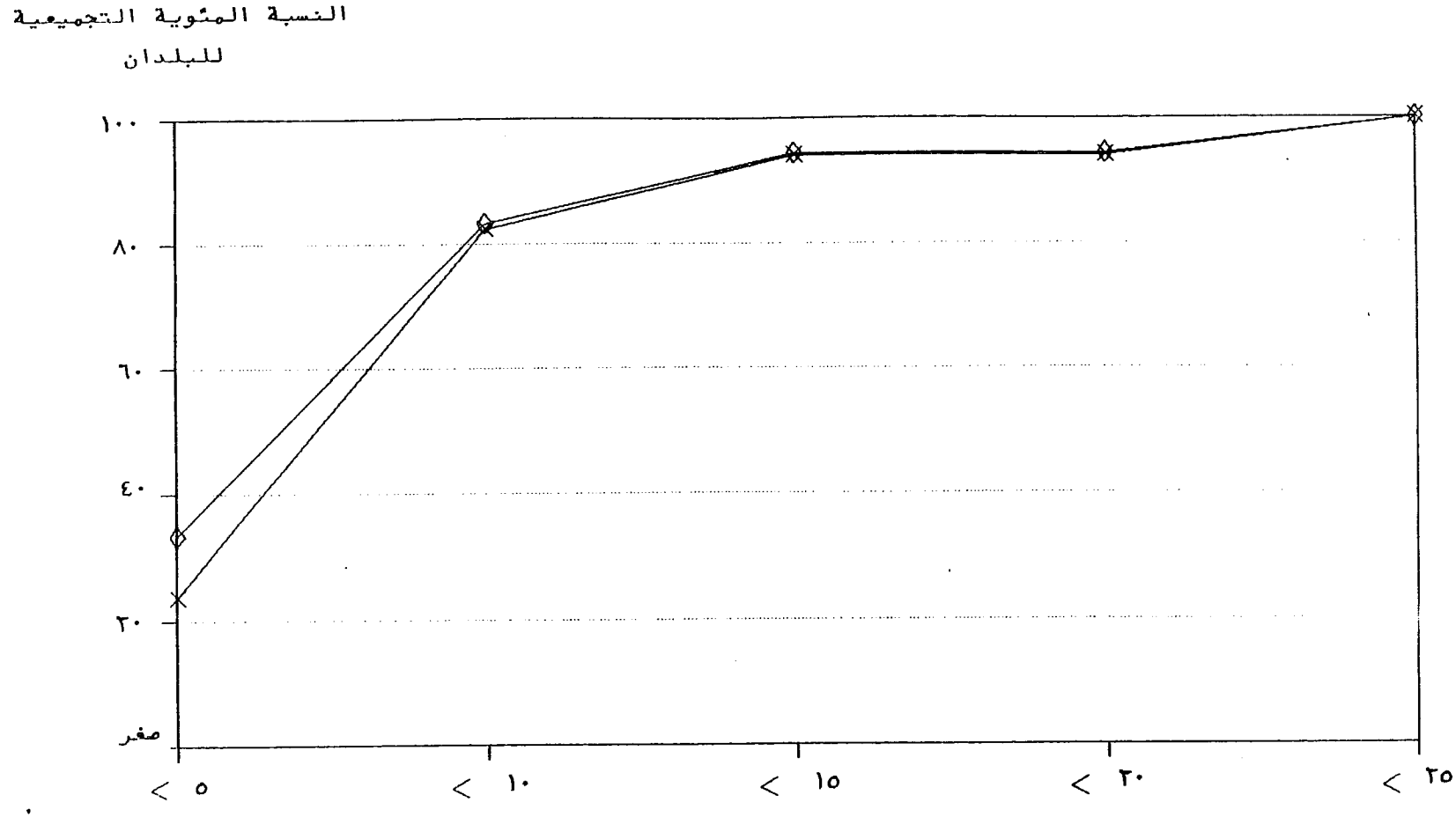

المصدر : صندوق النقد الدولي ، الحولية الاحصائية للماليات الحكومية ١٩٨٧ .

الشكل الثامن - نفقات الدفاع

١٩٨٠ ، ١٩٨٥ : البلدان النامية

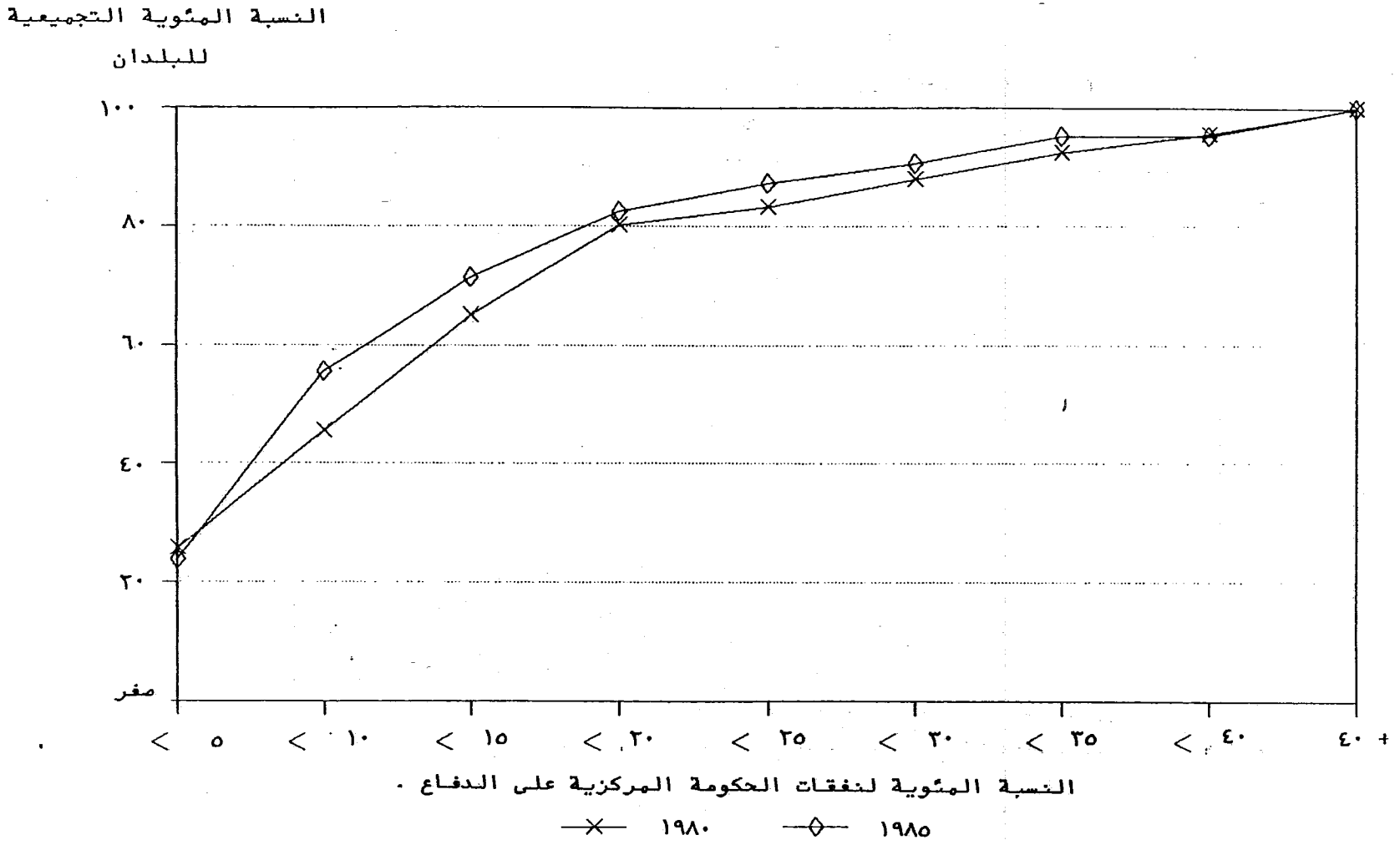

المصدر : صندوق النقد الدولي ، الحولية الاحصائية للماليات الحكومية ١٩٨٧ .

الشكل التاسع - نفقات الدفاع

١٩٨٠ ، ١٩٨٥ : أمريكا اللاتينية

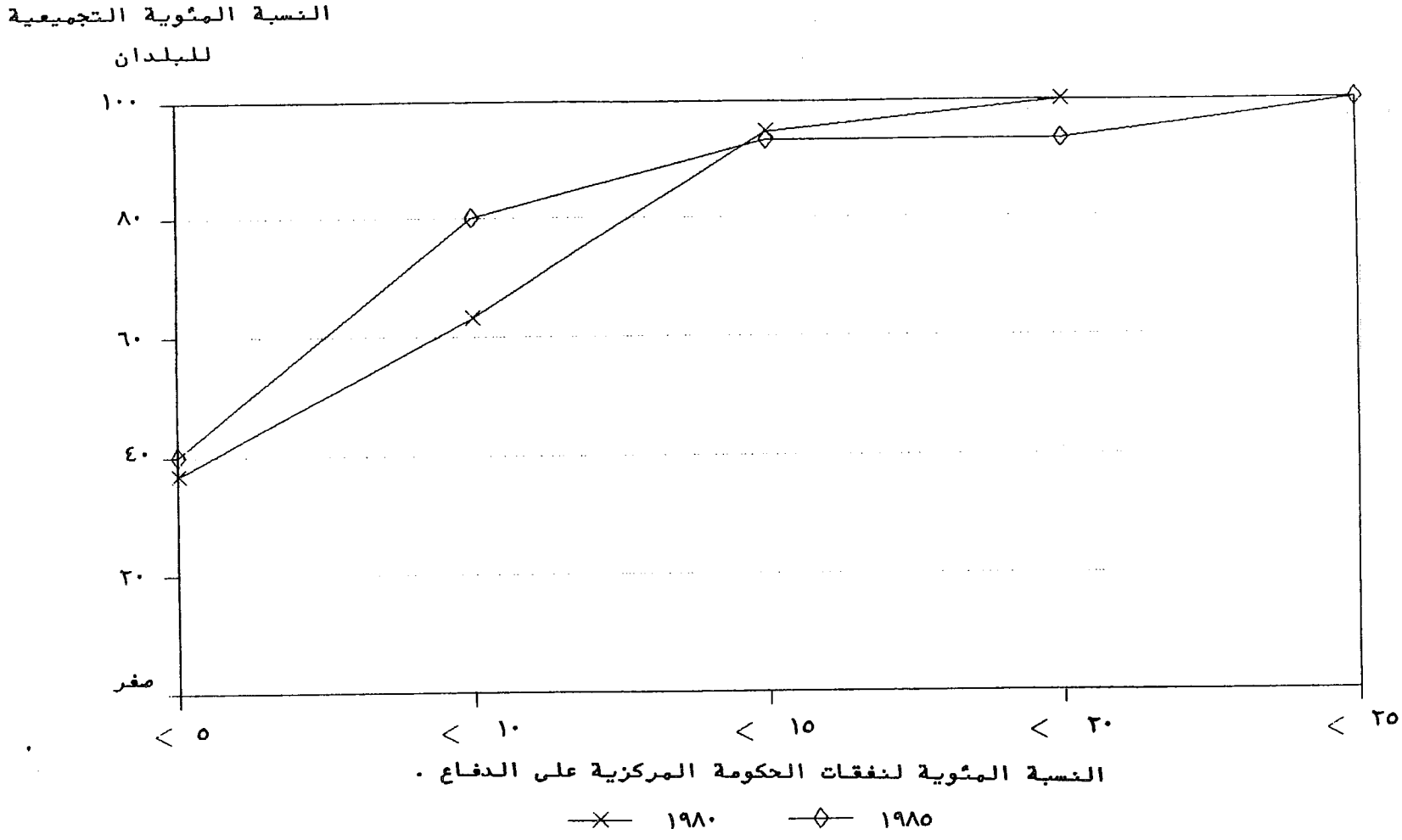

المصدر : صندوق النقد الدولي ، الحولية الاحصائية للماليات الحكومية ١٩٨٧ .

الشكل العاشر - نفقات الدفاع

١٩٨٠ ، ١٩٨٥ : افريقيا

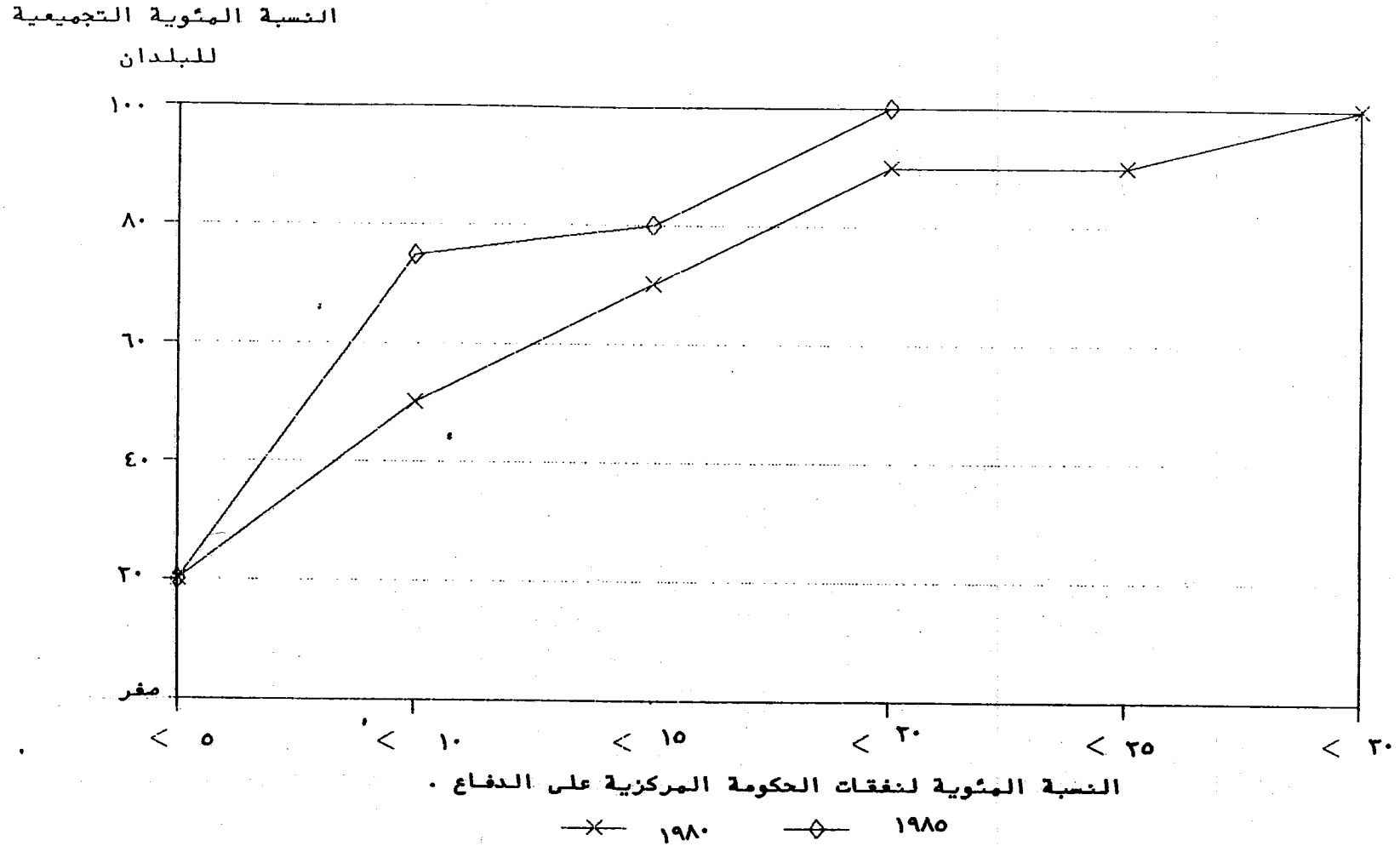

المصدر : صندوق النقد الدولي ، الحولية الاحصائية للماليات الحكومية ١٩٨٧ .

الشكل الحادي عشر - نفقات الدفاع

١٩٨٠ ، ١٩٨٥ : غرب افريقيا

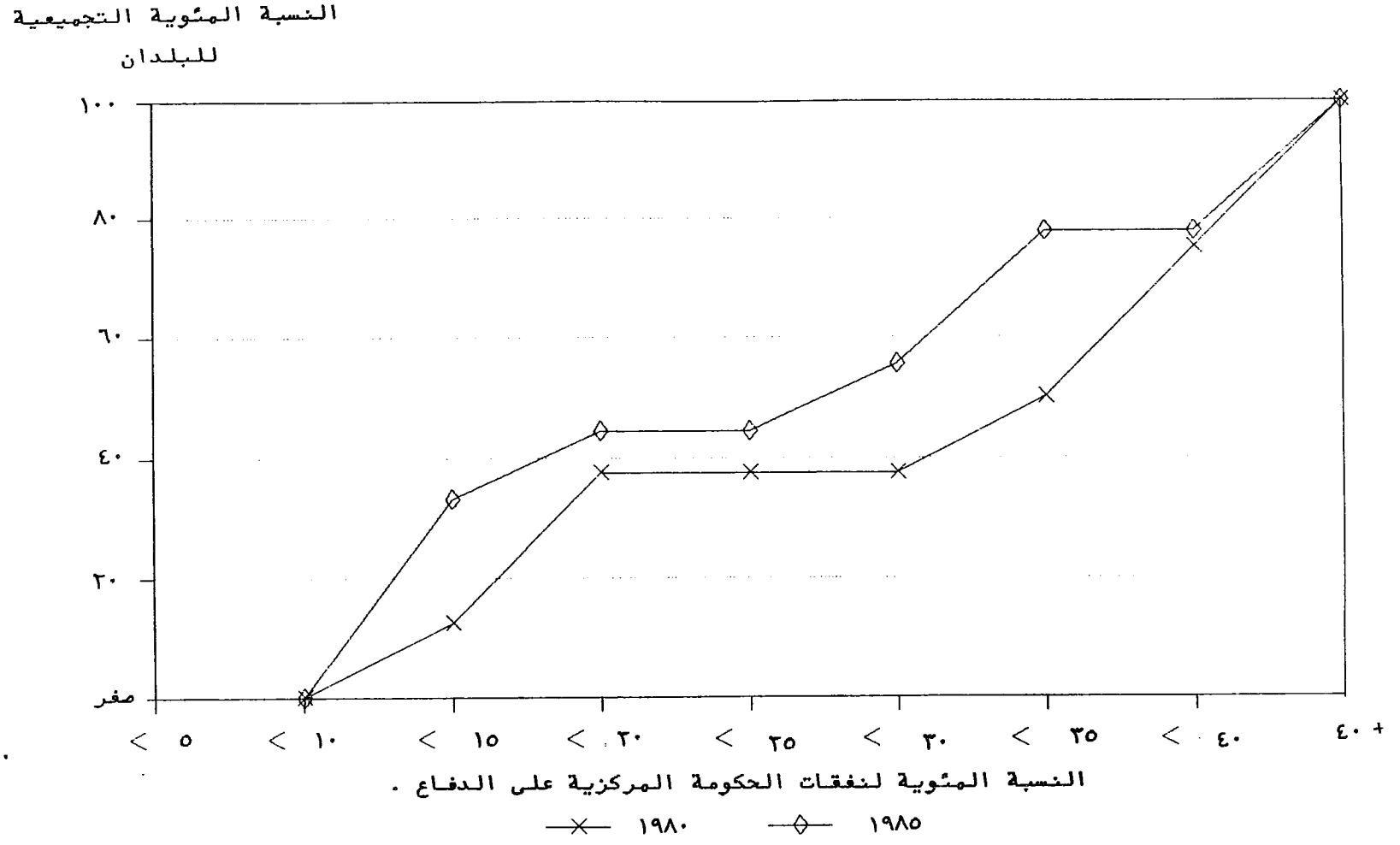

المصدر : صندوق النقد الدولي ، الحولية الاحصائية للماليات الحكومية ١٩٨٧ .

الشكل الثاني عشر - نفقات الدفاع

١٩٨٠ ، ١٩٨٥ : آسيا

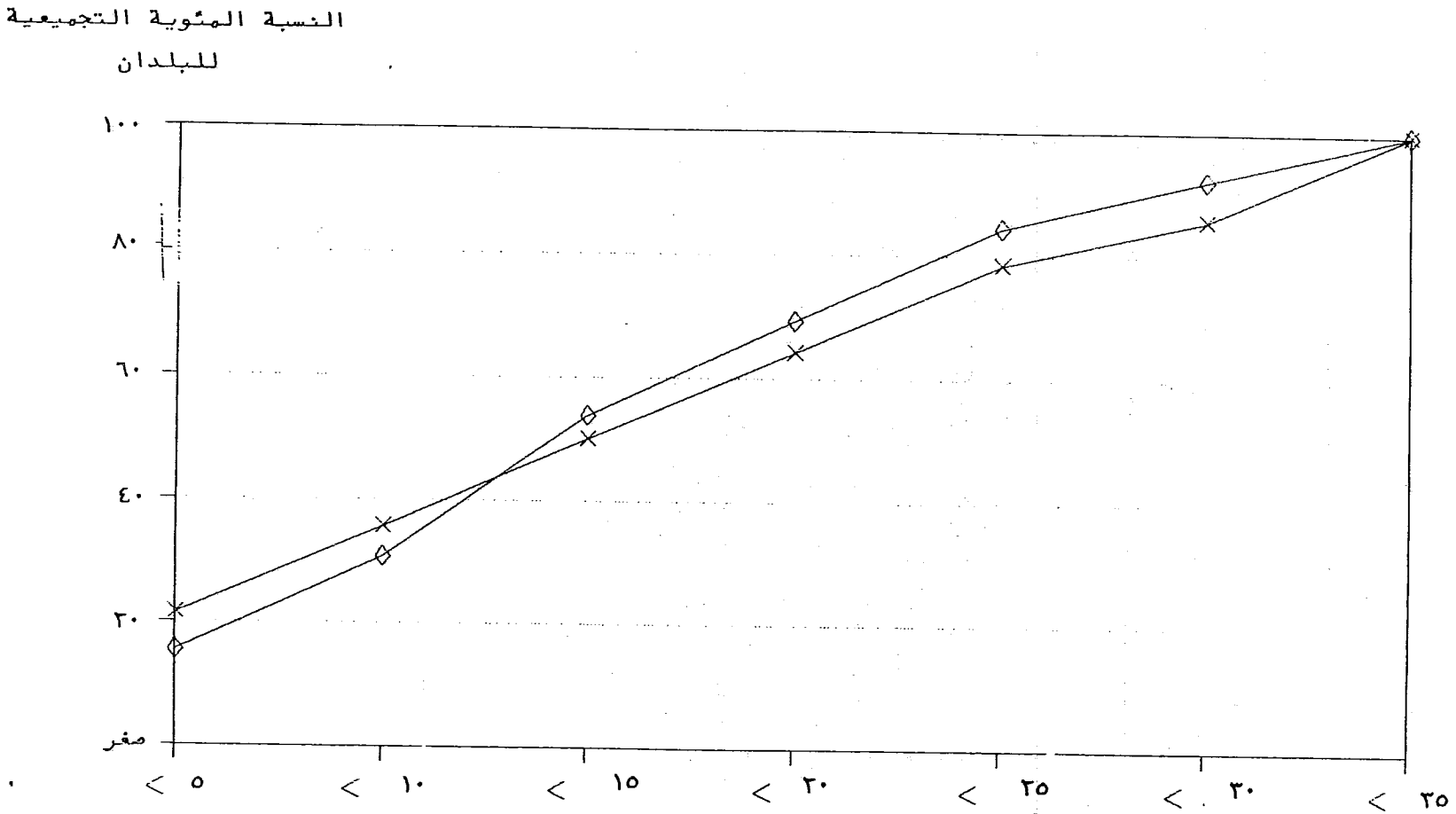

النسبة المئوية لنفقات الحكومة المركزية على الدفاع .

١٩٨٠ ١٩٨٥

المصدر : صندوق النقد الدولي ، الحولية الاحصائية للماليات الحكومية ١٩٨٧ .

الشكل الثالث عشر - حالات "الإيدز" الجديدة التي أبلغت بها منظمة الصحة العالمية ، ١٩٧٩ - ١٩٨٨

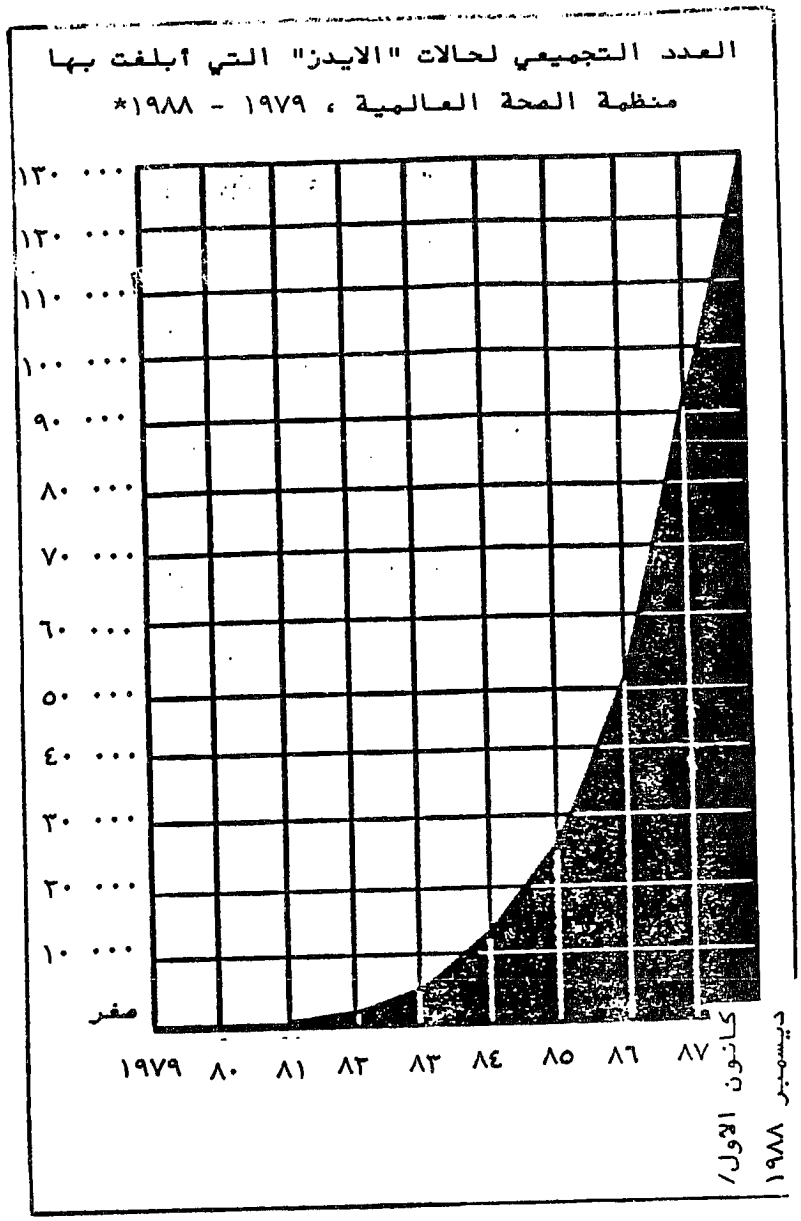

* مجموع حالات "الايدز" التي أبلغت بها منظمة الصحة العالمية اعتبارا من ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ هو ١٣٩ ٣٨٥ حالة من بينها ٧ حالات لا تعرف سنة الإبلاغ عنها .

المصدر : منظمة الصحة العالمية ، الملف العالمي لحالات "الايدز" ، استعراض الحالات (معلومات مستمدة من البرنامج العالمي لمنظمة الصحة العالمية بشأن "الإيدز") ، كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ .

المرفق

الحالة الاجتماعية الحرجة في افريقيا

طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الأمين العام في القرار ٣٩/١٩٨٧ المؤرخ في ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٧ أن يعد ، بالتشاور مع منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا ومصرف التنمية الافريقي ، وكجزء من التقرير المقبل عن الحالة الاجتماعية في العالم ، ١٩٨٩ ، مرفقا وافيا عن الحالة الاجتماعية الحرجة في افريقيا ، مع إيلاء اهتمام خاص للعقبات التي تعترض تحقيق الأهداف الواردة في إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي (قرار الجمعية العامة ٣٥٤٣ (د - ٣٤)) ، بما في ذلك أثر سياسات التكيف الهيكلي في الحالة الاجتماعية في افريقيا . وقد أعدت أمانة اللجنة الاقتصادية لافريقيا هذا المرفق .

المحتويات

الصفحة

مقدمة ٣٤١

أولا - معلومات أساسية عن التدهور الاجتماعي في افريقيا ٣٤٢

ثانيا - أزمة العمالة والايرادات والفقر ٣٥٣

ثالثا - أزمة الأغذية والتغذية والصحة ٣٦٤

رابعا - تباطؤ خطى التعليم والإلمام بالقراءة والكتابة ٣٧٦

خامسا - الأثر الاجتماعي للفصل العنصري ، زعزعة الاستقرار والمنازعات الإقليمية ٣٨١

سادسا - الاستنتاجات ٣٨٦

الجداول

الجدول ألف -١ المؤشرات الديمغرافية الرئيسية في افريقيا مقارنة بالعالم وبالمناطق الاكثر نموا والمناطق الاقل نموا ، ١٩٥٠ - ١٩٩٠ ، التباين المتوسط ٣٤٦

الجدول ألف -٢ السكان الناشطون اقتصاديا والنسب المعدلة للأنشطة - بالنسبة للجنسين ٣٥٣

الجدول ألف -٣ الحد الأدنى للأجور الفعلية في بلدان افريقية مختارة ٣٦٠

الجدول ألف -٤ شمول خدمات إمدادات المياه والمرافق الصحية بالنسبة لـ ٣٦ بلدا افريقيا ، عام ١٩٨٥ ..... ٣٧١

الجدول ألف -٥ معدلات الالمام بالقراءة والكتابة ٣٨٠

مقدمـــة

شهد أول عقد ونصف من استقلال افريقيا حتى منتصف السبعينات تقدما كبيرا نحـو تحقيق الاهداف الإنسانية الاساسية والتكامل الاجتماعي . وطرأت تحسينات واضحة علـى التعليم ، ومحو الامية ، والصحة ، والتوظيف ، وتوفير الإسكان ومياه الشرب المأمونـة ومرافق اجتماعية أخرى لاعداد كبيرة من سكان افريقيا . وظهر إحساس جديد بالاعتـزاز الوطني والهوية الثقافية بين فئات مختلفة من السكان تكتلت تحت سلطة الاستعمـار لتصبح دولا جديدة .

والمؤسف أن معظم هذه المكاسب الاجتماعية ضاعت أو تآكلت بصورة خطيرة فـي الثمانينات . فالأزمة التي واجهت البلدان الافريقية بشكل لا نظير له في هذا العقد قد أوقعت الاضطراب في اقتصاداتها وسببت تدهورا واسعا في الظروف الاجتماعية لشعوبهـا . وشهدت التحسينات في ثروة رأس المال البشري انخفاضا قاسيا بفعل تباطؤ سرعـة التعليم ، والجوع ، وسوء التغذية والمجاعة ، وتجدد الامراض المتوطنة ، والجفـاف ، وتدهور البيئة . كما نالت سياسة الفصل العنصري ، وأعمال العنف من جانب نظام جنـوب افريقيا العنصري ، والصراعات السياسية الإقليمية الاخرى ، من حقوق الإنسان وأحالـت ملايين الناس إلى لاجئين . كما ظلت البيئة الاقتصادية الدولية المعاكسة تقوض قـدرة البلدان الافريقية على مداومة التنمية في المنطقة . وساعدت أساسا بعض التدابيـر التي اتخذتها الحكومات بدعم من المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية من أجـل استقرار وتكييف اقتصاداتها على زيادة الأزمة الاجتماعية سوءا . وسبّب ذلك تعاسـة حقيقية عانت منها قطاعات كبيرة من سكان افريقيا محرومة أصلا ، من بينها النسـاء والأطفال وصغار المزارعين ، وفقراء الريف والحضر من العاملين بأجر .

وفي ظل هذه الظروف ، واجهت المحاولات الأولية لحكومات افريقيا في تنفيـذ أهداف إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي[(١)] عقبات جسيمة في السنـوات الأخيرة . وانطلاقا من ذلك اعتمد مؤتمر الوزراء المسؤولين عن التخطيط والتنميـة الاقتصادية في اللجنة الاقتصادية لافريقيا القرار ٦٠١ (د - ٢٢) المؤرخ في ٢٤ نيسـان/ابريل ١٩٨٧ ، واعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة القـرار ٣٩/١٩٨٧ المؤرخ في ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٧ اللذين يركزان الاهتمام إقليميا ودوليا على الحالـة الاجتماعية الحرجة في افريقيا ويدعوان إلى دراستها . وعملا بقرار مؤتمر الـوزراء ، قُدّم تقرير مفصل عن الحالة الاجتماعية في افريقيا[(٢)] إلى الدورة الثالثة والعشريـن للجنة وإلى الاجتماع الرابع عشر لمؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا الذي عقـد في نيامي بالنيجر في نيسان/ابريل ١٩٨٨ .

ويُستعرض ويُحلل في الفروع أولا لغاية رابعا اتجاهات الأزمة الاقتصادية والتدهور الاجتماعي ، ولاسيما في مجالات التوظيف والإيرادات والأغذية والتغذية والصحة والتعليم . ويحلل الفرع خامسا الآثار الاجتماعية المنتشرة نتيجة للفصل العنصري ، وزعزعة الاستقرار التي سببها نظام بريتوريا لشعوب ودول الجنوب الافريقي ، وتلك الناشئة عن صراعات إقليمية أخرى . ويخرج الفرع سادسا باستنتاجات رئيسية من هذه التحليلات ، ويبين الاتجاهات الجديدة الهامة لمحاولات إيجاد تقدم اجتماعي مستديم وتنمية منصبة على الإنسان في افريقيا . وإيراد حالات من بلدان معينة هو على سبيل المثال لا الحصر .

أولا - معلومات أساسية عن التدهور الاجتماعي في افريقيا

ألف - أوجه الاختلال في الهيكل الاقتصادي

من الثابت تماما الآن أن جذور أسباب الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا هي أوجه الاختلال والضعف في هيكل الاقتصاد الافريقي . وأشير إلى هذا بوضوح عام ١٩٨٠ في خطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية مونروفيا للتنمية الاقتصادية في افريقيا(٣) . وتكرر الإعراب عن ذلك عام ١٩٨٦ في التقرير المعنون "عرض افريقيا المقدم إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا"(٤) . وهناك سمة رئيسية للمشاكل الهيكلية هي أن الإنتاج تتحكم فيه سلع أساسية زراعية أو تعدينية أو سلع مستخرجة أخرى موجهة للتصدير .

ومع أن الزراعة تمثل بين ٦٠ و ٨٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ، وتوفر الرزق لأكثر من ٧٥ في المائة من السكان ، فإن القطاع الغذائي فيها يتسم بتقنيات بدائية في الإنتاج ، وبتخلف تكنولوجيات الحفظ والتجهيز ، وبعدم كفاية حوافز الأسعار ، وبقصور التسويق وهياكل أساسية اجتماعية واقتصادية أخرى . وأدرك قادة الحكومات الافريقية في ذروة الأزمة أنه "رغم التحول مؤخرا إلى التركيز على إنتاج الأغذية ، لاتزال البحوث وخدمات الإرشاد والاستثمار المباشر والهياكل الأساسية في هذا القطاع الحساس مختلفة إذا قورنت بالاهتمام الذي يعطى لمحاصيل التصدير ؛ ولاتزال الصلات فيما بين القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ضعيفة بدرجة تجعل كثيرا من البلدان الافريقية غير قادرة إلى الآن على التمتع بالتفاعلات الداعمة المتبادلة بين القطاعات ، وهي التفاعلات الضرورية لبناء اقتصادات دينامية ومعتمدة على النفس ومكتفية ذاتيا"(٥) .

والاقتصادات الافريقية شديدة الاعتماد على الموارد الخارجية ، سواء من حيث المدخلات الرئيسية لعوامل الإنتاج اللازمة للتنمية ، مثل رأس المال والمعدات والخبرة ، أو للإيرادات الرئيسية الآتية من الصادرات . وهذا ما جعل النمو الاقتصادي والاستهلاك الاقتصادي في القارة معرضا للتقلبات في البيئة الاقتصادية والاجتماعية السياسية الدولية . وعندما واجهت الانتكاس الاقتصادي الدولي في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٢ ، وحالة طوارئ لم يسبق لها مثيل بسبب الجفاف بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٥ ، عانت الاقتصادات الضعيفة في هيكلها والسيئة في توجيهها والتي تعاني صراحة من سوء الإدارة ، من أزمة كبرى تدهورت خلالها بسرعة مستويات معيشة السكان . واستمرت الحالة بدرجات متفاوتة حتى الآن . فقد هبط النمو الاقتصادي بسرعة من معدله في السبعينات عندما كان متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي ٣,٣ في المائة سنويا إلى ١ في المائة فقط عام ١٩٨٦ و ٠,٨ في المائة في ١٩٨٧ . وتوسعت الزراعة بنسبة ٣,٨ في المائة في عام ١٩٨٦ بسبب وفرة الأمطار أساسا ، لكنها انخفضت بنسبة ١,١ في المائة في عام ١٩٨٧ ، نتيجة تكرر الجفاف في عدة أجزاء من القارة . كما كان نمو الصناعة ضعيفا أو هامشيا ، وسبب ذلك أساسا هو قصور الانتفاع بالقدرة الموجودة بحيث كانت نسبته تصل في بعض البلدان إلى ٥٠ في المائة(٦) .

وأوجد ضعف النمو الاقتصادي انخفاضات جسيمة في الدخل الفردي ، فقد بلغ متوسط هبوطه سنويا ٣,٤ في المائة بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٦ . وكان هذا يعني أن متوسط دخل الفرد كان يقل بما يتراوح بين ١٥ و ٢٥ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٧٠ . كما هبط استهلاك الفرد حتى بلغ ١٤ في المائة في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧(٧) . وأدت حدة ارتفاع التضخم ونقص السلع والخدمات الأساسية إلى رفع الأسعار وجعلها خارج متناول معظم العمال . وهكذا ، فإنه رغم هبوط الأجور الحقيقية في المتوسط بنسبة ١٧ في المائة بين ١٩٨٠ و ١٩٨٦ ، كان متوسط ارتفاع الأسعار ١٨,٩ في المائة خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ ، و ٢٤ في المائة عام ١٩٨٤ ، و ١١,٧ في المائة عام ١٩٨٥ . وأسفرت النتائج عن انخفاض لا يطاق في مستويات المعيشة ، وفي ارتداد اجتماعي خطير في جميع البلدان تقريبا .

وساعدت على زيادة سوء تقلص الاقتصادات الافريقية في الثمانينيات مجموعة مترابطة من العوامل الخارجية ، ومنها خصوصا انهيار أسعار السلع الأساسية ، وأعباء الديون وخدمتها ، وتضاؤل تدفقات الموارد . ومعظم البلدان الافريقية لا تعتمد في إيراداتها من القطع الأجنبي على أكثر من ثلاث سلع أساسية رئيسية للتصدير . وبين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٣ ، خسرت المنطقة حول ١٣,٥ بليون دولار ، وارتفع هذا الرقم إلى

١٩ بليون دولار عام ١٩٨٦ بسبب حدة هبوط أسعار الصادرات من سلعها الأساسية الأولية . ولم تنل افريقيا من صادراتها من السلع الأساسية غير النفطية سوى ٢٤ بليون دولار ، أي أقل من عام ١٩٨٥ بنحو ٢٠ في المائة . وفي نفس الوقت ارتفعت الديون الخارجية للمنطقة من ١٥٠ بليون دولار في ١٩٨٣ إلى ٢١٨ بليون دولار في ١٩٨٧ . وكانت النسبة المئوية لخدمة الديون من مجموع الصادرات مرتفعة ، وهي آخذة في الارتفاع . فقد بلغت ٣٥,٨ في المائة في عام ١٩٨٧ ، هذا بينما لا تتجاوز النسبة السليمة ١٠ في المائة . وفي نفس الوقت انخفضت تدفقات الموارد الموجهة لدعم جهود التنمية في افريقيا من ٢١,٢ بليون دولار عام ١٩٨٣ إلى ١٣ بليون دولار عام ١٩٨٦ ، أي أقل من المبلغ اللازم لمواجهة الانخفاض الحاد في إيرادات الصادرات في ذلك العام .

وللتكفل بأوجه الاختلال هذه ، اتخذت معظم الحكومات الافريقية إجراءات تستهدف أساسا تخفيض المصروفات الحكومية ومراقبة الواردات . وتحملت ميزانيات التنمية والقطاعات الاجتماعية معظم أعباء انخفاضات المصروفات . ولما كانت الحكومة أكبر مستخدم رسمي للموظفين والممول الرئيسي لخدمات التنمية الاجتماعية في معظم البلدان ، فقد كان لتقليص الإنفاق العام آثار بارزة الضرر في حياة الفقراء والفئات السريعة التأثر ، كما يلاحظ في الفروع ثانيا إلى رابعا أدناه . وجدير بالذكر هنا أن القطاعات الاجتماعية تحملت عبء تقليص المصروفات ، وسبب ذلك أساسا هو تأصل التصور الخاطئ بأن التنمية الاجتماعية مجرد قطاع ثانوي مستهلك للموارد ويجب أن تنتظر أنشطته ظهور الأموال والموارد من القطاعين الاقتصادي والإنتاجي (٨) . والحاجة محتمة إلى تغيير هذا التصور إذا أريد للقطاع البشري أن يقوم بدور أساسي ومركزي في أية تنمية متصلة في افريقيا . كما أن تغيير هذا التصور ضروري بسبب الأبعاد البيئية والسكانية الضاغطة في هذه الأزمة .

باء - الأبعاد البيئية والديمغرافية

في الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٥ تفاقم التخلف الهيكلي لافريقيا ودَينها المتصاعد نتيجة للجفاف والتصحر المصاحب له اللذين عاثا خرابا في جميع أنحاء القارة . وأضيرت أيضا البلدان الجزرية بمنطقة المحيط الهندي بسبب الأعاصير أو الفيضانات التي تسبب فيها التساقط المفرط للأمطار . وفي حين أن هذه تمثل كوارث طبيعية من قديم الأزل ، فإن طبيعتها الكثيفة والمتسعة جعلتها أسوأ الكوارث في تاريخ المنطقة وشكلت ضربة موجهة إلى الأسى الطبيعية لوجود ملايين الأشخاص . وفي ١٩٨٣ قدر أن الصحراء الكبرى وحدها قد تقدمت بمقدار ١٥٠ كيلومترا إلى الجنوب . وانخفضت أراضي المراعي القابلة للاستخدام في المناطق القاحلة وشبه القاحلة بنحو ٢٥ في المائة

ودمرت النيران الزاحفة بالغابات النباتات الأخرى . وفي سهل غربي افريقيا والمناطق المصابة الأخرى خفض التصحر الأراضي المستغلة الأخرى بمعدل ٨ - ١٠ كيلومترات سنويا . وقد اختفت الغابات بالفعل في بعض البلدان ، وتقدر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن إزالة الغابات يفوق معدلات غرس الأشجار بمعامل ٣٠ : ١ في العديد من أقل البلدان الافريقية نموا . وقد نفقت الماشية بنسبة تتراوح بين ٣٠ و ٨٠ في المائة في بلدان فقيرة عديدة وتراوحت نسبة القصور في المنتجات الغذائية وبصفة خاصة في الغلال بين ٣٠ و ٥٠ في المائة .

وقد قدمت وثائق وافية عن تأثير حالة الجفاف الكبرى الطارئة على الحياة الإنسانية بحيث لا يحتاج الأمر هنا إلاّ إلى إشارة مختصرة . فقد فقد أكثر من مليون شخص من المجتمعات ذات الطابع الزراعي والرعوي في الغالب حياتهم . وأضير بشدة نحو ٢٥٠ مليون شخص . وواجه حوالي ٤٠ مليونا منهم مجاعة شديدة وسوء تغذية وأمراض الضعف والأوبئة . وقد تشرّد أكثر من ١٠ ملايين شخص من أراضيهم وديارهم وتعين عليهم عبور حدود البلدان المجاورة مع ماشيتهم الهزيلة بحثا عن الغذاء والماء . وقد تمزق النسيج الاجتماعي للمجتمع الافريقي بدرجة أكبر نظرا لأن اللاجئين قفزوا إلى أكثر من خمسة ملايين أو نصف المجموع العالمي لأعداد اللاجئين . وتحملت المناطق الريفية ذات الفقر المدقع والدعم الإنمائي غير الكافي والمناطق شبه الحضرية الفقيرة وطأة الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية . كما أن الأحوال لم تتحسن نظرا لأن حالات الجفاف المحلية قد عاودت الظهور في بلدان عديدة ودمرت أسراب الجراد والآفات الأخرى ملايين الهكتارات من المحاصيل الجديدة وجددت حالة العجز الغذائي في افريقيا(٩) .

وهناك عامل رئيسي آخر أدى إلى تفاقم تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية وهو العامل الديمغرافي . وكما هو معروف جيدا ، فإن افريقيا هي أقل القارات المأهولة كثافة في العالم وهي أيضا قليلة السكان بصفة عامة . ولذلك فإن مغزى البعد الديمغرافي بالنسبة للأزمة الراهنة والتنمية المستقبلية يكمن ليس في الأعداد الكبيرة من السكان ولكن في معدل النمو وأنماط توزيع السكان بالنسبة للمعدلات الراهنة للموارد الإنمائية والتقنيات والإنتاجية . وكما يبين الجدول ألف - ١ يتزايد السكان في افريقيا بمعدل يبلغ حاليا ٣ في المائة سنويا وهي ذات معدل نمو مرتفع منذ الخمسينات بالمقارنة ببقية العالم . وفي ١٩٥٠ بلغ سكان المنطقة ٢٢٤ مليونا . وفي ١٩٨٩ سيكون هناك ما يقدر بـ ٦٢٨ مليونا أو بزيادة تبلغ ١٦٠ في المائة . ونظرا لأنه من غير المتوقع حدوث اتجاهات نزولية في معدل النمو ، فإنه من المتوقع أن يبلغ السكان ٨٧٣ مليونا في نهاية القرن الحالي .

الجدول ألف - ١ المؤشرات الديمغرافية الرئيسية في افريقيا
مقارنة بالعالم وبالمناطق الاكثر نموا والمناطق
الاقل نموا ، ١٩٥٠ - ١٩٩٠ ، التباين المتوسط

المناطق	معدل النمو السنوي للسكان (نسبة مئوية)		معدل المواليد الأولي (لكل ١٠٠٠ من السكان)		معدل الوفيات الأولي (لكل ١٠٠٠ من السكان)		معدل وفيات الرضع (لكل ١٠٠٠ مولود حي)		العمر المتوقع (بالسنوات لكلا الجنسين)	
	١٩٥٠-١٩٥٥	١٩٨٥-١٩٩٠	١٩٥٠-١٩٥٥	١٩٨٥-١٩٩٠	١٩٥٠-١٩٥٥	١٩٨٥-١٩٩٠	١٩٥٠-١٩٥٥	١٩٨٥-١٩٩٠	١٩٥٠-١٩٥٥	١٩٨٥-١٩٩٠
شرق افريقيا	٢,٣٦	٣,٠٩	٥٠,٣	٤٧,٨	٢٨,٢	١٧,٠	١٧٩	١١٦	٣٦,٥	٤٩,٨
وسط افريقيا	١,٨٩	٢,٩١	٤٦,٦	٤٤,٨	٢٧,٦	١٦,٠	١٨٣	١٠٧	٣٦,٩	٥٠,٠
شمال افريقيا	٢,٣٦	٢,٧٣	٤٨,٩	٣٨,٠	٢٤,٧	١٠,٧	١٨٩	٨٦	٤١,٩	٥٩,٠
الجنوب الافريقي	٢,٢٨	٢,٣٣	٤٣,٧	٣٣,٤	٢١,٠	١٠,١	١٥٣	٧٧	٤٤,١	٥٩,٧
غرب افريقيا	٢,١٣	٣,٣٦	٤٩,٧	٤٨,٩	٢٨,٩	١٦,٥	٢٠٤	١١٣	٣٥,٦	٤٩,٤
مجموع افريقيا	٢,١٨	٣,٠٠	٤٨,٩	٤٤,٧	٢٧,٠	١٤,٩	١٨٧	١٠٦	٣٨,٠	٥١,٩
العالم	١,٨٠	١,٧٣	٣٧,٤	٢٧,١	١٩,٧	٩,٩	١٥٥	٧١	٤٥,٩	٦١,٥
المناطق الاكثر نموا	١,٢٨	٠,٥٣	٢٢,٦	١٤,٦	١٠,١	٩,٨	٥٦	١٥	٦٥,٧	٧٣,٤
المناطق الاقل نموا	٢,٠٥	٢,١٠	٤٤,٦	٣٠,٩	٢٤,٣	٩,٩	١٨٠	٧٩	٤١,٠	٥٩,٧

المصدر : التوقعات السكانية العالمية ، ١٩٨٨ ، سيصدر كأحد منشورات الامم المتحدة .

وعلى الرغم من وجود تغيرات دون إقليمية طفيفة في معدلات النمو ، فإن التوزيع العمري بالنسبة للمنطقة بأكملها يتميز بمعدل مرتفع لإعالة الأولاد . ووفقا لتقرير الرصد لعام ١٩٨٧ بشأن الاتجاهات والسياسات السكانية العالمية(١٠) يشكل عدد الأفارقة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين صفر - ١٤ سنة ، ٤٥ في المائة من مجموع السكان ، وكبار السن ، ٦٠ سنة فأكثر ، يشكلون ٤,٨ في المائة . وتوجد في افريقيا أعلى نسبة للإعالة العمرية وتبلغ ٩٢,٩ في المائة بالمقارنة بنسبة ٦٤,٧ في المائة بالنسبة للعالم ، و ٦٩,٩ في المائة بالنسبة للمناطق الأقل نموا ، و ٥٠,٢ في المائة بالنسبة للمناطق الأكثر نموا . وتعتبر النتائج المترتبة بالنسبة لافريقيا خطيرة فيما يتعلق بالطلب المرتفع على استهلاك مواد الإعاشة وتوفير الخدمات الاجتماعية وبصفة خاصة المرافق التعليمية والصحية . ويمكن أيضا للمعدل المرتفع للإعالة أن يمارس ضغطا سلبيا على قدرة النشطين اقتصاديا على الادخار والاستثمار في المشاريع الانتاجية . وللحالة والديناميات الديمغرافية تأثيرات أيضا على العمالة . وفي افريقيا جنوبي الصحراء ازدادت القوى العاملة في الثمانينات من هذا القرن بمعدل ٢,٧ في المائة سنويا بالمقارنة ب ٢,٢ في المائة في الستينات من هذا القرن . وقدر أن هناك حاجة إلى أربعة ملايين فرصة عمل جديدة في ١٩٨٨ فقط لكن ليس بالإمكان خلق هذه الفرص . وعلى العكس ، كانت البطالة والعمالة الناقصة وعمليات طرد العمال وفيرة(١١) .

وقد شعرت الفئات المختلفة من السكان والتي كان توزيعها المكاني دائما متفاوتا بالأحوال الاجتماعية المتدهورة بدرجات مختلفة . ويعيش في الوقت الراهن أكثر من ٧٥ في المائة من السكان الأفارقة في المناطق الريفية ، حيث أجبرت الأنماط الإنمائية المتفاوتة والكوارث الإيكولوجية ونقص الفرص للشباب الريفي والأشخاص ذوي القدرة الجسدية على الفرار بأعداد كبيرة إلى المناطق الحضرية وحتى إلى خارج بلدانهم . وعلى الرغم من أن القارة هي أقل المناطق في العالم من حيث نمو المدن ، فإن المعدل الراهن لنمو المدن والبالغ ٥ إلى ١٠ في المائة يعتبر مرتفعا جدا نظرا لأن النمو ليس استجابة لاقتصاد حضري متسع أو زيادة فرص العمالة . وتمثلت النتائج في مدن وبلدات مكتظة ذات مرافق اجتماعية مرهقة وأسواق عمل كاسدة . ومن ناحية أخرى ، تركت للمناطق الريفية ذكور أغلبهم من الأحداث والمسنين ونساء مرهقات بالعمل مهمة الحفاظ على نظم انتاج الأغذية والهياكل الاجتماعية المتوترة . ولهذا الأسباب وغيرها ، يتبع عدد متزايد من البلدان سياسات وبرامج سكانية شاملة كجزء من جهودها من أجل الانتعاش والتنمية الطويلة الأجل ، وفقا لبرنامج عمل كليمنجارو لسكان افريقيا والتنمية المعتمدة على الذات(١٢) . بيد أنه تقتضي جوانب أخرى من البعد الديمغرافي . وهي تتصل بملايين الأشخاص المشردين واللاجئين بسبب المنازعات والحروب والذين تعكس حياتهم المتسمة بالفوضى الأزمة الاجتماعية والسياسية للقارة . (انظر الفرع خامسا أدناه) .

جيم - أثر تثبيت برامج التكيف الهيكلي

فرض الهبوط الاقتصادي الحاد والاختلالات الاجتماعية - الاقتصادية الشديدة بعض أشكال التكيف والتدابير التصحيحية في جميع البلدان الافريقية تقريبا . إلا أن جوانب المشكلة التي تسترعي الاهتمام الاكبر والمباشر تمثلت في تلك المتصلة بالوضع الاقتصادي الخارجي للبلدان ، ولا سيما ميزان مدفوعاتها ومعدلات صرف العملات والصادرات والواردات . ففي ١٩٨٧ اعتمد ما يقارب ٣٤ بلدا افريقيا صيغا مختلفة تجمع بين تدابير التقشف والاصلاح في ظل برامج "التثبيت" المالي وبرامج التكيف الهيكلي على صعيد الاقتصاد الكلي . وبينما اضطلعت بلدان قليلة ، ولا سيما نيجيريا ، ببعض هذه التدابير بدافع من نفسها ، اعتمدت أغلبية البلدان الافريقية برامج تثبيت وتكيف على نطاق واسع بتأثير من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي . وتمثل الهدف النهائي لهذه البرامج في استعادة الظروف المؤاتية لنمو اقتصادي مستمر . إلا أن السمة الغالبة فيها كانت التركيز الشديد والقصير الامد على إيجاد سيولة مالية خارجية بسرعة واسترداد القدرة على التصدير في البلدان .

وثمة حاجة إلى قدر كبير من الدراسة المفصلة لتقييم الاثر الكامل لبرامج التكيف الهيكلي في افريقيا . إلا أن البيانات المتوفرة والأدلة البارزة تدل بقوة على أن الآثار على رفاهية السكان كانت مدمرة لاسيما فيما يتعلق بالعمالة والدخول والأغذية والتغذية والصحة والتعليم . وثمة مشكلة أساسية واجهتها برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهي النهج القطاعي للغاية والاقتصادي في حدود ضيقة المتبع سواء في تحليل أوجه قصور التنمية أو في وصف الحلول . وهذا النهج غير ملائم لمعالجة الأزمة في افريقيا وهي أزمة متعددة الابعاد وازدادت حدة بشكل خطر بسبب عوامل داخلية وخارجية . وما يستلزم إعادة تشكيل هيكله في افريقيا هو الانماط والعلاقات الاساسية بين الانتاج والتوزيع والاستهلاك من حيث أبعادها التقنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والخارجية والداخلية . ويجب أن يكون المنظور الشامل طويل الاجل وتحويلي : فالعمليات الجراحية القصيرة الاجل للاقتصاد الكلي التي تستهدف إعادة الاقتصادات إلى التوجه إلى الخارج والتبعية التي كانت سائدة قبل الأزمة ليست كافية .

وقد دعم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي برامج التثبيت والتكيف في مطلع الثمانينات ، ولكن مع إيلاء اهتمام بسيط للجوانب الاجتماعية والسياسية والانسانية للأزمة الانمائية . وكان النهج من النوع الثانوي الكلاسيكي الذي يفترض وفقا له أن يؤدي النمو الاقتصادي إلى تحسينات اجتماعية وتقدم اجتماعي بعد مرور فترة من

الوقت . وافترض أن الصعوبات الاقتصادية والاضطرابات الاجتماعية لاضعف الفئات الاجتماعية لا مفر منها وأنها قصيرة الاجل وانتقالية . والجدير بالاهتمام أن برامج التكيف الهيكلي في جميع البلدان تقريبا يتم تصميمها وإدارتها بوصفها أنشطة متخصصة لوزارات المالية والتخطيط الاقتصادي وتدعمها أفرقة كبيرة من الخبراء الاجانب . وحيثما كانت تقوم وزارات القطاع الاجتماعي بدور ، فهو دور لا يذكر ولا يغير المناظير الاقتصادية السائدة . وعليه كان نجاح البرامج يقاس حسب معايير اقتصادية تهيمن عليها عناصر مثل نمو الناتج المحلي الاجمالي والصادرات ، وميزان المدفوعات ، ومعدل التضخم والعجز الذي يعاني منه القطاع العام كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي وأسعار صرف "واقعية" للعملات المحلية . وتلبية لمعايير الاداء هذه ، وضعت مجموعات موحدة بعض الشيء من التدابير شملت ، في جملة أمور ، تخفيضات في الاستثمار العام والانفاق الحكومي وتجميد العمالة والاجور العامة أو الحد منهما ، وإزالة الدعم عن السلع الاستهلاكية لاسيما الاغذية والوقود واسترداد تكلفة الخدمات الاجتماعية ، وتعزيز التصدير عن طريق ترتيبات تتصل بالمدخلات والحوافز وتحرير التجارة ورأس المال ، وتخفيض قيمة العملة ورفع الرقابة على الاسعار . ومن المفهوم أن ثمة عاملا بالغ الاهمية يعين على حسن الاداء هو التدفقات الكبيرة من المساعدة والمعونة الخارجيتين إلى الداخل ، والتي كانت مقترنة بصورة تناقضية باشتراطات ومشاكل تتعلق بالسداد لم يبلها الاصلاح .

ويدل السجل المقلق حتى الآن على أنه في كل الحالات تقريبا ، ولكن على الاخص في أقل البلدان نموا في افريقيا[١٣] تفاقمت أوجه الاختلال الاقتصادية وازداد التراجع الاجتماعي والبؤس البشري . وعلى سبيل المثال ، تحقق التوسع في الصادرات على حساب الانتاج الغذائي الذي هو سبيل كسب العيش للاغلبية الكبيرة من صغار المزارعين ، ولاسيما النساء . وقد عززت جهود التكيف الثنائية الزراعية الموجودة حيث أن المدخلات المستوردة وإصلاح الهياكل الاساسية وحوافز الاسعار المقدمة للمنتجين موجهة نحو التصدير وأفاد منها في الغالب المزارعون التجاريون الاغنياء[١٤] ، وبالتالي فإن التكيف الهيكلي لم يغفل فحسب مشكلة تخفيف حدة الفقر في الريف بل جعل أيضا تحقيق الهدف ذي الاولوية في افريقيا وهو الاكتفاء الذاتي في الاغذية أمرا أكثر وهما .

لقد ازدادت سوءا محنة الشعوب الاشد فقرا . وتعرضت صحتها ووضعها التغذوي للخطر على نحو خاص بسبب رفع الإعانات التي تقدمها الحكومة للاغذية المستوردة وبسبب الاخذ بنظام استرداد التكلفة المتعلقة بالرعاية الصحية . وكان للارتفاعات الهائلة في أسعار الاغذية والوقود وسلع الاسر المعيشية الاساسية أشد الاثر أيضا على ذوي الدخل

المتدني . وفي حالات عديدة كان توقيت وتتابع التدابير سيئين . وقد تجلت التكاليف السياسية في أعمال الشغب المتصلة بالأغذية واضرابات العمال وثورات الطلاب والاضطرابات الاجتماعية في العديد من البلدان بما في ذلك تونس والجزائر وزامبيا والسنغال والسودان وسيراليون وغانا ونيجيريا . وقد نتجت آثار خطيرة أخرى عن تجميد الأجور والعمالة وتخفيض اليد العاملة في مجال الخدمات المدنية والمنظمات شبه الحكومية . وفي حين أن الأعداد الاجمالية للعمال المخفضين تبدو صغيرة نسبيا في بعض البلدان ، إلا أن الأعداد كبيرة جدا في أغلب الحالات . واعتبرت تدابير التخفيض ضرورية لمواجهة مشكلة أساسية وهي العمالة الزائدة في القطاع العام ؛ إلا أنه ينبغي النظر إلى أثرها في جوانب أخرى . وبما أن الحكومة في افريقيا هي رب العمل الرئيسي في القطاع الرسمي وأن القطاع غير الرسمي لم يحصل على الدعم اللازم للنمو الدينامي وإعادة التنظيم ، فإن ممارسات التخفيض في القطاع العام قد أوجدت نوعا من أزمة الثقة في الحكومة بوصفها المدير الكفؤ للاقتصاد . كذلك فإنه بالنسبة لليد العاملة التي تزيد سنويا بمعدل ٣,٧ في المائة ، يعني التجميد والتخفيض خسارة مئات الآلاف من فرص العمل . علاوة على ذلك ، فإنه نظرا لأن الموظفين "الزائدين" الذين رفعتهم الحكومة من كشوف المرتبات كان أغلبهم من الرتب الأدنى ، فقد كانوا أقل العمال تأهيلا للحصول على عمل بديل . ونتيجة لذلك فإنه نظرا لأن أعدادهم تبلغ عشرات الآلاف فقد ساهموا في زيادة حدة أزمة البطالة والعمالة الناقصة ولا سيما في المناطق الحضرية . واضطرت خطورة الوضع العديد من البلدان بما فيها بنن والسنغال وغانا وغينيا ومالي ونيجيريا إلى وضع برامج إعادة تدريب سريعة في إطار نظم التعويض للعمال المسرحين . إلا أن الأدلة المتاحة تدل على أن نجاح تلك التدابير التعويضية كان محدودا ولم يكن فعالا بالمقارنة بالتكاليف(١٥) .

وقد خلقت برامج التكيف الهيكلي مشكلة محيرة وحلقة مفرغة . فحيثما تم تحقيق قدر من النمو الاقتصادي ، أصبحت البلدان مدينة أكثر من ذي قبل ومعتمدة على الموارد المالية الخارجية وأقل قدرة على أن توفر للشعب الفوائد الاجتماعية المفترض أن تنجم عن هذا النمو . لذلك جرى تحول ملحوظ للعبء المالي المتصل بالاحتياجات الأساسية الهامة من القطاع العام إلى القطاع الخاص وإلى الأسر ، سواء كان بوسعها تحمله أم لم يكن . وقد تفاقمت مشاكل الموارد المالية في البلدان بسبب البيئة التجارية غير المنفتحة في الثمانينات ، والأسعار المنخفضة الآخذة في التدني للسلع الأساسية التصديرية في افريقيا مثل الكاكاو والبن والشاي والنحاس والفوسفات وبسبب تدفقات رأس المال غير الكافية . وقد كان الأثر التراكمي

لهذه الظروف العالمية المعاكسة أكثر وبالا في افريقيا من أي منطقة نامية أخرى[١٦] . وفي حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، أفاد صندوق النقد الدولي أن نسبة الديون إلى الصادرات في السلع والخدمات قد تدهورت من ٩٣,٦ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ٣٣٠,١ في المائة في عام ١٩٨٦ ، و ٣٥٥,٤ في المائة في عام ١٩٨٧ . وشهدت بعض البلدان الافريقية الأقل نموا ، بما في ذلك السودان والصومال وغينيا - بيساو وموزامبيق ، نسبا تزيد عن ١ ٠٠٠ في المائة . وفي ظل هذه الظروف لم يكن من الغريب أن يتمكن ١٢ بلدا فقط من بين ٤٤ بلدا من بلدان افريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى من خدمة ديونها كما هو مقرر في الفترة بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٧ . وحسب ما ذكره الصندوق ، تبلغ خدمة الديون المقررة الحالية للفترة ١٩٨٨ - ١٩٨٩ ، ٣١,٤ بليون دولار في السنة ، أي أكثر من ضعف المدفوعات الفعلية لخدمة الديون التي تدفعها البلدان الافريقية في عام ١٩٨٦ أو ١٩٨٧ . وإذا كان من الممكن دفع خدمة الديون المقررة حاليا ، فهذا من شأنه أن يستهلك ما يقارب ٥٥ في المائة من ايرادات التصدير[١٧] . وفي تعليق على الوضع الذي لا يطاق ، أعلنت جمعية رؤساء أو حكومات منظمة الوحدة الافريقية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ أن "عبء خدمة الديون الثقيل يحرم اقتصاداتنا من الموارد اللازمة ليس فقط للتنمية بل أيضا بالنسبة للعديد من البلدان لبقاء شعوبها"[١٨] .

ويمكن الاستشهاد هنا بحالتي السنغال وغانا ، وهما بلدان كانا لهما تجارب طويلة مع التكيف الهيكلي ، نالت ترحيبا واسع النطاق ، لإعطاء صورة عن المشاكل المعقدة للسياسات وآثارها . ففي السنغال بدأت جهود التكيف في عام ١٩٧٩ لكنها لم تحرز إلا تقدما غير منتظم حتى بدئ في تنفيذ برنامج جديد للتكيف المتوسط والطويل الأجل للفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٢ ، وفي ايار/مايو ١٩٨٨ أشاد صندوق النقد الدولي بالتقدم المحرز في نمو البلد مقيسا بالمؤشرات الاقتصادية الايجابية ، وفي الناتج المحلي الاجمالي وميزانية المدخرات المحلية والعجز المالي و "بتعزيز حالة المدفوعات الخارجية"[١٩] . وكانت الظروف الخارجية في ذلك الوقت مؤاتية . فغزارة الأمطار التي شهدها هذا البلد المعرض للجفاف في عامي ١٩٨٥/١٩٨٦ و ١٩٨٧/١٩٨٨ انتجت محاصيل ضخمة واستثنائية من الفول السوداني وهو ثاني أكبر السلع التصديرية في السنغال . وبالاضافة إلى ذلك ، فإن تدفقات المعونة الرئيسية ، بما في ذلك تعهد الفريق الاستشاري للبنك الدولي بدفع ١,٨ بليون دولار للسنوات المالية الثلاث ١٩٨٧/١٩٨٨ و ١٩٨٨/١٩٨٩ و ١٩٨٩/١٩٩٠ حققت أحد الشروط الأساسية لنجاح التكيف . فبالرغم من تلك الظروف المؤاتية ، واجه السنغال التحديات المخيفة المتمثلة في هبوط أسعار الفول السوداني والفوسفات والالتزام بخدمة ديون تزيد عن ٤٠ في المائة

من مجموع الإيرادات المتكررة . ولم تكن "عمليات التكيف" في القطاع الاجتماعي جزءا متماسكا من برنامج التكيف المتوسط والطويل الأجل . ونتيجة لذلك ، فإن رفع الاعانات المقدمة للأرز وهو أحد المواد الغذائية الاساسية للحضر ، وتجميد مرتبات الخدمة المدنية ، وتصفية القطاع شبه الحكومي وتخفيض العمالة الذي اشتمل على ما يزيد عن ٠٠٠ ١٢ من العمال الزائدين عن الحاجة ، في بلد تزيد اليد العاملة فيه سنويا بنحو ٠٠٠ ١٠٠ فرد ، والتخفيضات الكبيرة في ميزانيتي الصحة والتعليم ، وما رافق ذلك من خطط استرداد التكاليف أدت بصورة تراكمية إلى إيجاد صعوبات اجتماعية وسياسية خطيرة جدا وتعريض الكيان السياسي لضغوط لم تحل بالكامل .

وفي غانا ، كان "التكيف مع تحقيق النمو" ممكنا مع تعزيز قوي لانتاج الكاكاو والذهب وبزخم كبير من معونة التكيف . وبعد المرحلة الأولى من برنامج الانتعاش الاقتصادي الممتدة من عام ١٩٨٣ إلى ١٩٨٦ ، ارتفعت التزامات المعونة المتعددة الأطراف والثنائية من ٣٩١ مليون دولار في عام ١٩٨٦ إلى ٧٤٧ مليون دولار في عام ١٩٨٧ . وتجاوز النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي الذي يزيد على ٥ في المائة النمو السكاني وتحسن حجم الصادرات والواردات وكانت مدفوعات خدمة الديون مسددة بالفعل بحلول نهاية عام ١٩٨٧ . إلا أن الديون الخارجية للبلد قد تضاعفت تقريبا منذ عام ١٩٨٣ ، وارتفعت نسبة خدمة الديون إلى ٦٣ في المائة وأنفقت نسبة ٢٧ في المائة من حصيلة صادرات السلع والخدمات في عام ١٩٨٧ لخدمة الديون المستحقة لصندوق النقد الدولي وحده (٢٠) ، واعترفت الحكومة بأن فوائد التكيف قد قوضت بشدة بسبب الهبوط الحاد في أسعار الكاكاو ، وكانت التكاليف الاجتماعية في الوقت نفسه كبيرة جدا . وزادت حدة عدم التوازن القائم بين الأغذية وإنتاج الصادرات . وبلغ التضخم ٣٩ في المائة وقضى تخفيض قيمة العملة والزيادات في الأسعار وإلغاء الإعانات على أي علاقة ذات مغزى بين الحد الأدنى للأجور وتحكم العامل في الأغذية والخدمات الأساسية . وازداد تعقيد حالة البطالة والعمالة الناقصة في المناطق الحضرية بسبب التخفيض الجاري والمعتزم لما يزيد على ٠٠٠ ٨٠ موظف من الخدمة المدنية والقطاع شبه الحكومي وكان سوء التغذية والتدهور التعليمي والاعتلال الاجتماعي في أسوأ حالاتها في عام ١٩٨٥ . ولذلك قامت الحكومة ، بمساعدة من البنك الدولي والوكالات المانحة الأخرى ؛ باعتماد برنامج تدابير التخفيف من الآثار الاجتماعية للتكيف ، في عام ١٩٨٧ ، للتصدي لهذا التردي الاجتماعي الشديد ، وبرنامج تدابير التخفيف من الآثار الاجتماعية للتكيف برنامج ابتكاري وكان توقيت اعتماده مناسبا ، إلا أن نطاقه محدود نظرا إلى التحديات الاجتماعية الهائلة .

ثانيا - أزمة العمالة والايرادات والفقر

ألف - العمالة

البيانات المتعلقة بالعمالة والايرادات والفقر وغيرها من الأوضاع الاجتماعية في افريقيا وكذلك في مناطق نامية أخرى بيانات متفرقة وتخضع للاختلاف في تعريفها . وعلاوة على ذلك ، فإن معظم البيانات المتاحة لم يتم تحليلها تحليلا كافيا بحيث تزيل النقاب عن الأبعاد النوعية للمتغيرات ونطاقها وكثافتها بقدر ما تؤثر في جماعات اجتماعية/اقتصادية مختلفة . ورغم ذلك ، فإن التحليل الدقيق للبيانات المتاحة يكشف بجلاء عن اتجاهات في العمالة المنتجة في المنطقة تتدهور بشكل حاد . والجدول ألف - ٢ يبين انخفاض النسب المعدلة للأنشطة لكل المناطق دون الاقليمية من عام ١٩٨١ حتى عام ١٩٨٧ . وبينما قدر أن العمالة الكاملة في افريقيا جنوب الصحراء ازدادت بنسبة ٢ في المائة سنويا في السبعينات ، فقد توقفت هذه الزيادة في الثمانينات وتدهورت حالة العمالة عموما بنسبة ١٦ في المائة في الفترة بين ١٩٨٠ و ١٩٨٧[٢١] . ونظرا لزخم التكيف الهيكلي الحالي ، والبيئة الاقتصادية الخارجية غير المواتية ومشاكل التغييرات الاجتماعية الأساسية في مجالات السكان ، وتوزيع الايرادات والموارد بين المناطق الحضرية والريفية وبين الأغنياء والفقراء ، فإن التوقعات بالنسبة للعمالة تبدو حالكة حقا .

الجدول ألف - ٢ : السكان الناشطون اقتصاديا والنسب المعدلة للأنشطة - بالنسبة للجنسين

المنطقة دون الاقليمية	السكان الناشطون اقتصاديا (بالالاف)		النسبة المعدلة للأنشطة (النسبة المئوية)		
	١٩٨١	١٩٨٧	١٩٨١	١٩٨٤	١٩٨٧
شمال افريقيا	٣١ ١٩١	٣٧ ٢٠٩	٣٩,٩٠	٤١,١٠	٤٠,٢٠
غرب افريقيا	٦٢ ٧٧٩	٧١ ٢٥٦	٦٣,٣٥	٦١,٧٠	٦٠,٢٥
وسط افريقيا	٢٤ ٢٢٤	٢٧ ٦٥٣	٦٤,٨٥	٦٢,٢٥	٦١,٢٥
شرق افريقيا والجنوب الافريقي	٦٧ ١٥٨	٧٨ ١٩٢	٦٩,٣٠	٦٨,٠٥	٦٧,٠٠
مجموع افريقيا	١٨٥ (أ)	٢١٤ (أ)	٥٩,٢٥	٥٨,٤٠	٥٧,٥٥

المصدر : قاعدة البيانات الاحصائية للجنة الاقتصادية لافريقيا .

(أ) بالملايين .

وكان العمال الزراعيون وعمال الصناعات التحويلية والصناعات الانشائية هم أكثر من تأثروا تأثرا شديدا بالانكماش الاقتصادي . فالتدهور الخطير الذي طرأ على الزراعة والذي يرجع بصفة خاصة إلى إهمال صغار المزارعين لمدة طويلة ، ولاسيما المرأة في قطاع الأغذية ، والسياسات غير الملائمة لتشجيع الصناعات الريفية وأنشطة التنمية غير الزراعية ، مما جعل المناطق الريفية المصدر الرئيسي لمشاكل العمالة في افريقيا . وفي الوقت نفسه لم توجه الصناعة نحو استراتيجيات مكثفة العمالة لاستيعاب مزيد من القوة العاملة التي أخذت تتزايد بسرعة . والواقع أن الصناعة والتي لا تعمل حاليا إلا بحوالي نصف قدرتها الاصلية ، وظفت موارد وطنية ضخمة ونادرة في معظم البلدان دون أن توفر مزيدا من فرص العمل . وقد تسببت هذه الأوضاع علاوة على ما حدث في الاستثمارات الانمائية في خسارة المنطقة الافريقية لما يقدر بحوالي ١,٥ ملايين وظيفة دائمة جديدة سنويا وذلك في الفترة من عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٨٧ ، هذا بينما أسفر تجميد الوظائف عن القضاء على مئات الآلاف من فرص العمل . وقد ساعد الاستغناء عن العمال على زيادة تفاقم الحالة الحرجة فعلا بأن أحال قرابة ثلاثة ملايين شخص إلى متعطلين في هذه الفترة نفسها (٢٢) وتراوح عدد الذين فصلوا من وظائفهم في القطاع العام في عام ١٩٨٧ في السنغال وغينيا وهما بلدان من أقل البلدان نموا بين ٢٠٠ ١ و ٠٠٠ ٣٠ عامل على التوالي ، وما يزيد عن ٠٠٠ ٨٠ و ١,١ مليون عاملا في غانا ونيجيريا على التوالي .

ويتضح من بعض التقديرات أن البطالة السافرة والبطالة المقنعة قد ازدادتا بنسبة ٨ في المائة في الفترة ما بين عام ١٩٨٠ وعام ١٩٨٥ . وزادت معدلات البطالة في المناطق الحضرية من ١٠ في المائة في السبعينات إلى حوالي ٣٠ في المائة في منتصف الثمانينات ، وكانت أعلى هذه المعدلات في أقل البلدان نموا في افريقيا مثل بوركينا فاصو واثيوبيا وغينيا والنيجر والسنغال وسيراليون والصومال وتوغو . ومعنى زيادة معدلات البطالة وزيادة القوة العاملة في نفس الوقت بنسبة ٢,٧ في المائة سنويا أن العدد الكامل للعاطلين وعدد العاملين عمالة ناقصة في المنطقة يزداد بنسبة مذهلة . وبالتالي ، قدرت أمانة اللجنة الاقتصادية لافريقيا أن عدد العاطلين بصورة سافرة ازداد من ٩,٧ ملايين شخص في عام ١٩٨٣ إلى ٢٢ مليون شخص في عام ١٩٨٥ أو ما يقرب من ٤٠ في المائة من القوة العاملة . وازدادت العمالة الناقصة من ٦٣,٦ ملايين شخص إلى ٩٥ مليون شخص في الفترة نفسها (٢٣) .

والصورة الاجتماعية لقطاع السكان العاطلين وخصائصهم من الأمور المهمة للغاية بالنسبة للتنمية في المنطقة الافريقية في المستقبل . وتشير البيانات المتاحة في

هذا الشأن إلى أن بين ٦٥ و ٧٥ في المائة من البطالة تنتشر بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة ، رغم انهم لا يشكلون إلا نسبة ٣٠ في المائة من مجموع السكان . ومتوسط معدل البطالة بينهم يساوي ثلاثة أضعاف متوسط معدل البطالة بين البالغين . وهناك سؤال هام في هذا الصدد وهو ما إذا كان الشباب الافريقي سيصبح آلة من آلات النمو أو سيصبح عبئا دائما على التنمية . وتشكل المرأة أيضا جماعة من الجماعات الهامة بين العاطلين . وقد اضطرت كثير من النساء في افريقيا ، بسبب الأزمة الاقتصادية والهجرة الكبيرة للذكور ، من المناطق الريفية ومن القارة ، إلى السعي للحصول على وظائف في مجال الخدمات والمجالات الصناعية وكذلك في القطاع غير الرسمي التقليدي . ورغم أوجه القصور المنهجي الحالي في تصنيف عمل المرأة بطريقة صحيحة ، فهناك أدلة متزايدة على زيادة معدلات اشتراك القوة العاملة من النساء في القطاع الحديث . ومع ذلك ، فإن دراسات تخصيص الوقت ما زالت في مهدها في افريقيا ولذلك فهناك نقص في المؤشرات المفيدة المتعلقة بأعباء العمل التي يقع على كاهل المرأة . غير أن هناك دراسة مفيدة واحدة أجريت في كوت ديفوار في هذا الشأن . وهذه الدراسة تبين أن المرأة تضطلع في القطاع الزراعي بنسبة ٦٧ في المائة من كل كمية العمل التي يضطلع بها الرجل والمرأة معا ممن تزيد أعمارهم عن ١٠ سنوات . "فالفتاة التي يتراوح عمرها بين ١٠ و ١٤ عاما تعمل ما يتروح بين ٢٠ و ٢٥ مرة قدر ما يعمله الفتى ، والنساء اللائي تتراوح أعمارهن بين ٢٥ و ٣٠ سنة يعملن بنسبة تزيد الثلث عن الرجال ممن في هذه الشريحة من العمر" (٢٤) . ومع ذلك فإن المرأة لا تشترك في وضع السياسة الزراعية وقد أدى الاهتمام المتزايد الذي أولي لتصدير المنتجات الزراعية في سياسات التكيف إلى زيادة أعباء العمل على المرأة وزيادة فقر قطاع الأغذية . وكلما ازداد ضيق أسواق العمالة وأصبحت هذه الأسواق أقل استقرارا بسبب أزمة العمالة وعمليات التكيف ، كلما واجهت المرأة تمييزا خطيرا في ميدان العمل . وتبين الدراسات التي أجريت في إطار برنامج العمل والمهارات لافريقيا التابع لمنظمة العمل الدولية أن المرأة تواجه ضعف ما يواجهه الرجل من احتمالات الفصل من العمل في القطاع الرسمي واحتمالات البطالة (٢٥) . وتبين هذه الدراسات كذلك أن معدلات البطالة المتزايدة التي تواجهها المرأة تمتد إلى النساء اللائي تتجاوز أعمارهن ٢٥ عاما ، ذلك رغم أن البطالة بالنسبة للرجال ظلت مقصورة على الشباب إلى حد كبير . وهذه الظاهرة لها آثار خطيرة على الأمهات ، ومدبرات المنازل ، وآثار أكثر خطورة على المرأة المسؤولة عن تدبير اقتصاد الأسرة في المناطق الريفية .

وهناك شق مهم آخر لمشكلة البطالة وهو أن البطالة تؤثر بصورة متزايدة على المتعلمين الافريقيين ، وبذلك فإنها تدمر المكاسب الرأسمالية البشرية التي تتحقق

بتكاليف مالية واجتماعية باهظة تتحملها الحكومات والأسر . وقد أسفر عدم التناسق بين حصيلة من تخرجهم النظم التعليمية وبين حجم الطلب على القوة البشرية في اقتصاد يتسم بالانكماش ، عن وجود ما يتراوح بين ٤ و ٥ ملايين من المتعلمين العاطلين في المنطقة ، في عام ١٩٨٧ . وهناك اتجاه مزعج في كثير من البلدان ، وهو أن نسبة البطالة بين المتعلمين تميل إلى أن تكون أعلى منها بين القوة العاملة التي لم تتلق تعليما رسميا ، وأحيانا تصل هذه النسبة إلى الضعف (٢٦) . فعلى سبيل المثال ، ثبت من دراسة لمتابعة حالة الخريجين في نيجيريا في عام ١٩٨٦ أن ٥٨ في المائة منهم فقط حصلوا على وظائف دائمة بعد مضي ثمانية عشر شهرا على اتمامهم الخدمة الوطنية الاجبارية . ولوحظ أيضا أن هناك درجة عالية من العمالة الناقصة ، وعدم الرضاء عن الوظيفة . إذ أن ٣٠ في المائة من الخريجين تكشّف لهم أن ما تلقوه من تعليم لا علاقة له بما يعملون . وأعرب ٦٠ في المائة منهم عن استيائهم من وظائفهم (٢٧) . والواضح أن القيود المفروضة على الميزانية تضطر كثير من الحكومات إلى التخلي عما تقدمه من ضمانات فعلية للخريجين بتعيينهم في العمل الحكومي بعد التخرج .

ومن أوجه التناقض ، أن كثيرا من البلدان التي اصبحت مشكلة توظيف الخريجين فيها مشكلة باهظة التكاليف اجتماعيا ، تعتمد اعتمادا كبيرا في كثير من قطاعات اقتصاداتها على قوة بشرية مغتربة أكثر تكلفة . فمثلا ، هناك على وجه التقدير ما لا يقل عن ٠٠٠ ٨٠ من موظفي المساعدة التقنية المقيمين ، من غير الوطنيين ، يعملون حاليا في القطاع العام والقطاع شبه الحكومي في ٤٠ بلدا من بلدان افريقيا الواقعة جنوب الصحراء وتصل تكاليفهم السنوية الى ما لا يقل عن ٤ بلايين دولار . وهناك حوالي ٠٠٠ ١٠ من هؤلاء يعملون في القطاع الزراعي وحده (٢٨) . وهذه الاتجاهات المتناقضة هي نتاج لرداءة تخطيط الموارد البشرية ، ولرداءة السياسات الانمائية وسياسات الانتفاع في البلدان الافريقية وأيضا نتاج للشروط التي ترتبط ، بالمساعدات المقدمة من المانحين ومصالحهم . ومن بعض العواقب غير الصحية لذلك انهيار الروح المعنوية ، وفقدان الدافع وضياع الكفاءة لدى الافريقيين المؤهلين وذوي الخبرة . فظروف عملهم كثيرا ما تكون ظروفا مروعة بالنسبة للوسائل التي يستعينون بها لأداء أعمالهم وبالنسبة لأجورهم . وهذا ينطبق بصفة خاصة على العلماء الزراعيين ، والمهندسين والأطباء ومعلمي المدارس الثانوية والمدارس العليا الذين يواجهون أزمات حادة في الأدوات والمعدات والكتب والمواد التعليمية وفي وسائل الانتقال . وفيما يتعلق بدخولهم ، فإن الانهيار المأساوي الذي طرأ على الأجور الحقيقية في الفترة بين عام ١٩٨٠ وعام ١٩٨٤ في مواجهة الزيادة الشديدة في الأسعار التي وصلت نسبتها الى ٢٤

في المائة كان معناه أن القيمة الحقيقية للمرتب الشهري لاستاذ الجامعة في سيراليون مثلا كان تساوي ٦٦ دولارا في عام ١٩٨٤ (٣٩) . وللطبيب في غانا ٤٢ دولارا وللأمين الدائم في أوغندا ٤٠ دولارا .

وإحدى العواقب الخطيرة للحالة المذكورة أعلاه ، ان هجرة الادمغة من افريقيا ازدادت قوة . فهناك على وجه التقدير ٠٠٠ ٧٠ من الافريقيين من ذوي المهارات المتوسطة والعالية ومن الفنيين يعملون الآن في أوروبا وأمريكا الشمالية وغرب آسيا . وقد ترك أكثر من ٠٠٠ ٣٠ من هؤلاء القارة في الفترة بين عام ١٩٨٤ و عام ١٩٨٧ . وسعى عدد كبير من الموظفين المدربين للعمل في بلدان افريقيا أخرى . ومن ناحية أخرى فإن معظم الرجال والنساء الذين لم يتمكنوا من الهجرة لجأوا إلى القطاع غير الرسمي في بلدانهم . ولذلك فإن كثيرين جدا من موظفي الحكومة والمدرسين والممرضات وغيرهم من الموظفين في القطاع العام يحاولون الوفاء باحتياجاتهم الأساسية عن طريق القيام بمشاريع صغيرة ثانوية حتى خلال أوقات عملهم الرسمي أو يمارسون قدرا معينا من مهنتهم لحسابهم الخاص . وقد اضطرت الأسر ذات الدخل المنخفض إلى إخراج اطفالها من المدارس لكي يعملو في أنشطة اضافية أخرى مدرة للدخل ، مما يهدد بإثارة مشاكل اجتماعية خطيرة تتعلق بعمل الاطفال .

وفي منطقة لا توجد فيها الحماية التي يوفرها الضمان الاجتماعي إلا بشكل محدود للغاية ، ويكون فيها هذا الضمان أجنبي الاتجاه بعض الشيء (٣٠) ، فإن قدرا كبيرا من وطأة العبء الذي يعاني منه الانسان أثناء الأزمة قد خف عن طريق تقاليد تاريخية تتضامن فيها الأسرة مع المجتمع . وفي بعض البلدان مثل مصر والصومال والسودان ، ساعدت تحويلات العمال المهاجرين على توفير مظلة أمن ، وعلى المحافظة على رفاهة الأسر في القرى . ويبدو أن هذا الدعم جاء من مهاجرين من ذوي دخول منخفضة ومهارات أقل ، أكثر مما جاء من مهنيين رفيعي المستوى ، وذلك على ما نحو اثبتته دراسة أجريت في السودان في عام ١٩٨٥ (٣١) . وفي الوقت نفسه فإن الأسر المعيشية الافريقية ، ولاسيما النساء فيها ، اثبتت انها تتمتع بقدر كبير من المرونة وسعة الحيلة . فلجوء هذه الأسر بقدر كبير إلى العمل في قطاع غير رسمي خلق حوالي ٦ ملايين وظيفة في الفترة بين ١٩٨٠ و ١٩٨٥ بينما لم يخلق القطاع الحديث سوى ٠,٥ ملايين وظيفة جديدة (٣٢) . وقد عمل في القطاع غير الرسمي عدد من النساء أكبر نسبيا ممن عملن في القطاع الحديث وقمن بخدمات توزيع أساسية في مجال التجارة وتحضير الاغذية وذلك بالإضافة إلى أعمالهن في الأسرة والعناية بالأطفال . ومع ذلك فليس هناك مجال لتصوير القطاع غير الرسمي على انه يخفف ما تتعرض له المرأة والفقراء من صدمات . فالعمل

في هذا القطاع ممل وغالبا ما لا تتوفر فيه ظروف السلامة والشروط الصحية . أما انتاجية المشاريع الصغيرة المزدحمة وايراداتها فمنخفضة أيضا . وفي التحليل النهائي ، فانه عندما يعجز القطاع الرسمي والقطاع غير الرسمي عن تلبية احتياجات الأسر والافراد من حيث توفير العمل والدخل ، فالنتيجة هي أن خيبة الأمل والبطالة والفقر أدت إلى حدوث اضطرابات اجتماعية . ورغم أن البيانات والاحصاءات الواقعية غير وافية أو تبلغ بصورة قاصرة . فهناك أدلة حقيقية على أن الجريمة والفساد وانحراف الشباب وسوء توجيهه ، والمتاجرة بالمخدرات والعنف الاجتماعي بدأت تكتسب أبعادا شاسعة في كثير من البلدان ولحق الإجهاد بنظم الضمان الاجتماعي غير الرسمية . وفسدت الحياة الأسرية نتيجة للهجرة الكبيرة الحجم وازداد العبء على المرأة التي أصبحت ربة الأسرة في ما يتراوح بين ٣٠ و ٥٠ في المائة من الأسر المعيشية ولاسيما في المناطق الريفية .

ونظرا للعواقب الاجتماعية الكثيرة الناجمة عن أزمة البطالة فقد اتخذ عدد كبير من البلدان خطوات لتعزيز مؤسسات خدمة العمال ، ولزيادة قدرة القطاع غير الرسمي على العمل الحر وتشجيع مشاركة المرأة والشباب في التنمية الوطنية بصورة أكثر فعالية . فمعظم البلدان لديها الآن آليات لتشجيع النهوض بالمرأة والشباب رغم أن كثيرا من هذه البلدان مواردها محدودة للغاية لدرجة لا يمكنها تحقيق الفعالية المطلوبة . ففي عام ١٩٨٢ شكلت كينيا لجنة رئاسية لعلاج البطالة وأنشأت مكتب توظيف وطني في عام ١٩٨٧ . وسنّت جمهورية تنزانيا المتحدة قانونا لتنمية الموارد البشرية في عام ١٩٨٣ ووضعت مشروعا لتشجيع العمالة المنتجة في المناطق الريفية والحضرية . واهتمت كوت ديفوار اهتماما شديدا بالقطاع الانمائي غير الرسمي في إطار سياسة وطنية جديدة للعمالة للعقد ١٩٨٥ - ١٩٩٥ . ويتضمن برنامج عمل غانا للتخفيف من العواقب الاجتماعية للتكيف في عام ١٩٨٧ تدريب وتنسيب ٠٠٠ ٣ عاملا حكوميا من العمال المفصولين من وظائفهم وذلك بالاضافة إلى برنامج أشغال عامة مكثف العمالة ، ومشاريع أخرى لتوريد الدخل وتوفير القروض للمرأة وأصحاب المشاريع الصغيرة في المناطق المحرومة . وأنشأت نيجيريا مديرية جديدة للعمل تقدم برنامج تدريب وطني مفتوح للمبتدئين من العمال . وقد استفاد من هذا البرنامج ٠٠٠ ١٠٠ من الذين تركوا التعليم المدرسي في ١٩٨٨/١٩٨٧ . وقدم لهم التدريب وخدمات الدعم لتهيئتهم للقيام بالعمل الحر ، وهناك برامج ذات صلة في مجال الأشغال العامة ، وزراعة الاحراج ، والزراعة تهيئ أيضا فرص عمل للشباب . وتجدر الاشارة ، مع ذلك ، إلى أن هذه البرامج العلاجية ليس لها سوى أثر محدود . ويكمن التحدي الأساسي في استئصال شأفة الفقر والتفاوت الاجتماعي - الاقتصادي ، ولاسيما في المناطق الريفية وهي المصدر الرئيسي لمشاكل البطالة .

باء - الدخل

بينما بلغ متوسط معدل نمو السكان في افريقيا ٣ في المائة في السنة في أثناء الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦ ، انخفض دخل الفرد بمعدل ٣,٤ في المائة سنويا في المتوسط . ولكن ، وكما أشرنا أعلاه انخفضت الأجور الفعلية بشكل أسرع من انخفاض دخل الفرد من الدخل وكان متوسط معدل الهبوط ١٩ في المائة في الفترة بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٦ . ويبين الجدول ألف - ٣ اتجاهات الحد الأدنى للأجور الفعلية في ٢٨ بلدا . وكان الانخفاض حادا بشكل خاص في البلدان التي تنفذ برامج التكيف الهيكلي وهي تشمل جمهورية تنزانيا المتحدة والسودان والصومال وغانا (حتى عام ١٩٨٤) وغامبيا وغينيا . وعانى العمال الذين يعملون بمرتبات وأجور خسارة كبيرة في القوة الشرائية لإيراداتهم ولكن كان أثر ذلك أشد لدى أقلهم دخلا فكادوا ألا يلبون احتياجاتهم الغذائية . فعلى سبيل المثال ، عندما كان الحد الأدنى من الأجور في جمهورية تنزانيا المتحدة يبلغ ٦٠٠ شلن تنزاني عام ١٩٨١ ، كان الحد الأدنى من ميزانية الغذاء في الشهر لأسرة متوسطة تتكون من أربعة أشخاص يصل إلى ٩٠٠ شلن تنزاني . وزادت الأجور في عام ١٩٨٤ إلى ٨١٠ شلنات تنزانية ولكن القوة الشرائية الفعلية كانت تقل عن مائة شلن تنزاني (٣٣) . وفي زامبيا ، كانت ميزانية الحد الأدنى للكفاف أو لخط الفقر لأسرة تتكون من خمسة أشخاص تزيد عن ٣٠٠ كواشا في الشهر وهو ما يزيد بمعدل الضعف تقريبا عن متوسط الأجور (٣٤) . أما الحد الأدنى من الأجور في غانا فقد كان لا يزيد عن ١١٦ سيدي في منتصف عام ١٩٨٨ وهو مبلغ لا يكفي لشراء قطعة من بطاطا اليام ، وهي سلعة غذائية محلية ، كما كان ثمن الدجاجة الذي يزيد عن ٢٠٠ (سيدي يساوي ما يزيد عن تُسع الراتب الشهري لأحد الممرضين (٣٥) . ولهذا السبب كان يجب على جميع فئات العاملين أن تجد وسيلة غير رسمية لدعم دخولها لا لمجرد تلبية احتياجاتها من الأغذية بل أيضا لدفع رسوم الرعاية الصحية والخدمات التعليمية التي تتطلبها مشاريع التكيف الهيكلي واسترداد التكاليف .

وتعتبر البيانات المتعلقة بتوزيع الدخل وقياس الفوارق في الدخول غير كافية . فهناك ما يشير الى انضغاط هيكل الأجور بحيث انخفضت بعض الشيء الفروق بين أعلى الدخول وأدناها في القطاع العام أثناء أزمة الثمانينات (٣٦) . إلا أنه وبسبب الانخفاض الحاد في مستويات الدخل الفردي والزيادة الناتجة عن ذلك في المنافسة على الدخل في أوساط قوة العمل المتنامية بسرعة ، فإن الاختلافات والتركيزات في الدخل لا بد وأن تكون عالية أيضا بين مختلف الفئات الاقتصادية الاجتماعية . وبالتالي

الجدول ألف - ٣ الحد الأدنى للأجور الفعلية في بلدان افريقية مختارة

(١٩٨٠ = ١٠٠)

	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
اثيوبيا	..	١٠٠	٩٤	٨٩	٨٩	٨٢	٧٣	٧٧
بوركينا فاصو	٨٧	١٠٠	٩٢	١٠٥	٩٧	٩٢	٨٦	٨٩
بوروندي	..	١٠٠	٩٠	١٤٨	١٣٦	١١٩	١١٥	..
توغـــو	١٣١	١٠٠	٨٤	٨٣	٧٦	٧٨	٨٠	٧٧
جمهورية افريقيا الوسطى	٨٣	١٠٠	٨٧	٧٦	٧٧	٦٤	٥٩	..
جمهورية تنزانيا المتحدة	١٩٥	١٠٠	٩٩	٧٧	٦١	٦٠	٤٥	٣٦
رواندا	١٠٣	١٠٠	٩٤	٨٣	٧٨	٧٤	٧٣	..
زامبيا	..	١٠٠	٨٨	٩٣	٨٨	٨١	٧٥	..
زمبابوي	..	١٠٠	٩٧	١٤٣	١٠٧	١١٧	١١٠	١٢٣
السنغال	١١٢	١٠٠	٩٩	٩١	٩٤	٨٤	٧٨	٧٤
السودان	١٣٧	١٠٠	٥٠	٦٤	٤٩	٤٧	٤٥	..
الصومال	٢٧٧	١٠٠	٩٠	٧٩	٥٨	٣٠	٢٢	١٦
غابـــون	..	١٠٠	٩٣	٩٩	٨٩	١٠١	١٠١	٩٦
غامبيا	..	١٠٠	٩٤	٩٨	٨٩	٧٣	٦٥	..
غانـــا	٥٢٣	١٠٠	١٠٥	٨٦	٨٠	٨٠	١٣٣	١٥٠
غينيـــا	١١٥	١٠٠	٩١	٨٧	٧٩	٧١	٦٤	..
الكاميرون	..	١٠٠	٩٧	١٠٤	١٠٧	١١١	١٠٢	١٠٨
كوت ديفوار	١١٤	١٠٠	٩٣	٩٤	٨٩	٨٥	٨٤	٧٩
الكونغو	١٥٧	١٠٠	٨٥	٧٦	٧٠	٦٧	٦٤	٦١
كينيـــا	١٢٠	١٠٠	٨٩	٨٩	٨١	٧٣	٧١	٧٥
ليبريـــا	..	١٠٠	٩٣	٨٨	٨٥	٨٤	٨٥	٨٣
مالـــي	١٦٩	١٠٠	٩١	٩٨	١٠٠	٩٠	١٠٨	..
مدغشقر	..	١٠٠	٩٠	٨١	٦٨	٦٨	٦٥	٦٤
مـــلاوي	١٤٠	١٠٠	١٣٩	١٤٧	١٢٩	١٠٨	١٢٨	١٠٩
موريتانيـــا	..	١٠٠	٨٤	٩٣	٩٣	٨٦	..	..
موريشيـــوس	..	١٠٠	٨٩	٨٤	٨١	٧٩	٧٧	٧٦
النيجـر	..	١٠٠	٨٧	٧٨	٨٠	٧٤	٧٥	٧٧
نيجيريا	..	١٠٠	١٤٨	١٣٨	١١٥	٨١	٧٩	..

المصدر : منظمة العمل الدولية/برنامج العمل والمهارات لافريقيا ، تقرير عن العمالة الافريقية ، ١٩٨٨ (أديس أبابا ، ١٩٨٨) ، الفصل الأول ، الجدول ٥ .

فانه لم يكن من غير المألوف في منتصف الثمانينات أن نشهد في بعض البلدان أن نسبة الـ ٢٠ في المائة العليا من السكان تكسب ٦٠ في المائة من الدخل الإجمالي وأن نسبة الـ ١٠ في المائة العليا تحوز على ٤٥ في المائة . ووردت حالات كان فيها ما يعادل ٦ في المائة من السكان في أحد البلدان يحصل على ٣٤ في المائة من الدخل الوطني وأن الـ ٥ في المائة العليا في بلد آخر تتمتع بما يزيد عن ٤٣ في المائة (٣٧) . وعلاوة على ذلك ، هناك تقدير آخر في عام ١٩٨٥ يبين أنه في المتوسط كانت نسبة الدخل الحضري إلى الدخل الريفي تساوي ٤ إلى ١ وأن الفجوة كانت تزداد اتساعا في كثير من البلدان .

على أنه ينبغي ملاحظة أن فئات الدخل الديموغرافية لم تكن متجانسة . فجميع المناطق الحضرية تشتمل على فئات فقيرة وعمال غير مدربين وهامشيين يحصلون على دخول منخفضة للغاية ، في حين أن كثيرا من المناطق الريفية يقطنها مزارعون تجاريون أغنياء . وهكذا وجد في ليسوتو في عام ١٩٨٠ ، أن نسبة الـ ٢٠ في المائة العليا من الأسر الريفية تسيطر على ٥٣ في المائة من الاراضي الزراعية في حين أن نسبة الـ ٤٠ في المائة الدنيا لا تملك سوى ٦ في المائة من الحيازات . وأن ٤٧ في المائة من الأسر المعيشية لا تملك أية مواشي اطلاقا (٣٨) . وأشارت دراسة سابقة لتوزيع الدخل في الريف في بوتسوانا الى أنه في الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٥ كانت نسبة ٥ في المائة من الأسر الريفية تسيطر على ٥٠ في المائة من القطعان الوطنية في حين أن ٤٥ في المائة من الأسر لا تملك أية مواشي اطلاقا (٣٩) . إلا أن الجانب المهم لحالة الدخل في المناطق الريفية هو أن غالبية الأسر لا تتمتع إلا بفرص الحصول على دخل منخفض وذلك بسبب الإهمال المستمر لما يسمى بقطاع زراعة الكفاف ولانخفاض مستويات الاستثمار العام والأصول الانتاجية والهياكل المؤسسية في تلك المناطق . وبالرغم من تسارع معدل التحضر ، فإن افريقيا ستظل قارة ريفية حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده . ولذلك ونظرا للشبوبية النسبية للسكان وارتفاع معدل نمو السكان ومعدلات توقع الحياة ، فإن الدخول الريفية يمكن أن تظل مضغوطة هيكليا لفترة طويلة ما لم توجد التزامات سياسية محددة نحو التحول الريفي وتعزيز القدرات الانتاجية لصغار الفلاحين ومربي المواشي والعمال الريفيين مع الاهتمام بشكل خاص بالنساء في أوساطهم .

جيم - الفقر

من المسلم به عموما أن الأزمات وحالة الطوارئ الناجمة عن الجفاف في الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٥ ، إضافة الى تأثير برامج التكيف الهيكلي ، كلها أدت الى زيادة الفقر في افريقيا وهيمنته . بيد أن تعيين من هو الفقير لا يعتبر أمرا سهلا نظرا لأن

التعريف المجدي اجتماعيا يجب أن يضع في الاعتبار الأعراف والقيم السائدة في مجتمعات وثقافات محددة . ولهذا السبب تبرز الحاجة الى دراسة مستمرة تستهدف تعميق تفهم أسباب الفقر الاجتماعية الثقافية والسياسية والاقتصادية المعقدة وتنوع حالاته إذا أريد لاستراتيجيات تخفيف الفقر التي تنفذها الحكومات والمجتمعات ، أن تكون فعالة . وبالرغم من أوجه القصور المفهومي فإن من المقبول عموما أن الفقر يعني وضعا يتميز بعدم كفاية الدخل أو "الاستحقاقات التبادلية"(٤٠) لدى بعض الأشخاص لتلبية حاجاتهم الأساسية من الغذاء والكساء والمأوى والرعاية الصحية والتعليم وما الى ذلك ، والعيش بمستوى يعتبر مقبولا بشكل عام في اطار مجتمعهم . لذا فإن الفقر يمثل وضعا من الحرمان وليس حالة لعدم توفر السلع والخدمات ، مما يربطه بعدم المساواة في الحصول على الدخل والسلع والخدمات والموارد الانتاجية وفي توزيعهما .

لا يتوفر تحليل شامل للفقر في افريقيا . ولكن من المؤكد أن الفقر الواسع الانتشار أمر شائع وقد تعمقت أسبابه في هذا العقد . ومن بين المؤشرات المهمة تدني أوضاع سوء التغذية ووفيات الرضع وإعاقة نمو الأطفال واعتلال ووفيات الأمهات (انظر الفرع ثالثا أدناه) . والفقراء الذين تستلزم حالتهم أكبر اهتمام هم المشردون من ضحايا الجفاف والكوارث الطبيعية والحرب وصغار الفلاحين ومربو الماشية والعمال الريفيين الذين لا يملكون أرضا أو من غير المهرة ، والكسبة منخفضي الدخل في المناطق الحضرية وعمال القطاع غير الرسمي وربات الأسر اللائي ينتمين الى أفقر شرائح من سكان الأرياف . وتشير بعض التقديرات الى أن ما بين ٥٠ الى ٧٥ في المائة من الأفارقة يعيشون في حالة فقر(٤١) . ويوجد أعلى تركيز لحالات الفقر المطلق في المناطق الريفية وهو ما يعتبر أحد خصائص ظاهرة الفقر لا سيما في البلدان النامية . ويقدر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أن ما بين ٥٠ و ٩٠ في المائة من مجموع سكان الأرياف الأفارقة يعيشون في حالة فقر مطلق(٤٢) . وخلصت دراسة حديثة عن الحالة البشرية في ٣٧ بلدا من بين أقل البلدان نموا في افريقيا ، وبشكل قاطع ، الى أن "المشكلة الاجتماعية الرئيسية لأقل البلدان نموا في افريقيا ، هي الفقر ... والتي تتميز عموما بسوء التغذية وحالات النقص البدني وقصر العمر المتوقع والخوف واليأس"(٤٣) .

وليس في استطاعة الفقير أن ينافس على الدخل في ظل التكيف الهيكلي أو تحرير التجارة أو تعديلات الصرف الأجنبي التي تعتبر لصالح التجار والمضاربين الموسرين(٤٤) ، ومن المؤكد أن سياسات التكيف المتعلقة بالتصدير والخارجية الوجهة

في الاقتصاد العام لم توضع لمعالجة مشاكل الفقر في افريقيا . فهذه المشاكل هيكلية بدرجة كبيرة ولا يمكن حلها عن طريق رفاه اجتماعي إصلاحي قصير الاجل أو الاستهلاك التنفيسي على نحو ما يتصور دعاة التكيف الهيكلي في حالات كثيرة . ونظرا لانعدام فرص الانتاج الملائمة والقدرات والاصول فقد تحمل فقراء الريف والحضر عبء ارتفاع أسعار الغذاء والدواء والكيروسين والنقل والسلع والخدمات الضرورية الاخرى . ولهذا فقد ازداد تأثرهم أثناء فترة الازمة والتكيف مما جعله قضية اجتماعية عاجلة من جهة ومشكلة إنمائية عويصة من جهة أخرى .

لقد كانت الاستجابة من الحكومات الافريقية والمجتمع الدولي لهذه المأساة الانسانية إيجابية بشكل متزايد خاصة وان بعض التدابير قد تم اتخاذها في إطار برنامج افريقيا ذي الاولوية للانتعاش الاقتصادي ١٩٨٦ - ١٩٩٠ وبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ١٩٨٦ - ١٩٩٠ لإنعاش زراعة الحيازات الصغيرة وتعزيز تنمية واستغلال الموارد البشرية بشكل فعال(٤٥) ، ولذات الغرض أجرت دولتان على الاقل من الدول الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لافريقيا هما كوت ديفوار وغانا دراسات استقصائية قطرية شاملة لمستويات المعيشة لتحديد نطاق المشاكل من أجل وضع تدابير طويلة الأجل لتخفيف حالة الفقر . بيد أنه وكما أعلن بوضوح في إعلان الخرطوم ، "نحو نهج إنساني للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا"(٤٦) المعتمد في آذار/مارس ١٩٨٨ ، فإن تخفيف الفقر لا يمكن أن يكون استراتيجية إصلاحية انتقائية ، بل يجب أن يعزز القدرة الانتاجية لجميع الفقراء من خلال تحسين سبل الوصول الى الاصول والموارد الانتاجية ومشاركتهم في جميع القرارات والبرامج الانمائية . وأكد الاعلان كذلك على القناعة بأنه "لا يمكن أن توجد دولة عظيمة مزدهرة إذا كانت غالبية الشعب تعاني من الفقر وسوء التغذية والامية والبؤس والضعف" . ولكن هناك حاجة لبذل الكثير لترجمة هذه القناعة الى التزام سياسي واجراءات لتحقيق التحول الاقتصادي والاجتماعي اللازم الذي سيجعل غالبية الفقراء في افريقيا ، في مركز التنمية المستمرة بوصفهم مشاركين ومستفيدين . إذ أن الاضرار التي تحملها الفقراء في مجال التآكل الصحي وتدمير رأس المال البشري ، تجعل الحاجة الى هذه الاجراءات ماسة للغاية .

ثالثا - أزمة الأغذية والتغذية والصحة

ألف - الحالة الخطيرة للأغذية والتغذية

تركت أزمة الثمانينات آثارها العميقة على حياة ملايين الناس في افريقيا ، ولا بد من اخضاع آثارها الطويلة الأجل للرصد الجاد والدراسة الممحصة . وأشد الجوانب خطورة هي تلك المتصلة بالوفاة ، والموت جوعا ، وسوء التغذية والنزوح الجماعي للشعوب . ويكمن في لب هذه المآسي جميعها عدم القدرة على حصول البؤساء على قدر من الأغذية يكفي لتلبية احتياجاتهم التغذوية . فقد تعرض الإمداد المحلي للأغذية في افريقيا من خلل استمر ما يزيد عن العقد ، بين مستويات الانتاج ومعدلات نمو السكان ، ومن القيود الايكولوجية وتخلف أساليب الانتاج والتجهيز والتخزين والسياسات الضالة التي تميز فعليا ضد الأغذية المحلية ومنتجيها لصالح الانتاج لأغراض التصدير الذي يشمل المشروبات المرغوب بها في الخارج (الكاكاو والقهوة والشاي) والمواد المعدنية والأخشاب . أما المدخلات والأسعار والحوافز في ميدان الزراعة ، فلم تكن مراعية للجنس أو للفقر مما أضر بملايين الفقراء وصغار منتجي الأغذية الذين تشكل النساء قرابة ١٠ في المائة منهم . فقدرة النساء والمزارعين الفقراء الصغار على الحصول على الأرض والائتمان محدودة بشكل خاص . وعلاوة على ذلك فإن خبرتهم التي تراكمت عبر السنين فيما يتعلق بانتاج المحصولات الأساسية المحلية ، مثل الدخن والسرغوم والمنيهوت وبطاطا اليام وموز الجنة والبطاطا الحلوة ، كانت تُهمل في الواقع لدى علماء الزراعة الحديثة الذين تجد طرائقهم الجديدة ، إذا نشرت على الجميع بصورة سليمة ، بعض المقاومة لأسباب اجتماعية ثقافية تتصل بالفقر .

أما الأثر المتراكم لكل ذلك فقد تمثل في استمرار أزمات الأغذية وفي التناقص السريع في نسب الاكتفاء الذاتي الغذائي في القارة الافريقية . وتفيد حسابات اللجنة الاقتصادية لافريقيا أن نسبة الاكتفاء الذاتي هبطت من ٩٨ في المائة في ١٩٧٢-١٩٧٤ الى ٨٦ في المائة عام ١٩٨٠ ومن المنتظر أن تهبط الى ٧١ في المائة بحلول عام ٢٠٠٨ . وقد هبط ما لدى كل افريقي عام ١٩٨٠ من الأغذية المنتجة منزليا بنسبة ١٢ في المائة عما كان لديه عام ١٩٦٠ . وبحلول عام ١٩٨٦ ، كان خمس سكان افريقيا يعتمدون لبقائهم على استيراد الأغذية وكان حوالي ٢٥ في المائة من الأغذية المستوردة يأتي في إطار المعونات الغذائية(٤٧) . وتمثل المعونات الغذائية الضخمة التي وصلت افريقيا في فترة الجفاف في ١٩٨٣-١٩٨٥ ، واحدا من أبرز مظاهر التضامن الانساني . وقد كان من شأن عوامل مثل تكرر الجفاف وغزو الجراد مؤخرا واستمرار الحروب الأهلية والنزاعات

السياسية ، أن أدت الى استمرار المعونة الغذائية كضرورة في عدد كبير من البلدان لا سيما في منطقة السهل السوداني والقرن الافريقي والجنوب الافريقي . وتقدر الفاو أن احتياجات افريقيا جنوب الصحراء من المعونة الغذائية لعام ١٩٨٨/١٩٨٧ تبلغ ٤,٦ ملايين من الاطنان ، مما يمثل زيادة عن العام السابق تناهز ٤٥ في المائة (٤٨) . ولا بد أيضا من ملاحظة أن البلدان الافريقية تعتمد بصورة متزايدة على المعونة الغذائية بسبب الهبوط الكبير في قدرتها على تمويل استيراد الاغذية تجاريا نتيجة للأزمة الاقتصادية والتعديلات الهيكلية وتزايد الديون . ففي عام ١٩٨٥ وحده بلغت فاتورة استيراد الاغذية للمنطقة ١١,٣ بليون دولار .

إن الاهمية الحيوية للأغذية في رفاه الناس اجتماعيا واقتصاديا تجعل من غير المعقول أن يكون أحد المجتمعات على هذه الدرجة من التأثر فيما يتعلق بهذا المورد الأساسي . على أنه لا بد من ملاحظة أن حالة عدم الامن الغذائي والتغذوي في افريقيا ليست مجرد مسألة ندرة الطعام إجمالا . فمن العوامل الهامة أيضا عدم كفاية القدرة الادارية وضعف الاتصالات ولا سيما بين المناطق الريفية والأوضاع الاجتماعية السياسية المتميزة وأنماط التوزيع المنحرفة . وقد أثرت عمليات التحضر وسياسات استيراد الأغذية المتميزة للمدن على الأذواق وعلى أنماط الاستهلاك فزادت من تفضيل الأغذية الأجنبية . ويساهم الجهل وبعض الممارسات الثقافية والعادات الغذائية في مشاكل سوء النظام الغذائي وسوء التغذية لا سيما لدى الأطفال والحوامل والمرضعات . ولكن يجب اعتبار الفقر العامل الأشد خطورة في عدم الامن الغذائي والتغذوي لدى الغالبية العظمى من الافارقة . فقد أصبح استهلاك الأغذية مرتبطا بصورة لا تقبل الفصل بمستوى الدخل وفرص العمالة بسبب التغيرات الاجتماعية الكبرى التي حصلت في افريقيا خلال عدة عقود مضت ، ومنها التعليم والتحضر . ونتيجة لذلك ، تناقص عدد الناس القادرين على إنتاج كل ما يلزمهم من الأغذية بينما ازداد عدد الناس المضطرين لشراء أغذيتهم . ومع تدهور أحوال إنتاج الأغذية وما أدى اليه تخفيض أسعار العملات وإلغاء الدعم الغذائي من ارتفاع في الأسعار ، تعرض المزارعون الذين يواجهون عجزا في إنتاج الأغذية ، هم وفقراء المدن ، الى انخفاض خطير في مستويات التغذية . فقد اضطروا نتيجة لضعف قدرتهم الشرائية واستحقاقاتهم من العملات الأجنبية ، الى انقاص استهلاكهم من الأغذية ولا سيما من البروتين . وحتى في هذه الحالة ، فإن كثيرا من الأسر الفقيرة تنفق ما يصل الى ثلثي دخلها على الأغذية . ويتعرض الكثيرون للجوع وسوء التغذية المزمنين على الرغم من مضاعفة جهودهم للدخول في عمليات تبادل تجاري صغير وإنتاج منزلي وغير ذلك من الأنشطة غير الزراعية .

وقد استجابت المعونات الغذائية لاحتياجات الطوارئ الماسة لدى ملايين النساس المتأثرين ، لا سيما أشدهم تأثرا من الأطفال والأمهات المرضعات . واستخدمت المعونات الغذائية في بعض الحالات لتعزيز عملية إصلاح الهياكل الأساسية وتوليد الدخل وحماية الاستحقاقات الغذائية ، وهو ما حصل في برامج الأغذية مقابل العمل والنقد مقابل الأغذية في عدة بلدان . على أن هناك قلق حقيقي إزاء اعتماد الحكومات الافريقية الشديد على الأغذية المستوردة عموما وعلى المعونات الغذائية بشكل خاص . فهي تقوض فرص تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي ولها آثار تضر بصغار منتجي الأغذية وبأمن الفقراء الغذائي والتغذوي . كما أن المعونات الغذائية تضر بالانتاج المحلي للأغذية بتهاود الأسعار وتوسيع نطاق الأذواق الأجنبية . وهي بذلك تعزز عدم الاتساق بين الأذواق المحلية وأهداف الانتاج المحلي للأغذية . من ذلك مثلا أن القمح والأرز المستوردين ، وهما يسيران سريعا الى تجاوز المنتجات الأساسية المحلية مثل الدخن والسرغوم والمنيهوت والبطاطا الحلوة ، لا يمكن إنتاجهما بسهولة بكميات كافية بسبب عوائق ايكولوجية وتقنية واقتصادية ، لا سيما في افريقيا جنوب الصحراء .

كما يمكن للمعونات الغذائية أن يكون لها أثر إدماني وأن تستخدم لإعفاء الحكومات المستفيدة من مسؤولياتها الملحة في تطوير القدرات الانتاجية ودعمها وفي تعزيز استحقاقات الفقراء خصوصا في الأرياف . وفي الوقت الحاضر ، يذهب قرابة ٩٠ في المائة من الأغذية المستوردة الى الأقوياء اجتماعيا والى سكان المدن القادرين على إسماع صوتهم ، مما يبرز الأبعاد الاجتماعية السياسية لمشكلة الأغذية والتغذية . وفي الوقت نفسه ، فإن المعونات الغذائية تعمق تبعية افريقيا في النظام الاقتصادي العالمي ، بينما تمكن البلدان المانحة من التخلص من فائضها الغذائي دون تخفيض الأسعار في أسواقها المحلية والتعرض لغضب جماعات الضغط الزراعية الشديدة القوة . وفي هذا السياق ، فإن مما له مغزاه الخطير أن افريقيا قادرة على تلقي كميات كبيرة من الإغاثة الزراعية التي تُنقل وتُوزَّع بتكلفة كبيرة ولكنها لا تتلقى في أي حال من الأحوال ما يكفي من المساعدة للتمكن من الانتاج الزراعي أو للحصول على الآليات والمواد لإصلاح نظامها الصحي وشبكات مياهها ومرافقها الصحية ، وهي كلها على نفس الدرجة من الضرورة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي والتنمية القادرة على الاستمرار . ومما يدل على تشوهات الاقتصاد السياسي العالمي للأغذية أن بضعة بلدان مصنعة تنفق قرابة ٥٠ بليونا من الدولارات في مدفوعات مخصصة لدعم الانتاج الزراعي وتخزين الفائض من الأغذية ولكنها لا تقدم إلاّ ٨ بلايين من الدولارات على سبيل المساعدة الغذائية للبلدان التي لديها امكانية كبيرة لزيادة انتاجها . وهكذا ، فإن مما له صلة وثيقة بالموضوع ما لوحظ من أنه في افريقيا "كثيرا ما تكون تكلفة إيصال طن من الاغاثة

الغذائية لمرة واحدة الى أسرة ريفية نائية ، بمثابة ضعفي تكلفة مساعدة هذه الأسرة على إنتاج كمية مماثلة من الاغذية كل عام ولعدة سنوات بنفسها" (٤٩) .

أما الأثر المتراكم للاحوال المذكورة أعلاه فيتمثل في مختلف أشكال الاعتلال التغذوي لدى الأفارقة . فقد ارتفع عدد شديدي الجوع وناقصي التغذية من ٨٠ مليون شخص في فترة ١٩٧٢-١٩٧٤ الى ١٥٠ مليون شخص عام ١٩٨٠ . وحتى قبل أزمة الجفاف التي قامت عام ١٩٨٣ ، أدت اتجاهات العمالة والدخول وإنتاج الاغذية وتوزيعها الى تقدير للامم المتحدة يقول إن ٢٦ في المائة من سكان افريقيا يعانون من نقص التغذية أو سوء التغذية وإن افريقيا حلت محل جنوب شرقي آسيا باعتبارها المنطقة التي تتصف بأعلى درجات النقص الغذائي . فقد بلغت نسبة الأطفال قبل سن المدرسة الذين يعانون من نقص أو فقد حاد في طاقة البروتين ٣٥ في المائة في افريقيا بالمقارنة بـ ١٦ في المائة في آسيا و ٤ في المائة في امريكا اللاتينية (٥٠) . وآثار هذه الاحوال القاسية صارخة بالنسبة لنمو سكان أصحاء ولتطور قدراتهم الخلاقة المنتجة .

ولهذا فإن الحكومات الافريقية جعلت من الزراعة ، وخصوصا إنتاج الاغذية الأولوية الأولى في الاستراتيجية الإنمائية للمنطقة المعروضة في خطة عمل لاغوس وبرنامج افريقيا ذي الأولوية للانتعاش الاقتصادي وبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا . ولا بد للمنطقة من الانتقال بعزم من نهج ادارة الإغاثة الغذائية الطارئة واستراتيجيات البقاء الى نهج انتاجي جديد يعمل على تحويل الريف وتعزيز استحقاقات الفقراء ومساهمتهم الهادفة في جميع جوانب التنمية . وفي هذا الشأن ، هناك من المؤشرات ما يدل على أنه بحلول عام ١٩٨٨ ، كان ما يزيد على ٩٠ في المائة من البلدان الافريقية يعطي الأولوية العالية اللازمة للاغذية والزراعة . وكان حوالي ٦٠ في المائة من هذه البلدان يعطي ٢٠ الى ٢٥ في المائة من استثمارها العام لهذا القطاع ، مما يمثل تحسنا كبيرا على الوضع الذي كان قائما عام ١٩٨٢ عندما كان المتوسط الاقليمي لمخصصات هذا القطاع ٧ في المائة (٥١) . ومن الامثلة المحددة على هذا التغير أن زمبابوي ضاعفت الإئتمان الممنوح لصغار المزارعين من حصة قدرها ١٧,٤ في المائة عام ١٩٨٣/١٩٨٢ الى حصة قدرها ٣٤,٧ في المائة عام ١٩٨٦/١٩٨٥ . كما ألغت العقبات القانونية والتسعيرية والاجرائية التي كانت تميز ضد النساء ، خاصة وأن المرأة تمثل أغلبية صغار المنتجين (٥٢) . ومن الامثلة الاخرى أن حكومة الكاميرون التي رفعت حصة الزراعة في الميزانية من ٢٣,٧ في المائة عام ١٩٨١ الى ٢٦ في المائة عام ١٩٨٨ ، تدعم مشروعا للتنمية الزراعية ناجحا للغاية يشدد على إنتاج الاغذية وعلى التدخل التقني والمالي الجيد التوجيه لتعزيز دخول النساء المنتجات

وصغار المنتجين ورفع مستوى معيشتهم (٥٣) . كما شهد عدد من البلدان زيادة في أسعار المنتجين لحاصلات التصدير ولحاصلات الاستهلاك المحلي في فترة ١٩٨٣-١٩٨٦ . ومن هذه البلدان اوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وسيراليون وكوت ديفوار ونيجيريا حيث أدى ذلك الى تقليص الفارق في الدخل بين الأجير متوسط الدخل والمزارع (٥٤) .

باء - الحالة الصحية الحرجة

ما يزال القطاع الصحي من أشد القطاعات تأثرا من حالة التدهور الاجتماعي في افريقيا . ومع التسليم بوجود أوجه قصور شديدة في الاحصاءات الاجتماعية الوطنية الكلية ، لا يزال هناك عدد من المؤشرات الحساسة التي تبين الوضع الصحي الضعيف وغير المقبول لشعوب المنطقة ولفئات اجتماعية معينة فيها . وما يزال العمر المتوقع ، بالرغم من تحسنه ، يقف عند ٥١ عاما ، وهو أدنى حد في العالم . وفي عام ١٩٨٥ ، لم يتجاوز العمر المتوقع عند الميلاد ٥٠ عاما في ٣٠ بلدا تمثل ٦٠ في المائة من الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لافريقيا . ولم يتجاوز عدد الدول الاعضاء التي يزيد العمر المتوقع فيها عند الميلاد عن ٦٠ عاما ، عن ٣ دول هي تونس وسان تومي وبرينسيبي وموريشيوس (٥٥) . وبالرغم من حدوث انخفاضات معتدلة في مستويات الوفيات في السنوات الأخيرة ، ولا سيما وفيات الأطفال ، فإنها لا تزال عالية جدا بالمقاييس العالمية وبالمقارنة مع المناطق النامية الأخرى (انظر الجدول ألف - ١) . وبلغت وفيات الأطفال دون سن الخامسة مستويات مزعجة جدا خلال فترة الطوارئ ١٩٨٣-١٩٨٥ . وبلغت معدلات وفيات الأطفال التي سجلتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة نسبة قدرها ١٠٠-١٥٠ بالألف من المواليد الأحياء في جميع الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لافريقيا ما عدا ١٣ منها . وفي عام ١٩٨٤ ، تبين أن ٩ من أصل ١٠ من بلدان العالم التي تبلغ معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة فيها أعلى نسبة لها في العالم ، وهي ٣٥٠ في الالف من المواليد الأحياء ، كانت من البلدان الافريقية . وفي عام ١٩٨٥ ، تراوح معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في ٣٧ بلدا من الدول الأعضاء ما بين ١٧٨ و ٣٠٤ في الالف (٥٦) . كما أن معدلات وفيات الأمهات أثناء الولادة في افريقيا ، هي أيضا مرتفعة بصورة غير مقبولة . وفي عام ١٩٨٥ فقدت المنطقة من الأمهات ما يصل الى ١١ أماً لكل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء بالمقارنة بخمس أمهات في امريكا اللاتينية (٥٧) .

وتسببت الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات في حدوث معظم وفيات الأطفال ، ومنها كزاز حديثي الولادة والحصبة ، والسعال الديكي ، والإسهال ، وسوء

التغذية . وحدثت حالات وفيات الأمهات أثناء الولادة بسبب الجهل ، والفقر ، وعدم توفر سبل الوصول الى الخدمات الضرورية . وفي منتصف الثمانينات تفاقمت ، فيما يبدو ، حالات حدوث وانتشار الأمراض القاتلة والمعطلة للأطفال وكذلك الأمراض المنقولة بواسطة الحشرات والأمراض المتصلة بالمرافق الصحية مثل الملاريا ، والمشقبيات ، والمذنبات الملتحية ، والكوليرا . وعادت الى الظهور في عدة بلدان الأمراض المضعفة والمستوطنة التي كان قد قضي عليها أو تمت السيطرة عليها الى حد بعيد في الستينات والسبعينات . ومن هذه الأمراض الملاريا ، والحمى الصفراء ، وآفات العليق والديدان التي تفشت بين أطفال المدارس الابتدائية . وبحلول نهاية عام ١٩٨٧ انتشرت في ٣٢ بلدا افريقيا أوبئة من الأمراض السارية تراوحت حدتها بين المتوسطة والشديدة ، ومنها الكوليرا ، والحمى الشوكية ، والحمى الصفراء ، وحمى الأغوار . من هذه البلدان : اوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزائير والسودان ومالي وموريتانيا ونيجيريا . وحدثت في بعض الحالات مئات من الوفيات . ويرد في الفصل الخامس أدناه تحليل للحالة الصحية المؤسفة السائدة في الجنوب الافريقي التي سببها أو زاد من حدتها نظام الفصل العنصري وسياسات زعزعة الاستقرار . وفيما يتعلق بمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) جرى الإبلاغ عما مجموعه ٧ ٣٣٨ اصابة في ٣٦ بلدا بحلول عام ١٩٨٧ . وقد أُبلغ عن معظم هذه الحالات (٩٦ في المائة) في ١٢ بلدا افريقيا : ٥ في وسط افريقيا و ٣ في شرق افريقيا و ٢ في الجنوب الافريقي و ٢ في غرب افريقيا[٥٨] .

وأدى ارتفاع مستويات سوء التغذية لدى الأطفال الى ارتفاع معدل الوفيات وإعاقة النمو الى حد كبير في مطلع الثمانينات في كثير من البلدان التي تضطلع بتكيف هيكلي . وعانى وسطيا ٤٣ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة من سوء تغذية تتراوح حدته ما بين المتوسط والحاد . وأظهر أحد الاستقصاءات التي شملت ١٩ بلدا أن ١٤ في المائة من الأطفال الذين ولدوا في الفترة ما بين ١٩٨٢-١٩٨٣ كانوا دون الوزن العادي (٢,٥ كيلوغرام) عند الولادة . وفي غانا بلغت نسبة الأطفال الذين تقل فيهم نسبة الوزن الى العمر عن مقياس هارفارد ، ٤٧ في المائة في عام ١٩٨٣ . وفي كينيا أفادت التقارير أن ٢٨ بالمائة من الأطفال الريفيين كانوا من المعوقين بدنيا في عام ١٩٨٣[٥٩] . ويُظهر الكثير من هذه المؤشرات أن هناك تقهقرا خطيرا عن الانجازات السابقة التي تحققت في السبعينات وتعكس تعمق الحرمان والفقر في القارة الافريقية في الثمانينات .

ويقترن بعض هذه الأمراض الشائعة في افريقيا بالظروف غير المقبولة الخاصة بالسكن وإمدادات المياه والمرافق الصحية . وأدّت الأزمة الاقتصادية والايكولوجية

والصراعات السياسية الى تدمير عدد كبير من المآوي ولا سيما في المناطق الريفية وعززت الاتجاهات القوية للهجرة من الريف الى الحضر وعجلت بعملية التحول الحضري . ونتيجة لذلك تضخمت المدن ، كما هو مذكور أعلاه ، بسرعة فائقة وأدت الضغوط الهائلة على طلب المساكن والمرافق التكميلية الى إنهاك النسيج الحضري وأقحمت كثيرا من المدن في أزمة ذات أبعاد لم تعرفها من قبل . فعلى سبيل المثال ، تقدّر حكومة اثيوبيا أن احتياجات الإسكان الحضري السنوية تبلغ ١٥ ضعفا في الطاقة الفعلية(٦٠) . وتتحمل الخدمات في العواصم على وجه الخصوص وطأة كبيرة . ففي ١٠ بلدان افريقية ، على سبيل المثال ، (أنغولا وأوغندا وبنن وتوغو والجماهيرية العربية الليبية وجمهورية تنزانيا المتحدة والسنغال وغينيا وكينيا وموزامبيق) يتركز ٨٣ في المائة من سكان الحضر في العواصم . وفي ١٣ بلدا آخر يعيش ما لا يقل عن ثلث السكان في مدينة واحدة(٦١) . والنتيجة هي حدوث اكتظاظ شديد واضطرار نسبة كبيرة من هؤلاء السكان الحضريين الى العيش في تجمعات تتراوح كثافتها من أربعة الى سبعة أشخاص في الغرفة الواحدة . وتواجه غالبية السكان الحضريين حالات قصور حادة في عدد الغرف والوحدات السكنية . وفي عام ١٩٨١ ، وقبل بلوغ الأزمة ذروتها ، لم يستطع ما يتراوح بين ٣٠ و ٧٠ في المائة من السكان الحضريين تحمل نفقات السكن التقليدي المنخفض التكلفة(٦٢) . ومن الشواهد الدالة على تزايد الحالة سوءا تزايد انتشار الأحياء الفقيرة المكتظة داخل المدن والأبنية غير المرخصة في المناطق المحيطة بالمدن . وتشير بعض التقديرات الى أن حوالي ٦٠ في المائة من السكان الحضريين يعيشون حاليا في هذه المناطق المحرومة والمساكن الرديئة . وتتسم الأسواق وأماكن العمل في هذه المناطق ببيئة غير صحية على وجه الخصوص .

وتتوقف صحة المواطنين ونوعية حياتهم العامة في المستوطنات البشرية الى حد كبير على مستويات ونوعية امدادات المياه والمرافق الصحية . وفي عام ١٩٨٣ ، وبعد مرور ثلاث سنوات على بدء العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية (١٩٨١ - ١٩٩٠) لم تتجاوز نسبة السكان الافريقيين الذين يحصلون بسهولة على امدادات المياه ، ٣٨ في المائة ، أما نسبة من يحصلون منهم على المرافق الصحية فقد قاربت ٣٩ في المائة . وتركز الخدمات عادة في المراكز الحضرية ، وفي بعض المناطق الريفية كانت نسبة خدمات مياه الشرب تقل عن ١٥ في المائة ، وكانت مرافق تصريف الفضلات لا تغطي إلاّ أقل من ٥ في المائة . ويوضح الجدول ألف - ٤ بايجاز الحالة في عام ١٩٨٥ عندما أجرت منظمة الصحة العالمية استعراض منتصف العقد المطلوب بمقتضى العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية . فقد بلغت نسبة توزيع مجموع السكان في ٣٦

بلدا افريقيا توفرت عنها البيانات اللازمة ، ٣٦ في المائة في الحضر و ٧٤ في المائة في الريف . إلاّ أن نسبة قدرها ٧٨ في المائة من السكان الحضريين تحظى بسبل الوصول الى مياه الشرب الآمنة ويتمتع ٧٣ بالمائة منهم بالمرافق الصحية . ومن ناحية أخرى هناك ٧٥ في المائة من السكان الريفيين ممن ليس لديهم أي سبيل للوصول الى مياه الشرب الآمنة والكافية ولا الى المرافق الصحية . وعلى أية حال من المرجح أن يؤدي الارتفاع غير الطبيعي في معدلات نمو السكان الحضريين ، ولا سيما في المناطق الفقيرة ، الى عدم ازدياد نسبة شمول الخدمات زيادة كبيرة بحلول عام ١٩٩٠ والى عدم قدرة معظم البلدان الافريقية على بلوغ أهداف العقد . ومما يزيد الامر تعقيدا مسألة التمويل . فالتمويل المحلي نادر والتمويل الدولي لهذه الاحتياجات الانمائية والإنسانية الأساسية محدود جدا . وكمؤشر على التمويل الدولي ، كانت نسبة إقراض البنك الدولي لمشاريع امدادات المياه والمجاري في الفترة ١٩٨٥-١٩٨٧ المقدمة الى البلدان الافريقية جنوب الصحراء ، ٩,٨ في المائة وهي أقل نسبة للإقراض بالمقارنة مع ١٥,٤ في المائة لجنوبي آسيا و ١٦,٤ في المائة لشرقي آسيا والمحيط الهادئ و ١٧,١ في المائة لبلدان البحر الكاريبي (٦٣) . وقدم معظم هذه القروض الى الخدمات الحضرية لأن المناطق الريفية المحرومة لمدة طويلة ذات قدرة محدودة للحصول على التمويل المصرفي إذا قيست هذه القدرة بالمعادلة التقليدية لفعالية التكاليف .

الجدول ألف ـ ٤ ـ شمول خدمات إمدادات المياه والمرافق الصحية بالنسبة لـ ٣٦ بلدا افريقيا ، عام ١٩٨٥

	السكان الذين شملهم الاستقصاء		إمدادات المياه		المرافق الصحية	
	بالآلاف	النسبة المؤية	السكان الذين تشملهم الخدمات بالآلاف	النسبة المؤية	السكان الذين تشملهم الخدمات بالآلاف	النسبة المؤية
الحضر	٩٨ ٠٣٣	٢٦	٧٤ ٣٣٦	٧٨	٣٧ ٣٠٥	٧٣
الريف	٢٧٨ ٥٣٧	٧٤	٦٨ ٠٩٦	٢٥	٣٣ ٨٥٥	٢٥

المصدر : "المسائل البارزة المتعلقة بتنفيذ خطة عمل مار ديل بلاتا في افريقيا (E/ECA/CM.14/10) ، الجدول ٣ (البيانات مستقاة من منظمة الصحة العالمية) .

وإن الضوائق المالية والانماط المتابينة وغير المتساوية لتوزيع الخدمات الاجتماعية تسهمان في خلق مشاكل كبيرة فيما يتعلق بتحقيق أهداف إعلان الامم المتحدة بشأن التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي في افريقيا . فموارد الرعاية الصحية ومؤسساتها تعتبر غير وافية بالغرض في جميع البلدان تقريبا وقد تدهورت خلال أزمة عقد الثمانينات . ويتبين من بعض الأدلة المتشظية أنه حدثت بعض التحسينات الطفيفة في نسب الأطباء إلى السكان والممرضين والممرضات إلى السكان حيث كانت هاتان النسبتان ١ : ٠٠٠ ٢٣ و ١ : ٤٠٠ ٢ على التوالي في عام ١٩٨١ . ولكنه لا يوجد بالضرورة تناظر بين تحسين نسب الأطباء والممرضين والممرضات وأسرّة المستشفيات إلى السكان وتعزيز الرفاه أو العمر المتوقع عند الولادة بالنسبة لمعظم أفراد الشعب ما لم تكن ثمة لوازم كافية مما هو ضروري من العقاقير والمعدات والدعم السوقي وكذلك احداث تحسينات كبيرة في مستويات الدخول وأنماط توزيعها . ففي معظم الحالات يكون عمل الأطباء منحصرا ، بنسبة ٦٠ إلى ٧٠ في المائة ، في المناطق الحضرية التي يعيش فيها ٢٠ في المائة فقط من السكان . وفي حالة واحدة فقط كان ٦٠ في المائة من مجموع الأطباء في عام ١٩٨٥ متمركزين في عاصمة البلد المعني وكان يوجد فيها ٢٠ في المائة فقط من أسرّة المستشفيات(٦٤) . فنظم الرعاية الصحية هذه منحازة إلى المناطق الحضرية ، ويغلب عليها طابع المستشفيات وهي موجهة بشكل ساحق نحو التدابير العلاجية لا الوقائية . ولذلك فإن مرافق المستشفيات تستوعب أكثر من ٦٠ في المائة من ميزانية الصحة في معظم البلدان وهي تلبي في الغالب احتياجات الفئات الاقوى اجتماعيا واقتصاديا . ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تفاقم حالات عدم المساواة الاجتماعية القائمة . ففيما يتعلق بنحو ٣٩ بلدا من البلدان التي اتيحت بشأنها بيانات فإن الخدمات الصحية تشمل ٣٠ إلى ٥٠ في المائة من السكان فقط .

وبالنسبة لمعظم أفراد الشعب فإن المفهوم الاكثر فعالية على ما يبدو يتمثل في الرعاية الصحية الاولية لانها تنزع بشكل قوي نحو المساواة وإشراك المجتمعات المحلية في العلاج والى تخفيض التكاليف بالاضافة إلى ما لديها من تكنولوجيات صحية فعّالة . فوفقا للتقديرات التي أعدتها منظمة الصحة العالمية فإن تحقيق الهدف المتمثل في الصحة للجميع في افريقيا بحلول عام ٢٠٠٠ ، يعني أن يكون متوسط نصيب الفرد من الانفاق الاضافي السنوي ١٦,٢ دولارات إذا ما استخدم نظام المستشفيات التقليدي ولكنه لن يتعدى ٢,٦ دولارات إذا ما طبق مفهوم الرعاية الصحية الاولية(٦٥) . وبحلول عام ١٩٨٧ كان نحو ٤١ بلدا قد بلغ مختلف مراحل تطبيق مفهوم الرعاية الصحية الاولية على صعيد المناطق ولكن واجهت جميع هذه البلدان حالات نقص في الموارد البشرية والمادية والمالية . فالانتكاس الاقتصادي والمديونية الخارجية والأعباء الثقيلة المتمثلة في خدمة الدين وحالات التصلب التي لازمت التكيفات الهيكلية أرغمت

جميع الحكومات تقريبا على فرض اقتطاعات جذرية وغير متناسبة في ميزانياتها المخصصة للقطاع الاجتماعي ، وخاصة فيما يتعلق بالصحة والتعليم . وقبل ذلك كانت النفقات العامة على الصحة في افريقيا تعتبر أدنى نفقات في العالم ، حيث كانت بعض البلدان تخصص نسبة ضئيلة تتراوح بين ١ و ٢ في المائة من ميزانياتها الوطنية لهذا القطاع . وكان أثر اقتطاعات الإنفاق هذه على ما هو مستورد من العقاقير واللوازم والمعدات وآليات النقل وغير ذلك من تكاليف التشغيل أكبر من أثرها على اليد العاملة . ولذلك فإن المرافق الصحية القائمة أصبحت أقل فعالية مما كانت عليه . فمثلا انخفض متوسط نصيب الفرد من النفقات الصحية في كينيا بنسبة ٢٤ في المائة فيما بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥ . وانخفض في غانا بنسبة ٨٠ في المائة في الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٨٣ . وفي ليبريا انخفض الاعتماد المخصص للعقاقير بنسبة ٣٥ في المائة من السنة المالية ١٩٨٢/١٩٨١ إلى السنة المالية ١٩٨٣/١٩٨٢ . وفي السودان انهارت حصة الخدمات الاجتماعية من النفقات الجارية من ٣١ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ١٨ في المائة في عام ١٩٨٤ . وفي السنغال والصومال ومدغشقر ، انخفض متوسط نصيب الفرد من النفقات الاجتماعية بنسبة ٤٤ و ٤٨ و ٦٢ في المائة على التوالي في الفترة ما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٦[٦٦] . وبالنسبة للمنطقة ككل كانت حصة الصحة والتعليم في النفقات الحكومية المتكررة تبلغ ما نسبته ٢٥,٢ في المائة في عام ١٩٨٦ فانخفضت إلى ٢٣,١ في المائة في عام ١٩٨٧ ومن المنتظر ان تنخفض مرة أخرى إلى ١٩ في المائة في عام ١٩٨٨[٦٧] .

وتتمثل آثار هذه الاقتطاعات في القطاع الاجتماعي من حيث التكاليف غير المتصلة بالعمالة والأخذ بنظام استرداد التكاليف التي لم يكن معظم أفراد الشعب من ذوي القوى الشرائية المنخفضة يستطيعون تحملها إلا بشق الأنفس ، في تدهور الأحوال الصحية للفئات الفقيرة والضعيفة من السكان وتوقف أكثر من ثلث المرضى عن الحضور إلى المستوصفات ، واضمحلال الهياكل الأساسية الصحية وهبوط معنويات موظفي الصحة والكارثة المتمثلة في خروج الأطباء وغيرهم من العاملين المؤهلين في ميدان الصحة من القارة . ومن الواضح أنه يتعين على الحكومات الافريقية التي تواجه حالات جفاف طبيعية ومالية أن تمارس خيارات صعبة ، غير أن الأولويات والإرادة السياسية لهما اهمية قصوى . فتحسين الحالة الصحية والرفاه الاجتماعي لمعظم السكان لا ينبعثان تلقائيا من النمو الاقتصادي . إذ لا بد من انتهاج سياسة اجتماعية دؤوبة يجري الإصرار فيها على أن الوضع الأساسي والمركزي للكائن البشري في التنمية هو أمر لازم للتصدي للتشويهات الأساسية والتبديد الماثل في الفقر الجماعي وسوء الصحة والأمية . وقد كشفت بعض الدراسات التي أجريت منذ عهد قريب مدى نجاح الأولويات الصحيحة والسياسات الاجتماعية المناسبة في المحاولة الرامية إلى عكس اتجاهات بعض جوانب التدهور الاجتماعي . فمثلا يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل في موريتانيا ، التي تعتبر من

أفقر أقل البلدان نموا في افريقيا ، وهو يبلغ ٤٧٠ دولارا يعادل ما يقرب من ضعفي متوسط نصيب الفرد من الدخل في جمهورية تنزانيا المتحدة وهو ٢٩٠ دولارا أو ما يقرب من ضعفي متوسط نصيب الفرد من الدخل في توغو وهو ٢٣٠ دولارا ، بيد أن هذين البلدين الأخيرين توجد فيهما بعض أدنى معدلات الوفيات . وأن متوسط نصيب الفرد من الدخل في سيراليون ٣٢٠ دولارا يعادل ما يزيد قليلا عن ضعفي متوسط نصيب الفرد من الدخل في بوركينا فاسو (٢,١ مرات) وهو ١٥٠ دولارا ولكن البلد السابق كان يوجد فيه أدنى متوسط للعمر المتوقع عند الولادة وهو ٣٦ سنة وأعلى معدل لوفيات الرضع حيث يبلغ ١٧١ من بين كل ٠٠٠ ١ مولود من المواليد الأحياء في أقل البلدان الافريقية نموا في عام ١٩٨٦(٦٨) . ومن ناحية أخرى ، شنت بوركينا فاصو في عام ١٩٨٤ ، وهي في خضم حالة طوارئ ناشئة عن الجفاف ، حملة للتطعيم ضد ثلاثة من الأمراض الكبرى في البلد وهي الحمى الصفراء والالتهاب السحائي والحصبة ، بأقل متوسط لنصيب الفرد من التكاليف وبفضل استخدام التدابير المجتمعية . ونتيجة لذلك تمت حماية ٧٠ في المائة من أطفال البلد ممن تقل أعمارهم عن ١٤ سنة . وجرى تمديد هذا الزخم لتوفير عمال صحيين محليين لكل القرى ويبلغ عددها ٥٠٠ ٧ قرية في برنامج يقوم على مبدأ "وظيفة صحية واحدة لكل قرية" . واستخدمت السنغال ، وهي أيضا من أقل البلدان نموا ، التعبئة المجتمعية والشبكات التقليدية في ميدان الاتصال والقيادة السياسية من أجل زيادة مستوى التحصين الشامل للأطفال من ١٠ في المائة في عام ١٩٨٥ إلى ما يقرب من ٧٠ في المائة في عام ١٩٨٨(٦٩) .

وبصرف النظر عن أقل البلدان نموا ، اتخذت بعض البلدان الأخرى تدابير بارزة في مجال العمل الاجتماعي . فقد خفضت زمبابوي ، عقب حرب الاستقلال التي خاضتها ، نفقاتها المتكررة لأغراض الدفاع والإدارة من ٤٤ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ٢٨ في المائة في عام ١٩٨٤ بينما كانت تقوم بزيادة حصة الرعاية الصحية الوقائية من ٧,٦ في المائة إلى ١٤ في المائة من الميزانية الصحية الشاملة التي زادت هي ذاتها بالقيمة الحقيقية بنسبة ١٣ في المائة في الفترة ما بين ١٩٨٣ و ١٩٨٤ بالرغم من التكليف الهيكلي(٧٠) . وقامت الجزائر بتخفيض المصروفات في جميع الوزارات في السنة المالية ١٩٨٨/١٩٨٧ فيما عدا وزارة الصحة . بيد أن الإنفاق على المستشفيات أوقف عن قصد وتدبير لأن البلد يقوم بشن حملة كبرى في مجال الصحة المجتمعية تشمل التحصين والعلاج بالإماهة الفموية وتوفير المياه النقية لكل أسرة . وتتمثل الأهداف في توفير إمدادات مائية نقية تماما بحلول نهاية عام ١٩٨٨ ، وتخفيض حالات وفيات الأطفال بنسبة ٥٠ في المائة وإنقاذ أرواح ٠٠٠ ٤٠ طفل في كل سنة عن طريق التحصين قبل نهاية عام ١٩٨٩ والتوعية الشاملة بالعلاج بالإماهة الفموية بحلول عام ١٩٩٠ . وفي خطة التنمية الوطنية الحالية التي اعتمدتها الجزائر للفترة ١٩٨٥-١٩٨٩ ، جعلت الاعتماد المرصود

للقطاع الاجتماعي هو أكبر اعتماد بعد الاعتماد المرصود للصناعة في الميزانية . وزادت الاستثمار الإجمالي المخصص للإسكان والصحة والتعليم والاستجمام من ١٨,٤ في المائة في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٤ إلى ٣٢ في المائة من إجمالي النفقات الحكومية ، بالمقارنة بحصة الصناعة وتبلغ نسبتها ٣٨ في المائة . كذلك شنت مصر حملتين للعلاج بالإماهة الفموية والتحصين مما أدى إلى تخفيض ما شهدته من معدل هائل لوفيات الأطفال نتيجة الإنكاز بسبب الإسهال بمعدل ١٠٠ ٠٠٠ في السنة ، أي بنسبة ٥٠ في المائة ، ومن المتوقع أن تبلغ نسبة التحصين الشامل لأطفالها ٨٠ في المائة قبل حلول نهاية عام ١٩٨٨ (٧١) .

إن ادخال التحسينات اللازمة في الأوضاع الاجتماعية الافريقية والإنتاجية الاقتصادية وتحديد التنمية القابلة للاستمرار يتوقف بدرجة حرجة على التغذية والصحة والتعليم والاستنارة ، وحسب الاقتضاء ، على العمالة المنتجة للأطفال والنساء والفقراء . فالأطفال "تُهدر حيواتهم" ويفقدون الفرصة الوحيدة التي لا تعوض لتنمية أدمغتهم وأبدانهم قبل بلوغ سن الخامسة ، ولذلك لا يستطيعون تحقيق إمكاناتهم البشرية بشكل تام في سن الرشد . فكما قالت اليونيسيف : "إن التضحية بنمو أطفال اليوم من أجل نمو اقتصاد الغد أمر لا معنى له لا من ناحية اقتصادية ولا من ناحية إنسانية" (٧٢) . فالضرر البدني والعقلي الذي يلحق بمئات الآلاف من الأطفال والراشدين من النساء والرجال في افريقيا ، وخاصة في المناطق الريفية والمناطقة الحضرية الفقيرة ، نتيجة الجوع لأمد طويل وسوء التغذية والفقر والتنمية غير المتساوية والأزمة الاقتصادية والجفاف وسياسات التكيف يمثلان خسارة هائلة في الاستثمارات وعبئا مأساويا في المستقبل . ولذلك توجد ضرورة ملحة لإعادة النظر في التنمية الصحية في افريقيا ، خاصة من حيث جانبيها الوقائي والقطاعي . إذ لا بد من توفير إطار للتخطيط المتكامل في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي بحيث تُراعى بدقة أولويات الرفاه الإنساني والاهتمامات المتعلقة بالمساواة والمشاركة والكفاءة . ومما هو جدير بالذكر أنه يجري بذل جهود إقليمية عديدة من أجل بلوغ هذه الغاية . ومما يذكر في هذا الصدد إعلان منظمة الوحدة الافريقية لعام ١٩٨٧ بشأن الصحة باعتبارها أساسا للتنمية في افريقيا و "مبادرة باماكو" من أجل النهوض بمستوى الرعاية الصحية الأولية بتعبئة آليات التمويل الذاتي على الصعيد المحلي من أجل شراء وتنظيم توزيع العقاقير الأساسية التي تكون ذات فائدة خاصة للمرأة والأطفال . وعلاوة على ذلك ، قامت اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الصحة العالمية بتعزيز تعاونهما وبإنشاء فريق تقني مشترك بين اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الصحة العالمية من أجل النظر في السياسات والاستراتيجيات القطاعية ذات الصلة وإسداء المشورة بشأنهما . وقام مصرف التنمية الافريقي منذ عهد قريب بزيادة تعاونه مع منظمة الصحة العالمية وهو يخصص ما نسبته ١٥ في المائة من تغذيته الخامسة وتبلغ ٢,٥ بليون دولار لصندوق التنمية الافريقي لأغراض التنمية الصحية والتعليمية في افريقيا للفترة ١٩٨٨-١٩٩٠ (٧٣) .

رابعا - تباطؤ خطى التعليم والإلمام بالقراءة والكتابة

أصبح التعليم سمة مميزة من سمات التقدم الاجتماعي لاستقلال افريقيا منذ الستينات عندما زاد مجموع المقيدين بالمدارس في بلدان افريقيا جنوب الصحراء الكبرى بصورة أسرع من أي منطقة نامية أخرى . وفي الفترة من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٧٦ ، بلغ متوسط معدلات النمو السنوية بالنسبة لجميع المستويات ٦,٢ في المائة بالمقارنة بـ ٥,٩ في المائة لامريكا اللاتينية و ٤,٢ في المائة لآسيا . وزاد عدد طلاب المدارس الابتدائية من ٣٦ إلى ٦٣ في المائة من الفئة العمرية ؛ وطلاب المدارس الثانوية من ٣ إلى ١٣ في المائة ؛ وزاد عدد طلاب الجامعة من الصفر تقريبا إلى واحد في المائة(٧٤) . كما حدث نمو ملحوظ في الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الراشدين : من مستوى شديد الإنخفاض قدره ٩ في المائة عام ١٩٦٠ إلى ٤٠ في المائة عام ١٩٨٢ . وفي عام ١٩٦٠ كان معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الراشدين في أحد البلدان فقط ، موريشيوس ، أكثر من ٥٠ في المائة . وبحلول عام ١٩٨٦ ، وصلت المنطقة ككل إلى تلك النقطة المرجعية ، وتجاوزها ٢١ بلدا . وهذه البلدان هي الجزائر (٥٢ في المائة) ، غانا (٥٥ في المائة) ، الكاميرون (٥٧ في المائة) ، تونس (٥٧ في المائة) ، أوغندا (٥٩ في المائة) ، سان تومي وبرينسيبي (٦١ في المائة) ، كينيا (٦٣ في المائة) ، زائير (٦٣ في المائة) ، الكونغو (٦٤ في المائة) ، اثيوبيا (٦٤ في المائة) ، غابون (٦٥ في المائة) ، سيشيل (٦٨ في المائة) ، سوازيلند (٦٩ في المائة) ، الجماهيرية العربية الليبية (٧١ في المائة) ، مدغشقر (٧١ في المائة) ، ليسوتو (٧٥ في المائة) ، بوتسوانا (٧٦ في المائة) ، زمبابوي (٧٦ في المائة) ، زامبيا (٧٨ في المائة) ، جمهورية تنزانيا المتحدة (٨٣ في المائة) ، موريشيوس (٨٤ في المائة)(٧٥) .

كما كانت اتجاهات القيد بالمدارس ايجابية جدا بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٠ عندما حافظت افريقيا على معدلات نمو سنوية مرتفعة بلغت ٧,٣ في المائة بالنسبة للمرحلة الابتدائية ، و ١١,٩ في المائة بالنسبة للمرحلة الثانوية و ١٣,١ في المائة بالنسبة للمرحلة الجامعية . وزاد نصيب الفتيات والنساء من مجموع المقيدين على جميع المستويات من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٨٠ . وزادت معدلات قيدهن من ٢٤,٥ إلى ٥٣,٢ في المائة في المرحلة الابتدائية ومن ١١,٣ إلى ٣٤,١ في المائة في المرحلة الثانوية ومن ٠,٣ في المائة إلى ٥,٣ في المائة في المرحلة الجامعية(٧٦) . بيد أن نسبة الفتيات والنساء في مرحلة التعليم التالية للتعليم الابتدائي ككل كانت ولا تزال منخفضة تماما ، إذا اعتبرنا أن الإناث يشكلن أكثر من نصف سكان المنطقة .

وقامت الحكومات الافريقية باستثمارات اجمالية كبيرة في ميدان التعليم وخصصت لهذا القطاع نصيبا من ميزانياتها الوطنية بلغت نسبته في المتوسط ٢٠ - ٣٠ في المائة . وفي الفترة من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٨٠ ، ارتفع نصيب الفرد من الانفاق على التعليم على الصعيد الاقليمي من ١٨ دولاراً إلى ٤١ دولاراً . وكان هناك توسع هائل في المدارس والمرافق التعليمية في جميع البلدان تقريبا قبل عام ١٩٨٠ . والى جانب الضغوط السياسية الشديدة من القمة في مطلع فترة ما بعد الاستقلال لتطوير التعليم والتعجيل به ، كان هناك اقتناع بالرأي المقبول عالميا بأن التعليم والتدريب والإلمام العملي بالقراءة والكتابة تُعد الشباب والبالغين لإدراك إمكانياتهم واكتساب القدرة على الحراك الاجتماعي والاقتصادي والقيام عموما بأدوار مفيدة في المجتمع . وكان التعليم بجميع أشكاله عنصرا رئيسيا من عناصر تشكيل رأس المال البشري وقد حققت افريقيا تقدما ملحوظا في هذا الصدد .

ومما يدعو للأسف ، ورثت نظم التعليم الرسمي من الأنظمة الاستعمارية بعض نقاط الضعف والمشاكل الأساسية التي أضرت بكثير من الأهداف المرغوبة اجتماعيا ، ووجدت الدول المستقلة أن من الصعوبة بمكان تغييرها . ففي البداية ، غلبت على هذه النظم سمة اصطفائية وأصبحت مكلفة للغاية كلما ارتقينا سلّم التعليم من المدرسة الابتدائية إلى الجامعة . وارتُكبت مظالم اجتماعية عن طريق تركيز غالبية مؤسسات التعليم الثانوي والعالي في المراكز الحضارية حيث تتلقى منحا ومخصصات أفضل . ثم كانت هناك المشكلة الشديدة الخطورة المتمثلة في صلة محتوى التعليم بالثقافات الموجودة في افريقيا وعالم العمل فيها . وكان هناك ، ولا يزال ، في مناهج التعليم في كثير من الحالات ، قدر كبير من المحتوى والتوجيه الاجنبيين اللذين جعلا هذه المناهج غير متصلة بالاهتمامات الحاسمة للهوية الثقافية الافريقية والتنمية الافريقية القائمة على الاعتماد على النفس والقابلة للإدامة الذاتية ، إن لم تكن ضارة بها . وأفضى التركيز الاستعماري على انتاج الكتبة والاداريين المساعدين والمعلمين ، والتشديد في مطلع فترة ما بعد الاستقلال على القيادة والتدريب البيروقراطي إلى تركيز معظم البلدان على العلوم الإنسانية والفنون والمعرفة بالكتاب المقدس وعدد قليل من علوم السلوك حيث يمكن إشباع الطلب على العمالة بسهولة . ولم يكن هناك تركيز كاف على التعليم العلمي والهندسة الزراعية والتعليم الطبي والتقني الذي يعتبر حاسما جدا من أجل السيطرة على البيئة الافريقية الصعبة وانتاج الأغذية وغيرها من النواتج لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان الذي يزداد عددهم بسرعة .

وقد أسفرت نقاط الضعف المذكورة أعلاه عن وجود حالة ثبت فيها ان المنافع الناشئة من التعليم لا تتكافأ مع الاستثمارات الضخمة التي وظفت في العقدين السابقين قبل ١٩٨٠ . وهناك تبديد كبير يتجلى في ارتفاع عدد المحامين وخريجي وخريجات الاقسام الأدبية العاطلين عن العمل ونزوح الادمغة واستمرار ارتفاع معدلات الامية فيما بين النساء المحرومات والسكان الريفيين ، بالرغم من قوتهم العددية ومساهماتهم العظيمة في التنمية الاقتصادية للمنطقة . وتعتبر المظالم الاجتماعية والنزعة الاصطفائية المتأصلة في النظم التعليمية من مصادر الصراعات الاجتماعية والسياسية . وكانت القلة من المحظوظين الذين حازوا على تعليم عال ، وينتمون أحيانا إلى فئات اثنية أو مناطق جغرافية معينة ، هي التي احتلت الزعامة السياسية والبيروقراطية واستولت على بعض المنافع الاجتماعية التي يتعذر على قطاعات المجتمع الاخرى الحصول عليها .

وقد تعزز نظام الامتياز هذا بأنماط الاستثمار . ونظرا لأن مؤسسات التعليم العالي كانت جميعها تقريبا داخلية وتتمتع بإعانات كبيرة ، فقد بلغ متوسط الكلفة السنوية لكل طالب في التعليم العالي عام ١٩٧٤ ، على سبيل المثال ، ٩٤١ ٢ دولاراً بالمقارنة بـ ٥٠,٤ دولار لكل طالب في المرحلة الابتدائية . وهذا يعني ، انه بكلفة كل طالب في التعليم العالي كان يمكن لـ ٦٠ طفلا تقريبا من الذين قد لا تتمكن أسرهم من تحمل الكلفة ، ان يلتحقوا بالمدرسة الابتدائية(٧٧) . وفي عام ١٩٨٥ ، بلغ مستوى القيد في أول مرحلة من مراحل التعليم ٧٧,٩ في المائة من مجموع القيد ، وفي المرحلة الثانوية ٣٠,٤ في المائة وفي المرحلة الثالثة ١,٧ في المائة فقط . إلّا أن الإنفاق الحكومي السنوي في كينيا مثلا على كل طالب في التعليم الثانوي والثالث كان أعلى من الانفاق على التعليم الابتدائي بـ ٦ مرات و ٨٥ مرة على التوالي(٧٨) . وفي غانا ، قدرت الحكومة في عام ١٩٨٧ أنه مقابل كل طالب في المدرسة الثانوية وفي الجامعة كان يمكن تعليم ٤ أطفال و ١٣٠ طفلا على التوالي في المدرسة الابتدائية(٧٩) . وقد ساعدت الوكالات المانحة على تعزيز انعدام العدالة في الاستثمار التعليمي وعدم تناسبه . ومن ثم ، فقد أُنفق معظم المانحين الثنائيين في عام ١٩٨٣ نسبة تقل عن ٤ في المائة من مساعدتهم على التعليم الإبتدائي وتزيد عن ٤٣ في المائة على التعليم العالي . ومن حيث نصيب الفرد ، انفق هؤلاء المانحون ١,١٠ دولار فقط على كل تلميذ في المدرسة الإبتدائية وحوالي ٥٧٥ دولاراً على كل طالب في المرحلة العليا(٨٠) .

وبحلول عام ١٩٨٠ ، كانت عدة بلدان قد اعترفت بالمشاكل القائمة والناشئة في نظام التعليم وكانت تتخذ خطوات لاصلاح كل من هيكل هذا النظام ، ومحتواه لجعلهما يتوافقان بشكل أفضل مع احتياجات الشعب . إلّا أن الأزمة الاقتصادية ومتطلبات التكيف الهيكلي أدت إلى كبح زخم كل من الإصلاح والتوسع في مجال التعليم والى حدوث تباطؤ

وتدهور سريعين . وبالرغم من الضغط الديموغرافي الشديد والزيادات المرتفعة في السكان الذين هم في سن الدراسة ، فقد انخفض معدل النمو السنوي لمجموع عدد الطلاب من ٨,١ في المائة في الفترة ١٩٧٠-١٩٨٠ إلى ٣,٩ في المائة في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٧ . وقد بلغ الانخفاض اقصاه في المرحلة الابتدائية حيث هبط معدل النمو السنوي من ٧,٣ في المائة إلى ٢,٦ في المائة في نفس الفترتين . وانخفضت النسب المئوية المقابلة بالنسبة للمرحلة الثانوية من ١١,٩ إلى ٨,٥ في المائة وبالنسبة للمرحلة الجامعية من ١٣,١ إلى ٧,٧ في المائة . كما حدث انخفاض أشد في نمو المدارس الابتدائية ، التي كان الضغط السكاني عليها أشد عما هو عليه في المؤسسات الثانوية والجامعية . كما عانى التعليم غير الرسمي وبرامج الإلمام بالقراءة والكتابة من الجمود أو هبوط المستوى . ويظهر الجدول ٥ معدل النمو البطيء في مجال الإلمام بالقراءة والكتابة في القارة ككل ، بالرغم من تحقيق ٤٠ في المائة من البلدان نجاحا كبيرا كما أشير إلى ذلك من قبل . وفي عام ١٩٨٦ ، كان لدى بعض أفقر أقل البلدان نموا ، بما في ذلك بنن وبوركينا فاصو وتشاد والصومال وغامبيا ومالي ، معدلات إلمام بالقراءة والكتابة تتراوح بين ٦ و ١٦ في المائة .

وقد اسفر تخفيض الميزانيات في ظل ظروف الأزمة والتكيف الهيكلي إلى انخفاض حاد في نصيب الفرد من الإنفاق على الصعيد الاقليمي من ٤١ دولاراً عام ١٩٨٠ إلى ٢٨ دولاراً عام ١٩٨٥ . وقد أجريت أكثر هذه التخفيضات حدة في النفقات الرأسمالية والنفقات المتكررة بالنسبة للكتب والورق واللوازم والأثاث ومعدات المختبرات العلمية التي بدأت أعدادها في الزيادة في أواخر السبعينات ، ومن أجل الإصلاح والصيانة . وكثير من المؤسسات التعليمية في حاجة إلى ترميم وأصبحت كلفة إصلاحها مانعة بالنسبة لكثير من البلدان . وفرضت خطط استرداد التكاليف على الآباء والأوصياء الذين كان عليهم أن يدفعوا حتى ذلك الحين ثمن الكتب المدرسية المعانة واللوازم والأغذية وحتى أثاث المدارس . ومع الزيادات الشديدة الارتفاع في أسعار المواد الاستهلاكية ، أجبر عدد كبير من أطفال الأسر الفقيرة والمنخفضة الدخل على الاستغناء عن اللوازم الأساسية . كما انقطع بعض الأطفال الفقراء عن المدرسة لمساعدة أسرهم المعوزة على توليد ايرادات بمختلف الطرق . وكانت معاناة الأطفال من الإناث على ما يبدو أشد في هذه الحالة . وكانت النتائج بمثابة كارثة اجتماعية فضلا عن كونها مضعفة لمعنويات الآباء والمعلمين والطلاب وخاصة في المناطق الريفية . وقام كثير من المعلمين الذين تمكن منهم الاحباط والذين انخفضت مرتباتهم بفعل انخفاض قيمة العملة والتضخم وارتفاع الاسعار الاستهلاكية بمغادرة بلدانهم . وهكذا ، فقدت غانا حوالي ٤٠٠٠ معلم وزائير حوالي ٧٠٠٠ معلم في مطلع الثمانينات .

الجدول ألف - ٥ : معدلات الالمام بالقراءة والكتابة
(النسب المئوية)

المنطقة الفرعية	كلا الجنسين		الذكور		الاناث	
	١٩٨٢	١٩٨٦	١٩٨٢	١٩٨٦	١٩٨٢	١٩٨٦
شمال افريقيا	٣٩	٤٤	٥٢	٥٩	٢٧	٣٠
غرب افريقيا	٣١	٣٨	٤٣	٥٠	٢١	٣١
وسط افريقيا	٤٧	٥٧	٦٤	٦٩	٣٣	٤٤
شرق افريقيا والجنوب الافريقي	٤٨	٦٣	٥٩	٧٤	٣٧	٤٩
مجموع افريقيا	٤٠	٥٠	٥٣	٦١	٢٩	٣٩

المصدر : قاعدة البيانات الاحصائية التابعة للجنة الاقتصادية لافريقيا .

وانخفضت نوعية التعليم نظرا لان كثيرا من الخريجين على جميع المستويات لم يتوفر لديهم استعداد كاف لتحسين حياتهم أو تقديم مساهمات منتجة في تنمية مجتمعاتهم . وقد تجلى انحطاط امكانية الأطفال وتبديدها في أن ٤٠ في المائة من الأطفال الذين هم في سن الدراسة لم يلتحقوا بالمدرسة الابتدائية عام ١٩٨٤ بالمقارنة ب ٣٠ في المائة عام ١٩٨٠ . وزادت معدلات الانقطاع عن الدراسة ، وخاصة فيما بين البنات ، وعلى الصعيد العالمي ، واجهت افريقيا أعلى معدلات الإستنزاف في المدارس الإبتدائية اعتبارا من عام ١٩٨٢ . كما كان معدل رسوب الأطفال في الصفوف مرتفعا ، وتراوح من ٢٠ إلى ٣٠ في المائة في بعض البلدان ، بما فيها أنغولا وبوروندي وتشاد وتوغو وغابون وغينيا بيساو والكاميرون والكونغو . وقد شملت العوامل التي تم تحديدها لهذا الاداء الضعيف الفقر وسوء التغذية وسوء الصحة وضعف الهياكل الاساسية للمدارس(٨١) .

ولا يزال اصلاح التعليم لتحسين نوعية وكفاءة الانتفاع بالموارد البشرية المدربة بالإضافة إلى توزيع الفرص التعليمية توزيعا عادلا تُمثل بعض أصعب التحديات التي تواجه الحكومات الافريقية اليوم . وهذا هو السبب في تأكيد الحاجة العاجلة إلى تخطيط قاعدة الموارد البشرية وإعادة بنائها في خطة عمل لاغوس وجعلها إحدى الأولويات

الحاسمة الأربع لبرنامج أفريقيا ذي الأولوية للانتعاش الاقتصادي وبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا . واضطلعت بعض البلدان ، بما فيها غانا ، ببرامج لاصلاح التعليم كجزء من برامجها للانتعاش الاقتصادي الاجمالي والتكيف الهيكلي . وتشمل هذه البرامج إعادة تشكيل النظم القائمة وتنويعها وتقديم منح خاصة للفقراء ومشاركة مجتمعية ومساهمات كثيفة ترمي إلى زيادة حق الفئات المحرومة في الحصول على التعليم .

وقد اظهر تقييم لتنفيذ برنامج افريقيا ذي الأولوية للإنتعاش الاقتصادي وبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا في الفترة ١٩٨٧ - ١٩٨٨ ، أن حوالي ٦٠ في المائة من البلدان التي شملها الاستقصاء بدأت في اتخاذ اجراءات لإعادة توجيه نظمها التعليمية بحيث تلائم احتياجات التنمية ؛ وأن ٨٣ في المائة تقوم بزيادة جهودها في مجال الإلمام بالقراءة والكتابة بين الجماهير والتعليم الوظيفي للراشدين ، وأن حوالي ٧٠ في المائة قد وضعت برامج خاصة لمساعدة صغار المزارعين والنساء والشباب (٨٢) . ومن المسلم به أنه اذا تركت أغلبية الشعب أمية أو سيئة التعليم ، فإن قدراتها على استيعاب أفكار وتكنولوجيات التنمية الحديثة ستكون محدودة . وكانت الجهود المبذولة لتشجيع العمالة . التي أشير إلى بعضها في الفرع ثانيا أعلاه ، ترمي إلى الحد من الاستياء التعليمي والاعتماد على الخبرة الفنية الخارجية . بيد أنه تم حتى الآن تسجيل عدد قليل من النتائج الايجابية في المحاولات المبذولة لعكس اتجاه نزوح الادمغة بسبب استمرار الشكوك الاجتماعية - الاقتصادية وحالات عدم الاستقرار السياسي . كما أن هناك حاجة ماسة الي اجراء تغييرات في الأحوال الاجتماعية - الاقتصادية لزيادة فرص اضفاء الطابع الديمقراطي وزيادة قدرة الشعب ولاسيما المحرومين ، للمطالبة بحقوقهم المشروعة والدفاع عن هذه الحقوق في مجتمعاتهم .

خامسا - الأثر الاجتماعي للفصل العنصري ، زعزعة الاستقرار والمنازعات الاقليمية

ألف - أثر سياسة الفصل العنصري وسياسات زعزعة الاستقرار

وفقا لما ورد في تقرير عام ١٩٨٥ عن الحالة الاجتماعية في العالم ، "يمثل الفصل العنصري في عالم اليوم الشكل المتطرف للعنصرية والتمييز العنصري من حيث أنه يمثل الاساس الذي يقوم عليه نظام من القواعد ومجتمع بأسره" (٨٣) . وقد أدانته

الجمعية العامة للأمم المتحدة بوصفه جريمة ضد الانسانية كما شجبته بشدة منظمة الوحدة الافريقية . ويقوم نظام الفصل العنصري على العنف والقمع اللذين يدمران حياة الناس ويعطلان التنمية الاجتماعية والاقتصادية العادية لا بالنسبة للأغلبية السوداء في جنوب افريقيا فحسب بل يجاوزها بصورة وقحة وشائنة إلى ناميبيا و ٩ من الدول الافريقية المجاورة ودول خط المواجهة في الجنوب الافريقي .

ومن ثم فقد حولت سياسة الفصل العنصري وزعزعة الاستقرار التي يقوم عليها نظام الحكم في جنوب افريقيا منطقة الجنوب الافريقي إلى واحدة من أكثر المناطق المعرضة للنزاع والحرب ، مع ما يترتب على ذلك من آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية خطيرة . وإلى جانب الخسائر الهائلة في الأرواح البشرية التي دمرتها الحرب أو السجون أو النفي ، لابد من إضافة التكاليف الاقتصادية للأضرار التي تسببها الحرب بالنسبة للانتاج والهياكل الأساسية ، والانفاق الزائد على الدفاع ، وإعالة الأعداد المتزايدة من اللاجئين والأرامل واليتامى . وتتراوح التقديرات الاخيرة لهذه الخسائر بالنسبة للدول الاعضاء المتأثرة الـ ٩ (انغولا وبوتسوانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي وسوازيلند وليسوتو وملاوي وموزامبيق) عن الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٦ بين ٢٥ و ٣٠ بليون دولار أي ما يعادل الانتاج الاجمالي لمنطقة الجنوب الافريقي في عام ١٩٨٥ . وتشمل النفقات الدفاعية الزائدة المفروضة على الميزانيات المتكررة للحكومات المتأثرة مبلغ ٢٥٠ ١ مليونا من الدولارات بالنسبة لانغولا أو ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لهذا البلد الذي هو من أقل البلدان نموا ؛ و ٦٠ مليونا من الدولارات بالنسبة لبوتسوانا ؛ و ١٢٥ - ١٥٠ مليونا من الدولارات بالنسبة لزامبيا ؛ و ٥٠٠ مليون دولار بالنسبة لزمبابوي ؛ و ٢٥٠ - ٢٧٥ مليونا من الدولارات بالنسبة لموزامبيق (وهي أيضا من أقل البلدان نموا وتفقد ١٢ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي)(٨٤) .

وهذه التكاليف الهائلة تؤدي إلى إضعاف الاقتصادات الهشة لتلك البلدان . إلا أن التكاليف المتمثلة في البؤس البشري هي أيضا مروعة . وتضطر المضايقات وأعمال القمع التي يمارسها نظام الفصل العنصري تيارات مستمرة من اللاجئين إلى الهرب من جنوب افريقيا وناميبيا كما أن من يتركونهم وراءهم من ذويهم لا يمكنهم أن يعيشوا في سلام . وتعاني جميع النساء ، باستثناء النساء البيض ، في جنوب افريقيا وناميبيا من أبشع قمع دستوري واقتصادي واجتماعي وثقافي ويتحملن أعباء اجتماعية هائلة في ظل نظام الفصل العنصري(٨٥) . ويوجد نحو ٣ ملايين من العمال المهاجرين الذكور من الدول الافريقية المستقلة تحت ظروف فظيعة وقمعية من الوجهة الاجتماعية في معسكرات ومستوطنات عمل . وتقوم جنوب افريقيا ، كجزء من سياستها القائمة على زعزعة

الاستقرار ، بطرد أو التهديد بطرد مئات من هؤلاء العمال من حين إلى آخر لمجرد زيادة تعقيد مشاكل البطالة في بلدان مثل بوتسوانا وسوازيلند وليسوتو وموزامبيق . وقد أسهم هذا الحال في العدد الكبير جدا من المتعطلين عن العمل البالغ عددهم ١٣,٥ من ملايين الأشخاص المسجلين في شرق افريقيا والجنوب الافريقي في عام ١٩٨٧ ، وهو أعلى رقم في جميع المناطق دون الإقليمية في افريقيا .

وقد أدت المنازعات المسلحة في أنغولا وموزامبيق التي يشترك فيها نظام الفصل العنصري بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى حدوث مصاعب خطيرة في إنتاج الاغذية والإمدادات الغذائية ، وتشريد الملايين من الناس ، وإجهاد النسيج الاجتماعي - الثقافي للمجتمعات على نحو خطير . ففي موزامبيق ، يقدر أن ٠٠٠ ١٠٠ شخص قد قتلوا على أيدي المقاومة الوطنية الموزامبيقية فيما بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٨ . وقد كان الاطفال هم أكثر الفئات عجزا . وفي عام ١٩٨٦ وحده ، قدر أن ٠٠٠ ١٤٠ من الاطفال قد ماتوا في أنغولا وموزامبيق كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة للحرب وأعمال زعزعة الاستقرار . كما تعرّض ما يزيد على ٠٠٠ ٢٠٠ من الاطفال الموزامبيقيين للتيتم أو الهجر أو التضرر بصورة أخرى بسبب المنازعات . وعلاوة على هذه الاضرار الإنسانية ، تعرضت الهياكل الاساسية الصحية والتعليمية في كلا البلدين للدمار . فقد دمر منذ عام ١٩٨٣ ما يزيد على ٤٠ في المائة من المدارس الابتدائية والمواقع الصحية الريفية في موزامبيق ، كما تهدم أو هُجر نحو الثلث . وبذلك حرم الملايين من الاطفال والراشدين من إمكانية الحصول على التعليم الاساسي والخدمات الصحية . وقد بلغ سوء التغذية والإسهال في أنغولا وموزامبيق مستويات تنذر بالخطر ولكن المساعدات الطبية والتقنية تحبط نتيجة للحروب وعدم توفر الاموال الكافية . ونتيجة لذلك ، بلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة رقما قياسيا هو ٣٢٥ لكل ٠٠٠ ١ في كلا البلدين (٨٦) .

باء - المنازعات الإقليمية

إن الحالة الاجتماعية المزعزعة في افريقيا قد ازدادت تفاقما نتيجة للمنازعات والتوترات السياسية الناشئة عن ضعف حالة الديمقراطية والتجانس الاجتماعي - الاقتصادي داخل الدول فضلا عن المنازعات على الحدود التي تكتنفها المشاكل المتخلفة عن الاستعمار بين الدول . وتتميز معظم البلدان الافريقية بالطبيعة التعددية لمجتمعاتها ، والتحيز الحضري في سياساتها الإنمائية ، والخضوع والتهميش السياسيين للمرأة والمجتمعات المحلية الريفية بصفة عامة . والجوانب الرئيسية في عملية التنمية ، بما في ذلك صنع القرار والتخطيط وتوزيع الفوائد ، متمركزة بصورة

كبيرة ونادرا ما تكون ديمقراطية . وفضلا عن ذلك فإن مشاركة الشعب وخضوع السلطة والحكومة للمساءلة ضعيفان للغاية في الهياكل السياسية الحديثة . وفي ظل هذه الظروف ، يصعب تحقيق التوافق الاجتماعي وتميل المنازعات الصغيرة إلى التطور إلى صراعات ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالسلطة والمصالح الإثنية . كما أن إنتشار الفقر والحواجز اللغوية التي تؤدي إلى شكوك إثنية متبادلة تغذي كثيرا من المنازعات في المنطقة .

وانطلاقا من هذه الأسباب ، شهدت افريقيا كثيرا من المنازعات المتقطعة وبعض الصراعات المستمرة داخل الدول الأعضاء وفيما بينها . وقد تأثرت معظم المناطق دون الاقليمية في الأزمنة الأخيرة إلا أن أخطر المنازعات قد حدث في وسط وشرق وشمال افريقيا وفي الجنوب الافريقي وغرب افريقيا . وقد شهد نحو ثلث البلدان صراعا سياسيا في العقد الماضي . وقد كان للمنازعات المتكررة أو المستمرة في منطقة القرن آثار مدمرة بصفة خاصة على حياة البشر والاقتصادات الوطنية . كما أسهمت ظروف عدم الاستقرار السياسي في هجرة العقول وتعتبر من الأسباب الجزرية لمشكلة اللاجئين الهائلة الحجم .

وقد تمزق النسيج الاجتماعي للمجتمعات ، وهدمت الأسر ووحدات الأسر المعيشية ، وتعطل إنتاج التغذية وتوزيعها ، وتم توجيه الخدمات الصحية المحدودة إلى علاج المصابين أو المشوهين بسبب الحرب . ومرة أخرى كانت الاحتياجات الأساسية للأطفال والنساء والفقراء هي أكثر الجوانب تأثرا . وتعكس الاشتباكات العسكرية في المنطقة تحلل النظام الاجتماعي وتخلق المزيد من المشاكل الاجتماعية بما تسببه من موت وتشرد . ونظرا إلى أن معظم الحروب والمنازعات تحدث في المناطق الريفية حيث يكون الناس عاجزين عن التدخل ، فإن تدمير الأراضي الزراعية والمحاصيل والماشية والمستوطنات البشرية كثيرا ما يشكل خسائر لا يمكن تعويضها بالنسبة إلى المالكين الفقراء . كما أن المنازعات السياسية الإقليمية تنتهك على نحو خطير حقوق الانسان لكثير من المواطنين المتأثرين . وأخيرا ، فإن المنازعات الإقليمية وما يصاحبها من إنفاق عسكري تحول الموارد المالية الشحيحة إلى أغراض غير منتجة اجتماعيا وتحرم قطاعات مثل الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية من الموارد التي تمس الحاجة إليها . ومن النادر أن تحدث في فترة الأزمات والتقشف بغرض التكيف أن تقوم الحكومات بتخفيض ميزانياتها الدفاعية بالرغم من أن الحروب الصامتة وحالات الطوارئ المتمثلة في الفقر والجوع وسوء التغذية وضعف الصحة والأمية هي أخطر على رفاه شعوبها .

جيم - اللاجئون والمشردون

ما برح اللاجئون في افريقيا ، الذين يبلغ عددهم الآن نحو ٤ ملايين ، من أسوأ ضحايا الفصل العنصري وزعزعة الاستقرار والمنازعات السياسية الاقليمية . وقد تفاقمت حالتهم في النصف الاول من الثمانينات عندما كانت أعدادهم أكبر منها في الوقت الحالي إذ كانت ٥ ملايين أو نصف المجموع الكلي للاجئين في العالم . أما مشكلة المشردين ، فترجع غالبا ، وإن كان ليس بالدرجة الاولى ، إلى المنازعات السياسية . وتقدير أرقامهم أصعب قليلا حيث أنهم يظلون داخل حدود أوطانهم . بيد أنه قد يكون هناك ما يصل إلى ١٠ ملايين منهم في المنطقة لا تزال محنتهم دون حل .

وتدفقات وتركيزات كل من اللاجئين والمشردين هي أكثر ما تكون في منطقة القرن الافريقي ووسط وشرقي افريقيا والجنوب الافريقي . ومعظمهم يعيشون في المناطق الريفية في أقل البلدان نموا حيث الموارد والفرص الانمائية محدودة بالفعل . فعلى سبيل المثال ، وحسب أرقام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، كان هناك في منتصف عام ١٩٨٨ ، في اثيوبيا ٠٠٠ ٧٠٠ من اللاجئين الصوماليين والسودانيين ؛ وفي أنغولا ٦٦٠ ٩٥ لاجئا من ناميبيا وجنوب افريقيا وزائير ؛ وفي جمهورية تنزانيا المتحدة ٢٠٠ ٢٦٦ لاجئ معظمهم من بوروندي ورواندا وزائير ؛ وفي السودان ٠٠٠ ٧٥٩ من اللاجئين التشاديين والاثيوبيين والأوغنديين والزائيريين ؛ وفي الصومال ٠٠٠ ٨٤٠ لاجئ معظمهم من الأثيوبيين .

وفي حين اضطلعت البلدان الافريقية تحت قيادة منظمة الوحدة الافريقية ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تحت قيادة المفوضية بجهود مستمرة لتخفيف المصاعب الفورية التي يعاني منها اللاجئون والمشردون ولإيجاد حلول دائمة لمحنتهم ، فإن المسؤولية الكبرى تقع على عاتق الدول الافريقية الأعضاء كل على حدة في إيجاد حلول ناجعة لمشاكلها الاجتماعية والسياسية الداخلية التي تشكل أساس هذه المأساة الانسانية الاقليمية . وثمة تكاليف باهظة تتكبدها جميع البلدان المتأثرة التي يجب أن تستخدم مواردها الشحيحة في إعالة الآلاف من الناس الذين يمكنهم في الأحوال الأخرى أن يكونوا مبدعين ومنتجين لمجتمعاتهم ، وفي تحسين الحالة الاجتماعية العامة للقارة . وإن انتعاش افريقيا والتحول الاجتماعي - الاقتصادي فيها يتطلبان بإلحاح أن يسود السلم والاستقرار واستئصال الفصل العنصري استئصالا تاما ، ولا يمكن في هذا الصدد التقليل من أهمية دور المجتمع الدولي في بلوغ هذا الهدف .

سادسا - الاستنتاجات

شهدت الثمانينات انعكاسا لكثير من الاتجاهات حيال التقدم الاجتماعي في افريقيا ، الامر الذي أدى الى اضمحلال تنفيذ إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي . فقد تدهورت الأوضاع الاجتماعية في معظم البلدان ، كما أن المكاسب الكبيرة التي تحققت في ميادين الصحة والتعليم والعمل والتكامل الاجتماعي ، في خلال فترة العقد ونصف العقد الأولى من الاستقلال ، تبددت أو اضمحلت بصورة خطيرة . وبحلول منتصف الثمانينات ، واجه النظام الاجتماعي والاقتصادي في القارة تهديدا بانهيار شامل كامل ، وذلك عندما اهتزت الدعائم الهشة لمعظم البلدان تحت وطأة انتكاس اقتصادي وحالة جفاف طارئة لم يسبق لها مثيل . وازداد تفاقم اختلال أنماط التنمية والتوزيع في الميدان الاجتماعي نتيجة لهلاك السكان بفعل القحط والجوع وسوء التغذية . بل إن الفقر الجماعي أصبح أعم ، كما ازدادت البطالة والعمالة الناقصة . وازدادت حدة مظاهر الإحباط الاجتماعي والبؤس في عدد كبير من البلدان التي اتخذت حكوماتها تدابير صارمة لتحقيق الاستقرار المالي والتكيف الهيكلي من أجل استعادة قدر من التوازن في الاقتصاد الكلي . وقد أدى اغفال البعد الإنساني في هذه التدابير إلى حدوث تدهور غير محتمل في الثروة البشرية للمنطقة ، التي بنيت بشق النفس في سنوات الاستقلال الأولى .

إن الاستعراض السالف الذكر للحالة الاجتماعية الحرجة في افريقيا قد أبرز بعض الجوانب الرئيسية ، وقدم أمثلة توضيحية من عدد قليل من البلدان لتوضيح هذه القضايا . وهذه الحالة الخطرة وغير المحتملة تقتضي إيلاء اهتمام فوري من جانب جميع الحكومات الافريقية والمجتمع الدولي ، وفقا للمناشدة الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٣٩/١٩٨٧ . وفي حين أن اتخاذ تدابير قصيرة الأجل سيكون أمرا لازما للتخفيف مما يعانيه عدد كبير من الأسر والمجتمعات المحلية الفقيرة من مشاق مفاجئة من حيث الغذاء والرعاية الصحية والدخل ، فإن المشاكل الاساسية هيكلية وتشكل جزءا لا يتجزأ من الاتجاهات الخاطئة في السياسة العامة . لذا ، فإنها في حاجة إلى حلول جذرية طويلة الأجل تعمل على تغيير الهياكل الاجتماعية - السياسية وكذا الهياكل الاقتصادية . وحيث أن المشاكل المجملة أدناه مترابطة ، فإن ايجاد الحلول لها ينبغي أن يتم في إطار متكامل من التخطيط الاجتماعي والاقتصادي تحظى فيه احتياجات غالبية السكان ، بما فيهم المرأة والفقراء ، باهتمام رئيسي . ومن المتعين التفكير بأسلوب جديد فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية ، كيما يسلط الضوء على جوانبها الإنمائية الحيوية في التخطيط . وقد دعا إعلان الخرطوم إلى هذا . والتنفيذ العاجل لذلك الإعلان سيقطع شوطا كبيرا في إعادة تشكيل النظام الاجتماعي في افريقيا .

إن اتباع نهج شامل كامل تجاه تحقيق تحول اجتماعي - اقتصادي في افريقيا إنما ينبغي أن يصبح هدفا ثابتا طويل الأجل ، رغم صعوبة تحقيقه . وسيقتضي هذا اتباع منهاج إنمائي جديد لا يقتصر على وضع جميع السكان في قلب عملية التنمية ، بوصفهم مساهمين ومستفيدين ، وضمان تمتعهم بالمشاركة المتكافئة والعدالة الاجتماعية في إطار عملية ذات طابع ديمقراطي متزايد ، بل إن ذلك المنهاج سيعني إحداث تحول جذري حيال السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الداخلية المنحى ، بحيث تكون المطالب والموارد والقدرات الداخلية ، لا الخارجية ، هي القوة الدافعة للتنمية .

الحواشي

(١) قرار الجمعية العامة ٣٥٤٢ (د - ٣٤) .

(٢) اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، الحالة الاجتماعية في افريقيا ، ١٩٨٣ - ١٩٨٧ ، E/ECA/CM.14/16 ، آذار/مارس ١٩٨٨ .

(٣) A/S-11/14 ، المرفق الأول .

(٤) OAU/ECM/2XV/Rev.2 ؛ أحيل إلى اللجنة التحضيرية الجامعة لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا بوصفه الوثيقة A/AC.229/2 ، المرفق .

(٥) A/AC.229/2 ، المرفق ، الفقرة ١٥ .

(٦) الأرقام الواردة في هذه الفقرات مستقاة ، ما لم يوضح خلاف ذلك ، من اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، "Beyond Recovery : ECA-Revised Perspectives of Africa's Development, 1988-2008" . (E/ECA/CM.14/31), March 1988 ؛ وتقرير الأمين العام الذي يتضمن استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ (A/43/500 و Corr.1) .

(٧) انظر منظمة العمل الدولية ، برنامج العمل والمهارات لافريقيا ، الاتجاهات الأخيرة حيال العمالة والعدالة والفقر في البلدان الافريقية ، ورقة أعدت للمؤتمر الدولي المعني بالبعد الإنساني للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، الخرطوم ، ٥ - ٨ آذار/مارس ١٩٨٨ ؛ وانظر أيضا منظمة العمل الدولية ، برنامج العمل والمهارات لافريقيا ، تقرير عن العمالة في افريقيا ، ١٩٨٨ (اديس أبابا ، ١٩٨٨) .

الحواشي (تابع)

(٨) للاطلاع على مصادر سوء الفهم وبطء تغير المفاهيم في افريقيا ، انظر اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، Social Policies and Programmes in the Context of Africa's Economic Recovery and Accelerated Development (ECA/SD/87/2.1/a) ، ورقة مقدمة إلى مشاورة الامم المتحدة الاقاليمية المتعلقة بالسياسات والبرامج الإنمائية للرعاية الاجتماعية ، فيينا ، ٧ - ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ .

(٩) انظر اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، Report of the Scientific Round Table on the Climatic Situation and Drought in Africa (E/ECA/CM.10/23), March 1984) ؛ مذكرة من الامين العام يحيل بها مذكرة خاصة عن الازمة الاقتصادية والاجتماعية لافريقيا (E/1984/110) ؛ ومنظمة الاغذية والزراعة ، الزراعة في افريقيا : السنوات الخمس والعشرون القادمة ، تقرير تكاملي (روما ، ١٩٨٦) ، الصفحة ١٠ من النص الانكليزي .

(١٠) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.88.XIII.3 ، الجدول ١٥ .

(١١) منظمة العمل الدولية ، برنامج العمل والمهارات لافريقيا ، العمالة في افريقيا تقرير عام ١٩٨٨ ... الصفحة ٦ من النص الانكليزي .

(١٢) انظر الوثيقة E/ECA/CM.10/14 ، المرفق الثاني .

(١٣) انظر اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، The Implications of Structural Adjustment and Stabilization Programmes on Long-term Growth and Development in African Least Developed Countries (E/ECA/LDCs. 7/Exp. 6/4, March 1987)؛ واللجنة الاقتصادية لافريقيا The Development and Otilization of Human Resources: The Case of the African Least Developed Countries (E/ECA/LDCs/Exp. 7/4, April 1988) .

(١٤) انظر S.C. Nana-Sinkam "Problems of Macro-Economic Stabilisation and/or Structural Adjustment Policies in Africa : The Fate of the Poor and Rural Sector during Adjustment Transition", Rural Progress, (vol. VII, No. 2 PP.4-21; Tony Hodges, "Structural (1988 (أديس أبابا ، اللجنة الاقتصادية لافريقيا Adjustment Reports from the Field : Ghana's Strategy for Adjustment with Growth" , African Recovery, vol.2, No. 3 (August 1988), PP. 16-20, 27 .

الحواشي (تابع)

(١٥) منظمة العمل الدولية ، برنامج العمل والمهارات لافريقيا ، العمالة في افريقيا تقرير عام ١٩٨٨ ... ، الصفحات ١٤ - ١٧ من النص الانكليزي .

(١٦) انظر الوثيقة A/43/500 ، الفرع خامسا ، وانظر Tony Killick, "Africa's Commodity Dilemma", Africa Recovery, Vol.2, No. 3 (August 1988), PP. 5-7 .

(١٧) للاطلاع على موجز لتقرير صندوق النقد الدولي ، انظر "الانتعاش في افريقيا" (African Recovery) ، المجلد الثاني ، العدد ٣ (آب/أغسطس ١٩٨٨) ، الصفحة ٩ من النص الانكليزي .

(١٨) الموقف الافريقي الموحد بشأن أزمة ديون افريقيا الخارجية ، الذي اعتمده مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته غير العادية الثالثة ، (أديس أبابا) ، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر - ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ؛ والمستنسخ في الوثيقة A/42/874 ، المرفق الثاني .

(١٩) Tony Hodges, "Senegal : Nine Years of Adjustment" Africa Recovery ، المجلد الثاني ، العدد ٣ (آب/أغسطس ١٩٨٨) ، الصفحات ٢٢-٢٦ من النص الانكليزي .

(٢٠) Tony Hodges, "Structural Adjustment Reports from the Field ..." ، الصفحات ١٩ و ٢٠ و ٢٧ من النص الانكليزي .

(٢١) للاطلاع على تحليل شامل ومستكمل للاتجاهات في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، انظر منظمة العمل الدولية ، برنامج العمل والمهارات لافريقيا ، العمالة في افريقيا تقرير عام ١٩٨٨ ... ، الفصل الأول .

(٢٢) اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، ما بعد الانتعاش : اللجنة الاقتصادية لافريقيا - المناظير المنقحة للتنمية الافريقية في الفترة ١٩٨٨ - ٢٠٠٨ (E/ECA/CM.14/31) ، الصفحة ١١٥ من النص الانكليزي .

الحواشي (تابع)

(٢٣) المرجع نفسه ، الصفحة ٢٣ من النص الانكليزي .

(٢٤) Idriss Jazairy "How to Make Africa Self-sufficient in Food", Development, SID Special Issue entitled Africa : Recovery and Development, 1987 : 2/3, P.51 .

(٢٥) منظمة العمل الدولية ، برنامج العمل والمهارات لافريقيا ، العمالة في افريقيا تقرير عام ١٩٨٨ ... ، الصفحات ١٨-٢١ من النص الانكليزي ؛ وانظر أيضا منظمة العمل الدولية ، برنامج العمل والمهارات لافريقيا ، تأثير الانتكاس الاقتصادي في البلدان الافريقية : آثاره على الفقراء ، تقرير تكاملي (أديس أبابا ، ١٩٨٥) ، الصفحتان ٧٤ و ٧٥ من النص الانكليزي .

(٢٦) منظمة العمل الدولية ، برنامج العمل والمهارات لافريقيا ، العمالة في افريقيا تقرير عام ١٩٨٨ ... ، الصفحة ٣٠ من النص الانكليزي .

(٢٧) نيجيريا National Manpower Board Report of Graduate Employment Tracer Study, 1986, Manpower Studies No. 24 (Lagos 1988) ، منظمة العمل الدولية ، برنامج العمل والمهارات لافريقيا ، العمالة في افريقيا تقرير عام ١٩٨٨ . مستشهد به في الصفحتان ٢٠ و ٢١ من النص الانكليزي .

(٢٨) انظر الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، Human Resources, Structural Adjustment and the Development of Smallholders and the Rural Poor, ورقة أعدت للمؤتمر الدولي المعني بالبعد الإنساني للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، الخرطوم ، ٥ - ٨ آذار/مارس ١٩٨٨ ، الصفحة ٤ من النص الانكليزي .

(٢٩) International Migration, vol. XXIV, No. 1, (March 1986) ، مستشهد به في تقرير اللجنة الاقتصادية لافريقيا المعنون Progress in the Areas of Employment Generation, Productivity Enhancement and Co-operation in the Use of High-Level Manpower, E/ECA/PAMM/HRP/TC/88/9, December 1987, P.14 .

الحواشي (تابع)

(٣٠) للاطلاع على تقييم حديث ، انظر المركز الافريقي للبحوث التطبيقية والتنمية في ميدان التنمية الاجتماعية ، نظم التأمينات الاجتماعية في افريقيا ، مجموعة البحوث رقم ٢ (طرابلس ، ١٩٨٦) .

(٣١) انظر Ali Abdel Gadir Ali, "Structural Adjustment Programmes and Human Misery in Sudan" (ECA/ICHD/88/8) ورقة أعدت للمؤتمر الدولي المعني بالبعد البشري للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، الخرطوم ، ٥ - ٨ آذار/مارس ١٩٨٨ .

(٣٢) منظمة العمل الدولية ، برنامج العمل والمهارات لافريقيا ، العمالة في افريقيا تقرير عام ١٩٨٨ ... الصفحة ٢٥ من النص الانكليزي .

(٣٣) Horace Campbell, "The Budget and the People : Reflections on the 1984 Budget in Tanzania", Africa Development Vol. 10, No. 112 (Dakar, Council for the Development of Economic and Social Resorch in Africa 1985), pp. 82-83 .

(٣٤) Neva S. Makgetha, "Theoretical and Practical Implications of IMF Conditionalities in Zambia", Journal of Modern African Studies vol. 24, No. 3. 1986, p. 402 .

(٣٥) Tony Hodges, " Structural adjustment reports from the field ..." الصفحة ٢٧ من النص الانكليزي .

(٣٦) منظمة العمل الدولية ، برنامج العمل والمهارات لافريقيا ، العمالة في افريقيا تقرير عام ١٩٨٨ ... ، الصفحتان ١٢ و ١٣ من النص الانكليزي .

(٣٧) J.D. Rogers, Patterns of Runal Development and Impact on Employment and Incomes : Synthesis Report, ILO/JASPA (Addis Ababa, 1985), pp. 39 and 60 .

الحواشي (تابع)

(٣٨) ليسوتو ، وزارة الزراعة ، Agricultural Development in lesotho : Policies and Strategies (ماسيرو ، ١٩٨٦) ، الصفحة ٢ من النص الانكليزي مستشهد بها في تقرير اللجنة الاقتصادية لافريقيا المعنون تنمية واستغلال الموارد البشرية ... ، (E/ECA/LDCs/Exp. 7/4) الصفحة ٧ من النص الانكليزي .

(٣٩) منظمة العمل الدولية ، برنامج العمل والمهارات لافريقيا ، توظيف الشباب وبرامج العمل في افريقيا : حالة بوتسوانا (أديس أبابا ، ١٩٨٦) ، الصفحتان ٤٠ و ٤١ من النص الانكليزي .

(٤٠) انظر Amartya Sen, Poverty and Famines (Oxford and New York, Oxford University Press 1981) and food, Economics and Entitlements (Helsinki, WIDER/UNU, WPI 1986) .

(٤١) انظر ECA, ECA AND Africa's Development 1983-2008 : A Preliminary Perspective Study (Addis Ababa, 1983), pp. 7-8; and ILO/JASPA, وانظر أيضا منظمة العمل الدولية ، برنامج العمل والمهارات لافريقيا ، العمالة في افريقيا تقرير عام ١٩٨٨ ... ، الصفحة ٣٢ من النص الانكليزي .

(٤٢) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، الموارد البشرية والتكيف الهيكلي ... ، الصفحة ١ من النص الانكليزي .

(٤٣) اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، تنمية واستغلال الموارد البشرية ... ، E/ECA/LDCs/EXP.7/4) ، الصفحة ٤٠ من النص الانكليزي .

(٤٤) انظر Ali, Structural Adjustment Programmes (ECA/ICHD/88/8) ..., p. 8 .

(٤٥) انظر الوثيقة A/43/500 و Corr.1 .

(٤٦) انظر الوثيقة A/43/430 ، المرفق الاول .

الحواشي (تابع)

(٤٧) انظر عرض افريقيا المقدم الى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا (A/AC.229/2) المرفق .

(٤٨) A/43/500 ، الفقرة ٢٤٨ .

(٤٩) Jazairy ، مرجع سبق ذكره ، الصفحتان ٥٠ و ٥١ من النص الانكليزي .

(٥٠) ظروف المعيشة في البلدان النامية في منتصف الثمانينات ؛ ملحق لتقرير عام ١٩٨٥ بشأن الحالة الاجتماعية العالمية ، (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.85.IV.3) ، الصفحتان ٣٦ و ٣٧ من النص الانكليزي ؛ وتقرير عام ١٩٨٥ عن الحالة الاجتماعية العالمية (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.85.IV.2) ، الصفحة ٣٧ من النص الانكليزي .

(٥١) انظر الوثيقة A/43/500 و Corr.1 .

(٥٢) انظر اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، "The African Social Situation 1982-1987" (E/ECA/CM.14/16) ، الصفحة ١٥ من النص الانكليزي .

(٥٣) الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، الموارد البشرية والتكيف الهيكلي ... ، الصفحة ٧ من النص الانكليزي ؛ و Johan Modeley, "Bringing Progress to African Agriculture, Development and Co-operation, (Bonn) No. 4/1987, pp. 14-15 .

(٥٤) منظمة العمل الدولية ، برنامج العمل والمهارات لافريقيا ، العمالة في افريقيا تقرير عام ١٩٨٨ ... ، الصفحات ٢٧ - ٢٩ من النص الانكليزي .

(٥٥) دراسة الظروف الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا ، ١٩٨٥ - ١٩٨٦ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.88.II.K.1) ، المرفق الاحصائي ، الجدول ١ .

(٥٦) اليونيسيف ، التقرير السنوي لعام ١٩٨٥ ، الصفحتان ٣٦ و ٣٧ من النص الانكليزي ؛ والتقرير السنوي لعام ١٩٨٦ ، الصفحتان ٣٨ و ٣٩ من النص الانكليزي ؛ والتقرير السنوي لعام ١٩٨٧ ، الصفحتان ٣٨ و ٣٩ من النص الانكليزي .

الحواشي (تابع)

(٥٧) منظمة الصحة العالمية ، تقييم استراتيجية توفير الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ : التقرير السابع عن الحالة الصحية في العالم ، المجلد الاول ، استعراض عالمي (جنيف ، ١٩٨٧) ، الجدول ١ .

(٥٨) منظمة الصحة العالمية/المكتب الاقليمي لافريقيا ، أعمال منظمة الصحة العالمية في المنطقة الافريقية في عام ١٩٨٧ : تقرير موجز للمدير الاقليمي (AFR/RC.38/3) ، تموز/يوليه ١٩٨٨ ، الصفحات ٢ و ٣٣ - ٣٥ من النص الانكليزي .

(٥٩) انظر G. Cornia and others, eds., Adjustment with a Human Face, vol.1, Protecting the Vulnerable and Promoting Growth (New York and Oxford, Oxford University Press, 1987) واليونيسيف ، حالة الاطفال في العالم ١٩٨٧ ، (نيويورك ، مطبعة جامعة اكسفورد ، ١٩٨٧) ؛ ومنظمة العمل الدولية ، برنامج العمل والمهارات لافريقيا ، العمالة في افريقيا تقرير عام ١٩٨٨ ، ... ، الصفحات ٣٢ - ٣٤ من النص الانكليزي .

(٦٠) انظر Teshome Mulat, The Human Crisis at the Country Level : Ethiopia's Initiatives to Sustain the Human Dimension in Spite of the Economic Crisis (ECA/ICHD/88/7) ورقة أعدت للمؤتمر الدولي المعني بالبعد الانساني للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، الخرطوم ، ٥ - ٨ آذار/مارس ١٩٨٨ ، الصفحة ١٢ من النص الانكليزي .

(٦١) D.C. Okpala, "Human Settlements n Africa's Development" (Rural Progress UNECA), Vol. VI, No. 2 (1987) .

(٦٢) اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، "Shelter : Housing the Low-income Group in Africa" (ST/ECA/HUS/2) p. 11 .

(٦٣) انظر اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، Key Issues Concerning the Implementation of the Mar Del Plata Action in Africa (E/ECA/CM.14/10, February 1988), Tables 1-4 .

الحواشي (تابع)

(٦٤) منظمة العمل الدولية ، برنامج العمل والمهارات لافريقيا ، الاتجاهات الأخيرة في العمالة ... ، الصفحة ١٤ من النص الانكليزي .

(٦٥) انظر منظمة الصحة العالمية ، المكتب الاقليمي لافريقيا ، التقرير الختامي للدورة الخامسة والثلاثين للجنة الاقليمية لافريقيا التابعة لمنظمة الصحة العالمية (برازافيل ، ١٩٨٥) ، الصفحة ١١٩ من النص الانكليزي .

(٦٦) انظر G. Cornia and others, op. cit واليونسيف ، حالة الأطفال في العالم ، ١٩٨٧ ؛ ومنظمة العمل الدولية ، برنامج العمل والمهارات لافريقيا ، العمالة في افريقيا تقرير عام ١٩٨٨ ، الصفحتان ٣٤ و ٣٥ من النص الانكليزي .

(٦٧) A/43/500 ، الفقرة ٢٥١ .

(٦٨) انظر اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، "The Development and Utilization of Human Resources ... (E/ECA/LDCs/EXP.7/4) table 1 ؛ واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، دراسة الظروف الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا ، ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ، (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.88.II.K.12) ، المرفق الاحصائي ، الجدولان ١ و ٢ .

(٦٩) اليونيسيف ، حالة الأطفال في العالم ، ١٩٨٨ ، (نيويورك ، مطبعة جامعة اكسفورد ، ١٩٨٨) ، الصفحتان ٦ و ٢١ من النص الانكليزي .

(٧٠) انظر G. Carnia and others, op. cit ، حالة الأطفال في العالم ، ١٩٨٧ .

(٧١) اليونيسف ، حالة الأطفال في العالم ، ١٩٨٨ ، الصفحتان ١٧ و ٢١ و ٢٨ من النص الانكليزي .

(٧٢) المرجع نفسه ، الصفحة ٢٦ من النص الانكليزي .

الحواشي (تابع)

(٧٣) انظر منظمة الصحة العالمية ، المكتب الاقليمي لافريقيا ، أعمال منظمة الصحة العالمية في المنطقة الافريقية ... (AFR/RC.38/3) الصفحة ١١ من النص الانكليزي .

(٧٤) World Bank, Accelerated Development in Sub-Saharan Africa : An Agenda for Action, (Washington, DC, 1981), p. 14 and Table 38; ECA, Preliminary Assessment of Long-Term Development Trends and Prospects in Developing Africa (1977), pp. 5-6 .

(٧٥) اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، دراسة الظروف الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا ، ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ، المرفق الاحصائي ، الجدول ٧ .

(٧٦) المرجع نفسه ، الفصل التاسع ، الجدول التاسع - ٤ .

(٧٧) اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، The Development and Utilization of Human Resources (E/ECA/LDCS/Exp. 7/4) ..., p. 15 .

(٧٨) منظمة العمل الدولية ، برنامج الاعمال والمهارات لافريقيا ، الاتجاهات الأخيرة في العمالة ... الصفحة ١٤ من النص الانكليزي .

(٧٩) غانا ، وزارة التعليم والثقافة ، Information Paper on the Education Reform Programme (أكرا ، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧) .

(٨٠) انظر Robert J. Berg and Alan K.L. Yu, The Role of Bilateral Donor Organizations in Human Resources Development in Sub-Saharan Africa, (E/ECA/ICHD/88/35) ، ورقة أعدت للمؤتمر الدولي المعني بالبعد الانساني للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، الخرطوم ، ٥ - ٨ آذار/مارس ١٩٨٨ ، الصفحات ١٣ - ١٥ من النص الانكليزي .

(٨١) انظر ظروف المعيشة في البلدان النامية ... ، الصفحتان ٦٠ و ٦١ من النص الانكليزي .

الحواشي (تابع)

(٨٢) اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، "Beyond Recovery ..." (E/ECA/CM.14/31), p. 44 .

(٨٣) تقرير عام ١٩٨٥ عن الحالة الاجتماعية في العالم ... ، الصفحة ٢٥ من النص الانكليزي .

(٨٤) A/43/500 ، الفقرتان ٢٧٥ و ٢٧٦ .

(٨٥) انظر اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، Women and Apartheid in south Africa and Namibia, (E/ECA/RC/WD/OAU/7) ، أيلول/سبتمبر ١٩٨٤) .

(٨٦) انظر اليونيسيف ، الأطفال على خط المواجهة : تأثير الفصل العنصري وزعزعة الاستقرار والحرب على الأطفال في الجنوب الافريقي وجنوب افريقيا ، (نيويورك ، ١٩٨٧) ؛ حالة الأطفال في العالم ، ١٩٨٨ ... ، الصفحة ٥٤ من النص الانكليزي .

- - - - -